الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العالي والبحث العلمـــي

جامعـــــــة أبي بكر بلقايد – تلمسان-
كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة وعلـــوم التسييـــر و العلوم التجارية

الموضـــــــوع

دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية
حالة الجزائر

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.

تخصص: إقتصاد التنمية

إعـــداد الطالـــب:
سايح بوزيد

إشـــراف الأستاذ الدكتور:
شعيب بغداد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيســـا
أ.د/ شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د/ طويل أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د/ بابا عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
أ.د/ سالم عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
د/عـــزاوي أعمر	أستاذ محاضر «أ»	جامعة ورقلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2012-2013

الفهرس العام

العنـــوان	الصفحة
قائمة الجداول والأشكال	I
الملخص	IV
المقدمة العامة	أ
الباب الأول: **التنمية المستدامة والحكم الراشد**	
تمهيد الباب الأول	**09**
الفصل الأول:تطور مفهوم التنمية الإقتصادية	**10**
تمهيد الفصل الأول	**11**
المبحث الأول: نظـــرة عامة لاقتصاديـــات الدول الناميـــة.	**12**
المطلب الأول: التخلف الاقتصادي	12
المطلب الثاني: مفهوم البلدان المتخلفة.	15
المطلب الثالث: خصائص الدول النامية	16
المبحـــث الثانـــي: مفاهيـــم عامـــة حول التنميـــة الاقتصادية	**18**
المطلب الأول: الحاجة إلى اقتصاديات التنمية	18
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي:	19
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية	23
المبحـــث الثالـــث: التنميـــة في نظريـــات الفكـــر الاقتصـــادي.	**30**
المطلب الأول: نظريات النمو والتنمية قبل الحرب العالمية الثانية	30
المطلب الثاني: نظريات النمو والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية	40
المبحث الرابع: النظرة الحديثـــة لمفاهيـــم التنميـــــة الإقتصاديـــة.	**53**
المطلب الأول: الدروس المسافادة من تجارب التنمية في فترة الخمسينات والستينات	54
المطلب الثاني: الإقتراحات والإجتهادات التي ظهرت في فترة السبعينات .	55
المطلب الثالث: التطورات التي حدثت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات:	56
خلاصة الفصل الأول	**63**
الفصل الثاني: التنمية المستدامة ...الإطار النظري	**64**
تمهيد الفصل الثاني	**65**
المبحث الأول: أصل وتطور مفهوم التنمية المستدامة.	**66**
المطلب الأول: التنمية المستدامة في الوثائق والمؤتمرات العالمية.	66
المطلب الثانـــي : تعريف التنمية المستدامة	78
المبحـــث الثانـــي: الـــمحـــاور الأساسيـــة للتنميـــة المستدامـــــة	**84**
المطلب الأول :أبعاد التنمية المستدامة.	84
المطلب الثاني : مبادئ وخصائص وأهداف التنمية المستدامة	92
المبحث الثالث: إستراتيجية التنمية المستدامة	**96**
المطلب الأول: مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة ومزاياها	96
المطلب الثاني: عملية وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	99

المطلب الثالث: بعض التجارب الدولية لإستراتيجية التنمية المستدامة	100
المبحث الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة.	**103**
المطلب الأول: المؤشرات الاجتماعية	103
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية	107
المطلب الثالث: المؤشرات البيئية.	108
المطلب الرابع: المؤشرات المؤسسية.	110
خلاصة الفصل الثاني	**114**
الفصل الثالث: الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية الإقتصادية المستدامة	**115**
تمهيد الفصل الثالث	**116**
المبحث الأول :أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد	**117**
المطلب الأول: العـــولمة وشيوع ظاهرة الفساد	117
المطلب الثاني: الانتقال نحو اقتصاديات السوق وتقليص دور الدولة	124
المطلب الثالث: تطور مفهوم التنمية والإدارة العامة	126
المبحث الثاني: مفهوم الحكم الراشد	**128**
المطلب الأول: إشكاليات تحديد وضبط المفهوم	128
المطلب الثاني: تعريف المنظمات العالمية لمفهوم الحكم الراشد	129
المطلب الثالث: إسهامات بعض الباحثين لتعريف مفهوم الحكم الراشد:	135
المبحث الثالث: عناصر وأبعاد ومؤشرات قياس الحكم الراشد	**138**
المطلب الأول: عناصر الحكم الراشد	137
المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد	146
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الحكم الراشد	148
المبحث الرابع: أثر تطبيق مبادئ الحكم الراشد على التنمية المستدامة	**154**
المطلب الأول: علاقة الديمقراطية بالتنمية	154
المطلب الثاني:علاقة الحكم الراشد بالتنمية	156
المطلب الثالث: أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية	158
المطلب الرابع:أثر الحكم الراشد على استقطاب الاستثمار الأجنبي وجلب المساعدات	160
خلاصة الفصل الثالث	**165**
خلاصة الباب الأول	**166**
الباب الثاني: **إستراتجية التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الراشد في الدول العربية**	
تمهيد الباب الثاني	**167**
الفصل الرابع:إستراتيجية التنمية المستدامة في الدول العربية	**168**
تمهيد الفصل الرابع	**168**
المبحث الأول: التطور نحو مفهوم التنمية المستدامة في الدول العربية	**169**
المطلب الأول: التخطيط والتنمية في الدول العربية	169
المطلب الثاني: محطات التطور نحو مفهوم التنمية المستدامة	171

المطلب الثالث: مجالات التنمية المستدامة في الدول العربية	172
المبحث الثاني:أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في الدول العربية	**177**
المطلب الأول: شروط تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.	177
المطلب الثاني: أهداف إستراتيجية التنمية العربية.	178
المبحث الثالث: مقومات دعم التنمية الإقتصادية العربية.	**183**
المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي وحجم السكان.	183
المطلب الثاني: الموارد الإقتصادية الطبيعية	186
المطلب الثالث:الموارد المالية والقوى العاملة	192
المبحث الرابع: الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية كمدخل للتنمية المستدامة في الدول العربية	**194**
المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي	194
المطلب الثاني: التطورات التشريعية والمؤسسية المتعلقة بإستراتيجية التنمية المستدامة	196
المطلب الثالث:نماذج عن بعض الدول العربية	202
خلاصة الفصل الرابع	**208**
الفصل الخامس: تحليل المؤشرات الأساسية لقياس التنمية المستدامة في الدول العربية	**209**
تمهيد الفصل الخامس	**210**
المبحث الأول: قياس استدامة التنمية وفق مؤشرات البعد الإقتصادي	**211**
المطلب الأول: مؤشرات وتطورات الناتج الاقتصادي	211
المطلب الثاني: التجارة الخارجية للدول العربية	219
المطلب الثالث: التجارة البينية العربية	225
المبحث الثاني: قياس استدامة التنمية وفق مؤشرات البعد الإجتماعي في الدول العربية	**231**
المطلب الأول: مؤشرات التنمية البشرية والفقر	231
المطلب الثاني: معدل البطالة	239
المطلب الثالث: الأوضاع الصحية	244
المبحث الثالث: المؤشرات البيئية والمؤسسية في الدول العربية.	**248**
المطلب الأول: المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي	248
المطلب الثاني: استخدام الأراضي واستهلاك الطاقة	252
المطلب الثالث: المؤشرات المؤسسية	254
خلاصة الفصل الخامس	**256**
الفصل السادس: تحديات التنمية المستدامة ودعم الحكم الراشد في الدول العربية	**257**
تمهيد الفصل السادس	**258**
المبحث الأول: أبعاد ومؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية	**259**
المطلب الأول: مفهوم وأبعاد الحكم الراشد في الدول العربية	259
المطلب الثاني:مؤشرات إدارة الحكم في الدول العربية	267
المبحث الثاني: أهم المستجدات على الصعيد العالمي التي تؤثر على العالم العربي	**278**
المطلب الأول : التحديات الأساسية التي تحكم برامج التنمية المستدامة	278
المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على أداء الاقتصاد العربي	290

المطلب الثالث:تأثيرات الأزمة العالمية الحالية على أداء الاقتصاديات العربية	293
المبحث الثالث: أساليب تمكين الحكم الراشد ودعم التنمية المستدامة في الدول العربية	**296**
المطلب الأول: معوقات التنمية المستدامة في الدول العربية.	296
المطلب الثاني: أساليب دعم وتحقيق التنمية المستدامة العربية.	298
المطلب الثالث: أساليب معالجة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية.	303
خلاصة الفصل السادس	**306**
خلاصة الباب الثاني	**307**
الباب الثالث: **تفعيل الحكم الراشد في دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر**	
تمهيد الباب الثالث	**309**
الفصل السابع: الإصلاحات الإقتصادية وسياسات تطوير التنمية المستدامة في الجزائر	**310**
تمهيد الفصل السابع	**311**
المبحث الأول : دراسة الوضع الاقتصادي في ظل الإصلاحات كمدخل للتنمية المستدامة	**312**
المطلب الأول : النتائج العامة لفترة التخطيط الاقتصادي	312
المطلب الثاني : تقييم نتائج التحولات والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	312
المطلب الثالث : أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي	328
المبحث الثاني : خطوات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد لدعم التنمية المستدامة	**334**
المطلب الأول: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	334
المطلب الثاني:اتفاقية الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي	338
المطلب الثالث:منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	342
المبحث الثالث: سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة	**345**
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة [2001 – 2004]	345
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي[2005-2009]	350
خلاصة الفصل السابع	**363**
الفصل الثامن: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.	**364**
تمهيد الفصل الثامن	**365**
المبحث الأول: تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي	**366**
المطلب الأول:معدل النمو الاقتصادي	366
المطلب الثاني:المديونية الخارجية وتطور ميزان المدفوعات	369
المطلب الثالث: السياسة المالية وتطور حجم الكتلة النقدية	375
المبحث الثاني: تطور مؤشرات الفقر والبطالة	**382**
المطلب الأول: الفقر في الجزائر	382
المطلب الثاني:تطور التشغيل والبطالة	386
المبحث الثالث:مؤشرات الصحة ونوعية التعليم	**405**
المطلب الأول: مؤشرات الصحية	405
المطلب الثاني: مؤشرات نوعية التعليم.	412

المبحث الرابع: المؤشرات البيئية والمؤسسية	**418**
المطلب الأول: المؤشرات البيئية	418
المطلب الثاني: الإسكان ونوعية الحياة	420
المطلب الثالث: المؤشرات المؤسسية	421
خلاصة الفصل الثامن	**423**
الفصل التاسع: أهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	**424**
تمهيد الفصل التاسع	**424**
المبحث الأول: آليات الحكم الراشد في الجزائر	**425**
المطلب الأول: إستراتيجية الحكم الراشد في الجزائر	425
المطلب الثاني: تطورات مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر	429
المبحث الثاني: تحديات التنمية المستدامة وأثرها في تفعيل الحكم الراشد بالجزائر	**437**
المطلب الأول: تقييم النمو في فترة الإنعاش الاقتصادي	437
المطلب الثاني: معوقات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	441
المبحث الثالث: سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر	**448**
المطلب الأول:أهمية مكافحة الفساد كهدف لتأسيس الحكم الراشد ودعم التنمية المستدامة	448
المطلب الثاني: سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر	451
خلاصة الفصل التاسع	**455**
خلاصة الباب الثالث	**456**
خاتمة العامة	**459**
قائمة المراجع	**466**

قائمة الجداول والأشكـــــــال

قائمة الجداول

البيـــــان	الصفحة
الجدول رقم [01]: يوضح التصنيف وما يقابله من الخصائص المحددة من طرفUNDP .	149
الجدول رقم [02]: يوضح عدد السكان في الدول العربية خلال السنوات 1990 إلى 2010.	184
الجدول رقم [03]: يوضح احتياطي النفط عربياً وعالمياً من سنة 2005 إلى سنة 2010	186
الجدول رقم[04]: يوضح احتياطي الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً من سنة 2005 إلى سنة 2010.	187
الجدول رقم[05]: الاكتشافات البترولية في الدول العربية [2004-2010]	187
الجدول رقم[06]: نسبة مئوية معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية [2009 - 2010]	215
الجدول رقم[07]: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار) للفترة[1995-2010]	217
الجدول رقم[08]: التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة[2006-2010]	220
الجدول رقم[09]: أداء التجارة العربية البينية[2000-2004]	226
الجدول رقم[10]: يوضح أداء التجارة البينية العربية خلال الفترة[2006-2010]	227
الجدول رقم[11]: معدلات تطور التجارة الخارجية العربية للسنوات[2003-2008]	230
جدول رقم [12]: الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية عالميا وعربيا للدول العربية عام 2009	232
الجدول رقم[13]: يبين قيمة مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية	233
الجدول رقم [14]:الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر من 2004 أفق 2015	236
الجدول رقم [15]: تطور معدل النمو البشري وإسقاطه بحسب مجموعات التنمية البشرية	246
الجدول رقم[16]: يوضح مجموع المياه العذبة المتاحة والمتجددة سنويا في الدول العربية	250
الجدول رقم [17]: متوسط معايير الحكم الراشد بالنسبة للدول العربية لسنوات[1996-2010]	267
الجدول رقم [18]: قيمة مؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية[1996-2010]	270
جدول رقم[19]: قيمة مؤشر محاربة الفساد في الدول العربية خلال الفترة[2000-2009]	273
الجدول رقم[20]: يبين ترتيب مؤشر الفساد حسب تقدير درجات الفساد خلال[2001-2008]	275
الجدول رقم[21]: الإنتاج العلمي وبراءات الاختراع بالدول العربية خلال الفترة [2002-2008]	283
الجدول رقم [22]: الأراضي المتصحرة والأراضي المهددة بالتصحر في الدول العربية	288
الجدول رقم[23]:يبين قيمة الإستثمارات من [1967-1979]	313
الجدول رقم [24] :تطور بعض المؤشرات بالأسعار الجارية [1969-1978]	314
الجدول رقم [25]: تطور بعض المؤشرات الكلية بالأسعار الجارية[1985-1989]	321

الجدول رقم [26]:معدلات النمو المسجلة ففي ظل الإصلاحات[1986-1998]	329
الجدول رقم [27]: يوضح توزيع الغلافات المالية للخدمات العامة وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي	348
الجدول رقم [28]: يوضح توزيع الغلافات المالية لتنمية الموارد البشرية وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي	349
الجدول رقم [29]: السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي	349
الجدول رقم[30]: يوضح توزيع هيكل الاستثمارات وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي	349
الجدول رقم[31]: تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالجزائر [1999-2010]	367
الجدول رقم[32]: هيكل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري خلال الفترة[1999-2010]	368
الجدول رقم [33]: تطور مؤشرات المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة[1999-2010]	369
الجدول رقم [34]: تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة [1998-2010]	371
الجدول رقم[35]: تطور هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة [1999-2010]	374
الجدول رقم [36]: تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة [1999-2010]	375
الجدول رقم[37]: مقارنة العجز الأساسي بفوائد الديون بالجزائر	376
الجدول رقم[38]: تطور هيكل الإرادات العامة للجزائر خلال الفترة[1999-2010]	377
الجدول رقم [39]: تطور هيكل النفقات العامة للجزائر خلال الفترة[1999-2010]	378
الجدول رقم [40]: تطور الفائض أو العجز في الميزانية العامة للدولة للفترة[1998-2010]	379
الجدول رقم [41]: تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر للفترة [1998-2010]	380
الجدول رقم[42]: تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة[1995-2008]	383
الجدول رقم [43]: تطور التنمية البشرية والمؤشرات البعدية في الجزائر خلال الفترة[1998-2008]	385
الجدول رقم[44]:يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة[2000-2010]	388
الجدول رقم[45]:يوضح تطور معدل البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة[1995-2009]	390
الجدول رقم[46]:يوضح تطور فرص العمل حسب قطاعات النشاط خلال الفترة[2000-2010]	392
الجدول رقم[47]:يوضح مناصب الشغل المستحدثة في الجزائر خلال الفترة[1999-2008]	392
الجدول رقم[48]:يوضح تطور معدل المشاركة في سوق العمل في الجزائر خلال [2001-2009]	393
الجدول رقم[49]:يوضح نسب القوى العاملة في مختلف القطاعات خلال الفترة[1995-2008]	394
الجدول رقم[50]:يوضح نسب التوظيف في القطاعين العام والخاص خلال الفترة[2003-2009]	395

الجدول رقم[51]:يوضح مساهمة القطاع غير الرسمي في التوظيف بالجزائر خلال [2000-2009]	396
الجدول رقم[52]:يوضح توزيع معدل البطالة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة[2005-2009]	397
الجدول رقم[53] يوضح :تطور إنتاجية العمل في الجزائر معبرا عنها بنصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 1990).	398
جدول رقم [54] يوضح: ترتيب الجزائر في مؤشر توظيف العاملين وعدد النقط لمؤشراته الفرعية	399
الجدول رقم [55] يوضح: تطور التشغيل و نمو الناتج المحلي الاسمي و الحقيقي.	400
الجدول رقم [56]: الأنشطة الطبية في خدمات الصحة العمومية للسنوات[2007-2009].	405
الجدول رقم [57]: عدد العاملين في المجال الطبي خلال[2005-2009].	406
الجدول رقم [58]: تطور معظم الأمراض المعدية المصرح بها في الجزائر من[2000-2009].	406
الجدول رقم[59]: تطور طول الحياة عند الولادة في الجزائر خلال [2000-2010].	408
الجدول رقم [60]: تطور معدل وفيات المواليد الجدد حسب الجنس (لكل 1000 مولود حي)	408
الجدول رقم [61]:تطور معدل الوفيات الأطفال الجدد (أقل من 5سنوات) حسب السن	409
الجدول رقم [62]:تطور معدل وفيات الأمهات (لكل 100000 مولود جديد) [1999-2009].	409
الجدول رقم [63]: تطور مؤشر مستوى المعرفة (INT) ومركباته خلال[1998-2009].	413
الجدول رقم[64]: تطور عدد التلاميذ المسجلين في النظام التربوي[1998-2009].	416
الجدول رقم [65]: تطور توصيل الكهرباء والغاز الطبيعي[1999-2009].	420
الجدول رقم[66]: تطور مؤشرات الحكم في الجزائر خلال فترة [1996 – 2010].	429
الجدول رقم [67]: تطور مؤشر ترتيبات حرية الصحافة خلال الفترة 1996-2010	435
الجدول رقم [68]: النمو المسجل في الجزائر في فترة ما بعد الإصلاحات خلال [1999-2009].	440

قائمة الأشكال

البيان	الصفحة
الشكل رقم [01]: يبين ركائز التنمية المستدامة.	71
الشكل رقم [02]: يوضح أبعاد التنمية المستدامة.	71
الشكل رقم [03]: يوضح عناصر الحكم الراشد.	138
الشكل رقم[04]: يوضح الأطراف الفاعلين في مجالات الحكم الراشد.	139
الشكل رقم [05]: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية [2000 - 2010]	211
الشكل رقم [06]: معدلات نمو الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية [2000-2010]	214
الشكل رقم [07]: المؤشر الفعلي والمستهدف عام 2015 لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	245

الملخـــــص

الملخص:

بدأ الحديث عن التنمية المستدامة والحكم الراشد في العالم عموما والدول العربية خصوصا بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، إذ كان المقصود التركيز على أبعاد التنمية المستدامة إستنادا على التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بين مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي بالاعتماد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها، وذلك بتوخي قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية في التمثيل، وتكريس الديمقراطية وهذا ما يعرف بمقومات الحكم الراشد. فمن خلال كل ما سبق تبرز العلاقة الوطيدة الموجودة بين التنمية ومكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي وغيرها من القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وإصلاح الحكومة أو ما يسمى حاليا مبادئ وأبعاد إدارة الحكم (الحكم الراشد)، لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة.

إضافة إلى ما تقدم، فإن تطبيق أية خطة تنموية شاملة في الدول العربية والجزائر يتطلب نظاماً للحكم يتسم بالشفافية والجدية والمشاركة، ويكون مؤسساً على مبادئ سيادة القانون ومؤمناً الحماية للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، معتمداً في ذلك على إدارة عامة تتسم بالكفاءة، المساءلة عن أدائها ومشاركة الجميع (القطاع الخاص، المجتمع المدني، الحكومات) في صنع واتخاذ القرار.

وسعياً نحو بناء حكم أكثر تجاوباً وخضوعاً للمساءلة وتعزيز الشفافية وتمكين الديمقراطية، ولمواءمة المستجدات والتطورات المحلية والدولية الراهنة (الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية...وغيرها)، وفي سياق تقليص دور الحكومة، واعتماد نهج المشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية غير الحكومية، يتوجب القيام بمجموعة الإجراءات (الإصلاحات الاقتصادية والسياسية) التي تعبير نمطا جيدا في تسيير النظام الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق مطالب الديمقراطية والشفافية وبالتالي تعزيز أبعاد ومبادئ الحكم الراشد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، تنمية إنسانية مستدامة، الحكم الراشد، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الديمقراطية، الشفافية، المساءلة، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

Summary

The discussion about **Sustainable Development and Good Governance** of the world in general and Arab countries in particular has started after the issuance of the Development Reports of the United Nations, as it was intended to focus on the dimensions of sustainable development to reach humanitarian development, at all levels of political, social and economic activity, cultural and environmental participation basing itself on the principle of long-term planning in the fields of education, education, culture, housing, health, environment and other, and envisaging a measure of justice and accountability and legitimacy in representation, and entrenching democracy, this is what is known as viable good governance .

Through all of the above elements, a close relationship existed between development and combating poverty and improving the standard of living, and other issues related to sustainable development and reform of the government. This is now called the principles of the dimensions of good governance, aiming at converting economic growth to sustainable human development.

In addition to the above, the application of any comprehensive plan of development in the Arab Countries and Algeria, requires a system of governance charcterised by transparent and seriousness and participation, and founded on the principles of law that ensures protection for civil, political, economic, social life and, depended on efficient public administration, accountability for performance and participation of all (private sector, civil society, governments) in decision-making.

It is also clear that no progress can be achieved in the area of promotion of democracy and human rights and justice and devotion to law without building a more responsive and accountable minimum level of good governance that promotes transparency and empowers democracy and harmonizes domestic and international developments. These changes in current economic, social, and technological, environment, which led to the reduction of the role of governments, has stressed the necessity of the adoption of participatory approach with the civil society and the private sector and local non-governmental authorities.

Keywords

Sustainable development, sustainable human development, good governance, private sector, civil society, democracy, transparency, accountability, economic and political reforms.

Résumé

Le Développement durable et la Bonne Gouvernance dans le monde et dans des pays arabes a débute après l'émission des rapports du développement par les Nations unies, comme il a été destiné pour se concentrer sur les dimensions de développement durable pour atteindre le développement humanitaire complet, cette interdépendance avec tous les niveaux d'activité politique, sociale et économique, la participation culturelle et environnementale est basée sur le principe de planification à long terme dans les domaines de l'éducation, la culture, le logement, la santé, l'environnement et d'autres et prévoit une mesure de justice de responsabilité et de légitimité dans la représentation en retranchant la démocratie on ceci connaît comme la bonne gouvernance .

En plus du précédent, la l'application de chaque compréhensif plan de développement dans les états arabes, et l'Algérie, exige un système de bonne gouvernance transparent et sérieux et participatif, dans le cadre des principes de fondation de l'État de droit et la protection assurée pour civil, politique, économique, social, et selon l'administration publique efficace avec la performance et la participation de tout le secteur privé, la société civile, les gouvernements dans la fabrication de la prise de décisions.

Il est aussi clair qu'aucun progrès ne peut être réalisé dans le domaine de promotion de démocratie et des droits de l'homme et la justice sans consacrer un état de loi cherchant à construire un niveau minimal de promouvoir de la transparence et de la responsabilisation et sans promouvoir la démocratie et harmoniser le développement local et international.

Mots-clés

Développement durable, développement humain durable, bonne gouvernance, secteur privé, société civile, démocratie, transparence, responsabilité, réformes économiques et politiques.

المقدمة العامة

أولا: تمهيد.

تزداد أهمية التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر من بلد إلى آخر وخاصة بالنسبة للدول النامية، حيث تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل في انخفاض دخولها الوطنية والفردية وانخفاض الإنتاجية في ميادين الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى سوء استغلال الموارد المتاحة وضعف مستوى المعرفة التقنية والتكنولوجية، وانتشار البطالة، والتبعية الاقتصادية الخارجية، وإرتفاع المديونية وغيرها من الأزمات الأخرى.

لقد مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت فيه أفكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي ركز على النمو الاقتصادي الى مفهوم التنمية المستدامة الذي ركز على الوجه الإنساني للتنمية وهموم الناس وحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد اقتصر الفكر التنموي التقليدي على معالجة المشكلات الاقتصادية التي انبثقت عن خصائص وواقع حياة الدول دون أن تتعامل مع الإنسان كمستهلك ومنتج أو فيما يتعلق باحتياجات غالبية الناس. وأعيد مفهوم التنمية بطرق شتى ليعكس التداخل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية في حياة الناس، وما توصل إليه الفكر الاقتصادي في نظرته إلى التنمية الشاملة كمحاولة للهروب من المفهوم التقليدي الضيق، وإدخال القيم غير الاقتصادية في التعريف والنماذج والسياسات التنموية. وجاء مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليمثل انتقاله من التنمية الشاملة المحدودة المعالم والأهداف إلى تنمية بشرية ذات صفة توزيعية للمنافع ومؤكدة على حقوق الإنسان وخياراته.

إستحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال السنوات المنصرمة إهتماما عالميا، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات الدولية كان أخرها قمة جوهانسبرغ التي عقدت في جنوب إفريقيا سنة 2002. و لم تعد التنمية المستدامة ترفا فكريا بل هي مطلبا أساسيا للتحقيق العدالة والأنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية الاقتصادية والثروات بين الأجيال الحاضرة والصاعدة.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب ، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية، لتحول المجتمع وإدارة البيئة بصورة كاملة إلى جانب النمو الاقتصادي، حيث جاء في بيان الأمم المتحدة بشأن الألفية لشهر سبتمبر 2000، أنها لا تدخر جهدا في سبيل تخليص الإنسان من ظروف الفقر والبطالة، ولا يتم هذا إلا بتحقيق بيئة مواتية للتنمية. والنجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد بالضرورة على توافر الحكم الراشد (الصالح) في كل بلد، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولحفز التنمية المستدامة فعلا.

إن الحكم الراشد موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية لأنه مرتبط بالنمو الاقتصادي فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وأن إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية و الوضوح تؤدي إلى تشجيع استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل،

وأن المناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة يساهم في ضمان أن الأموال العامة لن تهدر أو يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبنفس الطريقة يضمن الحكم الصالح استخداما أكثر كفاءة و فعالية للموارد العامة المحلية, إذن فلا عجب أن يكون صلاح الحكم هو لب التنمية الدولية والمحلية ، وهكذا فإن إصلاح الحكومات ضروري وحتمي عن طريق محاربة الفساد ومكافحة الرشوة والالتزام المستديم في بناء الكفاءات والقدرات لتطبيق برنامج الإصلاح الحكومية التي تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية الشاملة.

الهدف الجوهري الذي تسعى الدول العربية بلوغه هو توفر الاحتياجات الأساسية للمجتمعات، في إطار تنمية اقتصادية شاملة، تنعكس آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاستقرار والرفاهية والرقي، وسعيا إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، رغم الفجوة الكبيرة بينها وبين الدول المتقدمة، إعتمدت في عملية التنمية على نظم ونظريات مستوردة تابعة ومكملة لإقتصاديات البلدان المتقدمة، وبعد ظهور عجز وفشل هذه السياسات دعت الحاجة للرجوع إلى الذات وضرورة مراجعة الأساليب والأنماط التي يعتمد عليها في التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، البحث عن أساليب وطرق وسياسات شاملة تنبع من داخل هذه الدول وتخدم مختلف هذه القطاعات الاقتصادية.

بدأ الحديث عن التنمية المستدامة والحكم الراشد في العالم عموما والدول العربية بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، إذ كان المقصود التركيز على أبعاد التنمية المستدامة وصولاً إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي بالإستناد إلى الحكم الراشد الذي يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها، ويتوخى قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل، فمن خلال كل ما سبق تبرز العلاقة الوطيدة الموجودة بين التنمية ومكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي وغيرها من الأمور المتعلقة بالتنمية المستدامة وصلاح الحكومة أو ما يسمى حاليا مبادئ وأبعاد إدارة الحكم (الحكم الراشد) ، لأن الحكم الراشد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة.

والجزائر كباقي دول العالم، لم تكن بمنأى عن اللجوء إلى هذه الإصلاحات المتعددة الجوانب والشاملة لكل القطاعات، إذ تعيش نظاما ونمطا جديدا في السياسات والأفكار الإقتصادية، حيث شهدت تطورات تضمنت اللجوء نحو تطبيق سياسات اقتصادية تحررية باعتماد آليات السوق والتوجه نحو الدخول في اقتصاد السوق، حيث أصبح ذلك أمراً حتميا لمسايرة التطورات العالمية في شتى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد تجسد ذلك في التحولات التي عاشتها الجزائر من الاستقلال إلى الوقت الحاضر، خاصة بعد فشل نظام التخطيط المركزي في إحداث نمو يتلاءم مع المتغيرات العالمية الجديدة، فلجأت إلى أسلوب الخصخصة بسبب الأداء السلبي للقطاع العام الذي أدى إلى حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة، مما

انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي من خلال تدهور المعيشة وتفاقم المديونية وأزمة الغذاء، حيث اضطرت إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي لقي دعما من صندوق النقد الدولي بعد أن قامت بجدولة ديونها، وقد كان من نتائج ذلك أن استعادت الجزائر توازناتها الكلية، وتمكنت من التطهير التدريجي للأموال العامة وتحقيق انخفاض محسوس في نسبة التضخم وتحسن ظروف التمويل وتحقيق نمو اقتصادي موجب بعد فترة طويلة من الركود، إلا أن هذه النتائج الإيجابية صاحبها من ناحية أخرى ارتفاع نسبة البطالة مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانتشار الفقر .

إن الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري تتميز بأزمة متعددة الجوانب حتمت عليها أن تندمج وتتأقلم مع التحولات الاقتصادية المحلية والدولية وأن تبني إستراتيجية تنموية تقوم على الاستفادة القصوى من الفرص التي يتيحها الاتجاه المتزايد نحو العولمة، والجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا ماليا وتجاريا وتكنولوجيا مع هذا العالم الذي ينتهج أسلوب اقتصاد السوق وحرية المعاملات التجارية، والذي قد ارتسمت معالمه في التكتلات والانضمام إليها يضيف فرصاً إيجابية للاقتصاد الجزائري وقد يؤدي إلى تنمية اقتصادية شاملة.

ثانيا:الإشكالية الرئيسية.

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدول العربية بما فيها الجزائر لتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تعزيز الحكم الراشد، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ومن أجل تحقيق التنمية الشاملة يجب القيام بمجموعة الإجراءات التي تعبير نمطا جيدا في تسيير النظام الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق مطالب الديمقراطية والشفافية وبالتالي تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا كالتالي:

ما مدى تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة في الدول العربية عامة والجزائر خاصة من خلال تبني نظام الحكم الراشد، وما هي الصّعوبات والتّحدّيات التيّ تحول دون ذلك ؟

ولتسهيل وإبراز الإشكالية الرئيسية يمكن أن تتفرع الأسئلة التالية:

1. ماهي التحولات في الفكر الاقتصادي نحو ظهور مفهوم التنمية المستدامة؟
2. ما انعكاسات تبني الحكم الراشد على أبعاد التنمية المستدامة في الدول العربية؟
3. ماهي المعوقات والتحديات الرئيسية للتنمية المستدامة والحكم الراشد في الدول العربية ؟
4. ماهو واقع التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الحكم الراشد في الجزائر ؟

ثالثا:فرضيات البحث.

وضع إستراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي معرفة وفهم عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة عن العمليات التنموية المختلفة والقوى المحركة لها، وما تحدثه هذه الضغوط من

تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية والاقتصاد وعلى أساس ذلك يمكن تحديد قضايا التنمية ذات الأولوية.

تسهيلا لمعالجة وتحليل الموضوع نعتمد الفرضيات التالية:

1. تتطلب برامج التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بصورة تشاركية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
2. كلما ساد حكم القانون ، قل الفساد الإقتصادي والمالي، وزاد النمو الإقتصادي والإستقرار السياسي وتحسّن مؤشرات التنمية الإقتصادية في الجزائر والدول العربية.
3. انتهاج الحكم الراشد يؤدي إلى تفعيل السياسات التنموية الشاملة وتجسيد الديمقراطية التشاركية ومحاربة الفساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
4. هناك علاقة إرتباطية بين مسار الحكم الراشد و بين إمكانية الوصول إلى تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة في الدول العربية بما فيها الجزائر.
5. وضع القواعد والقوانين الكفيلة بتطبيق الحكم الرشيد ومراقبة تنفيذها وتوفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
6. للجزائر والدول العربية كل الإمكانات والمقوّمات التي تمكنها من تحقيق أهداف التّنمية المستدامة، وتفعيل آلية الحكم الراشد.

رابعا:المنـــهج المعتمد في البحث.

انطلاقا من الأهداف السابقة، وللإجابة عن التساؤلات وحل الإشكال وإعطاء التفاسير وإثبات الفرضيات إعتمدنا المنهج التحليلي وهذا بالاعتماد على عرض وتحليل الوقائع الاقتصادية، ومن خلاله نتعرض بصفة نظرية لعناصر الموضوع، إلا أنه لا يمكن الاقتصار على الجانب النظري بل يلزمنا إسقاط ميداني يوضح رقميا هذه المعلومات وهنا استخدمنا المنهج الوصفي الإحصائي لدراسة الجداول والبيانات الإحصائيات المتاحة حول موضوع الدراسة.

خامسا:الحدود الزمنية والمكانية للدّراسة.

بهدف الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وموضوعية وتقترب من تشخيص أفضل للواقع، تم وضع حدود للإشكالية المطروحة، مع ضبط الإطار الذي تتم فيه دراسة الموضوع من تساؤلات وفرضيات، ولتحقيق ذلك تم إنجاز البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية :

يتوافق سياق التحليل في هذا البحث من حيث البعد الزمني مع مسيرة الاقتصاد العربي والجزائري مع تلك التحولات العميقة والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي،من إصلاحات اقتصادية وعولمة و الانضمام إلى

المنظمة العالمية للتجارة؛ والتي تدفع العالم باتجاه سياسة اقتصادية عالمية ابرز ما يميزها المنافسة الشديدة والتغيرات العديدة والمتسارعة.

إن الإشكالية المقدمة تقتضي ربط الإستراتيجية المناسبة للتنمية المستدامة بالبيئة المحيطة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وبالتالي تحديد المكان بالدول العربية عموما والجزائر بشكل خاص وذلك لان البحث يسعى لتحديد الإستراتيجية المناسبة لتفعيل الحكم الراشد ودعم التنمية المستدامة.

ومما سبق تقوم هذه الدّراسة على تناول طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد بمختلف آلياته وعلاقته بالتنمية الإقتصادية المستدامة في الدول العربية عموما وفي الجزائر، وهذا بتحليل مؤشرات التنمية والحكم الراشد خلال الفترة الزمنية من 2000 إلى 2010 ومختلف الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتعزيز مبادئ الحكم الراشد من أجل تحقيق الأمن والإستقرار لرفع مستويات النمو في الميدانين السياسي والاقتصادي وانعكاسات ذلك على الحياة الاجتماعية.

سادسا :أهمية الدراسة:

إن ما شهدته المجتمعات الحديثة من تطور أدى إلى تزايد مطالبها وضغوطاتها على الموارد الاقتصادية ، ومن أجل وضع هذه الطالب ضمن سياسات ناجحة وقرارات فعالة ولذا يطالب المواطنون بالمشاركة في صناعة السياسات العامة واتخاذ القرارات وتسيير الشؤون العامة لانعدام الثقة في المسؤولين السياسيين إما لغياب الشرعية أو الفعالية في وضع وتنفيذ السياسة العامة كما السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات الدولية دفع بالعديد من الدول العربية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم و تجسيد الكم الراشد من أجل تقيق الفعالية في الإستراتيجيات التنموية الشاملة.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتشخيص وتحليل واقع التنمية المستدامة وسبل تفعيل الحكم الراشد كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأهميته في تحقيق وخلق توازناً بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل يقلص من الفساد ويكرس الديمقراطية كأفضل السبل لمواجهة التحديات الحالية.

سابعا:أهداف البحث .

كون هذه الدراسة بمثابة مؤشرات علمية تساهم بدرجة أو بأخرى في تحفيز من يهمهم أمر الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة وعلاقته بالحكم الراشد وإعطائه العناية الكافية وإدراك آثاره على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية وتتجلى أهداف هذه الدراسة في:

- محاولة دعم تجسيد الحكم الراشد الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة وما يحققه من مكاسب للدولة وخاصة الاستقرار الاقتصادي، والقضاء على الفساد.
- البحث عن بدائل إستراتيجية لتفعيل الحكم الراشد يعد مطلبا ضروريا تستدعيه التنمية المستدامة .

- العمل على إدخال الطرق الحديثة في تطوير إستراتيجيات التنمية المستدامة وتعزيز الحكم الراشد وهناك أسباب عديدة منها:

– أسباب إنسانية تتمثل في ضرورة توعية وإرشاد جل الفيئات المجتمعية وحثهم على زيادة العناية الموارد والمحافظة عليها بدلا من إستنزافها، وكذلك عواقب هدر أموال العامة وزرع القيم الأخلاقية .

– أسباب اقتصادية متجسدة في تقييم الإصلاحات والسياسات التنموية، ومحاولة تشخيص المعوقات، مع تقديم اقتراحات وآفاق في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية الجديدة.

– أسباب بيئية متمثلة في التوازن البيئي والمحافظة على المحيط.

ثامنا: أسباب إختيار موضوع البحث.

الموضوع محل البحث أصبح نقطة تحول ومنعرجا مهما للسياسة الاقتصادية العربية, بحيث يمثل تصورا مستقبليا للحد من الإشكالية التنمية المستدامة في الآجال المتوسطة والبعيدة خاصة أمام النتائج المعتبرة التي حققتها بعض الدول, والتحديات التي يشهدها العالم في مواجهة الفساد والحد من الفقر، إذ بات من الضروري تسليط الضوء على هذه تجربة التنمية العربية ونتائج الإصلاحات في الجزائر كإستراتيجية للتحقيق التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد بغرض تحليلها وتقييمها كباعث أول بالنسبة للباحث لاختيار هذا الموضوع للوقوف على ما تم التوصل إليه من نتائج وما حققه من أهداف ناهيك على جملة من الاعتبارات الأخرى ومن أهمها:

– الرغبة الذاتية للبحث في مجال التنمية والوقوف على مقومات وخبايا الإستراتيجية العربية.

– محاولة إبراز الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في التنمية الاقتصادية.

– أهمية مساهمة الحكم الراشد في ضمان الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

تاسعا: الدراسات السابقة.

يعرف هذا الموضوع اهتمام العديد من الباحثين والمنظّرين في مجال التنمية، من خلال إدراج العلاقة بين العديد من المتغيّرات والمؤشّرات، نجد دراسات ناقشت العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية الإقتصادية وأخرى ناقشت العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من خلال عرضنا للدّراسات التالية:

1. كتاب: للأستاذ عبد الرزاق مقري، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد**، والذي من خلاله أكد على أن الحكم الراشد هو ذلك الذي بإمكانه على ضمان حاجات الأفراد حاليا، وحاجات الأجيال اللاحقة، وليكون ذلك من ضروريات التنمية الإقتصادية، وآثارها على الحياة العامة للمجتمع وعلى استقرار البلد وإنسجامه وسيادته، والأخذ بالأسباب المؤدية لرفع مؤشرات التنمية والتقدم والتطور.
2. الأستاذ" مصطفى كامل السيد "في كتابه" **الحكم الراشد والتنمية في مصر**"، تناول من خلاله المفهوم كمدخل أساسي حيث قام بدراسة مقارنة للحكم الراشد من خلال تجارب بعض الدول منها: التجربة

المصرية وكوريا وتايوان، مع التركيز على أبعاد الحكم الراشد انطلاقا من البعد الإجتماعي للحكم الراشد أو ما أطلق عليه " إدارة شؤون الدولة من أسفل "، ثم دراسة حوكمة الشركات كالبعد الإقتصادي وبعدها أعطى تحليلا لمجالات التعاون التنموي في ظل الأبعاد الدولية للحكم الراشد.

3. دراسة: عادل محمد عبد اللطيف بعنوان : **الحكم الراشد وعلاقته بالديمقراطية والتنمية الإقتصادية** ، والتي قدّمها في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تناول من خلالها مفهوم الحكم الراشد وآلياته المختلفة و عناصره وفقا للبرنامج الأممي والبنك الدّولي، وعلاقته بحقوق الإنسان ومدى تدعيمها وتطويرها، ثم تناول مفهوم الديمقراطية وكيفية تجسيدها وفق ما جاءت به الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقضية تزايد الأنظمة الديمقراطية بالعالم، وبعدها أدرج علاقة الديمقراطية بالحكم الراشد خاصة من خلال مختلف الدراسات التي تناولت ذلك، ومن ثمّ تناول التنمية الإقتصادية من منظور التقارير التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وأهم الإشكالات التي طرحتها وعلاقتها بالديمقراطية والحكم الراشد، وتجارب دولية على الديمقراطية ترشيد الحكم لتحقيق التنمية الإقتصادية.

4. دراسة :سارة دباغي، **الحكم الراشد والتنمية الإقتصادية في الجزائر(1999-2007)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة آل البيت، عمان ، الأردن،2009، تتناول الدراسة كلا من الحكم الراشد و التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999-2007، سعيا لإدراك ما مدى تجسّد آليات الحكم الراشد بها و طبيعة علاقته بالتنمية الإقتصادية، إعتمادا على المؤشرات الدالة على كل منهما، وإنطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أنّ هناك علاقة طردية)إرتباطية (بين تبني الحكم الراشد بمختلف آلياته وتحقيق التنمية الإقتصادية ، من خلال التجربة الجزائرية لغرض تحليل بنية النظام السياسي الجزائري إذ تمثلت في عدم الإستقرار السياسي إضافة إلى الركود الإقتصادي وتبعات ذلك من مطالبة الشعب بالأمن وتحسين الظروف المعيشية، فتجسدت إستجابة النظام من خلال الإصلاحات السياسية والإدارية، وبرامج الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي، و ما افرزه ذلك من تغذية عكسية تجلت بوضوح في استتباب الأمن و الحد من الفساد، و التحسن الملحوظ في النمو الإقتصادي، مما انعكس إيجابا على الظروف المعيشية.

5. دراسة: حسن عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، الهدف من هذه الدراسة هو بحث إمكانية النهوض بنظام الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية عن طريق تسييد الحكم الراشد، بإعتباره حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم، ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات فعالة وسليمة لإتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الأفراد ،كما يعين على إدارة المرافق العامة

والموارد الطبيعية وفقا للأحكام القانون وبما يضمن نموها المستدام ويراعي حقوق الأفراد والمصلحة العامة من خلال الوقوف على جهود الدولة الجزائرية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع مما يؤدي إلى تفعيل السياسات التنموية و تسيد الديمقراطية التشاركية لضمان استدامة التنمية الشاملة.

6. دراسة: نوفل قاسم علي الشهوان، **مقومات الحكم الراشد في إستدامة التنمية العربية**، مقال مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، تهدف الدراسة إلى تحليل مقومات الحكم الراشد وتشخيص وتفصيل الركائز الأساسية كدعائم لاستدامة التنمية البشرية العربية. فقد باتت من صلب مسؤوليات الحكومات اليوم ليس التنمية الاقتصادية حسب وإنما تحقيق مهمة استدامة التنمية البشرية التي تعنى بتحسين المستوى المعيشي، بحيث تعكس الزيادة في الدخل القومي الحقيقي للفرد وتحسن نوعية الحياة لكل أفراد المجتمع بدون أن تكون على حساب الأجيال القادمة ..التي يتوجب أن تكون متحررة من الفقر والحرمان ويكون النمو الاقتصادي معها وسيلة للتنمية المستدامة ويكون النجاح في تحقيقها مقياسا للحكم على جودة إدارة الحكومة للاقتصاد كفاءة وفاعلية .وهذا لا يتأتى إلا بالحفاظ على الموارد المسخرة للتنمية من الهدر والتبديد، وهذا لا يتم بدوره إلا بقوة القانون.

ولذلك تفترض الدراسة أن أهم ركائز استدامة التنمية عربيًا هي: مهمة ضبط الفساد التي تعمل وتنجح مبدئيًا في ظل توفر ركيزتين أخريين، هما: سيادة القانون على الجميع، وحرية التعبير والمساءلة، وتنتظم بعدها ركائز أخرى لتدعيم توجهات التنمية الاقتصادية الحقيقية إلى جانب تدعيم التنمية المستدامة ذاتها بشكل غير مباشر، والركائز الأخرى هي :فاعلية الحكومة ذاتها ودرجة الاستقرار السياسي ونوعية وأوضاع التنظيم والضبط فيها.مما يشير أن مفهوم الحكم الراشد هو ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على كل المستويات، لتحقيق التنمية المستدامة.

7. دراسة للأستاذين: الأخضر عزي، غالم جلطي بعنوان: **قياس قوة الدّولة من خلال الحكم الراشد – التجربة الجزائرية** –، مقال في مجلة الدّراسات الإستراتيجية، العدد 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، حيث تناول مفهوم الحكم الراشد و دوره في تفعيل التنمية المحلية من خلال عرض خلفية عن فشل السياسات التنموية وخصوصا في العالم الثالث، والتي ترجع أساسا إلى طبيعة النظام السياسي الإقتصادي أو إلى أسلوب الحكم ، ثم تطرّق إلى إشكالية الدولة والحكم في الجزائر وآليات ترسيخ الديمقراطية بإنشاء التعدّدية الحزبية، ثم تناول الدور الجديد للدولة في إطار الحكم الراشد هو محاربة الفقر والفساد، وركزت الخاتمة على ضرورة إقامة دولة القانون و زيادة الشفافية لتكريس الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد كدعامة رئيسية لتحقيق التنمية الشاملة.

عاشرا: هيكل البحث.

لتحقيق الأهداف المرجوة و نظرا لاتساع الموضوع و تشعب فروعه و قصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام والتركيز اعتمدنا على منهجية تقسيم الدراسة إلى تلاثة أبواب مقسمة حسب تسعة فصول وكان مضمون كل باب وفق ترتيب الفصول كما يلي:

الباب الأول: يتمحور حول التنمية المستدامة والحكم الراشد أي يتطرق إلى إشكالية العلاقة بين المفهومين، وللتعرف على التنمية الاقتصادية من خلال تحديد مفاهيمها، وإبراز مختلف السياسات التي تعطي الأولوية لمساهمتها بشكل أساسي في رفع كفاءة الإنتاجية والإقتصادية، والمبنية أساسا على عدة متطلبات تسمح بالاستجابة لنماذج وإستراتيجيات تنطوي على العوامل الأساسية التي تخدم التنمية عامة، ومهما اختلفت آراء ونماذج واستراتيجيات التنمية في تحديد هذه الأساليب والوسائل أو ترتيبها حسب الأولوية أو تحديد العلاقة والتكامل فيما بينها، فان النتيجة هي تحقيق التنمية المستدامة كإستراتيجية طويلة المدى، وسنحاول إبراز أهم المفاهيم والنظريات الخاصة بالتنمية وفقا لمدارس الفكر الاقتصادي إضافة إلى النظرة الحديثة لمفاهيم التنمية الإقتصادية وصولا إلى التنمية المستدامة.

وقبل التعمق في مفهوم الحكم الراشد، وكذا توجهات المنظمات الدولية والإقليمية الخاصة بتطبيق المفهوم، ووضع مقاييس ومؤشرات خاصة به، ارتأينا معرفة السياق العام وكذا الظروف والعوامل التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم، وما يطرحه من إشكاليات سواء على المستوى النظري أو العملي، وآثره على سياسات وبرامج التنمية المستدامة والشاملة.

وهكذا يتناول هذا الباب الجوانب النظرية والمفاهيمية والأراء المختلفة حول تطورات التنمية الاقتصادية المستدامة وعلاقتها بأبعاد الحكم الراشد من خلال التطرق إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: تطور مفاهيم التنمية الاقتصادية؛

الفصل الثاني: التنمية المستدامة ...الإطار النظري؛

الفصل الثالث: الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

الباب الثاني: نتناول أهم المعالم الرئيسية لإستراتيجية التنمية العربية من خلال المبادرة العربية في مجال التنمية المستدامة وأهداف هذه إستراتيجية وأهم المقومات الأساسية لدعم التنمية الإقتصادية العربية. ولا شك أن الدول العربية تواجه تحديات إقتصادية عديدة تتمثل أهمها في ضعف الناتج المحلي الإجمالي وتدني نصيب الفرد منه، وتضاؤل وزن التجارة الخارجية العربية من التجارة العالمية ، وضعف حجم التجارة العربية البينية، وزيادة معدل السكان وإرتفاع معدلات البطالة، وزيادة حجم التضخم وإنخفاض نصيب الدول العربية من الإستثمارات الأجنبية وغيرها من التحديات، ومعوقات مسيرة التنمية المستدامة وأساليب تحقيقها

في الدول العربية، وقمنا في هذا الباب بتحليل أهم مؤشرات التنمية المستدامة وسبل تفعيل الحكم الراشد كإستراتجية في التنمية العربية من خلال الفصول التالية:

الفصل الرابع: إستراتجية التنمية المستدامة في الدول العربية؛

الفصل الخامس: تحليل مؤشرات الأساسية لقياس التنمية المستدامة في الدول العربية؛

الفصل السادس: تحديات التنمية المستدامة ودعم الحكم الراشد في الدول العربية.

الباب الثالث: الجزائر من بين الدول العربية التي تسعى إلى الإصلاحات الإدارية والإقتصادية على مستوى المؤسسات الحكومية أو المؤسسات ذات الطابع الخاص، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة أكبر معوقات التنمية بأبسط معانيها وصولا إلى التنمية ذات الطابع الشمولي أو ما يطلق عليها إستراتيجية التنمية المستدامة.

يهدف إلى دراسة أهم التطورات الاجتماعية في السنوات الأخيرة بما فيها مؤشر التنمية البشرية، مستوى التعليم، مستوى الصحة، معدلات الفقر ومؤشرات سوق العمل... الخ؛ دراسة أهم التطورات على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مؤشرات إدارة الحكم ؛ من خلال دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية ومؤشرات الحكم الراشد ونخلص إلى أهم تحديات ومعوقات إدارة التنمية من خلال تكريس مبادئ الحكم الراشد.

يتم في هذا الباب رصد أهم الإصلاحات والإستراتيجيات التي باشرتها الدولة الجزائرية في مجال إرساء قواعد الحكم الراشد بغية تحسين نوعية الحكم بإتخاذ تدابير ووضع إجراءات تؤدي لتوفير المناخ المناسب لتفعيل الممارسة الديمقراطية، للخروج من الركود الإقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة المستدامة حسب الفصول التالية:

الفصل السابع: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات تطوير التنمية المستدامة في الجزائر؛

الفصل الثامن: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر؛

الفصل التاسع: أهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

وأخيرا نختم بحثنا بأهم النتائج والتوصيات من خلال تحليل الإشكالية والتحقق من الفرضيات ونقدم آفاق لتطوير الموضوع مستقبلا.

الباب الأول

التنمية المستدامة والحكم الراشد

تمهيد الباب الأول

لقد استحوذ موضوع التّنمية المستدامة على اهتمام العالم كّله، فعُقدت من أجلها الّقمم والمنتديات العالمية، فتتّضح أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبّشر والبيئة، إذ تعد قضية التنمية من أبرز المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي في الوقت الراهن، حيث فرضت نفسها على جدول الأعمال العالمي.

فمن أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حماية البيئة وتشجيع إصلاح أنظمة دعم و بناء القدرات فيما يتصل بالتجارة في إطار النظام الدولي الحالي، مرهون بوضع برامج منسقة وفعالة ومحددة الهدف يستفاد فيها من الفرص الحالية والمستقبلية للوصول إلى الأسواق وتبحث في سياقها الصلة بين التجارة والبيئة والتنمية ؛ التي تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة والتي لا تتماشى مع التنمية المستدامة.

لقد أكدت الدراسات أن هناك علاقات تحكم كل من الحكم الراشد والتنمية، وهذه الأخيرة التي تتماشى مع الديمقراطية، ويبدو من الواضح أن مفهوم الحكم الراشد تطور موازاة مع تطور مفهوم التنمية، لاسيما لما انتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية، وذلك عندما تبين بجراء أن تحسين الدخل الوطني لا يعني تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين ومستوى عيشهم، وظهر مفهوم الحكم الراشد عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي ومستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة، أي التنمية المستدامة أي التحول إلى النمو الاقتصادي المستدام

ومن هذا المنطلق كان لابد من رسم السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة،ولعل من أبرز التوجهات الراهنة هو تبني معايير الحكم الراشد القائم على الشفافية والمساءلة كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة مستقرة للأعمال، وإدارة فعّالة وكفؤة ومنصفة وشفافة على صعيد مؤسسات الدولة، وتشكيل صورة أكثر دقة لمحاربة ظاهرة الفساد، فالمساءلة والشفافية مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر. فغياب الشفافية لا يمكن من وجود المساءلة، حيث تمثلان محور عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في أدبيات اقتصاد السوق المعاصرة.

وهكذا يتناول في هذا الباب الجوانب النظرية والمفاهيمية والأراء المختلفة حول تطورات التنمية الاقتصادية المستدامة وعلاقتها بأبعاد الحكم الراشد من خلال التطرق إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: تطور مفاهيم التنمية الاقتصادية؛

الفصل الثاني: التنمية المستدامة ...الإطار النظري؛

الفصل الثالث: الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

الفصل الأول
تطور مفاهيم التنمية الاقتصادية

تمهيـــد الفصل الأول

يعد مفهوم التنمية "Développement " من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم إقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـــــــــــــــــــــــــــ " عملية التنمية " وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني" آدم سميت" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وإستخدام للدلالة على حدوث التطور في المجتمع بمصطلح "التقدم المادي أو الاقتصادي".

كما ظهر مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على حدوث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكتساب القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد، بالصورة التي تكفل زيادة درجات الإشباع للحاجات الأساسية عن طريق ترشيد استغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد الاستغلال.

للتعرف على التنمية الاقتصادية من خلال تحديد مفاهيمها، وإبراز مختلف السياسات التي تعطي الأولوية لمساهمتها بشكل أساسي في رفع كفاءة الإنتاجية والاقتصادية المبنية أساسا على عدة متطلبات تسمح بالاستجابة لنماذج وإستراتيجيات تنطوي على العوامل الأساسية التي تخدم التنمية عامة، ومهما اختلفت آراء ونماذج واستراتيجيات التنمية في تحديد هذه الأساليب والوسائل أو ترتيبها حسب الأولوية أو تحديد العلاقة والتكامل فيما بينها، فان النتيجة هي تحقيق التنمية المستدامة كإستراتيجية طويلة المدى .

سنحاول إبراز أهم المفاهيم والنظريات الخاصة بالتنمية وفقا لمدارس الفكر الاقتصادي في المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة لاقتصاديات الدول النامية؛

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية الإقتصادية؛

المبحث الثالث: التنمية في نظريات الفكر الاقتصادي؛

المبحث الرابع: النظرة الحديثة لمفاهيم التنمية الإقتصادية.

المبحـــث الأول:

نظـــرة عامة لاقتصاديـــات الدول الناميـــة.

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية ارتأينا ضرورة التعرف أولا إلى مفهوم التخلف ونعطي نظرة على اقتصاديات الدول النامية وذلك كمدخل للتعرف على التنمية.

المطلب الأول: التخلف الاقتصادي:

هو إنعكاس لحالة أو لظاهرة اقتصادية اجتماعية متدنية ومتأخرة عن مستوى تطورها وتقدمها تسود في زمان ومكان معين ولمجتمع أو دولة معلومة، أو مجتمع ودول محدودة.

1. **تعريف التخلف الاقتصادي:** لا يوجد تعريف واحد للتخلف الاقتصادي يشمل كل ملامحه فهي تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها، ويختلف الاقتصاديون في تعريف التخلف وتحديد معناه فمنهم من يذكر أنه[1]:

- ❖ إصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي؛
- ❖ البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي، أو البلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث؛
- ❖ التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى، خاصة العمل، مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة؛
- ❖ التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد؛
- ❖ التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي.

ويقترح سيمون كورنت ثلاثة تعارف[2]:

- ❖ التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.
- ❖ يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.
- ❖ يعني أيضاً الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

---

[1] محمد أحمد الداوي، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص، ص2- 4.

[2] **المرجع السابق**، ص4.

ويوجد تعريف آخر للتخلف الاقتصادي مثل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين، ولكن هذا التعريف لا يعد دقيقاً للحكم على التخلف فبعض البلاد المتخلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة.

2. **أسباب التخلف الاقتصادي:** لكل حالة مسبباتها المباشرة وغير المباشرة التي تسهم في تثبيتها ولكن عموما توزيع الأسباب كما يأتي[1]:

- محددات البيئة السياسية؛
- ضعف الإنتاج وعدم كفاءته، ووجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة؛
- ضعف الفن الإنتاجي وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- سيادة الثقافات غير الاقتصادية ؛
- الزيادة السكانية والتخلف الاجتماعي؛
- انخفاض الدخل القومي؛
- محدودية مستوى التعليم؛
- البطالة بأنواعها المقنعة والموسمية؛
- الإنفاق البذخي.

3. **نقد معايير التخلــف** : يعيش جزء من سكان العالم حياة مطمئنة هادئة في بيوت من عدة غرف ولديهم أكثر ما يكفيهم من الأكل والعيش واللباس ويتمتعون بصحة جيدة ودرجة معتبرة من الحماية المالية ، بينما يعيش الجزء الباقي المقدر بأكثر من ثلاثة أرباع العالم أو 5.5 مليون شخص حياة أقل حظا في السكن والأكل والصحة والتعليم والعمل وأملهم في حياة أفضل .

الملاحظ أن هنالك فروقا في المستويات المعيشية بين الدول المختلفة والمقدمة، إلا أنه من الخطأ إستنتاج هذه الفروق على أساس إختلاف متوسط دخل الأفراد بين هذه الدول لأن[2]:

- مستويات المعيشة تعتمد على متوسط إستهلاك الأفراد وليس متوسطات دخولهم فقي حالة الدول أين مثلا تتبع سياسة تقشف الدعم سياسة الادخار وتشجيع النمو يكون الفرق بين متوسط الدخل الفردي ومتوسط الإستهلاك الفردي أكثر أهمية؛
- مستوى المعيشة يجب أن يكون ممثلا لمستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان وليس المتوسط الذي يمثل سوى الخط الوسطي خاصة حالة التوزيع اللامتساوي للدخل الوطني .

---

[1] حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربية، 1988 ، ص 191.

[2] **المرجع السابق**، ص 192-196.

هناك صعوبات ناتجة عن مقارنة المنتوجات الحقيقية للدخول المتوسطة للأفراد لمختلف الدول منها[1] :

- إختلاف الحاجيات من الغداء واللباس والسكن بين مختلف الدول ذات المناخات المختلفة والعادات والتقليد والثقافات والديانات المختلفة ؛
- الفروق في مستويات التنمية والتبادل بين مختلف الدول المقارنة : مثلا قسم كبير من الإنتاج في الدول المختلفة يأخذ شكل إقتصاد "الكفاف " وبالتالي بأنه لا تدخل في حسابات الدخل القومي مع أنه من الضروري إدخاله في حالة المقارنة، ولكن عند إدخاله في المقارنة المستقبلية فأنها تضخم أرقام المحاسبة الوطنية دون أن تكون هنالك زيادة حقيقية في كمية الإنتاج بالمقارنة مع السابق بالإضافة إلى المصاريف الناتجة في محاولة إحصاء إنتاج قطاع الكفاف ؛
- صعوبة المقارنة الناتجة عن معدل التبادل الذي في كثير من الأحيان هو معدل رسمي لا يعكس معدل التضخم المحلي وعلاقته بمعدل التضخم العالمي، فسعر الصرف الرسمي عادة هو محدد لا يخدم ميزان مدفوعات هذه الدول وسعر الصرف المبالغ فيه سوف يضخم الدخل الوطني الحقيقي بالمقارنة مع الدول الأخرى التي لها معدل تضخم أقل؛
- هناك أيضا قضية السلع والخدمات في الدول المختلفة التي لا تدخل في حركة التجارة الدولية، وبالتالي يكون مستوى أسعارها و تكاليفها بعيدا عن ذلك السائد على مستوى الدولي، في حين أنه في الدول المتقدمة هناك علاقة إرتباطية وطيدة بين أسعار السلع والخدمات المحلية ومستوى الأجور والإنتاجية في قطاع التجارة الخارجية، نتيجة لذلك فإن أسعار السلع والخدمات المحلية في الدول المختلفة تكون أقل من قيمتها الحقيقية ، فكلما كانت الدول أكثر فقرا أو كلما كان معدل دخلها القومي بالنسبة لتجارتها الخارجية أقل كان دخلها الحقيقي أقل .

4. دواعي دراسة ظاهرة التخلف: إن مفكري العالم الثالث لعبوا دوراً مهما في التنبه لما حولهم من مشكلات اقتصادية واجتماعية وأبرزوا في نصائحهم انعكاسات الآثار السلبية للتخلف وما يعنيه من الفشل من الاستفادة الكاملة من موارد بلدانهم بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية، وبينوا في كثير من كتاباتهم المقارنة الحقيقية بينهم وبين الدول المتقدمة، كما بينوا طرق الخلاص من التخلف أو تخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه بينوا ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية قبل اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية والسياسية. ومن دواعي دراسة ظاهرة التخلف مايلي[2] :

- حالة الدول المختلفة بعد حرب العالمية الثانية وضرورة فعل شيء لإنقاذ هذه الدول، بحيث ظهر جليا نوع من الفجوة في متوسط دخل الفرد بين هذه الدول وبالتالي فجوة في مستويات المعيشة، مما أدى

---

[1] حسن إبراهيم عبيد ، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1990.

[2] عمرو محي الدين ، **التخلف والتنمية** ، دار النهضة العربية ، بيروت،1981.

إلى الإعتقاد بأن انخفاض الدخول المتوسطة للأفراد في هذه الدول هو سبب حالة الانخفاض والركود في معدلات نموها، أي أن هناك نوع من الحلقـــة المفرغـــة :

دخل ضعيف ⟸ إدخار ضعيـــف ⟸ إستثمار ضعيف ⟸ إنتاجية ضعيفة ⟸ دخل ضعيف.

- الاعتقاد أن الحل هو كسر هذه الحلقة المفرغة عن طرق جلب كبير للمعونات الدولية من أجل دعم الادخار المحلي . ويتمثل في الإهتمام الأكاديمي منذ نشأة علم الإقتصاد من أجل محاولة فهم أسباب التنمية والفوارق بين الدول المتخلفة والمتقدمة أي دراسة أسباب فقر الأمم.

المطلب الثاني: مفهوم البلدان المتخلفة:

البلدان المتخلفة هي تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدني ومحدود متجسدا ذلك بالعديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي سنتعرض لها في خصائص هذه الدول.

يمكن تصنيف العالم اقتصاديا من حيث إهتمام الدول بعملية التنمية إلى ما يأتي[1]:

- يشير تعبير العالم الأول إلى البلدان التي تتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين والتي استطاعت توفير حياة ذات مستوى عال لعدد كبير من مواطنيها وأن يُعترف بهذا المستوى عالميا. وتعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا أهم بلدان هذا العالم؛
- تلخيص معنى تعبير العالم الثاني بمجموعة الدول التي خاضت التجربة الاشتراكية، معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول. تتميز دول العالم الثاني عن دول العالم الأول برفضها لثقافة الليبرالية وللرأسمالية المفتوحة، كما تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وبقوتها النسبية؛
- إستُعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة 1952 في مقالة صدرت للإقتصادي والسكاني الفرنسي " **ألفريد سوفي** " في إشارة إلى الدول التي تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا...) وإلى المجموعة الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية...). وقد استوحى سوفي هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية؛
- العالم الرابع أو الدول الأقل تطوراً هي مصطلحات تستخدم للدلالة على تلك الدول التي تعاني وفقاً للأمم المتحدة من أدنى المؤشرات فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي مع ترتيب متدني في قائمة التطور البشري بين دول العالم. وفي السنوات الأخيرة أصبح للعديد من الدول النامية ثقل في مجال التصنيع، فباتت تلك الدول تسمى دول صناعية حديثاً، في حين ظهر مصطلح العالم الرابع

---

[1] طلال البابا ، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة ، بيروت،1986، ص 21.

للإشارة إلى بقية الدول النامية التي بقيت متأخرة عن ركب التصنيع وما تزال تفتقر إلى البنية التحتية الصناعية. وحتى تصنف دولة ما على أنها من دول العالم الرابع فإنها يجب أن تحمل المعايير الآتية[1]:

- متوسط دخل متدني للفرد (متوسط دخل وطني سنوياً للفرد دون الـــ 750$ لمدة ثلاث سنوات، ويلزم لتلك الدولة أن تحقق 900$ كمؤشر حتى تتمكن الخروج من قائمة دول العالم الرابع)؛
- ضعف الموارد البشرية (الاعتماد على مؤشرات التغذية، الصحة والتعليم)؛
- إقتصاد قابل للانهيار بسهولة (مثلاً أن يكون اقتصاداً معتمداً على إنتاج زراعي غير مستقر ويعاني من إنعدام الثبات في الصادرات وإشكاليات أخرى)؛
- تمتاز تلك الدول بالفقر المدقع وظواهر مثل الصراعات كالحروب الأهلية والفساد الإداري الشديد مع الافتقار إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي .

المطلب الثالث: خصائص الدول النامية:

هي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض وتسمى أيضاً دول العالم الثالث كما ورد سابقاً تتسم في معظمها بسمات مشتركة نحددها فيما يلي[2]:

- إنخفاض الدخل القومي ومعدل نموه: وتتسم معظم الدول النامية بانخفاض مستوى دخلها القومي، ونظرا لأن معدل نموها السكاني يعد مرتفعا فإن معدل نمو دخلها الفردي أيضا يتسم بالانخفاض. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.
- إنخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة: تسود ظاهرة تدني مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول النامية نتيجة ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج كالعمل والأرض. ومن ثم يظهر مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة الزراعية.
- إرتفاع الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي: يمثل الناتج المحلي الزراعي مكانة رئيسية في إجمالي الناتج المحلي، ويتصف النشاط الزراعي بارتفاع نسبة العاملين مقارنة بالنشاطات غير الزراعية.
- إرتفاع معدلات النمو السكاني: تسود ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية حيث يتراوح (3.0% - 3.5 %) مقارنة بـــ 1% في الدول المتقدمة..
- ضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية: يعود ضيق ومحدودية السوق المحلية لإنخفاض القدرة الشرائية للأفراد، يترتب عليه آثار سلبية في مقدمتها عدم إمكان إقامة وحدات

---

[1] محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها ،نظرياتها،سياساتها)**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 20.

[2] سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000، ص ص 302،300.

إنتاجية ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقا للمفهوم الإقتصادي، وعدم إستفادتها من وفرات الإنتاج الواسع، كما تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة.

- عدم كفاية البنى التحتية: تعاني من ظاهرة عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية كمعدات الصحية والتعليمية، وضعف الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل والتخزين والطرق وغيرها.

كما يمكن أن نلخص أهم الخصائص فيمايلي:

1- الخصائص الاجتماعية:

- إنخفاض المستوى الصحي وإرتفاع معدل الوفيات وإرتفاع معدل المواليد؛
- إنتشار الأمية وعمالة الأطفال وغياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.

2- الخصائص السياسية:

- الديكتاتورية وسيطرة فئة على الحكم؛
- التبعية للخارج وعدم الاستقرار السياسي؛
- الاقتصاد المزدوج.

3- الخصائص الإدارية:

- الفساد الإداري ونقص التنسيق وغياب الرقابة؛
- نقص في كفاءة القيادات وإنتشار الواسطة والمحسوبية.

4- الخصائص الاقتصادية:

- الاعتماد على الإنتاج الزراعي وضعف الإنتاج الصناعي؛
- المديونية وإنتشار البطالة؛
- عدم العدالة في توزيع الدخل القومي وإنخفاض في متوسط الدخل الفردي.

المبحـــث الثانـــي:

مفاهيـــم عامـــة حول التنميـــة الاقتصادية.

للتعرف على التنمية الاقتصادية من خلال تحديد مفاهيمها، وإبراز مختلف أهدافها ومقوماتها وخصائصها، حسب ما تقتضيه العلاقة بمفهوم النمو والحاجة لإقتصاد التنمية.

المطلب الأول: الحاجة إلى اقتصاديات التنمية :

تشكل الأساس النظري لهذا الاقتصاد غداة الحرب العالمية الثانية بعد انطلاق عمليات إزالة الاستعمار، وإنشاء مؤسسات "**بريتون وودز**" واهتمام الأمم المتحدة بمسائل النمو البلدان المتأخرة أو المختلفة ومشاكل الفقر حيث طرحت مسائل للنقاش في مستويات عدة منها[1]:

خارجية: تخص أساسا مسألة تدهور شروط التبادل الدولي ومشاكل البلدان المصدرة للمواد الأولية وعدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لها بسبب الاستعمار ومخلفاته وهنا مشكلة الصلة بين الاقتصاد الاستعماري واقتصاديات الدول النامية حديثة الاستقلال.

داخلية: يرجع إلى أسباب الفقر والبطالة والتضخم وعدم استقرار أصول التوازن بسبب نقص وقصور عوامل النمو أو عدم القدرة على استغلال المواد المتاحة (المواد الأولية) ولذا تلجأ هذه الدول المتخلفة إلى تصديرها لتغطية عجز الاستهلاك عن طريق إحلال الصادرات (الغذائية ، اللباس).

ولقد ظهرت عدة تغييرات وأراء حول الفكر التنموي حسب نظريات ومفاهيم المدارس الاقتصادية ولكل مفكر أو باحث نظرته في مسألة التنمية والتخلف والنمو، حيث بعد قطع الصلة بين الاقتصاد الاستعماري واقتصاديات الدول المختلفة تقلصت أسباب الفقر والتدهور الاقتصادي في عوامل مؤسساتية أو سيكولوجية مثل الكسل، الجهل وعدم الرغبة في العمل.

إن فرع التنمية الإقتصادية فرع مستقل يأخذ بعض المبادئ والمفاهيم من الفروع الأخرى وهو يتطور كفرع له مجاله التحليلي والنمطي الخاص ، فالتنمية الإقتصادية ليست مشابهة لإقتصاديات الدول المتقدمة (الرأسمالية أو الإقتصاديات النيوكلاسيكية الحديثة)، كما أنها لا تشابه إقتصاديات المجتمعات الإشتراكية المركزية (اقتصاديات الإشتراكية)، بل إنها دراسة لإقتصاديات الدول المختلفة والفقيرة للعالم الثالث بإتجاهاتها الإيديولوجية والثقافية والتاريخية المتنوعة والمعقدة، ولكنها ذات مشاكل إقتصادية متشابهة تحتاج إلى أفكار ونظريات جديدة، والدليل على أهمية وإستقلالية فرع التنمية حصول أثنين من إقتصاديي التنمية المرموقين هما: **Arthur lewiss** من Princetin University و **Theodore Shultz** من University of Chicago على جائزة نوبل في الإقتصاد لعامي 1958 و 1979 على التوالي.

---

[1] **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الأول، كانون الثاني 2002.

يجب النظر إلى الإقتصاد والأنظمة الإقتصادية في العالم الثالث من وجهة أوسع وأن يكون تحليل هذه الأنظمة في إطار أنظمتها الإجتماعية من جهة وفي إطار محتوى عالمي ومحلي من جهة أخرى ونقصد بالنظام الإجتماعي تلك العلاقات المترابطة بين ما يسمى بالعوامل الإقتصادية والعوامل غير الإقتصادية مثل النظرة إتجاه الحياة والعمل والسلطة وكذلك البنيات الإدارية والبيروقراطية العامة والخاصة والأنظمة القبلية والدينية والعادات والتقاليد والأنظمة الزراعية، والأجهزة الحكومية وكذلك درجة المشاركة الشعبية في القرارات والنشاطات التنموية وأيضا حالة وطبيعة الطبقات الإجتماعية ، إن هذه العوامل تختلف وبصورة واضحة وكبيرة من منطقة إلى منطقة أخرى في العالم ومن ثقافة وبنيان إجتماعي إلى آخر وعلى المستوى العالمي يجب أخد بعين الإعتبار أيضا نظام وقواعد سير الإقتصاد الدولي وكيفية تكوينه ومن الذي يسيطر عليه ومن الذي يستفيد أكثر منه .

ومن ثم فإن اقتصاديات التنمية هي أعم وأشمل بكثير من اقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية أو حتى من الاقتصاد السياسي لأنها يجب أن تركز وتغطي كل المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية، وهذا يتطلب دوراً حكومياً كبيراً مع توافر درجة عالية من التنسيق في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية[1].

وفي ضوء التغييرات التي شهدها العالم في مختلف المجالات وخصوصاً العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والثقافية والبيئية علاوة على الاقتصادية والسياسية جعلت العالم يتأثر سريعاً بين أجزائه وأقاليمه ودوله وشعوبه بكل ما يجري وفي أي مكان ولهذه التغييرات والتحولات انعكاسات إيجابية وسلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول النامية ومنها الدول العربية الأمر الذي يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من الإيجابيات التي أفرزتها هذه المتغيرات والتقليل من المخاطر إلى حد كبير. لذا فإن النظرة المستقبلية للتنمية تستدعي فهم هذه التحولات والتغييرات التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة وليس في البلدان النامية فحسب.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي:

في الأغلب يستعمل النمو والتنمية الاقتصادية كمرادفين حيث أن كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن إلا أن الصحيح هو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين، ويفرق الاقتصاديون بين المفهومين.

1. تعريف النمو الاقتصادي:

- النمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي.

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية،2006 ، ص40.

❖ النمو الإقتصادي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي , و بالتالي فإن النمو لا يعني فقط حدوث زيادة إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي[1]

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

❖ "يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل مع مرور الزمن[2] "

متوسط دخل الفرد = الدخل الكلي÷ عدد السكان

أي أنه يُشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل نمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مُساويا لمعدل نمو السكان فإن نصيب الفرد ن الدخل الكلي سوف يضل ثابتا، أي أن معيشة الفرد تبقى في مُستويات ثابتة، وفي هذه الحالة لا يوجد نمو اقتصادي[3].

أما إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مُستوى معيشته، وتعني هذه الحالة حدوث نوع من التخلف الاقتصادي، ومما سبق يمكن أن نستنتج أن:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الكلي ــ معدل النمو السكاني[4]

---

[1] محمد عجيمية، إيمان عطية ناصف، عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر 2006، ص 73.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، 2000 ، ص 11.

[3] فوزي عبد الرزاق ،كاتية بوروبة " **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية** " ملتقى دولي حول التنمية المستدامة جامعة فرحات عباس ،سطيف ،7ــ 8 أفريل 2008 .

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **مرجع سبق ذكره** ، ص: 11.

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلاّ إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني.
ولكن يلاحظ من ناحية أُخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يُشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يُقدمها.
أما الدخل الحقيقي فهو يُشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخلُه الفردي خلال فترة زمنية معينة:

الدخل الحقيقي= الدخل النقدي ÷ المستوى العام للأسعار

فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة مُعينة، وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة.
أما إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد ينخفض وتتدهور معيشته. ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلاّ إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، ففي هذه الحالة يزداد الدخل الحقيقي مُمثلا في كمية السلع والخدمات التي يُمكن للفرد أن يحصل عليها خلال الفترة محل البحث، وعليه نلاحظ مما سبق أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل زيادة الدخل الفردي النقدي– معدل التضخم.

كما يُشير التعريف السابق إلى أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فقد تُقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة فتزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا. فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبرُ نموا اقتصاديا.
يلاحظ في هذا الصدد أن مفهوم النمو الاقتصادي يُركّز عن التغيُر في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل التوزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخلُه من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية، فقد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة في الدخل لكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي، بل أكثر من

ذلك فقد تنخفض الدخول المطلقة لطبقة الأغلبية من الفقراء أو ينخفض نصيبهم النسبي من الدخل الكلي وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي.

إذن مفهوم النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، ومن جهة أخرى لا يركز على نوعية التغيير في الإنتاج، وعليه فإن مفهوم النمو يركز على كمية التغيير وليس على نوعية التغيير.كما يلاحظ أنه مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيير في رفاهية الفرد وذلك للأسباب التالية:

- لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث وزيادة معدل الجريمة، معدل العمر، التعليم، الصحة...الخ.
- يركز على الجانب المادي للرفاهية ويهمل الجوانب الأُخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيره.

2. **خصائص النمو الاقتصادي**: للنمو عدة خصائص من بينها[1]:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من ناتج والنمو السكاني؛
- معدلات مرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج؛
- معدلات مرتفعة ومستمرة في التحول الهيكلي للاقتصاد نحو الأحسن؛
- التحول المتسمر للجانب الأيدلوجي والاجتماعي؛
- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على الدول المتقدمة الذي تعادل ثلث سكان العالم؛
- ميل الإقتصاديات المتقدمة نحو سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام.

[1] أنظر: – **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 8 ابريل 2004 www.uluminsania.net .

– طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة، بيروت، 1986.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية

يرتبط النهج المتبع في التنمية الاقتصادية لبلد ما بالفلسفة والمبدأ السياسي لهذا البلد ومن ثم الهدف الرئيسي لهذه التنمية تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمع بشكل دائم قصد زيادة الرفاهية للفرد وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

1. ماهية التنمية الاقتصادية:

تعد التنمية أحد المفاهيم التي تداولتها كثير من الأدبيات الاقتصادية، ولها تعاريف متعددة تختلف باختلاف المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين، حيث تسهم معظمها في تحليل التنمية الاقتصادية، ومن أهم التعاريف بشكل عام ما يلي:

- "التنمية الاقتصادية هي الزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وطويلة والتي غالبا ما تتحقق بصورة شاملة"[1].
- "التنمية الاقتصادية تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج" [2].
- تعريف هيئة الأمم المتحدة[3]: "التنمية هي العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقا للتكامل في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي".
- وتعرف أيضا "بالعملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه إجتماعيا وإقتصاديا، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشتراكه".
- التنمية إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[4].
- المفكران " ميّير " MEIR و" بالدوين"BALDWIN: يشيران إلى أن تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول الزيادة العامة في الدخل الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحبها، خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدّل النمو أكبر من معدّل زيادة السّكان فإن الدّخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة.

---

[1] وداد أحمد كيكسو، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، بيروت، 2002 , ص ص 103، 105.

[2] عادل مختار الهواري، **التنمية الاقتصادية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 75.

[3] موقع الانترنيت، **مجلة العلوم الإنسانية**، www.uluninsania.net

[4] علي لطفي، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة عين الشمس، ط 2،1980، ص 185.

عملية التّنمية "هي جملة العمليات والتّفاعلات والتغيرات التي تحدث في الهياكل الاقتصادي للدّولة خلال فترة زمنية معينة وتشتمل عدة تحوّلات في المتغيرات والمستويات الإقتصادية والإجتماعية، في ظروف متباينة من الزّمان والمكان، لكن هناك بعض المظاهر المشتركة الأساسية هدفها زيادة الإنتاج الوطني وإستقرار للنّظام الاقتصادي وهذا في حدِّ ذاته تحديات طويلة الأمد[1]. "

❖ تعريف " فيورتادو " "CELSO FURTADO" : تتوخى نظرية التّنمية الاقتصادية وفي تطّلع شامل لشرح هذين النقطتين:

– أسباب زيادة دائمة لإنتاجية العمل وآليتها ؛

– انعكاسات زيادة الإنتاجية على تنظيم الإنتاج، والتّوزيع وتوظيف النّاتج الوطني.

في الواقع يرى أن التّنمية الاقتصادية " ليست سوى العمليات الاجتماعية والاقتصادية التّي تقضي على التّخلف بكل مؤشّراته وأسبابه كما وكيفًا والتّي لا يمكن أن تتمّ إلا في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين ، حيث تحدّد القوانين الاقتصادية لهذا النّمط مسيرة وإنجاز مهام التّنمية الاقتصادية."

❖ بينما يعتقد "**فريد ويكس**" أن التنمية تنوع هيكلي وارتفاع مستوى الأداء الاجتماعي.

❖ أما "**محمد مبارك حجير**" فيعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية بعث وإطلاق لقوى معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا مما تؤدي معه إلى إحداث تغييرات متزايدة في الدخل القومي أكبر من الزيادة الحاصلة في السكان مما يترتب عليه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، من خلال التغييرات في الهيكل الإنتاجي والإطار التنظيمي وعرض الموارد الإنتاجية وطلبها[2].

تبعا لذلك يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية باختلاف المعايير والمؤشرات المستخدمة، فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق النمو الاقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي، والمؤشر الاقتصادي البديل الآخر للتنمية يتمثل في قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق معدلات نمو في الدخل الفردي تفوق معدلات نمو السكان، وتستخدم معدلات نمو الدخل الفردي بالمعيار الحقيقي (أي إستبعاد أثر التضخم النقدي) كمقياس للتحسن الاقتصادي للسكان أو بكميات السلع والخدمات المتاحة للفرد[3].

❖ يركز "**فؤاد مرسي**" على إبراز مفهومه الخاص على استخدام تعبير الإستراتيجية للدلالة على البعد الزمني الذي تستغرقه عملية التغيير، وعلى ذلك فهو يضع تعريفا مختصرا لمفهوم إستراتيجية التنمية

---

[1] ميير وبالدولين ، **التّنمية الاقتصادية** ، الدّار القومية للطباعة والنّشر، القاهرة ، ص 5 ، 6 .

[2] سالم النجفي، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، جامعة الموصل، ط2، 1987، ص 24.

[3] عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**، دار حافظ للنشر، جدة المملكة العربية السعودية، ط1، 2000، ص 17.

الاقتصادية على أنها "تصور لمسار التنمية الاقتصادية التي تمثل حقبة تاريخية كاملة أي تستغرق جيلا بأسره "، كما تستند إستراتيجية التنمية عنده إلى خمسة أسس ممثلة في مقومات التنمية، وجوهر التنمية، وقاعدة التنمية، وأسلوب التنمية، وهدف التنمية[1].

❖ يعرًف ″ **سعد الدين إبراهيم**″ التنمية بأنها "إنبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فردا أو جماعة أو مجتمعا، فهذا المفهوم يركز على العناصر التالية[2]:

- على أنها عملية داخلية ذاتية.
- أنها عملية ديناميكية مستمرة.
- أنها عملية متعددة الطرق والاتجاهات.

❖ تعريف ″ **رانغار نوركسه** ″[3]: صاحب الصيغة الشّهيرة التّي بمقتضاها " يكون البلد فقيرًا لأنّه فقير 1953 " يعرّف التّنمية على أنّها " : مسألة توافر المال ، فالإدّخار غير كاف لأن الدّخل متدن ، والدّخل متدن لأن زيادة الإنتاج تصطدم بضعف الأسواق ونقص رؤوس الأموال وكذلك بغياب الحوافز على الاستثمار ..إذن يكون إنطلاق التّنمية بتمويل المرحلة الانتقالية هذه هي المسألة الرّئيسية ، إلى أن يبلغ الادّخار مستوى كافيًا ويتدّعم النّمو ذاتيًا.
وهكذا تصبح التّنمية" وعداً بالتّمويل . "فما أن يرتفع الدّخل حتى تخصّص موارد جديدة للاستثمار .وبمعنى آخر ما أن يتنوّع الإنتاج حتى يكتسب الاقتصاد استقلالية حيال الخارج ."

❖ تعريف **كندل بيرجر**"Kindle Berger "[4] : يرى "أن التّنمية فعل تراكمي يمكن أن يحدث مع ضرورة وجوب توافر تغيّرات تكنولوجية مع تعاون المؤسّسات الإنتاجية في تحسين طرق إنتاجها "

❖ تعريف **بيندكس**" Bendix "[5]: هو أن التّحديث يمثل التّقدم الاقتصادي والسّياسي لنمط رائد من المجتمعات وأنّه قد قسّم دول العالم إلى دول متقدّمة أو مرجعية ودول متخلّفة أو تابعة، وأن الدّول الأولى تمثل محور اهتمام الدّول الّثانية.

---

[1] فؤاد مرسي، **التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي**، المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982، ص 89 – 185.

[2] سعد الدين إبراهيم، **نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية للعالم الثالث**، المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 67.

[3] السا اسيدون، **النّظريات الاقتصادية في التّنمية** ، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل ،دمشق ، 1997 ، ص 16 .

[4] السيد الحسيني ، **التّنمية والتخلّف ، دراسة تاريخية بنائية** ، القاهرة ، مطابع سجل العرب ، ط .1، 1980 ، ص 120.

[5] نفس **المرجع السابق** ، ص 120 .

- ❖ الأستاذين **نيتل و روبرتسون**: " Nettel & Robertson "[1]: عرّفا تّحديث التّنمية بأنّه العملية التي بمقتضاها تسعى أجهزة الدولة لرفع مكانة المجتمع، وتحقيق المساواة وتكريس العدالة ومقاربتها بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة " .
- ❖ تعريف " شومبيترSchumpeter"[2]: في كتابه نظرية التّنمية الاقتصادية أعطى تفسيرا لمفهومي النّمو والتّنمية، حيث يعرف النّمو بأنه تغيّر تدريجي منظم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزّيادة العامّة في الموارد . أما التّنمية فهي تظافر وتفاعل القوى داخل النّظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة ، وهي بذلك تغيّر تلقائي يظهر بفعل عمل هذه قوى توسعية ضاغطة. ومن ثم يعني النّمو التغيرات الكمّية التي تحصل بين المتغيّرات الاقتصادية الإجمالية، كالدّخل الوطني والنّاتج الوطني والإنتاج الإجمالي، وحصّة الفرد منها ، وتشتمل التّنمية إضافة لذلك على مجمل التّحولات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، التي تتحقق في دولة ما إعتمادا على سياسات وبرامج إنمائية طويلة الأجل .

أما الهدف النّهائي والمعيار الحقيقي لنجاح عملية التّنمية ملخص في النقاط التالية:

- تطوير الاستهلاك كما ونوعا؛
- رفع حصّة الفرد من السّلع والخدمات الاستهلاكية؛
- تحقيق الرّفاه؛
- رفع مستوى الدّخل الحقيقي للفرد.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن بعض تلك التعاريف لا تظهر تفرقة واضحة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث يشير الأول إلى الزيادة الكمية في بعض المؤشرات الاقتصادية التي حددتها برامج التنمية الاقتصادية، بينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مفهوم أوسع وأكثر شمولا تعني كافة التغييرات الهيكلية في البنية الاجتماعية، والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الكمي فهو مصطلح أشمل من الأول، لذلك لم تؤخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية بنفس أهمية الجوانب الاجتماعية رغم العلاقة المتبادلة بينهما، إضافة إلى غياب مفهوم خاص للتنمية بالدول النامية يكون أكثر تعبيرا عن واقعها وأكثر شمولا لأهدافها، حيث أن ما تعاني منه هذه الدول لا يرتبط بالعلاقات الاقتصادية والموردية فقط، بل كذلك بطبيعة العلاقات الإنتاجية مما يؤدي في حالة إهمالها إلى التأثير على برامج التنمية.

---

[1] نفس **المرجع السابق** ، ص 120 .

[2] سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007، ص 48.

مما سبق نقول بأن تعريف التنمية الاقتصادية يجب أن تشمل الأبعاد الأساسية التالية[1]:

- أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
- أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع.
- أن تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تحديد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.
- أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية وأقاليمه الجغرافية.
- أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع، وأن تحقق قدرا أكبر من العدالة بينهم.

وبالتالي تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراده، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية".

2. عناصر التنمية الاقتصادية:تتمثل في المحاور التالية[2]:

الشمولية: التنمية لا ترتبط فقط بالجوانب الاقتصادية بل تمتد للجوانب الأخرى الاجتماعية والثقافية والسياسية والأخلاقية كما تتضمن التحديث" MODERNISATION".

الاستمرارية: التنمية تكون طويلة الأجل لأن الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي لا تتأثر بالدورات الاقتصادية، ولا تكون نتيجة لها وتستمر لمدة طويلة عن طريق التفاعل بين الطلب على السلع والخدمات، والعرض الخاص بها لإرساء قواعد التوازن الاقتصادي.

العدالة: تعني حدوث تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة أي التخفيف من ظاهرة الفقر وتحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بحيث تضمن حصولهم على حد أدنى من الدخل الحقيقي في صورة عينية كدعم الغذاء الأساسي وتحسين العناية الصحية ودعم التعليم.

تغيير هيكل الإنتاج: وهذا لضمان توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية لأن عدد كبير من البلدان النامية تتخصص في إنتاج المواد الأولية كالمنتجات الزراعية وإهمال القطاع الصناعي ، مما يدفعها إلى استيراد احتياجاتها الصناعية من الخارج وهذا يعني التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ديمومة التنمية: وهو ما يطلق عليه "التنمية المستدامة" فالأجيال الحاضرة في استخدامها للبيئة والموارد الطبيعية عليها ألا تتجاهل حقوق الأجيال القادمة عندما تقوم بإشباع حاجاتها يجب مراعاة ما يلي[3]:

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص43.

[2] سايح بوزيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 18-20.

[3] **مجلة جسر التنمية**، مرجع سبق ذكره.

- ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة.
- تجنب المشروعات والأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد.
- الاهتمام بالإنسان لأن العنصر البشري القادر على تحقيق استمرارية التنمية.

3. أهداف التنمية الاقتصادية:

الأهداف الرئيسية للتنمية لبلد ما عادة ترتبط بالمبادئ الأساسية والمعتقدات التي يعتنقها ولذا فإن أهداف التنمية تعبر بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية وعن نوع السياسة المنتهجة ومن بينها[1]:

- تحقيق السيادة والاستغلال الاقتصادي.
- زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد.
- استثمار الموارد البشرية عن طريق التدريب.
- تسخير الموارد الطبيعية ودعم تشجيع المشاريع الصناعية.
- تعزيز وزيادة فعالية القطاع الخاص وتحسين مستوى المناطق الريفية.
- زيادة وتنويع الصادرات وتنويع مصادر الدخل والعدالة الاجتماعية.

4. مقومات نجاح التنمية الاقتصادية:

يقصد بمقومات نجاح التنمية الاقتصادية الشروط الواجب توافرها في أي بلد من أجل تحقيق البرامج التنموية، وهي تنحصر في مدى تأثيرها في زيادة اعتماده على نفسه من خلال وضع الخطط التنموية، وتنفيذها، وكذا كيفية التخلص من العوامل التي أدت إلى التخلف والتبعية، وساعدت على استمرارها وتكريسها مع مرور الزمن، وباختلاف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى فإن هذه الشروط ستختلف أيضا حسب البلدان وهي[2]:

- إزالة كافة العوائق أمام ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للعاملين؛
- وجود قاعدة عريضة من الرأس المال الاجتماعي والبنى التحتية ورفع الكفاءة؛
- وضع السياسات والخطط والإجراءات الكفيلة بتخصيص الموارد؛

---

[1] أنظر : – حسن إبراهيم عبيد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1990.

– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، القاهرة 2002،2003 ص 10.

[2] للتفصيل أكثر أنظر:

- عمر محي الدين، **التنمية والتخلف**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 236 – 237.
- عصام الخفاجي، **رأسمالية الدولة الوطنية**، دار بن خلدون، بيروت، 1979، ص27 – 65.
- عادل غنيم، **المستقبلات العربية البديلة – البنى الاجتماعية السياسية للتنمية–**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 23.

- عملية الخلق والإبداع التقني وكسر حاجز التبعية بإتباع سياسات مرحلية وهادفة؛
- البحث عن الطرق التي تمكن من تغيير وتطوير بعض المؤسسات الاقتصادية التي تهتم بدفع الاستقلال التنموي كالمؤسسات المالية والنقدية لتشجيع الادخار ودعم المصدر المحلي؛
- توفير المدخرات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وضمان توجيهها بشكل يخدم هذه العملية كفاءة وتحصيلا وضمان الاستمرارية؛
- تغير السلوك الاستهلاكي للأفراد بتشجيع الاستثمار وثقافة الادخار وعدم تبذير الموارد؛
- تحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد الدولة وتقليل التفاوت بينهم وذلك بإتباع سياسات مالية و نقدية وإعادة توجيه الموارد؛
- ضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة وملاءمتها مع الأهداف والمراحل التي تنمو بها الدولة؛
- تحقيق معدلات مرتفعة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المبحـــث الثالـــث:

التنميـــة في نظريـــات الفكـــر الاقتصـــادي.

قبل الدخول في تحليل هذه النظريات سوف نستعرض أهم الاتجاهات التي سارت فيها نظريات التنمية والتي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

- القاسم المشترك للنظريات التي غطت الفترة منذ آدم سميت إلى المدرسة الكيترية هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي.
- بين الاقتصاديون الكلاسيك كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية، وقد قدم النيوكلاسيك آراء جديدة وحسنوا الآراء القديمة وخاصة فيما يتعلق بتحليل عملية الادخار والاستثمار وأكدوا على دور التقدم التكنولوجي.
- قدمت بعض التعديلات على التفسيرات التقليدية السابقة خاصة في مجال تحليل كيفية تمخض التراكم الرأسمالي عن التنمية الاقتصادية، حيث تأتي دراسة شومبتر في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم ويبرز تحليل كيتر في مجال دمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية القائمة.
- برزت بعد الحرب العالمية الثانية محاولات ترمي إلى محاولة تطبيق هذه النظريات في الدول النامية وبرزت إضافات جديدة في مجال تفهم أفضل لعمليات الانتماء الاقتصادي وللمعوقات التي تواجهه

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001، ص 64.

وسارت هاته الإضافات في اتجاهين ركز الأول على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات إنماء سريعة متجددة بينما ركز الثاني على البحث عن العوامل الأساسية التي تتمخض عن النمو.

نحاول فيمايلي استخلاص وجهات نظر بعض المفكرين وصولا إلى تصور للتوجه العام التي تدور حوله هاته الأفكار وأهم الاتجاهات التي سارت فيها نظريات التنمية.

المطلب الأول: نظريات النمو والتنمية قبل الحرب العالمية الثانية:

التنمية الإقتصادية هي أحد الفروع الجديدة في الإقتصاد وأكثرها جدلا ، تحديا وإتساعا ، ويعتبر" أدم سميت " أول إقتصادي تنموي وأن كتابه " ثروة الأمم " الصادر سنة 1776م هو أول دراسة في التنمية الإقتصادية ، إلا أن الدراسة النظامية لمشاكل وعمليات التنمية الإقتصادية في أفريقيا ، أسيا و أمريكة اللاتينية لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

1. المدرسة الكلاسيكية:

أ- نموذج آدم سميث [1723-1790] :

هو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم)، ويعتني هذا النموذج بشكل كبير بمشكلة التنمية الاقتصادية في المقام الأول، حيث كان هدفه معرفة آليات النمو ومسبباته. وطبقا لما جاء في هذا التحليل فان تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية. وأن هذا يتحقق بفعل وجود كل من المنتجين، المزارعين ورجال الأعمال الذين يشكلون عناصر النمو. وعليه يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، ويرجع هذا التحليل مشكلة التنمية إلى مدى قدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني، بمعنى أن معدل الاستثمار يتحدد بمعدل الادخار. ويقتصر الإدخار في هذا النموذج على الإستثمارات الرأسمالية وإيجارات الأراضي[1].

تعتبر آراء "آدم سميث" المدخل الأساسي لأفكار المدرسة الكلاسيكية وتستطيع من أفكاره التعرف على وجهة نظره ومن بينها آرائه في[2]:

القانون الطبيعي: اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يَعُد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة. ويعني افترض التصرف الرشيد من قبل أفراد المجتمع وسياسة حرية التجارة.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **مقدمة في التطور الاقتصادي**، مرجع سابق، ص260.

[2] أنظر: - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 60-62.

- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص 69-70.

تقسيم العمل: وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل، حيث يعتبر الأساس لرفع الإنتاجية عن طريق التخصص في أنشطة معينة وخفض الوقت ويتم عن طريق استخدام الآلات والمعدات المتخصصة فيؤكد آدم سميث حاجة الاقتصاد الوطني إلى تراكم رأس المال من أجل التوسع في تقسيم العمل ويضيف قيد آخر على تقسيم العمل في رأيه وهو حجم السوق.

تراكم رأس المال: يُعتبر ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الإدخار أكثر ومن ثم الإستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني، يعد شرطا أساسيا لتحقيق ورفع معدلات النمو، وتزايد التراكم الرأسمالي في المجتمع يتوقف على تزايد حجم الجزء المدخر من الدخل .

علاقات التبادل في المجتمع: فإنها تدور بين ثلاث فئات تضم الفلاحين والمنتجين ورجال الأعمال فتنمية الزراعة تؤدي إلى اتساع النشاط التجاري والنشاط الحرفي مما يؤدي إلى اتساع السوق (باعتبار حجم السوق في نظر آدم سميت قيد من قيود تقسيم العمل) ويؤدي اتساع السوق إلى احتياج الزراعة إلى مزيد من مستلزمات الإنتاج والتقنية الحديثة فيزداد طلب الفلاحين على منتجات الحرفيين والتجار، ومن هنا فإن التنمية الاقتصادية في وجهة نظر آدم سميث هي مسألة تراكمية فحيث يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الإنتاجية وخصوصا عندما يتوافر قدر من الطلب الفعال وحجم مناسب من رأس المال مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني ويؤثر في زيادة السكان حيث يعتبر حافزا ودافعا له فيزداد الطلب ويتسع السوق ومن ثم يزداد الادخار.

وأخيرا فإن تصور آدم سميث لمراحل النمو إلى أن المجتمع يمر بمرحلة التنمية الزراعية ثم تتبعه التنمية الصناعية وأخيرا تتسع النشاطات التجارية وتتكامل الأنشطة الاقتصادية المختلفة[1].

وفي هذا التحليل تعتبرعملية التنمية عملية متجددة ذاتياحينما تبدأ بالنظر الى تلقائية سيرورة التراكم، إلا إنها تتوقف تحت قيد نذرة الموارد الطبيعية.

ب- نموذج دافيد ريكاردو [1772- 1823]: يعتبر في مقدمة الاقتصاديين الكلاسيك ذوي خبرة واسعة خاصة في مجال أسواق المال والاقتصاد، وقد وضع مجموعة من الأفكار الهامة في كتابه الشهير (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب)، حيث أثرت المتغيرات البيئية والعصر الذي عاش فيه في صياغة أفكاره في التنمية الاقتصادية بصورة واضحة، كما أنه عاصر فترة معطيات الثورة الصناعية في أوروبا، ويرى ريكاردو الزراعة في مقدمة الأنشطة الاقتصادية في مجال التنمية الاقتصادية، إذ أن توفير الغذاء محور نظامه التحليلي وإعتمد بصورة أساسية على قانون الغلة المتناقصة وإعتبر العملية الإنتاجية تعتمد على متغيرات أساسية:" الرأسماليين-العمال- أصحاب الأراضي"[2].

---

[1] سالم النجفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98-100.

[2] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

تصورات ريكاردو في النمو الاقتصادي بصورة عامة فإن "ريكاردو" قد أعطى القطاع الزراعي أهمية كبيرة واعتبر الإفادة من التقنية هي السبيل الأساس لتنمية هذا القطاع، وأنه يمكن لكافة شرائح المجتمع الإفادة من استخدام التقنية في عمليات الإنتاج الزراعي، كما لم يهمل تنمية القطاع الصناعي واعتبر كذلك استخدام التقنية والعامل السكاني من المتغيرات المؤدية إلى زيادة معدل النمو السكاني، واعتبر التجارة الخارجية تعمل على زيادة الاستفادة من الموارد عن طريق إعادة التخصيص .

يكمل نموذج ريكاردو النمودج السابق من خلال توضيح كيفية ظهور وانتشار الركود في نهاية العملية التنموية، ويركز هذا التحليل على دراسة التفاعل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل بين عوامل الانتاج (الأرض، العمل ورأس المال)، وهو يقوم على مقترحات أساسية يمكن عرضها في التالي[1]:

- الادخارات تتم عن طريق الرأسماليين، وأن أصحاب الأرض والعمال يستهلكون كل ادخاراتهم.
- عملية التنمية تبدأ عندما يكون معدل الربح موجبا وتستمر بصورة متجددة ذاتيا طالما تحقق هذا الشرط.
- تجانس كل من رأس المال والعمل في النوعية (بحيث ان كل وحدة منهما تنتج نفس النوع والكمية من الناتج) واخلاف الأرض في النوعية.
- الأجور لا يمكن ان ترفع فوق حد الكفاف مهما بلغ ازدهار الاقتصاد. وعندما تتحسن أوضاع العمال، ينجب هؤلاء المزيد من الأولاد ويزداد عرض العمالة مما يدفع الأجور الى الهبوط "قانون الأجر الحدي".
- أصحاب الأراضي هم المستفدين الحقيقيون من التقدم الاقتصادي, وجود مقدار محدود من الأراض القابلة للزراعة ونمو السكان (زيادة الطلب على الغذاء) يدفع باتجاه زيادة الدخل لأصحاب الأراضي، بينما يعتبر أصحاب راس المال غير منتفعين كثيرا من الازدهار الاقتصادي نتيجة وجود المنافسة التي تبقي على الأسعار منخفضة، فضلا عن استقطاع أجور العمال من أرباحهم.

ت- **أسس النمو عند المدرسة الكلاسيكية**:صاغت أسس نظرية لعملية النمو، نلخصها كما يلي[2]:

- إعادة اكتشاف مفهوم الفائض الزراعي، ثم توظيفه كمحور ارتكازي لعملية النمو الاقتصادية على المستوى الوطني، ومن تم القطاع الزراعي المحرك الأول لعملية التنمية ؛
- صبغ عملية التنمية بالصبغة الإدارية دون الرهان المطلق على علاقات السوق؛
- ربط عملية التنمية بإعادة هيكلة إقتصادية للأوزان النسبية للقطاعات، ويرجع الثقل النسبي للصناعة؛

---

[1] افريت هاجن، ترجمة جورج خوري، **اقتصاديات التنمية، مرجع سابق الذكر**، ص 382 .

[2] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاديات التنمية**، دار هومة، الجزائر،1997،ص 81-90.

- اعتبار أجر العامل الزراعي يعادل أجر الكفاف حيث زيادة الفائض الزراعي الفعلي يؤدي بشكل غير مباشر إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي كمعيار أساسي للتنمية.
- القبول بأن سياسات التنمية تستهدف التشغيل الكامل وبالتالي استبعاد أشكال البطالة.

كل هذه الاستنتاجات تقودنا إلى عدد من التخمينات التحليلية التي لعبت دورها فيما بعد كمؤشرات لعديد من نظريات التنمية التي أعقبت المدرسة الكلاسيكية وهي نقاط الارتكاز التي دارت حولها التفرعات النظرية في الفكر التنموي الحديث.

2. المدرسة الماركسية :

تعتبر نظرية "**كارل ماركس**" من النظريات القائدة في مجال فلسفة التاريخ والتطور الاقتصادي، وظهر التحليل الماركسي كفكر اقتصادي مقرونا بإيديولوجيات سياسية هدفها الإطاحة بالنظام الرأسمالي. وهو تحليل يقوم على فكرة أساسية مفادها أن السبيل الأقرب لتفسير حركية التنمية يرتكز على معرفة أسبابها الحقيقية المباشرة، ولأجل ذلك إهتمت بدراسة طبيعة النظام الرأسمالي لمعرفة العوامل الأساسية التي تشكله، مما خلق ضرورة تحليل النمو في إطار التفسير المادي لعمليات التنمية. أما بالنسبة للعناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية في النظرية الماركسية فكانت كما يلي[1]:

- الخلفية الفلسفية: تأثير بأفكار **هيجل** (HIGAL) فيما يخص التطور الديالكتيكي والبحث في أسباب تطور المجتمع الإنساني والتغير المادي للتاريخ.
- إتباع الأسلوب العلمي في كشف الظواهر وتتبعها.
- يتميز هذا التحليل بكونه فهما جديدا للتاريخ الإقتصادي والإجتماعي وتحليلا ماديا لواقعه على ضوء العلاقة بين الإنتاج ووسائله.
- قوى الإنتاج هي المحرك الرئيسي للتغيير الإقتصادي والإجتماعي.

يقدم هذا التحليل تنبؤا بانهيار النظام الرأسمالي نتيجة لما يحتويه من تناقضات داخلية، و التي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة السبب الجوهري لانهيار النظام الرأسمالي يكمن في عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، وظهور الفائض من السلع بصفة دورية في مقابل قصور في الاستهلاك يؤدي بالاقتصاد إلى حالة كساد دوري ثم ركود حتمي.

يرى ماركس أن التاريخ يتطور بموجب شروط مادية اقتصادية، وفق قانون مبدأ التناقض الناجم عن التغيير في القوى المادية للإنتاج مع بقاء البناء الفوقي ثابت. وذلك تفاديا للصراعات والنزاع الطبقي الذي ينتهي

---

[1] عصام خفاجي، **رأسمالية الدولة الوطنية**، دار ابن خلدون، بيروت،1979، ص ص266-270.

بإحداث ثورة في البنية الأساسية لتركيب المجتمع، ويتضمن تحليل ماركس للتنمية في المدى الطويل أربع متغيرات هي:

- بؤس العمال و تزايده.
- انخفاض معدل الربح.
- الدورات الاقتصادية.
- تجميع رأس المال.

تستند القوانين الاقتصادية إلى العلاقة بين أفراد المجتمع وقد توصل إلى عدة نظريات أهمها على الإطلاق:

- نظرية فائض القيمة ؛
- نظرية إعادة الإنتاج.

حسب ماركس يعتقد أن سبب بؤس العمال هي الطبقة الرأسمالية، وكذلك أن الحجم المطلق لفائض القيمة سوف يزداد نتيجة تزايد الناتج الصناعي، يرافقه زيادة في شقاء العمال نتيجة إنخفاض أجورهم، وأن هناك ثلاثة عوامل أساسية تعتبر مسببة للدورات الاقتصادية التي هي قصيرة الأجل وهي[1]:

- الاختلاف والتباين بين القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- انخفاض الطلب.
- تعتبر الثروة المادية لديه ضرورة حتمية لإنهاء التخلف.

هذا التّحليل يعتبر تحدّيًا للنّظرية التّقليدية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية فقد اعتبروا أن العوامل المقدّمة لتفسير أسباب المشاكل المواجهة لعملية التّنمية من طرفهم ما هي إلا الأسباب الظاهرية لهذه المشاكل، ومن أجل التعرّف على الأسباب الرّئيسية وجب دراسة طبيعة النّظام الاقتصادي ، وحسب ماركس فإنّه إذا أردنا القيام بإجراء تقييم دقيق لعمليات التّنمية واحتمال نجاحاتها فإن ذلك يقتضي تحليل النّمو من خلال إطار التّفسير المادّي والتّاريخي ، والنّظام الاجتماعي الذي ارتكز عليه هو بالطبع الرّأسمالي الذي اعتبر أنّه يحتوي على كل أنواع التّناقضات الدّاخلية التّي تحوّل دون تحقيق عملية تنمية ناجحة بل تجعلها مستحيلة في بعض الأحيان، وينادي" ماركس" بأن يحل محل النّظام الرّأسمالي النّظام الاشتراكي حتى يستفيد كل فرد من عملية التّنمية[2] .

يرى"ماركس"أن حظ الرّأسماليين ليس أوفر من حظ العمّال، فيجد الرّأسماليون أنفسهم مطوّقين بدرجة متزايدة، تمّثل الّقسوة فيها متطّلب أساسي للبقاء والصّمود. و قد أصرّ "ماركس" على الأوضاع الاقتصادية في المناطق المستعمرة التّي استخدمت كأسواق هامّة للسّلع الصناعية المنتجة على نطاق واسع في

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 272.

[2] مدحت العقاد، **مقدمة في التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر-بيروت- 1980، ص ص 83 -84 .

الدّول المتقدّمة، ويرى كذلك أنّه كلّما أصبحت عملية التّنمية في الدّول الرّأسمالية المتقدّمة أقل استقرارُا وأكثر سوءًا، تقوم هذه الدّول بوضع قيود متزايدة الّقسوة على مستعمراتها، فتجري كل المجهودات لتطوير موارد رخيصة للمواد الخام والمواد الغذائية ، في الدّول المستعمرة ، بالإضافة إلى إعانة إنشاء أنشطة صناعية منافسة داخل هذه الدّول المتخلّفة [1].

3. النظرية النيوكلاسيكية:

معظم الاقتصاديين " النّيوكلاسيك" تخّلوا عن المنهج المبسّط الذي اتبّعه الكلاسيكيون، حيث قاموا بتحسين التحليل الكلاسيكي، رغم اتصافه بالشمولية فيما يختّص بعمليات التراكم الرأسمالي إلى تحليل معمق يركز على متغيرات يلعب معدل الفائدة دورا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية، لما له من انعكاسات على الاستثمار والادخار، مما جعل هذا التحليل أكثر انطباقا مع الأوضاع في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

في التّحليل النيوكلاسيكي يلعب معدّل الفائدة دوراً أساسياً في تحديد الاستثمار، حيث يقوم رجال الأعمال بالمقارنة بين معدّل العائد المتوّقع من أي مشروع استثماري ومعدّل الفائدة الذي يمكن اقتراض الأموال على أساسه، وقد اعتبروا التّغيرات السّكانية في نظريتهم أنّها معطى من المعطيات، وبذلك لم يعتبروها كجزء من أجزاء تحليل عملية التّنمية. كما اعتبروا كذلك أن التّقدم التّكنولوجي يأخذ مكانه تلقائيًا ويعتمد على عوامل اقتصادية بالدّرجة الأولى. هذا التحليل استبعد المتغيرات السكانية والتقدم التكنولوجي، وذلك بتصنيفها كمتغيرات خارجية وبالتالي لم تؤخذ كمتغيرات مفسرة. نتيجة الاهتمام بشكل كبير بتحليل الكيفية التي توزع بها موارد المجتمع فيما بين الاستخدامات المختلفة. ويتجلى هذا بالخصوص في سوق رأس المال أين يتم التوفيق بين المعروض والمطلوب منه بفعل معدل الفائدة، علمًا أن " الخاصية المميّزة في آرائهم حول التّنمية تتمّثل في أن التّنمية ذات طبيعة تدرجية متّسعة ، فهي حسب رأيهم ليست عملية تكسب فيها مجموعة من النّاس ويخسر آخرون فيها ، بل هي عملية تقطف كل المجموعات ثمار النّمو فيها " [2].

هذا بالإضافة إلى رفض فكرة السكون أو الركود، نتيجة عدم وجود سبب جوهري يؤيد حدوث مثل هذه الحالة. وتدعم هذه الفكرة أسباب هي[3]:

- يلعب التقدم التكنولوجي دور بارز في إزالة أو إلغاء أي ضغوط ركودية تفرضها نذرة الموارد الطبيعية؛

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001، ص 64.

[2] افريت هاجن، ترجمة جورج خوري، **اقتصاديات التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 382 .

[3] محمد عبد العزيز عجيمية ، محمود علي الليثي ، **التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص77 -83.

- ما توفره مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية، إذ أي انخفاض مهما كان ضئيلا في معدل الفائدة فانه يجعل عدد كبير من فرص الاستثمار مربحة؛ وكذلك ما يساهم به السكان من مدخرات.

وتعتبر فكرة الوفورات الخارجية إحدى أهم الإضافات لنيوكلاسيك، فالتنمية لا تنطوي على مجموعة من العلاقات البسيطة وإنما عملية النمو ذات طبيعة تدريجية، وتمّثل إحدى الإضافات الهامّة للنّظرية النّيوكلاسيكية في الاهتمام بدراسة العلاقات المتشابكة بين الوحدات واعتبروا أن صيغة المنافسة الحرّة بصفة عامّة هي السّياسة الأكثر كفاءة لدعم عملية التّنمية ،" التّنمية في نظرهم تأخذ مكانها في خطوات مستمرة في غالب الأحيان."

4. نظرية التنمية عند شومبيتر:

لقد رفض شومبيتر العديد من أراء ومفاهيم كارل ماركس والكلاسيك في تفسير ظاهرة التنمية الاقتصادية بالرغم من تأثره ببعض الاقتصاديين المحدثين، وقد استخدم الأفكار وأدوات التحليل الاقتصادي التي قدمها النيوكلاسيك عوضا عن الأفكار والمفاهيم الماركسية، ويرى أن التنمية الاقتصادية تحدث غالبا في صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة و تجري معظم الاستثمارات الضخمة و التي تدفع الاقتصاد إلى الأمام في تصور شومبيتر في ظل ظروف عدم التأكد، و قد اعتبر أن هذه القوات الدافعة تتطلب نوعا معينا من الأشخاص هو المنظم الذي يحرك و يدفع الأشياء إلى الأمام و عليه فإن التنظيم في نظره هو المفتاح لعملية التنمية حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات إلى الاقتصاد الوطني سواء عن طريق طرق مزج جديدة لعوامل الإنتاج أو إدخال سلع جديدة إلى السوق و استخدام طرق إنتاج جديدة، أو القيام بفتح أسواق جديدة أو تنمية موارد جديدة.

كما نجده في الأخير ينقص من أهمية الادخار في عملية التنمية، ما لم يصحب ذلك القدرة على الاستثمار. ورغم التحليل الجيد للتنمية الاقتصادية الذي قدمته النظرية و دراستها لأهم الظواهر الاقتصادية إلا أنها تبقى قاصرة كأسلوب للتنمية الاقتصادية في الدول النامية و خاصة في الوقت الحاضر[1].

5. النموذج الكيزي في التنمية الاقتصادية:

لقد كانت منطلقات كيز في وضع نظريته المشهورة عن العمالة عقب فترة الركود الاقتصادي خلال الفترة [1929-1933] لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي عام 1936 وتعتبر آراؤه منحى جديد في الفكر الاقتصادي، حيث وضع مجموعة من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي، فبعد الدراسة والتحليل توصل إلى أن المسألة تكمن في جانب الطلب الفعلي وتصريف السلع وليس في جانب عرض السلع التي اهتم بها الكثير من الاقتصاديين و قد اهتم كيز بالتحليل الكلي واعتبر أن الطلب الفعال

[1] محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره ، ص ص91-97.

هو المحور والشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية وتوصل إلى علاقة بين زيادة الاستثمار والدخل الوطني مما يسمى بالمضاعف. ورغم أن تحليل كينز قد ركز على الاقتصاديات المتقدمة فإن اقتراحاته في مجال السياسة الاقتصادية قد اجتذبت الأنظار لكثير من الدول النامية فأثيرت مسألة البرامج الاستثمارية الحكومية الممولة عن طريق عجز الميزانية[1].

وقد أقر كينز بضرورة توجيه النشاط الاقتصادي–مخالفا بذلك الفكر الكلاسيكي– إذ انصرف التحليل الكينزي إلى أن الطلب الفعلي يمكن أن يكون عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، و هذا يعني أن هناك موارد لا تسهم في النشاط الوطني، كما قد يحصل أن الطلب الفعلي يكون أكبر من المستوى اللازم للتشغيل الكامل(حالة التضخم) ولذا اعتبر كينز التدخل الحكومي لتوجيه النشاط الإنتاجي مسألة ضرورية لتحقيق المستوى الأقرب "إلى التشغيل الكامل سواء في الاقتصاد المتقدم أو النامي، إذ أن التشغيل الكامل لا يتم تلقائيا.ويمكن صياغة أهم أفكار كينز كمايلي[2]:

انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة. وأهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929، والتي من مظاهرها:

- حدوث كساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب).
- توقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي.
- ارتفاع مستويات البطالة.
- انخفاض مستويات الأسعار.

أولاً: نقد النظرية الكلاسيكية والفرضيات التي قامت عليها.

- عدم صحة فكرة التشغيل الكامل.
- عدم صحة فرضية التوازن التلقائي.
- عدم واقعية فرضيه حيادية الدولة.
- عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصاً الأجور في اتجاهها التنازلي.
- عدم صحة **قانون ساي** للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب.

ثانياً: فرضيات كينز.

---

[1] عبد المنعم سيد علي، **دور السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975، ص27.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص ص43-50.

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة،
- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً، وإن حدث فسيكون في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة،
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه،
- الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

ثالثاً: بناء النظرية الكينزية.

- اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض.
- يرى أن حلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لسيرورتها.
- وعليه فإن الأمر يتطلب –حسب كينز- تحديد محددات الطلب الكلي (القومي)، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة.
- **تحريك الطلب الكلي يكون إما:**

✓ بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل.

✓ أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة.

✓ أو بتحريكهما معاً.

- **لكن المشكل هو:**

✓ استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد.

✓ استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال.

✓ أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929.

- **الحل الذي اقترحه هو:**

✓ تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وذلك لتحريك الطلب الكلي.

✓ فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي (لأنه يرفع دخل المستهلكين).

✓ كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام).

- **شروط الإنفاق:** يجب أن يخصص هذا الإنفاق:

✓ إما في الاستهلاك العام (زيادة دخول الوظيف العمومي، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين...).

✓ أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة (بناء الطرقات والموانئ، المستشفيات، المدارس...). وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد.

ومنه تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد.

- **النـــقد:**

✓ سياسة الزيادة في الإنفاق الحكومي قد تكون إيجابية في بعض الظروف (ظروف الكساد)، لكن غير ذلك في ظروف أخرى (مثل أزمة الركود التضخمي).

✓ سياسة قليلة الفعالية في الدول النامية وذلك بسبب:

– عدم رشادة الإنفاق الحكومي.

– عدم مرونة الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة.

– عدم كمال الاسواق.

✓ تتطلب سياسة كيتر في تحفيز عملية النمو تدخلات حكومية كبيرة، مما يستدعي أموال كبيرة، وهذا الأمر غير متوفر للدول المتخلفة.

المطلب الثاني: نظريات النمو والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية:

توسعت اهتمامات الفكر التنموي الحديث إلى الإلمام بالجوانب الإنسانية والاجتماعية على عكس ما كان يسعى إليه الفكر القديم. وقد عزز هذا الاهتمام بظهور مجموعة واسعة من الدول المستقلة التي تسعى لتحسين مستوى معيشة شعوبها المحرومة. ولهذا كانت أغلب هذه النظريات تختص بدراسة موضوع التنمية في الدول المتخلفة بوجه خاص. ويمكن توضيح أفكار هذا الفكر بالتركيز على أهم النماذج الرئيسية المشكلة له.

1. نظرية مراحل النمو الاقتصادي "والت روستو" " Walt . W. Rostow ":

لقد كان Walt . W. Rostow ينظر إلى عملية التنمية طيلة عقد الخمسينات من القرن العشرين، بأنها سلسلة لمراحل متتالية من النمو الاقتصادي، لابد لجميع البلدان أن تمر من خلالها. واستنادا إلى دعاة النظرية فانه بإمكان البلدان المتخلفة أن تتحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم من خلال تعبئة الإدخارات المحلية والمعونات الأجنبية وإستثمارها في القطاعات الإنتاجية كما حصل سابقا بالنسبة للدول المتقدمة.

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt . W. Rostow كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام 1950 وحتى العام 1960 وقد بين روستو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية[1] .

[1] حربي عيسى عريقات، **مبادئ في التنمية الاقتصادية**، جامعة الإسراء-الطبعة الأولى 1992 دار الفكر للنشر والتوزيع، ص ص 27-26 .

قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية، ثم مرحلة ما قبل الانطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم مرحلة أخيرة هي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وإنتشار المركبات واستخدام أوسع السلع المعمرة. وتعتبر من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات وهي عبارة عن تحليل رأسمالي لمفهوم التنمية الاقتصادية، والفكرة الرئيسية في نظرية مراحل النمو الاقتصادي أن الاقتصاد الوطني لبلد ما يسير في طريق طويل ومعقد، ولا يمكن للنمو والتقدم أن يتحققا إلا إذا سارا في هذا الطريق ويتجاوز مرحلة تلو الأخرى من مراحلها الخمسة التي حددتها النظرية كما يلي[1]:

المرحلة الأولى: المجتمع التقليدي.

تتسم هذه المرحلة بانخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب استخدام الطرق البدائية في الإنتاج و يكون الهدف الرئيسي من الإنتاج هو لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق، إذ تلعب العائلة دورا بارزا في التنظيم الاجتماعي، بالإضافة إلى هيمنة النظام الإقطاعي وذلك بحكم تركيز ملكية الأراضي الزراعية بعدد محدود من كبار الملاك وبالتالي غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، ويعتبر الوعي بالفنون الإنتاجية محدودا وطبيعة الأسواق غير متسعة ويغلب على الاقتصاد الوطني الطابع الزراعي.

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للانطلاق.

تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية يتم خلالها زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد وخاصة في مجال التعليم والتدريب واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة في الزراعة لغرض زيادة الإنتاجية وتوفير الحوافز الاقتصادية للمزارعين للإنتاج من أجل السوق وتوفير الطرق لتسهيل عملية نقل المنتجات الزراعية وتسويقها في المناطق الحضرية، مما ينعكس على دخول المزارعين بالزيادة، ومن ثم زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدلا من استيرادها. فتبدأ عملية خلق التشابك بين القطاع الزراعي وكل من القطاع الصناعي والخدمي، أما تحليل الانطلاق فحسب" روستو" يكمن في رفع نسبة الاستثمار بحيث تصبح زيادة الإنتاج أكبر من نسبة زيادة السكان.

---

[1] عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية، المشكلات و السياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**، دار حافظ للنشر و التوزيع، ط1، 2000، ص ص47-53.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق.

هذه المرحلة أهم المراحل المذكورة حيث تحتل الأساليب الفنية في الإنتاج محل الطرق والأساليب الإنتاجية القديمة وتتسم هذه المرحلة: بزيادة التشابك بين القطاعات الاقتصادية وتحديثها من خلال زيادة معدلات الاستثمارات السنوية إلى 15–20% من الناتج الوطني الإجمالي، وباستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة وزيادة الإنتاجية الزراعية، ويتم زراعة أرض جديدة وتستغل موارد إنتاجية جديدة فضلا عن التوسع في مجال الخدمات وهناك بعض المتغيرات يكون لها آثار مهمة في مرحلة الانطلاق وهي[1]:

عرض رؤوس الأموال: حيث يتمدد حجم رؤوس الأموال المخصصة للإقراض من مصدرين أساسيين:

- التغيرات الحاصلة في مجالات الدخول والتدفق الناتج عنها من استيراد رأس المال من العالم الخارجي.
- إعادة توظيف الأرباح و تراكماتها في القطاعات المهيأة للنمو.

رجال الأعمال: تتطلب هذه مرحلة توافر عدد من الأفراد لديهم القدرة على المعرفة لفهم الابتكارات العلمية وتوظيفها والمعرفة التقنية، وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية. ويمكن تصنيف القطاعات الاقتصادية إلى فئات ثلاثة:

- قطاعات للنمو الرئيسي.
- قطاعات للنمو التكميلي.
- قطاعات للنمو المستمر.

ليس من الضروري أن تمر كافة البلدان النامية بهذه المرحلة، إذ يكفي أن تتوفر المتغيرات التالية كمؤهلات للانطلاق:

- توافر طلب فعال بالنسبة للسلع التي تشكل ناتجا لقطاعات النمو،
- وجود وظائف إنتاجية جديدة،
- إمكانية توليد الدخل اللازم لعملية الانطلاق،
- أن تكون القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني قادرة على أن يحدث توسعها سلسلة من متطلبات زيادة الطاقة الإنتاجية، وتخلق الإمكانيات لنشوء الوظائف الإنتاجية في القطاعات الأخرى.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضوج.

تتسم هذه المرحلة بزيادة القدرات التقنية للاقتصاد المحلي وإستخدام الفنون الحديثة، وغالبا ما يتحدد حجم الاستثمار بين حوالي (10%–20%) من الدخل الوطني بحيث يمكن أن يحقق هذا الاستثمار جانبين أساسيين: أولهما زيادة في الناتج أكبر من الزيادات السكانية المنتظرة، وكذلك يحقق قدرة على التحسين

---

[1] سالم النجفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:133–137.

المستمر في فنوت الإنتاج، وتتسم هذه المرحلة أيضا بظهور صناعات قائدة لعملية النمو الجديدة و يزداد دور السياسات الاقتصادية.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير.

تتميز هذه المرحلة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج سلع استهلاكية وخدمية والتحول نحو تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاهية، وحتى تستطيع الدولة تحقيق ذلك لابد من:

- زيادة النزعة الوطنية وتحقيق مصالحها؛
- توجيه الدخل لتحقيق مستويات عالية من الرفاهية والعدالة؛
- الاتجاه نحو توسيع الناتج الوطني.

المرحلة السادسة: مرحلة الاكتمال.

تعتبر مرحلة سادسة في تحليل روستو حيث تصبح التكنولوجيا مطبقة بشكل واسع فهي مرحلة غامضة، لأنها لم تعط تفسيرات واضحة ودقيقة لنوع التكنولوجيا التي يمكن استخدامها للوصول إلى الاكتمال الحقيقي، وتعتبر هذه المرحلة أمرا صعبا في التطبيق الميداني وتبقى في شكلها النظري ، إلا أن جوهر نظريات المراحل يتمثل في أن النمو الاقتصادي لا بد وان يسير في سلسلة معينة ذات خطوات محددة ومعرفة بوضوح. وما نلاحظه أن بعض بلدان العالم الثالث هي في المرحلة الثالثة من مراحل النمو إلا أن اقتصادياتها ما زالت تتسم بالازدواجية أي مازالت تملك خصائص المرحلة الأولى خاصة من حيث تخلف القطاع الزراعي وكذلك القطاع الخدمي، ومازالت هاته البلدان عاجزة عن تحقيق التقدم التقني أضف إلى ذلك أساسا معظم دول العالم الثالث لا تملك الفروض الأساسية لهذه النظرية، وبالتالي من الصعب تتبع مراحلها في المحاولات الإنمائية ولا تكفي وحدها لتفسير مراحل تطورها وتحقيق الأهداف المرغوبة خاصة في ظل عدم ملاءمة العوامل الخارجية[1].

2. نظرية التحولات الهيكلية:

ظهرت في عقد السبعينات من القرن العشرين مساهمات جديدة ودراسات تطبيقية شكلت النواة الرئيسية لنظرية الهيكلية في التنمية. تركز هذه النظريـــــة على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي كمصادر للدخل والعمالة. وهذا من أجل خلق متطلبات النمو الاقتصادي السريع الذي يمكن من إحداث التنمية. ويمكن توضيح هذه النظرية من خلال التركيز على نموذجين رئيسيين لهذه المدرسة الفكرية ويعتبران مثالان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما:

---

[1] حسن إبراهيم عبيد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1990، ص 94-95.

- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـــ (آرثر لويس).
- أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لـــ (هوليس تشينري).

أ- نظريـــة التنميـــــة لـــ: آرثر لويـــــس

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في الخمسينات [1958] ، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من Juhn Fei & Gustave Ranis، إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول. ويعتبر هذا النموذج أحد نماذج الثنائية، استنادا إلى التشكيلة القطاعية للاقتصاد المتخلف الذي يقوم على قطاعين رئيسيين، قطاع الزراعة وقطاع الصناعة. ويقوم هذا التحليل على فكرة أساسية مفادها أنه كلما كان معدل التراكم الرأسمالي أكبر كلما زادت معدلات النمو وزاد الطلب على العمالة من خلال خلق فرص عمل جديدة في القطاع الصناعي[1].

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما:

القطاع الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل؛

القطاع الصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي.

يرى " لويس " إمكانية سحب فائض العمالة من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج الزراعي مع تحقيق إنتاجية عالية لتنمية القطاع الصناعي من خلال[2]:

- السرعة التحول تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي،
- الاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين إستثمار أرباحهم يحدث توسعا في القطاع الصناعي،
- تحدد الأجور في القطاع الصناعي عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

يمكن في الاقتصاديات المتخلفة القطاع الزراعي تكون الإنتاجية الحدية للعمل فيه تساوي الصفر(بمعنى وجود إمكانية لتحويلها للقطاع الصناعي) حيث تتوفر الحوافز من خلال أجر أعلى بنسبة 30 % من قطاع الزراعة، فيفترض استمرار عملية النمو وزيادة مستوى الاستخدام إلى أن يتم امتصاص فائض العمل في القطاع الصناعي. وسيؤدي ارتفاع الطلب على العمل بعد نفاد فائض العمل الزراعي إلى ارتفاع التكاليف

---

[1] **نفس المرجع السابق، 102.**

[2] حربي عيسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

المتمثل بانخفاض إنتاج الغذاء، وذلك بسبب أن الإنتاج الحدي للعمل في القطاع الزراعي لم يعد صفرا. ويعكس هذا حدوث تحولات هيكلية للاقتصاد المتمثل بتحول النشاط الاقتصادي من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة[1].

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازناً بين مختلف القطاعات لإعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بإمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن وأحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسمياً، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عالية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث.

ب- نظريـــــة هوليس تشينري: Hollis B. Chenery

هي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من

[1] **نفس المرجع السابق، ص 40-42.**

الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.
وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على[1]:

- السياسة الحكوميـــــة؛
- حجم وأهداف الدولـــة؛
- المصادر الطبيعيـــــة؛
- التكنولوجيـــــــــا؛
- رأس المال الخارجي؛
- التجارة الدوليـــــــة.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنميـــة ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

يرجع هذا النموذج أسباب التنمية إلى العلاقة المباشرة بين معدل الدخل الفردي والتحولات الهيكلية في الناتج الوطني الإجمالي. فهي تعكس زيادة حصة الإنتاج الصناعي وانخفاض حصة الإنتاج الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي مع زيادة الدخل الفردي. وبالتالي تتميز المرحلة الأولى للتنمية بالاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي كمصدر للدخل والنمو، بينما تتميز المرحلة الانتقالية بالاعتماد المتزايد على القطاعين الصناعي والخدمي، وبناء عليه فان المراحل التي يعكسها هذا النموذج لا تختلف كثيرا عن نموذج آرثر لويس.

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو إستقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات

---

[1] حسن إبراهيم عبيد،**مرجع سبق ذكره**، ص100.

الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

3. نظرية التبعية للنظام العالمي الجديد:

ظهرت هذه النظرية كنتيجة منطقية لفشل الفكر التنموي التي ظهرت خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، نتيجة الإنفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

تعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها. واستنادا إلى هذه النظرية فان بلدان العالم الثالث تعتبر أسيرة علاقات التبعية التي فرضتها عليها البلدان المتقدمة. ويمكن توضيح هذه النظرية من خلال التركيز على[1]:

- نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة أو نموذج النظرية الماركسية المحدثة.
- نموذج المثال الكاذب.
- فرضيـــــة التنمية الثنائيـــــة.

أ- **نموذج النظرية الماركسية المحدثة:** إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية. يقدم هذا النموذج أفكار مطورة لآراء ماركس، لكن بما يتفق مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة والظروف التاريخية التي مرت بها. ويقوم هذا التحليل على فكرة أساسية ترجع تخلف العالم الثالث إلى استمرار هيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي الذي يتصف بوجود علاقات غير متكافئة بين البلدان الغنية والفقيرة.

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدماً) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

وفي ظل نظام عالمي تسيطر عليه علاقات القوة غير المتوازنة بين المركز(بلدان غنية) والمحيط (بلدان فقيرة) يكون من الصعب على البلدان المتخلفة أن تتحرر اقتصاديا من التبعية. وبالتالي فان التناقض الأساسي في هذه النظرية إنما في قيامه بين الإمبريالية وشعوب العالم الثالث على عكس التناقض الذي جاء في التحليل الماركسي القائم بيت الطبقة المالكة والفقيرة، وكنتيجة لهذا التناقض يكون مستوى الدخل في بلدان المركز

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 103.

أعلى لا بسبب التنمية المؤسساتية والاجتماعية كما قدمها ماركس ولا كنها أعلى لا لشيء إلا بسبب استغلال الوسط الرأسمالي للبلدان المتخلفة، منذ 1770 ، وهي تستغل دول المحيط لزيادة ثروتها. وقد تحقق لها ذلك من خلال تخصصها في إنتاج المنتجات الأكثر ديناميكية، وترك المنتجات الأخرى للدول الهامشية[1].

فضلا عن ذلك فقد ساهمت هذه النظرية في الفهم الشمولي للواقع، التحليل التاريخي للتنمية وتحويل مركز الإهتمام من الخصائص البنائية للبلدان المتخلفة إلى فهم المحتوى العالمي للعلاقات بين الدول المتخلفة والمتقدمة. مما يؤكد على التنوع والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان المتخلفة ومن ثم فان أي محاولة لفرض تعميم أو وصفة عالمية للتنمية لن تؤدي إلا لتشويه الواقع زيادة عن تراكم تخلفه.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفاية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

ب- نموذج المثال الكاذب:

يقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

يرجع هذا النموذج ظاهرة فشل التنمية في البلدان المتخلفة إلى إتباع هذه الأخيرة لسياسات اقتصادية غير ملائمة، بسبب الضغوط التي تمارسها المؤسسات الإمائية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي عليها. وكذلك المقترحات التي يقدمها خبراء الاقتصاد من البلدان المتقدمة والتي غالبا ما تعكس التحيز الفكري للفلسفة الرأسمالية الغربية، اقتنعت الدول المتخلفة بفكرة الحصول على أفضل صفقة ممكنة في هذا النظام. وترك المطالبة بتحقيق التوازن في النظام العالمي، نتيجة لتأثير الضغوط الفكرية، الإيديولوجية و حتى المالية. وأصبحت التنمية ممكنة من خلال تنفيذ المقترحات العلاجية لهذه المنظمات.

الجدير بالذكر أن هذه المؤسسات الدولية أدت دورا هاما وأساسيا في تطوير المجال الفكري للنظام الشمالي المهيمن بتوفيرها الأسس التحليلية التي كونت البنية المادية له.حيث أصبحت تتخذ إجراءات جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية تدعم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول المتخلفة، وبالتالي كانت النتيجة المنطقية في هذه الحالة هو سحب الدور الفكري لهذه المنظمات المدعم لفكر الدول المتخلفة. وعليه فإنه لا ينتظر منها تقديم حلول لمشاكل دول الجنوب لأن مهمتها الأساسية خدمة مصالح الدول المتقدمة، والدليل على هذا أن مشاريع إعادة الهيكلة التي دعت إليها هذه المؤسسات لم تؤدي إلى تنمية لحد الآن.

ت- فـــرضية التنمية الثنائيـــــــة:

---

[1] ميشيل تودارو، **مصدر سابق**، ص 134

يفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية[1]:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما؛
- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحلياً، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها؛
- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع.ومن خواصها أيضاً أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

4. النظرية الكلاسيكية الجديدة:

ظهرت هذه النظرية ابتداء من منتصف ثمانينات القرن العشرين، وقدمت قضايا التنمية بأسلوب جديد يختلف نوعا ما عن النظرية الكلاسيكية التقليدية. رغم أنها لم تبتعد عنها كثيرا من حيث الجوهر. وقد أطلق على هذا النهج من الكتابات "الثورة الكلاسيكية الجديدة" والتي تعتبر نواة النظرية الجديدة للتنمية.

ويركز التحليل على أهمية دور اقتصاد السوق الحر وإعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص ليأخذ مكان الصدارة في عملية التنمية من أجل تحقيق التقدم المنشود من خلال تحجيم دور القطاع العام وتصفية المشروعات الحكومية غير الناجحة. وبذلك يحمل الخطاب النيوليبرالي السائد فكرة خضوع آليات التنمية لحكم السوق، لأنه الوحيد الذي سيحقق التقدم ولا بديل عنه لإنجاز هذا الهدف.

وبالنظر إلى ما سبق، فان أهم اقتراحات هذا النموذج لحل مشكلة التخلف لا تكمن في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وزيادة برامج المعونات. و إنما من خلال التحول الجاد نحو نظام السوق بإعادة الاعتبار لقواه بشكل أساسي. ويتحقق هذا بفضل تحجيم دور الدولة و إعطاء الأولوية للسياسات المرتكزة على تنمية قوى العرض الكلي في مقابل التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

وما يدعم فكرة هذا النموذج نجاح بعض الدول النامية(النمور الأسيوية) في تجاربها التنموية التي اتبعت اقتصاد السوق بالمقارنة مع التجارب التنموية الفاشلة للعديد من الدول المتخلفة الأخرى التي اتبعت سياسات مخالفة. وقلصت دور القطاع الخاص في عملية التنمية فيها، وعليه يبني منظرو هذا الفكر(الجديد/القديم) اعتقادهم بأن فشل البلدان المتخلفة في تحقيق أهداف التنمية راجع إلى زيادة تدخل

[1] ميشيل تودارو، **مصدر سابق**، ص 144 .

الدولة في الحياة الاقتصادية والذي كان من نتائجه سوء تخصيص الموارد، سياسات للتسعير خاطئة، انعدام الحوافز الاقتصادية، تدني مستوى الأداء الاقتصادي للمشروعات العامة و انتشار الفساد الإداري، وبالنظر إلى هذه المقترحات الأساسية لا يقتصر مفتاح التنمية العاجلة فحسب على ما لديها من موارد طبيعية، رأس المال البشري والمادي بل يقوم أيضا على السياسات الاقتصادية الحرة التي تنتهجها[1].

وأخيرا، يمكن القول أن العديد من القضايا التنموية التي أثارتها مشاكل التنمية في البلدان المتخلفة أثناء التطبيق العملي. أثبتت أنها أكثر تعقيدا وصعوبة من تلك الاستنتاجات والأحكام المنطقية التي تصورتها هذه النماذج والكتابات الاقتصادية. وهو ما يدفع للبحث في النماذج التنموية المختلفة لإعطاء المفهوم التصوري جانب إجرائي يقوم عليه.

5. نظرية النمو غير المتوازن ونماذج النمو المتوازن:

أ- نظرية النمو غير المتوازن:

تعتبر هذه النظرية محاولة لإدارة عملية التنمية من خلال إحداث فروق عمديه بين معدلات النمو مفردات التركيب الاقتصادي كان معظم ما تضمنته التحليلات السابقة ومدخلات التحليل لهذه النظرية إضافة إلى نظريات النمو المتوازن حيث بدأت نظرية النمو غير المتوازن"**لهيرشمان**" (HIRCHMAN) من حيت انتهت النظرية الكلاسيكية من الرهان على القطاع الصناعي وقضية التشغيل الكامل ومحدودية دور القطاع الزراعي في مرحلة التنمية، فإن انطلاق حافز النمو غير المتوازن يصبح هو المخرج لاستمرار عملية التنمية حيث تزداد معدلات نمو القطاع الصناعي بشكل متسارع تسمح بـــ:

- إعادة تعديل معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية مما يسمح بإحداث تراكم داخل القطاع الزراعي كمقدمة للتنمية الزراعية الرأسية.
- استيعاب جزء أكبر من العمالة الزراعية في النشاط الصناعي، ومن تم يتحول القطاع الزراعي إلى قطاع محدث، ونظرية هيرشمان أبقت على فرضية إخضاع النشاط الزراعي لدالة إنتاجية متناقصة الغلة، ومن هنا افترضت أن خفض حجم العمالة الزراعية هو أحد شروط التنمية الزراعية الرأسية.

ولقد لاقت هذه النظرية الكثير من الانتقادات خاصة ما يتعلق بخفض العمالة الزراعية، ونتيجة لهاته الانتقادات صاغ الكيتزيون نماذج النمو المتوازن.

---

[1] ميشيل تودارو، **مصدر سابق**، ص 146.

ب- نماذج النمو المتوازن: إن من ابرز هذه النماذج، نموذج Domar ونموذج Harrod ونموذج Kaldor حيث وضع هارود مجموعة من الافتراضات تشير إلى أن[1]:

- الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل فيكون الادخار دالة للدخل.
- يتوقف الاستثمار على معدل الزيادة في الدخل أو السرعة التي ينمو بها الناتج.

أما **دومار** فانشغل بكيفية الوصول إلى معدل نمو الدخل الوطني يحافظ على مستوى العمالة الكاملة، أما بالنسبة **لكالدور**، فقد اعتبر التقدم التكنولوجي ضمن المتغيرات الداخلية لنموذج النمو، وقيمة الأفكار التي جاءت في النماذج الثلاثة هي[2]:

– التأكيد على أن النمو المتوازن يعني تماثل معدلات الدخل والاستثمار وعرض العمل في ظل التشغيل الكامل، وأهميتها من منظور التنمية تكمن في:

- التصريحات الرقمية التي جاءت في دراسة هارود (والتي أشارت إلى أن معدل الاستثمار ينبغي أن يقترب من حوالي 25% في حين المعامل الحدي لرأس المال يعادل حوالي 3، وبالتالي فإن معدل النمو المرغوب للدخل يؤول إلى 5%).
- النتائج الفعلية التي ترتبت على السياسات التي اعتمدت نموذج هارود – دومار .

– التأويلات التحليلية لنموذج كالدور و التي تربط بين التضخم و التنمية .

– إلا أن النتائج التطبيقية للنموذج جاءت بانعكاسات سلبية على التنمية في إطار العلاقات القطاعية الزراعية – الصناعية، حيث ارتفع معدل الاستثمار الصناعي بـــ 27% لكن معدل الاستثمار الزراعي تراجع إلى حوالي 8% ، وهكذا انتهت تطبيقات النموذج إلى التأثير سلبا على التنمية من خلال[3]:

- إعادة توزيع الاستثمار لغير صالح قطاع الزراعة ؛
- نمو الناتج الزراعي بمعدل يكافئ تقريبا معدل نمو السكان ؛
- زيادة متوسط الدخل الفردي للسكان الزراعيين بمعدل يقترب من حوالي 1,3 % (وهو معدل أقل من المقدر 2,2 %).

جاءت الإحصاءات والدراسات لتؤكد هذه النتائج المعاكسة, فلم يتجاوز متوسط نسبة الاستثمار الزراعي/الاستثمار الكلي في بلدان العالم الثالث حوالي 12,3 % في مقابل 45% للاستثمار الصناعي وتم التضحية بالتنمية .

---

1 محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص132.

2 **نفس المرجع السابق**، ص139.

3 رفعت لقوشة، **قراءة في مفهوم التطور، المكتبة الأكاديمية القاهرة، 1998**، ص21-22.

المبحث الرابع:

النظرة الحديثــة لمفاهيــم التنميــــة الإقتصاديــة.

كان من السائد لدى الكثير من الإقتصاديين والمهتمين بالقضايا الإقتصادية أن جوهر التنمية يمثل في النمو السريع ، بمعنى نمو الدخل وكانت كل الجهود المبذولة أيضا تسعى إلى رفع معدل النمو إلى أقصى المعدلات. وهذا المفهوم التقليدي للتنمية كان سائدا قبل سنوات الحرب العالمية الثانية واستمر لعدة سنوات بعد ذلك ولكن سرعان ما تغير هذا المفهوم بعد إنتهاء الحرب وخصوصا بعد إستغلال عدد غير قليل من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، حيث وجدت هذه الدول نفسها تعاني من ظاهرة التخلف بالمقارنة مع الدول المتقدمة. و لم يعد موضوع رفع معدل النمو هو الأهم لدى هذه الدول وغنما أصبح التغلب على عقبات التنمية الشغل الشاغل لهذه الدول لأن التنمية أصبحت أكثر شمولا من المفهوم التقليدي وأصبحت على أكثر من صعيد وتحتاج لجهود جبارة من طرف الدول المستقلة حديثا .

وبهذا المعنى إنتقل مفهوم التنمية من حدود رفع معدل النمو الإقتصادي على الإهتمام بمسائل أكثر تشبعا وأصبحت توجد مفاهيم جديدة تشير إلى التنمية بشكل أوسع، وقد أخذت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنيمة عن الدول المتقدمة وطبقته خلال عقدي الخمسينات والستينات الماضيين . ولعل من أهم ما جذبها إلى الأخذ بهذا المفهوم النجاحات الكبيرة التي حققتها الدول الغربية في مجال التقدم الإقتصادي نتيجة تبني هذا المفهوم وذلك بالرغم من إختلاف الظروف والمشكلات الإقتصادية التي تواجهها الدول المتقدمة إختلافا عما تواجهه النامية ، كما أن التقدم الفني والتكنولوجي الذي تحقق للدول المتقدمة لم يخدم التوجهات التنموية في الدول النامية. وإضافة لذلك طبيعة العلاقات الدولية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة والتي بدورها نتاج تطور تاريخي طويل لنظام دولي إتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ والإستغلال .

وكان لتلك الأسباب الأثر البارز في قصور مفهوم التنمية ، ومن ثم ضعف نتائج تطبيقه في الدول النامية، الأمر الذي أدى بالفكر الإقتصادي إلى الإهتمام المتجدد بإبعاد التنمية وبمفهومها الذي يلبي متطلبات تلك الدول. وكان للتقييم المستمر لنتائج التجارب التنموية المختلفة التي تبنتها اغلب الدول النامية الأثر الكبير في إبراز ذلك.

وفيمايلي نتناول بشيء من التفصيل تطور مفهوم التنمية مرورا بالمفاهيم التي ظهرت منذ أواخر عقد الستينات من القرن العشرين ووصولا إلى المفهوم المعاصر للتنمية. ولذلك مع مراعاة أن المراجعة لمفاهيم التنمية التي بدأت في أواخر الستينات لم تتوقف منذ ذلك الوقت .

المطلب الأول: الدروس المستفادة من تجارب التنمية في فترة الخمسينات والستينات :

كشفت تجارب التنمية التي طبقتها الدول النامية طيلة عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين عن قصور مفهوم التنمية الذي أخذته عن الدول المتقدمة، والذي يحصر التنمية في مجرد النمو الإقتصادي السريع وذلك بسبب المشكلات التي واجهتها تلك الدول وهي:

- المتعلقة بإنتشار الفقر والبطالة؛
- سوء توزيع الدخل في قطاعات واسعة من سكانها؛
- وعدم تحسين مستويات المعيشة بها.

وقد حدث ذلك في الدول التي حققت معدلات نمو الدخل القومي قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء معدلا مرغوبا في تحقيقه، أو منه الهدف الذي حدده عقدة الأمم المتاحدة للتنمية وهو 6%، كما أن النمو الإقتصادي السريع الذي شهدته بعض الدول النامية، لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الإقتصادي العالمي. ومن ناحية أخرى، أظهرت التجارب أمرا لم يكن في حسبان الكثيرين بما فيهم أنصار المفهوم التقليدي للتنمية، فطبقا لبيانات أواخر الثمانينات إستطاعت دول نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة أو متواضعة في نمو الدخل القومي، أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الإحتياجات الاساسية[1].

مثلا:إستطاعت سريلانكا أن ترفع العمر المرتقب عند الولادة إلى 71سنة (وهو قريب جدا من متوسط العمر المرتقب في البلدان المتقدمة أنذاك وهو 74 سنة).كما تمكنت من زيادة نسبة الملمين بالقراءة والكتابة إلى 78% من السكان وذلك بالرغم أنها لم تحرز معدلات نمو عالية ومازال متوسط الدخل الفردي فيها لا يتجاوز 4000 دولارا (أي حوالي 4% من متوسط الدخل القومي في الدول المتقدمة).

وهذا على العكس من حالة البرازيل التي يصل متوسط الدخل القومي فيها إلى 2020 دولارا (أي 19% من نظيرة في الدول المتقدمة) .ومع ذلك لا يزال العمر المرتقب عند الولادة فيها 65 سنة .

قارن أيضا بحالة السعودية التي لا يزيد المستوى الذي حققته بالنسبة للعمر المرتقب عند الولادة عن 64 سنة مع أن متوسط الدخل الفردي فيها 62000 دولارا (أي 85% من نظيره في البلدان المتقدمة).

ونتج عن ذلك الأمر نتيجة هامة مؤداها أن التحسن في مستويات المعيشة ، ولاسيما في مجال إشباع الحاجات الأساسية لعدد كبير من الناس في الدول النامية، لا يتحقق معدلات عالية للنمو في الدخل، أو الوصول إلى مستوى مرتفع للدخل الفردي وحدها ، وبالتالي ليست وبعده بسياسات زيادة الدخل وحدها

[1] إبراهيم حسن العيسوي، **محاضرات في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، معهد التخطيط القومي القاهرة، فبراير، 1998، ص 15.

(أي سياسات النمو الإقتصادي ، بل لإن العبرة أيضا بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء[1].

وبناء عليه جعلت خبرة الدول النامية في مجال التنمية في الخمسينات والستينات الإهتمام في تحديد مفهوم التنمية يتحول من النمو الإقتصادي وحده إلى الحد من التفاوت وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الاساسية ، وذلك إلى جانب النمو الإقتصادي.

المطلب الثاني: الإقتراحات والإجتهادات التي ظهرت في فترة السبعينات .

تركزت كل الإقتراحات والإجتمهادات التي ظهرت في السبعينات على ضرورة الإهتماما برفع مستوى معيشة الأفراد ، وعلى ضرورة أن تكون إستراتيجيات التنمية شاملة بحيث لا تقتصر على الجوانب المادية فقط ،وإنما يجب ان تتضمن بالقدر نفسه من الأهمية الجوانمب الإجتماعية ، وخاصة العنصر البشري . ولا يقتصر التغير الذي حدث في السبعينات على مضمون إستراتيجيات التنمية فقط بل إمتد إلى مفهوم التنمية الإقتصادية ذاته حيث رأى بعض الإقتصاديين ضرورة إدماج العنصر البشري في مفهوم التنمية .

ولعله نتيجة لتلك المقترحات والإجتهادات أن أصبح يضاف إلى مفهوم التنمية أوصافا مثل الإقتصادية والإجتماعية .

ومن ابرز المقترحات والإجتهادات التي ظهرت خلال فترة السبعينات[2]:

- ❖ تبمى البنك الدولي سياسات : إعادة التوزيع مع النمو في أوائل تلك الفترة وكذلك تبني منظمة العمل الدولية ما عرف بـــ " إستراتيجية الوفاء بالإحتياجات الاساسية للإنسان ".
- ❖ وقد قامت منظمة العمل الدولية بتكوين مجموعة من الباحثين الأكفاء لدراسة الموضوع والتي أصدرت تقريرا هاما لعنوان " العمالة والنمو والحاجات الأساسية مشكلة عالمية واحدة في عام 1975، وعرض هذا التقرير على مؤتمر عالمي إسمه " المؤتمر العالمي مثلث الأطراف عن العمالة وتوزيع الدخل والتقدم الإجتماعي والتقسيم الدولي للعمل " في عام 1976 وإنتهى بإقرار بعد تعديلات.
- ❖ وأهم ما جاء به جديدا مفهوم الوفاء بالإحتياجات الأساسية للجماهير هو ضرورة إعادة النظر في كل إستراتيجيات التنمية ،وبصفة خاصة جانب الإنتاج السلعي فيها ، فليس يكفي أن يعاد توزيع الدخل بين الطبقات والفئات مع التركيز على تحسين نصيب من يمثلون 40% من اصحاب الدخول الدنيا بل لابد أولا من زيادة الإنتاج لخلق فرص عمل جديدة وكثيرة ولتوفير السلع والخدمات

---

[1] **المرجع السابق** ، ص 16.

[2] إسماعيل صري عبد الله : **التنمية البشرية : المفهوم القياس بالدلالة** – الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، كراسات بحوث إقتصادية عربية (1) أغسطس 1994ص 8-9.

المطلوبة ولابد أن يهتم القطاع الإنتاجي بالذات بإنتاج سلع قليلة التكلفة تباع بسعر يتناسب مع ضعف دخول غالبية الأسر. فالزيادة في الدخل النقدي وحده في البلدان الفقيرة لن تصل في المدى المنظور لتمكين المستفيدين منها من شراء سلع مستوردة (العالمية) وهذا ما يتضمن ضرورة إنتشار الصناعات الصغيرة المتوسطة كثيفة العمالة ، وكان هذا إسهاما هاما في تغيير ما سمي بـــإستراتيجية الإحلال محل الواردات ، وكذلك يساعد الأخذ بمفهوم الإحتياجات الأساسية إلى توسيع وتوحيد السوق القومية بدل ما شوهد من غنقسام الإقتصاد إلى قطاع حديث وقطاع تقليدي، وقد إهتمت منظمة الصحة العالمية بفضية توفير الخدمات الأساسية بتكلفة منخفضة.

- وقد ظهرت عقب ذلك عدة كتب عن الوفاء بالإحتياجات الأساسية ولكن تعرض هذا المدخل النموي لإنتقادات من جانب عدد من كتاب العالم الثالث وحكومات تلك الدول واهم أوجه النقد الذي وجهت إليه أنه يعني في الواقع تنمية من الدرجة الثانية ، يحرم الإهتمام بها الدول النامية من محاول اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة .

عموما لم يجد مفهوم الحاجات الاساسية أدنى إهتمام ويدلل أحد الكتاب الإقتصاديين على ذلك بقوله " لا محل له (يقصد المفهوم) في النظرية الإقتصادية ، ولا في (علبة) التحليل الأكاديمي ، كما أن اصحابه لم يعبروا عنه على مستوى الأكاديمي اللائق ، ألا هو الصياغة الرياضية لذلك تركه الأكاديميون بين (كومة الإنشائيات) التي تردها في المحافل الدولية حكومات عاجزة عن تطوير بلادها ، ومعها بعض الإقتصاديين الذين جرفهم تيار السياسة [1]".

وبالرغم من ان تلك الإجتهادات لم تؤثر كثيرا في صناع التنمية والمسؤولين عنها، إلا انها أوقدت شعلة فكرية جديدة فيما سمي في ذلك الوقت " إستراتيجيات التنمية البديلة".

المطلب الثالث: التطورات التي حدثت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات:

ظهرت خلال عقد الثمانينات والتسعينات عدة تطورات متعلقة بمفهوم التنمية ونيجة لذلك برزت مفاهيم جددية للتنمية وهي :

- مفهوم التنمية البشرية .
- مفهوم التنمية المستدامة .
- مفهوم التنمية المستقلة .
- الإطار (أو المفهوم) الشامل للتنمية.

بالرغم من هذه المفاهيم تحمل أوصافا إضافية لها مثل " البديلة أولا الأخرى" إلا أنها في الواقع ليس بديلة لمفهوم التنمية بل هي شروط أو من لأهم محتويات التنمية .وكل مفهوم من المفاهيم المشار إليها تمثل أحد

[1] إسماعيل صبري عبد الله ، **المرجع السابق الذكر** ، ص10.

الأبعاد والجوانب والهامة المتضمنة في مفهوم التنمية .فعلى سبيل المثال مفهوم التنمية البشرية يفصل البعد السكاني في مفهوم التنمية ، وهكذا بالنسبـــة لباقي المفاهيم.

وفيمايلي سنتناول المفاهيم المذكورة بشيء من التفصيل :

1- التنمية البشرية :

برز الإهتمام بمفهوم التنمية البشرية خلال العقدين الأخرين ولعب برنامج الأمم المتحدة الإئنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي بدا البرنامج في إصدارها إعتبارا من 1990. ولقي هذا المفهوم إهتماما كبيرا من جانب المستغلين بالعلوم الإجتماعية فيما عدا الإقتصاديين الذين كانوا آخر من أهتم بالموضوع.

ويرى بعض أن تاريخ التنيمية البشرية يعود إلى المدارس الإقتصادية السياسية من كلاسيك ونيوكلاسيك وتنموية والتي يرجعه تاريخها إلى منتصف القرن الثامن عشر وامتد طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، ولكن يختلف المفهوم عند تلك المدارس الفكرية عن المفهوم في حالتها الجيدية في أن الأولى أعتبرت العمل عنصرا إنتاج على قدم المساواة مع بقية عناصر الإنتاج ، وان الإنتاج ممثلا بالدخل القومي يعكس النمو والتنقدم الإقتصاديين، وأما المفهوم الجيدد فيعتبر الإنسان هو جوهر التنمية فالإنسان ليس فقط عامل إنتاج، بل أنه هدف التنمية، ويجب أن تستجيب ليس فقط في المتطلبات الإقتصادية، بل إلى المتطلبات الإجتماعية والسياسية أيضا[1] .

وتعرف التنمية البشرية- طبقا للتعريف الوارد في تقارير الامم المتحدة بأنها :" عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس ". ويوجد إجماع يكاد يكون تاما بين المهتمين بالتنمية البشرية بأن تلك الخيارات قد تكون بلا حدود ، وان تتغير عبر الزمنولكن ثمة ثلاث خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية وهي كما وردت لأول مرة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإئماني عن التنمية البلشرية 1990[2]:

- أن يعيش المرء حياة طويلة وصحيحة ؛
- أن يحصل معارف ؛
- أن يحصل على الموارد الضروررية لتوفير مستوى معيشة لائق .

هناك خيارات أخرى ويقدرها كثير من الناس تقديرا وهي تمتد من الحرية السياسية والإقتصادية والإجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع بإحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.

---

[1] إسماعيل عثمان، **دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية البشرية**، الندوة الفكرية،التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، دار الفارس للنشر و التوزيع، الأردن 2000،ص 35.

[2] **نفس المرجع السابق، ص37.**

للتنمية البشرية جانبان: بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات من ناحية ، وانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ، وفي أغراض الإنتاج ، وللنشاط في امور الثقافة والمجتمع والسياسة .وإذا لم يتكفأ الجانبان حل بالإنسان الإحباط .

وفقا لهذا المفهوم عن التنمية البشرية يتضح ان الدخل ليس إلا واحدا من الخيارات التي يريد الناس أن يمسكوا بها، بالرغم من أهميته الواضحة ، ولكن لا يجوز أن نلخص حياة البشر كلها في الحصوص عليه، ولذلك فإن التنمية يجب أن تفيد أكثر من مجرد زيادة الدخل والثروة أن جوهرها ما يجب أن يكون البشر.

ويرى التقرير ان معدل الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي شرط ضروري للعملية المسماة التنمية البشرية ، ولكنه ليس شرطا كافيا والدليلي على ذلك أن ثمة أقطار حققت تقدما ملمويا في احوال البشر رغم كونها فقيرة بمقياس النمو المذكور . وعلى العكس هناك اخرى توالت الزيادة في نعدلات نموها الاقتصادي وما زالت معدلات التنمية البشرية متواضعة. ثم ينتقد التقرير كل ما كتب عن تكوين راس المال البشري في الإنسان إلا أداة لتحقيق زيادات في الإنتاج لابد من الإرتفاع بدائها حتى يزيد العائد من غستخدامها .ويضيف التقرير هنا بانه من الصحيح تماما أن الإنسان هو العامل الإيجابي Active Agent لأي إنتاج . ولكن لا يجوز أن ينظر إليه من جانب العرض وحده، لأن المفروض أن تخدم التنية ما يطلبه الناس . وينتقد أصحاب التقرير من ناحية ثالثة ما يعرف بإقتصاديات الرفاه من حيث أنها نظريات في تعديل التوزيع تاركة البنى الإنتاجية على حالها. وأخيرا يهون التقرير من شأن ما قيل عن " الحاجات الأساسية " لأنه في الواقع لا يعدو المطالبة بتوفير حزمة من السلع ، والخدمات الضرورية للحياة مغلقين بهذا باب الخيارات البشرية المتسعة. كما يضيفون أن العبرة ليست بمجرد توفير ما يشبع الحاجات السياسية ، ومنثم تهتم التنمية البشرية بوسائل ذلك التوفير بما فيها من ديناميكية ومشاركا فيها[1].

وقد اعتمد تقرير التنمية 1991 تصنيف الحريات الذي وضعه باحث أمريكي "هوشارلز هيومانا " الذي الذي أصدر دراسة شملت 88 دولة وحاول تعداد الحريات موضوع الدراسة وترتيب تلك الدول وفقا لهذا التعداد فقد حصر المؤلف أربعين حرية وزعها على خمسة أصناف على النحو التالي[2] :

الحق في: السفر داخل الكون ، السفر إلى الخارج ، التجمع السلمي وتكوين الجمعيات ، التعليم ، وتلقي المعلومات ، متابعة خرق حقوق الانسان ، إستخدام اللغة الاثنية .

الحرية من: السخرة وعمالة الأطفال، الإذن بالعمل، القتل غير القانوني والإختفاء، التعذيب، والإكراه البدني، عقوبة الإعدام العقوبات البدنية، الإعتقال الإداري، الإنضمام الاجباري لحزب أو تنظيم ، فرص

---

[1] **نفس المرجع السابق ، ص ص 40-45.**

[2] البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم 1998**

دين الدولة او إيديولوجيتها في المدارس، الرقابة على الفنون، الرقابة السياسية على الصحف، الرقابة على البريد، التصنت على الهاتف .

الحرية في : المعارضة السياسية السليمة، الإنتخابات متعددة الأحزاب، والإقتراع العام والسري، المساواة السياسية والقانونية بين الرجل والمرآة، الفرص الإقتصادية والإجتماعية المتكافئة للأقليات الإثنية، صحافة مستقلة، دور نشر مستقلة، إستغلال اتلإذاعة والتلفيزيون، إستغلال القضاء، إستغلال النقابات .

الحق القانوني في: الجنسية، براءة المواطن حتى تثبت أدانته، المساعد القضائية المجانية وحرية إختيارالمحامي، المحاكمة العلنية المحاكمة الشريعة، عدم التفتيش إلا بإذن قضائي، عدم الإستيلاء غير القانوني على الملكية الخاصة .

حقوق شخصية : في الزواج رغم إختلاف العرق أو الدين أو الزواج المدني، المساواة بين الجنسين أثناء الزواج وفي إجراءات الطلاق، المعاشرة بين شخصين من نفس النوع مادام بالغين ممارسة أي دين، تحديد العدد الذي يريده من الأطفال .

بجمع مفهوم الحرية السياسية تحت موضوعات خمسة هي: الامن الشخصي (أي امن المواطن على حياته وحريته وماله " ، سيادة القانون ، حرية التعبير ، المشاركة الشعبية ، تكافؤ الفرص، ويمكن الرجوع إلى التقرير نفسه حيث فسر في شكل أسئلة محتوى كل من الأمور الخمسة . وذلك كله على سبيل الإسترشاد ويظهر أن التقرير إقتصرعلى الجوانب البارزة في الديمقراطية السياسية، لكن أصحاب التقرير أصروا على محاولة قياس كمي لنصيب كل دولة من الممارسة الديمقراطية [1].

2- التنمية المستقبلية:

برز هذا المفهوم لتنمية المستقلة نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الغعتماد على الذات كرد ، على محاولات الدول الرأسمالية المتقدمة في الوقت الحاضر، بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي ، بفرض سيطرتها على الدول النامية التي لازالت تنازع من أجل الإستقلال الإقتصادي ، والعيش بحريةوتحقيق التطور في كافة المجالات.

ويعتبر **بول باران** رائد في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقبلية في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابة الشهير " الإقتصاد السياسي للتنمية " ، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الإقتصادي بشكلة الفعلي والمتاح ، واستغلاله أفضل إستغلال ممكن ، بدءا بقطع قنوات إستنزافه الخارجية ، وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الإجتماعية منخفظة الدخل ، والتي تمثل النسبة العظمي من المجتمع . كما أكد على القضاء على كل أشكال الإستهلاك الترفي المقلد للإستهلاك في الدول المتقدمة، والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير للفائض

[1] إسماعيل صبري عبد الله ، **التنمية البشرية ، المفهوم– القياس–الدلالة**، ، المرجع السابق الذكر ، ص 17.

الغقتصادي الفعلي ، وركز على العوامل الخارجية في إحداث التبعية والتخلف وقصر معالجته على قطع أوتار هذه العوامل مع إنحيازه إلى النموذج غير الرأسمالي في التنمية المستقلة لتحقيق هدف الإستقلال[1].

وأخذ الفكرة عن باران إقتصاديون عديدون في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بل وحتى في أوروبا ، وحاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة وأجمع على إستحالة وأجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللأرأسمالي، بل أكد بعضهم على إستحالة تطبيق النموذج الرأسمالي في التطور في ظل النظام الغقتصادي العالمي، وأن تطبيقه سيؤدي إلى تطوير التخلف بدلا من التنمية ، في حين أكد آخرون على أن التطور الرأسمالي والإستفادة من التطور التكنولوجي في الدول الرأسمالية المتقدمة أو العمل ضمن التقسيم الدولي للعمل تعد من الضرورات الأساسية للتنمية في الدول النامية.

لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الإقتصاديين، إلا أن غالبيتهم يتفق على انها- أي التنمية المستقلة – تمثل في إعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطائه أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصليح المعدات الإنتاجية ، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوارد البشرية اللازمة، وبالتالي فإن مفهومها يتعدى الجانب الإقتصادي إلى الجوانب الإجتماعية والسياسية، مع إهتمام خاص بالقرارات المستقبلية المتعلقة بكيفية إستخدام الموارد المحلية وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي، فضلا عن أهمية المشاركة الديمقراطية في إتخاذ وتنفيذ القرارات، مع الحفاظ على المبادرات الفردية ولكن دون أن تكون بها تأثيرات سلبية على مجمل العملية التنموية[2].

ويقترح بعض الإقتصاديين تعريف التنمية المستقلة " بأنها تلك العملية التي تتضمن تحليلا ديناميكيا بعيد الامر يتناول بالتغيير كافة حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الإجتماعية والعلاقات البنائية على أن يجرى التقويم وفق الإنجاز النسبي لكل حالة ضمن أبعاد التحول الضرورية وبما يكفل تعظيم القدرات للبلد بشكل منفرد أو ضمن التكامل الإقليمي أو القومي وبما يؤمن إستقلالية القرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي بعيدا، قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية "[3].

الشروط اللازمة لإيجاد التنمية المستقلة: حدد أصحاب مفهوم التنمية المستقلة عدة شروط يعتبرونها ضرورية أو لازمة لتحقيق التنمية وفقا لهذا المفهوم وهي[4]:

- ضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد الوطني مع وضع حدود التدخل تضمن نجاح التنمية وتحقيقها للإستقلال وتكوين القدرات الذاتية للأفراد في إستقلال الموارد المحلية دون إعتماد على الخارج إلا بما

---

[1] بول باران ، **الإقتصاد السياسي للتنمية** ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، القاهرة ، دار القلم ، 1967. الفصل الخامس.

[2] عبد المنعم السيد علي ، سعد حسين فتح الله ، **مرجع سابق الذكر،ص 65**. .

[3] **نفس المرجع السابق، ص 72-73.**

[4] بول باران ، **الإقتصاد السياسي للتنمية، مرجع سبق ذكره،**

يصعب توفيره محليا ، مع ضرورة إيجاد السبيل لتفاعل كل من الكفاءة الإقتصادية لنشاط الدولة الإقتصادي وتوفيرها الرفاهية الغقتصادية والغجتماعية للأفراتد ، وبين الكفاءة الإقتصادية للنشاط الخاص وتحقيق العدالة الإجتماعية والرفاهية لأفراد المجتمع .

- السيطرة على الفائض الإقتصادي بشكل فاعل وتوجيه إستخدامه بما يؤدي إلى تحقيق اهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية مع الأخذ في الحسبان للسياسات التي تسلكها الدجولة دورا رئيسيا في ذلك من خلال مدى تساهلها مع الإستثمارات الاجنبية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ، وكيفية توجيهها نحو القطاعات الإقتصاجية المختلفة ومدى وضوحها واستقرارها ومرونتها بما يلائم مرحلة التطور الإقتصادي الذي تمر بها الدولة .
- عدم إغفال طبيعة الدول المجاورة للدولة المعينة وطبيعة العلاقات التي تربطها في السياسات الموضوعة في الدول، إذ أن ذلك يؤثر بشكل ما في تحديد الإقتراب أو الإبتعاد من إمكانية تحقيق التنمية المستقلة .
- التوجه نحو الداخل من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في التوزيع الدخل ، وتغير نمط الإستهلاك بما يتلاءم ومتطلبات كل مرحلة بذاتها وفقا للتميز الحضاري لكل دولة من الدول.إذ أنه بدون هذا الشروط لا يمكن أن تكون التنمية مستقلة .
- فصل أو على الأقل تخفيف، أثر العوامل الخارجية على الإقتصاد المحلي عن طريق تمكين الدولة من الإعتقاد على مواردها المحلية في تحقيق التنمية والتركيز على أهمية العمل على فك الإرتباط بالخارج.

لا يصح الفهم من الشروط السابقة أن التنمية المستقلة تعني الإنعزال عن العالم الخارجي، بل يفترض عزل التأثيرات الخارجية السلبية على الإنتاج والإستهلاك المحليين ، وذلك بتغيير نمط التجارة الخارجية للدولة النامية تغييرا جذراي ، مع مراعاة تحديد الأولويات في توزيع الموارد المتاحة بما يلبي الإحتياجات الضرورية الأكثر إلحاحا للأفراد ، والتأكيد على أن يكون إنتاجها محليا بقدر الإمكان[1].

ورغم وجود وجهات نظر أخرى مخالفة إلا أن غالبية الإقتصاديين المهتمين بالموضوع ويرون أنه يمكن إحداث التنمية المستقلة في ظل النظامين الرأسمالي واللارأسمالي وأن طبيعة التوجه الفكري ، والفلسفة الإجتماعية للدولة تحدد الكيفية التي يندفع بها المجتمع نحو تحقيق هدفه المنشود في الإستقلال التنموي من خلال مجموعة السياسات الإقتصادية والإجتماعية المتبعة ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار أهمية إستقرارها ومرونتها بما يضمن خلق المناخ الإجتماعي والسياسي الملاءم للإستمرار في تقدم المجتمع لإنجاز هدفه المنشود.

---

[1] المرجع السابق.

3- التنمية الشاملة :

في عام 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة أطلق عليها " الإطار الشامل للتنمية " وتمثل هذه المبادرة طرحا جديدا لمفهوم التنمية ومؤشراتها . ويقوم هذا الإطار (أو المفهوم) الجديد للتنمية من قبل البنك الدولي على بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الإقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الإجتماعي والبشري .

وينبع هذا الإطار " المفهوم " الواسع للتنمية من النظرة التي يوليها البنك الدولي للتنمية بإعتبارها عملية " تحويل للمجتمع " أي تحويل من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدي، والطرق التقليدية في التعامل مع قضايا الصحة والتعليم ومن الطرق التقليدية للإنتاج إلى طرق أكثر حداثة " والتي تتلخص في الآتي[1]:

- إعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالإغتراب .
- التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، ليس فقط بإطالة الأعمار بل تحسين نوعية الحياة.
- التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات أكبر للتحكم في مصائرهم، ولا يعني هدا المفهوم إهمال الزيادة في دخل الفرد {المفهوم التقليدي للتنمية } بل يعتبرها جزء مهما من الصورة الواسعة للتنمية

ولكن يرى أنه لن يتيسر إنجاز هده الصورة ألا إذا شملت التنمية إلى جانبها تحسين مستويات الحياة، خاصة الصحة والتعليم، وتخفيض الفقر، وحدد البنك العناصر الرئيسية الإستراتيجية للتنمية وفقا لهذا المفهوم .

ويرى أحد الإقتصاديين[2] أن هذا الطرح من جانب البنك الدولي ليس فكرا جديدا، "إذ أنه سبق للبنك الدولي أن وجه اهتماما كبيرا لقضايا التعليم والصحة،كما أنه كان قد تجاوز مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وإستوعب أمورا أخرى كمعدلات الأمية وطول العمر، وتبنى منذ فترة هدف التنمية في إطار الديمقراطية العادلة، ويؤكد ذلك التطورات في مفهوم التنمية وسياستها. وبدأ تطبيق هذا الإطار الشامل للتنمية الذي روج له البنك الدولي عقب حدوث الأزمة الآسيوية (في صيف 1997) والأزمة الروسية (1998) الأمر الذي يوحي أنه جاء رد فعل لهاتين الأزمتين أيضا[3].

---

[1] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير** ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 – 89.

[2] صاحب وجهه النظر هو جوزيف استالتر الإقتصادي الأول و النائب الأقدم لرئيس البنك الدولي .

[3] البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم 1998**

خلاصة الفصل الأول :

مهما اختلفت آراء المفكرين والاقتصاديين لتعار يف التنمية الاقتصادية، فإنها جميعا تهدف إلى إحداث تغيرات عميقة في البنيان الاقتصادي ، والانتقال من وضع اقتصادي إلى آخر أحسن ، ولتحقيق ذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى تكون أكثر شمولا واستمرارا، ويجب أن تستند إلى سياسات تنموية ملائمة تستمد قوتها من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، دون غياب مقوماتها وأهدافها الإستراتجية.

تعد قضية التنمية من أبرز المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي في الوقت الراهن، حيث فرضت نفسها على جدول الأعمال العالمي. فبعد ما كان يُنظر إلى النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في عملية الدخل وكفى، ومهما اختلفت التسميات فإن المفهوم الحالي للتنمية يشمل جوانب عدة: اقتصادية، اجتماعية، وثقافية وبيئية وأخلاقية. ولقد ظهر الوعي الاجتماعي والدولي ابتداء من الستينات والسبعينات بالمشاكل التالية: خطورة الصعوبات الشاملة المتعلقة بالبيئة، الحدود البيئية لنمط التنمية الصناعية (التلوث)، تعميق التفاوت بين الأغنياء والفقراء (التنمية البشرية)، واجب المحافظة على الموارد الطبيعة لفائدة الأجيال القادمة.

كانت محصلة العمل الدولي في السبعينات والثمانينات بشأن العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية، هنا بروز مفهوم التنمية المستدامة بشكل صريح وللتعمق في فكرة التنمية المستدامة أكثر يتعين معالجتها في الفصل الموالي.

الفصل الثاني
التنمية
المستدامة.. الإطار
النظري

تمهيد الفصل الثاني:

مفهوم التنمية لم يعد مجرد مدلول نظري حكرا على الإقتصاديين، وأن المجتمع الدولي بفروعه المتعددة هو الذي ساهم أكثر من غيره في البلورة العلمية للمفهوم وإدماجه ضمن الإعتبارات والمشاكل الرسمية في الدول النامية ، ولنذكر على سبيل الدليل على ذلك أجندة القرن الحادي والعشرين للتنمية المتواصلة التي صدرت عن مؤتمر البيئة والتنمية " قمة الأرض " في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو 1992، حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي ترتكز على المواءمة بين التوازنات البيئة والسكانية والطبيعية .

لذا تعرف بأنها :" التنمية التي تسعى إلى الإستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية ".

وسبب إعتناء التنمية المستدامة بالسكان والبيئة هو أن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فضيع، ولذا فإن أحد أهدافها الرئيسية هو الوصول إلى معدل نمو سكان ثابت على مستوى العالم ، لأنه كما زاد السكان زاد إستهلاك الموارد الطبيعية بشكل أكثر (إستنزاف) وزاد تلوث البيئة وإهدار الطاقات البيئة الممكنة. كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لأن العيش في وسط من الفقر والحرمان إنما يؤدي إلى إستنزاف الموارد وتلوث البيئة، بهذا المعنى فنجد أن التنمية المستدامة تسعى إلى إستغلال الموارد بشكل أكفأ مع الحفاظ على البيئة ومعالجة نواحي الفقر التي يعاني منها الكثير من البلدان .

وقد حاول إقتصاديون عديدون تحديد إستراتيجية التنمية المستدامة وأبعادها وكذلك مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية عموما والتنمية المستدامة خصوصا وسوف نتناول ذلك في المباحث الموالية.

المبحث الأول: أصل وتطور مفهوم التنمية المستدامة؛

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة،

المبحث الثالث: إستراتيجية التنمية المستدامة؛

المبحث الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة.

المبحث الأول:

أصل وتطور مفهوم التنمية المستدامة.

على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد يكون مفهوماً حديثاً، فإنها لا تمثل ظاهرة حديثة، بل هي موجودة منذ القدم، حيث كان واقع ظهور هذا المفهوم عما نتج من أنظمة الإنتاج، ونماذج الإستهلاك المتبعة من إضرار واضح بالمواد النادرة والتنوع البيولوجي والثقافي، وما إستقر في أدبيات الإقتصاد من إهمال البيئة وعدم العقلانية في إستغلالها ينجم عنه تكاليف باهضة للجيل الحالي والأجيال المقبلة.

المطلب الأول: التنمية المستدامة في الوثائق والمؤتمرات العالمية.

قبل التطرق لتعريفات التنمية المستدامة يجب إلقاء نظرة تاريخية عن تطور هذا المفهوم عبر الزمن حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، حيث مر بعدة ملتقيات عالمية ووطنية في الاتفاق معنى التنمية المستدامة نذكر من أهمها:

- **سنة 1972: مؤتمر أستوكهولم "STOKHOLM"**:[1] مفهوم التنمية المستدامة، برز أول ما برز خلال مؤتمر أستكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المحتدة، بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، تحت عنوان "**الإنسان والبيئة**" حيث كان الحدث قفز بمسألة البيئة إلى البعد الدولي، وشمل الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء ولكن الإتحاد السوفياتي وحلفائه لم يشاركوا فيه.

ناقش هذا المؤتمر للمرّة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. وتم الإعلان عن أنّ الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، ومن ناحية أخرى انتقد مؤتمر أستكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية[2]. وقد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية: « Rapport of the united nation conbern on the Human environment »، تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لإتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها.

وفي يوم الغد لهذه السنة أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE *، تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير

---

[1] Karen Delchet, **qu'est ce que le développement durable**, Edition AFNOR, France, 2003, p5.

[2] سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 19، ص 238.

* PNUE : (United Nations Environment Programme)

البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك[1].

ونقدم فيما يأتي توضيحاً موجزاً لأهم ما جاء في تقرير حدود النمو (1972)[2]:

- صدر هذا التقرير عن نادي روما، وهو مؤسسة عالمية غير حكومية ذات مكانة مرموقة تضم مجموعة من خيرة علماء ومفكري العالم في مجالات الاقتصاد والاجتماع والبيئة والعلوم الزراعية والبيولوجية، ففي عام 1972 أصدر النادي تقريره الفريد (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية ، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الإستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي بإحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع ، المراعي ، الغابات ، مصايد الأسماك) والموارد غير المتجددة (رواسب المعادن ، حقول النفط والغاز الطبيعي ، طبقات الفحم) يهدد المستقبل .
- وقد أوضح التقرير دور السكان واستهلاك الموارد والتلوث البيئي والتكنولوجيا في التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمي والبشرية، كما عالج موضوعات: السكان، والطاقة، والموارد المعدنية، والإنتاج الزراعي، والإنتاج غير الصناعي، وتلوث البيئة. وقد ارتكزت رسالة التقرير على فكرة محدودية الموارد، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك الحالية، فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة والموارد غير المتجددة يهدد المستقبل[3].
- رغم أن مفهوم التنمية البشرية لم ترد صراحة في وثائق المؤتمر إلا أننا نستنتج ذلك ضمنيا من خلال المبادئ:

المبدأ (1) « للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة وفي بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة بتحقيق الرفاه »

المبدأ (5) « استغلال الموارد غير المتجددة للأرض على نحو يصونها من النفاذ في المستقبل ويكفل إشراك البشرية قاطبة في الاستفادة من هذا الاستغلال»

أما المبدأ (8) «للتنمية الاقتصادية متطلبات الاجتماعية لضمان بيئة مواتية لعيش الإنسان وعمله »

❖ **سنة 1973: قانون حماية الحيوانات المهددة بالانقراض:** الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية يقضي بحماية المخلوقات النباتية و الحيوانية المهددة بالانقراض. ويرجع مفهوم التنمية المستدامة أساسا إلى أحد

---

[1] محمد صالح الشيخ، **الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية 2002، ص 113.

[2] دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين ، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص 13-14.

[3] ميدوز وآخرون، **حدود النمو**، ترجمة سعد الأريل ، مصراتة، الدار الجماهيرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986.

دعاة التوفيق بين البيئة والتنمية **"إغناسي ساكس** Ignacy Sachs **"** الذي عمل في سنوات السبعينات على النهوض بالتنمية الايكولوجية بشكل محسوس خاصة في دول الجنوب، حيث أسس سنة 1973 بباريس المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة.

❖ **سنة 1974 إعلان كوكويوك Déclaration Cocoyoc**:[1]

يهدف إلى تبيين العبرة في التنمية وهي يجب أن لا تكون التنمية سوى تطوير الأشياء ولكن الهدف الحقيقي هو تطوير الإنسان لأن المجتمعات لها احتياجات أساسية تكمن في الغذاء، السكن، الملبس والصحة والتعليم، ومنه فكل عملية تنمية لا تهدف إلى تحقيق هذه الحاجيات الأساسية أو بالعكس تهدف إلى تدميرها تعتبر تحويل لفكرة التنمية المستدامة. وبالرجوع إلى ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الصادر في 12 ديسمبر 1974 الذي يُعد من الخطوات الهامة للأمم المتحدة في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وأوصى بتهيئة الظروف المناسبة لإقامة هذا النظام إنما يتطلب التعجيل في التنمية الاقتصادية للدول النامية وحماية البيئة والحفاظ عليها وزيادة قدرة الانتفاع بها. ومما تضمنه هذا المؤتمر ما يؤكد على أن البيئة والتنمية يُكملان معا واجبا ومسؤولية حماية دولية، وواحدة من المقومات الأساسية التي يقوم عليها العمل الدولي[2].

❖ **سنة 1976: مؤتمر حول السكن.**

أول مؤتمر عالمي يهدف إلى وضع و تبيين العلاقة بين السكان و المناطق السكانية والبيئة.

❖ **سنة 1977 مؤتمر للأمم المتحدة حول ظاهرة التصحر.**

منذ سنة **1977** بدأ المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة بباريس، بنشر مجلات التنمية الايكولوجية تحت عنوان **"إستراتجية التنمية البيئية "** تتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين البيئة والاقتصاد مع اقتراح إستراتجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة.

والواقع أن مفهوم التنمية البيئية لم يجد صدى واسع خصوصا في الدول **الأنجلو سكسونية** بخلاف مفهوم التنمية المستديمة الذي لاقى رواجا أكبر[3].

❖ **سنة 1979** توقيع اتفاقية تقر بوجود التلوث الهوائي والعابر للحدود والإقرار بأن هذه الظاهرة ظاهرة بيئية تهدد حياة الإنسان ناتجة عن النشاط الصناعي لهذا الأخير.

❖ **سنة 1980 المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية WWF**: هي منظمة غير حكومية تهدف إلى حماية الحياة الطبيعية والحفاظ على التنوع البيئي، ويعتبر إنشاؤها محطة مهمة في تطور مفهوم التنمية المستدامة، لأنها

---

[1] www.riddac.org/document/les-10-001.pdf, (05-05-2008) (**réseau d'information pour le développement durable en Afrique).**

[2] إبراهيم محمد العنافي ، **البيئة والتنمية: الأبعاد القانونية والدولية** ، العدد 110 أكتوبر 1992 ص: 120

[3] محمد فائز بوشدوب، **مرجع سابق** ، ص 16.

أول من طرح مفهوم التنمية المحتملة Développement Durable أي النمو الذي تستطيع البيئة تحمله دون أن يحدث لها إنهاك ما.

❖ **سنة 1981 اجتماع المنظمة العالمية للصحة:** إعتمدت إستراتيجية عالمية للصحة تحت عنوان "**الصحة للجميع**" تقضي إلى الوصول سنة 2000 بضمان مستوى صحي لجميع سكان العالم يسمح لهم بالقيام بأعمال إنتاجية لبرنامج إقتصادي وإجتماعي.

صدر عن الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية في عام 1981 "**تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة (1981)**" تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، كما تم أيضا بيان أهم مقوماتها وشروطها. والتنمية المستدامة كما جاء تعريفها في التقرير « بأنها السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته ». لقد تأثر تعريف التنمية المستدامة الوارد في هذا التقرير بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة؛ إذ أخذ التقرير يؤكد ضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية والسعي من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها[1].

❖ **سنة 1982** اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار و المصادقة عليه بستة قواعد بيئية و إجراءات لمحاربة التلوث البحري.

❖ **سنة 1983 تأسيس وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية:** أصدرت في بيان لها يؤكد أن الزيادة في نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون و الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن النشاط الصناعي أساسا بسبب زيادة عامة في حرارة الكرة الأرضية.

أما اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي تشكلت في عام 1983 برئاسة جرو هارلم برونتلاند، رئيسة وزراء النرويج السابقة، والتي كلفت بإعادة دراسة مشكلات البيئة والتنمية الحادة فوق كوكب الأرض، وصوغ اقتراحات عملية لحل هذه المشكلات وضمان استمرار هذا التقدم الإنساني من خلال التنمية، دون تعريض موارد الأجيال القادمة للنضوب

❖ **سنة 1984 مؤتمر دولي حول البيئة والاقتصاد:** تم تنظيمه من طرف منظمة التعاون والتنمية الأوربية "O.C.D.E"[2] أصدر تقريرا ينص على أن الاقتصاد والبيئة يجب أن يتماشى في خط متواز ويجب الاهتمام بهما بصفة متساوية. ونشير إلى أن هذا المؤتمر وضع اللبنة الأولى في تقرير "برونمط لاند" مستقبلنا للجميع.

---

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **تقرير لجنة برونتلاند حول مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف ، الكويت،مطابع السياسة، 1989.

[2] réseau d'information pour le développement durable en Afrique , Op.cit.

❖ **سنة 1985 التسيير المسؤول**: خطوة إستباقية قامت بها الوكالة الكندية لمنتجي المواد الكيميائية، هذه الخطوة تقر مجموعة قوانين موجهة إلى منتجي المواد الكيميائية للحفاظ على البيئة. و مجموعة القوانين هذه تم العمل بها في عدد كبير من دول العالم نظرا لإثبات نجاعتها.

❖ **سنة 1986 مؤتمر النمسا حول التغير المناخي**: تم تنظيمه من طرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس العالمي لعلماء البيئة. أصدر تقريرا حول زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى مسببة بظاهرة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي.

❖ **سنة 1987**: **بروتوكول موريال حول المواد الكيميائية** و الغازات التي تنظر بطبقة الأوزون.

❖ **سنة 1987 اتفاقية بال "سويسرا"** تقر بضرورة مراقبة شديدة لتنقل النفايات الخطيرة و يمنع تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة نحو الدول السائرة في طريق النمو، و ذلك لمنع تخزينها بصفة نهائية.

❖ **سنة 1987 لجنة الاستشارة للتنمية C.C.I**: لجنة منبثقة عن منظمة التعاون والتنمية الأوربية O.C.D.E أدخلت تدابير وقوانين لحماية البيئة والتنمية في السياسات الأوربية الموحدة.

❖ **سنة 1987** صدر" **تقرير مستقبلنا المشترك**"، عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي تشكلت في عام 1983. وكانت رسالة التقرير هي الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم، من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال القادمة من الأبناء والأحفاد[1].

– كما أشار التقرير إلى أن الوقت قد حان للمزاوجة بين الاقتصاد والعلاقة بين الناس والبيئة؛ لكي تتحمل الحكومات والشعوب مسؤولياتها الخراب البيئي، وأيضاً عن السياسات التي تهدد استمرار بقاء الإنسان.

– هذا التقرير وضع العلاقة بين المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية. ويجب الإشارة إلى أن له الفضل في شمول وبروز مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وأعطى تعريفا واضحا وشاملا للتنمية المستدامة، حيث يمكن أن نستخلص من هذا التقرير ما يلي[2]:

- التعاون الدولي لتجاوز مشكلة الفقر؛
- التوازن بين النمو الاقتصادي و المجال البيئي و المجال الاجتماعي؛
- الاستغلال العقلاني والمستديم للموارد بطريقة تسمح بدوامها للأجيال القادمة؛
- تكييف النمو السكاني مع إنتاج الغذاء خاصة في الدول النامية " تثبت معدل النمو الديمغرافي" ؛
- تغير أنماط الاستهلاك و جعلها أكثر ملائمة للبيئة؛

---

[1] عبد الخالق عبدالله، **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167 ،بيروت، يناير، 1993، ص94.

[2] **نفس المرجع السابق، ص 95.**

- التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية؛
- الاتجاه نحو التكنولوجيا النظيفة؛

– وما يجب ذكره كذلك أن التقرير بين الركائز الثلاثة التي تبنى عليها التنمية المستدامة كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل[01]: يوضح ركائز التنمية المستدامة.

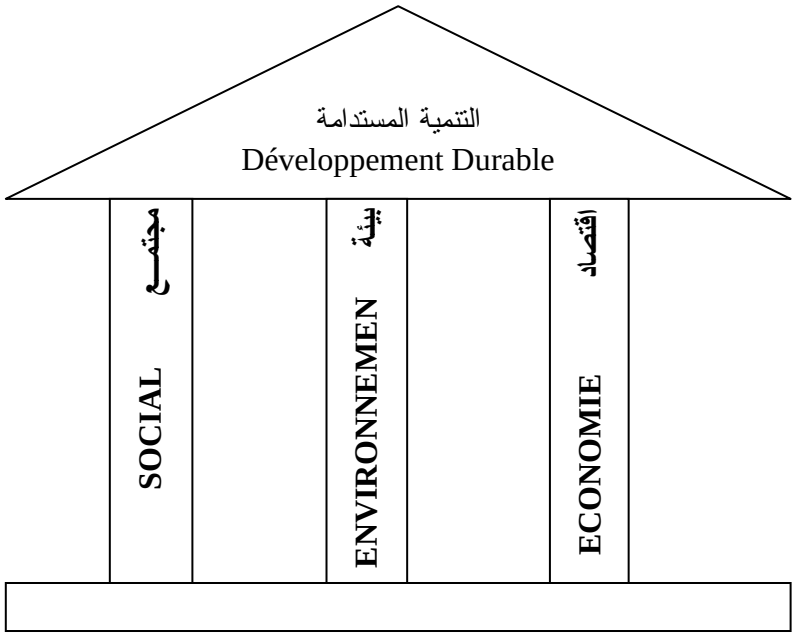

Source: Khaled Hamrouni, **développement durable et PME,** première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement) , Annaba, 19/09/2007, p10.

– وقد تم دمج هذه القواعد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة في إطار حكم راشد وذلك كما يبينه الشكل (2).

الشكل[02]: يوضح أبعاد التنمية المستدامة.

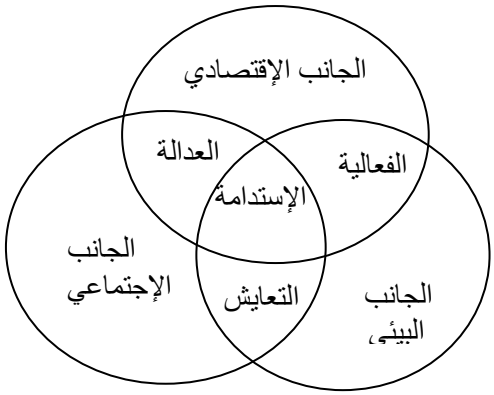

Source: Khaled Hamrouni, **développement durable et PME**, première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement), Annaba 19/09/2007, p10.

ملاحظة: سيتم التطرق إلى أبعاد التنمية المستدامة بالتفصيل في المبحث الموالي.

❖ **سنة 1988 تأسيس مجموعة خبراء ما بين الحكومات**، توكل إليه مهمة دراسة التغيرات المناخية بهدف وضع تحديد المعطيات العلمية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية التي تلعب دورا مهما في هذا المجال.

❖ **سنة 1990 مؤتمر الأمم المتحدة:** صدر فيه تقريرا بأن الأخطار البيئية الحالية لها تأثير على الأجيال اللاحقة.

❖ **سنة 1992 قمة الأرض:** مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (C.N.U.E.D) في عاصمة البرازيل "ريوديجانيرو" تحت رئاسة "موريس سترونغ" هذه القمة جمعت أكثر من 20000 شخص و1800 منظمة غير حكومية. ومنذ هذا التاريخ تم إدخال انشغالات التنمية المستدامة في الإعلام الدولي وأصبح مصطلح التنمية المستدامة كمرجع نقاش به تنمية الدول ونقطة أخرى للتفريق بين الدول النامية و المتخلفة، وأدرج المؤتمر قضايا البيئة والتنمية ضمن مفهوم التنمية المستدامة التي تهدف إلى[1]:

- تلبية الحاجات الأساسية؛
- تحسين مستويات المعيشة؛
- تحسين حماية وإدارة النظم الإيكولوجية؛
- تحقيق مستقبل أكثر أماناً ورفاهاً.

وأضفى المؤتمر على مفهوم التنمية المستدامة طابع الشرعية على المستوى الدولي، وربط البيئة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعا إلى المشاركة الشعبية في سياسات التنمية، وكذلك في النصيب العادل لثمارها، وتمخض عنه جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي يعد خطة عمل عالمية شاملة للقرن الحادي والعشرين في مجال التنمية المستدامة أقرها زعماء العالم في قمة الأرض، وتتضمن الخطة العلاقة بين البيئة والتنمية في نطاق واسع من المجالات، وتحدد الأهداف المنشودة في كل مجال. وقد قُسِّم جدول أعمال القرن الحادي والعشرين إلى أربعة أجزاء رئيسية تحتوي على أربعين فصلاً يتضمن كل منها بياناً بالأهداف المنشودة في مجال محدد، وقائمة الاستراتيجيات والأنشطة الواجب **إتباعها** لتحقيق هذه الأهداف المرجوة. ويتضمن الجزء الأول من الجدول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، ويشتمل على سبعة فصول. فيما يستعرض الجزء الثاني موضوع الحفاظ على الموارد وإدارتها في خدمة التنمية، ويتضمن أربعة وعشرين فصلاً. بينما يناقش الجزء الثالث دعم دور الفئات الرئيسية، ويحتوي على عشرة فصول. ويتناول الجزء الرابع الوسائل والأساليب المطلوبة للتنفيذ ويتضمن ثمانية فصول[2].

---

[1] Karen delchet, op.cit, p7.

[2] United Nations, "Agenda 21: Programme of Action for Sustainable Development," United Nations Conference on *Environment and Development* (Rio de Janeiro, Brazil: 14-30 June 1992).

وإنبثقت عن قمة الأرض لجنة التنمية المستدامة التي أخذت تعنى بوضع الأسس والمعايير والمؤشرات التي تساعد الدول في التعرف على التقدم المحرز في جوانب مسيرة وتطور التنمية المستدامة.

هذا المؤتمر الذي ضم 178 دولة و110 رئيس دولة وحكومة انبثق عنه[1]:

- تقرير ريو ديجانيرو: جاءت بـــــــــــــــــــــــ 27 مبدءا كلها تتمحور حول اعتماد الإنسان كمركز للاهتمام في جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- المصادقة على توصية **مذكرة 21** Agenda[2]: وهو برنامج عمل للقرن الحادي و العشرين حيث تسمى **مذكرة 21 أو برنامج عمل 21** ، حيث تعتبر هذه المذكرة ركيزة التنمية المستدامة. وهي برنامج عمل يهدف إلى مساعدة الحكومات والمنظمات والمتعاملين الاقتصاديين والمتعاملين الاجتماعيين في تحقيق على أرض الواقع طريقة تنمية جديدة تتركز على حماية البيئة ومحاربة الفرو قات الاجتماعية، فهي مكونة من 40 فصلا من أهم هذه الفصول، الفصل الأول والثاني، حيث تنص هذه المذكرة على وجوب:
  - خلق شراكة عالمية من أجل تنمية مستدامة.
  - ضرورة خلق و تنظيم الموارد المالية الجديدة.
- هناك أيضا اتفاقيات جانبية تم إمضاؤها خلال المؤتمر الدولي نذكر منها:
  - **اتفاقية حول التنوع البيولوجي** La Biodiversité : تقضي بضرورة حماية التنوع البيولوجي على مستوى الكرة الأرضية حيث بينت التقارير أنه نظام متكامل وهش في نفس الوقت.
  - **اتفاقية التنوع المناخي** Changement Climatique : تبين أن هذه الظاهرة خطرة على وجود الإنسان، وأن تغيرات المناخ هو المتسبب الأساسي فيها وعليه الواجب محاربتها.
  - **اتفاقية حول الغابات**: التي تقضي بحماية الغابات نظرا لأهميتها في التنوع البيولوجي ودورها الهام في ظاهرة تغير المناخ.
- وقد تضمنت أجندة قمة الأرض الوسائل التي تساعد العالم على مواجهة التحديات التي يتوقع أن يواجهها خلال القرن الواحد والعشرين، وأكدت وثيقة المؤتمر على المبادئ الرئيسية التالية [3]:
  - إعتبار قضية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة؛
  - منح أولوية خاصة ورعاية لأحوال وأوضاع البلدان النامية والبلدان الأكثر فقرا؛

---

[1] **نفس المرجع السابق.**

[2] Tabet-Auolmahi, **développement durable et stratégie de l'environnement**, Edition OPU, Alger, 1998, p71.

[3] زكريا طاحون ، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف** ، مطبعة ناس بعابدين، ط1، القاهرة ، 2005، ص 51.

- تعاون الدول في مجال صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض؛
- سن التشريعات الفعالة بشأن حماية البيئة بواسطة جميع الدول؛
- تعاون دول العالم لإقامة نظام إقتصادي يراعي تحسين أحوال البيئة ووقف تدهورها؛
- سن الدول قانونا وطنيا يحدد المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وأضراره؛
- رفع شعار " أن المسؤول عن إحداث التلوث هو الذي يتحمل وحده من حيث المبدأ ومسؤولية هذا التلوث " وما ينجم عنه من آثار وأخطار؛
- إيجاد دور حيوي للنساء والشباب في إدارة وتنمية البيئة؛
- حماية الشعوب التي تقع تحت وطأة الاضطهاد والسيطرة والاحتلال؛
- إعتبار أن السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة بشكل وثيق بحيث لا تتفكك عن بعضها البعض.

- وقد أرفقت بإعلان ريو خطة عمل مفصلة عرفت باسم " جدول أعمال القرن الواحد و العشرون " (Agenda21) ، و هي عبارة عن وثيقة رَسَمَت للعالم الطريق الذي يجب سلوكه بغية تحقيق التنمية المتوافقة مع متطلبات البيئة ، و هذا بالتركيز على العناصر التاليّة [1]:

- التعامل مع قضايا البيئة والتنمية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشية للمجتمع، وفي نفس الوقت حماية وإدارة أفضل لأنظمة البيئة؛
- ترسيخ إدارة سياسية على أعلى مستوى، تُعنى بتفعيل التعاون بين الدول و دراسة قضايا التنمية بأبعادها المختلفة : الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال الإطار البيئي ؛
- الإقرار بأن التنمية المستدامة هي في المقام الأول مسؤولية الحكومات ، إلا أن جهود الحكومات الوطنية يجب أن تتكامل مع جهود المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ؛
- توفير المساعدات المالية الكافية للدول النامية حتى تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة، والتغلب على الآثار السلبية للمشكلات البيئية من جهة أخرى.

❖ **سنة 1993: أول اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة.** هذه الجمعية التي تم خلقها لمراقبة و متابعة أعمال (CNUED) مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وذلك لتحسين التعاون وتوحيد القرارات ما بين الحكومات فيما يخص قضايا البيئة.

---

[1] نادية حمدي صالح ، **الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ،2003،ص 27-28.

❖ **سنة 1994 اتفاقية ALENA**:هي اتفاقية للتبادل الحر في أمريكا الشمالية دخلت حيز التنفيذ سنة 1994 اللافت للانتباه هو أنها احتوت على اتفاقية ثانوية تتبع عنها إنشاء جمعية لجنة التعاون البيئي (CCE).

❖ **سنة 1995 المنظمة العالمية للتجارة**:الإقرار بوجود علاقة مباشرة بين التجارة الدولية والبيئة والتنمية.

❖ **سنة 1995 قمة دولية حول التنمية الاجتماعية**: انعقدت هذه القمة في الدنمارك بمدينة كوبنهاجن في عام 1995، وقد ركزت على جوانب تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية من خلال تأكيدها على أهمية المعاملة المنصفة للأفراد والجماعات، للمرة الأولى تم اتفاق المجموعة الدولية على المضي في برنامج لمحاربة الفقر وترسيخ العدالة الاجتماعية، وتمخضت هذه القمة عن الالتزامات الآتية[1]:

- القضاء على الفقر في العالم؛
- العمالة التامة؛
- الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك تكافؤ الفرص؛
- المساواة بين المرأة والرجل؛
- توفير فرص حصول الجميع بشكل منصف على التعليم ذي النوعية الجيدة والرعاية الصحية؛
- تسريع خطى للتنمية في أقل البلدان نمواً.

❖ **سنة 1996 :ISO 14001**: تم المصادقة عليه رسميا على أنه مواصفة دولية يتم الحصول عليها بصفة إرادية لتوطين نظام تسيير البيئي في المؤسسة.

❖ **سنة 1996:اجتماع بيلاجيو**: يعد إجتماع بيلاجيو الذي انعقد بمدينة بيلاجيو الإيطالية عام 1996 من أوائل المحاولات للنزول بمفهوم التنمية المستدامة إلى أرض الواقع؛ حيث اجتمع فريق دولي من خبراء القياس والباحثين في مركز الدراسات والمؤتمرات التابع لمؤسسة **روكفلر** لاستعراض التقدم وتجميع الخبرة المكتسبة. وقد أسفر الاجتماع عن مبادئه العشرة المشهورة؛ فالمبدأ الأول يبدأ بتأسيس رؤية للتنمية المستدامة وأهداف واضحة قابلة للتنفيذ، بأمل أن تتحقق هذه الرؤية على أرض الواقع بدلالة وحدات اتخاذ القرار. أما المبادئ من الثاني إلى الخامس فتؤكد الحاجة إلى دمج مكونات المنظومة الشاملة، مع التركيز عملياً على القضايا ذات الأولوية. والمبادئ من السادس حتى العاشر تتناول تقييم القضايا الرئيسية، وضرورة ضمان الاستمرارية في قدرات التنفيذ[2].

---

[1] United Nations, "**Report of World Summit for Social Development**," (Copenhagen, Denmark: 6-12 March, 1995).

[2] أسامة الخولي، **البيئة والتنمية المستدامة**، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، أبوظبي، إدارة البحوث والدراسات، ديوان ولي العهد، 2002، ص 51.

❖ **1997 قمة لدول أمريكا اللاتينية:** عقدت هذه القمة في سانتاكروز في بوليفيا، جمعت كل من دول أمريكا اللاتينية و هي تهدف إلى توحيد جهود هذه الدول للوصول إلى تنمية مستدامة في المنطقة.

❖ **1997 الجمعية العامة الأمم المتحدة:**عقدت كنقطة مراقبة للتطورات التي وصلت إليها تطبيق توصيات أجندة التي تم نشرها في قمة ريو، وصادقت على التطبيق المتواصل أجندة 21 دون اتخاذ أي قرارات جديدة.

❖ **1997 برتوكول كيوتو:** من 01 إلى 10 ديسمبر 1997 في مدينة كيوتو في اليابان. يعتبر مؤتمر بيئي تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث شارك فيه 160 دولة. الهدف هو تخفيض إنبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الدفيئة أي زيادة درجة الحرارة في الكوكب. حيث تم إمضاء إتفاقية حول التغيرات المناخية سميت **بروتوكول كيوتو** التي تدعو فيها الدول الصناعية إلى تخفيض نسبة إنبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الإنحباس الحراري بنسبة 5%، وذلك مقارنة بالإنبعاثات التي سجلت سنة 1990 في فترة محددة بين 2008-2012 وكذلك فتح عملية التبادل بحقوق التلويث، ومنح شهادة تخفيض الإنبعاثات بالنسبة للدول المصنعة، وإعطاء ميكانيزمات تطور بدون تلويث بالنسبة للدول النامية[1].

❖ **قمة الألفية 07 سبتمبر 2000: قمة الأمم المتحدة بشأن الألفية:** أشارت قمة الألفية التي انعقدت بمبنى الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2000 (والتي شارك فيها 191 دولة منها 147 ممثلة برؤسائها ورؤساء حكوماتها) إلى دعم مبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، ومما اشتملت عليه الأهداف الإنمائية للألفية هدف يتعلق بالاستدامة البيئية، وينص على دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وتلافي الخسارة في الموارد البيئية. وتعهدت فيه الدول المشاركة بدعم السياسات التنموية وحماية البيئة وذلك في البند الثالث والرابع من الإتفاقية التي تم المصادق عليه والتي سميت **إعلان الأمم المتحدة للألفية**. ونسجل كذلك الأهداف الإجتماعية التي برزت في هذه القمة بقوة حيث تم تسطير8 أهداف للتنفيذ إلى غاية 2015[2].

الأهداف الثمانية لقمة الألفين 2000[3]:

- القضاء على الفقر المدقع و الجوع في كافة أنحاء العالم؛
- ضمان مستوى تعليمي و التعليم المجاني وخاصة الابتدائي للجميع؛
- ضمان وحماية العدالة بين الجنسين وخاصة حماية حرية المرأة؛
- خفض نسبة الوفاة المبكرة خاصة للأطفال أقل من 05 سنوات؛
- تحسين الصحة و حماية الأمومة و الطفولة؛
- محاربة مرض فقدان المناعة المكتسبة VIH/SIDA وحمى المستنقعات والأمراض الأخرى؛

---

[1] زكريا طاحون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 52.

[2] www.un.org/arabic/document/JARes/55/a-res-55-002.pdf (04-05-2008).

[3] www.doccess-ods.un.org/access.nsf/get?open&jn=no263691.

- ضمان محيط بيئي صحي دائم؛
- تطبيق على ارض الواقع شراكة مستدامة من أجل البيئة.

❖ **سنة 2002 المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة "جوهانسبورغ"**: تُعتبر قمة التنمية المستدامة التي انعقدت بمدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في الفترة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002، من بين أضخم المؤتمرات الدولية في هذا المجال، بحيث ساهم فيها 104 من رؤساء الدول والحكومات، إضافة إلى ممثلي 174 بلدا، وقد بلغ المسجلين لحضور القمة 65 ألف شخص من بينهم 10 آلاف مسؤول حكومي و6 آلاف صحفي، وقد حضرها نحو 15 ألف شخص يمثلون مختلف المنظمات غير الحكومية وجمعيات المحافظة على البيئة[1].

إستعرض المؤتمر التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة، وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وصدر عن القمة خطة عمل أطلق عليها اسم "خطة جوهانسبرج" التي تستهدف الإسراع في تنفيذ ما تبقى من الأهداف والأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وذلك بالعمل على كافة المستويات، وفي إطار من التعاون الدولي والإقليمي، كما أكدت القمة ضرورة أن تستكمل الدول وضع إستراتيجية التنمية المستدامة قبل حلول عام 2005. وما يُشار إليه، أن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، طرح في مؤتمر جوهانسبورغ خطة عمل من 10 نقاط ركزت على[2]:

- توظيف العولمة في خدمة التنمية المستدامة ،
- القضاء على الفقر ،
- تحسين مستوى المعيشة في المناطق الحضرية و الريفية ،
- تغيير عادات الإنتاج و الاستهلاك المضرة بالبيئة ،
- تسهيل وصول الفقراء إلى المياه النظيفة ذات التكلفة المعقولة ،
- توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية
- تقديم الدعم المستدام لتنمية إفريقيا
- الاهتمام بقضايا البيئة والصحة ،
- الإهتمام بقضايا التنمية في الدول الفقيرة ؛
- حماية الموارد الطبيعية.

---

[1] Karen delchet, Op.cit, p 8 et 9.

[2] زكريا طاحون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 54.

بحيث أعلن الإتحاد الأوروبي عن نيته في تخصيص مبلغ 700 مليون دولار، لمساعدة هذه الدول في تعزيز مشاريع الطاقة المستديمة ، والولايات المتحدة الأمريكية عن إسهامها بمبلغ 90 مليون دولار لتنمية الفلاحة المستديمة[1].

ورغم هذه الوعود والتعهدات المنبثقة عن القمة، فإنه من المؤسف القول بأن المؤتمر انتهى تقريبا عند النقطة التي ابتدأ منها و اكتفى بإقرار مبادئ عامة غير ملزمة من بينها خفض عدد المحرومين في العالم من العناية الصحية والمياه النقية إلى النصف بحلول عام 2015، كما تجاهلت الوثيقة الختامية للقمة تحديد حجم المساعدات المالية التي تلتزم بها الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة لمساعدتها على تفعيل الحركة التنموية بها[2].

- **سبتمبر 2007: مؤتمر الأمم المتحدة في إسبانيا جميع الدول المهتمة بالتصحر.**
- **سبتمبر 2007:** عقد مؤتمر خاص بالمنظمات غير الحكومية "ONG" بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خرج هذا المؤتمر ببيان يبين أن ظاهرة تغير المناخ ظاهرة عالمية وستؤثر على الجميع[3].
- **سبتمبر 2007:** عقد مؤتمر تحت عنوان "**المستقبل بين أيدينا**" للتصدي إلى ظاهرة تغير المناخ والنتائج السلبية التي تنجر عن هذه الظاهرة كخطوة لتحضير **مؤتمر بالي Bali** الخاص بالتغيرات المناخية.
- **أكتوبر 2007:** المؤتمر الدولي الثاني لتغير المناخ والسياحة حيث تطرق إلى التأثيرات السلبية التي سيؤدي إليها تغير المناخ خاصة على قطاع السياحة. الذي يعتبر قطاع هش ويتحكم في نجاحه المناخ بدرجة كبيرة. نذكر المؤتمر عقد في دافوس- سويسرا-

المطلب الثانـــي : تعريف التنمية المستدامة :

لقد ارتكزت النظرة التقليدية للتنمية على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الإمكانيات والهياكل لصالح المجتمعات والأفراد في الوقت الراهن، من دون الأخذ بعين الاعتبار الأجيال المستقبلية، ولا الجوانب البيئية، الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية اقترن باسم "التنمية المستدامة".

وإذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يُعتبر قديماً قدم الزمان، فإنه كمصطلح يُعد ابتكاراً جديداً يرجع الفضل فيه إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي إنعقد في استكهولم سنة 1972، أين أصبح

---

[1] صالح فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال و اتساع الفقر**، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار، العدد الثاني، مارس 2003 ، ص 205 .

[2] أحمد خضر، **هموم أمنا الأرض**، مجلة علوم وتكنولوجيا ، العدد100 ، جانفي 2003 ، الكويت ،ص 42 .

[3] www.onu.org/arabic/climatechange/2007highlevel

هذا المصطلح محل اهتمام وواحد من الأفكار التي تربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، وقد أصبحت الاستدامة منذ هذا المؤتمر تُمثل منهجا للتنمية التي تُعنى بقضايا الفقر و البيئة و المساواة[1].

لم يكن مصطلح التنمية المستدامة معروفاً لدى السواد الأعظم من البشرية قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) في ريو دي جانيرو في يونيو عام 1992 والذي حظي بدعاية إعلامية كبيرة. ومنذ ذلك الوقت استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على إهتمام واسع من قبل المنظمات والهيئات والمعاهد الدولية والإقليمية والمجتمع البحثي والجماعات البيئية والمهنية علاوة على إهتمام مؤسسات المجتمع المدني.

نظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستدامة فقد تنوعت معاينة في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوع من الغموض ، ولإزالة ذلك يتعين التعمق فيه أكثر ببيان مختلف التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة .

فقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول ومتعدد المعاني فالمشكل ليس في غياب التعاريف وإنما في تعددها وإختلاف معانيها (التنمية المستديمة Développement durable) أو المستدامة (Soutenable ou viable) هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي(Stainable Development) الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية " القابلة للإدامة "، " الموصولة " ، أو القابلة للإستمرار ولقد تم إختيار " **مستدامة** " لأنه مصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية[2].

لقد تم تعريف مصطلح التنمية المستدامة من قبل العديد من الباحثين والمؤسسات العلمية، وتشترك أغلب هذه التعريفات في الكثير من القواسم المشتركة إلى الحد الذي يجعلنا نقر بأنها مترادفات، إن مصطلح التنميه المستدامة جديد الاستعمال حيث تعددت التعاريف الخاصة بتحديده ومن بين العديد من التعاريف نذكر أشهر تعريف للتنمية المستدامة والذي ذاع صيته في الأوساط الأكاديمية والمهنية، هو ذلك التعريف الذي ورد سنة 1987 في تقرير اللجنة الدولية للبيئة و التنمية المعروف " بتقرير لجنة برونتلاند"، حيث عرف التنمية المستدامة على أنها :

---

[1] صالح فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال و اتساع الفقر**، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار، العدد الثاني، مارس 2003 ، ص 193 .

[2] عبد الله الحرتسي حميد ، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، 1994-2004** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،(غ، م)، 2005 ، ص 24.

❖ «التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها ». وتعرف بأنها: " تلبية إحتياجات الحاضرين دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية لضمان إستمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية ،وفيما يخص تلبية إحتياجاتهم[1] ".

ويتجلى لنا من هذا التعريف بعد النظر والرؤية المستقبلية لضمان إستمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الإنسان. أي أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.

ويندرج تحت هذا التعريف الموجز عددا من القضايا المهمة والتي توصل تقرير برونتلاند الشهير في عام 1987[2].

- التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء، وعلى امتداد المستقبل البعيد؛
- هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها؛
- مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد؛
- الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعياً وثقافياً، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئياً.

❖ ترتكز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئة والسكانية والطبيعية، لذا تعرف بأنها :" التنمية التي تسعى إلى الإستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية ".

❖ وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها " التنمية المتجددة والقابلة للإستمرار " التنمية التي لا تتعارض مع البيئة" و" التنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية لموارد الطبيعية "[3].

---

[1] صالح فلاحي ، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال وإتساع الفقر**، مجلة الحقيقة ، جامعة أدرار ، العدد 02، مارس 2003، ص 75.

[2] عبد الصمد نجوى وطلال مقضي بطاينية ، **الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي** ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08- 09 مارس2005، جامعة ورقلة، ص 135.

[3] محمد كنفوش ، **الإقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2005 ، ص 28.

❖ وفي تعريف آخر يُمثل محاولة للربط ما بين البيئة والتنمية الاقتصادية، تُعرف التنمية المستدامة على أنها الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد[1].

❖ عرف الاقتصادي الشهير **روبرت سولو** الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1989 التنمية المستدامة بأنها «عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي». وأكد **سولو** أنه عندما نتكلم عن الاستدامة فلا مناص من أن نأخذ في الاعتبار ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال القادمة فحسب، بل ينبغي أيضاً أن نوجه اهتماماً كافياً إلى نوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل؛ تلك البيئة التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتكنولوجيا السائدة وهيكل المعرفة. من هذا المنطلق، يرى **سولو** أن التنمية المستدامة تتحول إلى مشكلة للادخار والاستثمار، لأنها ترتبط بالاستهلاك الحالي والمستقبلي لمختلف الموارد[2].

❖ **عرفت اللجنة العالمية التنمية المستدامة** " بأنها تنمية تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجات الخاصة " وقد انتهت اللجنة في تقريرها المعنون بمستقبلها المشترك إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية ، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو بضع سنوات قليلة ، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد[3].

❖ أما تعريف **وليم رولكز هاوس**، مدير حماية البيئة الأمريكية، فيشير إلى أن التنمية المستدامة «هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين». ومن ثم يمكن القول أن التنمية المستدامة تستدعي التحقيق الآني للمتطلبات البيئية والاقتصادية[4].

❖ **ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة** بأنها تلك «العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته

---

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص29.

[2] عبدالقادر محمد عبدالقادر، **قضايا اقتصادية معاصرة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 205.

[3] حرفوش سهام يوباية ذهبية ريمة، صحراوي إيمان " **الإطار النظري للتنمية المستدامة و مؤشرات قياسها** " مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة . جامعة فرحات عباس سطيف يومي 7-8أفريل 2008.

[4] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ،عمان، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2007، ص 25.

المستمرة عبر الزمن»، حيث إن رأس المال الشامل يتضمن: رأس مال صناعي (معدات وطرق...إلخ)، وبشري (معرفة ومهارات)، واجتماعي (علاقات ومؤسسات)، وبيئي (غابات ومرجانيات)[1].

❖ **كما تعرف التنمية المستدامة بأنها** " إدارة قاعدة الموارد الطبيعية و صيانتها و توجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الإحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهذه التنمية تحافظ على الأراضي و المياه و النبات و الموارد ولا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الإجتماعية"[2] .

❖ التنمية المستدامة هي تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر بمصالح الأجيال القادمة ، أي ترك المصادر المتوفرة الآن وللأجيال القادمة وبنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن ، وأن يوضع في الحسبان عند اتخاذ قرار التنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية لجانب الأبعاد الاقتصادية[3].

ومن هذه المفاهيم نلاحظ أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية كالتنمية الإقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو الثقافية، بل هي أشمل من هذه الأنواع فهي تنمية تهتم بالأرض ومواردها من جهة وتهتم بالموارد البشرية من جهة أخرى ، فهي تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية .

❖ **التعريف المادي للتنمية المستدامة** : رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد وضعوا تعريفات ضيقة لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة، أو غير متناقض الموارد الطبيعية مثل: التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية[4].

❖ **التعريف الإقتصادي للتنمية المستدامة:** تركز بعض التعريفات الإقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الإقتصادية بشرط المحافظة على الموارد الطبيعية ونوعيتها.

---

[1] زينب صالح الأشوح، **التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 12، العدد الثاني (القاهرة: ديسمبر، 2004)، ص 97.

[2] قالي نبيلة ،" **التنمية من النمو إلى الاستدامة** " مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد جامعة سطيف أيام 7-8 أفريل 2008 .

[3] سلامة سالم سالمان ،"**تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة** " أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في الجمهورية التونسية سبتمبر 2006 ص 53 .

[4] عبد السلام أديب على الموقع:

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=4305 consulté le -24 -03 -2008

بعض التعاريف الأخرى للتنمية المستدامة:

❖ عرفها **هرمان** أنها: " العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الإقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظافة البيئية الإقتصادية الإجتماعية لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الإقتصادية والبيئية وإستيعاب فضلات النشاط البشري"[1].

❖ تعريف هيئة الأمم المتحدة: عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي إنعقد في ريو دي جانيرو 1992 التنمية المستدامة بأنها: " القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساوي للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل ، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها"[2].

من التعاريف السابقة يمكن إستخلاص تعريف عام وهو أن التنمية المستدامة هي : " التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية إحتياجات الأجيال القادمة في المستقبل". من خلال هذا التعريف فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التنمية حيث أن هذه الأخيرة تحترم الطبيعة وتحافظ على مواردها بشكل يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة حقها في التنمية دون أن يمنع ذلك من إستمرارية التنمية الإقتصادية.

وتأسيساً على ما سبق نقول: أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء والخبراء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، بل هي تشمل كافة هذه الأنماط؛ فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ في الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

---

[1] محمد فائز بشدوب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 29.

[2] ف. دوجلاس موشيست، " مبادئ التنمية المستدامة "، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، ط1، القاهرة، 2000 ، ص 17.

المبحـــث الثانـــي:

الـــمحـــاور الأساسيـــة للتنميـــة المستدامـــــة.

سنتطرق إلى أهم الخصائص والأبعاد التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط التام ما بين الإقتصاد والبيئة، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فلا بد أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة معا.

المطلب الأول :أبعاد التنمية المستدامة.

نجد أربعة أبعاد متفاعلة فيما بينها وهي: الأبعاد الإقتصادية، البشرية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية.

1. الأبعاد الإقتصادية: بالنسبة للأبعاد الإقتصادية للتنمية المستدامة نجد[1]:

أ- حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:نرى أن سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية فنجد مثلا أن إستهلاك الطاقة في الو.م.أ أعلى منه في الهند بـــ 33 مرة وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90% من الناتج الصناعي العالمي وتمتلك حوالي 84 % من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين تبلغ نسبة سكانها 25% من سكان الكرة الأرضية وهي تستهلك أثنى عشرة ضعف مما تستهلكه دول الجنوب (الدول الفقيرة) و يبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود عشرون ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب .

ب- إيقاف تبديد الموارد :التنمية المستدامة في البلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الإستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية ، وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة إستخدام الطاقة ، بما يتيح للبيئة من إستيعاب مخلفات إستخدامها مع إمكانية تجديد الأنظمة البيئية بإحداث تغيرات جذرية في أسلوب الحياة مع التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كإستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

ت- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و المعالجة : تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، حيث أن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية وأسهمت المحروقات في مشكلات التلوث العالمي بدرجة كبيرة غير متناسبة واستنزافها للموارد الطبيعية. وبالتالي فإن للبلدان المتقدمة الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة التي تجعلها تحتل مركز الصدارة في إستخدام تكنولوجيات أنظف وتستغل الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والعدالة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 25-32.

الاجتماعية داخل مجتمعاتها. والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى – باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

ث– تقليص تبعية البلدان النامية: هناك جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة في إطار العلاقات التجارية يحتاج إلى دراسة دقيقة. ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات ومداخيل في أمس الحاجة إليها. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، هو الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

ج– التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة فالتحسين السريع والمستمر قضية أخلاقية، وأمرا حاسما بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم المهمشين والمعدمين في الوقت الحالي. ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق الذي يعتبر نتائج عملية هامة بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع والمتزايد للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية. أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية، والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه، فيصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة، كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم.

ح– المساواة في توزيع الموارد: الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وحرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا أمام التنمية، فالمساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

خ– الحد من التفاوت في المداخيل: التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها

الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

د- تقليص الإنفاق العسكري: التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ وخلق موارد مالية متجددة لإستمرار البرامج التنموية وإستدامتها.

2. الأبعاد الإجتماعية : تتمثل في[1]:

أ- تثبيت النمو الديمغرافي: تعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا ، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

وبالتالي ضبط السكان ، فالزيادة السكانية تبلغ نحو 80 مليون نسمة كل عام ، وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة و أغلب الزيادة 85 % في دول العالم الثالث الموسوم بالاكتظاظ والفقر والتخلف، فإستمرار هذا الحال يزيد الفقراء فقرا، وهذا خطر على العالم جميعا،كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة يحد من التنمية، ويقلص من الموارد الطبيعية المتاحة.

ب- مكانة الحجم النهائي للسكان: للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته ، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة سنة 2010، وضغط السكان عامل متنامي من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربـــة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية ؛ لأن نمو السكـــان يؤدي إلى الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

ت- أهمية توزيع السكان: كما أن لتوزيع السكان أهميته: فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء أو تقليص حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ

---

[1] بهاز جيلالي ، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،(غ.م) ،ورقلة، ص 70.

تدابير سياسية خاصة و كذا انتهاج أساليب الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

ث- الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تهدف التنمية المستدامة إلى إستخدام الموارد البشرية إستخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ، ومحاربة الجوع وأن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية ، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني توجيه الموارد وإعادة تخصيصها لإستمرار التنمية ولضمان الوفاء بـــــــــــــــــــــــــــ:

- الإحتياجات البشرية الأساسية مثل: التعليم ،القراءة والكتابة
- توفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة،
- تحسين الرخاء الإجتماعي
- حماية التنوع الثقافي
- الإستثمار في رأس المال البشري.

ج- أهمية دور المرأة: في كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، والإعتناء بالبيئة المترلية مباشرة. وبعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المترل،كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال، ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم. والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل لحماية الموارد البيئية، ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

ح- الأسلوب الديمقراطي في الحكم: يعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتفع إلى مستوى السياسة فتعالج مسألة الحكم والعلاقة بين الناس والإدارة الحاكمة، إضافة إلى الإدارة الرشيدة باعتبارها مكونات الحكم الراشد والتنمية المستدامة التي لا تشارك معها الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق وتعتمد المشاركة على القبول الاجتماعي وهي جوهر الديمقراطية .

ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات ، وذلك أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي التشاركي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

خ- فكرة العدالة الاجتماعية: تتضمن العدالة بين الناس والأخذ بيد الفئات المستضعفة، والعدالة بين الأجيال حتى يقال أن مابين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك الأبناء والأحفاد وينبغي أن نصونه ليرثوه سليما.

د- **فكرة تنمية البشر**: وسعت معنى التعليم ومراميه، في كل عام يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا عن " التنمية البشرية " التي تقاس بمعايير تنموية وإقتصادية وإجتماعية ، ويصنف التقرير دول العالم درجات حسب نجاحها في تحقيق التنمية البشرية ، والمؤسف أن الدول العربية تقع في ذيل الدرجات والسؤال المطروح: هل تخرج مؤسسات التعليم أفراد قادرين على الإسهام الإيجابي في التنمية والتقدم الاجتماعي، أم تخرج أعباء إجتماعية تذهب إلى ساحات البطالة لا إلى سوق العمل، فالتنمية المتواصلة تطلب منا أن نعيد النظر في نهج التعليم وأساليبه ومؤسساته.

ذ- **المشاركة الجماعية الفاعلة**: من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المتواصلة مشاركة الناس، المشاركة الفاعلة في مراحل التخطيط و التنفيذ للتنمية الوطنية ، و تعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي، وهي جوهر الديمقراطية ، فغياب هذه الأخيرة يحرم الناس من المشاركة و كأنما يعفيها من المسؤولية، وفي هذا ما يعطل قدرتهم على الأداء، المنظمات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية من أدوات المشاركة الجماهيرية، برامج الإعلام و الإرشاد الصحيحة تبصر الناس بأدوارهم وترشدهم إلى مناط الفعل النافع والإسهام الإيجابي في تحقيق التنمية المتواصلة

ر- **ضبط السلوك الإستهلاكي للأفراد**: تستكمل الوسائل الإجتماعية بضبط السلوك الإستهلاكي للناس، وقبول حدود رشيدة تبعد عن حد الإسراف من الاستهلاك الراشد، وخاصة في مجتمعات الوفرة فهي أقرب إلى حدود الإسراف غير الرشيد ، حيث الزيادة في قدر الإستهلاك وما يتبعها من زيادة في كمية المخلفات.

3. **الأبعاد البيئية**: بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أنها تشتمل على مايلي[1]:

أ- **إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد**: تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

ب- **حماية الموارد الطبيعية**: التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود —ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.

---

[1] محمد باتر علي ورد م على الموقع:
www.Maroc-ecologie.net/article,PHP.3id-article=124: (22-02-2008).

وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني إستخدام الري إستخداما حذرا، وإجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

ت- صيانة المياه: في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

ث- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: حيث أن مساحة الأراضي المخصصة للزراعة تنخفض تدريجيا مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية، حيث أن التنمية المستدامة تعمل على صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة. حيث تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري في انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها. كما تحتل قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها محل الصدارة في سلم الإهتمامات بالنسبة للبلدان ، ويرجع ذلك إلى أن إستنزاف البيئة وإهدارها يؤدي إلى الإخلال بتوازنها، وبالتالي فإن جوهر إستراتيجية التنمية المستدامة هو العمل على تحاشي هذا المصير.

ج- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية – بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

وكذلك تعني التقليل من إنبعاث الغازات المسببة لهذه الظاهرة والتي أدت إلى ذوبان جبال الجليد في كثير من المناطق وبروز ظاهرة الأمطار الحمضية الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغير في كوكب الأرض والتأثير على الفرص المتاحة للأجيال المقبلة في العيش.

4. الأبعاد التكنولوجية: تتمثل في العناصر التالية[1]:

أ- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة النمو يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

ب- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة: التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية –الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ت- المحروقات والاحتباس الحراري: إستخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر

---

[1] مريم أحمد مصطفى وأحمد حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2005، ص 189.

تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وسيكون للتغييرات المناخية التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم.

ث- الحد من انبعاث الغازات: ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية. وعلى البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة ، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

ج- الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون: التنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة: فاتفاقية **"كيوتو"** جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية.

5. البعد التقني والإداري:

هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وتنقل المجتمع إلى عمر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها[1]:

- استخدام تكنولوجيا أنظف.
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مقل الطاقة الشمسية وغيرها.

والتكنولوجيا المدعومة التي تحافظ على البيئة هي تلك التكنولوجيا التي تقلل التلوث البيئي من خلال التقدم التقني الكبير ونظرا لأن المجتمع برمته يستفيد من التكنولوجيا التي تصون البيئية، ويمكن اعتبار التطور التكنولوجي في مصالح البيئة والاقتصاد بشكل إذا[2]:

---

[1] خالد مصطفى قاسم، **دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية المستدامة، إستراتجيات جديدة لتطوير المجتمعات والبيئة**، المنتدى البيئي الدولي الأول، جامعة طنطا، من 1-2 أبريل 2006، ص 37.

[2] **نفس المرجع السابق، ص 39-40.**

أ- **خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير**: فالتكنولوجيا في صالح البيئة والاقتصاد إذا عملت على تخفيض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير ويؤدي هذا المعيار إلى حماية صحة الإنسان مع وجود الرفاهية الاجتماعية والبيئية في آن واحد مما يؤدي إلى خفض تكلفة التلوث والتحكم فيه.

ب- **التقدم التقني**: إحراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة ومعنى ذلك هو أن يجب على العالم التركيز على الطاقة المتجددة التي تلغي الحاجة إلى الوقود الحضري.

ت- **تكنولوجيا قابلة للتطبيق**: إن تكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة ويعني ذلك أن تكون هناك تكنولوجيا تصون البيئة من خلال التأييد العام لتطوير تكنولوجيا القطاع الخاص وهذا التطبيق يكون أحد الحلول للمشكلات التقنية أو يجعل حلها ممكنا.

ث- **سيطرة الابتكارات التكنولوجية**: تسيطر الابتكارات التكنولوجية على فوائد اقتصادية واجتماعية ولا يكون هناك تباينا بين الفوائد العامة والخاصة بمعنى أن يحصل مبتكرو هذه التكنولوجيا على نسبة أرباح تؤدي إلى استرداد عائد الاستثمارات التي أنفقوها على البحث والتطوير.

وبناء على ما سبق فإن البعد التقني والإداري يمثل أهمية كبرى لتحقيق التنمية المستدامة من حيث التحول إلى الكفاءة البيئية.

المطلب الثاني : مبادئ وخصائص وأهداف التنمية المستدامة

1. مبادئ التنمية المستدامة : للتنمية المستدامة عدة مبادئ ومن بينها ما يلي[1]:

- تحديد الأولويات بعناية لقد اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد التشدد في وضع الأولويات وهذا ما تسعى إليه معظم الدول والمنظمات الدولية بوضع خطط قائمة على التحليل المتعمق للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشكلات البيئة .
- الاستفادة من كل دولار والمقصود منه تحقيق أكبر إنجازات بموارد محدودة وهو ما يتطلب عمل الاقتصاديين والمختصين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل لذلك.
- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف أي وضع سياسة تحقق الربح للجميع وفي نفس الوقت الحفاظ على البيئة ومواردها.
- استخدام أدوات السوق كإستخدام الضريبة مثلا من أجل تخفيض الإضرار البيئي .
- العمل مع القطاع الخاص أي العمل أي عمل الدولة مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية من خلال تشجع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات .

---

[1] ف. دوجلاس موشيست، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

- الاشتراك الكامل للمواطنين عند التصدي للمشكلات البيئة لبلد ما وهو ما يجعل فرص النجاح قوية.
- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا أي الحكومات والدول بإنشاء ارتباطات تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ تدابير وإجراءات الحد من بعض المشاكل البيئية .
- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية أي يمكن للمديرين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ومن الأمثلة على ذلك دول أوروبا الشرقية حيث تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة تلوث الهواء وهذا بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل .
- إدماج البيئة من البداية إن الوقاية من حدوث المشاكل البيئية تكون أقل كلفة وأكثر فعالية من العلاج وهو ما تسعى إليه معظم الدول حيث تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتجياتها وتجعل من الجانب البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية .

2. خصائص التنمية المستدامة : للتنمية المستدامة عدة خصائص منها[1] :

- التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديمغرافي العالمي والتنمية الاقتصادية عن طريق إحداث التغير الهيكلي للإنتاج والاستهلاك وفق منظور اقتصادي .
- عملية تسيير بيئي للمحافظة على رأس المال الطبيعي والأنظمة البيئية والانتفاع بها حاليا ومستقبلا .
- تنمية طويلة المدى، وهذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تهتم بمصير ومستقبل الأجيال القادمة .
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة وتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي.
- عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة لأخرى.

---

[1] أنظر:

- بوحرود فتيحة ، بن سديرة عمر، **التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة جامعة فرحات عباس .سطيف أيام 7-8 أفريل 2008.

- ريمة خلوطة ، سلمى قطاف ، **مساهمة التنمية المستدامة البشرية في تحقيق التنمية المستدامة** ، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة جامعة سطيف أيام 7-8 أفريل 2008.

- استمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة استثماره وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي .
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع .
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها وذلك لشدة تداخل أبعادها .

3. أهداف التنمية المستدامة : من بين أهداف التنمية المستدامة الأهداف التالية[1] :

- إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
- السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية إحتياجات أكثر الطبقات فقراً.
- البحث في مستجدات البيئة و النظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول، مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة و البحث في آفاق جديدة للتعاون.
- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة و طرق الاستفادة من إيجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
- عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الراشد (La bonne gouvernance) في تحقيق التنمية المستدامة، وأثره على تطوير آليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية .
- تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية .
- تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطحات المائية كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه .

---

[1] محمد صالح الشيخ، **الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية 2002، ص 94 .

- كما تهدف التنمية المستدامة للحفاظ على الصحة ورعايتها وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية والقضاء على مظاهر التلوث وتحقيق شروط الحياة الصحية للمواطنين، كما تهدف لرفع الكفاءة الإنتاجية و توفير مناصب الشغل وزيادة النمو الاقتصادي في القطاعين الخاص والعام .
- تعزيز وعي الناس بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها و حثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لها .
- تحقيق الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد ومنع استنزافها .
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع و ذلك بتوعية الناس بأهمية التقنيات في المجال التنموي وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة البشر وتحقيق أهدافهم دون أن يكون ذلك على حساب البيئة .
- إحداث تغيرات مستمرة ومناسبة في حاجات وأولوية المجتمع بطريقة تلاءم الإمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن .

وحسب " هورست كوهلر" المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، و" **جيمس و لفنسون** " رئيس مجموعة البنك الدولي أن:"مؤسساتنا تستخدم أهداف التنمية كإطار عام مشترك لتوجيه سياساتنا وبرامجنا وتقييم مدى فاعليتنا"، وتتمثل تلك الأهداف السبعة للتنمية المستدامة* في[1] :

- إنقاص نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة من 1990 إلى 2015.
- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015.
- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي و الثانوي قبل حلول 2015.
- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة 1990 إلى 2015.
- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة 1990 إلى 2015.
- توصيل خدمات الصحة الإنجابية كل من يحتاجها قبل حلول عام 2015.
- تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية القادرة على الاستمرار حتى عام 2015، حتى يمكن عكس إتجاه الخسارة في الموارد البيئية عام 2015 .

---

* أنظر أهداف الألفية للتنمية، ملحق رقم 1.

[1] مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 2000، ص ص 14 - 15.

المبحث الثالث:

إستراتيجية التنمية المستدامة.

تروج أجندة القرن الحادي والعشرين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كآليات تستخدم لترجمة أهداف دولة ما وتطلعاتها في مجال التنمية المستدامة إلى سياسات وأعمال ملموسة. وتمثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أحد المسالك التي تعتمدها الدول لمواجهة التحديات التي يطرحها السير صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي، وحتى الإقليمي. وقد تحولت استراتيجية التنمية المستدامة منذ قمة الأرض التي انعقدت عام 1992 من استراتيجية وطنية بيئية إلى استراتيجية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك ما شددت عليه قمة الأرض.

المطلب الأول: مفهوم استراتيجية التنمية المستدامة ومزاياها.

يُقصد بإستراتيجية التنمية المستدامة أنها عملية منسقة وتشاركية ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستويين الوطني والمحلي. وتتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي وصوغ السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها واستعراضها بصورة منتظمة. كما تعد عملية دورية وتفاعلية من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف الإدارة المستدامة بدلاً من إعداد خطة كمنتج نهائي.

وتعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأنها «مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار، تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك». ولا ينبغي في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يؤخذ بنوع بذاته من النهج أو بصيغة واحدة، إذ لكل بلد أن يحدد لنفسه أفضل الطرق التي تناسبه لإعداد استراتيجيته للتنمية المستدامة وتنفيذها طبقاً لظروفه السياسية والثقافية والإيكولوجية السائدة فيه. وعليه، فإن اتباع نهج موحد للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة غير ممكن. ومن المهم توخي الاتساق في تطبيق المبادئ التي ترتكز عليها هذه الاستراتيجيات والعمل على أن تكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية متوازنة ومتكاملة[1].

[1] D. Barry Dalal-Clayton, **For Sustainable Development Strategies**: A Resource Book (Paris: OECD, 2002), 30-31

كما لا ينبغي اعتبار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة خطة جديدة أو عملية تخطيط منفصلة تضاف إلى عمليات التخطيط القائمة، بل تعد تعديلاً للعمليات الموجودة بحيث تتقيد بمبادئ التنمية المستدامة، وهي أيضاً عملية مستمرة، وليست مشروعاً استثنائياً لإصدار وثيقة.

وتعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أداة تستخدم لصنع القرارات على أساس مستنير، وهي توفر إطاراً للتفكير المنهجي في كل المجالات. كما تساعد على ترسيخ عمليات التشاور والتفاوض والتوسط والتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص القضايا الاجتماعية ذات الأولوية التي تتفاوت فيها المصالح. ويمكن لإستراتيجية التنمية المستدامة أن تزود البلدان بالقدرات على معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المترابطة من خلال مساعدتها على بناء القدرات، واستحداث الإجراءات إلى جانب الأطر التشريعية، وتخصيص ما لديها من موارد محدودة بشكل رشيد، ووضع جداول زمنية لتنفيذ أعمالها.

ويمكن القول بأن لاستراتيجيات التنمية المستدامة جملة من المزايا المهمة، وهي[1]:

1. تيسير صنع القرارات وتحسين فاعلية السياسات العامة من خلال ما يأتي:

- المساعدة على تحديد الخيارات والأهداف والغايات والسياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة والقيم التي ترتكز عليها.
- تحليل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية بطريقة شاملة ومتكاملة.
- تعزيز تطوير السياسات الحكومية الخاصة بالتنمية المستدامة، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.
- تحديد الخيارات وتقييمها (الإصلاحات القانونية وتطوير المؤسسات وما إلى ذلك) بهدف تناول المسائل ذات الأولوية.
- المواءمة بين السياسات والاستراتيجيات في القطاعات والمناطق الجغرافية كافة.
- زيادة استعداد البلد وتحسين وضعه بحيث يستفيد من ظواهر معينة؛ كالعولمة والثورة العلمية والتكنولوجية.
- التشجيع على إحداث تغيير في المجالين المؤسسي والسلوكي وتيسيره في طريق التنمية المستدامة.

2. تعزز حشد الموارد من خلال ما يأتي:

[1] الأمم المتحدة، **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إرشادات لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة**، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك: 2002، ص 12-14.

- تيسير حشد موارد البلد البشرية والمالية على الصعيدين الوطني والدولي دعماً للتنمية المستدامة.
- مساعدة البلدان على تنسيق الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة – على سبيل المثال – من خلال عقد موائد مستديرة تضم الجهات المانحة؛ للنظر في مسألة تقديم الدعم لمجموعة متسقة من المشروعات ومبادرات السياسة العامة ترتب طبقاً لإستراتيجية معينة.

3. تخصص الموارد بطريقة أكثر جدوى من خلال ما يأتي:

- تيسير تخصيص الموارد الوطنية المحدودة بطريقة مجدية، وذلك استناداً إلى أولويات تحدَّد نتيجة لعمليات تشاركية.
- المساعدة على تحديد المشروعات والبرامج التنموية وتوجيه عمليات تنفيذها.
- تحسين تقاسم المكاسب التي تحققها التنمية على أساس أكثر إنصافاً، عبر وضع هموم الطبقات الفقيرة في صدارة خطة التنمية.
- تيسير التعامل مع مسائل السياسات العامة؛ مثل الإفادة من الموارد والأراضي، وحقوق الملكية التي تؤثر في المكاسب التي تتوارثها الأجيال.

4. حل النزاعات من خلال ما يأتي:

- المساعدة على تسوية الخلافات القائمة بين شرائح المجتمع والإدارات الحكومية من خلال الكشف عنها وتشجيع الحوار الصريح.
- تيسير عملية فهم الأهداف المختلفة والمتناقضة أحياناً، عبر تحديد ما ينجم عن كل منها من مكاسب وخسائر تحديداً كمياً، وتوضيح التنازلات المتبادلة في هذا المجال.

5. تبني القدرات البشرية والمؤسسية من خلال ما يأتي:

- تساعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة – بتوضيحها للأهداف ووسائل تنفيذها – على حشد القدرات، وصونها والاحتفاظ بها، وبنائها حيث يتطلب الأمر.
- المساعدة على بناء القدرات المتعددة التخصصات التي يمكن أن توجه مباشرة لحل المشكلات المعقدة والشاملة لتخصصات عدة.
- المساعدة أيضاً على بناء المؤسسات وخلق البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي المستدامين.

المطلب الثاني: أسس الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

تتطلب عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وضع آليات وسياسات، وأطر قانونية ومؤسسية لتنسيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التكامل فيما بينها، ويعد التطبيق السليم لعناصر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان للنجاح ومواصلة العملية، ومن بين التدابير التي ينبغي اتخاذها ما يأتي[1]:

1. **خلق ثقافة للتنمية المستدامة:** ينبغي أن تشكل الإستراتيجية للتنمية المستدامة نمطاً حياتياً. والعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وتشجيع ثقافة الإبداع والابتكار.

2. **إضفاء الطابع المؤسسي للإستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة:** تتطلب عملية وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أن تكتسي تماماً بالسمة المؤسسية، وينبغي ألا ينظر إليها بوصفها عملية مخصصة لهدف معين، أو أنها مهمة تنفذ لمرة واحدة فقط. وينبغي أيضاً أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة وتنفيذ الاستراتيجية في السياسة التنموية إدماجاً كلياً في الأنشطة اليومية للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن الأهمية بمكان أن يحدد بصورة جلية الدور الذي يؤديه كل من القطاعات والمؤسسات المختلفة، وما يناط بها من مسؤوليات، مع الاهتمام بالتنسيق ووضع نظام للمساءلة، بهدف مواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

3. **وضع آليات قانونية مناسبة وآليات للإنفاذ:** تحكم القوانين واللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات، وكذلك العلاقة بين الناس وبيئاتهم، وبينهم وبين بعضهم البعض. ولما كانت عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ترتبط أساساً بإدارة العلاقات، وتتطلب في كثير من الأحيان بالقيام بتنازلات متبادلة، فإن تطبيق تشريعات وآليات مناسبة لإنفاذها يعد أمراً ضرورياً لمواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

4. **التنسيق الفعال:** لما كانت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مهمة متعددة القطاعات ومتعددة المستويات، فلابد من تنسيق الأفعال لكفالة نجاحها. وينبغي أن يشمل التنسيق ضمان إدماج عملية إعداد الاستراتيجية في العملية الحكومية لصنع القرار وإعادة الموازنة السنوية، وهي مسألة حيوية لاستمرارها.

5. **الاتصال بالجمهور والمشاركة الفعالة:** يجب إقامة منتديات للمشاورات الدورية على المستوى الوطني والصعيد المحلي. ويجب أن تستخدم هذه المنتديات، علاوة على وسائط الإعلام، للتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص الرؤية الشاملة للأهداف الإنمائية للبلد، وأيضاً بخصوص تنفيذ مشروعات وبرامج معينة.

---

[1] الأمم المتحدة، **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إرشادات لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة**، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك: 2002، ص 22-28.

6. تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة الإستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة: من المهم أن يجري بانتظام تحديد المهارات/القدرات الموجودة، والأمور التي ستلزم لمختلف الآليات، والإنجازات التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام تلك الآليات، وينبغي بذل الجهود لحشد الأفضل من بين المهارات والقدرات الموجودة حالياً. ويلزم بناء قدرات إضافية من خلال خيارات التدريب النظامي وغير النظامي، كما يلزم تحديد الاحتياجات على النحو المناسب.

المطلب الثالث: بعض التجارب الدولية لإستراتيجية التنمية المستدامة:

لقد اتبعت الدول المتقدمة مجموعة مختلفة من المناهج لتصميم استراتيجيات التنمية المستدامة وصياغتها وتنفيذها. ويوجد الآن لدى العديد من الدول، وكذلك المنظمات والوكالات الدولية ثروة من المعارف التي تقدم صورة عامة لتجربة وضع الاستراتيجيات والدروس المستفادة منها، وفيما يأتي توضيح لبعض هذه التجارب.

1. التجربة الكندية

تعد كندا من أوائل الدول المتقدمة التي بادرت إلى وضع استراتيجية للتنمية المستدامة، ففي عام 1990 أصدرت الحكومة الاتحادية خطة كندا الخضراء للبيئة السليمة. وأبدلت الحكومة في عام 1995 نهجها المتعلق بالإدارة العامة لالتزامها بالتنمية المستدامة، وأعدت دليلاً للحكومة التي تراعي قضايا البيئة. وقد وقع كل الوزراء في ذلك الوقت على الدليل، ثم عين مفوض البيئة والتنمية المستدامة في مكتب مراجع الحسابات العام.

وقد وضعت وزارة البيئة في كندا الإستراتيجية الأولى للتنمية المستدامة، وتم إقرارها من قبل البرلمان الكندي في إبريل 1997. وكانت أداة مهمة في مساعدة وزارة البيئة في تحويل مفهوم التنمية المستدامة إلى واقع. وقد شملت استراتيجية التنمية المستدامة لعام 1997 طائفة واسعة من المسائل وقادت إلى عدد من المنجزات المهمة، وعززت قدرة وزارة البيئة في كندا على اتخاذ القرارات المتكاملة، وبناء الشراكات الضرورية للمضي قدماً نحو التنمية المستدامة، وتزويد الكنديين بالمعرفة والأدوات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات جيدة، وتقديم نموذج جيد في تعزيز العمليات التي تقوم بها وزارة البيئة في كندا[1].

وقدمت الاستراتيجية الثانية للتنمية المستدامة (2001-2003) التي أقرها البرلمان الكندي عام 2001 فرصة ممتازة للمضي في إضفاء الطابع المؤسسي على التنمية المستدامة في عمليات اتخاذ القرارات التي تتخذها وزارة البيئة في كندا، وتشجيع الآخرين على أن يحذوا حذوها.

لقد صاغت عوامل عديدة الاستراتيجية الثانية للتنمية المستدامة. وهي تعكس نتائج مراجعة إدارية داخلية قدمت دروساً مستقاة من الاستراتيجية الأولى للتنمية المستدامة، وهي عملية جرى تنفيذها لتحديد

[1] Environment Canada's Inquiry Center, **Sustainable Development Strategy 1997-2000** (Quebec: April,1997).

التحديات والفرص لوزارة البيئة وإجراء عملية تشاور واسعة. كما أنها تبنى على التزام الوزارة بتوسيع القدرة على الابتكار في كندا. وتؤمن وزارة البيئة في كندا بأن الإدارة الفعالة الطويلة المدى للمسائل البيئية تتطلب الابتكار في ثلاثة مجالات هي[1]:

- زيادة ومشاطرة المعرفة التي تستند عليها القرارات.
- تقديم حوافز وأدوات جديدة من أجل التكامل التام في اتخاذ القرارات البيئية والاقتصادية.
- تشكيل شراكات جديدة من أجل تحديد التفويض، والمساعدة في تحقيقها.

وتم الاسترشاد بثلاثة مفاهيم أساسية لإعداد استراتيجية التنمية المستدامة (2001-2003) هي: الالتزام بنوعية حياة أفضل، وإتباع نهج متكامل للتخطيط وصنع القرار، والالتزام بالإنصاف.

وفي هذا الإطار تم تحديد العناصر الرئيسية لإدارة استراتيجية التنمية المستدامة تمثلت بالآتي:

- استخدام نهج متكامل
- استخدام العلم السليم والتحليل.
- العمل معاً.
- استخدام حزمة من أدوات السياسة العامة.
- القيادة عن طريق توفير القدوة.
- زيادة مراعاة البيئة في عمليات الحكومة.
- إرساء الإطار الإداري اللازم.

2. التجربة البلجيكية.

بدأت بلجيكا في تسعينيات القرن الماضي بوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وعرفت بلجيكا التنمية المستدامة بأن لها خمسة أبعاد هي[2]:

- العدالة في التعامل مع الأجيال.
- العدالة في التعامل مع الأجيال.
- إحداث التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- المبدأ الوقائي (الاعتراف بالنقاط التي تفتقر إلى اليقين العلمي ومواجهتها).
- مبدأ المشاركة.

---

[1] Environment Canada's Inquiry Center, **Sustainable Development Strategy 2001-2003** (Quebec: 2001).

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات نموذجا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص 39.

وفي هذا الإطار ركزت بلجيكا على تناول المسائل الآتية[1]:

- القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي.
- حماية الغلاف الجوي (التغيير المناخي واستنفاد الأوزون).
- النظم الإيكولوجية البحرية (المواد الخطرة والصيد المفرط والتغييرات في أنماط الاستهلاك).

وقد حددت بلجيكا المشكلات القائمة فيما يرتبط بوضع الاستراتيجية وتنفيذها، وهذه المشكلات هي:

- عدم وضع خيارات السياسات الاتحادية في إطار تحدي التنمية المستدامة الذي يواجه كوكب الأرض.
- غياب بعد النظر، مما أدى إلى قلة عدد الأهداف الوسيطة أو انعدام سبل تحقيقها.
- الصعوبات التي تنطوي عليها عملية إدماج البيئة الاقتصادية والعناصر الاجتماعية، بسبب عدم كفاية الهياكل والموظفين في الهيئات القائمة.
- عدم الاعتبار الكافي لجوانب المرتبطة بالآثار طويلة الأجل لمهام التنمية الحالية.
- عدم كفاية الجهود المبذولة لتبيان الخيارات التنموية القائمة على أساس المشاركة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 40.

المبحث الرابع:

مؤشرات التنمية المستدامة.

أقرت قمة الأرض التي انعقدت في البرازيل عام 1992 بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة، وتضمن جدول أعمال القرن الحادي والعشرين نهجاً عملياً لقياس التقدم المحرز في سبيل التنمية المستدامة في عام 1996، وخصص فصلاً لهذا الموضوع في القسم الخاص بوسائل التنفيذ، وعلى وجه التحديد في الفصل 40 المعنون «المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات»، حيث دعا الدول إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة لتوفير أسس ثابتة لصنع القرار على كافة المستويات، وللمساهمة في استدامة ذاتية التنظيم للنظم البيئية والإنمائية.

وانبثقت عن قمة الأرض لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أصدرت في عام 1996 كتاباً بعنوان مؤشرات التنمية المستدامة: الإطار العام والمنهجيات. يتضمن هذا الكتاب قائمة بحوالي 130 مؤشراً مصنفة إلى أربع فئات رئيسية؛ اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المؤشرات المرتبطة بهذه الفئات الأربع كلها للوصول إلى صورة أوسع وأشمل للتنمية المستدامة، واقترح اعتبار هذه المؤشرات قائمة يمكن للدول أن تختار منها المؤشرات التي تتلاءم مع أولوياتها ومع القضايا الملحة التي تواجهها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

وقد أدركت لجنة التنمية المستدامة أن الدول قد تواجه صعوبة في توفير بيانات عن 130 مؤشراً، فخفضت عددها إلى 58 مؤشراً فقط، يمكن للدولة أن تختار منها مجموعة مناسبة من المؤشرات الأساسية التي بموجبها تعد تقاريرها الوطنية.

كما قامت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة بعقد العديد من الندوات والورش الخاصة بمؤشرات التنمية المستدامة وكيفية حساب تلك المؤشرات، والتأكيد على الدول كافة لوضع نظمها الخاصة بالمؤشرات، وصولاً إلى وضع استراتيجياتها للتنمية المستدامة بحلول عام 2005، وفقاً لما جاء بمقررات قمة التنمية المستدامة في عام 2002.

وتصنف مؤشرات التنمية المستدامة إلى أربعة مجموعات من المؤشرات: اجتماعية، واقتصادية، وبيئية، ومؤسسية.

المطلب الأول: المؤشرات الاجتماعية

1. **العدالة الاجتماعية:** العدالة الاجتماعية هي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، حيث يُعترف بقضية البشر ونوعية حياتهم بوصفها إحدى القضايا الرئيسية. وتشمل العدالة مدى الإنصاف والشمول اللذين توزع بهما الموارد وتمنح الفرص وتتخذ القرارات. وهي تتضمن توفير فرص متماثلة للعمالة والخدمات الاجتماعية، بما فيها خدمات التعليم والصحة والقضاء. وتشمل المسائل المرتبطة بتحقيق العدالة

الاجتماعية: التخفيف من الفقر، وتوزيع العمالة والدخل، ودرجة الشمول الجنساني والإثني والعمري، وإمكانية الحصول على الموارد المالية والطبيعية، وتكافؤ الفرص بين الأجيال[1].

وتتمثل المؤشرات الخاصة بقياس العدالة الاجتماعية طبقاً لقائمة مؤشرات التنمية المستدامة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالآتي:

- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر.
- رقم جيني القياسي لتفاوت الدخول.
- معدل البطالة.
- معدل متوسط نسبة أجور الإناث إلى الذكور.

2. الصحة: يوجد ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة والصحة؛ فالإمداد بكل من المياه المأمونة والصرف الصحي، والتغذية السليمة والغذاء السليم، وبيئة المعيشة الخالية من التلوث، ومكافحة الأمراض، وتوفير الخدمات الصحية يسهم في كفالة الصحة للسكان. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفقر ونقص المعلومات والافتقار إلى التعليم، والكوارث الطبيعية من صنع الإنسان، والانتشار السريع للحضرنة، كلها من العوامل التي يمكن أن تقود إلى تفاقم المشكلات الصحية. وفي كثير من الحالات لم تساير خدمات مكافحة التلوث والحماية الصحية خطة التنمية الاقتصادية. ونتيجة لذلك يرتبط سوء الحالة الصحية بنقص الإنتاجية، خصوصاً في القطاع الزراعي المتخم بالعمالة. ولا يمكن للتنمية أن تتحقق أو أن تستدام عندما تكون نسبة كبيرة من السكان لا تتوافر لها مرافق الرعاية الصحية الكافية. وبينما يمكن أن يسهم النمو الاقتصادي والتنمية في تحسين الصحة ومرافق الرعاية الصحية في الدول الأكثر فقراً، وتعتبر نظافة البيئة عنصر مهم لصحة المواطنين ورفاهيتهم. كما أن النمو الاقتصادي غير المستدام يمكن أن يسبب تدهور البيئة، وإذا اقترن بعدم سلامة الاستهلاك يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على صحة الإنسان[2].

وتتمثل أهم المؤشرات الصحية المرتبطة بالتنمية المستدامة بالآتي:

- الحالة التغذوية للأطفال.
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.
- العمر المتوقع عند الولادة.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مرافق كافية للصرف الصحي.

---

[1] باتر محمد علي وردم ، **العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ، الأهلية للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية ، ط1 ،عمان ، 2003، ص 211.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مرافق الرعاية الصحية الأولية.
- التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية.
- معدل انتشار وسائل منع الحمل.

3. التعليم: يعد التعليم، بوصفه عملية مستمرة طيلة العمر، شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعتبر عنصراً حاسماً بدرجة خاصة في مجال تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء القدرات، وإتاحة الوصول إلى المعلومات، وتعزيز العلوم، علاوة على أن التعليم يعد أداة من أدوات تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى مسار أكثر استدامة. ويعد التعليم بشكليه النظامي وغير النظامي، عملية تتيح للبشر أفراداً ومجتمعات أن يحققوا كامل إمكانياتهم، وهناك علاقة وثيقة بين المستوى العام للتحصيل الدراسي واستمرار الفقر، أياً كان مستوى التنمية في الدولة. وحتى تتغير مواقف البشر لامناص من بناء ما يتماشى مع هدف إقامة مجتمع أكثر استدامة من الوعي الأخلاقي والقيم والمواقف والمهارات والسلوك. وبهذه الطريقة يصبح الناس أفضل استعداداً للمشاركة في صنع القرارات التي تعالج المسائل البيئية والإنمائية بصورة مناسبة وناجعة[1].

وتتمثل المؤشرات الخاصة بالمستوى التعليمي والإلمام بالقراءة والكتابة بالآتي:

- الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي.
- مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية.
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

4. الإسكان: يعد السكن اللائق أحد المكونات الضرورية للتنمية المستدامة؛ فتوافر السكن اللائق يسهم إسهاماً كبيراً في جعل المستوطنات أكثر أمناً وعدالة وإنتاجية وصحة. وتتأثر الأحوال المعيشية خصوصاً في المناطق الحضرية بالتركز السكاني المفرط، ونقص التخطيط والموارد المالية، والبطالة. ويتفاقم هذا الوضع نتيجة للهجرة المكثفة من الأرياف إلى الحواضر بصورة تسهم في انتشار الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير النظامية (مدن الصفيح والأعشاش). ويرتبط سوء الأحوال المعيشية بكل من الفقر وانعدام السكن وسوء الوضع الصحي والاستبعاد الاجتماعي (التهميش) وانعدام الاستقرار والأمن على صعيد الأسرة، والعنف، والتدهور البيئي، وازدياد التعرض للكوارث. وبهدف تقييم الأحوال الإسكانية والمعيشية، وضعت لجنة التنمية المستدامة مؤشر المساحة الأرضية للشخص الواحد، وهو مقياس رئيسي لتقييم التقدم المحرز فيما

---

[1] بوزيد سايح، **آثـــار تطبيق النّظام الجديد للتّجارة العالمية على البيئة و التّنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الوطني السابع حول: تحرير التجارة الدولية والتنميـــة المستدامـــــة يومي 10/11/ ماي2010 ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جـــــامعة 20 أوت 1955 سكيكـــــدة.

يرتبط بنوعية الإسكان، ويشكل هذا المؤشر جزءاً من برنامج مؤشرات الإسكان التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وإطار التقييم القطري الموحد[1].

5. الأمن: يشكل منع الجريمة والعدالة الجنائية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، وكل من المجتمع المدني، وسلامة الحكم، والديمقراطية يعتمد على تعزيز العدالة بوصفها شرطاً ضرورياً للاستقرار الاجتماعي والأمن والسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة الطويلة الأجل. فالبيئة التي يسودها الاستقرار والأمن ضرورية لدعم أهداف القضاء على الفقر، والاستثمار الاقتصادي، والإشراف البيئي، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة، وتوفير السبل المستدامة لاكتساب الرزق.

ويشكل الأمن بعداً جديداً في الإطار المنقح لمؤشرات لجنة التنمية المستدامة، وهذا الاعتبار الجديد للأمن يعكس الأولوية المتزايدة التي باتت تعطى للأمن، بما في ذلك منع الجريمة في سياق التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة. ويمثل عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة المؤشر الأكثر شيوعاً في الاستعمال، وهو مدرج بوصفه أحد المقاييس في المبادئ التوجيهية للتقييم القطري الموحد، وقد ترغب الدول في أن تصنف المؤشر وفق نوع الجريمة، ومن ذلك فئة الجرائم العنيفة مقابل فئة الجرائم غير العنيفة أو فئة العنف ضد المرأة.

6. السكان: يمثل موضوع السكان مرجعاً مهماً بشأن التنمية المستدامة بالنسبة لصناع القرار عند نظرهم إلى علاقات الترابط بين البشر والموارد والبيئة والتنمية. ويمثل التغير السكاني إشارة مهمة في سياق سعي الدول للحد من الفقر، وتحقيق التقدم الاقتصادي، وتحسين حماية البيئة، والتحول إلى الأنماط الأكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج. وعندما تكون مستويات الخصوبة أكثر استقراراً يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً ملموساً على نوعية الحياة. وفي كثير من الدول وفر تباطؤ النمو السكاني مزيداً من الوقت للتكيف مع الزيادات السكانية المقبلة.

وقد أصبحت ظاهرة الانتشار الحضري تشكل اتجاهاً مهيمناً في سياق النمو والتوزيع السكانيين. ويمكن أن ينتج عن النمو السكاني السريع ونزوح السكان أحوال معيشية غير قابلة للاستدامة، وضغط زائد على البيئة، وخصوصاً في المناطق الحساسة إيكولوجياً. ويعكس التماس الأحوال المعيشية الأفضل في المناطق الحضرية وجود البطالة، والعمالة الناقصة في المناطق الريفية، وسوء حالة الخدمات الاجتماعية الريفية، وعدم توافر الأراضي الصالحة للزراعة، والكوارث الطبيعية، وبخاصة الجفاف والاضطرابات الأهلية؛ وهذا يتطلب إيجاد برامج أكثر فاعلية لدعم التنمية الريفية[2].

---

[1] **نفس المرجع السابق.**

[2] لعمى أحمد وبوزيد سايح، **دور التنمية الريفية في مكافحة على الفقر**، مدخلة مقدمة للملتقى العلمي حول واقع التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأغواط، ص18.

وتتمثل المؤشرات الخاصة بالتغير السكاني والمرتبطة بالتنمية المستدامة بالآتي:

- مؤشر النمو السكاني.
- مؤشر سكان المستوطنات النظامية وغير النظامية.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية

1. الهيكل الاقتصادي يشكل كل من التجارة والاستثمار عنصرين أساسيين في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومن المسائل الضرورية لمساعدة الدول النامية على بلوغ أهداف التنمية المستدامة، تحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وتحويل الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، وتخفيف عبء المديونية الخارجية، والقضاء على الفقر، واستغلال الموارد الطبيعية، والإنتاج والاستهلاك، وترتبط كافة هذه المسائل ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي أو انعدامه. وتتمثل المؤشرات الخاصة بموضوع الهيكل الاقتصادي والمرتبطة بالتنمية المستدامة بالمؤشرات الآتية[1]:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.
- الميزان التجاري للسلع والخدمات.
- نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة أو المستلمة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

2. أنماط الاستهلاك والإنتاج

تمثل أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، خصوصاً في الدول المتقدمة صناعياً، السبب الرئيسي للاستنفاد المستمر للموارد الطبيعية والتدهور المتواصل للبيئة العالمية. ومن المسلم به على نطاق واسع أن كوكب الأرض لا يستطيع أن يدعم أنماط الاستهلاك السائدة في الدول الصناعية على نطاق عالمي. وعلاوة على ذلك فإن الاستهلاك بهذه المستويات المرتفعة يؤثر على خيارات الاستهلاك والإنتاج في الدول النامية حالياً ومستقبلاً.

وتتمثل المؤشرات الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المرتبطة بالتنمية المستدامة في الآتي[2]:

- مؤشر كثافة استخدام المواد.
- مؤشر كثافة استخدام الطاقة.
- مؤشر توليد النفايات الصلبة.

---

[1] بوشوك عز الدين و أتشي شعيب ،**التنمية المستدامة ودوافع الاهتمام بها** ، مداخلة في الملتقى الوطني حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة المركز الجامعي يحي فارس بالمدية ، يومي 06-07 جوان 2006، ص 6.

[2] بهاز الجيلالي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 99.

- مؤشر توليد النفايات الخطرة.
- مؤشر توليد النفايات المشعة.
- مؤشر تدوير النفايات وإعادة استخدامها.
- مؤشر نصيب الفرد من المسافة المقطوعة بحسب وسيلة النقل.

المطلب الثالث: المؤشرات البيئية[1].

1. الغلاف الجوي: تشمل المسائل الجوية ذات العلاقة كلاً من التغير المناخي، واستنفاد الأوزون، وإتخام المياه بالمغذيات، ونوعية الهواء في المناطق الحضرية، ومستويات الأوزون. وترتبط الآثار المترتبة على هذه المسائل بكل من صحة الإنسان، والتنوع الأحيائي، وصحة النظم البيئية، والأضرار الاقتصادية. وكثير من هذه الآثار بعيد الأجل وذو سمة عالمية وغير قابل للإزالة، وتؤثر عواقب على الأجيال القادمة. وتشمل المؤشرات التي ترتبط بالغلاف الجوي والتي وضعتها لجنة التنمية المستدامة ما يأتي:

- انبعاثات غازات الدفيئة.
- استهلاك المواد المستنفدة للأوزون.
- درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

2. الأراضي: لا تتكون الأراضي من الحيز المادي والتضاريس السطحية فقط، وإنما تشمل أيضا ما يرتبط بذلك من الموارد الطبيعية المتمثلة بالتربة والرواسب المعدنية والمياه والمجموعات النباتية والحيوانية. وتركز المؤشرات المشمولة في موضوع الأراضي على كل من الزراعة، والغابات، والتصحر، والانتشار الحضري. وتتمثل المؤشرات المشمولة في موضوع الأراضي في الإطار الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة بالآتي[2]:

- مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.
- إستعمال الأسمدة.
- إستعمال مبيدات الآفات الحشرية.
- مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي.
- كثافة حصد الأخشاب.
- الأراضي المتأثرة بالتصحر.
- مساحة المستوطنات الحضرية النظامية وغير النظامية.

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مؤشر الاستدامة البيئية وموقع دول مجلس التعاون الخليجي فيه**، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 430 ، أبوظبي، يوليو 2006.

[2] مرزيق عاشور وبن ناقلة قدور، **من التنمية البشرية إلى التنمية المستدامة** ، مداخلة في الملتقى الوطني حول: إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية ،يومي 6-7جوان 2006 ، ص9.

3. المحيطات والبحار والسواحل: تشكل المحيطات والبحار التي تمثل حوالي 70% من سطح الكرة الأرضية، نظماً إيكولوجية مرتفعة الإنتاجية، تعيد بشكل مستمر تدوير المواد الكيماوية والمغذيات والمياه. وتنظم إعادة التدوير هذه الأحوال الجوية والمناخ، بما في ذلك درجة الحرارة العالية.علاوة على أن النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وعند مصبات الأنهار مهمة للتنوع البيولوجي وداعمة لبعض الموارد الطبيعية القيمة. وتشغل المناطق الساحلية التي تقع عند ملتقى اليابسة والمياه أقل من 15% من سطح الكرة الأرضية، ومع ذلك، فإنها المقام لحوالي ثلث سكان العالم. ويعيش هؤلاء السكان أساساً في مدن كبيرة مرتبطة موقعياً بنظم إيكولوجية رئيسية مثل مصبات الأنهار.

وتتمثل المؤشرات الخاصة بالمحيطات والبحار والسواحل والمرتبطة بالتنمية المستدامة بالآتي:

- درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.
- النسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الساحلية.
- الحصيلة السنوية للصيد بحسب الأنواع الرئيسية.

4. المياه العذبة: تشكل المياه العذبة أحد العناصر الأساسية لدعم الحياة البشرية والنظم الإيكولوجية والتنمية الاقتصادية. وهي مورد داعم لإمدادات المياه المنزلية، وإنتاج الأغذية، ومصائد الأسماك، والصناعة، وتوليد الطاقة الكهرمائية، والملاحة، والسياحة الترويحية. وتشمل خدمات النظم الإيكولوجية للمياه العذبة إنتاج الأغذية، والحد من أخطار الفيضانات، وتصفية الملوثات. كما أن القضايا المرتبطة بالفقر والصحة والتغير المناخي وإزالة الغابات والتصحر ترتبط بصورة مباشرة بموارد المياه وإدارتها.

وتتمثل مؤشرات المياه العذبة بجانبيها النوعي والكمي كما حددتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالآتي:

- السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من مجموع المياه المتوفرة.
- الطلب الحيوي- الكيميائي على الأكسجين في الأجرام المائية.
- درجة تركيز الكوليفورم البرازي في المياه العذبة.

5. التنوع الإحيائي: لا يقتصر التنوع الإحيائي على مجرد الاختلاف فيما بين الأنواع، بل يشمل أيضا التباين الجيني داخل الأنواع، والتباين بين مجموعات الأنواع والنظم الإيكولوجية. ويسهم التنوع الأحيائي للجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية بنواتج وخدمات ضرورية لتحقيق رفاهية الفرد. ويساعد صون التنوع الأحيائي على أن يستمر كوكب الأرض في تأدية العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة برمتها. وتتمثل مؤشرات التنوع الإحيائي المرتبطة بالنظم الإيكولوجية وأنواع الأحياء بالآتي:

- مساحة النظم الإيكولوجية الرئيسية المنتقاة.
- المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الكلية.

- مدى وفرة الأنواع الرئيسية المنتقاة.

المطلب الرابع: المؤشرات المؤسسية[1].

1. الإطار المؤسسي: من الأمور اللازمة توافر الصكوك الملائمة على صعيدي القانون والسياسات، بوصفها إطاراً مؤسسياً، لتشجيع التنمية المستدامة وتنفيذها. ومن السمات الخاصة لهذه الصكوك اشتمالها على تكامل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. إن تنفيذ الدول استراتيجيات سليمة ومعاهدات دولية للتنمية المستدامة يسهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويساعد أيضاً على تقليل المصادر المحتملة للنزاعات بين الدول. وتشير المؤشرات الأساسية المشمولة في موضوع الإطار المؤسسي إلى مدى استعداد الدولة والتزامها بالتحول عن اتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة. والمؤشران المختاران هما:

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- تنفيذ الاتفاقيات العالمية المصدق عليها.

2. القدرة المؤسسية: قدرة الدولة على التقدم نحو التنمية المستدامة تحددها إلى حد كبير قدرة شعب هذه الدولة وقدرة مؤسساتها. ويمكن أن تقاس قدرة الدولة بإمكاناتها البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية من حيث الموارد. وتعزز القدرة المؤسسية أنشطة التخطيط والتنفيذ والرصد التشاركية المرتبطة بالتنمية المستدامة. وتتمثل المؤشرات الخاصة بالقدرة المؤسسية والتي تقيس إمكانية الوصول إلى المعلومات، والبنية الأساسية للاتصالات، والعلم والتكنولوجيا، والتأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها فيما يأتي:

- عدد أجهزة الراديو أو حسابات الإنترنت لكل 1000 فرد.
- خطوط الهاتف الثابت وأجهزة الهاتف المتحرك لكل 1000 فرد.
- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.

وأخيرا نلخص قائمة مؤشرات التنمية المستدامة التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[2].

أولاً: المؤشرات الاجتماعية:

- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر.
- مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخول.
- معدل البطالة.

---

[1] عبد الرحمان الهيثي، **التنمية المستدامة ، الإطار العام والتطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] United Nations Commission on Sustainable Development, Indicators of Sustainable development Framework and Methodlogies (New York: United Nations, 2001), 300-303

- نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور.
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
- العمر المتوقع عند الولادة.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة.
- التحصين ضد إمراض الطفولة المعدية.
- معدل انتشار وسائل منع الحمل.
- الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من المرحلة الابتدائية.
- مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية.
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين.
- المساحة الأرضية للشخص الواحد.
- عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان.
- معدل النمو السكاني.
- سكان المستوطنات الحضرية النظامية وغير النظامية.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية.

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي.
- الميزان التجاري للسلع والخدمات.
- نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- كثافة استخدام المواد.
- نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة.
- حصة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة.
- كثافة استخدام الطاقة.
- توليد النفايات الصلبة.
- توليد النفايات المشعة.
- تدوير النفايات وإعادة استخدامها.
- نصيب الفرد من المسافة المقطوعة بحسب وسيلة النقل.

ثالثاً: المؤشرات البيئية.

- انبعاثات غازات الدفيئة.
- استهلاك المواد المستنفدة للأوزون.
- درجة تركز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.
- مساحة الأرض القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.
- استعمال الأسمدة.
- استعمال مبيدات الآفات الزراعية.
- مساحة الغابات كنسبة مئوية إلى مساحة الأراضي.
- كثافة حصد الأخشاب.
- درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.
- النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية.
- الحصيلة السنوية للصيد بحسب الأنواع الرئيسية للأسماك.
- السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من مجموع المياه المتاحة.
- الطلب البيولوجي الكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية.
- تركز البكتريا القولونية الغائطية في المياه العذبة.
- مساحة النظم الإيكولوجية الرئيسية.
- المساحة المحمية كنسبة مئوية إلى المساحة الإجمالية.
- انتشار بعض الأنواع الرئيسية من الأحياء.

رابعاً: المؤشرات المؤسسية.

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- تنفيذ الاتفاقيات الدولية المصدق عليها.
- عدد أجهزة الراديو لكل 1000 نسمة من السكان.
- خطوط الهواتف الثابتة لكل 1000 نسمة من السكان.
- خطوط الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة من السكان.
- خطوط الإنترنت لكل 1000 نسمة من السكان.
- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الخسائر الاقتصادية والبشرية بفعل الكوارث الطبيعية.

خلاصة القول أن وضع برنامج وطني بشأن مؤشرات التنمية المستدامة أصبح يشكل ضرورة فرضها التزام الدول بمقررات وتوصيات القمم العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة والتي كان آخرها قمة جوهانسبرج التي انعقدت في عام 2002، وكذلك توصيات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأجندة القرن الحادي والعشرين، وبيان الأهداف الإنمائية للألفية الذي أقره زعماء العالم عام 2000.

خلاصة الفصل الثاني:

إن التنمية المستدامة جاءت نتاج عدة مؤتمرات ومراحل في الفكر التنموي، فبين عامي 1972و 2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية عقد المؤتمر الأول في استوكهولم (السويد) عام 1972 تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان والمؤتمر الثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية .

لقد أكدت أجندة القرن الحادي العشرين أن الطريق الوحيد لتوفير حياه آمنة، ومستقبل مزدهر، هو التعامل مع قضايا البيئة والتنمية بطريقة متوازنة، تعمل على إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع، وفي نفس الوقت حماية وإدارة أفضل بحكمة وعقلانية للأنظمة البيئية ،

وتحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية، استقر الرأي تدريجياً على أن السياسات التنموية، يجب أن تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان، والمبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة التي تكوّن المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها هي كالأتي:

- **الإنصاف**: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.
- **التمكين**: أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.
- **حسن الإدارة والمساءلة**: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية.
- **التضامن**: وهذا بين جميع الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات من أجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.

وتعتبر هذه المبادئ من أبعاد الحكم الراشد، فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد وارتفاع النمو الاقتصادي والاجتماعي على أساس ارتفاع الدخل وقلة الوفيات لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة وسنتناول في الفصل الموالي علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

الفصل الثالث

الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة

تمهيـــد الفصل الثالث:

ظهر مفهوم الحكم الراشد (La bonne gouvernance) كمحدد أساسي ومدخل جديد لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يتجلى في توجيهات العديد من مؤسسات التنمية الدولية، كما يظهر ذلك في كتابات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمات إقليمية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الإفريقي من أجل التنمية، هذا إضافة إلى اللجان المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وقبل التعمق في مفهوم الحكم الراشد، وكذا توجهات المنظمات الدولية والإقليمية الخاصة بتطبيق المفهوم، ووضع مقاييس ومؤشرات خاصة به، ارتأينا معرفة السياق العام وكذا الظروف والعوامل التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم، وما يطرحه من إشكاليات سواء على المستوى النظري أوالعملي، وآثره على سياسات وبرامج التنمية المستدامة والشاملة. وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول :أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد.

المبحث الثاني: مفهوم الحكم الراشد.

المبحث الثالث: عناصر وأبعاد ومؤشرات قياس الحكم الراشد.

المبحث الرابع: علاقة الحكم الراشد بالتنمية الإقتصادية.

المبحث الأول :

أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد :

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الراشد سواء من الناحية العملية أو من الناحية النظرية، فما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات تجلت في التغير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب، والتطورات المنهجية والأكاديمية من جانب آخر، فقد طرح هذا المفهوم في سياقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وتأثر بمعطيات داخلية ودولية، ويمكن بهذا الصدد الإشارة إلى:

المطلب الأول: العـــولمة وشيوع ظاهرة الفساد:

1-أدى الإنتشار السريع لظاهرة العولمة ومع التطورات الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية، ومع انتشار وتعميم المفاهيم المتعلقة بالانفتاح الاقتصادي، فالعولمة متعددة الأبعاد تؤثر على الجوانب الحياة الاقتصادية البيئية الاجتماعية و كذا على العلاقات بين الدول وتتميز بشكل خاص بتكثيف التجارة عبر الحدود، بزيادة التدفقات المالية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويعززها التحرير السريع والتقدم في التكنولوجيا المعلومات وبالنسبة للعديد من البلدان جعلت عملية العولمة هذه من السعي لتحقيق التنمية والمحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي مهمة صعبة جدا و دقيقة.

يفسر ظهور مفـــهوم العـــولمة في أدبيات العلوم الإجتماعية الجارية كظاهرة لوصف عمليات التغير في مجالات مختلفـــة وظاهـــرة العولمة في عملية مستمرة يمكن ملاحظتها بإستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السيـــاسة الإقتصاد والثـــقافة والإتصال، لذا أصبح من الضروري التمييز بين العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافيـــة والعولمة الاجتماعية فلا توجد عولمـــة واحدة.

تتعدد التعاريف الخاصة بالعولمة فقد وصفها البعض بأنها تجليات لظواهر إقتصادية تتمثل في تحرير الأسواق، الخوصصة، وإنسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ومن بعض وظائفها، وتغير نمط التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر والتكامل بين الأسواق المالية.

إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدوا مسألة شاقة نظرا إلى تعدد تعريفاتها التي تتأثر بإنحيازات الباحثين الإيديولوجية وإتجاهاتهم. وفي إطار إيجاد تعريف شامل يتبين بأن[1]:

- العولمة تعني إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والإستثمارات المباشرة وإنتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما

[1] هانس بيتر مارتين، هارولد شومان، **فخ العولمة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد238، مجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص ص 29-32.

يؤدي إلى إختراق الحدود القومية وإلى التدخل في سيادة الدولة وبهيمنة دول المركز وبقيادتها و تحت سيطرتها .

❖ **العولمة كتراجع للقيود الجغرافية:** يعرف **WATERS** العولمة بأنها " العمليات الاجتماعية التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية والاجتماعية ويتزايد في نفس الوقت إدراك الأفراد لذلك التراجع" .

❖ **العولمة كتضاعف للروابط الدولية:** ومن التعاريف التي دارت حول هذا المعنى تعريف DUNNING الذي يعتبر العولمة " عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد الحالي كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم".

❖ **العولمة كزيادة تحرير للتجارة الدولية:** يعرف **الأنكتاد** UNCTAD (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) العولمة بـــــــــــــــــــــــــ" زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي".

❖ **العولمة كمرحلة سيطرة الرأسمالية على العالم:** وفي هذا السياق جاء تعريف THOMASE FREIDMAN للعولمة بأنها " نشر للرأسمالية الحرة للأسواق في كل دولة من العالم "[1]. ويعرفها محمد الجابري بأنها " العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه وهو الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان العالم أجمع " كما عرفها صادق العظم بأنها " حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ ".

❖ **العولمة كثورة تكنولوجية واجتماعية:** يقول **جيمس روزناو** "العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الإيديولوجيات، وتشمل إعادة الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول "

❖ **العولمة كظاهرة اقتصادية:** يمكن أن نورد في هذا الشأن تعريف صندوق النقد الدولي FMI في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 1997 للعولمة بأنها: " تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا.

---

[1] Globalisation =keeping the gains, **www.dfat.gov.au/publication/globalisation-gains/tau-globalisation -workshops.pdf**.

وأخيرا: إن مصطلح العولمة يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره، ومن ثم فإن العولمة تأخذ جوانب عديدة من بينها ما يلي[1]:

- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول، وهي شاملة لحرية نقل واستثمار جميع عوامل الإنتاج.
- تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة بفعل تيار المعلوماتية، أي أن يصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لدى الآخرين بفضل ثورة الاتصالات والتقدم التقني الفائق.
- ظهور نفوذ وسطوة الشركات متعددة الجنسيات"Multinational"، ومتعدية الجنسيات "Transnational"، وفوق القوميات "Supranational" كقوى عالمية فائقة تسعى للهيمنة.
- ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة تقوم بوظائف كانت في يوم ما قاصرة على الحكومات، وأصبحت الآن بحكم العولمة بعيدة عنها، وفاعلة فيها، وقائمة عليها، وكانت هذه الآليات متمحورة حول دور المنظمات غير الحكومية [الجمعيات، التعاونيات، ...].

لقد استطاعت العولمة أن تقلص حدود الزمان، وأن تختزل الجغرافيا، وأن تفرض نهاية للتاريخ، تاريخ مرحلة من مراحل الحياة الإنسانية، ولتبدأ مرحلة جديدة تماما لم يعرفها العالم من قبل، وهناك نتائج مباشرة وغير مباشرة للعولمة، حيث أنها أدت إلى خلق شروط جديدة وضرورية، أثرت على الخيار السياسي الوطني، ذلك أن الدولة ملزمة بربط اقتصادها بالبيئة العالمية، وهذا ما أدى بالمؤسسات الدولية إلى التشجيع على انتهاج أشكال حكم جديدة لكي لا تنعزل عن هذا العالم ، الذي تميز بزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول ، والعولمة كمساروما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا بـــ[2]:

- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الانسان مع التأكيد على المساواة بين الجنسين؛
- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني؛
- عولمة آليات و أفكار إقتصاد السوق، وهذا ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص؛
- التطور التقني خاصة مع ظهور شبكة الانترنت والفضائيات وهذا ما أدى تسهيل التفاعل ضمن الشبكات على المستوى العالمي أو الوطني بين مختلف الفاعلين؛
- انتشار المعلومات على المستوى العالمي لتصل إلى جميع الناس؛
- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات .

---

[1] محسن أحمد الخضيري، **العولمة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولي، 2000، ص ص 16-17.

[2] قاسم حجاج، **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**، جمعية الثرات، الجزائر، ط1،2003، ص ص 280-300.

2- شيوع ظاهرة الفساد عالميا ، وهدا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات، تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هده الظاهرة [1].

تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينيات، نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة إستوجب الأمر تعاونا دوليا (حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال أعمال، وسائل الإعلام المختلفة، القطاع الخاص....) لمواجهتها، ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان الحد من الآثار الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة، و لم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة فحسب، وإنما شملت أيضا الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة أكبر مما تعانيه الدول المتقدمة.

ومن هذا المنطلق كان لابد من رسم السياسات الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة،ولعل من أبرز التوجهات الراهنة هو تبني معايير الحكم الراشد القائم على الشفافية والمساءلة كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة مستقرة للأعمال، وإدارة فعّالة وكفؤة ومنصفة وشفافة على صعيد مؤسسات الدولة، وتشكيل صورة أكثر دقة لمحاربة ظاهرة الفساد، فالمساءلة والشفافية مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر. فغياب الشفافية لا يمكن من وجود المساءلة، حيث تمثلان محور عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في أدبيات اقتصاد السوق المعاصرة.

لاقت مشكلة الفساد إهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين، وإتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديه ومحددة، ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية، ومع ظهور مفهوم الحكم الراشد أو الإدارة الجيدة لشئون الدولة تزايد الاهتمام بالموضوع للحد من كافة أشكال الفساد، من خلال إنشاء العديد من المنظمات والهيئات مثل منظمة الشفافية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، نظرا لآثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي.

مفهوم الفساد يجرنا إلى عدد من المصطلحات المرتبطة بهذا الموضوع منها مفهوم المساءلة والشفافية كمقوم أساس من مقومات الحكم الراشد (الصالح) الذي يشكل شرطا مسبقا من شروط تحقيق التنمية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر، فلا شفافية بدون مسائلة ولا يمكن أن تتحقق المسائلة دون توفر الشفافية.

---

[1] ياسر خالد بركات الوائلي ، **الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع أشارة إلى تجربة العراق في الفساد** ، على الموقع:

http://www.annabaa.org/index.htm

وبالرغم من اختلاف الساسة والباحثون الاكاديميون على تعريف الفساد، إلا انهم يتفقون على اثاره ونتائجه، ولقد تعددت التعاريف لتوضيح مفهوم الفساد قد يعود السبب إلى اختلاف الأفكار والثقافات والتوجهات، إلا أن اغلب التعاريف جاءت متفقة وبشكل كبير على سوء هذه الظاهرة والآثار السلبية التي تتركها.

الفساد في معاجم اللغة هو من فعل(فسد) ضد صَلُحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه، أما إصطلاحا زاد الاهتمام بموضوع الفساد باعتباره ظاهرة عالمية و لكن يختلف من بلد إلى آخر، وهناك توجهات متنوعة حول مفهوم الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالبعد العلمي ، و بالأخص من قبل علماء الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع ، لذلك لا يوجد تعريف واحد شامل متفق عليه، ويحظى بموافقة كافة المهتمين بموضوع الفساد. إلا أن أكثر التعاريف استخداما لدى الاقتصاديين المهتمين بمواضيع التنمية الإقتصادية الشاملة هو تعريف البنك الدولي الذي تناول كل من مفهوم الفساد والمفاهيم المرتبطة به في تقريره لسنة 1997، ووضع تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت موضوع الفساد وفي مايلي بعض التعاريف حسب نظرة المؤسسات الدولية[1]:

يعرف البنك الدولي الفساد على أنه: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة ، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين ، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة[2] .

ويرمي التعريف إلى نقطتين أساسيتين هما[3]:

دفع الرشوة و العمولة المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال و الشركات الأجنبية؛

وضع اليد على المال العام و الحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، و في قطاع الأعمال العام والخاص.

---

[1] بلمقدم مصطفى وحليمي وهيبة، **الفساد الإداري والحكم الرشيد كإستراتجية لمكافحته**، مداخلة الملتقى الوطني حول:الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، يومي 3 و 4 ديسمبر2006، المركز الجامعي-خميس مليانة-عين الدفلة-.

[2] محمد عبه الفضيل ، **مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 309 ، نوفمبر 2004، ص34 ،35

[3] وصاف سعيدي، **الفساد الاقتصادي في البلدان النامية**، المؤتمر العامي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،جامعة ورقلة الجزائر، مارس 2005 ،ص339.

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، كما عرف الفساد على أنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق، كما يمكن تعريف الفساد بأنه عدم الالتزام المتعمد بعدم تنحية المصالح الشخصية والعائلية جانبا في اتخاد القرارات بمعرفة الموظفين الحكوميين.ويلاحظ أن هذا التعريف يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد وهما[1]:

الرشوة هي استغلال الموظفين الحكوميين سواء مديرين و تنفيذيين (وبشكل فردي أو جماعي السلطة الممنوحة إليهم لتحقيق مصالح شخصية) مادية أو معنوية (لهم و لغيرهم غير مبالين بالقوانين و الأنظمة و القيم الأخلاقية و متجاهلين الأهداف العامة للجهاز الإداري الحكومي.

العمولة فهي استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو تطبيق السلطة بطريقة تشكل إنتهاك للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي.

حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن: الفساد هو إساءة استعمال السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الإكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس[2].

يرى صندوق النقد الدولي مفهوما آخر للفساد حيث يرى أنه: علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تهدف كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونا من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات العلاقة بالآخرين[3].

تتجلى مظاهر الفساد ملخصة فيما يلي[4]:

- الرشوة والسرقة و الإختلاس والتزوير؛
- تقاضي العمولات وقبول الهدايا و الإكراميات؛
- التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية وبالأختام الرسمية وبيع الوظائف والترقيات ؛
- الإبتزاز وإستغلال النفوذ ؛
- الحصول على قروض من الجهات عامة؛

---

[1] الشهابي أنعام وداغر منقذ ، **العوامل المؤثرة في الفساد الإداري** ، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، العدد 3 ، ديسمبر 2000 ، ص . 110 .

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،مكتب السياسات الإنمائية، 1998، ص9.

[3] مازن مسلول محمد، **قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة**، النبأ ، العدد80 ، كانون الثاني 2006 .

[4] بوزيد سايح، **معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان: تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة د.يحي فارس بالمدية،يومي 10 / 11 مارس2010.

- استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة؛
- بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات والتأمر ببيع بعض الأوراق الرسمية؛
- المساعدة في التهرب من الضرائب و التزوير في التقديرات الضريبية؛
- التلاعب بتحرير المخالفات النظامية وانتهاك اللوائح والأنظمة والتأمر مع غاسلي الأموال ؛
- التدخل في أعمال السلطة القضائية

أما عن أسباب تفاقم ظاهرة الفساد فكثيرة ومتداخلة نوضحها كالتالي:[1]

- **أسباب ذاتية:** هي أسباب مرتبطة بشخصية الموظف أو القائد ورغباته الذاتية، ومستواه الثقافي و التعليمي.
- **أسباب إجتماعية:** متمثلة في العادات و التقاليد و الأعراف السائدة والضغوطَات الإجتماعية، والتي توفر المناخ الملائم لإنتشار مظاهر المحسوبية، الرشوة، إستغلال النفوذ... الخ.
- **أسباب تنظيمية:** ضخامة الجهاز الإداري من خلال توسيع والتقسيم الإداري و زيادة عدد الموظفين يخلق إجراءات إدارية معقدة في التنفيذ بسبب كثرة وعدم وضوح التعليمات و غياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء و ضعف أخلاقية الإدارية (الوظيفة العامة) شجع الموظفين على الممارسات والتصرفات التي تحقق المنافع الخاصة وخصوصا في ظل البيروقراطية وضعف أوإنعدام الرقابة على الأجهزة الحكومية
- **أسباب تشريعية:** منها ضعف القوانين التشريعية وغياب قوانين ردع جريمة الفساد.
- **أسباب سياسية:** وتتمثل في الولاء السياسي في تعيين الموظفين السامين و القياديين الإداريين من الدرجة العليا ، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة، وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد .
- **أساب اقتصادية** :ملخصة في:
  - ✓المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية؛
  - ✓ضعف الحوافز والمكافاءات الوظيفية وتدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين؛
  - ✓التخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية؛
  - ✓تعقد التنظيم الإداري وغياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية وعدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة ؛
  - ✓فرض ضرائب عالية وقيود الأنشطة الإقتصادية؛

[1] مجلة البحوث الإدارية ، أكادمية السادات للعلوم الإدارية ، مركز البحوث والمعلومات، السنة 11 ، مصر،2003

- ✓ضعف المجتمع المدني وعدم الإستقرار الإجتماعي بسبب الجريمة المنظمة ،العصابات، بيع المخدرات.. إلخ؛
- ✓ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة و اتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي؛
- ✓معدلات نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم وانتشار البطالة؛

خلاصة القول هو أن الفساد ظاهرة أخلاقية و اجتماعية وسياسية واقتصادية غير سوية توجد في كافة بلدان العالم وان اختلفت خطورتها من دولة إلى أخرى، وتتلخص في قيام البيروقراطيين أو السياسيين في إستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة. والفساد قد يكون كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية،كمشروعات البنية التحتية، وفي هذه الحال يقع عبئه على أفراد المجتمع جميعا،كما قد يكون صغيرا عندما يكون مرتبطا بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا،ويكون ضحاياه في هذا المجال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم.[1]

المطلب الثاني: الانتقال نحو اقتصاديات السوق وتقليص دور الدولة:

التحولات الجذرية التي شهدها العالم نحو اقتصاديات السوق، أدت إلى الاعتماد على القطاع الخاص في ظل بيئة عالمية عالية التنافسية تتميز بالتقدم التكنولوجي الهائل وعالمية الأسواق، وهذا ما يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية محكمة تعظم الاستفادة من قوى السوق، ومن تم كان من الضروري اشتراك القطاع الخاص في عملية إدارة شؤون الدولة والمجتمع، هذا التحول فرض إعادة تعريف لدور الدولة والنظر في القطاع الخاص كشريك للقطاع العام وليس خصما.

1. فشل الدولة (l'echec de l'Etat) : عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها ،وفشلها في الوفاء بعهودها، وخاصة في إفريقيا وبعض البلدان النامية الأخرى أين فشلت في تحقيق السلم و الحفاظ على النظام العام و حماية الممتلكات ، وهذا ما أدى إلى ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية.

إن تلك التطورات أدت إلى تغيير في الدور التقليدي للدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة ، إلى أن تصبح غير قادرة على ممارسة وظائفها على النحو المعهود، وذلك بفعل تزايد أهمية البيئة الدولية، أي أن خيارات العامل الخارجي وسياساته هي التي تشكل بمجملها أولويات وقضايا السياسة العامة في مختلف الحكومات إذ تصبح للمنظمات الدولية دورا كبيرا في ذلك [2].

2. الأزمة المالية للدولة (La crise finacier) : في العقدين الأخيرين من القرن العشرين شهدت عدة دول ضعف وتراجع في قدراتها، ومواردها المالية، حيث أدى ذلك إلى عجز في موازناتها وزيادة الديون،

---

[1] المرسي السيد حجازي، **التكاليف الإجتماعية للفساد**، المستقبل العربي السنة 23،العدد 266 أفريل 2001.

[2] حازم الببلاوي، **الإصلاح السياسي وإدارة الحكم** ، ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية،2006ص230.

وركود في النمو الاقتصادي، وشهد معدل الديون نسبا مرتفعة فاقت في بعض الحالات ميزانيات البرامج الاجتماعية مثل الصحة والتربية، وإنعكست الأزمة المالية التي واجهت الدولة إلى عجزها عن تلبية احتياجات المواطنين، وهذا ما دعا إلى ضرورة اشتراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية، للقضاء على الفقر والأمراض ونقص التعليم، خاصة في الدول النامية[1] .

3. دور القطاع الخاص :لقد ساهم في اتساع دور القطاع الخاص التغيير الجوهري في القواعد والأسس التي تحكم النظام العالمي، حيث زاد الاعتماد المتبادل بين الدول، وكذا زيادة اندماج الأسواق وتعميق حدة المنافسة، وتحرير التجارة الدولية سواء في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية إكتمل مثلث النظام الاقتصادي الدولي الذي يتمثل إضافة إلى هذه الأخيرة في صندوق النقد الدولي، حيث يضطلع بتنظيم النظام النقدي الدولي ، والبنك الدولي مهمته تنظيم الشؤون المالية وكذا تنمية اقتصاديات الدول.كل تلك التحولات أدت إلى التغير في الوظائف، و أدت إلى إنتهاج معظم دول العالم سياسات وبرامج للخوصصة، مما أدى إلى تعاظم وتزايد القطاع الخاص كشريك في التنمية الإقتصادية والإجتماعية[2].

المطلب الثالث: تطور مفهوم التنمية والإدارة العامة:

1. **ظهور مفاهيم جديدة للتنمية:** الإنتقال من التركيز على النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية ، إلى التركيز على التنمية البشرية التي تجعل من الإنسان محور العملية التنموية من خلال عدة مؤشرات تتمثل أساسا في توقع الحياة عند الولادة ، متوسط دخل الفرد الحقيقي، ومستوى الخدمات الصحية، و تطويراً لهذا المفهوم تم استخدام مفهوم التنمية البشرية المستدامة لتصبح التنمية عملية أكثر ديمقراطية تركز على العدالة في التوزيع، التعاون، و الأمن ، و التمكين ، و مشاركة أطراف المجتمع في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، هذا مع عدم إهمال حقوق الأجيال في العيش وعدم حرمانها من الموارد الضرورية (مفهوم التنمية المستدامة).

---

[1] فوزي سمير عزيز ,**دور الدولة في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة مع الإشارة إلى مصر** ,رسالة ماجستير (غير منشورة),جامعة عين شمس 2000,ص61

[2] بزيرية أحمد، **القطاع الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية "دراسة تجارب الدول النامية مع القطاع الخاص"** رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة البليدة، 2006، ص 67.

إضافة إلى تبنى تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 مفهوم جديد يتمثل في التنمية الإنسانية حيث تشير عملية توسيع الخيارات والفرص للناس للتأكد على المفهوم الواسع للحرية وحقوق الإنسان، والتركيز على اكتساب المعرفة، والإطار المؤسسي الذي يكفل تلك الحقوق، ويتحقق هدف التنمية وفق إستراتيجيات[1]:

- تنمية الناس من خلال بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية؛
- التنمية من اجل الناس لضمان حياة أفضل ويجب أن يظهر عائد النمو في حياة الأجيال الحاضرة والمستقبلية؛
- تنمية من قبل الناس بتمكينهم من المشاركة بفعالية والتأثير على العمليات التي تشكل حياتهم.

ومن ناحية أخرى سادت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث شهدت الثمانينات، وبالأخص التسعينات تيارا شبه عالمي يدعو إلى نوع جديد من الليبرالية، أصطلح عليها الليبرالية المحدثة الليبرالية الجديدة، نيوليبرالية " Néolibéralisme "، هذا المفهم الجديد يستند على مجموعة المبادئ والنظم المحلية الغربية على أنها عالمية، وتأكد العديد من الدراسات على أهمية إرساء الديمقراطية، والحرية وحقوق الإنسان في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. **ظهور مفهوم جديد للتسيير العام**: التغير الحاصل في مفاهيم الإدارة العامة مند نهاية الثمانينات من يث النموذج (Paradigm shift) حيث، أنه تم إحلال منظومة جديدة تدو إلى حكومة تدار بواسطة المنظمين (Entrepreneur)، وليست بواسطة البيروقراطية، و ظهور كتابات Asborn and Gaebler " في بداية التسعينات تدعو إلى إعادة اختراع الحكومة بحيث تستطيع أن تؤدي وظائفها بكفاءة أعلى، وتكلفة أقل وكذا إدخال أساليب إدارة القطاع الخاص في الإدارة العامة[2].

ويلخص كل من " Pettre and Pierre " أن مفهوم التسيير العام الجديد يظهر في اتجاهين:

الاتجاه الأول يشير إلى دور أقل للدولة و دور اكبر لقوى السوق، حيث انه تقديم الخدمات يجب أن يتم وفق آليات السوق، ومعنى ذلك إعطاء الدور الكبير للقطاع الخاص في تقديم الخدمات،

والاتجاه الثاني يشير إلى إعتماد معايير لتقييم الأداء كتلك المعمول بها في القطاع الخاص عوضا عن النظرية البيروقراطية .

3. **التغيير الاجتماعي والتعاقد المتزايد** changement social et complxite grandissant: وهذا يتعلق بالتغيير في مجال العلاقة بين الرجل والمرأة، وزيادة عدد سكان المدن، زيادة الوعي البيئي....الخ.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، ص ص 15-13 www.undp.org/rbas/abychapter.htm.

[2] سلوى الشعراوي، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، القاهرة، مركز الدراسات واستشارات الإدارة العامة، ط1،2001، ص 6-7.

4. مصادر جديد للحكم: بعد الحرب الباردة تقلصت الفجوة بين الحكومة والمجتمع المدني، وظهر هناك تفاعلا وتواصلا بين المجتمع والدولة، وأصبح المجتمع المدني كوسيط فاعل أساسي في الحكم يستطيع من خلاله المواطنون تحمل المسؤولية، ويلعب دورا كبيرا في الحكم عن طريق جمعيات الترقية والحماية، والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية (الإجتماعية) [1] .

المبحث الثاني:

مفهوم الحكم الراشد:

المطلب الأول: إشكاليات تحديد وضبط المفهوم:

تطرح المفاهيم في العلوم الإجتماعية عدة إشكاليات خاصة المفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية، وهذه الإشكاليات تبدأ أولا في عدم وجود الترجمة واحدة متفق عليها للعديد من المفاهيم، فضلا عن وجود عدم ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس المعنى أو الدلالات التي تعكسها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وهذا ما نجده بالنسبة لمفهوم (Governance)، حث لوحظ وجود عدة ترجمات لا تعكس دلالات المفهوم وأهدافه. ويمكن أن نحصي في هذا إطار العديد من الترجمات ، كترجمة المفهوم إلى: " الحاكمية " ، " الحاكمة " ، " الحكم " ، " إدارة الحكم " ، " الإدارة المجتمعية " ، " الحوكمة " ...الخ .

الحكم (la gouvernance) مصطلح إنجليزي استخدم من قبل البنك الدولي في دراسات وتحاليل سياسات التنمية، ويمكن تفسيره بأنه: " طريقة تسيير سياسة، أعمال وشؤون الدولة". إذ أن هناك العديد من التعريفات قدمت منها:

- يعرف الحكم أنه: "التقاليد والهيئات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما"[2].
- عرف أيضا بأنه:" أسلوب وطريقة الحكم و القيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار[3].
- كما يعرف كذلك على أنه: "تعبير عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وهذا هو التعريف المعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية، وهو في واقع الأمر مفهوم قديم يدل

---

[1] **نفس المرجع السابق.**

[2] Ahmed benbiteur**, la bonne gouvernance, pour quoi s'inquiéter de la corruption**, séminaire scientifique international sur la bonne gouvernance et son rôle dans le développement durable, association nationale des économistes algériens, bibliothèque nationale. Alger, 09-10 décembre 2006.

[3] بوزيد سايح، **معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان: تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة د.يحي فارس بالمدية،يومي 10 / 11 مارس2010.

بالأساس على آليات و مؤسسات تشترك في صنع القرار. ولقد طرأ تطور على هذا المفهوم و أصبح يعني حكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية ذات كفاءة لتحسين نوعية حياة المواطنين و تحقيق رفاهيتهم، و ذلك برضاهم و عبر مشاركتهم و دعمهم"[1].

- ويعرف أيضا بشكل أكثر دقة على أنه : "ممارسة السلطة السياسية، الاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة على كل المستويات، ويشمل هذا الآليات والهيئات القانونية والإجراءات التي من خلالها يمارس المواطنون حقوقهم القانونية ويخضعون لواجباتهم ويحلون نزاعاتهم"[2].

إضافة إلى تلك الترجمات، ترجم مصطلح la bonne gouvernance إلى عبارة " إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، والتي تبناها أكثر من مركز بحثي كمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة حيث يرى هذا المركز أن هذه العبارة تعكس في محتواها المعنى الأساسي للكلمة من حيث تركيزها على طرفي المعادلة: الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما .

ولقد بنت هيئة الأمم المتحدة أن مفهوم " الحكم الراشد أو الجيد أو السليم أو الرشيد" تعبيرا عن معنى مصطلح la bonne gouvernance ، إلا أن مصطلح الحاكمية لا يعكس المفهوم الذي يعبر عن الدولة والمجتمع والقطاع الخاص، كما يتبنى مجمع اللغة العربية ترجمة الحوكمة أو الحكم الصالح لمفهوم la bonne gouvernance.

لقد تطور مفاهيم وأبعاد إدارة الحكم كفكرة ظهرت في عقد التسعينات، لتصبح تشمل مفهوم الحكم الراشد أوالجيد أوالحكمانية الجيدة (La bonne gouvernance) المصطلح الفرنسي، أما المصطلح الإنجليزي (Good gouvernance)، ليصبح موضوع اهتمام العديد من المؤسسات الدولية والباحثين والمفكرين، ويمكن القول أن مفهوم la bonne gouvernance جاء إنعكاسا لظروف عملية ونظرية، ورغم الإشكاليات التي تم التطرق إليها، ونظرا لعدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها، نجد ترجمات ومفاهيم منها: الحاكمية، الحوكمة، الحكم الواسع، الحكمانية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحكم الصالح أو الجيد أو الرشيد،كما يرى باحثون آخرون أن الترجمة الأفضل للمفهوم هي الحكم الراشد، وقد اعتمدنا في دراستنا مصطلح **الحكم الراشد** باعتباره مصطلح شامل ومستعمل على نطاق واسع من قبل أغلب الباحثين حسب تقارير المؤسسات الدولية.

المطلب الثاني: تعريف المنظمات العالمية لمفهوم الحكم الراشد:

طرحت منذ نشر تقرير التنمية الإنسانية مبادرات الإصلاح إستهدفت معالجة بعض من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحقيقا لتقدم المجتمعات وتعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة

---

1 إدريس ولد القابلة، **الحكامة: الإدارة الرشيدة**، على الموقع:
, consulté le 10/10/2007,14:40. http://www.maroc-ecologie.net/spip.php?article270

2 Ahmed benbiteur, op cit.

في المجال السياسي وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وضمان استقلال القضاء وتعزيز معايير ومبادئ الحكم الراشد.

ولقد شاع استعمال مصطلح الحكم الراشد من قبل المؤسسات الدولية مع نهاية عقد الثمانينات، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه برامج التثبت والتكييف الهيكلي تطرح العديد من الصعوبات للغالبية العظمى من الدول النامية. وقد تم تشخيص هذه الصعوبات من قبل البنك الدولي، أنها تعود إلى أخطاء في تمثيل تلك السياسات وليس إلى السياسات نفسها، لأن تنفيذها كان يخضع لسيطرة الفساد، والآليات المؤسسية السيئة، والأنظمة القانونية الضعيفة، ونقص الشفافية في الإدارة العامة، والعجز عن تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية[1].

1. تعريف البنك الدولي:

البنك الدّولي أوّل من بادر بإستخدام مضامين ومعايير ومبادئ الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لإستدامة التنمية، و هذا على إثر دراسة حول الأزمة الإقتصادية في افريقيا سنة 1989، إذ عرّفه بصفة عامة أنّه: ممارسة للسلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة. فالحكم الراشد مرادف التسيير الاقتصادي الفعّال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة، والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل، والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها " وهكذا نجد أن لجنة المساعدة التابعة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية قد أنشأت فريقا حول التنمية التشاركية والحاكمية الجيدة، بحيث ربط بين الحكم الراشد والتنمية التشاركية وكذا حقوق الإنسان والديمقراطية[2].

ظهر مفهوم الحكم الراشد في تقرير البنك الدولي لأول مرة عام 1991 حول إفريقيا وجنوب الصحراء بعنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام"، وقد عرف التقرير الحكم الراشد على أنه: "الترتيبات المؤسسية للدولة، وعملية صياغة السياسات وصنع القرار، وتنفيذه، والعلاقة بين الحكومة والمواطنين برمتها"[3].

وتم تعريف الحكم الراشد من قبل البنك الدولي بأنها: الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية[4].

---

[1] جون د سوليفان ، **الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي**، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2003، ص 2.

[2] الأخضر عزي، غالم جلطي، **الحكم الرشيد و خوصصة المؤسسات**، مجلة الجندول، العدد 27 مارس 2006.

[3] Ngaire Wods, "**the Challenge of Good of Good Governance for the IMF and World Bank**", Themslves World Development, vol 28, n°5, p 804, U K, 2000.

[4] The world bank, **gouvernance and development**, the world Bank publication, D. C. 1992, p 01.

بعد ذلك ظهرت عدة دراسات أخرى تتناول هذا المفهوم، فعرفته إحدى الدراسات على أنه "ممارسة السلطة لإدارة شؤون الأمة"[1].

وقد أوضح البنك الدولي أن رشادة الحكم هي "التقاليد والمؤسسات التي تدار بها السلطة دولة ما من أجل الصالح العام" ويتضمن ذلك ما يلي[2]:

- العملية التي يتم بمقتضاها اختيار المسؤولين في السلطة، مراقبتهم واستبعادهم؛
- قدرة الحكومات على إدارة مواردها وتطبيق السياسات بكفاءة؛
- احترام المواطنين والحكومات للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.

2. تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD الذي تم إنشاؤه عام 1965، ويمول من مشاركات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى[3]:

- تخفيض الفقر في العالم؛
- السعي إلى حماية البيئة؛
- المساعدة في حل النزاعات؛
- إقامة الحكم الديمقراطي؛
- مكافحة السيدا.

حيث يعتبر البرنامج أن الحكم الراشد يعكس حالة تقدم الإدارة وتطورها، من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع والبرامج التنموية بشفافية ومسؤولية. ولذلك يعرف الحكم بأنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون البلد على كافة المسؤوليات، ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم"[4].

---

[1] Werner Hammel, "**The Political dimension of Aid Developing Countries Must Shoulder Responsibility**". DVC Development and Cooperation, n° 6, 11/12/1997, p 21-23.

[2] The World Bank Group, "**Governance and Anti- Corruption"?** Center of the World Bank Institute, Program Overview, 2004, voir: www.worldbank.org/wbi.governance.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي "**خلق فرص للأجيال القادمة**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن، 2002، ص 102.

[4] Danille Resnick and Regina Birner**, "dose good governance contribute to pro-poor growth?"** A review of the evidence from cross-couuntry studies, discussion paper N° 30, International Food Policy Research Institute, Washington, February 2006, p 8

قد عرف "PNUD" برنامج الأمم المتحدة للتنمية: "الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية، لأهداف تسيير أعمال بلد ما، وهي تقوم على آليات وميكانيزمات وعمليات وكذا مؤسسات تسمح للمواطنين والجماعات بالتعبير عن المصالح وتسوية النزاعات وكذلك الحصول على حقوق والقيام بالالتزامات، يمكن اعتبار الحكم الراشد كممارسة السلطات الاقتصادية، السياسية والإدارية من أجل إدارة الشؤون العامة عند كل المستويات، وهي تشمل الآليات، الإجراءات والمؤسسات التي تدور مصالح المواطنون حولها، ممارسة حقوقهم المشروعة، أداء واجباتهم وإدارة خلافاتهم. وعلى هذا الأساس فإن الحكم الراشد كغيره من أشياء أخرى يعبر عن المشاركة، الشفافية والمسؤولية. إنه أيضا يعبر عن الفعالية والعدالة، حيث يقوم بترقية المستوى الاجتماعي في إطار القانون. وللحكم الراشد ثلاثة ركائز: إقتصادية، سياسية وإدارية، تضم الدولة، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وبالتالي تتضمن مفهوم الحكم الراشد تلاثة أوجه (إقتصادي ، سياسي، اداري)[1].

- الحكم الراشد الإقتصادي: وتتضمن عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة، وما يتعلق بالعدالة ، الفقر ، نوعية الحياة .
- الحكم الراشد السياسي يتمثل في عملية صنع القرار وصنع السياسات.
- الحكم الراشد الإداري: وتتعلق بنظام تنفيذ السياسيات.

أما منظومة الحكم الراشد حسب PNUD، فهي[2]:

- المشاركة La participation: ينبغي أن يكون للجميع صوت في عملية صنع القرار، سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم.
- سيادة القانون Primauté au droit: يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن يتم تطبيق القانون دون تحيز، وينطبق ذلك بوجه خاص على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.
- الشفافية La transparence: تقوم على التدفق الحر للمعلومات، ويجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة وكافية للمهتمين بها.
- الاستجابة La sensibilités: يجب أن تسعى المؤسسات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها.

---

[1] مناد علي، **دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات– حالة PMI/PME في الجزائر–**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2006، ص34.

[2] محمد فال ولد فال مكط، الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب، دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2008، ص 23-24.

- التوجه نحو بناء توافق الآراء l'orientation vers un consensus : يعمل الحكم الراشد على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة الإجتماعية المشتركة.
- الإنصاف L'Equité: يجب أن تتاح للجميع رجال أو نساء الفرصة لتحسين رفاهيتهم.
- الفاعلية والكفاءة L'Efficience et L'efficacité: ينبغي أن تسفر أعمال المؤسسات عن نتائج تلبي احتياجات المجتمع مع تحقيق أفضل استخدام للموارد.
- المساءلة responsabilité: يجب أن يكون القرار في الحكومة والمجتمع المدني مسئولين أمام الجمهور العام، وأمام أصحاب المصلحة المؤسسية.
- الرؤية الإستراتيجية La vision stratégique: يمتلك القادة والجمهور منظور واسع وطويل الأجل التنمية الإنسانية ومتطلباتها من جهة، والتنمية الإقتصادية المستدامة من جهة أخرى وتحقيق الديمقراطية.

3. تعريف صندوق النقد الدولي "FMI":

عرف الحكم الراشد على أنه: "الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع".[1]

4. الوكالة الكندية للتنمية الدولية"ACDI":

تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية "Agence Canadien De Développement International" الحكم الرشيد على أنه الطريقة التي من خلالها تسير الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلد. أي استعمال وتطبيق السلطة من طرف مختلف الفاعلين في الحكومة بطريقة فعالة، مستقيمة، عادلة، شفافة وروح المسؤولية. حيث أن الدراسات حول الحكم الراشد تمس عدد كبير من المجالات المختلفة مثل[2]:

- تقوية الكفاءات في القطاع العام لتحسين الوظيف العمومي من خلال الاصطلاحات التنظيمية، الإدارية والإستراتيجية.
- لا مركزية الحكومة سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي.
- زيادة الفاعلية والمردودية حيث تكون يد الحكومة متواجدة في كل مستويات الإدارة.
- مراقبة الرشوة إلى أقصى حد ممكن وذلك بتطبيق ما سبق ذكره من الآليات.
- نظام قانوني وقضائي مستقل، مقبول وعادل يكون قاعدة لتسيير شريف وعادل.

---

[1] International Monetary Fund, **"GOOD Governance: The IMF' s Role"**, 2000, Voir: www.inf.org/external/pubs.

[2] مناد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 38-40.

- حكومة محلية فعالة تلبي الحاجات الأساسية للمجتمع المدني مما يسمح للجهات الأخرى من الحكومة بالانشغال بالمهام الأخرى.

إذن: فالحكم الراشد يتحقق من خلال الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة الموارد البشرية، الطبيعية، الإقتصادية والمالية، لغرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون.

5. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

تم تعريف الحكم الراشد في إجماع اللجنة الوزارية للمنظمة الذي عقد في باريس مارس 1996، بأنه يشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد، أو كجزء من مؤسسات السياسية واجتماعية واقتصادية. ويؤكد التعريف على أن المفهوم لا يركز فقط على فعالية المؤسسات، وإنما يمتد إلى القيم التي تحتويها هذه المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والتزاهة.

وفي تعريف آخر: " الحكم الراشد يعني استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة في المجتمع بهدف إدارة الموارد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمشاركة الأطراف المجتمعية الأخرى" .

ومن خلال هذه التعاريف يتضح أن الحكم الراشد يتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين، لدا فهي تتعلق بالعلاقات الإجتماعية والمساءلة والرقابة والديفراطية، إذ لها الدور الاساسي في الربط بين القطاعات ونقل المعلومات بينها.

إن الحكم الراشد حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قيم تضبط ممارسة السلطة السياسية باتجاه تنموي يلتزم[1]:

- تحقيق العدالة الاجتماعية،
- تحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة كافة المواطنين وتحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم.
- بتطوير موارد الدولة ونموها،
- تنمية طويلة الأمد على أجيال متعددة (تنمية مستدامة)،
- التزاهة والمساءلة بواسطة الناس،
- احترام المصلحة العامة.

6. تعريف لجنة الحكم العالمية:

هو مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع عنها، كما

[1] صلاح محمد الغزالي، رئيس جمعية الشفافية الكويتية، **الحكم الصالح**، مارس، 2007.

يدر هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والمنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات التي على أساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع.

7. تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة:

يشمل الحكم الراشد التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات الحكومية بصفة يومية، وتعالج الأسئلة التالية[1].

- كيف و إلى أي مدى يكون للمواطنين رأي في صنع السياسات اليومية ؟
- ما مدى كفاءة إدارة الموارد والخدمات العامة ؟
- كيفية منع الأجهزة الحكومية من إساءة استخدام قوتها أو سلطتها ؟
- كيف تلقى لدى موظفي الحكومة الحساس بأنهم مسؤولين عن تصرفاتهم ؟
- كيفية التعامل مع الشكاوي ؟

المطلب الثالث: إسهامات بعض الباحثين لتعريف مفهوم الحكم الراشد:

أدى إهتمام المؤسسات الدّولية لمفهوم الحكم الراشد ومبادئه وأبعاده ومجالات تطبيقه وآلياته، إلى العديد من الدراسات الأكادمية من طرف الباحثين والمنظّرين كل حسب تخصصه للوصول إلى تعريف أكثر شمولا ووضوحا، وقد جاءت هذه الأبحاث في سياق الأبعاد والمبادئ التي طرحتها هذه المؤسسات عموما، وإسهامات البنك الدولي على وجه الخصوص، حيث لم يقتصر تعريف الحكم الراشد على المؤسسات الدولية فقط، بل هناك تعاريف متنوعة ومتعددة ووجهات نظر يصوغها الكتاب والباحثون والمهتمون ومن أهمها:

- نجد أن **مورتن بوس** [Marten Boos] إعتمد على عنصر التفاعل بين الحكومة و المجتمع المدني الذي اعتبره أسلوب يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة و ما تحتويه من مؤسسات إقتصادية أوإجتماعية[2].
- أما **هرميت السنهانس** [Hermut Elsenhans] فيرى أنّ الحكم الراشد إدارة التفاعلات ،حكومية و غير رسمية، بين مختلف العناصر من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني[3].

---

[1] جون د سوليفان، **الحكم الديمقراطي الصالح، الكون الرئيسي للإصلاح السياسي والإقتصادي**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2005 ص36 .

[2] سارة دباغي، **الحكم الراشد و التنمية الإقتصادية في الجزائر(1999- 2007)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية، سنة 2009، ص34.

[3] **نفس الرجع السابق، ص36**.

❖ Marcou et Thiebault يعرفان الحكم الراشد بأنه "الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية، والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان، يأخذون بعين الاعتبار المشاركة والمساهمة في تشكيل السياسة". حيث يعطيان أهمية كبيرة لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الدولة في صياغة السياسات[1].

❖ وعرف François Xavier Merrien الحكم الراشد بأنه: "يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض، وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها، لتخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات". حيث يعطي أهمية كبيرة لعنصر المشاركة بغية تحقيق الأهداف بغض النظر عن أطرافها[2].

❖ **ويرى كل من: كوفمان**[Daniel Kaufmann]**،كراي** [Aart Kraay] ، **زويدو** [Pablo Zoido-Labaton] هم باحثون في البنك العالمي وضعوا مؤشر النوعية المؤسسية لقياس الحكم الرشيد "IQI"، حيث عرفوا منهج الحكم الراشد بأنه التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين[3].

❖ حسب منظور **هويت** [Hewit] **وسانتيا** [Cyntyia] يعني الحكم الرشيد قدرة المنظمات على التسيير الفعال من خلال صنع قرارات ملائمة دقيقة وخلق ديناميكية للنشاط الجماعي لخدمة الصالح العام والخاص[4].

❖ **يعرف**: [François Ascher] الحكم الراشد بأنه إشتراك المؤسسات السياسية والفاعلين الإجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لخلق تحالف جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية إعداد وتنفيذ السياسات القادرة على الحفاظ تماسك المجتمع[5].

---

[1] محمد فال، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

[2] الأخضر عزي وغانم جلطي، **"قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، إسقاط على التجربة الجزائرية"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21 مارس 2005، www.uluminsania.net

[3] Daniel Kaufmann,Aart kraay,and Pablo Zoido-Lobaton, **"Governance Matters: From Measurement to Action Finance and development"**, A quarterly magazine of the IMF, June 2000, Volume 37n° 2.

[4] Cyntyia Hewit de Alcantara, **"Du bon usage du concept de gouvernance",** Revue Internationale des Sciences Sociales, n°15, mars 1998.

[5] مناد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

❖ حاول [R.A.Rohdes] أن يصنف التعريفات التي تتناول مفهوم الحكم الراشد إلى ستة محاور يمكن تلخيصها على النحو التالي[1]:

المحور الأول: يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب والتدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، وعادة ما يعكس هذا الاتجاه الحد من التدخل الحكومي، وضغط النفقات العامة والاتجاه نحو الخصخصة، كمؤشرات للتعبير عن عدم تدخل الحكومة إلا عند الضرورة.

المحور الثاني: يتحدث عن الحكم الراشد من خلال التركيز على المنظمات الخاصة، ومنظمات الأعمال بالذات عند الحديث عن مصطلح حوكمة الشركات، في هذا السياق يركز على مطالب العملاء كما يركز على كيفية عمل النظام داخل المنظمة نحو تحقيق مصالح المنتفعين.

المحور الثالث: يعبر عن إتجاه الإدارة الحكومية الجيدة والقائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال في المنظمات العامة وإدخال القيم الجديدة مثل المنافسة، قياس الأداء، التمكين، معاملة متلقي الخدمة.

المحور الرابع: يعبر الحكم الراشد الجيد للدولة امتداد للمحور الثالث ويزيد عملية الربط بين الجوانب السياسية والإدارية وعادة ما يربط أيضا هذا المحور الأبعاد السياسية للمفهوم والمحددة في منظومة القيم الديمقراطية من جانب مؤشرات شرعية النظام، والمادية من جانب آخر. ويشمل هذا المحور إستخدام البنك الدولي للمفهوم عام 1991 والتنبيه على السياسات المرتبطة به، مثل الإصلاح الإداري وتقليص حجم المؤسسات الحكومية، وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص، وتشجيع اللامركزية الإدارية وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية.

المحور الخامس: ويعبر عن وضع وإقامة السياسات العامة وهي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمعات المدنية) على المستويين المحلي والمركزي بصفة تشاركية، حيث لم تعد الحكومة هي الفاعل الوحيد وأن هناك مساواة في الأدوار بين الفاعلين.

المحور السادس: يرى أن جوهر الحكم الراشد يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات. من خلال العمل على تكامل العناصر التالية[2]:

- التنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات قطاع الأعمال الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف المنظمات.
- إستناد قواعد التفاعل بين مختلف المنظمات إلى التفاوض.
- تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.

---

[1] زاوي أحمد صادق، **التغيير المؤسساتي، الحكم الراشد والتنمية الإجتماعية والإقتصادية، حالة الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2009، ص55.

[2] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، المركز العربي للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 2003 ، ص 11.

- قدرة الدولة على توجيه أعضاء الشبكة بما لها من موارد.

المبحث الثالث:

عناصر وأبعاد ومؤشرات قياس الحكم الراشد.

المطلب الأول: عناصر الحكم الراشد

يتضمن الحكم الراشد ثلاثة ميادين رئيسية هي: الحكومة، القطاع الخاص والمجتمعات المدنية كما هو مبين في:

الشكل رقم [03]: يوضح عناصر الحكم الراشد.

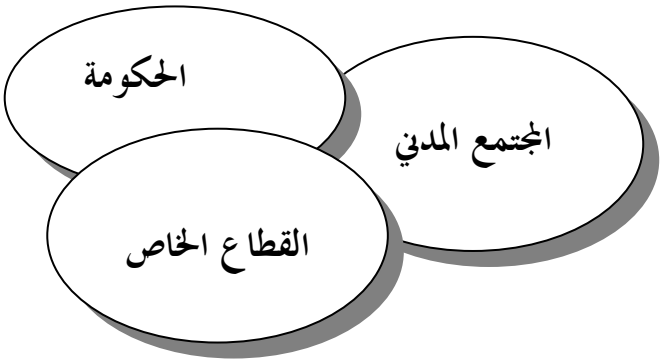

فالحكومة تهيأ البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمعات المدنية فتهيئ للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وبما أن لكل من تلك المكونات والميادين نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بها يكون الهدف الإستراتيجي للحكم الصالح تعزيز التفاعل البناء بين الميادين الثلاثة في المجتمع .[1]

و في دراسة للمركز البرلماني بكندا بالإشتراك مع معهد الحكمانية، تم تسمية مكونات الحكم الراشد بـــ "بيئة الحكم الراشد (écologie de la gouvernance) "، حيث أن هذا الإطار المفاهيمي يبين مختلف التفاعلات والنقاشات بين الفاعلين في منظومة الحكم الراشد، ومختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عليها التوازن والتفاعل.

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص 44 .

الشكل رقم[04]: يوضح الأطراف الفاعلين في مجالات الحكم الراشد.

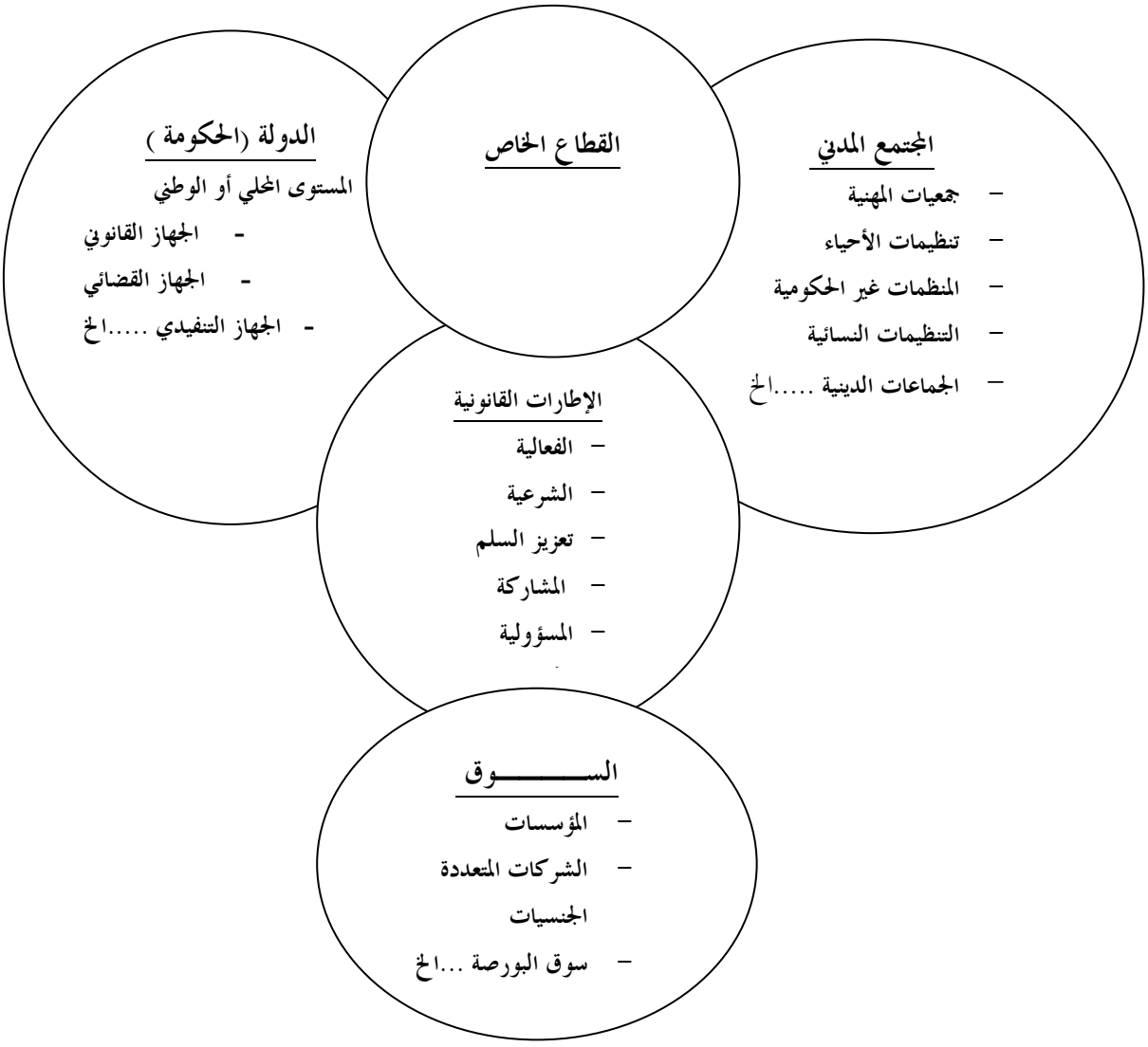

Source : Martin loanna sahas , op.cit P6

يوضح الشكل أعلاه قطاعات الفاعلة في مجالات الحكم الراشد وتتمثل في الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني (يتضمن القطاع التطوعي أو غير الربحي)، إضافة إلى مؤسسات الاعلام (الصحافة) التي تقع في قلب العملية التفاعلية بين الأطراف الثلاثة، إذ لها الدور الاساسي في الربط بين القطاعات ونقل المعلومات بينها وبين المواطنين، وتلعب دور ا بارزا في المساءلة ونقل الملاحظات على السياسة العامة، أين يكون للقطاع الخاص دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية الشاملة حيث أن حجم دائرته أكبر من القطاعات الأخرى، وكذا المشاركة الفاعلة لمكونات المجتمع المدني، ففي بعض الدول تم نقل العديد من المهام إلى القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية مثل كندا، وفي بعض المجتمعات الأخرى نجد توزعا مختلفا للسلطات، فقد يكون الجيش أو الأحزاب السياسية تحتل موقعا واسعا في المجتمع، ويمكن ان تلعب الحكومة دورا كبيرا في التنمية ، وفي بعض الدول الدور المهيمن يرجع للشركات المتعددة الجنسيات.

1- القطاع العام (الحكومة):

تشمل الدولة السلطة التشريعية، السلطة القضائية والسلطة التنفيذية وفق نظام إنتخابي، وهي تسعى من هذا المنظور إلى التركيز عن الأبعاد الاجتماعية، فهي تحدد المواطن والمواطنة كونها صاحبة السلطة فهي تحكم وتراقب، ولها دورمتميز في إحداث عملية التنمية يتغير ويختلف حسب طبيعة نظام الحكم والظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها[1].

ولقد تطور مفهوم ووظائف الدولة حيث ساد مفهوم الدولة الحارسة في الدول الرأسمالية خلال القرن السابع عشر والثامن عشر القائم على أفكار المدرسة الكلاسيكية، والتي تتلخص محدودية دور الدولة وسيطرة قوى السوق على النشاط الاقتصادي. ومع تطور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، وبعد نتائج أزمة الكساد العالمية وظهور توجهات كينز التي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والإجتماعية، وبالتالي بدأ التدرج للتخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، والعمل بمفهوم الدولة المتدخلة، وهكذا تم المزيد من سيطرة الدولة على توجيه كافة الموارد وإستخدامها في النشاط الإقتصادي، وخاصة في مجال الصحة والتعليم والإسكان والضمان الإجتماعي، ودعم أسعار المواد الأساسية، زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال البنية التحتية[2].

وفي نهاية الستينات من القرن العشرين تعرضت الإقتصاديات الرأسمالية لحالة تضخم شديدة أدت إلى ركود إقتصادي، ومنها بدأت الأنظمة الليبرالية في تقديم الإتهامات بفشل النظرية الكينزية ونادت بإطلاق مفهوم الحرية الإقتصادية، والدعوة مفهوم الخصخصة وبدأ في تطبيق سياسات تهدف إلى الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ومع بداية التسعينات وإنتشار العولمة شهدت مفهوم الدولة الوظائف الجديدة، أدت إلى إعادة صياغة نشاط الدولة في ظل زيادة التفاعل والاندماج بين الأنشطة الاقتصادية في مختلف دول العالم. حيث صدر عن البنك الدولي تقريرا عن التنمية في العالم عام 1997 بعنوان: **دور الدولة في عالم متغير**، جاء فيه أن[3]:

- التنمية التي تسيطر عليها الدولة قد فشلت، ولكن فشلت أيضا التنمية التي تتم بغير تدخل الدولة. وقد أثبت أن من دون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة، سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي".

---

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديثة، أربد، الأردن، 2006، ص 241.

[2] منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص 337.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **الإتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة**، بحوث وأوراق عمل ندوة حول: الإدارة الحديثة في إدارة منظمات الخدمات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص 28.

- التوجه الجديد، لا ينحصر في إنهاء الدور التقليدي للدولة القومية، ولكن يمتد ليشمل نوعية الحكم الذي يعني القيام بمهام دولة الحد الأدنى والحد الأوسط والوظائف ذات الطابع التدخلي، والمساهمة في خلق جو أكبر من العدالة والشفافية، وتمكين فئات المجتمع من المشاركة في تحديد السياسات العامة، ومساءلة السلطة بهدف إيجاد توازن بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

فالحكومات معنية بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، مثلما تكون معنية بتأكيد الاستقرار والعدالة في السوق، وكذلك تعمل على الاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، ولذا وظائف الدولة هي[1]:

- مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين؛
- تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على تنمية المجتمع؛
- خلق محيط سياسي ملائم لتحقيق التنمية؛
- تدافع عن المصالح لأجل النفع العام؛
- تحفز وتشجع على خلق جو نشيط خدمة التنمية البشرية؛
- تسهر على احترام القانون والحفاظ على الأمن والسعي لخلق إطار مؤسسي وطني قوي؛
- تضع السياسات والبرامج العمومية؛
- تقوم بتحضير الميزانية والسهر على تنفيذها؛
- تنظم وتشجع السوق.

كما يبرز دور الحكومة كفاعل أساسي في تجسيد الحكم الراشد، من خلال ممارسة سلطة الرقابة على التفاعلات الإجتماعية وممارس القوة المشروعة، و دعم حقوق الفئات الضعيفة والمحرومة، والحفاظ على استقرار أوضاع الإقتصاد الكلي مع الحفاظ على الصحة العامة و السلامة للجميع، وحسن إستخدام الموارد من أجل توفير الخدمات العامة والبنية الأساسية لتحقيق الأمن والإنسجام الإجتماعي.

لتجسيد كل هذه الوظائف تواجه الحكم الراشد تحدّيات كبيرة، كون أن مفهوم الرشادة ينطبق من خلال إعادة النظر في دور الحكومة وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية وبفعل تحديات التغييرات المنبثقة من المصادر التالية[2]:

---

[1] زايري بلقاسم، **الحكم الإقتصادي الرشيد**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005، ص39.

[2] سارة دباغي، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

- نشاط القطاع الخاص يتطلب بيئة مواتية للأسواق الحرة، إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق.
- الموطن الذي يحتاج إلى مزيد الاستجابة والمشاركة في اللامركزية .
- الضغوطات العالمية من قبل القوى العظمى والاتجاهات العلمية والتقنية والتطورات الاجتماعية، والاقتصادية والتوجهات السياسية التي تواجه وتبدد المفاهيم الكلاسيكية للدولة وأجهزتها.

2- القطاع الخاص:

الدولة لديها مؤهلات كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة ، لكنها ليست الوحيدة في هذا المجال، فالعولمة غيرت الطرق التي من خلالها على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية، فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس إتخذت العديد من الدول إستراتيجيات اقتصادية تتعلق خاصة بخوصصة المؤسسات العامة ، وفتح المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من الميادين ، إذ أصبح هذا الأخير الفاعل الأساس في العديد من الدول في الحياة الاقتصادية، ويمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل والتخفيف من البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة، وتأهيلها للمساهمة في رفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم، كما يتميز بعلاقات ترابطية مع الكثير من القطاعات الإقتصادية الوطنية، والمساهمة في حل مشكلة الميزان التجاري، تحريك الإقتصاد وخلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم، مما يمكّن من زيادة الدّخل والإدخار والإستثمار والإستهلاك[1].

يشمل القطاع الخاص كل المشاريع غير المملوكة من الدولة في قطاعات الصناعة و التجارة و الخدمات، مثل المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم ، المصاريف الخاصة و غيرها، ولابد من الإشارة بأن دور القطاع الخاص وإسهامه في المجتمع، يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي للدولة، الذي يحدد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، ويجدر التنبيه إلى أن إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص في العملية التنموية لا يعني انتفاء دور الدولة، بل هو ضروري لقيام اقتصاد السوق. خاصة أن آلية السوق تفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في التوزيع والمحافظة على البيئة مما يستدعي تدخل الدولة لإيجاد حلول لها[2].

---

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص 45.

[2] نوري منير، **تحليل التنافسية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2006، ص 21.

ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن على الدول النامية تشجيع و تدعيم المؤسسات الخاصة لتعمل بأكثر شفافية وتنافسية في السوق الدولية . فالحكومة تستطيع بدورها تقوية تطوير القطاع الخاص و إستدامته من خلال الآليات التالية[1] :

- خلق بيئة إقتصادية كلية مستقرة؛
- العدالة في تنفيذ القوانين؛
- المحافظة على البيئة والموارد البشرية؛
- الإبقاء على التنافسية في الأسواق؛
- التأكيد على سهولة حصول الفقراء، والفئات ذات الفرص والإمكانات البسيطة على التسهيلات المالية والفنية لدعم إنتاجيتهم وتحسين معيشتهم؛
- تعزيز المشاريع التي تولّد أكبر قدر من الوظائف والفرص؛
- جذب الإستثمارات الأجنبية و تحفيز الإستثمارات المحلية؛
- المساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا؛
- فرض سيادة القانون من خلال الحثّ و السهر على الإلتزام به.

3- المجتمع المدني:

لقد أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية، مع تزايد الاتجاه نحو الديمقراطية برزت الدعوة إلى إعطاء الكثير من الاهتمام للمجتمع المدني، ويتكون من مجموعات منظمة، ومن أفراد يتفاعلون إجتماعيا وسياسياً وإقتصاديا، وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية، ويتمثل في الهيئات غير الحكومية مثل الجمعيات (المهنية، الخيرية، النسوية، النقابات، ...)، وكل المواطنين الذين يساهمون في التفاعل السياسي والإقتصادي والإجتماعي، لأجل تشكيل رأس المال الإجتماعي للمجتمع، المساهمة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمشاركة في تحقيق حاجيات ومتطلبات التنمية الشاملة المستدامة .

يعرف المجتمع المدني على أنه: عبارة عن مجال من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات بين الدولة والاقتصاد، وكما يعرفه المفكر البريطاني " جوردون وايت " في دراسة المنشورة في مجال الديمقراطية سنة 1994 على أنه " عالم ذو علاقة وسطية بين الحكومة والعائلات، تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة، و تتمع بإستقلالية في علاقتها مع الحكومة وأنها تتشكل بشكل تطوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة إهتماماتهم أو قيمهم، ويجب التركيز على أربعة عناصر تتمثل في[2]:

- فكرةالطوعية؛

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص47-48.

[2] أسامة الشهواني، **إدارة الدولة: المفاهيم والتطور**، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1 2001، ص 85.

- فكرة المؤسسية؛
- فكرة الاستقلالية؛
- الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الانسان، المواطنة، المشاركة السياسية والشعبية ، الشرعية...).

يتعدد ويتنوع دور منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات، ويمكن حصر مجموعة من الأدوار في العناصر التالية[1]:

- حماية حقوق المواطنين، وتسهيل إتصال الأفراد بالحياة العامة، ومن هذا المنظور فإن المجتمع المدني يعتبر الوجه السياسي للمجتمع ؛
- تشكل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الإقتصادية والإجتماعية ، وتنظمهم في جماعات قوية تستطيع التأثير في السياسات العامة، و إيجاد مدخل للموارد العامة، خاصة الفقراء، هذا فضلا على مراقبة التعسفات الإجتماعية، ودورها في عمليات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد؛
- الشبكات المدنية تساعد على تبديد العقبات أمام الفعل الجماعية من خلال: التفاعل الإجتماعي، محاربة الانتهازية، تشجيع الثقة، تسهيل التعاملات السياسية والاقتصادية.
- توفير الفرص والخدمات للمواطنين ، وتنمية قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم ، وذلك بـــ: مراقبة البيئة، حضر الممنوعات، تنمية الموارد البشرية، المساعدة على الإتصال برجال العمال، المساعدة على تدفق المعلومات... الخ ؛
- توفير بيئة مساعدة تتضمن الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يضمن حقوق الجمعيات، والحوافز لتدعيم وتسهيل الطرق التي تؤدي إلى زيادة المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها .

أهمية المجتمع المدني التغير الحاصل في مفاهيم التنمية خلال العقود الأخيرة، حيث لم يعد التركيز على الدخل ومؤشرات تقنية وكمية فحسب، بل إمتد ليشمل مؤشرات كيفية حركية الإنسان، المشاركة السياسية، نوعية الحياة، والإهتمام بالتعليم، الصحة، والتركيز على الأبعاد البيئية والثقافية، بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها بل تم نقل العديد من الأدوار للإطار التطوعي (مؤسسات المجتمع المدني) على مختلف الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية، بحيث أصبح يمثل شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات.

نشاط المجتمع المدني لا يقتصر على المستوى الوطني بل يمتد ليشمل المستوى العالمي ضمن إطار ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي، وهذا نتيجة للتغيرات التي تتعلق أساسا بالعولمة وتطور تكنولوجيات الاتصال الحديثة، وظهور قيم ومبادئ المواطنة العالمية، حيث أصبح للمنظمات غير الحكومية أدوارا بارزة على صعيد الرأي

[1] زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص48-49.

العام العالمي، ونشاطات وبرامج مختلف الاجتماعات والمؤتمرات العالمية مثل بروتوكول مونتريال عام 1987 المتعلق بثقب الأورون، ومؤتمرات البيئة عام 1992، ومؤتمر القاهرة السكاني عام 1994، ومؤتمر المرأة بيجينغ 1995، قمة الارض بجوهانزبورغ ....الخ[1] .

وتبرز أهمية المجتمع المدني كأحد الأطراف المكونة لهيئات الحكم الراشد، في قدرته على تنظيم وتعبئة الأفراد والجماعات من أجل المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيمهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة، التي تأثر في سبل معيشتهم هذا بالإضافة إلى قدرته على توفير وتقديم الخدمات التي لا يستطيع السوق تقديمها (الترويج للقيم الأخلاقية الفاضلة)، وحسم الصراعات، وإشاعة ثقافة العمل التطوعي، والإسهام في بناء المجتمع من خلال غرس القيم والمبادئ، وملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو عدم انسجامها[2].

يبرز الحكم الراشد كسبيل لقوة الدولة وأن الحكومة الرشيدة تحقق بواسطة وجود قطاع تطوعي سليم، يدعو إلى تقوية الروح التطوعية (الخيرية) التي بواسطتها يتم تكوين رأسمال إجتماعي قائم على الثقة والتعاون الإجتماعي، وهذا ما يؤدي إلى حكومة رشيدة، وتحسن أداء الأسواق الإقتصادية، خلق شروط لديمقراطية قوية ومستقرة، من خلال التفاعل، التأثير في إتخاذ القرارات، المساءلة، أما الحكومة فهي مؤسسة أو فاعل من بين عدة فاعلين لديهم علاقات متبادلة في إطار خصائص ومبادئ وأبعاد الحكم الراشد .

المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد

حسب المفاهيم التي جاءت بها المؤسسات الدّولية حول الحكم الراشد، من أجل ممارسة سلطة سياسة وإقتصادية وإجتماعية وفق آليات يحقق بها المصالح المشتركة، ومن خلال تجسيد أبعاد مختلفة وهي:

1- البعد السياسي: يتمثل هذا البعد في كيفية ممارسة السلطة سياسيا بصورة مشروعة، والتمثيل القانوني والشرعي للمجتمع وخلق الصلة الصحيحة وجسور تعاون بين السلطة (الدولة) والمجتمع المدني أي بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي إلى[3]:

- التفاعل الإيجابي بين الأطراف الفاعلة (الدولة ، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، وتعاونهم ومشاركتهم في خدمة الصالح العام الذي يتحقق مصالح الأفراد ؛
- تحقيق ديمقراطية فعّالة، بتوفّر إنتخابات نزيهة، شفافة، تعدّدية ومشاركة سياسية واسعة النطاق،
- تمكين الأفراد (المواطنين) من ممارسة حقوق المواطنة،

---

[1] عسان سنو، علي الطراح، **العولمة والدولة**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002، ص195.

[2] زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[3] سارة دباغي، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

تتوقف رشادة النظام السياسي على مدى مشروعية السلطة السياسية، وإحترام الحريات العامة من رأي عام وأحزاب سياسية وحرية التعبير وإنشاء الجمعيات، و تقيم كفاءة وفاعلية الأنظمة السياسية من خلال مبادئ الحكم الراشد وفق معيار الجودة السياسية والتي تعني[1]:

- قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية، مما يخلق رضى المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه مما ينتج عنه إستقرار سياسي، وتحقيق الفعالية من خلال الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي الذي يتحقّق عند الوصول إلى درجة مقبولة من النمو الإقتصادي والرفاه بتوفير الحقوق الأساسية للإنسان والعدالة؛
- طبيعة العلاقة الرابطة بين النظام السياسي(السلطة) والوسط المجتمعي، وتمثل عملية سياسية مستمرة تعبّر عن مدى قبول المواطنين، فكلّما زاد رضاهم يعني أنّ للنظام فعّالية ومشروعية قانونية وبالتالي تجسيد الإستقرار بصورة شاملة؛
- شروط التداول على السلطة لأن عمر الحكومة والهيئات المحلية محدد بالمشاركة السياسية دستوريا ومضمون بوجود إنتخابات منتظمة،حرّة، نزيهة، تعدّدية.

بهذه العناصر الثلاثة تتحقق الجودة السياسية وبالتالي التجانس المجتمعي وتتبلور فكرة الحكم الراشد.

2- البعد الإقتصادي: يبرز البعد الإقتصادي من خلال نظرة المنظمات الدولية لطبيعة العلاقة بين الحكم الراشد بمستويات الأداء الإقتصادي في سعيه إلى تحقيق أهداف وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية، وذلك[2]:

- بإعتماد برامج إصلاحات إقتصادية،
- محاربة مظاهر الفساد،
- تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الإقتصادي للرأي العام،
- توفيربيئة التنظيمية وتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات.

كما يعدّ الحكم الراشد عامل مخفض لمخاطر الإستثمار نظرا للتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الإقتصادية بكل شفافية ووضوح، و ما يمكّن من:

- تشجيع القطاع الخاص
- وضع خطط وإستراتيجيات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة
- فتح مجال الحريات الإقتصادية و إحترام قواعد المنافسة وحرية دخول السوق.

---

[1] غالب عبد المعطي، **آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، ط1 ، سوريا، سنوي للدراسات والنشر، 2002.

[2] PNUD, **Le Role de la Gouvernance**, Rapport sur le Developpemnt Humain durable; Ouagadougou; Bourkinafaso; 2000; P11.

ومن أجل تحقيق الرشادة الإقتصادية التي تشمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات من خلال التأثيرات على النشاطات الإقتصادية، ومنه نجد أنّ دور الدولة يتمحور في تحقيق البعدين الإجتماعي والإقتصادي بالعمل على:

- رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف الحياة؛
- السعي للقضاء على الفقر والإقصاء الإحتماعي،
- إصلاح الإطار التنظيمي والقانوني في المجال الإقتصادي.

ولتحقيق تنمية إقتصادية شاملة، تحقيق الإستقرار السياسي ، الإجتماعي والإقتصادي، وهذا من مرتكزات مبادئ الحكم الراشد.

3- البعد الإداري: من المعلوم أن من أسباب ظهور فكرة الحكم الراشد، الإنتشار الواسع لظاهرة الفساد، وتطور مفاهيم التسيير، حيث يأخد البعد الإداري مكانه في إستراتيجية وسياسة الحكم الراشد لإرتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من خلال[1]:

- التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع،
- القضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية،
- تطبيق اللامركزية لترشيد الإدارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة والفعّالية،
- الإهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها في إدارة الشؤون والعمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على[2]:
  - العمل على اجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة
  - وضع تشريعات ومدوّنات لمكافحة للفساد وتفعيل الإعلام والشفافية،
  - تطوير الفعّالية في تسيير القطاع العام،
  - إنشاء بيئة قانونية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة،
  - تنمية وتأهيل الموارد البشرية،
  - إتباع استراتيجة تتوافق مع حجم الهيكل التنظيمي وطبيعة البيئة المحيطة والمتغيرات المحلية والدولية.

---

[1] نسيمة عكا، **دور الحكم الراشد في التنمية**، ورقة مقدّمة في الملتقى الدّولي حول: الحكم الراشد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، يومي 08/09/ أفريل 2007، ص ص56-60.

[2] كمال بلخيري وعادل غزالي، **متطلبات الإدارة الرشيدة و التنمية في الوطن العربي**، ورقة مقدّمة في الملتقى الدّولي حول: الحكم الراشد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، يومي 08/09/أفريل 2007، ص428 .

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الحكم الراشد.

ورغم ذلك هناك العديد من الجهود المبذولة قصد ايجاد مؤشرات ومقاييس لقياس نوعية الحكم تمثلت في إقتراحات العديد من المنظمات الدولية، وسيتم التركيز في هده الدراسة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي انظر المؤشرات المقدمة من طرف العديد من المنظمات في الملحق الثاني) .

1- إسهامات برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP):

يعتبر الحكم الراشد من وجهة نظر UNDP على أنه العمليات والهياكل التي تقود العلاقات السياسة، والسوسيواقتصادية بشفافية ومصداقية، وقد حدد UNDP العوامل التالية لوضع برنامج الحكم الراشد:[1]

- المؤشرات السيوسو إقتصادية تتضمن: التربية والتعليم والصحة، الوصول إلى الحاجات القاعدية، ودور المرأة والمساواة.
- المؤشرات الاقتصادية الخاصة بـــ: مؤشرات النمو ، التبعية المالية للموارد الخارجية .
- تنمية القدرات البشرية والاستدامة .
- إدارة الموارد الطبيعية والتوجيهات في مجال البيئة .
- التنوع الثقافي والديني والقيم ، الهياكل ،الصراعات ، استقطاب الوسائل الداخلية .
- القيم الأهلية ،الشبكات والمعرفة.

و لقد تم تصنيف تلك الخصائص من طرف معهد الحكمانية إلى خمسة خصائص تتمثل في:

الجدول رقم [01]: يوضح التصنيف وما يقابله من الخصائص المحددة من طرف UNDP .

الخصائص الأربعة للحكم الراشد	خصائص الحكم الراشد وفق(UNDP)
الشرعية والرأي	المشاركة – إتجاه الإجماع
الإدارة	الرؤية الاستراتيجية
الأداء	الاستجابة – الكفاءة – الفعالية
المساءلة	المساءلة – الشفافية
العدالة والأنصاف	العدالة – حكم القانون

Source: Jhon Graham , **Principales for good governance,in the 21 century (policy brief n°:15),**Canada; institute on governance, www.iog.ca/publications/ policy brief n°:15.pdf, augest 2003, P3.

[1]Jhon Graham, **Principales for good governance,in the 21 century (policy brief n°:15),** Canada; institute on governance, www.iog.ca/publications/ policy brief n°:15.pdf, augest 2003, P3.

و من الجدول نلاحظ أن هذه الخصائص مرتبطة ارتباطا وثيقا، حيث أن كل خاصية تعزز الأخرى، فسهولة الوصول إلى المعلومات تعني الزيادة في مستويات الشفافية، والزيادة في مستوى المشاركة، وتعني الزيادة العالية في فعالية عملية صنع القرار، و المشاركة الواسعة بدورها تساهم في تبادل المعلومات المطلوبة في عملية صنع القرار، وتساهم في إضفاء الشرعية على القرار، والشرعية تعني تنفيذ فعال وتؤدي إلى تعزيز المشاركة، ومؤسسات الاستجابة يجب ان تكون شفافة وتؤدي وظائفها وفق القانون وهذا ما يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة .

2- مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) :

لقد ارتبط مفهوم الحكم الراشد في فكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمفهوم التنمية البشرية، ويتم تصنيف الدول على اساس مؤشراتها (التنمية البشرية)، هذه المؤشرات نفسها تعتمد في تقييم الحكم الراشد، ويتكون دليل التنمية البشرية من مقياس يضم ثلاثة أبعاد تتمثل في[1] :

- أن يعيش الإنسان حياة مديدة و بصحة سليمة .
- أن يكون متعلما .
- أن يحصل على مستوى معيشة لائق .

و بالتالي فإن دليل التنمية البشرية يجمع بين المقاييس التالية :

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة ؛
- الالتحاق بالمدارس ؛
- الإلمام بالقراءة و الكتابة ؛
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معدل القوة بالدولار الأمريكي) .

ومنذ إنشاء دليل التنمية البشرية سنة 1990، تم تطوير أدلة تكميلية تهتم بجوانب معينة من التنمية البشرية تتمثل في: دليل الفقر البشري ، دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة، مقياس تمكين الجنوسة .

دليل الفقر البشري : يقيس دليل التنمية البشرية إجمالي تقدم التنمية في بلد ما، أما دليل الفقر البشري فيظهر توزيع ها التقدم ويقيس تراكم شتى أنواع الحرمان في أبعاد التنمية البشرية الأساسية، وهناك دليلين لقياس الفقر البشري يتمثلان في :

دليل الفقر البشري رقم 1 : يقيس الفقر في البلدان النامية ، و يركز على أنواع الحرمان الثلاث في ثلاث أنواع :

- العمر : الذي يقاس باحتمال عدم العيش عن الولادة حتى سن الأربعين؛

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2003، **أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية**، بيروت، مطبعة كوركي،2003، ص 60- 61

- المعرفة : تقاس بمعدل الأمية لدى البالغين ؛
- إجمالي توفير الحاجات الاقتصادية من القطاعين العام و الخاص ، يقتس بالنسبة المئوية للناس الذين ليست لديهم منافذ مستدامة إلى مصدر مناسب للمياه ، والنسبة المئوية للأطفال دون الخمسة الناقصي الوزن المعتاد لأعمارهم .

دليل الفقر البشري رقم 2 : لأن الحرمان البشري يتفاوت بحسب الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لمجتمع ما، فقد صمم دليل خاص لقياس الفقر البشري في عدد مختار من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مستفيدا من البيانات الأكثر توفرا ويركز على الحرمان في الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية مثل دليل الفقر البشري 1، و على بعد إضافي يتمثل في الاستبعاد الإجتماعي، أما المؤشرات في إحتمال عدم العيش حتى سن 60 عند الولادة، ومعدل الإلمام الوظيفي للبالغين بالقراءة والكتابة، والنسبة المئوية للين يعيشون تحت فقر الدخل، ونسبة البطالة لأمد طويل (12شهرا أو أكثر).

دليل التنمية بالجنوسة : يقيس هذا الدليل الإنجازات في الأبعاد نفسها ويستخدم المؤشرات نفسها، مثل دليل التنمية البشرية، لكنه يعطي صورة واضحة عن شتى أنواع اللامساواة في الإنجاز بين النساء والرجال، و هو ليس سوى دليل للتنمية البشرية، فكلما ازداد التباين بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية، انخفضت درجة البلد في دليل التنمية بالجنوسة، مقارنة مع درجته في دليل التنمية البشرية.

مقياس تمكين الجنوسة : يكشف هذا المقياس ما إذا كانت النساء قادرات على الاشتراك الفعال في الحياة الاقتصادية والسياسية ، ويركز على المشاركة، فيقيس عدم المساواة بين الجنسين في مجالات رئيسية من المشاركة وصنع القرار اقتصاديا وسياسيا ، ويتتبع النسب المئوية للنساء في البرلمانات، وبين المشرعين و كبار المسؤولين والمديرين ، وبين المهنيين والعاملين التقنيين ، وكذلك التباين بين الجنسين المكتسب مما يظهر الاستقلالية الاقتصادية، ويختلف مقياس التمكين عن دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة في أنه يكشف اللامساواة في الفرص المتاحة في مجالات مختارة .

و في تطوير آخر تم اعتماد مفهوم جديد أعم و أشمل من التنمية البشرية يتمثل في مفهوم التنمية الإنسانية الذي يركز على الفرص والخيارات والحريات (وهو ما تم إعتماده في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002) ، ونظرا لمحدودية مقياس التنمية البشرية وعدم تركيزه على اهتمامات أخرى للإنسان، تم إيجاد ما يسمى بالنظام المحاسبي للتنمية الإنسانية، حيث يتكون من بعدين، الأول محدود يتمثل في أبعاد مقياس التنمية البشرية، والثاني واسع يركز على مجالات أشمل، تتمثل في مؤشر الحرية (شاملا الحريات الأساسية، التسهيلات الاقتصادية الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية، والأمن الحمائي)، ومؤشر إكتساب المعرفة (الرأسمال البشري الذي يشير إلى القدرات والمعارف التي يكتسبها الأفراد من خلال (التعليم والتدريب والخبرة العلمية + الرأسمال المجتمعي والفكري = رأسمال الإنساني)، هذا إضافة إلى الإطار المؤسسي الذي

يكفل حريات وحقوق الإنسان، واكتساب المعرفة على حد سواء (أي توفير البيئة والبنى المؤسسية التي تكفل تلك الحقوق)، فضلا على التركيز على المساواة بين الجنسين، والخيارات البيئية.

3- مؤشرات البنك الدولي:

ينطلق خبراء البنك الدولي من المنطلق التالي: ما هي أفضل الطرق التي تستطيع أن تتخذها الحكومات والمجتمع المدني لتقييم الحكم، وبالتالي تشجيع التغيير المؤسسي بإعداد وتطبيق منهج نظمي لتقييم التسيير العام ومحدداته ونتائجه. وفي تقرير البنك الدولي الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثم وضع مقياسين اساسيين لقياس نوعية الحكم[1]:

مقياس المساءلة العامة Index of public Accounatability (IPA) ويتضمن :

- درجة انفتاح المؤسسات السياسية؛
- المشاركة ؛
- احترام الحريات المدنية ؛
- شفافية الحكومة ؛
- حرية الصحافة .

بمقياس نوعية الإدارة Index of public Accounatability (IPA) ويتضمن :

- فعالية البيروقراطية؛
- احترام قواعد القانون؛
- حماية حقوق الملكية ؛
- مستوى الفساد ؛
- نوعية التشريعات؛
- آليات المساءلة الداخلية.

لقد وضع البنك العالمي ستة مؤشرات بثلاث أسس ضرورية للحكم الراشد وهي موزعة كما يلي :

- وضعيتين بالنسبة نوعية الحكم : – الصوت والمسائلة – عدم الاستقرار السياسي والعنف .
- وضعيتين بالنسبة لقدرة الحكومة : – فعالية الحكومة – نوعية التنظيم .
- وضعيتين بالنسبة للاحترام و المساواة : – دولة القانون – مراقبة الفساد (الرشوة) .

[1]Banque moundiale, **rapport sur le developpement au moyev-orient en Afrique du nord:vers une meilleurs governance au MENA,améliorer l'inclusivité et le responsabilisation**, Washing,D.C 20433, liban; aleph,2003, pp 1-2.

ولتقدير مستوى الحكم الراشد في دولة ما يتم الاعتماد على ثلاثة معايير للتحليل، وكل معيار من هذه المعايير يتم قياسه عن طريق مؤشرين، وذلك على النحو التالي[1]:

المعيار الأول: يمثل المسار الذي من خلاله تختار الحكومات وتراقب ويتم تغييرها؛ ويتم قياس هذا المعيار من خلال مؤشر المساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.

المعيار الثاني: قدرة الحكومة على وضع سياسات قاعدية فعالة؛ ويتم قياسه من خلال مؤشر فعالية الحكومة (جودة الخدمات العمومية واستقلال الإدارة)، ومؤشر قدرة الحكومة على وضع سياسات جيدة.

المعيار الثالث: احترام الهيئات المسيرة للمواطنين والدولة معا؛ ويتم قياس هذا المعيار عن طريق مؤشر سيادة القانون ومؤشر محاربة ومراقبة الفساد بكل أشكاله.

كما وضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشرا لاختبار وتحقيق الحكم الصالح، 12 مؤشرا منها تخص المساءلة العامة و 10 تخص جودة الإدارة .ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173رتبة بحسب عدد دول العينة التي تؤخذ من مناطق مختلفة، وحسب مستويات دخل مختلفة أيضا، وبحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من صفر إلى 100حسب درجة صلاح الحكم، وتغطي الأسئلة حقولا عدة وحيوية تجسد مدى اندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة[2].

وهناك آليات لتحقيق واستدامة الحكم الراشد أبرزها[3]:

- الانتخابات الحقيقية؛
- فعالية المجتمع المدني ؛
- انفتاح الفضاء الإعلامي والإعلام الحر ؛
- النظام الوطني المندمج (أي أن تعمل الأحزاب المختلفة ومؤسسات الدولة بالتكامل من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، سلطة القانون ورفاهية السكان)؛
- الشفافية في إدارة الموارد المالية (التدقيق المالي و المحاسبي)؛
- الرؤية التجديدية .

---

[1] Ahmed benbiteur, **la bonne gouvernance, pour quoi s'inquiéter de la corruption**, séminaire scientifique international sur la bonne gouvernance et son rôle dans le développement durable, association nationale des économistes algériens, bibliothèque nationale. Alger, 09-10 décembre 2006.

[2] بشير مصيطفى ، **الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة** ، مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005.

[3] **نفس المرجع السابق**.

المبحث الرابع:

أثر تطبيق مبادئ الحكم الراشد على التنمية المستدامة.

الحكم الرشيد موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الصالح وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني. حسب جون تايلور وكيل وزارة المالية الأمريكية، إن الأبحاث التي أجراها صندوق النقد الدولي تظهر أن إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح والديمقراطية حماية حقوق الملكية تؤدي إلى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية بنسبة تتراوح بين 7٪ إلى 17٪، كما يشير إلى أن المستثمرين يعتبرون الحكم الرشيد عاملا مخفضا لمخاطر الاستثمار.[1]

كما أن الحكم الرشيد يزيد من فاعلية المساعدات ويشجع على استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل. إن المناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة يسهم في ضمان أموال المساعدات مما يحول دون أن تهدر أو يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية مقابل أموال المعونات وذلك مثلما تساعد الشفافية والوضوح على أن الأموال لن تهدر والاستخدام الأكثر كفاءة وفعالية للموارد العامة المحلية.[2]

إذن فلا عجب أن يكون صلاح الحكم هو لب التنمية الدولية، والمحلية، في العالم فصلاح الحكم ومحاربة الفساد والالتزام المستديم ببناء الكفاءات والقدرات أساسي، إذا أردنا النجاح في تخفيض نسبة الفقر إلى النصف حتى عام 2015.[3]

المطلب الأول: علاقة الديمقراطية بالتنمية[4]:

1- تحديد الديمقراطية : قد تكون الديمقراطية معروفة لدى معظم الناس ، لكنها مفهوم لا يزال يساء فهمه واستخدامه، وحسب التعريف القاموسي الديمقراطية حكم الشعب تكون السلطة العليا في منوطة بالمواطنين ، يمارسونها مباشرة ، أو بواسطة وكلائهم المنتخبين من خال نظام انتخابي حر" إن الديمقراطية مجموعة أفكار و مبادئ تدور حول الحرية ، لكنها تتضمن أيضا مجموعة من الممارسات و الإجراءات كالتمثيل السياسي العادل ، والانتخابات الحرة والحقوق المتساوية، الحريات الفردية، المحاسبة.

---

[1] Banque Mondiale Iutter contre la pauvreté, Rapport sur le développement dans le monde, 2000/2001.

[2] تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2002.

[3] آن كريستين سيدنر، **التعاون التنموي وصلاح الحكم وضبط الجودة**، الندوة الدولية أوسلو، 7 يونيو 2001. أنظر: www.idi.no/arabic/symposium2001/sydnes.asp

[4] زاوي الصادق، **مرجع سبق ذكره** ، ص 57.

يبدو أن هناك تركيزا على المكونات التي يحتويها تعريف الديمقراطية هي:

- سيادة المزاطنين
- حكومة قائمة على موافقة المحكومين وعلى تداول السلطة.
- حدود دستورية للحكومة ، من بينها فصل السلطات .
- حقوق متعلقة بالحريات و وسائل الإعلام حرة و الوصول إلى المعلومات .
- انتخابات حرة وعادلة
- حكم الأكثرية وحماية حقوق الأقليات .
- المساواة أمام القانون وتطبق مسامر القانون .
- تعددية اجتماعية واقتصادية وسياسية ، بما فيها مجتمع مدني مستقل .
- قيم التسامح والتعاون ، والتسوية .

وتعرف الديمقراطية أيضا كنمط من أنماط اتخاذ القرار، أو كصيغة حكم يشارك فيها المجتمع في صياغة سياسة عامة تعمل من ضمنها الدولة بمسؤولية، وتخضع من خلالها للمحاسبة على قرارها وأعمالها، في الأدبيات الأخيرة ، ولاسيما تلك الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، يشار إلى هذا الوضع بأنه الحكم الصالح، كذلك تتم إقامة رابط قوي بينه وبين التنمية سواء كانت تنمية بشرية مستدامة أم تنمية شاملة.

2- الديمقراطية والتنمية : لقد أثبتت الدراسات إلى وجود علاقة عند فحصها المقاربات بشأن طريقة الحكم الديمقراطي في تمكين الفقراء، وبالتالي فهي تساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية, التي تأخذ الموجة الثالثة للديمقراطية التي زادت عدد الأنظمة الديمقراطية في العالم , تشير إلى التحاليل الأخيرة لدراسات الحالات التي تطلعت إلى العلاقة بين الديمقراطية و النمو و التماسك الاجتماعي في وصف الروابط بين الحكم الديمقراطية والتطور الاجتماعي ، من المهم التمييز بين دعم الحكم الديمقراطي كمجموعة مثالية من المبادئ المعيارية لأجل حكم الدولة و عمليات تقييم الحكومات الديمقراطية الفعلي.

3- الديمقراطية والازدهار الاقتصادي : تصبح الطريقة الأولى المباشرة والتي يمكن لهذه العلاقة النجاح من خلالها قائمة إذا كان الحكم الديمقراطي أكثر فعالية في توليد الرفاه والازدهار الوطنيين الشاملين ، فعلى سبيل المثال ، إذا كانت أنظمة الحكم الديمقراطية أكثر فعالية في حماية حقوق الملكيات وحكم القانون وتشجيع الثقة بالأعمال ، تبنين أنها أكثر ثباتنا من شأن ذلك توسيع الإنتاجية و تحفيز الاستمرار و نمو الدخل الإجمالي للشخص الواحد و بالتالي " إنقاذ كافة السفن " تعتبر هذه النظرية جذابة لكن الدليل على أن الديمقراطيات أفضل للنمو تدحضه دراسات الحالة والأدلة المنهجية على السواء ، فالحالات التي تعجز عن التوافق وهذا النموذج تشمل الأوتوقراطيات الحديثة التي حققتن أرباح اقتصادية استثنائية في الناتج

المحلي الإجمالي بالرغم من غياب انتخابات تنافسية متعددة بشكل كامل أو حتى جزئي ، إلى ذلك ، طبقت النموذج الآسيوي الشرقي سنغافورة والصين وقد شهدت كل منهما معدلات نمو اقتصادية بلغت 9 % أو أكثر مما جعل بعض المراقبين يضع عملية تسلسلية " للتنمية الاقتصادية أولا و الديمقراطية ثانيا "

وأحرزت دول كثيرة في أمريكا اللاتينية انجازات ملحوظة في الحقوق السياسية الحريات المدنية اثر إدراج الانتخابات التنافسية المتعددة الأحزاب في بداية التسعينات فضلا عن الإصلاحات السياسية في حين تبين أن أداؤها الاقتصادي متغير وساء تزامنا عدم المساواة في الدخل بين الدول في وضع كهذا ، يمكن لعدم الرضا عن الأداء الديمقراطي لحل مشاكل دولة ما وحل المشاكل الاجتماعية أن يولد خيبة وسخرية سياسيتين، كما رصد البعض أدلة على استياء عام ضد طريقة عمل الديمقراطية الليبرالية والليبرالية الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية على الرغم من عدم رفض المثال الديمقراطية بحد ذاتها كذلك ، رافقت عملية الديمقراطية في أوربا الوسطى وأوربا الشرقية صدمات في تحرير الأسواق وخفض الرفاه التي يبدو إنها زادت من عدم المساواة الاقتصادية بالرغم من أن المراقبين لاحظوا في الوقت عينه أن الدول التي اعتمدت الديمقراطية أسرع من غيرها هي أيضا تلك التي أحرزت اكبر الأرباح في الازدهار الاقتصادي .

4- الحكم الصالح والديمقراطية : لقد أكدت الدراسات أن هناك علاقات تحكم كل من الحكم الصالح والتنمية، وهذه الأخيرة التي تتماشى مع الديمقراطية، ويبدو من الواضح أن مفهوم الحكم تطور موازاة مع تطور مفهوم التنمية, لاسيما لما انتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية, وذلك عندما تبين بجراء أن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين ومستوى عيشهم, وظهر مفهوم الحكم الجيد بجلاء عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي ومستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة, أي التنمية المستدامة التي بدونها لا يمكن تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.[1]

المطلب الثاني: علاقة الحكم الصالح بالتنمية :

لقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الإنسانية, وأقترن هذا التطوير بإدخال مفهوم الحكم الصالح في أدبيات منظمات الأمم المتحدة, ومؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لبعض الدول لم يتوافق مع تحسين مستوى عيشه أغلبية السكان, وبهذا المعنى فإن تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين .

إن تطور مفهوم التنمية إلى تنمية بشرية مستدامة تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي وتستند هذه العملية إلى منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع

---

[1] زاوي الصادق، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

ويعتمد على المشاركة، كما أنه يتضمن التخطيط الطويل المدى، ليس للموارد الاقتصادية فحسب، بل للتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي أيضا، وتم ربط مفهوم الحكم الصالح مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة، لأن الحكم الصالح هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

لقد ركزت تقارير التنمية البشرية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدارها مند العام 1990 على مفهوم نوعية الحياة, وعلى محورية الإنسان في العملية التنموية, ودرجت هذه التقارير على تصنيف الدول بناء على مفهوم ومعايير التنمية البشرية المستدامة[1].

إن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس غاية بحد ذاته وأن واجب ومسؤوليات الحكم الصالح أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين .

إن التنمية البشرية المستدامة تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل, أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهشمة, وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم, وهذا التعريف الأخير هو ما سماه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002بالتنمية الإنسانية.

إن تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وهذه صفات ومؤشرات لا يؤمنها إلا الحكم الصالح، يمكن إدراج خمسة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية المستدامة وهي:

التمكين:أي توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، وإمكانية ممارستهم الحرية الاختيار بعيدا عن الجوع والحرمان، وبالتالي إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم .

التعاون: وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري, وتكون التنمية البشرية معنية بهذا البعد.

العدالة في التوزيع:تشمل الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل، وكمثال على ذلك حق الجميع بالحصول على التعليم.

الاستدامة:وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم.

---

[1] حسين كريم ، **مفهوم الحكم الصالح** ، من كتاب الفساد والحكم الصالح في الدول العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 65 .

الأمان الشخصي: يتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير، ويمكن إضافة الحرية والحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة بشكل خاص اعتمادا على مؤشرات التنمية الإنسانية التي تتحقق بوجود نظام إدارة للدولة أو حكم راشد(سليم).

المطلب الرابع: أثر الحكم الراشد على التنمية البشرية.

الآثار الناجمة عن تطبيق منظومة الحكم الراشد على العملية التنموية عديدة ومتنوعة، أقل ما يمكن أن يقال عنها، أنها تقود إلى تحقيق التنمية البشرية المستديمة التي تحلم مختلف البلدان أن تقطع في سبيل تحقيقها أشواطا كبيرة. ولإبراز ذلك، سنتطرق بإيجاز في هذا المطلب لأهمية مبادئ الحكم الراشد في تخفيض الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- تفعيل التنمية البشرية: أصبح مفهوم التنمية البشرية في السنوات الأخيرة الأكثر تداولا حيث أنه شمل العديد من جوانب التنمية التي كانت في السابق ينظر إلى كل منها على حدا، كأهمية الحكم الرشيد والمشاركة المجتمعية الواسعة، فمفهوم التنمية البشرية مبني على معادلة بسيطة تتمثل في اكتساب الناس لقدرات من جانب وإتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الممكنة لهم من أعمال قدراتهم تلك من جانب آخر.

فيما يخص الشق الأول من المعادلة لا بد من التوقف عند قضية القدرات واكتسابها، لمعرفة الارتباط بين التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية. فاكتساب القدرات ترتكز أساسا على توفر الحياة الصحية للإنسان، وعلى اكتساب المعرفة والتعليم بما فيه اكتساب المهارات، والحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، وإذا لم تتح هذه الأساسيات، تكون إمكانية الناس في الحصول على فرص أخرى بعيدة المنال.[1]

بما أن التنمية الاجتماعية بمفهومها الأوسع تتضمن عدة قضايا مثل القضاء على الجوع وسوء التغذية وتوفير الحماية الصحية والقضاء على الأمية وحق الجميع في الثقافة والتعليم، فإنها تعتبر من أساسيات تحقيق التنمية البشرية التي ترى ضرورة توفر الصحة والمعرفة والمهارات كأساس للانطلاق نحو الفرص الأخرى، بالإضافة إلى التعليم الذي يعتبر على المستوى العالمي عن عامل رئيسي من عوامل تمكين الموارد البشرية، لما له من آثار إيجابية، إن كان على مستوى السلوك والإدراك الفردي أو على مستوى تحسين قدرة الوصول إلى المعرفة والمعلومات والأفكار الجديدة والقدرة على استخدامها، كما أن للتعليم آثار إيجابية أخرى إن كان على مستوى صحة ورفاه الأسرة أو اتخاذ القرار.[2]

2- التخفيف من الفقر: الفقر ظاهرة قديمة جدا وآفة اجتماعية خطيرة، عرفتها مختلف المجتمعات البشرية عبر العصور. وهي معقدة وذات جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وليس ثمة تعريف

---

[1] **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 1995.**

[2] Bennett, Using empowerment and social inclusion for pro-poor growth: a theory of social chang, Word Bank, Waskington, 2002.

واحد محدد لها، إلا أن الجزء المشترك بين كل تلك التعاريف يدور حول مفهوم الحرمان النسبي. ويعرف البنك الدولي الفقر بأنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"[1].

ويمكن أن تتجلى في نقص الغذاء وتدني المستوى الصحي والتعليمي وهشاشة ظروف السكن وقلة الأصول الرأسمالية، أي أن الفقر لا يعني عدم الرغبة في إشباع الحاجيات الناقصة، وإنما هو بمعنى الحرمان من القدرات الذي هو نقيض التنمية البشرية. والحكم الراشد هو الذي يسعى إلى تحرير هذه القدرات وذلك من خلال تمكين الفقراء من توسيع قدراتهم وتوظيفها ومن الحصول على الموارد على أساس العدل والمساواة واحترام القانون والمشاركة في إعداد وتنفيذ السياسات[2].

3- تمكين المساواة بين الجنسين: يعرف البنك الدولي المساواة بين الجنسين (l'Egalité entre les sex)، بأنها تعني التساوي في الحصول على الفرص التي تسمح للناس بمواصلة الحياة التي يختارونها بمحض إرادتهم، وتجنب أوجه الحرمان الشديد في النتائج. أي المساواة بين الجنسين في الحقوق والموارد والتعبير. والمساواة في الحقوق تشير إلى المساواة في ظل القانون سواء كان عرفيا أو تشريعيا، وتشير المساواة في الموارد إلى المساواة في الفرص بما في ذلك المساواة في الحصول على الاستثمارات في رأس المال البشري وغيره من الموارد الإنتاجية والوصول إلى الأسواق، وتعكس المساواة في التعبير القدرة على التأثير والمشاركة في الحوار السياسي وفي عملية التنمية[3].

وبغض النظر عن اختلاف رؤية المجتمعات لقضية المساواة بين الرجل والمرأة، فإنه يمكن القول بأن تحقيق المساواة بين الجنسين يمكن أن توسع من فرص تحقيق التنمية البشرية، وتزيد من قدرات الدولة على النمو، وخفض الفقراء. ولأن المساواة بين الجنسين هي قضية تنموية بالدرجة الأولى، فإن تشجيعها هو جزء جوهري في أي إستراتيجية للتنمية تسعى إلى تمكين الرجال والنساء على حد السواء من تفادي الفقر وتحسين مستوى معيشتهم. وهنا تبرز قدرة المؤسسات التي تعمل وفق مبادئ الحكم الراشد في التخفيف من

---

[1] عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت، 2001، ص 19.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **خلق فرص للأجيال القادمة**، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[3] جون كلايتون توماس، ترجمة فايزة حكيم، أحمد أمين، **مشاركة الجمهور في القرارات العامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 1995، ص 27.

حالة اللامساواة، حيث يتم الاعتراف بأصحاب الشأن وبحقوقهم وتحترمهم وتمنحهم فرص متساوية مع الآخرين[1]

المطلب الخامس: استقطاب الاستثمار الأجنبي وجلب المساعدات:

لا يعد تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة دون جلب وضمان استثمار أجنبي مستقر بالمهام السهلة على حكومات دول العالم، وبصفة خاصة للغالبية العظمى من حكومات دول الجنوب. نظرا لما يشهده استقطاب رأس المال الأجنبي من تنافسية بين البلدان، جراء ما قد يحمله إلى اقتصادياتها من فوائد (نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، تسهيل الاندماج في التجارة الدولية، الزيادة من تنافسية المؤسسات وتنميتها....)

1- الاستثمار الأجنبي: تطلب عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة أساسية خلق مناخ استثماري ملائم. ويغطي تعبير مناخ الاستثمار، مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكونة للبيئة التي تتم فيها عملية الاستثمار. وهي عناصر متداخلة ومترابطة تؤثر في بعضها البعض لتخلق طبيعة المناخ الاستثماري. وسوف يكون ذلك المناخ مناسبا إذا ما نجحت البلدان في الحد من الفساد وأنشطة السوق السوداء وضمان حرية العمل وحق الملكية وحماية المستثمرين وتحرير التجارة وصياغة وتنفيذ سياسة اقتصادية تكبح الضخم وتحد من هيمنة الدولة على الأسواق[2].

فالمستثمرون لن يقدموا على استثمار أموالهم في بيئات غير مستقرة ولا في تلك التي يترعرع فيها الفساد ويتكاثر كالفطريات، كما أنهم ليسوا مستعدين للمخاطرة بأموالهم في بيئات ينعدم فيها سيادة القانون لا تضمن لهم حرية التصرف في تلك الأموال، وهنا تبرز أهمية الحكم الراشد في جلب الاستثمار الأجنبي نظرا لما يرتكز عليه من مبادئ تعكس العدالة والمساواة وسيادة القانون والحد من الفساد، وكلها مبادئ تعمل على جلب الاستثمار الأجنبي[3].

إن جاذبية دولة ما كموقع للاستثمار الأجنبي يتوقف من وجهة نظر المستثمر الأجنبي على عوامل متعددة بعضها اقتصادي تسويقي والبعض الآخر اجتماعي وسياسي، كما أن الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة بلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي تتوقف على خصائص المستثمر الأجنبي ذاته، والمنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن للدولة المضيفة بلوغها من وراء جذب الاستثمارات الأجنبية على

---

[1] The World Bank "**Millennium Development Goals: Confronting the Challenges of Gender Equality and Fraile States" Global**" Global Monitoring Report, The World Bank, Washington, 2007, p 106.

[2] دريد محمد السامراء، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس، 2006، ص 76.

[3] Abdelatif Kerzabi "**le rôle des règles et climat des affaires: le cas Algérien**" colloque international 9-10 mais, université de Tunis, 2008, p 3.

سياساتها الخاصة بهذه الاستثمارات وعلى دوافع وممارسات الشركات الأجنبية. إذا ما تتبعنا نسب الاستثمارات الأجنبية فإننا سوف نجدها متمركزة في الدول التي تطبق سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية سليمة، ومن هنا نخلص إلى أن الحكم الرشيد في الدولة المضيفة يلعب دورا هاما ومباشرا في جلب الاستثمار الأجنبي. وفي هذا الصدد ترتكز أبحاث الاقتصاديين حول دور المؤسسات الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية. وكذا على ضرورة إصلاح مؤسسات الدول النامية ذات المرحلة الانتقالية، حيث يرتكز هذا الإصلاح على عنصرين أساسيين يتمثلان في إصلاح البيئة المؤسساتية وإصلاح مؤسسات الحكم وذلك من أجل إيجاد محيط أكثر تكييفا مع مختلف استراتيجيات البحث عن التنمية وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار.[2]

2- جاب المساعدات الأجنبية: إن السياسات السليمة شرط أساسي من شروط التنمية وقد أدرج في برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة والبنك الدولي، ومؤسسات دولية أخرى، أن مساعدات التنمية التي تركز على نظام الحكم الرشيد قد حققت نجاحا باهرا. والأرقام دليل على ذلك، إن 42 من بين أعلى 49 دولة في قائمة التنمية الإنسانية في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية هي دول ديمقراطية تتبنى مبادئ الحكم الرشيد، حيث تستخدم مؤشرات أداء معينة لتحديد الدول التي تنطبق عليها هذه المعايير لتقديم المساعدات، ومن المؤشرات الحاسمة وجود دليل على أن الدولة تمارس الحكم الرشيد والعادل[3].

إن المعونة الأجنبية تعجل بالنمو وتخفف من الفقر في البلدان النامية التي تتبع سياسات اقتصادية سليمة و لم يكن للمعونة أثر ملحوظ في البلدان ذات السياسات الرديئة وهي النتيجة الرئيسة التي خرجت بها كوكبة من صناع القرار بصندوق النقد الدولي "FMI"، من خلال عدة دراسات نظرية وميدانية، والتي خلصت إلى أن المعونة تكون أكثر فعالية إذا وجهت بعناية إلى البلدان الفقيرة ذات السياسات السليمة.

وقد قام FMI بدراسة تخصيص مساعدات التنمية الرسمية خلال الفترة 1970 إلى 1993، أين كانت البلدان ذات السياسات الرديئة وذات السياسة السليمة تحصلان على سب متساوية من المساعدات سواء كانت هذه المعونات من "FMI" أو الفرع التابع للبنك الدولي –هيئة التنمية الدولية، فخرج بنتيجة أن

---

[1] Byrung- Hwa Lee, **L'IDE des pays en développement: un vecteur d'échange et de croissance**, OCDE, Paris 2002, P 8.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، داور الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 364.

[3] بولا دوبريانسك، **مبادئ الحكم الرشيد**، مجلة نيوزيمن 2005/09/18. أنظر: www.newsyemen.net.

المعونة ليس هي التي تصنع سياسات البلدان المتلقية، بل اعتناق هذه السياسات الرشيدة يحدد في الأساس من خلال العوامل الاجتماعية والسياسية المحلية، أي أنه ليس بالضرورة أن البلدان التي تتلقى معونات سوف تنتهج سياسات سليمة، وخير مثال على ذلك "زامبيا" حيث تلقت أموالا ضخمة لكنها بقيت تنتهج سياسات رديئة، وفي المقابل "غانا" التي كان لها نفس الحظ من المعونات فطبقت سياسات سليمة، وكذلك من جهة أخرى فإن هناك دول لم تتلقى مساعدات وبقيت تطبيق سياسات سليمة،ى فكذلك من جهة أخرى فإن هناك دول لم تتلقى مساعدات وبقيت تطبق سياسات رديئة مثل "ميانمار" و"نيجيريا".

وعليه خلصت الدراسة إلى أن المعونة الأجنبية تلعب دورا مساعدا على الأكثر خاصة إذا عمدت الدولة المتلقية للمساعدة إلى تطبيق برنامج للإصلاح الشامل مضيقة إلى ذلك عامل المشورة والتدريب والمساعدة المالية.[1]

كانت توصيات "FMI" بأن تقدم المعونات إلى البلدان الفقيرة ذات الدخل الضعيف والتي تنتهج سياسات اقتصادية سليمة لدفعها إلى النمو والحد من الفقر. أما بالنسبة للبلدان التي تتبع سياسات رديئة فينبغي تشجيعها على الإصلاح وقد يكون إمدادها بالنصح وورش العمل والتدريب عائد مرتفع، لكن ليس من الحكمة توظيف موارد مالية كبيرة بها.

لقد تناولت دراسات أخرى لـــــ"FMI" بحث العلاقة بين المعونة والنمو وخلصت بصفة عامة إلى أنه ليست هناك أي دلائل على أن المعونة الأكثر تفضي إلى نمو أكبر وأعلى، حيث ميزت الدراسات بين البلدان على أساس سياساتها الاقتصادية، حيث حددت دراسات قام بها في سنوات التسعينات السياسات الرشيدة التي تشجع النمو في الأمد الطويل ارتكزت على هذه المعايير الثلاثة في تحليل اقتصاديات البلدان:

- النظم التجارية المفتوحة.
- الانضباط المالي.
- تفادي التضخم المرتفع.

ونأخذ مثال على عينة من البلدان لدراسة قام بها "FMI" في سنة1993 مكونة من كل من بتسوانا، إندونيسيا، تنزانيا وزامبيا، تبين أن بتسوانا وإندونيسيا حققتا أداء جيد بصورة مطردة، بينما حققت أداء ضعيف كل من تنزانيا وزامبيا. ومن أجل إتمام الدراسة جمع باحثو الـــ "FMI" بيانات عن 56 من البلدان

[1] Kunibert Raffer, **More Condition and lee Money, Shifts of Aid Policies**, Working Poper University of bath, 12-14 September 1999.

النامية على مدى 24 سنة انطلاقا من سنة 1970 إلى سنة 1993. وكانت النتائج واضحة بالنسبة لـــ 41 دولة منخفضة الدخل في العينة.[1]

حسب الدراسة التي قام بها خبراء من FMI فإن هناك علاقة طردية بين المعونة والسياسات التي تتبعها البلدان المتلقية للمعونة. فمن الجانب الأول فإن السياسات الاقتصادية تلعب دورا مهما في جانب المعونة، لأن الأطراف المانحة لا تتأثر بالاعتبارات السياسية والإستراتيجية بالقدر التي تتأثر به من السياسات الاقتصادية المتبعة حيث كلما كانت السياسة الاقتصادية المتبعة سليمة وجيدة كلما كانت نسبة المعونة كبيرة والعكس في حالة إتباع البلد لسياسة رديئة[2].

وقد اتفقت دراسات "FMI" مع هذه الكتابات الأكاديمية، على أنه ليس هناك علاقة منتظمة بين مبلغ المعونة الذي يحصل عليه البلد وإصلاح السياسة أو دعمه وليس صحيحا أن المبالغ الضخمة من المعونة يؤدي إلى إتباع سياسات رديئة ولا إلى أن غيابها يؤدي إلى إتباع سياسات سليمة. وعليه فقد استنتج الباحثون إلى أنه إلى جانب المعونة يجب أن تتوفر عوامل محلية أخرى للإصلاح و إتباع سياسات سليمة ورشيدة وتكون عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية غالبا بالإضافة إلى تقديم المنظمات متعددة الأطراف للنصح والكشف عن تجارب الدول الأخرى.

وكنتيجة فإن المعونة أداة قوية لتعزيز النمو ولتحقيق ذلك ينبغي منحها للبلدان التي تساعد نفسها بالفعل عن طريق تطبيق سياسات رشيدة وسليمة. ويكون للمعونة المالية عائد مرتفع ويزيد تقديمها من احتمال أن تستمر الإصلاحات عن طريق تقوية المكاسب التي يجنيها البلد من ناحية النمو الاقتصادي والحد من نسبة الفقر. لنخلص في الأخير من خلال هذه الدراسات المختلفة إلى أن هناك ارتباط وثيق بين الحكم الرشيد في البلد المتلقي ونسبة المعونة المقدمة وأدائها للأهداف المسطرة لها.

3- التخفيف من القطاع غير الرسمي: لقد جاء مفهوم الدولة من القدم كحل إداري وتشريعي نشأ وتطور بالاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع ومجموعات المصالح المختلفة فجاء لينظم العلاقة بين أفراد المجتمع ومجموعاته ولكي تستقيم الأمور، من خلال توفير الدولة لنظم قضائية وقانونية، تنظم حل المنازعات والخلافات بصورة سليمة بين الأفراد و المؤسسات والجماعات، ولتحقيق ذلك كان على هذه المجمعات أن يتنازلوا عن جزء من حريتهم المطلقة في العمل والحركة، فمن وظيفة الدولة فرض وتنفيذ هذه القوانين حتى تصبح أحكاما فعالة وملزمة، فإذا جاءت القوانين منفصمة عن الواقع و الأعراف أو غير قابلة للتطبيق،

---

[1] كرايج بيرنسايد وديفيد دولار، **المعونة تحفز النمو في ظل السياسات السليمة**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1997، ص 4-7.

[2] David Dollar et Craig Burncide, **les politiques d'aides et la croissance, magazine finance et développement**, FMI, 1997, pp 4-7.

يسعى المتضررون للحصول على هذه الخدمات الضرورية بصورة مستقلة عن الدولة، فينشأ القطاع الموازي تدريجيا.

يقصد بالقطاع غير الرسمي النشاط الذي لا تنظمه المؤسسات العمومية الرسمية، والتنظيمات الاجتماعية مثل قوانين العمل، الضرائب، اشتراكات الضمان الاجتماعي التسجيل الذي يحكم الأنظمة المماثلة في القطاع الرسمي وبعبارة أخرى يتبين بأن الاقتصاد غير الرسمي يشمل كل تلك النشاطات الخفية غير المصرح، وغير قابلة للتقييم أي النشاطات السوقية السرية المشروعة وغير المشروعة، على خلاف ما يقع في القطاع الرسمي الذي يتمتع بشكل نقدي ملموس في الاقتصاد العمومي والكلي.

العامل الرئيسي التي تسبب في ظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هو النظام الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال أي النظام الاشتراكي المسطر المتميز بمركزية القرارات، وتدعيم الدولة للأسعار خصوصا منها المواد الاستهلاكية. كذلك ما نجم عن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وعوامل أخرى كالتالي:[1]

- كالنمو الديمغرافي الذي ولد ارتفاعا ملحوظا في عدد العاملين.
- التراجع الشديد في عدد العاملين بالقطاع نظرا للتحديث السريع للاقتصاد.
- الجمود الشديد في سوق العمل، الذي بطبعه أثر على إمكانية التوظيف، الفصل، الأجور، عقود العمل...إلخ.
- الزيادة على الإقبال على العمل في القطاع غير الرسمي لما يتصف به من خصائص مميزة والتي سوف نتطرق إليها في النقطة الموالية.

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي انتشرت في جميع الاقتصاديات، وصعب تقديرها وحسابها بشكل دقيق ويعتبر انتشارها أمرا خطيرا لتأثيره السلبي على الاقتصادياتمن حيث:[2]

- إضعاف هيبة الدولة وتشجيع التهرب من القانون وانتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي مما يضعف الثقة في السوق المالي المحلي.
- خسارة الدولة ماديا جراء التهرب الضريبي...إلخ.

إن من أهم العوامل المباشرة لانتشار الاقتصاد غير الرسمي القدرة على نمو وتوفير الخدمات والنفاذ لأسواق استيعاب بنسبة كبيرة من البطالة والفقر لأن الكثير من يعتبرون عاطلين هم منتجون في القطاع غير الرسمي،

---

[1] Phillippe Adair**, L'économie informel au Maghreb**, Communication au colloque International au Maroc, 17-18 Avril 2003.

[2] P. Bod son; P.M. Roy, **Politiques d'appui au secteur informel dans les P.V.D. Revu ville et développement**, Paris, 1996.

وذلك راجع للمعايير الخاصة بالالتحاق به وذلك لسهولة الاندماج فيه، عدم تطلب المستويات عالية من التكوين، وعدم تجانس وحدات العمل ورأس المال المحدود.

خلاصة الفصل الثالث:

إن الحكم الشريد لا يمكن فرضه من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية، بل هو إنجاز أو نتيجة في حد ذاته، في ظل دولة القانون، الإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها، السلطة الشرعية وتكيف الوسائل والإجراءات وتوفير البيئة المساعدة التي يمكن الاستثمار فيها لتحقيق الثروة، وإدارة وتنمية العنصر البشري .

وعليه فإن منهج الحكم الراشد يشمل جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، كما أنه يشمل القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص، فهو فلسفة للحكم شاملة وكاملة تضمن للمجتمع استقرارا على كل المستويات وتقيه من المفاسد العظيمة لمظاهر الفساد الإداري بأشكاله المختلفة.

مماسبق نستنتج أن الأبعاد سواءا إقتصادية كانت أم سياسية وإدارية، مترابطة ومتفاعلة فيما بينها لتشكيل الحكم الراشد، فالبعد السياسي يؤثر في العدالة ،كما أنّ للبعد الإداري تأثير على المجال الإقتصادي خاصة من خلال إصلاح الإدارة ، وفي الأداء التنظيمي للنشاط الإقتصادي، أما البعد الإقتصادي فيبرز حول القضايا العامة ومكافحة الفساد الإقتصادي، تعزيز الشفافية وتكريس الديمقراطية كمحاور أساسية للتنمية المستدامة.

خلاصة الباب الأول

بعد هذا الاستعراض لمختلف استراتيجيات التنمية الإقتصادية المستدامة، وعلاقتها بالديمقراطية وأبعاد الحكم الراشد، ومهما اختلفت آراء المفكرين والاقتصاديين لتعاريف التنمية الاقتصادية فإنها جميعا تهدف إلى إحداث تغيرات عميقة في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، والبيئي والسياسي، والانتقال من وضع اقتصادي إلى آخر أحسن، ولتحقيق ذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والواقع حتى تكون أكثر شمولا واستمرارا، يجب أن تستند إلى سياسات تنموية ملائمة تستمد قوتها من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، دون غياب مقوماتها وأهدافها الإستراتجية وندرج النتائج التالية:

1- لقد قدمت الكثير من النظريات والنماذج في التنمية ، جملة من الآراء أشارت إلى أن التنمية المتوازنة هي المحرك والفاعل الأول لعملية التنمية، في إطار التوسع الأفقي والعمودي، واستخدام التكنولوجيا والانتقال من النظام التقليدي إلى الحديث، مع ضرورة الاستفادة من النماذج والتجارب التي قامت في الدول المتقدمة.

2- تبين أن تحسين الدخل الوطني لا يعني تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين ومستوى عيشهم، وبظهور مفهوم الحكم الراشد أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الإجتماعي، الإقتصادي، السياسي، الثقافي والبيئي ومستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة، أي أبعاد التنمية المستدامة ، ومن جهة أخرى فان الحكم الراشد والتنمية مفهومان مترادفان إذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ومؤسسات وقضاء مستقل، ومساءلة وشفافية يمكنهما السير معا وتداول سلمي على السلطة، ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية وإعلام حر، إذ لا يمكن تحقيق أحدها دون، أما القاعدة فهي التداخل والتواصل فيما بينهما وإلا وصل كلاها إلى طريق مسدود ولذا فان مواجهة الإشكاليات والتحديات تستهدف اختيار السبل الصحيحة والمناسبة لإحداث التنمية الإنسانية المنشودة والشاملة في ظل حكم راشد ورقابة فعالة للمجتمع المدني.

3- الحكم الراشد يمكن أن يقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعديدية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى جهاز إعلامي حر،كل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الراشد تعمل على إدخال الإصلاح من قبل السلطة من أجل ترشيد حكمها، وتعمل على تسييد مبادئ وآليات تحقيق الحكم الراشد على عدة أصعدة، ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن إدارة الحكم الراشد تتطلب مشاركة الدولة متمثلة في الإدارة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، أو ما يعرف بالأطراف الفاعلة، فمن دون المشاركة من أدنى إلى أعلى لن تتمكن أجهزة الحكم من هيكلة أو إدارة وتحقيق التنمية المستدامة.

الباب الثاني

إستراتجية التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الراشد في الدول العربية

تمهيد الباب الثاني

توجه الدول العربية جهوداً مكثفة من أجل تحسين استدامة التنمية. وقد عالجت هذه الجهود معظم القضايا الرئيسية المتعلقة بأبعاد ومبادئ التنمية المستدامة كما حددها جدول أعمال القرن 21، وأقرتها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومبادرة المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي، إلا أن الإقتصاد العربي مايزال يجابه عددا من الخصائص غير المستدامة والتي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لتبني سياسات تسخر الطاقة لأغراض التنمية واتخاذ تدابير من شأنها تدعيم إسهام القطاع الخاص في تحقيق تنمية مستدامة.

وتحليلا لواقع التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات أهمها، تلك الصادرة عن لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض وبالإعتماد على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، ولعل حجم مشكلة الفساد في الدول العربية، ومخاطر تشعبها وتفاقمها تستدعي تفعيل آليات لمحاصرة الظاهرة والقضاء على تداعياتها السلبية، وفق إستراتيجية شاملة واضحة متكاملة بعيدة المدى، وليس إجراءات ظرفية قائمة على التغيير الشكلي، وتحليل موضوع مكافحة الفساد وتمكين مبادئ النزاهة والشفافية سارعت الدول العربية إلى تبني معايير الحكم الراشد كآلية فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من ذلك لا يزال الكثير من الدول العربية يواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة والحاجة إلى إصلاح التعليم لرفع كفاءة الموارد البشرية، ووجود تباين واضح في مستوى ونوعية الخدمات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي بين الدول العربية وداخل الدول نفسها وبين سكان المناطق الريفية والحضرية، وزيادة حجم التضخم وإنخفاض نصيب الدول العربية من الإستثمارات الأجنبية وغيرها من التحديات المحلية والدولية.

ومما سبق وتماشيا مع التطورات الدولية الراهنة أدخلت معظم الدول العربية إصلاحات مهمة على مؤسساتها، وقوانينها، وأنظمتها الإدارية والمالية، وإجراءاتها التعاقدية بهدف تهيئة المناخ السليم والملائم للتنمية السريعة والمستدامة، وتحسين كفاءة تنفيذ المشاريع وإستراتيجيات التنمية حسب التوجيهات والإتفاقيات الدولية، ولدراسة مسار التنمية المستدامة وإمكانية تجسيد الحكم الراشد كإستراتجية فاعلة للحد من مظاهر الفساد وتكريس الديمقراطية لإستدامة التنمية وتنويعها بدلا من الإعتماد المتزايد على الثروة الزائلة (النفط) كمورد أساسي وتشجيع القطاع الخاص وتمكين المرأة كأهداف للتنمية الشاملة. وقمنا في هذا الباب بتحليل أهم مؤشرات التنمية المستدامة وسبل تفعيل الحكم الراشد كإستراتجية في التنمية العربية من خلال الفصول التالية:

الفصل الرابع: إستراتجية التنمية المستدامة في الدول العربية؛

الفصل الخامس: تحليل مؤشرات الأساسية لقياس التنمية المستدامة في الدول العربية؛

الفصل السادس: تحديات التنمية المستدامة ودعم الحكم الراشد في الدول العربية.

الفصل الرابع
إستراتيجية التنمية المستدامة في الدول العربية

تمهيـــد الفصل الرابع

تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية يستوجب وضع إستراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والإجتماعية والصحية والمحافظة على البيئة في المنطقة العربية، تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية، وشهد العالم العربي انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس في أكتوبر 1986 والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر 1991. وفي السنوات الأخيرة بادرت الدول العربية إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية ، كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم نجازها بالشكل المرسوم أو المخطط.

وفي هذا الفصل نتناول أهم المعالم الرئيسية لإستراتيجية التنمية العربية في المباحث التالية:

المبحث الأول: التطور نحو مفهوم التنمية المستدامة في الدول العربية.

المبحث الثاني: أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في الدول العربية.

المبحث الثالث: مقومات دعم التنمية الإقتصادية العربية.

المبحث الرابع:الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية كمدخل للتنمية المستدامة في الدول العربية.

المبحث الأول:

التطور نحو مفهوم التنمية المستدامة في الدول العربية.

توجه الدول العربية جهوداً مكثفة من أجل تحسين إستدامة التنمية. وقد عالجت هذه الجهود معظم القضايا الرئيسية المتعلقة بأبعاد ومبادئ التنمية المستدامة كما حددها جدول أعمال القرن 21، وأقرتها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومبادرة المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي، إلا أن الإقتصاد العربي ما يزال يجابه عددا من الخصائص غير المستدامة والتي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لتبني سياسات تسخر الطاقة لأغراض التنمية المستدامة واتخاذ تدابير من شأنها تدعيم إسهام القطاع الخاص في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

المطلب الأول: التخطيط والتنمية في الدول العربية.

إهتمت الدول العربية بالتخطيط التنموي منذ الستينات من القرن الماضي ، حيث مر بمراحل ثلاث[1]:

الأولى هي مرحلة التخطيط الشامل: والتي بدأت بعد الإستقلال مباشرة وانتهت في السبعينات من القرن الماضي واعتمدت معظم الدول العربية التخطيط الشامل بهدف إحداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية من خلال برامج خطط تديرها وتسيطر عليها الحكومات بشكل عام، فقد سادت تلك الفترة ضرورة تدخل الحكومات في الاقتصاد بشكل مباشر إعتمادا على الفكر التنموي الذي كان سائدا آنذاك، وقد توجهت الحكومات في تلك الفترة بشكل عام إلى تشجيع تراكم رأس المال وإستخدام فائض العمل بشكل أمثل وتخفيف الضغط على العملات الأجنبية من خلال سياسات إحلال الواردات، والتركيز على التصنيع، وقد سعت الحكومات إلى إعادة تخصيص الموارد من خلال خطط وبرامج تنموية متسقة، هدفت إلى توفير الاستثمارات الكامنة لتحقيق معدلات نمو عالية تزيد عن النمو السكاني وتؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الدخل القومي. لذلك كان الاستثمار المنتج هو المحدد الرئيسي في عملية التنمية.

لذلك فقد اشتركت معظم خطط التنمية العربية بهدف إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها إلى استثمارات منتجة واستحدثت سياسات متفاوتة لتحقيق ذلك إلا أنها متقاربة من حيث المضمون قامت على التدخل في القطاع الصناعي والتمويل والموارد الطبيعية يصل إلى درجة التأميم في كثير من الأحيان وزيادة مساهمة الحكومات في الإصلاح الزراعي واستخدام الضرائب والقروض لتمويل العجز وتحفيز المدخرين الأفراد للإستثمار في المشاريع الإنتاجية واستحداث مؤسسات متخصصة للمشروعات في القطاعات الإنتاجية والاجتماعية .

---

[1] حسن الطلافحة، **التخطيط في الدول العربية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد113 ،ماي 2012، ص 2-6.

ونتيجة لهذه السياسات والإجراءات فقد زاد دور الحكومة في الإقتصاد وزادت ملكية الحكومة للموارد مما أضعف دور القطاع الخاص ودور السوق في تخصيص الموارد وظهرت تشوهات في الإقتصادات العربية وبدأت الدول العربية تعاني من العجز الكبير في موازناتها وزادت مديونيتها بشكل ملحوظ.

المرحلة الثانية وهي برامج التصحيح الهيكلي: وفي بداية الثمانينيات من القرن الماضي ظهرت الحاجة إلى إعادة تفعيل دور السوق في تخصيص الموارد وتحقيق التنمية و بدأت لذلك المرحلة الثانية من التخطيط التنموي في الدول العربية وهي برامج التصحيح الهيكلي والتي فرضت في بعض الأحيان أو اقترحت وتم تبنيها من الحكومات في أحيان أخرى. وقد قامت برامج التصحيح الهيكلي هذه على ثلاثة محاور أساسية وهي تحرير الأسواق والإعتماد على آلية السوق وتحرير الأسعار وتقليل دور الحكومات في الإقتصاد وقد تمحور الدور الأول والظاهر من هذه البرامج حول تقليل العجز في الميزانيات الحكومية. وقد اعتمدت هذه البرامج على سياسات ومكونات متشابهة أهمها تحرير الأسواق بشكل عام ورفع الدعم عن السلع المختلفة بما في ذلك السلع الزراعية والتحرر المالي بمعنى عدم التحكم في أسعار الفائدة والإنفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة وخصخصة الإقتصاد واعتماد المعدل العائدي الداخلي كأساس لتخصيص الموارد الإقتصادية لقطاعات التعليم والصحة، بالإضافة إلى الإصلاح الإداري لتمكين الجهاز التنفيذي من تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية.

ومن هنا يمكن القول أن كل من التخطيط الشامل وبرامج التصحيح الهيكلي تتفق على الهدف ولكنها تختلف في كيفية الوصول إليه حيث اعتمدت برامج التخطيط الشامل على خطط تنمية متوسطة الأجل تقوم على سياسات انمائية تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد وتوفير الإستثمارات اعتمدت برامج التصحيح الهيكلي على سياسات الكلي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في وقت قصير تصل إلى ثلاثة سنوات في حدها الأقصى.

المرحلة الثالثة تحقيق التنمية الشاملة: فتحولت أهداف التنمية وطبيعة التخطيط التنموي إلى ما أسماه البنك الدولي بإطار التنمية الشاملة ودخلت العملية التنموية مرحلتها الثالثة بعد عام 2000. لم يثبت نجاح التخطيط الشامل وبرامج التصحيح الهيكلي في تحقيق التنمية الشاملة، حيث كان التركيز على تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تفوق معدل النمو السكاني فلم تنقص معدلات الفقر وزادت في بعض الأحيان، لذلك ظهرت الحاجة إلى تحديد أهداف أخرى للتنمية واعتماد سياسات مختلفة عن السياسات الت اعتمدت سابقا لذلك نبى البنك الدولي سنة 1999 ما سمي بإطار التنمية الشاملة Comrehensive devlepment Frammwork.CDF حيث تم التركيز على دور جميع الشركاء في التنمية ، وأصبح تخفيض مستوى الفقر، وتقوية التداخل بين المكونات الإجتماعية والإنسانية والهيكلية والاقتصادية والحاكمية

والبيئية تشكل أهدافا للتنمية وبناءا على ذلك ظهر ما يسمى بالأهداف الألفية والتي تكونت من القضاء على الجوع المدقع والجوع وتعميم التعليم الأبتدائي.

المطلب الثاني: محطات التطور نحو مفهوم التنمية المستدامة.

واكبت الدول العربية التطور العالمي في مفهوم التنمية المستدامة من خلال المشاركة في المؤتمرات العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، وهناك محطات مهمة شهدها العالم في مجال التطور من الفكر البيئي المجرد إلى فكر التنمية المستدامة الذي يتضمن الارتباط الحتمي للبيئة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية وأهمها[1]:

- في عام 1989 طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد اجتماع عالمي لوضع إستراتجية لإيقاف التأثيرات التي تلوث البيئة في سياق تعزيز الجهود العالمية لتطوير ونمو واستدامة البيئة بكل دول العالم.
- للتحضير لمؤتمر القمة العالمي قام مجلس الوزراء العرب للشؤون البيئية بالتعاون مع الهيئات الإقليمية UNEP وESCWO بإصدار إعلان أبو ظبي في 2001 والذي تضمن الإعلان العربي للتنمية المستدامة ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- اجتماع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة عام 2002 الذي تقدم بمبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية باسم المجموعة العربية المشاركة في مؤتمر جوهانسبرغ لقمة التنمية المستدامة وهي مبادرة موحدة تتضمن رؤى وتصورات وتوجهات البلدان العربية لتحقيق الأمن والسلام والتنمية في المنطقة، وتهدف المبادرة إلى التصدي للتحديات التي تواجه الدول الغربية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وتؤكد التزام الدول العربية بتنفيذ جدول أعمال القرن وأهداف التنمية التي تضمنها إعلان الألفية ومخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتسعى إلى تفعيل وتعزيز المشاركة من اجل إبراز الجهود التي يقوم بها نحو تحقيق التنمية المستدامة ولاسيما في ظل العولمة وآثارها وإيجاد آلية لتمويل برامج حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

تقدمت الدول العربية بالمبادرة العربية للتنمية المستدامة في قمة جوهانسبرغ والخطاب العربي للقمة 2002، وإصدار عدد من الإعلانات التي تمثل الموقف المشترك للدول العربية في عدد من قضايا منها[2] :

---

[1] أنظر:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة والبيئة في المنطقة**، الأمم المتحدة، نيويورك ، 2003، ص 42.
- منظمة الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، **تقرير الأمين العام للمنظمة عن الإدارة والتنمية**، 2005/7/12 ، ص 2.
- أنظر بالخصوص: http://www.mfe.govt.nz/issues/sustainability

[2] زياد أبو غراره، **تجارب وقضايا المحافظة على البيئة في الوطن العربي**، الأمين العام للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، عرض مقدم في الملتقى الثالث لمؤسسة الفكر العربي – بيروت.

- إعلان أبوظبي حول مستقبل البيئة العربية 2001.
- إعلان جدة حول البيئة من منظور إسلامي 2001.
- إعلان دبي حول المياه 2002.
- المبادرة العربية حول الطاقة لأغراض التنمية المستدامة 2002 .
- إعلان أبوظبي حول الطاقة والبيئة 2003.
- إعلان صنعاء حول الطاقة المتجددة 2004.
- إعلان القاهرة بشأن النهج الاستراتيجي للمواد الكيميائية 2005.

المطلب الثالث: مجالات التنمية المستدامة في الدول العربية:

معظم الدول العربية إلى حد ما تتقاسم أولويات متشابهة للتنمية المستدامة على المستوى الوطني فيندرج تحت الاهتمامات الرئيسية لدول المنطقة موضوعات مثل:

- مكافحة التصحر،
- الأمن والسلام،
- جودة المياه،
- تدهور الأراضي والتصحر،
- التمدن،
- نقل التكنولوجيا،
- التحويل والتجارة الدولية.

إلا أن الاختلاف في الموارد الطبيعية يولد فروقاً بين بلاد المنطقة في مجال سياسات الطاقة وموقف العمالة المهاجرة والفقر وأكدت المبادرة العربية للتنمية المستدامة بأنه بالرغم من التزايد المستمر لمجالات القضايا المطروحة على منبر التنمية المستدامة والتي تتطلب تعددية القطاعات المشاركة فيها على المستوى الوطني فان التنمية المستدامة مازالت تعتبر مجرد موضوع بيئي وهذا يؤدي إلى انه لا يحضر الاجتماعات الخاصة بالتنمية المستدامة إلا ممثلو وزارات البيئة ووكالات البيئة في الوقت الذي يدعى إلى تلك الاجتماعات بصورة دورية مندوبون من وزارات أخرى مثل المالية والتخطيط والتجارة، وتتضمن المبادرة العربية للتنمية المستدامة المجالات التالية[1]:

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، إطار للعمل السكرتارية الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئية – المكتب الإقليمي لغربي آسيا، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص ص42،39.

❖ الإدارة البيئية: شهد الفكر البيئي في المنطقة العربية تحولاً كبيراً عبر العقود الماضية، مواكباً من ذلك التوجه العالمي الجديد للأهداف والمفاهيم البيئية من منظور كان يرتكز على مبادئ الصحة العامة والإدارة البيئية إلى رؤيا تسعى إلى تنمية مستدامة متكاملة، وبوجه عام يمكن تقسيم التحول في الإطار المفاهيمي في البلدان العربية إلى ثلاثة مراحل[1]:

- دعم هندسة الصحة العامة من العشرينات حتى السبعينات.
- التحول من الصحة العامة إلى الإدارة البيئية في السبعينات والثمانينات.
- التحول التدريجي من مفهوم الإدارة البيئية إلى التنمية المستدامة من الثمانينات حتى الآن.

ففي البداية كان ينظر إلى الإدارة البيئية في معظم الدول العربية على أنها مسألة تتعلق بالصحة العامة وتركزت على جودة المياه، التخلص من المخلفات وعلى المخاطر الصحية وكانت البلديات مسؤولة عن تدبير الحصول على مياه نظيفة وعلى شبكات الصرف وعن خدمات إدارة المخلفات الصلبة بينما أنشأت وحدات الصحة البيئية على المستوى الوطني داخل معظم وزارات الصحة من اجل القيام بعمليات التفتيش ورقابة الجودة والاختبارات في المعامل الوطنية .

❖ السلام والأمن: ويتمثل في إيجاد بيئة ملائمة على المستوى الإقليمي لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن بما في ذلك إنهاء الاحتلال ونبذ التهديد بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وعلى أسس عادلة لتعزيز مسار التنمية المستدامة.

❖ الإطار المؤسسي: وذلك بتدعيم وتعزيز البنية المؤسسية في الدول العربية في مجال التنمية المستدامة بما في ذلك تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات اللازمة ودعم جامعة الدول العربية لبناء آلية التعامل مع التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

❖ الحد من الفقر: من خلال دعم خطط العمل والبرامج الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة للوصول إلى تخفيض حدة الفقر.

❖ الصحة والسكان: الهدف منها هو تعزيز الارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية ودعم الجهود لتنمية صحة السكان من خلال توفير الماء النظيف والغذاء الأمن والصرف الصحي والتحكم من أخطار الكيمياويات والتلوث بأشكاله.

❖ التعليم والتوعية والبحث العلمي: ويتم بدعم وتطوير استراتيجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحو الأمية كجزء من إستراتيجية الحد من الفقر ودعم تحقيق الأهداف المتفق عليها عالمياً بشأن التعليم بما في ذلك المنصوص عليها في إعلان الألفية.

---

[1] عبد الله الحرتسي حميد ، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، 1994-2004** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،(غ، م)، 2005 ، ص: 24.

❖ العولمة والتجارة: لمسايرة مطالب المجتمع الدولي لتعزيز جهود الدول العربية ولتجنب التأثيرات السلبية التي تلازمها نتيجة للعولمة على المستويات التقنية والبيئية والاجتماعية وتعزيز القدرة التنافسية للسلع العربية وتهيئة بيئة استثمارية عربية جيدة تسهم في تسريع دخول الدول العربية في عضوية منظمة التجارة الدولية وكسب مزايا تفضيلية لمنجاتها ومراكز تنافسية دولية.

❖ إدارة الموارد: قصد تشجيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه وحماية المياه ودعم التطبيق الإقليمي وشبه الإقليمي والوطني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن طريق الآليات الموجودة في المنطقة لتطوير وتطبيق برامج العمل القائمة ويتضمن ذلك تطوير التشريعات وتعظيم الاستفادة من الأنشطة القائمة على المنابع والمجرى والأوسط والمصبات.

أما الموارد الطبيعية بما ذلك النفط والغاز الطبيعي والمعادن والأراضي والمياه ومصائد الأسماك فكانت تدار بأساليب منفصلة كلياً.

❖ الاستهلاك والإنتاج: لترويج مفهوم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربية وتشجيع استخدام المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية.

❖ الطاقة لأجل التنمية المستدامة : إن الطاقة هي شريان الحياة للاقتصاد العالمي فهي حيوية للنمو الاقتصادي والتنمية. وفي الدول العربية يضطلع قطاع الطاقة بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تلبية احتياجات الطاقة الخاصة بالقطاعات المختلفة بالإضافة إلى الإسهام الفعال للطاقة وخاصة قطاع البترول والغاز في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من بلدان المنطقة (ويشكل بحدود 20% من الناتج الإجمالي)، وعلى الرغم من ذلك فان قطاع الطاقة يتميز بخصائص متعددة يمكنها أن تؤثر في إمكانات التنمية المستدامة في المنطقة ومن أهم هذه الخصائص[1]:

- القطاع مازال يعاني من ممارسة أنماط غير مستدامة في إنتاج واستهلاك الطاقة.
- خدمات الطاقة بكافة أنواعها لاتصل إلى كل سكان حيث أن هنالك نسبة مهمة من السكان يعانون من عدم وصول خدمات الطاقة بالإضافة إلى نسبة أخرى يعانون من عدم انتظام هذه الإمدادات.
- للقطاع تأثيرات بيئية ضارة على الهواء والتربة والموارد المائية.

ولكي تصبح الطاقة وسيلة لتدعيم التنمية المستدامة هناك حاجة في الدول العربية لوضع إطار عمل لسياسات الطاقة التي تنظر بعين الاعتبار للتحديات التي يواجهها القطاع والتي تستجيب للقضايا الرئيسية في

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، **الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، إطار للعمل السكرتارية الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة ، برنامج الأمم المتحدة للبيئية – المكتب الإقليمي لغربي آسيا، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص ص42،39.

مجال الطاقة التي صادق عليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وللاهتمامات والالتزامات التي يتناولها إعلان أبو ظبي حول البيئة والطاقة لعام 2003.

❖ الطاقة المتجددة: هي مصادر للطاقة تحل محل ذاتها (تتجدد) إثناء دورة حياة البشر مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، طاقة حرارة باطن الأرض طاقة المد والجزر، طاقة الأمواج. وعرفت المجموعة الاستشارية للطاقة المتجددة بالمملكة المتحدة على أنها الكلمة التي تعبر عن جميع أنواع الطاقات التي تحدث طبيعياً وتكرارياً ومن الممكن استغلالها لصالح الإنسان وأشهر مصادرها الشمس، الجاذبية، دوران الأرض. ولقد اتخذ عدد من الدول العربية مثل الأردن، سوريا، وجمهورية مصر إجراءات مهمة لتقييم مصادر الطاقة المتجددة، وتنتشر العديد من تطبيقات الطاقة المتجددة في الدول العربية بأنواع وأحجام متفاوتة.

تعتبر المبادرة العربية للتنمية المستدامة من أهم نتائج الأعمال التحضيرية لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتهدف إلى مواجهة التحديات الموجودة أمام الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد المبادرة على أهمية نقل ومواءمة التكنولوجيات المناسبة في المنطقة، وتطوير القدرات من أجل مواجهة التحديات. كما أنها تدعم دفع وتعزيز الآليات الخاصة بإنتاج أكثر نظافة وأماناً، واستهلاك أكثر كفاءة للنفط والغاز وتطبيقات الطاقة المتجددة، وكذا تطوير مصبات ومصائد الكربون من خلال التشجير، أما القضايا الأخرى المتصلة بالبيئة والتي تناولتها المبادرة تتضمن[1]:

- تدعيم جهود الدول العربية من أجل مواجهة ظاهرة تلوث الهواء في مدن عربية كثيرة، ومن هذه الجهود استراتيجيات تخطيط المناطق الحضرية، وتوصيف مناطق استخدام الأراضي، وبرامج مراقبة الانبعاثات الهوائية وإنشاء نظم وشبكات إقليمية ودون الإقليمية للنقل المستدام.
- تدعيم القدرات العربية في تطبيق الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وما يتصل بها من آليات، بما في ذلك المساعدات التقنية والمالية من المجتمع الدولي.
- تدعيم جهود الدول العربية للوصول إلى إدارة سليمة للكيماويات مع التأكيد على الكيماويات والمخلفات الخطرة.
- مناشدة الدول الصناعية بأن تفي بالالتزامات المرتبة عن الاتفاقيات البيئية الدولية من خلال إلغاء كافة أشكال الدعم المقررة لقطاع الطاقة في هذه الدول وبخاصة تلك الموجهة نحو الطاقة النووية والفحم والانحياز الضريبي ضد المنتجات البترولية.
- تعزيز مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربية وتشجيع استخدام المنتجات التي تسهم في حماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي.

[1] سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 19، ص 238.

وقصد الوصول إلى رؤية موحدة ومشتركة إزاء العديد من قضايا البيئة العالمية والإقليمية بادرت الدول العربية بعقد اجتماعات التي تناقش قضايا البيئة العالمية للخروج بموقف موحد بشأنها حيث[1]:

- تم في مؤتمر قمة الجزائر مارس 2005 إعتماد مخطط مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة لتنفيذ مبادرة التنمية المستدامة.
- عقدت الدورة الإستشارية التاسعة من طرف المنتدى الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الإمارات العربية المتحدة في فبراير2006.
- تم إعداد التقرير العربي حول الطاقة والصناعة وتلوث الهواء وتغير المناخ والمزمع تقديمه إلى الدورة الرابعة عشر للجنة التنمية المستدامة في نيويورك 2005.
- إحداث "مرفق البيئة العربي" لتمويل المشاريع (CAMRE) تم إقرار البيئية وتحفيز القطاع الخاص للإستثمار في المجالات البيئية .
- هناك لجان متخصصة بالاتفاقيات الدولية تعقد إجتماعاتها بصفة دورية ويتم خلالها مناقشة التطورات في هذه الاتفاقيات .
- تطور ملحوظ في التوعية البيئة: بناء القدرات العربية، تبادل الخبرات، جوائز البيئة، الإصدارات البيئية .
- تم إنتخاب سوريا لرئاسة اللجنة التنفيذية لاتفاقية مونتريال.
- تم إنتخاب سلطنة عمان لمنصب نائب رئيس مؤتمر الأطراف لاتفاقية التغير المناخي وبروتوكول كيوتو.
- إستضافة المغرب للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التغير المناخي في 2001.
- تم تطوير اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي لتكون المنتدى الإقليمي العربي الذي يناقش كافة قضايا التنمية المستدامة والبيئة في الوطن العربي .
- إستضافة الجزائر لاحتفال يوم البيئة العالمي وموضوعه " صحاري العالم ومكافحة التصحر ".

[1] نفس المرجع السابق، ص 240.

المبحث الثاني:

أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في الدول العربية.

برامج التنمية المستدامة تحتاج إلى خطط إستراتجية وثبات على هذه الخطط والتي يجب أن يقوم بها خبراء متخصصون على أساس رؤيا شاملة تتكامل فيها مختلف العناصر السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

المطلب الأول: شروط تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.

أهم الشروط العامة تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية مايلي[1]:

- إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً، فالدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص، تشترك في المسؤولية –على تفاوت بينها– وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البنى التحتية والمرافق، وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال، وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية، وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي.
- قيام التنمية المستدامة يتطلب إصلاح سياسي أو على الأقل توازن بين الإصلاح السياسي والتنمية حيث أن هناك إجماع على انه لا تنمية مستدامة في ظل نظام دكتاتوري واستفراد بالقرار السياسي وغياب المشاركة الشعبية الحقيقية حيث أن ضمانة استدامة الموارد هي مسؤولية مشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني (علاقة التنمية بالديمقراطية).
- الاستقرار السياسي: تغير الأنظمة في بعض الدول والانقلابات فيها تؤدي إلى الضرر ببرامج التنمية بل وتوقفها، وفي المقابل فأن تغير الحكومات في الدول الديمقراطية لا يؤثر على ثبات التنمية المستدامة والنظام الديمقراطي اثبت انه النظام الوحيد القادر على التنمية المستدامة.
- اعتماد برامج لبناء القدرات الوطنية ونشر الوعي والمعرفة في كافة مجالات التنمية المستدامة(الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) من خلال تضمين البرامج التدريسية والتعليمية مقررات خاصة بها بالإضافة لإشراك الكوادر في البرامج وورش العمل الخاصة لبناء القدرات في كافة مجالات البيئة.
- تطوير وتنمية التعاون وتبادل الخبرات بين الدول العربية في كافة المجالات (التكنولوجيا النظيفة،الطاقة المتجددة في الإدارة البيئية) وتحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول العربية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية.

---

[1] المصطفى عبد الحافظ، **التنمية المستدامة وتحدياتها العربية**، الحوار المتمدن، العدد: 1569، 2006 / 6 / 2 على الموقع: www.ahemar.org/debat/show.art.asp?=aid=66247

- المشاركة في المؤتمرات العالمية والإقليمية في كافة مجالات التنمية المستدامة.
- دعوة المنظمات الدولية والإقليمية لمساعدة الدول العربية في بناء قدراتها الوطنية في مجالات تقنيات التنمية المستدامة من خلال الدورات التدريبية والمساعدة في وضع البرامج التعليمية وبرامج التوعية الإعلامية والتنسيق مع الدول الممولة لدعم هذه البرامج.
- إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية الشاملة.
- نقل وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل.
- التضرّر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول المتضررة.
- تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول العربية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكنها من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.

المطلب الثاني: أهداف إستراتيجية التنمية العربية.

تم تنفيذ مبادرات إقليمية وأنشطة عديدة سواء فيما بين دول المنطقة أو بواسطة المنظمات المعنية في الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى في الدول العربية. وفيما يلي بعض أهداف إستراتيجية التنمية العربية[1]:

- الحد من الفقر و البطالة؛
- تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط؛
- تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة ؛
- القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتوافق مع إحتياجات التنمية المستدامة؛
- دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية؛

[1] المصطفى عبد الحافظ، **نفس المرجع السابق**.

- الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية ، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن الغذائي والمائي والمحافظة على النظم الايكولوجية و التنوع الحيوي ومكافحة التصحر؛
- تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها وإتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة و أساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية و تعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والإستعداد لها؛
- دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتشجيع مشاركتهم في وضع و تنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة و مكانتها في المجتمع.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية تتطلب صياغة أولويات العمل المشترك على النحو التالي[1]:

- تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها: تسيير التأقلم مع السياسات الإصلاح الإقتصادي، ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني وإيجاد فرص العمل المناسبة، وترشيد وحسن إستغلال الثروات المتاحة، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون، وتعزيز دور القطاع الخاص و المجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة؛
- وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة إختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن؛
- سن التشريعات الملزمة وتنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها، ورفع الوعي لجميع فئات المجتمع و تطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الإعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها ؛
- تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية و تطوير مصادر إضافية للمياه كتحلية مياه البحر و تنمية الموارد المائية بإستخدام تقنيات عملية و متطورة كإعادة تدوير مياه الصرف المعالجة ؛
- وضع سياسات بيئية وإقتصادية تأخذ بعين الإعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة، وتطويرها وترشيد إستغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة، وتشجيع إستخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية وإقتصادية سليمة ؛
- إيلاء التنمية البشرية إهتماما أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الإحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل؛

[1] عبد الرحمن تيشوري، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات**، الحوار المتمدن، العدد: 1368 ، 4 / 11 / 2005 على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=49663

- بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الإستراتيجيات الصحية والبيئية وخاصة من حيث توفير الغذاء ومياه الشرب السليمة، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة، والتحكم أو الحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات والتلوث بمختلف أنواعه؛
- تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال إل المنطقة العربية مع الأخذ بعين الإعتبار الأهداف الإجتماعية والإقتصادية والبيئية في الخطط والسياسات والبرامج القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة؛
- تحديث التشريعات والقوانين، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و تطوير أساليب الإنتاج والتسويق للمنتجات العربية، لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات والحرف التقليدية؛
- إدخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسية وتحديث وسائل الإتصالات والمواصلات لتسيير إنتقال الأفراد ورؤوس الأموال والمعلومات لتحقيق التكامل العربي، وإرساء شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص والحكومي؛
- الحرص على الإنضمام إلى الإتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف بما يخدم المصالح العربية، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في التعامل مع الآثار الإقتصادية والإجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية.
- تحقيق التكامل بين استراتجيات وخطط وأهداف الطاقة المستدامة في إطار استراتجيات والسياسات وخطط التنمية الوطنية.
- رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لقطاع الطاقة وتحسين فرص زيادة ويتم ذلك تشجيع ودفع التكنولوجيا التي ترفع كفاءة واستدامة عمليات إنتاج واستهلاك الطاقة ومن خلال زيادة حجم استثمارات القطاعين العام والخاص في أنشطة ومشروعات الطاقة .
- توسيع نطاق وإمكانات وصول إمدادات الطاقة لكل المستهلكين.
- الاستجابة لتزايد حجم الطلب المضطرد على الطاقة بسب النمو الاقتصادي والسكاني (حوالي2% سنوياً حتى عام 2020).
- دفع وتعزيز كفاءة الطاقة في جميع قطاعات الإنتاج والاستخدام النهائي.
- دفع وتعزيز أنشطة اكتشافات النفط والغاز من اجل اكتشاف حقول جديدة.

- توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات والوقود أكثر نظافة وبما في ذلك التحول إلى الغاز الطبيعي خاصة في قطاعي توليد الكهرباء والنقل وتحسين مواصفات الوقود والاعتماد المتزايد على الوقود الأنظف في قطاع النقل وخاصة الوقود الخالية من الرصاص.
- العمل على إدخال تطبيقات الطاقة المتجددة وزيادة استخدامها تدريجياً.
- دفع وتشجيع تطوير واستخدام تكنولوجيات سليمة بيئياً وتحديد الإجراءات المطلوبة بيئياً .
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في جميع القطاعات الفرعية مثل: تبادل الخبرات، تكامل ودمج الأسواق، توسيع نطاق تجارة الطاقة غير المحدود وبخاصة ربط الشبكات الكهربائية وشبكات الغاز الطبيعي.
- تشجيع ودفع برامج بناء القدرات حول القضايا ذات الصلة بتنظيم الطاقة لأجل التنمية المستدامة.
- توسيع نطاق تبادل المعلومات حول البدائل التكنولوجية وإمكانات وشروط نقل التكنولوجيا.

نجحت الدول العربية في الوصول إلى رؤية موحدة ومشتركة إزاء العديد من قضايا البيئة العالمية والإقليمية بعقد اجتماعات التي تناقش قضايا البيئة العالمية للخروج بموقف موحد بشأنها حيث[1]:

- تم في مؤتمر قمة الجزائر مارس 2005 إعتماد مخطط مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة لتنفيذ مبادرة التنمية المستدامة.
- عقدت الدورة الإستشارية التاسعة من طرف المنتدى الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الإمارات العربية المتحدة في فبراير2006.
- تم إعداد التقرير العربي حول الطاقة والصناعة وتلوث الهواء وتغير المناخ والمزمع تقديمه إلى الدورة الرابعة عشر للجنة التنمية المستدامة في نيويورك 2005.
- إحداث "مرفق البيئة العربي" لتمويل المشاريع (CAMRE) تم إقرار البيئية وتحفيز القطاع الخاص للإستثمار في المجالات البيئية.
- هناك لجان متخصصة بالاتفاقيات الدولية تعقد إجتماعاتها بصفة دورية ويتم خلالها مناقشة التطورات في هذه الاتفاقيات.
- تطور ملحوظ في التوعية البيئية: بناء القدرات العربية، تبادل الخبرات، جوائز البيئة، الإصدارات البيئية.
- تم إنتخاب سوريا لرئاسة اللجنة التنفيذية لاتفاقية مونتريال.
- تم إنتخاب سلطنة عمان لمنصب نائب رئيس مؤتمر الأطراف لاتفاقية التغير المناخي وبروتوكول كيوتو.

---

[1] نفس المرجع السابق.

- إستضافة المغرب للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التغير المناخي في 2001.
- تم تطوير اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي لتكون المنتدى الإقليمي العربي الذي يناقش كافة قضايا البيئية ومشاكل التنمية المستدامة في الدول العربية .
- إستضافة الجزائر لإحتفال يوم البيئة العالمي وموضوعه " صحاري العالم ومكافحة التصحر ".

حسب ما أكده تقرير الإعلان العربي عن التنمية المستدامة " الذي كان من بين مواضيع جدول أعمال القمة العربية التي عقدت في بيروت " وشملت النواحي الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وورد في تقارير الصندوق النقد العربي أن هناك حاجة في الدول العربية لتطوير سياساتها وتوجهاتها في مجالات التنمية المستدامة والأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها، يمكن لكل دولة أخذ ما يتناسب والظروف السائدة فيها والعمل على[1]:

- إرتفاع مستوى دخل الفرد،
- تحسين مستوى الخدمات الصحية والسكنية،
- إنخفاض مستوى الأمية،
- زيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل،
- إنخفاض نسبي في معدل النمو السكاني،
- إرتفاع متوسط عمر الفرد،
- إنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية،
- سن وتطوير التشريعات وبناء القدرات،
- تعزيز التعاون الإقليمي خاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

تنفيذ مشاريع النقل والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية والتخطيط والإقتصاد والزراعة البيئة والصحة والإعلام والخدمات.

[1] المصطفى عبد الحافظ، **التنمية المستدامة وتحدياتها العربية**، الحوار المتمدن، العدد: 1569، 2006 / 6 / 2 على الموقع: www.ahemar.org/debat/show.art.asp?=aid=66247

المبحث الثالث:

مقومات دعم التنمية الإقتصادية العربية.

الوضع الإقتصادي الدولي في الوقت الراهن يضع الدول العربية أمام العديد من تحديات التي ينبغي عليها أن تواجهها حتى تحقق أهداف وإستراتيجيات البرامج التنموية وتضمن مكانتها في العالم وكذلك يتحقق لها التكامل الإقتصادي فيما بينها ، وفيما يلي نعرض أهم المقومات الإقتصادية لدى الدول العربية.

المطلب الأول: الموقع الإستراتيجي وحجم السكان.

حيث يحتل الدول العربية موقعا ممتازا له أهميته الإقتصادية الخاصة، فهو يحتل مركز متوسط بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوربا، ويطل أيضا على معظم بحار ومحيطات العالم وهي: البحر المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي، الخليج الأطلس و بحر العرب، كما تتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود بحار ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة ويتميز كذلك بتنوع موارده البشرية والمادية والمالية .

1- الموقع الجغرافي: يعتبر موقع الوطن العربي جغرافيا من أهم مناطق العالم إستراتيجية، من المحيط الأطلسي غربا حيث يقع المغرب العربي إلى الخليج العربي شرقا، ومن بحر العرب جنوبا حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالا، وتبلغ مساحته حوالي 487،814،13 كيلومتر مربع وتمثل حوالي 10.2% من مساحة العالم، ومن هذه المساحة 22% يقع في آسيا، و 78% في أفريقيا، وتبلغ السواحل العربية حوالي 22.828 كيلومتر، حيث يمتاز مناخ الوطن العربي بالتنوع حسب المكان، فبعضه جاف وبعضه رطب ومعتدل أيضا بسبب العوامل المؤثرة فيه ويمتد الوطن العربي من مضيق جبل طارق شمالا إلى نهر السنغال جنوبا في أقصى امتداد له في أفريقيا، ومن جبال زاغروس وطوروس شمالا إلى المحيط الهندي جنوبا إلى أقصى امتداد له في آسيا. ويمكن تقسيمها إلى لمناطق التالية[1]:

- منطقة المغرب العربي: تتكون من الدول الخمسة (ليبيا، تونس والجزائر والمغرب الأقصى وموريتانيا).
- منطقة وادي النيل:تشمل الدولتين (مصر والسودان).
- منطقة القرن الإفريقي: تضم الدولتين (الصومال وجيبوتي وجزر القمر).
- منطقة شبه الجزيرة العربية: نجدها تتكون من دول مجلس التعاون الخليجي الستة واليمن.
- منطقة الهلال الخصيب: وتشمل الدول الخمس (الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق).

[1] بوخاري عبد الحميد، **دور الإستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر،2011، ص81.

من خلال الموقع الجغرافي يظهر أثر التلاصق الجغرافي في تسيير التفاعلات التعاونية في أمور مثل التبادل التجاري وانتقال الأفراد للعمل أو السياحة أو طلب العلم وكذلك بعض مظاهر التعاون الأمني. كما تشكل الدول العربية وحدة واحدة متكاملة لها خصائصها الجغرافية التي تميزها عن باقي البلدان الأخرى بحيث:

- تمثل حلقة اتصال تجاري برا أو بحرا، بتوسطها القارات الثلاثة وبين عالمين صناعيين.
- تنوع بنيتها الجيولوجية التي انعكست في تنوع الموارد الطبيعية.
- غنية بالثروات الطبيعية وخاصة البترول والغاز الطبيعي.
- تملك ساحل ذو ثروة مائية وسمكية، كما تتوفر على خيرات بحرية أخرى كثيرة كاللؤلؤ والمرجان.

2- عدد وتوزيع السكان: يقدر عدد سكان الوطن العربي حسب تقديرات العام 2004 بحوالي 306 مليون نسمة، وقد بلغ في العام 1994 حوالي 242 مليون نسمة مقابل 139 مليون نسمة في العام 1973. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد سكان مصر وحدها (حوالي 67 مليون نسمة) يمثل أكثر من ربع سكان الوطن العربي، في حين أن خمسة دول عربية أخرى يفوق تعدادها العشرين مليون هي السودان 33 مليون والمغرب 30 مليون والجزائر 35 مليون نسمة 27 مليون نسمة والعربية السعودية 23 مليون نسمة، أما الدول التي لا يتعدى عدد سكانها مليون نسمة هي قطر 636 ألف والبحرين 690 ألف وجيبوتي 745 ألف نسمة. ويعتبر معدل النمو الطبيعي للسكان في الدول العربية من المعدلات العالية في العالم بنسبة 2.39% خلال المدة 1995 – 2003 سنوياً في المتوسط مقارنة بنسبة 0.6% في المتوسط للدول الصناعية المتقدمة و1.7% في المتوسط للعالم ككل.

الجدول رقم[02]: يوضح عدد السكان في الدول العربية خلال السنوات 1990-1995-2000-2004 إلى 2010.

الوحدة: ألف نسمة.

البيان	عدد السكان	البيان	عدد السكان
1990	219239	**2008**	338913
1994	242326	**2009**	346241
1995	249180	**2010**	351863
2000	278232	**متوسط معدل النمو السنوي 2000/1990(%)**	2.43
2004	306884	**متوسط معدل النمو السنوي 2009/2000(%)**	2.29
2005	310534	**متوسط معدل النمو السنوي 2010/2000(%)**	2.38
2006	318981	**معدل النمو 2009/2008(%)**	2.41
2007	327265	**معدل النمو 2010/2009(%)**	1.62

المصدر: التقرير الإقتصادي الموحد عام 2010.

يقيس مؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة يقدر متوسط معل النمو السكاني العربي خلال الفترة 1995 – 2003 بنحو 2.4% متراجعا من حوالي 2.6%

خلال الفترة 1985-1995 ، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان في الدول العربية خلال الفترة 1990-2000 نسبة 2.43 %، وتراجع المعدل السنوي في الفترة 2009/2000 وصل إلى نسبة 2.29%، ورغم هذا التراجع لازال هذا المعدل الأعلى بين اقاليم العالم الرئيسة ما عدا إفريقيا جنوب الصحراء، إذ بلغ متوسط معدل الدول المتقدمة 0.8% والدول النامية 1.9%، ومن المتوقع أن يستمر إتجاه النمو، حيث قدر بنحو 2.1% خلال الفترة 2002-2015 وهو أيضا يتخطى نظيره العالمي البالغ 1.1% والدول النامية والبالغ 1.3% للفترة نفسها[1].

يقترب عدد سكان الوطن العربي من 350 مليون نسمة خلال 2011 إذا ما اعتمدنا متوسط نمو قدره 2.29 بالمائة حسب صندوق النقد العربي، وبلغ إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2008 بحوالي 334.5مليون نسمة، أي بزيادة بلغت حوالي 08 مليون نسمة عن العام السابق، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.4في المائة. ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية بشكل أساسي إلى المستوى المرتفع لمعدل الخصوبة في غالبية الدول العربية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية، ويذكر أن عدد سكان العالم العربي بلغ سنة 2006 حوالي 318.511.000 نسمة مقابل 299.896.000 نسمة في سنة 2003 و 219.832.000 نسمة في سنة 1990[2].

إن تزايد عدد السكان الإجمالي للدول العربية من حوالي 220 مليون نسمة عام 1990 إلى حوالي 330 مليون نسمة عام 2008 ، حيث ظهر تباينات كبيرة بين دول المنطقة العربية بالنسبة لعدد السكان، حيث يمكن توزيع الدول العربية طبقًا لحجم سكان لعام 2008 وتقديرات 2010 على أربع مجموعات[3]:

المجموعة الأولى: تتكون من دول صغيرة الحجم جدًا حيث لا يتجاوز إجمالي السكان في كل منها المليون نسمة ويندرج فيها كل من البحرين وجيبوتي وقطر وجزر القمر.

المجموعة الثانية: تتكون من الدول التي يصل عدد السكان في كل منها إلى أقل من عشرة ملايين نسمة وتشمل الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والصومال وعُمان وفلسطين والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا.

المجموعة الثالثة: تتكون من دول يتراوح عدد سكانها ما بين 10 وحوالي 40 مليون نسمة وتشمل الجزائر والسعودية والسودان 5 وسوريا والعراق والمغرب واليمن.

المجموعة الرابعة: تضم فقط مصر التي يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 80 مليون نسمة عام 2010 وتعتبر بذلك الأكبر حجما من حيث عدد السكان في المنطقة العربية.

---

[1] صندوق النقد العربي، الكويت، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

[2] صندوق النقد العربي، الكويت، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.

[3] عبد الحميد بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

يشكل موضوع الزيادة السكانية مشكلة كبيرة في البلدان النامية على عكس الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الولادات نتيجة الزواج المبكر وسيدة الثقافات التي تشجع ذلك، وينعكس هذا مباشرة على مشكلة البطالة ومشاكل التعليم والصحة وبالتالي على برامج التنمية حيث إن زيادة الدخل الحقيقي لا تكون أكبر أو موازية لمعدل الزيادة في السكان.

المطلب الثاني: الموارد الإقتصادية الطبيعية.

يتوافر بالدول العربية من الموارد الطبيعية من أراضي زراعية شاسعة، لو أحسن إستغلالها لكانت كافية لأن تمد الوطن العربي إحتياجاته من الموارد الزراعية اللازمة سواءا للتغدية أو الصناعة، إضافة إلى غابات ومزارع وثروة حيوانية وبترولية ومعدنية. كل هذه الموارد من شأنها أن تشكل أرضية صالحة لقيام صناعة متطورة ضرورية للدول العربية لتحسين وضعها الإقتصادي.

1- زيادة حصة الدول العربية من البترول الخام والغاز الطبيعي: تملك حوالي 73 بالمئة من الإحتياطي العالمي من البترول الخام، كما أنها تنتج حوالي38.5 بالمئة من الإنتاج العالمي، ويعتبر البترول من أهم صادرات الدول العربية حيث يمثل حوالي 9 بالمئة من جملة صادراتها، كما أنها تملك حوالي 39.7 بالمئة من الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي. وهذه المقومات يمكن أن تلعب دورا هاما في تفعيل التكامل الإقتصادي العربي وتحقيق التنمية المستدامة، كما هو موضح في الجدولين الموالين:

الجدول رقم [03]: إحتياطي النفط عربياً وعالمياً من سنة 2005 إلى سنة 2010.

الوحدة: مليار برميل عند نهاية السنة.

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	نسبة التغير (%) /2008 2009	نسبة التغير (%) /2009 2010
إجمالي الدول العربية	674.57	679.34	679.77	680.73	683.60	683.66	0.03	0.00
إجمالي دول أوبك غير العربية	271.03	282.15	292.97	294.20	294.20	289.62	0.00	0.2 -
إجمالي دول أوبك	928.56	940.55	952.43	954.44	954.44	952.51	0.00	0.1 -
إجمالي العالم	1178.17	1165.59	1177.14	1177.82	1178.84	1188.73	0.09	0.3
نسبة الدول العربية للعالم(%)	57.3	58.3	57.7	57.8	57.8	57.5	/	/

المصدر: التقرير الإقتصادي الموحد عام 2010.

الجدول رقم [04]: إحتياطي الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً من سنة 2005 إلى سنة 2010.

الوحدة: مليار متر مكعب عند نهاية السنة.

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	نسبة التغير (%) /2008 2009	نسبة التغير (%) /2009 2010
إجمالي الدول العربية	53334	53574	53594	54103	54103	54806	0.00	0.5
إجمالي دول أوبك غير العربية	39872	39711	39816	43222	43122	40285	0.23 -	0.00
إجمالي دول أوبك	89441	89414	89359	93241	93141	90669	0.11-	0.00
إجمالي العالم	180239	180987	175158	179289	187158	188270	4.39	0.00
نسبة الدول العربية للعالم(%)	29.6	29.6	30.6	30.2	28.9	29.1	/	/

المصدر: التقرير الإقتصادي الموحد عام 2010.

تعتبر الدول العربية أكبر منتج للنفط في العالم، حيث بلغ الاحتياط النفطي فيه ثلثي الإنتاج العالمي، والإنتاج النفطي فيه يمثل (60%) من الإنتاج العالمي ويعتبر الاحتياطي الثابت غير المكتشف من النفط فيها الأول في العالم، وتلغ كلفة البحث عن النفط (0.5) دولار للبرميل الواحد، وكلفة الحفر للبرميل الواحد تبلغ أيضا (0.5) دولار، وكلفة الإنتاج للبرميل الواحد تبلغ من 1-2 دولار. وبالإمكان تصدير (25) مليون برميل نفط يوميا ، علما أن الاستهلاك النفطي العربي هو (6.4%) والصناعي (61.5%) والصناعة التحويلية (26.6)، أما القطاعات الصناعية الإستخراجية احتلت المرتبة الأولى، إذ بلغت مساهمتها عام (2008) في الناتج المحلي الإجمالي العربي نحو (38.6%) وتأتي الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية، حيث بلغت مساهمتها فيه نحو (8.9%)[1].

الجدول رقم [05]: الاكتشافات البترولية في الدول العربية للسنوات[2004– 2010].

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النفط	17	57	63	26	64	84	56
الغاز	23	16	37	25	37	46	42

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك)، تقرير الأمين العام السنوي 2010.

شهدت الدول العربية نشاطا استكشافيا واسعا خلال عام 2009، أدى إلى تحقيق 130 استكشافيا نفطيا وغازيا، مما ساهم في ارتفاع تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط في الدول العربي بنسبة 0.4 في المائة ليصل إلى 672.1 مليار برميل، أي ما يشكل 57.7 في المائة من الاحتياطي العالمي. كما تقدر الزيادة في الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي بنسبة 0.2 في المائة لتصل 53.7 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2008، أي ما يمثل نحو 30.3 في المائة من الإجمالي العالمي.

[1] صندوق النقد العربي، الكويت، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص56.

وبلغ إنتاج الدول العربية من النفط الخام حوالي 23.7 مليون برميل يوميا في عام 2008، أي زيادة مقدارها 1.4 مليون برميل يوميا وبنسبة 6.2 في المائة، لتساهم بحوالي 27.5 في المائة من إجمالي الكميات المسوقة عالميا، حيث وصلت إلى حوالي 392.6 مليار متر مكعب في عام 2007.

2- **الثروة المعدنية:** تتعدد الموارد المعدنية حيث تمتلك الدول العربية ثروات طبيعية ومعادن هائلة متمثلة في[1]:

- إحتياطات الدول العربية من **الوقود الصلب** (والفحم على وجه الخصوص) تبدو متدنية للغاية ومحدودة فالمتاح منها يبلغ حوالي 431 مليون طن فقط لا تمثل غير 4% بالمائة من مجمل احتياطات العالم من الفحم، ولكن لحسن الحظ فإن هذا القصور العربي يمكن تعويضه باستخدام النفط والغز الطبيعي. وهذا ما تم ذكره سابقا وكلاهما موفور الوجود في العالم العربي، كمصدر للطاقة أو كوقود صناعي بديل للفحم وأما الحاجة إلى الفحم في الصناعات الكيماوية فإنه لا يمكن استيفاؤها في الوقت القريب عن غير طريق الاستيراد.
- إحتياطات خامات **الحديد** زادت عن الأحد عشر مليارا من الأطنان ومن خامات **النحاس** تجاوزت هذه الاحتياطات المئتي (200) مليون طن. وكلها كميات ضخمة ومشجعة للغاية وبخاصة إذا علمنا أن الاحتياطات العربية من معادن الحديد والنحاس باعتبارهما من أهم الموارد المعدنية الفلزية تتنامى بسرعة مذهلة في العالم العربي. ويزيد إنتاج الحديد الخام في البلدان العربية سنة بعد سنة، إذ يبلغ 1.9 بالمائة من جملة الإنتاج العالمي. إلا أن لا يزال غير مناسب مع العدد السكاني العربي. إذ لا يزال العالم العربي في مقدمة المستوردين لمسبوكات الحديد والصلب ومصنوعاتهما.
- تملك الدول العربية إحتياطات قد تبدو محدودة من معادن أخرى، من بينها معادن **الزنك والرصاص الكوبالت والمنغنيز** ولكن إذا علمنا بمحدودية احتياطات مثل هذه المعادن على المستوى العالمي، فإن الملكية العربية في هذا المجال قد تبدو لا بأس بها[2].
- تتميز المعادن والصخور الصناعية في الدول العربية بتنوعها الشديد، ونذكر منها على سبيل المثال الرمل والزلط وكسر الأحجار، بإعتبارها مواد أساسية في صناعة الخرسانات وإنشاء المباني، وكذلك الطين والأحجار الجيرية باعتبارها مدخلات أساسية في صناعة الاسمنت. تمتلك البلدان العربي 76 بالمائة من احتياطي العالم من الفوسفات و 18 بالمائة من **الكبريت** ويمكن للثروة المعدنية العربية أن تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية، لكن هذه الثروة لم تستغل الاستغلال الأمثل، فالناتج القومي الإجمالي المحقق من النشاط التعديني يعتبر في مجموعة ضئيلا جدا مقارنا بالنطات الاقتصادية

---

[1] بوخاري عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

[2] صندوق النقد العربي، الكويت، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص62.

الأخرى وبالإمكانيات الحقيقية لهذا القطاع. إذ أن مساهمة النشاط التعديني في الدول العربية لم تتجاوز الواحد بالمائة من إجمالي الناتج القومي عام 2001، حيث وصلت قيمة صادرات مجمل الدول العربية من قطاع التعدين في ذلك العام إلى 1.5 مليار دولار فقط.

- تحقق الدول العربية وضعا متميزا في مجال إنتاج **الفوسفات** الصخري حيث يبلغ متوسط إنتاجه السنوي 26 مليون طن متري تمثل ما يزيد عن 24 بالمائة من مجمل الإنتاج العالمي. هذا ويحتل الفوسفات مكانة عالية، خاصة النوعيات المنتجة في المغرب والأردن، في سوق الفوسفات العالمي، من حيث الجودة والملائمة للتصنيع، وفيها أيضا عدد من الصناعات المنجمية التي تمثل معظم القطاع التعديني العربي من حيث قيمة وحجم الإنتاج، وهذه الصناعات تشمل استخراج الفوسفات والبوتاس والحديد والكبريت والرصاص وهذه المعادن تشكل الجزء الأكبر من الصادرات العربية من منتجات الصناعات المنجمية، وسجلت إنتاجية متميزة في بعض الخامات والمعادن الثانوية مثل **الزئبق** الذي تنتجه الجزائر،ثم **البوتاس والبروم** الذين ينتجان في فلسطين، وكذلك **الباريت والرصاص** الذي ينتج في المغرب والجزائر وتونس ومصر، ورغم ضخامة حركة البناء والتعمير في الدول العربية فإن إنتاجيتها من المعادن الصناعية والصخور والمواد اللازمة لأعمال البناء كانت دون التناسب مع عدد السكان ودون الوفاء بالاحتياجات الفعلية.

3- الثروة الزراعية والمائية. تمتلك الدول العربية مواد زراعية من أراضي ومياه وبيئات زراعية متنوعة وعمالة زراعية تؤهله لتحقيق نهضة زراعية شاملة قادرة عل توفير الاحتياجات الغذائية من السلع الغذائية الأساسية للمواطن العربي، حيث تنتشر الأراضي الزراعية في الوطن العربي حول الأنهار الداخلية الكبرى مثل النيل والفرات ودجلة، وفي المناطق الساحلية المتوسطية والأطلسية، وذلك لتوافر المناخ المناسب والمياه الغزيرة في المناطق المذكورة، بخلاف المناطق الداخلية والصحراوية التي لا تمتلك تلك المزايا المناسبة للزراعة، والجدول التالي يبين نسبة المساحة الزراعية المستغلة:

الجدول رقم [06]:المساحة الزراعية المستغلة وحجم الموارد المائية المستعملة للزراعة في الدول العربية سنة 2009.

المساحة الزراعية المستغلة [مليون هكتار]		الموارد المائية [مليار متر مكعب]	
المساحة القابلة للزراعة	198	المياه السطحية	296
المساحة المستغلة فعليا في الزراعة	71	مخزون المياه الجوفية	7734
نسبة المساحة المستغلة فعليا من المساحة القابلة للزراعة	36 %	معدل المياه الجوفية والسطحية المستعملة للزراعة	%20.3

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي 2009.

كما تحظى الدول العربية بتنوع واسع في المحاصيل الزراعية من الحبوب والخضر والفواكه والأعلاف والسكر والزيوت على مدار المواسم الزراعية وكذلك تربية وإنتاج الأنعام والأغنام والدواجن

والأسماك.وهي غنية بثرواتها المتعددة ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة، نظرا لطول سواحلها، وتعدد بحارها وبحيراتها، وكثرة مجاريها المائية العذبة ومستنقعاتها، حيث يقع حوالي 80% من مساحتها الكلية في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بسقوط متذبذب للأمطار وبالتغير في كمياتها من سنة إلى أخرى، وإذا كانت مساحة الدول العربية تمثل 10.2% من مساحة العالم، فإن الموارد المائية العربية لا تمثل سوى 0.5 % من الموارد المائية المتجددة العالمية، كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد العربي حاليا من الموارد المائية المتاحة حدود 1000 متر مكعب سنويا، مقابل 7000 متر مكعب للفرد كمتوسط عالمي. وتقدر إستخدامات المياه في الدول العربية بما يناهز 190.7 مليار متر مكعب سنويا وهو ما يمثل 72% من مجموع الموارد المائية المتاحة، وتتوزع هذه الاستخدامات بين[1]:

- قطاع الزراعة بنسبة 87% ؛
- الاستخدام المترلي بنسبة 8% ؛
- الاستخدامات الصناعية بنسبة 5% .

تعكس أهمية النسبة التي يستحوذ عليها قطاع الزراعة من جملة إستخدامات المياه، ضرورة إستعمال التقنيات المتطورة كالرش المحوري والسقي بالتقطير من أجل عقلنة وترشيد إستخدام المياه في هذا القطاع. وتعادل جملة الاستخدامات المائية في الزراعة في الدول العربية 166.5 مليار متر مكعب في السنة، منها حوالي 157 مليار تستخدم سنويا في الري السطحي، وتقدر كفاءة هذا النظام بـــــــــــــــ 38% في السنة، مما يعكس أن نسبة هامة من الموارد المائية تضيع هدرا وتسربا وتبخرا وتلوثا، ويعزي الهدر في الموارد المائية إلى عدة عوامل من بينها:

- تدني مستوى كفاءة إدارة الموارد المائية،
- تدني مستوى أو حتى فقدان الوعي المائي وما يرتبط به ن إسراف وتبذير وتلويث للمياه،
- تخلف مستوى التجهيزات والبنية التحتية في مجال استخدام المياه في أغلب الدول العربي بصورة عامة، واستخداماتها في الري بصورة خاصة.

[1] **تقرير صندوق النقد الدولي 2009.**

والجدول التالي يبين توزيع الأمطار على المناطق البينية في الدول العربية

الجدول رقم [07]: نصيب المناطق البينية في الدول العربي من الأمطار السنوية

المنطقة	مليار م3 /السنة	نصيب المنطقة من الأمطار
المشرق العربي	178	7.8
المغرب العربي	588	25.8
المنطقة الوسطى	1305	57.8
شبه الجزيرة العربية	211	9.2
المجموع	**2282**	**100**

المصدر: صندوق النقد العربي، الكويت، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص44.

حيث تتوزع المياه السطحية المتاحة وتشكل الأمطار أهم مصدر للمياه الجوفية ويبلغ مجموع تساقط الأمطار في الوطن العربي حوالي 1515 متر مكعب في السن الأولى أي حوالي ثلثي الوارد المائي المطري كما يلي[1]:

- 38.5% من مجموع المياه السطحية المتاحة عربيا في الإقليم الأوسط (مصر والسودان وجيبوتي).
- 37% منها في إقليم المشرق الغربي (الأردن وسوريا ولبنان والعراق وفلسطين).
- 19.7% في دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والغرب وموريتانيا)
- 4.8 % في شبه الجزيرة العربية (اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي).

رغم ضعف حصة الفرد العربي من الماء والوقت في الوقت الحاضر فإن التنبؤات المستقبلية تشير إلى أن هذا المستوى في الانخفاض حيث يقدر المخزون المائي الجوفي الذي يتجدد بكميات قليلة سنويا سوف ينخفض إلى حدود 460 م2 في السنة بحلول 2025، وأنه سيصبح أكثر من نصف الوطن العربي تحت خط الفقر المائي إضافة إلى ذلك احتمالات تناقص المياه التي ترد من الخارج بسبب بعض الخلافات مع دول الجوار المشتركة معها في مصادر هذه المياه، والتي تمثل 50% من المياه المتاحة عربيا والواردة أساسا من نهر النيل ونهري دجلة والفرات ونهر السنغال[2].

[1] صندوق النقد العربي، الكويت، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص44.

[2] صندوق النقد العربي، الكويت، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص38.

المطلب الثالث: الموارد المالية والقوى العاملة.

الموارد المالية :تعتبر عنصرا مهما من عناصر أو مقومات العملية التنموية، ورغم توفر هذه الموارد على مستوى الوطن العربي والتي انعكست في عوائدها المالية النفطية وفوائضها المالي وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم [08]: الفوائض الكلية في الوازنات العامة للدول العربية للسنوات (2003-2010).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة [مليون دولار]	1.756	36.053	98.666	157.513	141.261	286.931	73.984 -	20.565
النسبة إلى الناتج الإجمالي	-	-	-	11.5	8.9	14.4	4.2 -	1.00

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير صندوق النقد العربي 2009.

ويرجع توافر رؤوس الأموال بشكل هائل إلى ضخامة عائدات البترول، هذه الأموال لم تسهم حتى الآن في تنمية المنطقة العربية نظرا لأن معظمها يتجه نحو الإستثمار في الدول المتقدمة، وهذه الأموال الخاصة ببعض الدول البترولية والتي لا تقدر على إستيعابها داخل أوطانها، في الوقت الذي توجد فيه عدة دول أخرى لديها القدرة على إستيعاب وإستغلال هذه الفوائض في مشروعات إستثمارية وإنتاجية مختلفة، ولا شك أن هذه الأموال إن تم إستثمارها محليا وتوجيهها نحو عملية التنمية العربية فإن ذلك من شأنه أن يسهل عملية التنمية الشاملة المستدامة.

توافر الموارد البشرية: عدد سكان الدول العربية كاف لتنمية المنطقة العربية بشكل ذاتي، كما أن توافر هذا العدد يوفي بشرط هام من شروط الإستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من اليد العاملة، كما أن الدول كثيفة السكان من شأنها أن تفرز كفاءات علمية يمكن أن تقلل من الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها الدول العربية، وهذه الموارد البشرية إذا تم تنميتها و النظر إليها كموارد لنحقق تنمية مستدامة وتنافسية عالمية مستدامة عالية الجودة تنعكس بالإيجاب على مخرجات الاقتصاد العربي.

على الجانب الايجابي يتميز سكان الوطن العربي بلغتهم العربية المشتركة الأمر الذي رأينا تأثيره في التفاعلات الثقافية العربية- العربية ومن ثم في تحقيق قدر كبير من التجانس بينهم، هذا فضلا من أن اللغة المشتركة قد تيسر من التفاعلات الاقتصادية أيضا بقدر ما تسهل حركة العمالة العربية داخل الوطن العربي. وتكشف الإحصائيات العربية والدولية مجموع من الملامح والخصائص المميزة للوضع الديمغرافي في الوطن العربي، أهمها[1]:

[1] حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر (بحث استطلاعي اجتماعي)**، الطبعة 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص92.

معدلات النمو الطبيعية السريعة، حيث تبلغ نسبة الزيادة السكانية في معدل عال، ليس بالنسبة للمجتمعات المتقدمة صناعيا (9بالألف) فحسب، وإنما بالنسبة لكثير من دول العالم، القريبة من ظروفها الاجتماعية والاقتصادية من واقع الوطن العربي (59 بالألف في الهند والصين).

المتوسط العمري المنخفض، إذ تبين الدراسات الخاصة بمتوسط الحياة المتوقعة عند الولادة، أنه كان في سنة 1985 حوالي 59 عاما في المتوسط للوطن العربي إجمالا، ويعد هذا المتوسط متدنيا مقارنة بمتوسط الحياة في الدول الغربية المتقدمة الذي يتجاوز 75 سنة، و70 سنة في الاتحاد السوفياتي السابق.

اختلال التوزيع السكاني، ويتجلى هذا الخلل سواء بين الأقطار العربية أم داخل كل قطر منها على حدة، وكذلك من حيث الحجم المطلق والكثافة السكانية في كل كيلومتر مربع، فبينما لم تتعدّ هذه الكثافة أقل من شخصين لكل كيلو متر مربع في ليبيا، تصل هذه الكثافة إلى 290 شخصا لكل كيلومتر مربع في لبنان. والواقع أن الكثافة الحقيقية أعلى من ذلك بكثير في كل من الأقطار العربية. إذ أن أكثر من 80 بالمائة من مساحة الوطن العربي، هي أراض غير مأهولة، فالمناطق المأهولة لا تتجاوز 2.5 مليون كيلومتر مربع من مجموع 13.6 مليون كيلومتر مربع.

عموما رغم إتساع السوق العربية والتي تمتد من الخليج إلى المحيط، وتتوافر فيه كافة المعايير الإقتصادية التي تجعل منه سوقا نموذجيا، فهذا السوق يضم أكثر 20 مليون مستهلك، وهو ما يسمح بقيام المشروعات الكبيرة ذات الإنتاج الإقتصادي و بالتالي زيادة الإنتاج وتنوعه ونشوء صناعات تتمتع بإقتصاديات كبيرة الحجم والوفرات الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد، ويتضح من هذا أن هناك العديد من المقومات، التي يتميز بها الوطن العربي والتي تدفعه دفعا لتكميل مسيرة التنمية الشاملة، وهذا يدعونا للقول بأن الفرص ما زالت سانحة لتدارك بعض القصور الذي تم في المسيرة التنموية خاصة في الفترة الحالية للاكتساب مكانة دولية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة والقدرة على أن تجد لها مكانا يليق بها بجانب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى التي يتوقع استمرارها وتعميقها في المستقبل[1].

[1] سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، عمان، منتدى الفكر العربي، 1986، ص ص 208 و209.

المبحث الرابع:

الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية كمدخل للتنمية المستدامة في الدول العربية.

تعرضت مسيرة الاقتصاديات النامية عامة والعربية خاصة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلى أزمة اقتصادية حادة جاءت محصلة لعوامل عديدة أهمها الصدمات الخارجية المتمثلة أساسا في الأزمة البترولية وكدا انحصار أسواق الصادرات الوطنية وتراجع حجم المساعدات الخارجية كما رافق ذلك تزايد في عجز كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية وقد أدت الأزمة إلى تراجع حاد في النمو الاقتصادي الحقيقي وارتفاع ملحوظ في مستوى البطالة وزعزعة الاستقرار النقدي بما فيما ذلك تدهور سعر العملات الوطنية وارتفاع معدلات التضخم، وقد ترتب على ذلك تراجع كبير في مستوى المعيشة مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي.

المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي

سارعت الحكومات العربية إلى تغير نمط تسيير اقتصادياتها و بتبني نهج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع الهيئات الدولية (صندوق انقد الدولي و البنك الدولي) وكان الهدف من وراء هذا الإصلاح تحقيق النمو المستدام وضمن بيئة محلية اقتصادية مستقرة كسياسات إستراتجية لتحقيق التنمية المستدام.

1- مفهوم الإصلاح الاقتصادي: احتلت قضايا الإصلاح الاقتصادي القائمة على أساس التثبيت والتكيف الهيكلي، وما يرتبط بها من سياسات وإجراءات تسعى لزيادة دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة لبروز مجموعة من العوامل التي أسهمت في تغيير بنية النظام الاقتصادي الدولي، وعملت على التحول نحو إستراتجية التنمية المستدامة، وأهمها فشل تجربة التنمية المرتكزة على النموذج الاشتراكي، وبروز ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة القائمة على مبدأ المنافسة العالمية، وتحرير الأسواق من كافة القيود والعوائق الكمية والنوعية، فضلاً عن التغيرات التي ترتبت على ظهور منظمة التجارة العالمية وما ترتب عليها من تغير في كثير من الإجراءات والسياسات الاقتصادي و الإنتاجية.كثيرا ما تتعدد التسميات والمصطلحات للدلالة على مفاهيم متقاربة ومتداخلة، وقد ورد في الأدبيات الإقتصادية مصطلحات في هذا المعنى منها "التصحيح الاقتصادي"، "التعديل الهيكلي"، "إعادة الهيكلة" و"التكييف الاقتصادي"، ...الخ، ويعد مصطلح الإصلاح الاقتصادي من المصطلحات التي لم يتم الاتفاق على معنى محدد لها بين الاقتصاديين، بل أن معناها غالبا ما كان يأخذ في دلالته الظروف الاقتصادية في الدول التي تقوم بتنفيذ تغييرات اقتصادية معينة لمواجهة أزمات ومشاكل تعترض مسار تقدمها الاقتصادي بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد فيها[1].

---

[1] عبد الشكور شعلان، **تحديات و استراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية على ضوء التجربة قريبة العهد و المبادرات الجديدة**، ندوة التصحيح والتنمية في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، مطابع دار الهلال ، القاهرة، 1987، ص43.

إن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي تعني "أي إجراءات تتخذها الحكومة تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يطلق علية " الخصخصة[1]" .

إن عملية الإصلاح الاقتصادي تحتوى على تغيرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تشتمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدى إلي تغيير في سلوك الأفراد والمؤسسات.

كما يعرفه البعض على أنه "عملية إعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق المواءمة بين موارد الإنتاج المحدودة، واحتياجات المجتمع اللامحدودة بما يضمن تصحيح التشوهات والاختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام[2]".

من هذا التعريف يتبين أن الإصلاح الاقتصادي يتضمن حلا للمشكلة الإقتصادية بشقيها،ندرة الموارد وتعدد الحاجات الإنسانية.

إن الرأي السائد هو أنه على الرغم من التأكيد المستمر من قبل المؤسسات المالية الدولية (الصندوق والبنك) على شمولية أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي، من تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار، إلى معالجة ظاهرة الفقر والحفاظ على البيئة وغيرها من الأهداف التي تدخل ضمن مفهوم التنمية الاقتصادية، إلا أن برامج الإصلاح الاقتصادي عادة ما تركز وفي المقام الأول، على تحقيق أهداف كمية (الأمد القصير) وبصفة عامة إعادة التوازن للموازين الاقتصادية في حين التنمية مفهوم شامل يضم مكافحة ظاهرة الفقر، والمرض ومشكلة سوء التغذية والبطالة والأمية،والاستقلال في اتخاذ القرارات وترسيخ المعرفة الحديثة وبلوغ معطيات التحديث بل هناك من يضيف عبارة جودة التنمية وما يرتبط بتفاصيل توزيع الدخل... الخ، فإذا اعتبرنا برنامج الإصلاح الاقتصادي بديلا أو مرادفا للتنمية فإن الوقوف بوجه مظاهر التخلف بكل أشكاله، قد يتحول إلى برنامج غايته العودة إلى التوازن[3].

ويوجه عام تظهر الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي نتيجة الإختلالات والتشوهات في أداء المتغيرات الاقتصادية التي تتراكم عبر الزمن سواء بفعل السياسات الداخلية أم الصدمات الخارجية، وانسحاب هذه التشوهات على النسب والعلاقات للصورة الكلية لخصائص هذه الاقتصاديات ونوعيتها، وبذلك يصبح الوضع بحاجة إلى تجاوز هذه المرحلة نحو تغيير النمط العام لتدفقات الطلب والعرض القائمة لإجراء تخصيص

---

[1] أحمد السيد النجار، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر والمغرب واليمن**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية،دمشق,1996 ص7.

[2] أكرام عبد العزيز، **الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار البديل**، بيت الحكمة بغداد،2002، ص16

[3] مولاي لخضر عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 147.

الموارد بشكل أفضل وتحسين فاعلية استخدامها حتى تتوفر إمكانية تحقيق معدلات النمو المرغوبة والقابلة للإستمرار[1].

ترتبط برامج التصحيح الهيكلي بقروض التصحيح الهيكلي التي تقدمها كل من هيئتي البنك وصندوق النقد الدوليين فقد إزدادت أهمية هذه القروض في برنامج الإقتراض لهاتين المؤسستين منذ بداية الثمانينات عندما إنفجرت أزمة المديونية الخارجية و أضحت المشكلة الأولى على المستوى الدولي.

2-أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي: في الحقيقة تتعدد وتختلف ما ترمي إليه إستراتيجية الإصلاح الإقتصادية من دولة إلى أخرى و من فترة زمنية إلى أخرى تبعا للظروف المحيطة بها (اقتصادية واجتماعية وسياسية....) ومدى قناعة هذه الدولة في اختيار فلسفة النظام الاقتصادي المناسب لها على ضوء متغيرات البيئة الداخلية والخارجية وأيضا بما يمكن أن يحقق لها من أولويات الإصلاح الظرفية والمستقبلية.

وبوجه عام يمكن تصنيف أبعاد إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي إلى بعدين أساسين: الأول يمثل بعدا إستراتيجيا مشتركا بين جميع برامج الإصلاح الاقتصادي سواء كانت مطبقة في بلدان نامية أم متقدم والثاني يمثل بعدا استراتيجيا متباينا بين هذه الدول، تستهدف سياسات الإصلاح الاقتصادي مايلي[2]:

- تحقيق النمو الاقتصادي " استعادة النمو الاقتصادي "
- تخفيض التضخم،
- الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات .
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.
- إنقاذ البنوك الدائنة للدول النامية:
- تشجيع القطاع الخاص
- تحقيق المؤشرات الأساسية للبيئة المستقرة.
- تحقيق مؤشرات التطور البنياني.

المطلب الثاني: التطورات التشريعية والمؤسسية المتعلقة بإستراتيجية التنمية المستدامة.

لقد بدأ اهتمام الدول العربية في هذا الموضوع بشكل رسمي ، وقد بذلت جامعة الدول العربية جهدا في هذا المجال، وتم التنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية لإعداد مجموعة من الإجراءات التي يتم الاتفاق عليها ، وعلى الرغم من هذه الجهود شهد العالم العربي انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة

---

[1] سالم توفيق النجفي، **الفقر وسياسات التكييف الاقتصادي والتغيير الهيكلي في الاقتصاديات الزراعية العربية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ، 1999 ص 5.

[2] يوسف عبد العزيز محمود، **برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2) ,2005,ص ص72-74

والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس في أكتوبر 1986 والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر 1991.

وأثناء التحضير للقمة العالمية للتنمية المستدامة، قام "مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة"، بالتعاون مع الهيئات الإقليمية المعنية الأخرى مثل "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بإصدار "إعلان أبو ظبي عن منظور الفعاليات العربية البيئية"، في شهر فبراير 2001، ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية عام 2002، حيث تم تناول متطلبات وأولويات دفع وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وقد أكدت الوثيقتان على أهمية ودور السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، والتوصل إلى تدابير وإجراءات تهدف إلى تغيير الأنماط غير المستدامة المتبعة في الإنتاج والاستهلاك وكذا إلى تطوير سياسات اقتصادية بيئية .

كما أحرزت تقدماً في مراجعة وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والخبرات الحالية والمتعلقة بالقضايا المختلفة للتنمية المستدامة بما في ذلك ما يتعلق بالطاقة والبيئة حسب التنظيمات والوثائق الصادرة من طرف الهيئات التالية[1]:

1- إعلان أبو ظبي حول مستقبل العمل البيئي العربي 2001: إعلان أبو ظبي حول مستقبل العمل البيئي العربي 2001، الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة بعد دورة الانعقاد الخاصة في أبو ظبي في الثالث من فبراير 2001، وبمناسبة انعقاد المؤتمر والمعرض الدولي عن البيئة في عام 2001 قد أقر التنمية السريعة في المنطقة العربية في مجال الصحة العامة والتعليم والمعايير الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما اعترف بأهمية ضمان استدامة هذه التنمية تحقيقاً للترابط الأمثل بين المتطلبات الملحة للتنمية، وتخفيف وطأة الفقر وحماية البيئة. كما أكد الإعلان على أهمية الاستخدام الرشيد للموارد وإتباع استراتيجيات إنتاج أكثر نظافة. وقد أهاب الإعلان بالدول العربية بأن تصبح شريكاً فعالاً في جهود تطوير تكنولوجيات متقدمة في مجال تحسين البيئة، ذلك مع تشجيع استخدام المنتجات التي تسهم في حماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي.

---

[1] السكرتارية الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، **تقرير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغربي آسيا، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص 10-18.

2- الطاقة والمبادرة العربية للتنمية المستدامة: تعتبر المبادرة العربية للتنمية المستدامة من أهم نتائج الأعمال التحضيرية لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتهدف إلى مواجهة التحديات الموجودة أمام الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد المبادرة على أهمية نقل ومواءمة التكنولوجيات المناسبة في المنطقة، وتطوير القدرات من أجل مواجهة التحديات. كما أنها تدعم دفع وتعزيز الآليات الخاصة بإنتاج أكثر نظافة وأماناً، واستهلاك أكثر كفاءة للنفط والغاز وتطبيقات الطاقة المتجددة ، وكذا تطوير مصبات ومصائد الكربون من خلال التشجير، أما القضايا الأخرى المتصلة بالبيئة والتي تناولتها المبادرة تتضمن:

- تدعيم جهود الدول العربية من أجل مواجهة تدهور جودة الهواء في مدن عربية كثيرة، ومن هذه الجهود استراتيجيات تخطيط المناطق الحضرية، وتوصيف مناطق استخدام الأراضي، وبرامج مراقبة الإنبعاثات الهوائية وإنشاء نظم وشبكات إقليمية ودون الإقليمية للنقل المستدام.
- تدعيم القدرات العربية في تطبيق الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وما يتصل بها من آليات، بما في ذلك المساعدات التقنية والمالية من المجتمع الدولي.
- تدعيم جهود الدول العربية للوصول إلى إدارة سليمة للكيماويات مع التأكيد على الكيماويات والمخلفات الخطرة.
- مناشدة الدول الصناعية بأن تفي بالالتزامات المرتبة عن الاتفاقيات البيئية الدولية من خلال إلغاء كافة أشكال الدعم المقررة لقطاع الطاقة في هذه الدول وبخاصة تلك الموجهة نحو الطاقة النووية والفحم والانحياز الضريبي ضد المنتجات البترولية.
- تعزيز مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربية وتشجيع استخدام المنتجات التي تسهم في حماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي.

الوثيقة "الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في الدول العربية:

قامت مجموعة العمل بإعداد هذه الوثيقة مسترشدة بالاهتمامات والتدابير التي وضعها الوزراء العرب في إعلان أبو ظبي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالقضايا التي حددتها المؤتمرات العالمية، وبشكل خاص جدول أعمال القرن 21، وتوصيات الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة وخطة جوهانسبرج. وتجدر الإشارة إلى أن الوثيقة تقوم على خصوصيات البلدان العربية المتعلقة بالوضع التنموي، وبمستويات الفقر، وبالموارد المتاحة والخصائص الأساسية لقطاع الطاقة في المنطقة العربية وكذا التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المرتبطة بقضايا الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. ولذا فقد سميت هذه الوثيقة "الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في الدول العربية: إطار للعمل" وتحتوي على المحاور الأربعة التالية:

المحور الأول: يقدم نظرة عامة على علاقة الطاقة بالركائز الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة، ويستعرض القضايا المتصلة بالطاقة في جدول أعمال القرن 21، وأهداف الألفية للتنمية، والدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة ومبادرة المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي وأخيراً خطة جوهانسبرج. وينتهي الفصل الأول بتلخيص مصنف عن السياسات والتدابير والأعمال التي أوصت بها كل هذه المؤتمرات العالمية.

المحور الثاني: يلقي الضوء على السكان والتنمية ومؤشرات الفقر في المنطقة وعلاقته ذلك بالطاقة، كما يقدم نبذة عن الخصائص الرئيسية لقطاع الطاقة العربي وذلك بهدف تحقيق فهم أفضل لأوضاع الطاقة وعلاقتها بقضايا التنمية المستدامة.

المحور الثالث: يستعرض التقدم المحرز في المنطقة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المتعلقة بالطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتقدم المحرز على المستوى القطاعي، وكذا المبادرات والإنجازات الإقليمية.

المحور الرابع: يقدم عرضاً عن سياسات الطاقة والمجالات ذات الأولوية مصنفة إلى أربعة مجالات أساسية.

3- إعلان أبو ظبي عن البيئة والطاقة 2003: بعد انتهاء أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مباشرة، وتفعيلاً لتوصيات هذا المؤتمر، فإن السكرتارية العربية المشتركة لمتابعة نتائج المؤتمر وضعت يدها في يد السلطات المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتنظيم اجتماع لوزراء الطاقة والبيئة العرب بأبو ظبي في فبراير 2003 لتكريس الالتزام السياسي لوضع إطار لمتابعة خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في القضايا المتعلقة بالطاقة وأبعاد التنمية المستدامة. وقد أصدر الوزراء العرب إعلان أبو ظبي عن الطاقة والبيئة (2003)، والذي يعتبر أحد أهم نتائج ذلك التعاون المشترك ويلخص الأهداف والإجراءات التي تحدد مستقبل إستراتجية التنمية المستدامة العربية.

إعلان أبو ظبي عن البيئة والطاقة، 2003.

في الثالث من شباط / فبراير 2003، أقر وزراء الطاقة ووزراء البيئة العرب إعلان أبو ظبي عن البيئة والطاقة 2003، وذلك من خلال اعتماد إطار عام للتدابير والبرامج، التي تعبر عن إرادتهم السياسية اتجاه تطوير قطاع طاقة أكثر استدامة، وتعزيز مساهمة القطاع في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. والإعلان يعكس الاهتمامات والأولويات الإقليمية ذات الصلة بهذا المجال. وقد أكد الإعلان على ما يلي:-

- حق البلدان العربية في السعي لتحقيق التنمية وفي استخدام موارد الطاقة الخاصة بها، مع ضمان تدفق النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، خاصة البلدان التي تعتمد على عائدات النفط والغاز.
- أهمية تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر في المنطقة، وذلك من خلال تعزيز إمدادات الطاقة وزيادة فرص الوصول إلى خدمات طاقة يعتمد عليها وبأسعار ميسرة خاصة في المناطق الريفية والنائية مستخدمين في ذلك خليط من موارد الطاقة التقليدية والمتجددة المتاحة.
- الحاجة إلى تطوير استراتيجيات وطنية لتعزيز قدرة قطاع الطاقة العربي على تحقيق الاستدامة وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، وبينما يجب على الدول العربية أن تستجيب لمتطلبات الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لوضع حد لإنبعاثات غازات الدفيئة، فإنه يجب ألا تلتزم بأرقام محددة لتخفيض الإنبعاثات وفقاً إطار زمني محدد.
- أهمية دفع مشروعات التكامل الإقليمي في مجال الطاقة، خاصة في مجال ربط الشبكات الكهربائية وشبكات الغاز الطبيعي.
- توجيه نداء للدول المتقدمة لاعتماد إجراءات، تدابير، برامج وموارد مالية من أجل دعم ومساندة نقل تكنولوجيات الطاقة المستدامة إلى الدول النامية.
- دعوة الدول العربية إلى تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج من أجل تغيير الأنماط غير المستدامة المستخدمة حالياً في إنتاج واستهلاك الطاقة، وذلك من خلال تحسين كفاءة الطاقة في كل القطاعات، خاصة القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة، وكذا من خلال تشجيع استخدام وقود أكثر نظافة واستغلال موارد الطاقة المتجددة.
- دعوة الدول العربية إلى تدعيم البحوث والتطوير، ونقل التكنولوجيا والتطوير الصناعي لتقنيات الطاقة المستدامة، والاستفادة من المتاح من آليات التمويل والتعاون الفني على كافة المستويات الثنائية والإقليمية والدولية.
- دعوة الدول العربية والمنظمات الإقليمية إلى التركيز على وضع وتطوير وتنفيذ برامج للتعليم، لبناء القدرات ولزيادة الوعي العام حول قضايا الطاقة لأغراض التنمية المستدامة.

وفي ضوء ما تقدم، ونظراً للحاجة الملحة إلى وضع إطار محدد للأعمال المطلوبة لمتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، وخطة جوهانسبرج في مجالات الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، فقد قرر مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة في دورة انعقاده الثلاثين في بيروت في 04 يونيه 2003، تشكيل مجموعة عمل من سكرتاريته الفنية، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، وذلك بهدف مراجعة وإعادة صياغة ورقة النقاش الأولية التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن "الطاقة والبيئة: إطار للعمل في الدول العربية" على أساس من إعلان أبو ظبي عن البيئة والطاقة الصادر عام 2003.

وعلى ذلك، فقد قرر مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة في دورته الثلاثين المنعقدة في بيروت في الرابع من يونيه 2003 تشكيل فريق عمل من سكرتاريته الفنية، وجامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وذلك لإعداد وثيقة حول "**الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في الدول العربية، إطار للعمل**"، على أساس من الاهتمامات والتدابير التي حددها إعلان أبو ظبي عن البيئة والطاقة 2003.

وقد أعد فريق العمل الذي تم تشكيله هذه الوثيقة على أساس الاهتمامات والتدابير والالتزامات التي حددها الوزراء العرب في إعلان أبو ظبي متضمناً ما يتعلق بالقضايا التي حددتها المؤتمرات العالمية، وبخاصة جدول أعمال القرن 21، وتوصيات لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي نفس الوقت فإن الوثيقة تقوم على أساس خصوصيات الدول العربية من حيث الوضع التنموي، ومستويات الفقر، والموارد المتاحة، والخصائص الأساسية لقطاع الطاقة العربي والتقدم الراهن نحو تحقيق أهداف الطاقة لأغراض التنمية المستدامة.

4- الآلية الإقليمية لتطوير استخدامات الطاقة لأجل التنمية المستدامة، التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة: تم إنشاء هذه الآلية في أكتوبر 2000، وتتضمن الإنجازات:

- إصدار التقرير الإقليمي حول الطاقة المتجددة والذي يوفر معلومات كمية ونوعية عن الموارد المتاحة، وبرامج وإمكانات الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء؛
- تنفيذ برنامج إقليمي حول بناء القدرات الوطنية في مجال الطاقة المتجددة ونظم الطاقة، (خلال الأعوام 2002 و2004 حيث تم عقد أربع ورش عمل حول بناء القدرات في مجالات الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة، شارك فيها 85 متدرباً من ثلاث عشرة دولة عربية)؛
- بدء مشروع إقليمي لنشر تطبيقات الطاقة المتجددة من أجل التخفيف من وطأة الفقر.

5- القرارات أخرى والبيانات ذات العلاقة بإستراتيجية التنمية المستدامة: صدر في العديد من الدول العربية خلال السنوات الماضية العديد من القوانين والتشريعات والقرارات المتعلقة بالحفاظ على البيئة سواء

البرية أو البحرية، ركز بعضها على أهمية إتمام دراسات الأثر البيئي للمشروعات المختلفة ومنها مشروعات الطاقة، كما صدرت بعض البيانات المعبرة عن التوافق الإقليمي حول القضايا المتعلقة بتحقيق الأهداف الأساسية في مجال الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، ولعل من أحدث هذه القرارات والبيانات ما يلي:

- قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته الخامسة والعشرين (المنامة 20-21 كانون الأول/ديسمبر2004) والذي قضى بالموافقة على المعايير والمقاييس البيئية الموحدة فيما يخص الضوضاء، وجودة الهواء والمياه العادمة.
- بيان صنعاء حول الطاقة المتجددة: والذي انبثق عن المؤتمر الإقليمي للطاقة المتجددة الذي عقد في صنعاء خلال الفترة 20-22 نيسان/أبريل 2004، ومن بين ما نادى به البيان دعوة الدول الصناعية والمتقدمة والمنظمات الدولية لإنشاء مركز إقليمي للطاقة المتجددة للتنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية، والوفاء بالالتزامات من منح مالية وقروض ميسرة لاستغلال واستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المنطقة.

المطلب الثالث:نماذج عن بعض الدول العربية:

تنشأ حتمية التطوير من كون أن معظم دول العالم تسير باتجاه التنمية المستدامة حتى الدول العربية إذ تقوم بنشر تقارير سنوية حول الوضع الاقتصادي على المستوى الشمولي وحول القطاعات المختلفة للتنمية ومنها القطاع الديموغرافي، والاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي وفيمايلي بعض النماذج حول إستراتيجية التنمية في بعض الدول العربية.

1- المغرب: مكنت الدراسة حول الإستراتيجية الوطنية من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة، المعدة على أساس نهج اقتصادي، انطلاقا من البيانات الموجودة والمتاحة عن حالة البيئة، من وضع مجموعة من المؤشرات بشأن المياه والهواء، والنفايات الصلبة، والبيئة الحضرية، والتربة، والمناطق الطبيعية والساحلية. ويهدف برنامج إدارة البيئة، فيما يهدف إليه، إلى تطبيق نظام للمعلومات والبيانات حول البيئة .وفي هذا الصدد، من المفيد أن نشير إلى أن مؤشرات التنمية البشرية والفقر الإنساني متطورة جدا في المغرب. كما أن مطبوعا حول المؤشرات الاجتماعية يتم إعداده سنويا من طرف مديرية الإحصاء التابعة لوزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط. ويتيح هذا المطبوع، المقدم في شكل جداول متسلسلة بترتيب زمني، إمكانية تقييم نتائج الأعمال المنجزة في مختلف الميادين، وتقدير حجم الإنجازات المتوصل إليها في إطار التنمية البشرية المستدامة.

2- مصر: تم تشكيل لجنة للتنمية المستدامة تتعاون مع جميع الأطراف الأخرى المعنية من أجل وضع استراتيجية مشتركة لعملية التنمية المستدامة .وعلى المستوى الوطني تقوم الوكالة المصرية للشؤون البيئية بمتابعة وتنسيق المسائل المتعلقة بالبيئة مع الوزارات المعنية، بهدف ضمان التنمية المستدامة .وسوف يقوم كل

من برنامج الإعلام والمتابعة في مجال البيئة، ومشروع نظام الإعلام البيئي اللذين هما قيد الإنجاز حاليا، بمساعدة صانعي القرار في وضع وتطبيق السياسات والقوانين والبرامج في ميدان البيئة. وقد تم الإعداد لمشروع وطني يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بمختلف الوكالات الحكومية في إطار قمة الأرض بهدف تجنب تداخل المسؤوليات[1].

3- تونس: تنشر تونس، تقارير سنوية حول حالة البيئة. وتسعى مؤشرات الإستدامة المعروضة بصورة محدودة في المرحلة الحالية، إلى تقييم التطور العام الملاحظ على الصعيد البشري، والاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، وتستند هذه المؤشرات على الفلسفة العامة لجدول أعمال القرن 21 على الصعيد الوطني. وقائمة المؤشرات ليست شاملة وإنما محدودة ، ولا يزال النهج استكشافياً .

4- دولة الإمارات:أهم التطورات التشريعية والمؤسسية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وبيان أهم الاستراتيجيات والخطط والمبادرات التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بالقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، في مجال تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، علاوة على دور الدولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لتحقيق الاستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

❖ **التطورات التشريعية والمؤسسية**[2]: اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً متصاعداً بعملية التنمية المستدامة، وسارعت إلى وضع التشريعات والقوانين التي تكفل تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وتحسين مستوى معيشة الإنسان الإماراتي، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج الاقتصادية والاجتماعية التنموية في ظل أطر تحافظ على البيئة ومواردها الطبيعية. وقد بلغ اهتمام الدولة بالتنمية المستدامة مداه بإنشاء العديد من الوزارات والمجالس والهيئات الحكومية التي يقع على عاتقها وضع إستراتيجية التنمية المستدامة، ومن أهم هذه المؤسسات الهيئة الاتحادية للبيئة، ووزارة البيئة والمياه، وهيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وحمايتها (هيئة البيئة حالياً) في إمارة أبوظبي التي أنشئت في عام 1996، وهيئة البيئة والمحميات الطبيعية في إمارة الشارقة التي أنشئت في عام 1997، وهيئة البيئة والتنمية الصناعية في إمارة رأس الخيمة التي أنشئت في عام 1998.

وتسعى هذه الهيئات والمجالس، بالتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى، لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتمثلة في النمو الاقتصادي المستدام والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. أما عن التطور التشريعي للتنمية المستدامة، تشكل القوانين والتشريعات إطاراً قانونياً لكل البرامج والأنشطة المحلية التي يجب أن يُعمل بها لتحقيق التوازن بين المتطلبات التنموية والمحافظة على الموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، أصدرت الدولة عدداً من القوانين والتشريعات التي تنظم ذلك، ومن أهمها ما يأتي:

---

[1] www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

[2] عبد الرحمان الهيثي، **التنمية المستدامة ، الإطار العام والتطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص135-139.

- القانون الاتحادي رقم 23 لسنة 1999 بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية.
- القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 بشأن حماية البيئة وتنميتها.
- القانون الاتحادي رقم 01 لسنة 2002 بشأن تنظيم ورقابة استخدام المصادر المشعة والوقاية من أخطارها.
- القانون الاتحادي رقم 11 لسنة 2002 بشأن تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.

❖ **التطورات المؤسسية للتنمية المستدامة:** عملت الدولة على إنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بوضع الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تعزيز وتطبيق التنمية المستدامة، ومن أهم هذه الأجهزة ما يأتي[1]:

- الهيئة الاتحادية للبيئة؛
- وزارة البيئة والمياه؛
- هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها (هيئة البيئة)؛
- مركز الإمارات للمعلومات البيئية والزراعية؛
- جمعية أصدقاء البيئة؛
- اللجنة الوطنية للإستراتيجية البيئية والتنمية المستدامة؛
- اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر؛
- اللجنة الوطنية الدائمة العليا لآلية التنمية النظيفة؛
- اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد البلاغ الوطني.

❖ **الاستراتيجيات والخطط المعنية بالتنمية المستدامة:** شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات التي ترتبط بالتنمية المستدامة في كل جوانبها: الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وفيما يأتي توضيح لأهم هذه الاستراتيجيات والخطط ومنها[2]:

إستراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة: أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر إبريل 2007 إستراتيجية الحكومة للمرحلة المقبلة والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، وضمان توفير الرخاء للمواطنين، وتؤسس هذه الإستراتيجية لمرحلة جديدة من العمل الحكومي تواكب التغيرات

---

[1] **نفس المرجع السابق.**

[2] بسام محمد سعيد، **مكافحة التلوث وحماية البيئة وجهود الدولة في الحفاظ عليها**، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 424 أبوظبي: يناير، 2006، ص 24-26.

الاقتصادية، وتركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية، وتعزيز مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً من ناحية أخرى. وقد شارك في إعداد هذه الإستراتيجية ستة فرق وزارية وعدد كبير من المسؤولين في مختلف القطاعات. وتتضمن الإستراتيجية 21 موضوعاً موزعة على ستة قطاعات رئيسية، هي: قطاع التنمية الاجتماعية، وقطاع التنمية الاقتصادية، وقطاع العدل والسلامة، وقطاع التطوير الحكومي، وقطاع البنية التحتية، وقطاع تطوير المناطق النائية. وسيتم تحقيق هذه المبادئ العامة لهذه الإستراتيجية عن طريق وضع خطط للوزارات كافة بصورة متناسقة، وبناء أنظمة فعالة لمتابعة أداء وتنفيذ الخطط ضمن القطاعات الستة التي تشملها الإستراتيجية الاتحادية؛ وهي: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وتطوير القطاع الحكومي، والعدل والسلامة، والبنية التحتية، وتنمية المناطق النائية.

الإستراتيجية الوطنية وخطة العمل البيئي: أنجزت الدولة في عام 2000، وبعد ثلاث سنوات من العمل المستمر، الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي، والتي جاء إعدادها لتعزيز التزام الدولة بالحفاظ على البيئة ومنع تدهورها، وهو ما أكد عليه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) الذي انعقد بالبرازيل عام 1992. وقد قامت عشر مجموعات عمل خلال الفترة من ديسمبر 1997 إلى أكتوبر 2000 بإعداد هذه الإستراتيجية، وهي تمثل كل القطاعات المعنية بالبيئة والتنمية في الدولة، وتمثلت الأهداف التنموية الرئيسية للإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يأتي:

- تعزيز التزام الدولة بحماية البيئة، وتبني مبادئ التنمية المستدامة عن طريق إدخال الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط الوطنية للتنمية.
- تنمية القدرات العاملة في المجال البيئي، وذلك من خلال التعرف على أولويات العمل البيئي (أجندة القرن الحادي والعشرين الوطنية البيئية)، وعلى القدرات البيئية.

إستراتيجية وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر: تم إعداد إستراتيجية وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2003، وأقرها مجلس الوزراء في نهاية شهر ديسمبر من عام 2003. وتهدف الإستراتيجية إلى ما يأتي:

- المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة (تربة، مياه، غطاء نباتي، ثروة حيوانية مستأنسة وبرية) باتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية المناسبة وإدارتها إدارة مستدامة.
- الاستعداد لمواجهة الجفاف والتخفيف من آثاره والحد من تأثير عوامل التعرية ووقف زحف الرمال المتحركة.
- تنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة كفاءتها العلمية ومهاراتها الفنية وتنمية الوعي البيئي.

الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة: ترتكز الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في الإمارات التي تم تدشينها في 11 ديسمبر عام 2002 على دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، وما جاء فيه من بنود ومواد تتضمن حقوقاً

عديدة للمرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشارك في إعدادها الاتحاد النسائي العام وفرق وطنية من مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدولة، وخبراء من منظمة الأمم المتحدة لتنمية المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتهدف الإستراتيجية إلى دعم خيوط النسيج الاجتماعي للإبقاء على قوة وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل المجالات، وأبرزها المجال الأسري، وتحقيق المزيد من المنجزات، خاصة في المجالات الاقتصادية، للإبقاء على الزيادة في معدلات الإنتاجية، وذلك من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية ودعم العمل في مجالاتها المختلفة بما يقود إلى الاستثمار الفعال للموارد البشرية، والحفاظ على الهوية المجتمعية من خلال التأكيد على التمسك بمضامين الثقافة العربية الإسلامية والحفاظ على معالمها فكراً وعملاً وتطبيقاً.

وتأتي الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة انسجاماً مع توصيات المؤتمر العالمي المعني بتمكين المرأة الذي انعقد في بكين عام 1995، والذي دعا إلى تفعيل دور المرأة ومشاركتها الإيجابية في مختلف مجالات التنمية.

وتتلخص مجالات الإستراتيجية الوطنية في ثمانية ميادين رئيسية؛ هي: التعليم، والاقتصاد، والمجتمع، والإعلام، والتشريعات، والبيئة، والصحة، واتخاذ القرار، وإزالة العراقيل والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في جميع ميادين الحياة العامة، وتأصيل الكوادر البشرية النسائية وبنائها، لتكون قادرة على المشاركة الإيجابية في البرامج التنموية؛ سواء أكانت إنتاجية أم خدمية، وتعزيز ما حققته المرأة من نجاحات متميزة في المجالات المختلفة.

إستراتيجية رؤية التعليم: انطلاقا من أن التعليم يشكل عماد التنمية المستدامة وركيزتها الأساسية، أعدت وزارة التربية والتعليم إستراتيجية رؤية التعليم 2000–2020 التي تم الإعلان عنها في عام 1999. وقد تم إعدادها بالاعتماد على وثيقة السياسة التعليمية التي اعتمدها مجلس الوزراء في إبريل 1995. وتعبر هذه الإستراتيجية عن رؤية التعليم في الدولة، وترسم صورة لما سيكون عليه التعليم، وما يجب أن يكون عليه بحلول عام 2020.

إستراتيجية التوعية والإعلام البيئي:قامت الهيئة الاتحادية للبيئة في عام 1994، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوضع إستراتيجية التوعية والإعلام البيئي، والتي حددت مجموعة من الأهداف على المديين القصير والبعيد ينبغي تحقيقها من خلال التعاون والتنسيق ما بين الهيئة الاتحادية والجهات المعنية الأخرى بالدولة.

أما دور دولة الإمارات العربية المتحدة في الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أسهمت الجهود الكبيرة التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تحقيق التنمية المستدامة في احتلالها موقعاً متميزاً على خريطة العمل في مجال التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والإقليمي، فقد قامت بالانضمام للعديد

من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بالمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، كما صدر منها العديد من الإعلانات والمبادرات، ورصدت العديد من الجوائز الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة.

وأخيرا هناك حاجة في الدول العربية لتطوير سياساتها وتوجهاتها نحو التنمية المستدامة والأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها ، وتدور تلك السياسات والتوجهات حول عدد من المحاور، يمكن لكل دولة أخذ ما يتناسب والظروف السائدة فيها وأهم تلك المحاور ما يلي[1]:

- تحقيق التكامل بين استراتيجيات وخطط وأهداف الطاقة المستدامة في إطار استراتيجيات وسياسات وخطط التنمية الوطنية. كما أن السياسات القطاعية للطاقة تحتاج إلى أن يتم دمجها وتكاملها بصورة مناسبة مع سياسات التنمية الوطنية ولا سيما ما يتعلق بطرق تحقيق التنمية المستدامة.
- رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية وتحسين فرص الإستثمار، آخذين في الحسبان ظروف وأحوال كل دولة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال: تشجيع ودفع التكنولوجيات التي ترفع كفاءة واستدامة عمليات إنتاج واستهلاك الطاقة، وإتباع نهج إدارة اقتصادية من خلال مراجعة الإستراتيجيات التنموية، وزيادة حجم استثمارات القطاعين العام والخاص في أنشطة ومشروعات الطاقة.
- الاستجابة لتزايد حجم الطلب المضطرد على الطاقة، نظرا للنمو الاقتصادي والاجتماعي المستهدف بالمنطقة العربية، إضافة إلى النمو السكاني السريع بالمنطقة (حوالي 2% سنوياً حتى عام 2020.
- دفع وتشجيع تطوير واستخدام تكنولوجيات سليمة بيئياً، وتحديد الإجراءات والسياسات المطلوبة لإنفاذ المتطلبات والتشريعات البيئية المرتبطة بها وضمان الامتثال لها.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، في جميع القطاعات، ومثل هذا التعاون سوف يمكن من الاستفادة من تنوع الخبرات والكوادر والموارد الوطنية ذات الصلة بالتنمية المستدامة والموجودة في الدول العربية، وهذا التعاون يتضمن أيضاً: تكامل ودمج الأسواق، وتوسيع نطاق تجارة الطاقة عبر الحدود وبخاصة من خلال ربط الشبكات الكهربائية، وشبكات الغاز الطبيعي.
- تشجيع ودفع برامج بناء القدرات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية حول القضايا ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، وبخاصة دعم خلق فرص العمل وتخفيف وطأة الفقر.
- توسيع نطاق تبادل المعلومات حول البدائل التكنولوجية، وما يرتبط بها من تكلفة وفرص تطبيق وكذا الموارد المالية وإمكانات وشروط نقل التكنولوجيا.

---

[1] السكرتارية الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، **تقرير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغربي آسيا، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص 19-22.

خلاصة الفصل الرابع

نجاح الدول العربية في التعامل مع المتغيرات التي يفرضها المحيط الاقتصادي العالمي، يتوقف على قدرته في إخراج المشروع الاقتصادي الإقليمي العربي إلى حيز الوجود لبناء منظومة اقتصادية عربية تتحمل مسئوليات رعاية المصالح العربية، ودفع المخاطر المحتملة التي تفرزها الاتفاقيات الدولية والمنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات الشراكة.

كما يجب على الإرادة العربية الفاعلة القادرة أن تكون التغيير والإنجاز جزءاً أساسياً من الواقع العربي القادم، تحدد أهدافها وتعمل على إنجازها من خلال رؤية إستراتيجية متكاملة تربط بين الواقع والمستقبل بكل تحدياته وأزماته ومخاطره. وعلى الرغم من أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيقه، ارتبطت بعوامل كثيرة مثلما أسلفنا الذكر، إلا أن الدول العربية لا يمكنها البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، فهي مجبرة للدخول في هذه الفضاءات التي تفرضها العولمة والتعايش معها.

الفصل الخامس
مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية

تمهيد الفصل الخامس

بالرغم من إنتشار مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن المعضلة الرئيسة فيها بقيت الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها، وكذا إتخاذ القرارات سواء المحلية أو الدولية حول السياسات الإقتصادية والإجتماعية، ولعل المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامـــة قد طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمـــم المتحدة.

تتعلق هذه المؤشرات بالقضايا الإقتصادية تتمثل في البنية الاقتصادية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك ، إذ يمكن قياس الأداء الإقتصادي من خلال معدل الدخل القومي للفرد ، ونسبة الإستثمار في معدل الدخل القومي. أما تطور عمليات التجارة يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات، وتقيم الحالة المالية عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي ، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالإنتاج القومي الإجمالي.

وتعتبر المساواة أحد أهم القضايا الإجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة ، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد الإقتصادية، فرص الحصول على العمل، والخدمات الصحية والتعليمية ،مكافحة الفقر العمل وتوزيع الدخل، التنوع الاجتماعي والثقافي، تمكين الأقليات العرقية والدينية ، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية وعدالة الفرص ما بين الأجيال.

وإهتمت أبعاد التنمية المستدامة بالقضايا والمؤشرات البيئية : تتمثل في الغلاف الجوي، الأراضي، المياه العذبة، التنوع الحيوي، البحار والمحيطات، وكذلك هناك بعض القضايا المؤسسية المتمثلة في الخدمات الهاتفية والإستفادة من إستخذام تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

وسنحاول تحليل أهم هذه المؤشرات في مسيرة التنمية المستدامة بالدول العربية خلال الفترة [2000-2010]، والتطرق إلى التطورات الحاصلة فيها والنتائج المحصلة حسب أبعاد التنمية المستدامة وفق لمحاور المباحث التالية:

المبحث الأول:قياس إستدامة التنمية وفق مؤشرات البعد الإقتصادي ؛

المبحث الثاني:قياس إستدامة التنمية وفق مؤشرات البعد الإجتماعي في الدول العربية؛

المبحث الثالث: المؤشرات البيئية والمؤسسية في الدول العربية.

المبحث الأول:

قياس إستدامة التنمية وفق مؤشرات البعد الإقتصادي .

لا شك أن الدول العربية تواجه تحديات إقتصادية عديدة تتمثل أهمها في ضعف الناتج المحلي الإجمالي وتدني نصيب الفرد منه، وتضاؤل وزن التجارة الخارجية العربية من التجارة العالمية، وضعف حجم التجارة العربية البينية، وزيادة معدل السكان وإرتفاع معدلات البطالة، وزيادة حجم التضخم وإنخفاض نصيب الدول العربية من الإستثمارات الأجنبية وغيرها من التحديات .

المطلب الأول: مؤشرات وتطورات الناتج الإقتصادي.

نتطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية التي تبين لنا أداء وتطور اقتصاديات الدول العربية.

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة: إنعكست الأوضاع الاقتصادية الدولية خلال سنة 2002على نمط النمو الاقتصادي العام في الدول العربية، وتشير البيانات الإحصائية في الشكل الموالي:

الشكل رقم [05]: يبين الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال الفترة [2000-2010].

الوحدة: مليون دولار

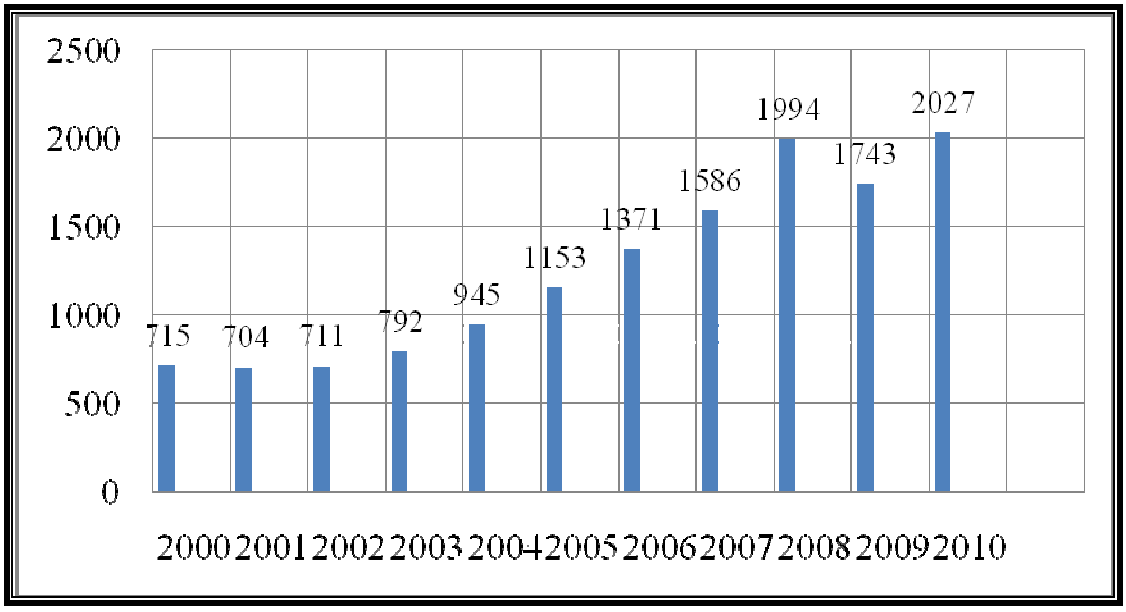

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010 ،المحلق (2/2).

نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية بالأسعار الجارية قد إرتفع من 711.3 مليار دولار في سنة 2001 إلى حوالي 716.6 مليار دولار في2002 ، محققاً معدل نمو قدره 1.2 %، وذلك في أعقاب معدل نمو سالب بلغ 2.9 % في 2001، كما بلغ قيمة 722.9 مليار دولار في 2003، أي بمعدل نمو

قدره 9.1 % مقارنة بمعدل نمو بلغ حوالي 1.0% في 2002 ، حيث إتسم الأداء الاقتصادي بالتحسن خلال سنة 2003 مقارنة بأداء العامين السابقين،وقد عكس هذا النمو[1]:

- الزيادة في القيمة المضافة للقطاعات غير الإستخراجية التي ارتفعت من 491.4 مليار دولار في 2001 إلى حوالي 496.3 مليار دولار في 2002 ، أي بنسبة زيادة قدرها 1.0% ، حيث لم تسجل القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية تغيراً عن مستواها في 2001 والبالغ 165.7 مليار دولار؛
- الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام وزيادة كميات إنتاجه وتصديره، وبالتالي زيادة قيمة العوائد النفطية للدول المصدرة له، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن ناتج الصناعة الاستخراجية قد ارتفع بنحو 39.3 مليار دولار خلال سنة 2003 أي بزيادة نسبتها 23.1% مقارنة بزيادة طفيفة لم تتعد نسبتها 0.9 %في سنة 2002 ؛
- النتائج الإيجابية لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي واظبت الدول العربية على تطبيقها، وعلى وجه الخصوص سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي، والإصلاحات الهيكلية التي تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز فرص وأساليب مشاركة القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية.

كما كان للتطورات العالمية إنعكاساتها على وتيرة النشاط الاقتصادي، حيث يقدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بحوالي 870 مليار دولار في عام 2004 ، مقابل 722.9 مليار دولار في العام السابق، محققا بذلك معدلا مرتفعا للنمو بالأسعار الجارية، وللعام الثاني على التوالي بلغ حوالي 15.8% مقارنة بحوالي 11.3% في 2003 ، ويقدر معدل النمو بالأسعار الثابتة بسنة أساس 2000، بحوالي 6.7%و6.1 % للعامين على الترتيب، وهي أعلى معدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة منذ بداية العقد الحالي.

إستمر الأثر الإيجابي لأسعار النفط العالمية المرتفعة على النمو في اقتصادات الدول العربية خلال عام 2006، إذ إرتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من حوالي 1152.5 مليار دولار في 2005 إلى حوالي 1370.6 مليار دولار في 2006، مسجلاً معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ 16.9%، مقارنة بحوالي 22.6 % في العام السابق، ولقد حققت الدول العربية أيضاً معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قدر بنحو 5.7% ، وذلك بعد أن تراجع بشكل طفيف من نحو 6.3 %في 2005 وقد

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام2004.**

تراوحت معدلات النمو الحقيقي بين 5% و 10.2% في أربع عشرة دولة عربية، وحققت أربع دول عربية أخرى معدلات نمو حقيقي تراوحت بين 2.5 % و 4.1% .

قدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية، بحوالي 1585.6 مليار دولار في2007 ، محققا بذلك معدل نمو بحوالي 14% بالمقارنة مع معدل نمو 16.9%في 2006 ، وقد ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تواصل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وزيادة عائدات صادرات النفط خلال العام، وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة إلى حوالي 1.899 مليار دولار في عام 2008، مسجلا معدل نمو بلغ 26.2 في المائة، مقارنة مع حوالي 15.1 في المائة في العام السابق، ويعتبر قليلا إذا ما قورن مع الإمكانيات المتاحة، لذلك لابد من العمل الحثيث لتغيير البنية الهيكلية الإنتاجية والتركيز على الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الصناعي تمهيدا للانتقال إلى الاقتصاد المعرفي.

يلاحظ من الشكل أن الناتج المحلي بالأسعار الجارية في تزايد مستمر خلال الفترة 1995- 2008، ولكن سرعان ما إنخفضت قيمته في سنة 2009 وذلك راجع لآثار الأزمة المالية العالمية. ولقد أدى الانتعاش الاقتصادي العالمي وإرتفاع عائدات صادرات النفط في 2010 إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من حوالي 1.74 تريليون دولار في عام 2009 إلى نحو 2.0 تريليون دولار في عام 2010، حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية مجتمعة في عام 2010 معدل نمو قدره 16.3%، وبقيمة 2027 مليار دولار، وذلك نتيجة لإنتعاش الإقتصاديات العربية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على أدائها خلال السنة الماضية، وساهم ارتفاع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وزيادة عائدات صادرات الدول العربية المصدرة له، وتوسع الطلب على صادرات بعض الدول العربية، وتحسنت تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال وتحويلات العاملين بالخارج، وكان لكل هذه العوامل أثر ايجابي على قيمة الناتج ومعدل نموه في الدول العربية خلال عام 2010[1].

2-معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:يلاحظ أن معدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمة خلال عام 2003، بيد إنها مازالت بصفة عامة متواضعة في أغلب الدول العربية ، خصوصا عند الأخذ بالحسبان معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة المرتفعة. وقد حققت السعودية أعلى معدل للنمو بين الدول العربية خلال عام 2003 قدر بنحو 7.1%، تليها الإمارات بنحو 7.0%، والبحرين 6.8% والجزائر 6.7% والسودان 6.1%. وتراوح معدل النمو بين 2.2% و 5.5% في بقية الدول العربية .

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010 .

أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد العربي، فقد بلغ 1.0 % خلال الفترة 1990-2002، وهو يقل كثيرا عن نظيره في الدول النامية والذي بلغ 2.8% خلال نفس الفترة، وقد حققت تونس أفضل معدل حيث قدر 3.1 %، وكانت معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سالبة في الكويت والمملكة العربية السعودية.

وطبقا للمؤشرات الدولية فأن الدول العربية فشلت في تحقيق الحد الادنى لإنخفاض مستدام في الفقر والذي يتطلب أن تكون نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3%، فالفجوة إذن هي بحدود 2%، المسألة التي تتطلب بذل جهود كبيرة لزيادة النمو الاقتصادي الذي ينعكس ايجابيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة إلى ارتفاع معدل نموه من 1.6% في 2009 إلى 5.5 % في 2010، وذلك نتيجة لتحسين أداء معظم اقتصاديات الدول العربية، على خلفية ارتفاع إنتاج النفط، وزيادة الطلب على الصادرات غير النفطية، وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم [06]: يبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية خلال الفترة 2000-2010.

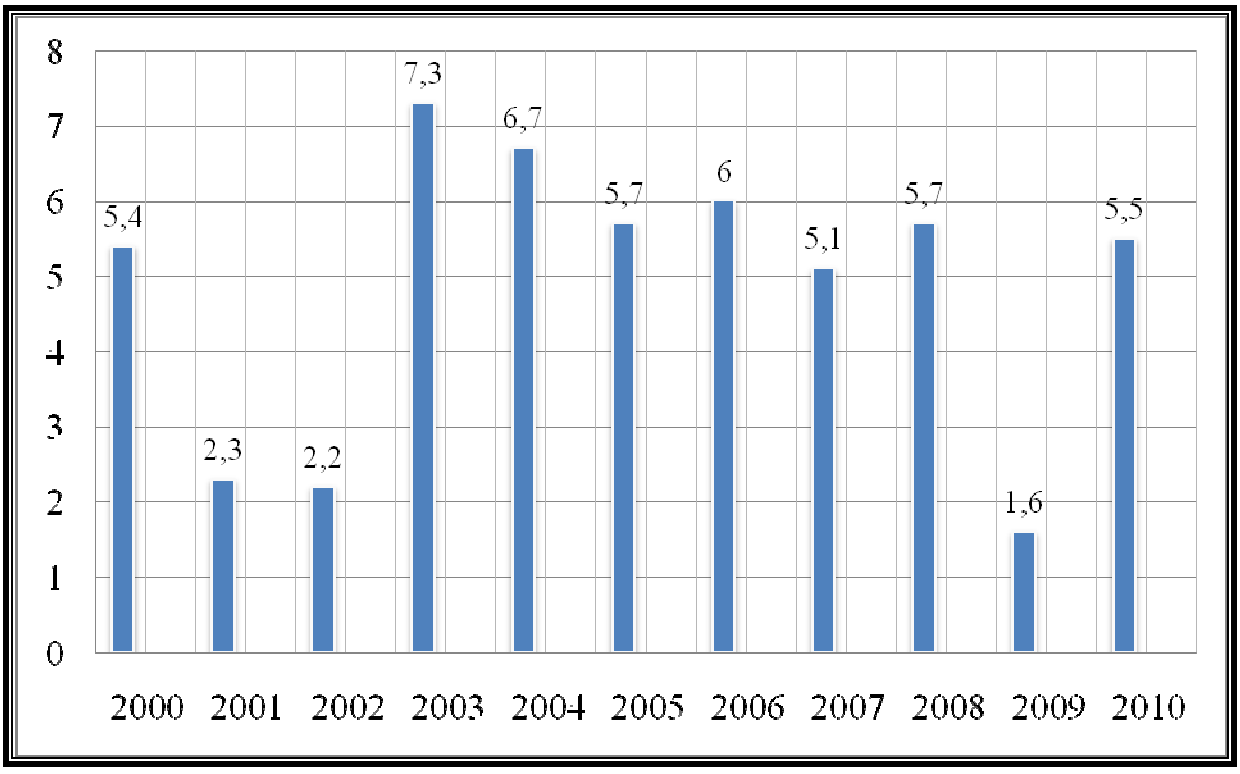

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010، الملحق (1/2) وتقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطري بالعملات الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

تظهر أيضا تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية في عام 2010 حسب بيانات الجدول الموالي رقم [07] تبايناً في الأداء بين مختلف الدول العربية ، فقد حققت خمسة عشر دولة عربية معدلات نمو بالأسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي عام 2010 تفوق المعدلات المحققة خلال العام السابق، وتجاوز معدل النمو بالأسعار الثابتة متوسط معدل النمو للدول العربية في عام 2010 (5.5%) في كل من قطر واليمن ولبنان، فقد حققت قطر أعلى معدل نمو ظل وتيرة النمو المرتفع لقطاعي النفط والغاز، وارتفاع الإنفاق الاستثماري، وتحسن النمو في اليمن في عام 2010 نتيجة لتبعات البدء المتوقع لتصدير الغاز، ونتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي، في حين سجل لبنان معدل نمو مرتفع نسبيا في عام 2010 لكن أقل من الذي تحقق في عام 2009، وذلك نتيجة للأداء الجيد لقطاعات السياحة والمصارف والبناء والتشييد، وفي العراق ارتفع معدل النمو ليصل إلى 5.5 في المائة نتيجة لارتفاع صادراتها النفطية.

الجدول رقم [06]: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2009 و2010.

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج للفرد		معدل نمو الناتج المحلي	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة بالدولار		بالأسعار الجارية بالدولار	
	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010
الأردن	2.3	3.1	8.5	10.9	0.1	0.9	8.5	10.9
الإمارات	1.6-	1.4	14.1-	10.1	3.2-	0.6	14.1-	10.1
البحرين	3.1	4.5	11.6-	17.2	5.1-	3.6-	11.6-	17.2
تونـــس	3.1	3.8	6.3	7.9	2.1	2.8	3.1-	1.6
الجزائر	2.4	3.3	9.5-	20.1	0.7	1.6	19.6-	17.2
جيبوتي	5.0	4.5	6.0	10.0	1.9	1.4	6.0	10.0
السعودية	0.1	4.1	20.9-	18.9	3.2-	0.8	20.9-	18.9
السودان	6.1	5.1	8.9	19.6	3.5	1.2	2.1-	24.3
سوريـــة	6.0	3.2	3.0	8.6	3.6	0.8	2.6	9.2
العراق	4.2	5.5	12.0-	26.0	3.6	1.4	9.6-	24.7
عمان	1.1	4.2	22.6-	34.9	9.2-	3.4-	22.6-	34.9
قطر	8.6	16.3	11.2-	30.8	4.5-	12.6	11.2-	30.8
القمر	1.8	2.1	5.5	7.0	0.5-	0.2-	0.1	5.1
الكويت	5.2-	2.0	23.1-	16.9	6.4-	0.8-	28.2-	17.3
لبنان	8.5	7.5	16.1	12.3	7.9	6.9	16.1	12.3
ليبيا	1.4-	4.3	25.7-	16.9	4.7-	1.0	26.3-	16.0
مصر	4.7	5.1	16.4	15.8	2.4	2.9	16.0	15.9
المغرب	4.8	3.7	6.3	4.3	3.6	2.5	1.9	0.8
موريتانيا	1.2-	5.2	7.0-	25.5	3.6-	2.8	14.3-	19.7

اليمن	3.9	8.0	6.0-	12.8	0.9	5.1	7.5-	4.2

المصدر: إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير

وفي المقابل سجلت كل من موريتانيا، السودان، مصر، البحرين، جيبوتي، عمان، ليبيا، الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سورية، جزر القمر، الكويت والمغرب معدلات نمو أقل من متوسط معدل نمو الدول العربية في عام 2010، ففي موريتانيا، يرجع تحسن أداء النمو إلى زيادة صادراتها، وفي السودان ورغم تراجع معدل النمو في عام 2010 عن مستواه في عام 2009، فإن هذا النمو ظل مرتفعا بدفع من القطاع النفطي والقطاع الخدمي، وفي مصر، يعزى الأداء الجيد للنمو إلى ارتفاع حجم الطلب المحلي خاصة خلال الجزء الأول من عام 2010، أما بالنسبة لكل من الإمارات والجزائر والسعودية والكويت وعمان وليبيا فعلى الرغم من أم معدلات نموها لم تكن مرتفعة مقارنة بالدول العربية الأخرى في عام 2010، إلا أنها تحسنت بشكل واضح بالمقارنة مع تلك المعدلات المسجلة في عام 2009، نتيجة لتحسن أداء قطاع النفط، وحققت الأردن وتونس تحسنا في أدائهما في عام 2010 مقارنة مع عام 2009 بفضل زيادة الطلب على صادراتهما، وذلك رغم بعض الصعوبات المتمثلة في انتهاء فترة انتعاش قطاع البناء والتشييد وتباطؤ نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي في الأردن، وتراجع نمو القطاع الزراعي من جراء الجفاف في تونس، أما في سورية فتراجعت معدلات النمو بالمقارنة مع السنة الماضية، نتيجة لتأثر الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ بالعوامل المناخية غير الملائمة، وفي المغرب، فقد تراجعت معدلات النمو مقارنة مع السنة الماضية نتيجة لتراجع الإنتاج الزراعي الذي سبق وأن حقق زيادة كبيرة إستثنائية خلال عام 2009.

3- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى التنمية وتقييم الاستدامة، ويتضح من البيانات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003 في الدول العربية إلى أنه قد حقق معدلات اعلى من مثيلاتها في عام 2002 باستثناء مصر التي حافظ فيها المعدل تقريبا على مستواه في العام المنصرم مع ميل طفيف للإنخفاض، والأردن وسوريا إنخفض فيهما المعدل عما كان عليه في 2002 بنحو 1.5 % و1.6% على التوالي .

إذا نظرنا إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي نجده بالأسعار الجارية قد إرتفع من حوالي 2334 دولار عام 2002 إلى حوالي 2492 دولار عام 2003، أي بزيادة نسبتها حوالي 6.8 بالمئة ويقدر أن حوالي 81 بالمئة من إجمالي الدول العربية يقل متوسط نصيبهم دون ذلك المتوسط العام وهي: الجزائر، الأردن، المغرب، سوريا، مصر، العراق، جيبوتي، السودان، اليمن وموريطانيا[1].

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** ، **سبتمبر** 2003، ص12.

الجدول رقم [07]: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار) للفترة [1995–2010].

الدولة	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قطر	16642	28925	47506	58003	66298	76459	59983	75687
الإمارات	27268	34837	43989	44315	41510	38995	32968	36017
الكويت	13876	17007	27012	31921	33699	42867	30397	34685
عمان	6477	8097	12318	14282	15276	21059	14765	18504
البحرين	10032	12582	15140	16512	17779	19721	16120	17464
السعودية	7855	9247	13517	14765	15424	18471	14129	16245
لبنان	3178	4585	5617	5729	6354	7582	8747	9761
ليبيا	6340	6130	7186	8113	9642	11960	8469	9515
الجزائر	1500	1801	3132	3501	3965	4958	3920	4518
الأردن	1560	1742	2300	2689	2990	3759	3989	4330
تونس	2015	2244	3216	3398	3811	4349	4175	4198
العراق	396	871	1296	1891	2501	3376	3031	3632
المغرب	1415	1298	1973	2152	2438	2849	2871	2863
سوريا	1171	1160	1571	1781	2108	2677	2680	2857
مصر	1043	1560	1265	1487	1770	2160	2450	2776
السودان	258	430	994	1253	1419	1522	1452	1739
اليمن	358	622	953	1108	1209	1391	1250	1265
جيبوتي	858	813	895	942	986	1095	1126	1202
موريتانيا	618	405	623	884	901	1104	924	1080
القمر	477	366	624	639	720	802	785	805

* تم ترتيب الدول تنازليا على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010.

المصدر : صندوق النقد العربي، الملحقان (2/2/) و (8/2)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010.

بالنظر إلى هذا الجدول: نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي العربي يزيد عن المتوسط العام في تسع دول هي: قطر ، الإمارات ، الكويت ، البحرين ، السعودية ، عمان ، ليبيا وتونس، ويتباين هذا النصيب في دول هذه المجموعة حيث يتراوح في قطر والإمارات والبحرين بين حوالي 32116 دولار في

قطر، 13929 دولار في البحرين أما باقي دول هذه المجموعة فإن نصيب الفرد يتراوح بين حوالي 9460 دولار في السعودية وحوالي 2120 دولار في تونس.

هذه المؤشرات في الجدول السابق توضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من متوسط نصيب الفرد في دول أميركا اللاتينية والتي بلغ فيها هذا النصيب 3228 دولار عام 2002،كما تعد أيضا أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ 5210 دولار عام 2002 بمثيله من دول العالم الصناعي المتقدم . لتبين أن الوضع يزداد سوءا ، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و كندا و الإتحاد الأوربي و أستراليا على التوالي 36061 ، 31471 ، 22193 ، 21583 ، 29409 دولار، وهذا يعني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية يعادل 15 مرة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وأن نصيب الفرد في اليابان يعادل 13 مرة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تردي الوضع الإقتصادي في الدول العربية [1].

إرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية في الدول العربية في 2009 من 5035 دولار للفرد إلى 5708 دولار في 2010، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ 13.4 في المائة مقارنة مع انكماش بلغ حوالي 14.4 في المائة عام 2009، بإستثناء المغرب التي تراجع فيها نصيب الفرد من الناتج بمعدل طفيف بلغ حوالي 0.3 في المائة، وسجلت قطر أعلى معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بلغ 26.2 في المائة في عام 2010، متبوعاً بعمان والعراق والسودان بمعدلات نمو بلغت 25.3 في المائة و19.8 في المائة على التوالي، بفضل الزيادة الهامة في عوائد الصادرات النفطية، وحققت بقية الدول معدلات نمو تراوحت بين 16.9 في المائة في موريتانيا و 0.6 في المائة في تونس، ثم تحول الانكماش في متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال 2009 إلى نمو موجب في 2010 في الدول المصدرة للنفط في ضوء الإنتعاش الكبير في أسواق النفط الدولية[2].

ولم يطرأ أي تغيير يذكر على ترتيب الدول العربية من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية، حيث حافظت قطر والإمارات والكويت على المراتب الثلاثة الأولى، وحافظت كل من القمر وموريتانيا وجيبوتي واليمن على المراتب الأربعة الأخيرة بين الدول العربية، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج في قطر، حوالي 94 مرة متوسط نصيب الفرد من الناتج في القمر، في عام 2010.

بالنسبة لمتوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثانية في الدول العربية: فقد إرتفع في عام 2010 بحوالي 1.9 في المائة بالمقارنة مع انكماش بلغ 0.8 في المائة في عام 2009، ويعزى

---

[1] صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام** 2004 ، أبو ظبي ، 2004 ، ص 16 .

[2] صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام** 2010.

هذا التحسن إلى تحول الانكماش في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة في الدول النفطية من 2.5 في المائة في عام 2009 إلى النمو بمعدل بلغ 1.5 في المائة في عام 2010 (أي بحوالي 4 نقاط مئوية)، بينما ارتفع معدل النمو لهذا المؤشر في الدول غير النفطية من 2.2 في المائة في عام 2009 إلى 2.6 في المائة في عام 2010 (أي بحوالي 0.4 نقطة مئوية)، ويعكس التحسن في معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد في عام 2010 بصورة رئيسية الزيادة في معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للدول النفطية من 1.9 في المائة عام 2009 إلى 5.3 في المائة في عام 2010، بينما شهد معدل نمو الناتج الحقيقي في الدول غير النفطية زيادة متواضعة من 4.4 في المائة خلال الفترة نفسها[1].

المطلب الثاني: التجارة الخارجية للدول العربية:

الصادرات والواردات هما عنصري التجارة الخارجية، فإن الصادرات باعتبارها المصدر الرئيسي للحصول على النقد الأجنبي تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي فيرى "Chenery and Strout" أن تحقيق واستمرار النمو الاقتصادي يتوقف على استمرار نمو الصادرات، وأن نقص التبادل الخارجي يبطئ عمليات التنمية الاقتصادية، ذلك أن المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية في الدول النامية تتطلب استيراد سلع رأسمالية عديدة لا تستطيع هذه الدول إنتاجها محليا بسبب نقص المهارات والخبرات أو نقص المواد الخام[2].

ولإختيار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي على المستوى التجريبي، أثبتت الدراسات إيجابية هذه العلاقة، وأيدت أهمية الدور الذي تلعبه الصادرات في عملية النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الطلب وتشجيع الادخار والتراكم الرأسمالي، يضاف إلى ذلك أن بعض الدراسات قد فسرت الزيادة في النمو الاقتصادي المترتبة على زيادة الصادرات على أساس أن سياسة تشجيع الصادرات يصاحبها تطور تكنولوجي، ومنافسة قوية في الأسواق الخارجية، وزيادة الغلة مع الحجم، وكلها أمور تؤثر على النمو الاقتصادي، ويكمن تأثير التجارة الخارجية من خلال أثر الصادرات على الاستثمار، فحصيلة الصادرات تمثل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي اللازم لتنفيذ الاستثمارات التي تشملها خطط التنمية الاقتصادية بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي، والموارد الأجنبية التي توجه لتمويل التنمية الاقتصادية بالدول النامية[3].

---

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010**.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر –** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية ،جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–، سنة 2010، ص 88.

[3] محمد منير الطوخي، **الصادرات وعوامل النمو الاقتصادي في دول شرق آسيا**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد، 3، 4، سنة 1996، ص405.

الجدول رقم [08]: يبين التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة:[2000-2010].

القيمة: مليار دولار أمريكي

البيان	الصادرات العربية[01]		الواردات العربية[02]		الصادرات العالمية[03]		الواردات العالمية[04]		نسبة[01] من [03]	نسبة[02] من [04]
	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)		
2000	259.7	47.9	149.7	6.4	6385.0	12.7	6595.6	13.3	1.1	2.3
2001	236.7	8.8 -	161.0	7.6	6140.6	3.8 -	6392.3	3.1 -	3.9	2.5
2002	245.0	11.2	171.5	12.9	6427.7	9.3	6610.3	9.5	3.8	2.6
2003	304.0	24.1	194.9	13.6	7498.8	16.7	7757.8	16.8	1.1	2.5
2004	396.5	30.4	243.1	24.7	9099.3	21.3	9170.0	22.1	1.1	2.6
2006	685.4	37.0	406.4	22.0	12113	16.1	12437	16.5	5.7	3.3
2007	795.8	16.1	538.7	32.6	14000	15.1	14300	15.0	5.7	3.8
2008	1070.6	34.5	673.2	25.0	16116	15.1	16520	15.5	6.6	4.1
2009	722.3	32.5 -	594.3	17.7 -	12522	22.3 -	12718	23.0 -	5.8	4.7
2010	904.5	25.2	655.2	10.2	15238	21.7	15376	20.9	5.9	4.3

المصدر: –التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005. الفصل الثامن ص (2).

–التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية.

يلاحظ من البيانات السابقة في الجدول:

- لقد سجلت قيمة التجارة الخارجية كمجموعة تحسنا ملحوظا خلال عام 2002 حيث أدى إرتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية وزيادة أسعار بعض السلع والمواد الأولية إلى إرتفاع قيمة الصادرات العربية لتبلغ حوالي 245.1 مليار دولار، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة في الصادرات العربية حوالي 24.1 بالمئة لعام 2003، وقد فات معدل النمو للصادرات العربية لعام 2002 معدل نمو الصادرات العالمية وبلغ حوالي 16.7 بالمئة في نفس العام.

- أما بالنسبة للواردات العربية الإجمالية فقد سجلت قيمة 194.9 مليار دولار عام 2003 مقارنة بحوالي 171.5 مليار دولار عام 2002، ونظرا لأن الواردات العالمية قد سجلت معدل نمو أعلى من معدل الزيادة في الواردات العربية بمقدار 16.8 بالمئة عام 2003 فقد تراجعت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية بنسبة طفيفة لتبلغ 2.5 بالمئة مقارنة بحصة قدرها 2.6 بالمئة عام 2002 .

- الدول العربية حققت نموا متميزا خلال 2004 لتصل إلى 396,5 مليار دولار أي بنسبة نمو 30,4 % مقارنة بسنة 2000 بقيمة 259,7 مليار دولار، ويعود ذلك نتيجة إرتفاع أسعار النفط، حيث إرتفعت الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 1,1 % عام 2003 إلى 4,4 % عام 2004.

- أما بالنسبة إلى الواردات فقد سجلت أيضا نموا حيث ارتفعت من 194,9 مليار دولار في سنة 2003 إلى 243,1 في عام 2004 وذلك بنسبة 24,7%، وترجع أسباب هذا النمو إلى عاملين أساسيين[3]:

- إستمرار انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل جميع العملات الرئيسية وبالتالي ارتفاع أسعار جزء كبير من الواردات العربية.

- زيادة وتيرة النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2004 وما تطلبه ذلك من زيادة حجم الواردات، حيث سجل العراق أعلى نسبة نمو في قيمة الواردات بلغت 81,6% نتيجة العقوبات الدولية.

❖ التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية في عام2009: تأثرت بالانكماش في الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فقد أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى انخفاض الصادرات العربية غير النفطية .وتراجعت أيضاً الواردات العربية متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي في غالبية الدول العربية جراء تأثيرات الأزمة المالية العالمية .غير أن البرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة والاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ساهمت في تخفيف التراجع في الواردات العربية بحيث[1] :

- بلغت قيمة الصادرات الإجمالية العربية حوالي 726 مليار دولار في عام 2009 مقارنة مع حوالي 1,068 مليار دولار في 2008 أي بانخفاض نسبته 32 في المائة، وتراجعت الواردات الإجمالية ولكن بنسبة أقل من تراجع الصادرات، وبلغت قيمتها نحو 603 مليار دولار في عام 2009 مقارنة مع نحو 705 مليار دولار في عام 2008 ، أي بانخفاض نسبته 14.4 في المائة.
- إتجاهات التجارة العربية في 2009 بينت تراجع الصادرات العربية بدرجات متفاوتة، وفي ضوء هذه التطورات طرأ تغير في حصص بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين، حيث إرتفعت حصة كل

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010**.

من الصادرات البينية العربية إلى باقي دول آسيا) باستثناء اليابان والهند والصين .(وفي جانب مصادر الواردات العربية، فقد تراجعت قيمتها أيضاً مع معظم الشركاء التجاريين الرئيسيين، غير أن حصص باقي دول آسيا والصين والولايات المتحدة في الواردات العربية سجلت إرتفاعاً على حساب حصص الاتحاد الأوروبي واليابان في الواردات العربية خلال العام نفسه.

❖ إتجاهات التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية في عام 2010: تأثرت بالإنتعاش النسبي للإقتصاد العالمي، إذ ساهمت الزيادة في الأسعار العالمية للنفط الخام والسلع الأولية الأخرى في إرتفاع قيمة الصادرات العربية، والواردات العربية زادت جراء الارتفاع الملحوظ في أسعار السلع الغذائية حيث[1]:

- إرتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات من حوالي 832 مليار دولار في عام 2009 إلى حوالي 1001 مليار دولار في عام 2010، مسجلة بذلك معدل نمو بلغ 20.4 في المائة، مقابل انكماش بلغ 29.1 في المائة في عام 2009، وارتفعت قيمة الواردات من السلع والخدمات من حوالي 747 مليار دولار في 2009 إلى 809 مليار دولار في عام 2010، أي بزيادة نسبتها 8.3 في المائة، مقابل انكماش بلغ 10.5 في المائة 2009، وبذلك تحسن وضع الميزان الجاري للسلع والخدمات، وتحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية كمجموعة من 111.3 في المائة 2009 إلى 123.7 في المائة في 2010.
- إنعكس النمو الاقتصادي العالمي في عام 2010 على أداء التجارة الخارجية العربية، فبعدما شهدت التجارة العربية تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2009 نتيجة للتبعات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، عاودت الصادرات الإجمالية العربية نموها في عام 2010 سجلت زيادة بنسبة 25.2 في المائة لتبلغ حوالي 904 مليارات دولار مقارنة مع نحو 722 مليار دولار في عام 2009، وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية واستقرارها النسبي خلال عام 2010 بالمقارنة مع حركة الأسعار خلال العامين السابقين، وقد تقاربت نسبة زيادة الصادرات الإجمالية العربية مع نسبة زيادة الصادرات العالمية في عام 2010، الأمر الذي أبقى وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية تقريباً عند مستواه لعام 2009، أي ما نسبته 5.9 في المائة.
- أما بالنسبة لأداء الواردات الإجمالية العربية فقد سجلت زيادة بنسبة 10.2 في المائة في عام 2010 لتبلغ حوالي 655 مليار دولار، بعد أن بلغت نحو 594 مليار دولار في عام 2009، وتأثرت الواردات الإجمالية

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010.

العربية بارتفاع أسعار المواد الغذائية وإرتفاع أسعار النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له، وقد إنخفضت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية من 4.7 في المائة في 2009 إلى 4.3 في المائة 2010.

❖ إنعكست التطورات الإيجابية في السوق النفطية العالمية وتحسن أداء معظم إقتصادات الدول المتقدمة والنامية في زيادة التجارة الإجمالية العربية مع شركائها التجاريين الرئيسيين:

- أداء التجارة الخارجية في عام 2010، فقد حققت معظم الدول العربية تحسنا في أداء صادراتها، فبالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط التي ارتفعت صادراتها الإجمالية بنسب أعلى من الدول العربية الأخرى، فقد حققت ليبيا أعلى نسبة زيادة بلغت 69.9 في المائة، تلتها قطر بنسبة زيادة 49.2 في المائة ثم السعودية فالعراق والكويت وعمان والجزائر والبحرين والإمارات بنسب تراوحت بين 30.6 في المائة و10.7 في المائة.

- بالنسبة للدول العربية الأخرى، حققت موريتانيا أعلى نسبة زيادة بلغت 54 في المائة إثر زيادة صادراتها للحديد الخام الذي شهد أسعاره العالمية ارتفاعا، تلتها السودان التي ارتفعت صادراتها بنسبة 38.1 في المائة، والمغرب في المرتبة الثالثة بنسبة 26.5 في المائة لزيادة صادراتها من الفوسفات ومشتقاته بشكل رئيسي، وفيما يتعلق بالأردن بلغت زيادة في صادراتها 17.8في المائة، وسجلت أربع دول أخرى زيادة في صادراتها بنسب أقل من 15 في المائة، وهي: سوريا وتونس ولبنان ومصر والصومال، أما الدول التي تراجعت صادراتها فهي اليمن بنسبة 39.5 والقمر (22.5 في المائة) وجيبوتي (9 في المائة).

- أما واردات الدول العربية في عام 2010، فقد ارتفعت قيمتها في عشر دول بنسبة تراوح بيت 62.6 في المائة (ليبيا) و10.2في المائة (الكويت)، وسجلت تسع دول أخرى زيادة تقل عن 10 في المائة، تراوحت بين 8.8 في المائة (المغرب) و1.8 في المائة (اليمن)، أما الدول التي سجلت تراجعاً في قيمة وارداتها، فهي جيبوتي بنسبة 7 في المائة وقطر بنسبة 5.5 في المائة.

- بالنسبة لإتجاه الصادرات العربية إلى آسيا فقد حققت أعلى نسبة زيادة بلغت 31.6 في المائة، الصين بأعلى نسبة زيادة وصلت إلى 51.9 في المائة، تلتها باقي الدول الآسيوية الأخرى بنسبة 42 في المائة، ثم اليابان بنسبة 4.4 في المائة، حيث حافظت الدول الآسيوية على حصتها في الصادرات العربية مع تحقيق زيادة طفيفة لتصل إلى نسبة 42.4 % في عام 2010 مقابل 40.3% في 2009، وضمن حصة الصادرات العربية إلى الدول الآسيوية، تراجعت حصة اليابان من 12.8 في المائة في عام 2009 إلى 10.7 في المائة عام 2010 ، أما الصين فقد ارتفعت حصتها من الصادرات العربية لتبلغ 8.1 في المائة، وارتفعت أيضاً حصة

الصادرات العربية إلى بقية الدول الآسيوية لتصل إلى 23.6 في المائة مقابل 20.8 في المائة خلال الفترة نفسها[1] ؛

- بالنسبة للصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي، فقد سجلت نسبة زيادة بلغت 21.2 **%**؛
- شهدت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة زيادة أيضاً بلغت نسبتها 9.9 **%**،
- كما زادت الصادرات العربية إلى باقي دول العالم بنسبة بلغت 33.2 **%**،
- أما الصادرات البينية العربية فقد إرتفعت بنسبة طفيفة 1.2 **%** في عام 2010.

• شهدت الواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين زيادة متفاوتة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية في عام 2010 ، فقد حصلت أعلى زيادة للواردات العربية من اليابان بلغت 13.7 %، ثم الواردات العربية من الصين بنسبة زيادة بلغت 8.9 %، كما إرتفعت الواردات العربية من الولايات المتحدة بـــــــــــ 9.5 %، والواردات العربية البينية بـــــــــ 6.5 %، أما الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي سجلت زيادة بأقل من واحد المائة.

• وفي جانب التوزيع لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية، فقد تراجعت حصة الواردات العربية من الدول الآسيوية من 33.9 **%**في عام 2009 إلى 32.8 **%**في عام 2010 ،غير أن ضمن هذه الدول حافظت كل من الصين واليابان على حصصهما في الواردات العربية بنسبة 11.2 **%**و4.5 **%**على التوالي، كذلك حافظت الولايات المتحدة على حصتها في الواردات العربية بنسبة 8.7**%** ، أما الاتحاد الأوروبي فقد تراجعت حصته في الواردات العربية من 28.9**%** في عام 2009 إلى 26.3**%** عام 2010، وتراجعت أيضا حصة الواردات البينية من 12.2**%** على 11.8 **%** خلال الفترة نفسها.

❖ تناولُنا للهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية تبين لنا أن[2]:

• الصادرات النفطية ما زالت تستأثر بالنصيب الأكبر من الصادرات العربية، فتمثل حوالي 152 مليار دولار من إجمالي الصادرات العربية التي بلغت 235,8 مليار دولار في عام 2001 أي ما نسبته 64,5 **%** من إجمالي حصيلة الصادرات العربية، والباقي حوالي 83,3 مليار دولار صادرات غير نفطية ثم

---

[1] عماد الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

[2] فؤاد أبوستيت، **مرجع سبق ذكره**، ص 191.

البتروكيماويات والملابس، بينما بلغ نصيب الصادرات الصناعية حوالي 0,3% والمنسوجات إلى أقل من 1%، أما إجمالي الواردات في عام 2001 بلغ حوالي 163 مليار دولار أي 2,6% من الواردات العالمية، حيث استحوذت الآلات والمعدات على النصيب الأكبر بمتوسط بلغ 35% من إجمالي الواردات خلال (1997-2001) ثم الأغذية والمشروبات.

- فيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية في 2009 و2010، فتشير البيانات إلى أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى وإرتفعت حصتها من 60.6 **%** في عام 2009 إلى 65.3 في المائة في عام 2010، وضمن فئة المصنوعات الأساسية والمواد الكيماوية اللتين بلغت حصتهما 16 **%** و9.6 **%** على التوالي في عام 2010، وذلك مقارنة مع 19 **%** و7.1 **%** في عام 2009، وجاءت فئة السلع الزراعية في المرتبة الثانية في الواردات لعربية وإرتفعت حصتها من 17 **%** في 2009 إلى 18 **%** في 2010، وفى المقابل تراجعت حصة واردات فئة الوقود والمعادن من 14.8**%** إلى 13.6 **%**.

❖ إتجاه التجارة الخارجية للدول العربية: نلاحظ تراجع حصة صادرات الدول العربية إلى الاتحاد الأوربي من 36,8 %عام 2003 إلى 32,2 % عام 2004، كذلك تراجعت حصة الصادرات العربية إلى اليابان والولايات المتحدة وارتفعت إلى الصين والدول العربية فيما بينها. أما بالنسبة للواردات فقد سجلت أيضا معدلات زيادة في إتجاه جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين وبنسب متفاوتة، فقد وصلت حصة الاتحاد الأوربي في الواردات العربية الإجمالية من 38,1 % سنة 2001 إلى 33,9 % سنة 2003 إلى 31,8 %سنة 2004 [1]

- تبين الإحصاءات المجمعة أن الوقود والمعادن تمثل الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، والتي ارتفعت من 70.8% في 2009 إلى 71.9% في 2010 ، كما ارتفعت حصة المصنوعات لتبلغ 19.5% مقارنة مع 16.4% خلال الفترة نفسها، وضمن مكونات المصنوعات، حققت المواد الكيماوية زيادة فى أهميتها النسبية من الصادرات العربية من 4.4% في 2009 إلى 6 % في 2010، والآلات ومعدات النقل من 4.5 % إلى 5.3% خلال نفس الفترة ، أما فئة السلع الزراعية فقد إستمرت في تحقيق زيادة أهميتها النسبية لترتفع من 3.1% في 2009 إلى 3.8 % عام 2010.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ، الفصل الثامن ص4 .

المطلب الثالث:التجارة البينية العربية.

إنطلقت الجهود العربية المشتركة لتنمية وتطوير التجارة العربية البينية من الافتراض النظري الذي ينص على أن توفير السوق العربية الواسعة أمام المنتجات والمدخلات الإنتاجية العربية من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب مشتركة للأقطار العربية، فتنمية التجارة العربية البينية تعتبر من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي منذ إنشاء جامعة الدول العربية، ولقد إتخذت الدول العربية عدد من الخيارات العملية لتحرير التجارة البينية، أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية، وعلى الرغم من إبرام هذه الاتفاقيات والروابط المشتركة التي تتقاسمها الدول العربية والجهود المبذولة لتحقيق تكامل اقتصادي عربي إلا أن سبب انخفاض التجارة العربية البينية يعود إلى مجموعة من العوامل أهمها ضيق القاعدة الإنتاجية لدي الدول العربية، والقيود الجمركية والإدارية التي تواجهها هذه التجارة، ونقص وسائل النقل والموصلات، بالإضافة إلى تشابه الهياكل الإنتاجية للدول العربية[1] .

- لقد بلغت تقديرات قيمة التجارة البينية العربية (الصادرات البينية +الواردات البينية) حوالي 47.4 مليار دولارعام 2003، وسجلت بذلك زيادة نسبتها 10 بالمئة عن عام 2002، وهذه الزيادة تأتي في جانبي الصادرات البينية والواردات البينية، حيث سجلت الصادرات البينية إرتفاع بنسبة 21.2 بالمئة لتبلغ 25.5 مليار دولار عام 2003 ، والواردات البينية نسبة 8 بالمئة وقيمة 21.8 مليار دولار نفس العام .
- تشير التقديرات أن قيمة التجارة البينية العربية (الصادرات + الواردات) قفزت إلى 64,5 مليار دولار عام 2004 من حوالي 47,3 دولار عام 2003، وقد وصل معدل النمو إلى 36,3 % عام 2004 مقارنة بنمو بلغت نسبته 15 % في عام 2003.
- إرتفعت قيمة الصادرات البينية العربية نسبة 36,1 % عام 2004 في حين زادت الواردات البينية العربية نسبة 36,3% ، وقد بلغت نسبة الواردات البينية للأردن من السعودية 65% كما وصلت نسبة واردات موريتانيا من المغرب 43 % من وارداتها العربية. و الجدول أدناه يبين التجارة البينية الإجمالية العربية.

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة العربية ، دراسات اقتصادية، **مرجع سابق** ، ص 191.

الجدول رقم [09]: أداء التجارة البينية العربية 2000– 2004.

السنوات		2000	2001	2002	2003	2004
التجارة البينية العربية	القيمة	31,8	34,4	41,1	47,3	64,5
	معدل النمو السنوي (%)	14,5	8,1	19,7	15,0	36,3
الصادرات البينية العربية	القيمة	16,1	17,3	20,9	25,5	34,7
	معدل النمو السنوي (%)	13,7	7,5	21,3	21,7	36,1
الواردات البينية العربية	القيمة	15,7	17,1	20,2	21,8	29,8
	معدل النمو السنوي (%)	15,3	8,8	18,0	8,0	36,6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 الفصل الثامن ص (07).

❖ بالنظر إلى حصة التجارة البينية فى التجارة العربية الإجمالية نجد أن[1]:

- إرتفاع قيمة الصادرات الإجمالية بمعدل نمو أعلى من معدل نمو الصادرات البينية قد أدى إلى إنخفاض حصة الصادرات البينية فى إجمالي الصادرات العربية والتي تراجعت من 8.4 بالمئة عام 2002 إلى 2.8 عام 2003 كما إنخفضت حصة الواردات البينية فى إجمالي الواردات العربية من 10.7 بالمئة عام 2002 لتبلغ 10.3 بالمئة عام 2003، وبالنسبة لأداء الدول العربية كل على حدى نجد أن غالبيتها قد سجلت زيادة فى صادراتها البينية، وتصدت هذه الدول كل من: السعودية، الجزائر، لبنان، البحرين، الإمارات، اليمن ومصر، حيث سجلت معدلات زيادة سنوية فى قيمة صادراتها إلى بقية الدول العربية بنسبة 48.8، 29.3، 25.6، 14.5، 14.3 ، 12.6 ، 11.7 بالمئة على الترتيب وهذه الزيادة ترجع إلى إرتفاع الأسعار العالمية النفطية ومشتقاته علما أن الصادرات النفطية تشكل ما يزيد عن نصف الصادرات البينية . وفيما يخص الواردات البينية نجد أغلبية الدول العربية قد سجلت معدلات زيادة تتراوح بين 13.8 فى ليبيا و0.3 بالمئة فى عمان، بينما تراجعت الواردات البينية لأربع دول: موريتانيا، الأردن، الصومال والمغرب بنسبة 25.4 ، 22.3 ، 14.4 ، 7.6 بالمئة.

- وفيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، بلغ متوسط قيمتها 71.1 مليار دولار مسجلة انخفاضاً بنسبة 19.6 في المائة في 2009، ولقد انخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة 19.7 في المائة، غير أن انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية العربية بأكثر من انخفاض قيمة الصادرات البينية أدى إلى ارتفاع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3 في المائة في 2009، وفي جانب آخر تمت مقارنة أداء

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.**

التجارة البينية لعدد من التجمعات العربية، وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، وتبين من المقارنة أن تطور مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية كانت أكبر وأوضح بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بعد أن قامت الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ2005 .

- زيادة قيمة الصادرات البينية بنسبة 1.2 في المائة لتبلغ نحو 77.7 مليار دولار في عام 2010، ولقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية العربية بنسبة تفوق نسبة الزيادة في قيمة الصادرات البينية، إلى تراجع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لتبلغ 8.6 في المائة وذلك بعد أن بلغت 10.7 في المائة في عام 2009، وكذلك الأمر بالنسبة لحصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية التي تراجعت لتبلغ 11.8 في المائة بعد أن وصلت إلى 12.2 في المائة خلال الفترة نفسها.

❖ أداء التجارة البينية: سجلت قيمتها عام 2010 ارتفاعاً بنسبة 3.7 في المائة لتبلغ نحو 77.4 مليار دولار مقارنة بقيمة 74.6 مليار دولار في عام 2009، وإرتفعت الصادرات البينية بنسبة 1.2 في المائة لتبلغ قيمتها 77.7 مليار دولار في 2010، بعد أن بلغت 76.8 مليار دولار في 2009، أما الواردات البينية سجلت ارتفاعاً بنسبة 6.5٪ لتصل قيمتها إلى 77.2 مليار دولار في عام 2010.

الجدول رقم [10]: أداء التجارة البينية العربية 2006– 2010

السنوات		2006	2007	2008	2009	2010
متوسط التجارة البينية العربية	القيمة	56.0	67.4	90.9	74.6	77.4
	معدل النمو السنوي (%)	21.0	20.4	35.0	74.6	3.7
الصادرات البينية العربية	القيمة	58.5	70.7	95.0	76.8	77.7
	معدل النمو السنوي (%)	21.1	20.8	34.5	76.8	1.2
الواردات البينية العربية	القيمة	53.4	64.0	86.9	72.4	77.2
	معدل النمو السنوي (%)	20.9	19.8	35.6	72.4	6.5
نسبة الصادرات البينية العربية في الصادرات العربية %		8.5	8.9	8.9	10.6	8.6
نسبة الصادرات البينية العربية في الواردات العربية%		13.2	11.9	12.9	12.2	11.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010. الفصل الثامن ص (08).

- كان أداء التجارة البينية متفاوتاً على صعيد الدول، فقد ارتفعت قيمة الصادرات البينية لسبع عشر دولة بنسبة متفاوتة تراوحت بين أعلاها 1495 في المائة بالنسبة للسودان وأدناها 2.3 في المائة بالنسبة لتونس، وفي المقابل تراجعت صادرات السعودية إلى الدول العربية التي تشكل حوالي ثلث إجمالي الصادرات البينية

العربية انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته 27.3 في المائة في عام 2010، أما صادرات كل من قطر وعمان والبحرين إلى الدول العربية إنخفضت بنسب تراوحت بين أعلاها 43.6 في المائة بالنسبة لقطر وأدناها 5.6 في المائة للبحرين.

- جانب الواردات البينية حققت ست عشر دولة عربية زيادات فى قيمة وارداتها البينية بنسب تراوحت بين أعلاها 39.52 في المائة بالنسبة لموريتانيا وأدناها 1.3 في المائة بالنسبة للكويت فى حين سجلت قيمة الواردات البينية للعراق انخفاضاً بنسبة بلغت 26.4 في المائة يليها انخفاض في قيمة الواردات البينية للبحرين بنسبة 25.6 في المائة، فجيبوتي (7 في المائة وقطر 3.9 في المائة) وتونس (2.1 في المائة).

- تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، بلغت قيمة التجارة البينية للبترول الخام نحو 10.9 مليار دولار في عام 2010، مشكلة حصة 14.2 في المائة من التجارة البينية العربية، وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، المصنوعات الأساسية الحصة الأكبر، ويليها البتروكيماويات، ثم الغاز الطبيعي، فالأغذية وأخيراً الآلات والمعدات، وتشير هذه التطورات في الهيكل السلعي للتجارة البينية إلى تركزه في المصنوعات الأساسية والبتروكيماويات، في حين تبقى حصة التجارة البينية من السلع المصنعة كالأجهزة ومعدات الاتصالات والأجهزة الإلكترونية والحاسبات الكهربائية متواضعة، والتي تستوردها الدول العربية بكثرة من الأسواق غير العربية، ما يتطلب تطوير الإنتاج الصناعي وتكثيف جهود التعاون الصناعي العربي المشترك نحو تأسيس صناعات منتجة لهذه السلع كثيفة المهارات وذات قيمة مضافة عالية.

❖ مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية[1]: أدى ارتفاع قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة أعلى من نسبة زيادة قيمة الصادرات البينية إلى تراجع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 8.6 في المائة في عام 2010، وذلك مقارنة مع 10.6 في المائة في عام 2009، وكذلك الأمر بالنسبة لمساهمة الواردات البينية، فقد أدى ارتفاع الواردات الإجمالية بنسبة أعلى من ارتفاع الواردات البينية إلى تراجع حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية لتبلغ 11.8 في المائة مقابل 12.2 في المائة خلال الفترة نفسها.

[1] بوخاري عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 98-100.

- وبالنسبة لأهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية، تساهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لاثنتي عشر دولة عربية بحصص تساوي أو تفوق متوسط حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية (أي 8.6 في المائة) في عام 2010، وتراوحت هذه الحصص بين أعلاها 92.9 في المائة بالنسبة للصومال وأدناها 8.6 في المائة بالنسبة للسعودية، التي انخفضت حصتها بعد أن بلغت 15.4 في المائة في عام 2009، ولقد تزايدت أهمية الأسواق العربية بالنسبة لصادرات كل من الصومال وجيبوتي وسورية ولبنان واليمن، حيث وصلت صادراتها إلى الدول العربية نحو 92.9 في المائة و86.4 في المائة و 55.4 في المائة و 44.1 في المائة و24.3 في المائة على التوالي، أما حصة صادرات كل من الأردن ومصر والبحرين وعمان إلى الدول العربية فقد تراجعت، إلا أنها لا تزال تشكل حصة عالية بنسبة تبلغ 50.5 في المائة و34.7 في المائة و17.5 في المائة و14.1 في المائة على التوالي، وتعتبر صادرات الدول التسعة إلى الدول العربية أكثر الصادرات تكاملا مع التجارة البينية العربية، ولا تزال تشكل مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية حصة ضئيلة بالنسبة لكل من الإمارات والجزائر وقطر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا، وبالتالي تبقى تجارتها الإجمالية أقل تكاملا مع التجارة البينية العربية.

- أهمية الواردات البينية في الواردات الإجمالية تعتبر الأسواق التصديرية العربية مصدراً هاماً بالنسبة لواردات ستة عشر دول عربية، والتي تشكل حصص وارداتها البينية نسباً أعلى من متوسط الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية (أي 11.8 في المائة) في 2010، ولقد تراوحت هذه الحصص بين أعلاها 50.7 في المائة بالنسبة للصومال وأدناها 12 بالنسبة للجزر القمر، ويلاحظ في هذا الصدد أن عدداً من الدول التي تشكل وارداتها من الدول العربية نسبة عالية من وارداتها الإجمالية هي دول يحتل النفط الخام الجزء الأكبر من وارداتها من الدول العربية، مثل المغرب والأردن والبحرين التي يشكل النفط الخام 48.6 في المائة و34.6 في المائة و32 في المائة على التوالي من قيمة وارداتها من الدول العربية.

❖ وفيما يخص التطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1]:

• التقدم الذي أحدثته من بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية والتي من المفترض بموجب برنامجها التنفيذي أن الإعفاء المتراكم قد وصل في 2004/01/01 إلى 80 % حيث ينتظر أن يستكمل إقامة المنطقة وأن تصل التعريفة الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي في 2005/01/01 إلى الصفر.

• وفي جانب آخر تمت مقارنة أداء التجارة البينية لعدد من التجمعات العربية، وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، وتبين من المقارنة أن تطور مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية أكبر وأوضح في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بعد أن قامت الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ2005 .

• بدأت الجزائر بتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة ذات المنشأ العربي مع مطلع عام 2009 ، وبإنضمام الجزائر إلى عضوية المنطقة في عام 2008، فقد أصبحت تضم ثمانية عشر دولة، وقد استمرت الدول الأقل نمواً الأعضاء في المنطقة وهي السودان واليمن وفلسطين في تنفيذ التزاماتها بشأن إزالة التعريفة الجمركية تدريجياً أمام السلع عربية المنشأ . وقد استمر العمل خلال عام 2009 على استكمال آليات تفعيل المنطقة، حيث تم الإنتهاء من صياغة الأحكام العامة لقواعد المنشأ، في حين تستمر المفاوضات بشأن التوصل إلى إتفاق حول قواعد منشأ تفصيلية للسلع، كما تتفاوض الدول الأعضاء في المنطقة للتوصل إلى آلية للتعامل مع منتجات المناطق الحرة لديها، وهناك تخوفاً من دخول منتجات المناطق الحرة إلى الأسواق المحلية للدول الأعضاء وحصولها على الإعفاء الجمركي ومنافسة البضائع المنتجة محلياً التي لا تتمتع بالامتيازات الاستثمارية والضريبية نفسها التي تتمتع بها منتجات المناطق الحرة .

• في إطار العمل على تعميق مجالات تحرير التجارة البينية للخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فلا زالت المفاوضات جارية بشأن قيام الدول الأعضاء بتقديم عروضها لتحرير التجارة البينية في قطاعات خدمات محددة تختارها كل دولة عضو في المنطقة، وعلى صعيد التعاون الجمركي العربي تعمل

[1] بوخاري عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

لجنة الاتحاد الجمركي العربي على تحضير واستكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له وذلك بحلول عام 2015 ، وفق ما أقرته القمة العربية الاقتصادية التي عقدت في الكويت في 2009.

❖ وفيما يخص معدلات التطورات في التجارة الخارجية والبينية العربية فهي موضحة كمايلي[1] :

الجدول رقم [11]: معدلات تطور التجارة الخارجية للدول العربية للسنوات[2003-2008].

المؤشر	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة الصادرات إلى الناتج الإجمالي%	40	45	50.9	52	52.5	55.3
نسبة الواردات إلى الناتج الإجمالي%	29	32	31.7	30.6	35.3	37
نسبة التغير السنوي للصادرات العربية%	--	33.4	78.7	21.7	16.3	32.5
نسبة التغير السنوي للواردات العربية %	--	31.8	21	14.8	32.5	32.2
نسبة الصادرات البينية/ الكلية%	8.4	9	8.6	8.9	8.3	8.3
نسبة الواردات البينية/ الكلية%	11.6	12.6	12.6	13.3	12.1	11.1
متوسط حصة التجارة البينية /الكلية%	10	11	10.8	11.2	10.2	9.7
وزن الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية%	4	4.3	5.4	5.5	5.7	8.3
وزن الواردات العربية إلى الوردات العالمية%	2.6	2.8	3	3	3.5	11.1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي الموحد، **2009**، الملحق **4** و**5** .

نلاحظ من الجدول أن نسبة الصادرات العربية ارتفعت من 40% في سنة 2003 حيث بلغت قيمة الصادرات في نفس السنة 302 مليار دولار في 2008 ارتفعت النسبة إلى 55.3 وبلغت قيمة الصادرات في هذه السنة 701.6 مليار دولار في 2008 لكن رغم تلك الزيادة إلا أن هناك تذبذب في نسب التغير. ويرجع ذلك للتقلبات في الأسواق العالمية لاسيما في أسواق النفط الذي يعد السبب الرئيسي في تقلبات قيمة الصادرات العربية. أما فيما يخص نسبة الصادرات العربية إلى إجمالي الصادرات العالمية ما زالت ضعيفة وهذا يؤكد أن معدلات نمو الصادرات العالمية كانت أكبر من معدلات نمو الصادرات العربية.

أما الواردات العربية تختلف اتجاهها عن اتجاه الصادرات، رغم الزيادة المستمرة في قيمة الواردات من 219مليار في 2003 نحو 701.6 مليار دولار في 2008 حيث بلغت نسبة التغير حوالي 32.2%. وقد أدت الزيادة في قيمة الواردات خلال الفترة 2003-2008 إلى ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إذا ارتفعت هذه النسبة من 29% في 2003 إلى 37% في 2008. وفيما يتعلق بنسبة واردات الدول العربية إلى إجمالي الواردات العالمية فقد زادت من 2.6% في 2003 إلى 3.5% 2007. .

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي الموحد، **2009**

المبحث الثاني:

قياس إستدامة التنمية وفق مؤشرات البعد الإجتماعي في الدول العربية.

نتناول في هذا المبحث أهم المؤشرات ذات الطابع الاجتماعي، والمتعلقة بالصحة والتعليم والفقروغيرها كالتالي:

المطلب الأول: مؤشرات التنمية البشرية والفقر

مفهوم التنمية البشرية، مرتبط بتحول مفهوم التنمية ذاتها من تنمية المال إلى تنمية البشر بل وإلى التنمية من أجل البشر. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليل التنمية البشرية، ويعد سنويا تقريرا عنها يصنف الدول وفقا لهذا الدليل في زمر ثلاث من التنمية البشرية ولقي هذا الجهد ترحيبا واسعا وقبولا شعبيا وحكوميا، أي أنه شهد أيضا انتقادات ما زالت مستمرة تشمل الكثير من الجوانب، معظمها يتناول صعوبات في المفهوم وقصورا في القياس والمكونات.

1- مؤشر التنمية البشرية: التعريف المعتمد للتنمية البشرية هو أنها "عملية توسيع خيارات الناس" وهي ثلاثة: "أن يحيا الانسان حياة طويلة وصحية معرفة، وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم. فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها "، لذا يتكون دليل التنمية البشرية من ثلاثة مكونات وأربعة مؤشرات؛ فهناك مكونة صحيا ويعبر عنها مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، ومكونة تعليم يعبر عنها مؤشران، هما معرفة القراءة والكتابة ومعدل التمدرس للمراحل الثلاثة ومكونة دخل تقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد معدلا لإزالة تأثير الدخول العليا ومصححا بحسب تكافؤ القوة الشرائية[1].

وقد كان من نتائج هذا الاهتمام الواسع بالمفهوم وبالتقرير تحسن مستمر في نوعية التقارير واهتماماتها، والحث على إعداد تقارير قطرية وإقليمية عن التنمية البشرية وتوقع استعمال هذا المفهوم لتطوير توجهات التنمية في البلدان والأقاليم المعنية.

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 وبضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاثة مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع- متوسط- ضعيف) وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر و خاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي. و أضيفة إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية و الاقتصادية. كما وضع مؤشر

[1] UNDP, 1993. **Human Development Index « www.UNDP.org**

الفقر للدول النامية ومؤشر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان و الفقر داخل القطر.
ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي[1]:

- طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حده الأدنى والأقصى مابين 25 سنة- 85 سنة).
- المعرفة (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين صفر% و 100%)
- مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح مابين 100 دولار و 40000 دولار). ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات، هي تنمية بشرية عالية (80%وأكثر)، تنمية بشرية متوسط (من 50% إلى 79%) و تنمية بشرية منخفض (أقل من 50%) وتمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية، والجدول التالي يبين الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية عالميا وعربيا:

الجدول رقم [12]: الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية عالميا و عربيا للدول العربية عام 2009.

الدولة	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا
الجزائر	104	11
قطر	33	02
السعودية	59	07
الإمارات	35	03
الكويت	31	01
تونس	98	10
البحرين	39	04
سلطنة عمان	56	06
الأردن	96	09
المغرب	130	15
سورية	107	12
مصر	123	14
ليبيا	55	05
جزر القمر	139	16

[1] فلاح خلف علي الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، نقلا عن: تقرير التنمية البشرية 2009 ترتيب دليل التنمية البشرية 2010/02/20

موريتانيا	134	19
جيبوتي	155	20
لبنان	83	08
فلسطين	110	13
السودان	150	18
اليمن	140	17

المصدر: بوخاري عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 189، نقلا من تقرير التنمية البشرية 2009 على الموقع: www.arabxtats.org

رغم أن خطط التنمية الشاملة وبرامج التصحيح الهيكلي إستهدفت معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وللمقارنة يمكن النظر إلى مؤشر التنمية البشرية كمقياس للتنمية لتقييم أداء التخطيط والتنمية في الدول العربية. ولكن حسب مؤشر التنمية البشرية للفترة 1980-2011 يمكن مقارنة الأداء التنموي للدول العربية خلال مرحلتي برامج التصحيح الهيكلي 1980-2000 وإطار التنمية الشاملة (2000-2010) والجدول التالي يبين قيمة مؤشر التنمية للدول العربية للفترة 1980-2011 والذي يبين بوضوح أن المؤشر كان متزايدا في جميع الدول العربية، ولم يتناقص في أي منها، أي أن جميع الدول العربية حققت نتائج إيجابية على مستوى التنمية البشرية بينما لم يحقق كثير من الدول العربية على مستوى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم [13]: يبين قيمة مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية.

الدول	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011
الأردن	0.541	0.591	0.646	0.673	0.694	0.697	0.698
الإمارات	0.629	0.690	0.753	0.807	0.841	0.845	0.846
البحرين	0.651	0.721	0.773	0.795	0.805	0.805	0.806
تونس	0.450	0.542	0.630	0.667	0.692	0.698	0.698
الجزائر	0.454	0.551	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698
جيبوتي	-	-	-	0.402	0.425	0.427	0.430
السعودية	0.651	0.693	0.726	0.746	0.763	0.767	0.770
السودان	0.264	0.298	0.357	0.383	0.403	0.406	0.408
سوريا	0.497	0.548	0.583	0.621	0.630	0.631	0.632
عمان	-	-	-	0.694	0.703	0.704	0.705
قطر	0.703	0.743	0.784	0.818	0.818	0.825	0.831
الكويت	0.688	0.712	0.754	0.752	0.757	0.758	0.760
لبنان	-	-	-	0.711	0.733	0.737	0.739
ليبيا	-	-	-	0.741	0.763	0.770	0.760
مصر	0.406	0.497	0.585	0.611	0.638	0.644	0.644

المغرب	0.364	0.435	0.507	0.552	0.575	0.579	0.582
اليمن	-	-	0.374	0.422	0.452	0.460	0.462
فلسطين	-	-	-	-	-	0.640	0.641
العراق	-	-	-	0.552	0.565	0.567	0.573

المصدر: **قاعدة معلومات البنك الدولي (2011)**.

2- تطور مؤشرات الفقر: تعرف الدول العربية تباينا في وضعياتهم الاجتماعية والاقتصادية. فهناك دول في مؤخرة الركب كاليمن وجيبوتي وهناك العديد من الدول متعثرة في وسط الدرب منها المغرب والجزائر. وتنطلق هذه التقديرات من معيار دولي يطبق على دول ما يسمى بالعالم الثالث وهو دولار $ واحد للفرد في اليوم. على إعتبار أن هذا الدولار يمكنه شراء 1500 إلى 2000 وحدة حرارية ضرورية للشخص الواحد.

ورغم تحسن مؤشرات الفقر منذ بداية التسعينات، إلا أن بعض الدول العربية كاليمن، وموريتانيا، وفلسطين، والصومال، والسودان، وجيبوتي وجزر القمر، ما زالت النسبة تبلغ حوالي 40 في المائة من السكان فيها تحت خط الفقر، وبالإضافة إلى فقر الدخل، فإن تقديرات مؤشر الفقر الإنساني في الدول العربية، تفيد بأن حوالي 22 في المائة من السكان، باستثناء الكويت والصومال غير المدرجين في المؤشر، يفتقرون إلى الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم، وإلى مقومات العيش الكريم، وهذا يشير إلى حجم التحديات التي ما زالت قائمة أمام معظم الدول العربية في مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، من خلال تحسين خدمات المرافق العامة والخدمات الأساسية، مثل التعليم والتدريب والصحة[1].

تشير تطورات مستويات الفقر من خلال بعض المسوحات المتوفرة في الدول العربية، والمستندة إلى خطوط الفقر القطرية إلى إرتفاع نسبة الفقر في كل من الأردن من 13.0 في المائة في عام 2006 إلى 13.3 في المائة 2008، وفي مصر من 19.6 في المائة في 2005 إلى 22.0 في المائة في 2008، ويعزى ذلك بالخصوص إلى تأثير الأزمة الغذائية العالمية وارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى مستويات قياسية خلال عام 2008، مما أدى إلى ضغوط كبيرة على القدرة الشرائية لفئات واسعة من السكان ، وكما هو الشأن في عدد من الدول العربية الأخرى، وتفيد نتائج آخر مسح متوفر في موريتانيا بتراجع نسبة الفقر من 46.7 في المائة في عام 2004 إلى 42.0 في المائة في عام 2008[2] .

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

Charting the Progress of the Millennium Development Goals in the Arab Region : Statistical Portrait , 2010.

[2] **صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد** 2010، الملحق (7/2).

3- التقدم في تحقيق غاية تخفيض نسبة الفقر ضمن الأهداف الإنمائية للألفية: في إطار مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة الأكثر مديونية التي أعلن عنها في مارس 1999 ، قامت العديد من حكومات البلدان الفقيرة بإعداد وثائق إستراتيجية لمحاربة الفقر، وهذه الوثائق عبارة عن خريطة لطريق أعدته البلدان النامية نفسها، لوضع تصور شامل لمشكلة الفقر، ومن المفروض أن يشترك في إعداد هذا المخطط بالإضافة إلى الحكومات الجهات المانحة والمجتمعات المحلية و المجتمع المدني و مع أنه لا يوجد مخطط أصلي وحيد لجميع الوثائق الإستراتيجية المشتملة العناصر الرئيسية التالية[1] :

- وصف للعملية المستخدمة في إعدادها و القائمة على المشاركة الجماعية ؛
- تشخيص الفقر ويشمل ذلك تحديد العقبات التي تعوق تخفيض أعداد الفقراء وعرقلة النمو؛
- تحسين معدلات النمو السنوي أو الالتحاق بالتعليم الابتدائي وتوفير الخدمات الصحية ؛
- الأعمال العامة ذات الأولوية التي تلتزم البلدان باتخاذها.

خلال سنة 2000 أتمت عشرة بلدان (ألبانيا – أوغندا – بوليفيا– موريتانيا – بوركينا فاسو – تانزانيا –موزا منيق – نيكاراجو – النيجر و هندورس) وثائقها الأولى لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء بالكامل ، وأعد أكثر من 40 بلدا آخر وثائق مؤقتة لهذه الإستراتيجية وهي وثائق وجيزة تصف وضع الفقر الحالي في البلد، وسياساته، بالإضافة إلى خطة لإعداد وثائق الإستراتيجية الكاملة، ويعتمد هذا الإطار على رؤية مستقبلية في آفاق 2010 و2015 ، ويتم تنفيذ هذه الإستراتيجية بواسطة خطط عمل متعددة السنوات تشكل الإطار العام لتحديد الأهداف المرحلية، وتنسيق السياسات وتعبئة الموارد وبرمجة الاستثمارات الرامية إلى تخفيف الفقر تشمل خمسة مجالات ذات أولوية هي التنمية الريفية، التنمية الحضرية، التعليم، الصحة، المياه.

يعتمد أو يستمد الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر العديد من أهدافه من الأهداف التنموية للألفية، ففي اجتماع قمة الألفية الذي عقد في سبتمبر 2000 وضع قادة العالم أهدافا كي يحققها المجتمع الدولي بحلول عام2015 بالإضافة إلى جدول الأعمال الطموح الخاص بتخفيض الفقر و أسبابه ومظاهره.

وقد كان التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف مختلطا نظرا لعدد من الأسباب من بينها:

- عدم كفاية الإنفاق العام،
- التعثر الناشئ عن ثقل أعباء الديون في الدول النامية، وتدني المساعدات الإنمائية ،
- عدم وصول المصدرين في البلدان النامية إلى أسواق الدول الصناعية ،

---

[1] مجموعة من الباحثين، **تقيم جهود تخفيض الفقر**، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 39، العدد 2 ، ص9 .

تمثل الأهداف العامة في[1]:

- خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى % 17 في أفق2015 ؛
- بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية قبل 2015 وفقا لتوصيات قمم التنمية البشرية المستدامة حسب مؤشرات: التمدرس، محو الأمية، التغطية الصحية ، الحصول على الماء لصالح الشرب؛
- ترقية نمو جهوي متوازن يحترم البيئة.

يلخص الجدول التالي أهداف الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر من 2004 أفق 2015 .

الجدول رقم [14]:الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر من 2004 أفق 2015

الأهداف ذات الأولوية و مؤشرات الأداء	الحالة المرجعية		الأهداف بالأرقام		
	سنة الأساس	القيمة	2004	2010	2015
عدد الفقراء بالآلاف	2000	1161	1140	860	706
نسبة انتشار الفقر	2000	%46.3	%41.3	%21.1	%17.7
نسبة انتشار الفقر الشديد	2000	%31.4	%26.9	%13.2	%6.6
عمق الفقر	2000	%17	%14.3	%6.7	%3.4
قسوة الفقر	2000	%8.2	%6.6	%2.3	%1.0
مؤشر جيني GIN	2000	%39	%39.0	%36.7	%35.6
دفع عجلة النمو الإقتصادي					
نسبة زيادة الناتج الداخلي الخام سنويا	2000	5.2	6.1	5.0	5.0
نسبة زيادة الناتج الداخلي الخام حسب الفرد سنويا	2000	2.7	3.6	2.5	2.5
نسبة الإستثمار % من الناتج الداخلي الخام	2000	32.1	42.6	35.6	35.8
الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي الكلي					
نسبة التضخم (%)	2000	3.3	3.7	3.5	3.5
رصيد الميزانية % من الناتج الداخلي الخام	2000	4.4-	-2.7	3.0-	3.0-
رصيد الحساب الخارجي الجاري دون التحويلات الرسمية % من الناتج الداخلي الخام	2000	6.2-	11.9-	10.0-	9.8-
الإحتياطي الخام بأشهر الإستيراد	2000	6.9	6.4	6.0	6.0
تحسين المستوى الإجمالي للتعليم					
نسبة التمدرس الإبتدائي الخام	2000	%88	%90	%98	%100
سبة التمدرس البنات الخام	2000	%85	%92	%98	%100
نسبة الأطفال الذين يكملون السلك الإبتدائي	2000	%55	%56	%76	%100
نسبة البنات اللائي يبلغن السنة السادسة الإبتدائية	2000	%51	%58	%73	%100

[1] إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، متاح على الموقع: www.un.org/millennium/summit

الداخلون الجدد إلى السنة الأولى الثانوية	2000	14814	17991	27816	46514
عدد التلاميذ عند كل معلم في المرحلة الإعدادية	2000	32	26	27	27
نسبة الأمية لدى الكبار	2000	%42.8	%23	%13	%5
نفقات التعليم % من الناتج الداخلي الخام	2000	%45	%6.2	%6	%6
تحسين الحالة الصحية العامة					
متوسط العمر عند الميلاد بالسنة	1998	53.6	56	59	62
مؤشر الخصوبة	2000	4.7	4.5	4.4	4.2
% نسبة وفيات الأطفال	2000	87	80	75	72
% نسبة وفيات الأطفال والشباب	2000	135	128	123	122
نسبة الولادة بمساعدة طبية	2000	%56.9	%64	%71	%74
نسبة انتشار السيدا لدى النساء الحوامل	2000	0.5	أقل من1	أقل من1	أقل من1
نسبة التغطية في دائرة شعاعها 5 كلم	2000	%67	%77	%90	%95
نسبة سوء التغذية حسب سن الأطفال دون 5 سنوات	2000	%32	%20	%15	%13
زيادة النفاذ إلى الماء الشروب					
نسبة الربط بشبكة المياه	1997	%35	%45	%54	%60
سعر المتر المكعب) بالدولار الأمريكي(	1997	1.03	1.03	1.07	1.10
زيادة الدخل وتحسين ظروف المعاش في الوسط الريفي					
نسبة انتشار الفقر الريفي	2000	%61.2	%54.9	%44.0	%.34
نسبة انتشار الفقر الشديد الريفي	2000	%44.1	%36.0	%28.8	%24.0
مؤشر جيني في الوسط الريفي	2000	%36.7	%34.2	%32.2	%30.6
نسبة نمو الناتج الداخلي الخام الزراعي	2000	%0.5	%5.5	%10	%10
مردود الأرز طن للهكتار للسنة وزراعات خارج الموسم	2000	4.2	5.4	10	12
نسبة التغطية الصحية للماشية التطعيم الإجباري	1999	%60	%70	%77	%85
مردود الزراعات القوتية الجافة	2000	0.5	0.8	1.0	1.0
زيادة الدخل و تحسين ظروف المعاش في الأحياء الهشة في المدن الكبيرة و الثانوية					
السكان المستهدفون بالآلاف	2000	540	266	540	700
عدد العاملين النافذين إلى القرض الصغير بالآلاف	2000	10	20	40	80
مجموع القروض الصغيرة بملايين الأوقية	2000	200	2500	5000	6000
عدد السندات العقارية المسواة في الأحياء الفقيرة	2000	800	16000	30000	40000
عدد القطع الأرضية الجديدة المستصلحة	2000	50000	80000	120000	135000
النفاذ إلى المسكن المدعوم ماليا في الأحياء الفقيرة	2000	300	10000	20000	35000
استهلاك الماء الشروب لتر يوميا للفرد الأحياء الفقيرة	1997	10إلى20	20 إلى30	40	50
نسبة النفاذ إلى الماء الشروب في الأحياء الفقيرة	1997	%35	%40	%50	%60
سعر المتر المكعب بالدولار الأمريكي في الأحياء الفقيرة	1997	2 إلى3	أقل من1	أقل من 0.5	أقل من0.5

سعر المتر في الأحياء الفقيرة مقارنة بالأحياء الأخرى	1997	5 مرات	مرة واحدة	0.8 مرة	0.8 مرة
نسبة النفاذ إلى الصرف الصحي في الأحياء الفقيرة	2000	%10	%15	%26	%36

المصدر:– الأمم المتحدة، شعبة الإحصاء، قاعدة بيانات مؤشرات الألفية، . 2003 على الموقع:

.http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_series_resultsd.asp?rowID=712&fID

-Rapport sur, la mise en oeuvre du cadre stratégique de lutte contre laPauvrette , p31 Paris 2003.

–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ، مؤشرات التنمية البشرية، الجدول :3 الفقر البشري وفقر الدخل في البلدان النامية .متاح على العنوان التالي:

http://hdr.undp.org/hdr2006/pdfs/report/arabic/2455_281_392-2.pdf

تعتبر هذه الأهداف سهلة المنال بالنظر إلى[1]:

- الإقبال المتزايد للمواطنين على التعليم.
- الإهتمام بالصحة العامة وضمان شروطها.
- ممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة لزيادة معدل النمو الإقتصادي والإجتماعي.
- تنويع مصادر التمويل لمحاربة الفقر
- تشجيع الاستثمارات التي سيكون لها أثر مباشر على تخفيف حدة الفقر
- تسهيل الحصول على الماء الصالح للشرب و رفع مستوى التغطية الصحية و القضاء على الأمية.
- و لأجل تحقيق هذه الأهداف فإننا نقترح ما يلي:
- تحديد خط معقول للفقر يكون في حدود نصيب الدخل للفرد يوميا و بالنظر إلى أسعار الحاجيات
- الأساسية محليا.
- الصرامة في تنفيذ إلزامية التعليم الأساسي.
- الرفع من مستوى التغطية الصحية خصوصا في المناطق الريفية التي تقل فيها عن 5 % .
- الإهتمام بالطفولة والأمومة.
- تكافؤ الفرص بين المواطنين وبين المناطق.
- إشراك المواطنين خصوصا الفقراء في إعداد البرامج الموجهة لخدمتهم.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، **تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ، مؤشرات التنمية البشرية**، الجدول :3 الفقر البشري وفقر الدخل في البلدان النامية .متاح على العنوان التالي:

http://hdr.undp.org/hdr2006/pdfs/report/arabic/2455_281_392-2.pdf

- توجيه مشاريع محاربة الفقر إلى الجهات التي تعاني من الفقر و عدم استغلال الفقر المادي و المعنوي لهؤلاء السكان في التلاعب بمصالحهم و مغالطتهم) خصوصا في المناطق الريفية الأكثر تضررا بهذه الظاهرة.
- تطوير النشاطات الإقتصادية في الريف لضمان إستقرار سكان الريف وتوفير مناصب شغل لهم.

وعموما يتمثل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية في القضاء على الفقر المدقع والجوع، ويشكل تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد باليوم، بواسطة المكافئ الشرائي للدولار، مع حلول عام 2015 إلى نصف النسبة التي كانت سائدة في السنة الموجعية 1990، الغاية الأولى من هذا الهدف، ورغم صعوبة تحليل مدى تقدم الدول العربية في تحقيق هذا الهدف من حيث ندرة البيانات وخاصة تلك المتعلقة بنسب الفقر المحسوبة وفق خط الفقر الدولي دولار واحد باليوم، إلا أن البيانات المتاحة للفقر من خلال خطوط الفقر الوطنية، تظهر وجود تباين في مدى تحقيق هذه الغاية، ففي حين حققت تونس، والجزائر، والمغرب، تقدنا واضحا في تحقيق تلك الغاية، فإن بعض الدول الأخرى مثل الأردن، وسورية ولبنان ومصر، تسير بخطوات أكثر بطؤا نحو تحقيق تلك الغاية، ومن المتوقع أن يشهد عدد من الدول العربية بعض الصعوبات في تحقيق هذه الغاية، خاصة الدول الأقل نمواً منها مثل اليمن وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر، وذلك بالإضافة إلى الدول التي تعاني من ظروف خاصة مثل العراق، وفلسطين والصومال.

المطلب الثاني: معدل البطالة:

تعتبر البطالة مشكلة عالمية، حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها والنامية على السواء، إذ أن التوظيف الكامل للعمالة هو مصطلح يبدو مراوغا للتحديد، وهو مبدئيا يحمل معنى واحد هو أن يستخدم سوق العمل (100 %) من قوة العمل، ولكن مثل ذلك ليس هو الحالة، حيث أن بعض البطالة يعتقد أنها حالة عادية.

إن الظاهر من خلال تاريخ الفكر الاقتصادي يبين أن التركيز على موضوع الاستعمال الأمثل للموارد على المستوى الاقتصادي الكلي لم يحتل المكانة اللائقة في الدراسات الاقتصادية إلا مع بداية ا لقرن العشرين عندما ظهرت حالة الكساد العامة والبطالة الخانقة التي لم تستثنى منها أي دولة من الدول الرأسمالية، حيث شهدت بداية الثلاثينات من القرن العشرين ظهور اختلال واضح ودائم في سوق العمل، وهذا بين العرض على العمل والطلب عليه، حيث انجر عن هذا الاختلال ضغطا اجتماعيا وتعطلا في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعل موضوع البطالة يعرف كل المعنى والمفهوم المتعارف عليه اليوم، والذي أصبحت هناك حاجة ملحة لفهمه والبحث في الآثار الناتجة عنه، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة للقضاء عليه[1].

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مطابع الرسالة، الكويت، 1998، ص106-112.

– **أسباب البطالة في الدول العربية:** تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية حاليا، وتوجد العديد من الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة البطالة في الدول النامية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1– النمو السكاني: تتميز غالبية الدول النامية بمعدلات نمو سكانية مرتفعة وهذا ما يترجم إلى نمو في قوة العمل بمعدلات كبيرة أيضاً مما يستلزم خلق فرص عمل متزايدة، باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية إن لم نقل كلها، ذلك لأن فرص العمل لن تزيد إلاّ بتنمية النشاط الإنتاجي الحقيقي وهذه التنمية لظروف كثيرة تتحقق بمعدلات منخفضة في معظم البلدان النامية؛ ما يمكن قوله هو أن المشكل ليس في النمو السكاني وإنما المشكل يكمن في عدم مرونة سوق العمل والجهاز الإنتاجي في هذه الدول وعدم استجابتهم للزيادة في عرض العمالة.

2– التبعية الاقتصادية: وينتج عن هذه التبعية أنه في حالة حدوث أي تقلبات اقتصادية في الدول المتقدمة فحتماً تتأثر الدول النامية بتلك التقلبات، فحدوث الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف سياسية واقتصادية في الدول المتقدمة يؤدي دائماً إلى حدوث ركود اقتصادي في البلدان النامية؛ فالبلدان المتقدمة تستورد جانباً كبيراً من الموارد الأولية من البلدان النامية فحينما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة سيقل دخل البلدان النامية من تصدير السلع الأولية وهو مصدر دخلها في بعض الدول، فالجزائر مثلاً 99 % من صادراتها محروقات؛ ومنه ارتفاع معدلات البطالة في الدول المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية.

3– فشل جهود التنمية: الكثير من البلدان النامية حاولت تطبيق بعض السياسات الاقتصادية خلال سنوات الستينات والسبعينيات من خلال تنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال، وبالتالي كانت مشكلة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلاً من انخفاضها، ومنه فشلت هذه السياسات وأدت إلى تدهور مؤشرات التشغيل وانتشار البطالة.

بالإمعان في تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية، نجد أنها لم تحقق ما كان منتظرا منها، فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة، وأشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربيـــة و الدول الصناعية المتقدمة في تزايد مستمر لتباين معدلات النمو في كل منهـــا، و يمكـــن تحديد أشد العقبات التي تواجه الدول العربية في هاته المسألة من تأخرها عن مساعي التنمية، حيث يوعز ذلك إلى جمود الهيكـــــل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخرها في الجهود الإنمائية و الصناعية، حيث نجد أن صناعاتها الآن بالضرورة ناشئـــــة لا تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية إلا إذا توافرت لها دفع من أنواع الحماية.

و ما يزيد من العقبات التي تواجههـــا الدول العربية نتائج تباطؤها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي و فشل سياساتها الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليـــــل قلاقل تفاقم أزمة البطالة بها[1].

إن ما نبرزه في هذا المقام هو بعـــــض الجوانب التي تعيق تقدم مخططات التنمية الاقتصادية في هاته الـــــدول، حيث تبين هذه العقبات جانبا آخر من مســـاوئ الوضع الذي تواجهه الدول العربية نتيجة تأخرها في سلم التقدم الاقتصادي .

4- تفاقم أزمة المديونية: إن إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، وخاصة بعد الوفرة النفطية التي شهدتها فترة مطلع السبعينات، فقد دلت دراسة أجراها مركز دراسات الوحدة العربية أن من أبرز مظاهر خطط التنمية الاقتصاديـــة هو وقـــوع أغلب الدول العربيـــة في مأزق المديونية الخارجية التي وصلت سنة 1995 إلى نحو 220 مليار دولار[2].

ومن نتائج الاستدانة بالشكل الذي اتبعته الدول النامية خلال سنوات الثمانينات من خلال اعتبار أزمة التمويل العائق الرئيسي لجهود التنمية، وأن اللجوء إلى الاستدانة من شأنه أن يرفع معدل النمو الاقتصادي، هو انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري بسبب استنزاف العملة الصعبة في خدمة الدين، تدهور أسعار الصرف إضعاف قدرة الدول النامية المدينة على الاستيراد، وتعطل الطاقات الوطنية، الشيء الذي أثر سلباً على النمو الاقتصادي؛ وبالتالي انسداد فرص التوظيف أمام طالبي العمل سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، وإن كانت مساهمة هذا الأخير منخفضة بسبب طبيعة التوجه الاقتصادي الذي يميز جل هذه الأعمال.

5-إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي: باءت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، و بنسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة البطالة في هذه الدول، بل على العكس من ذلك تماما فقد وسعت هذه البرامج الفجوة و زادت من أعداد العاطليـــن عن العمل، وكذا إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع والخدمات الأساسية. إنبثق عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، ومنها الجزائر بحيث تخلت الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي[3].

6- نمو قوة العمل : أصبحت اغلب الدول العربية تتحمل عبئا كبيرا في سبيل مواجهة تفاقم أزمة البطالة خصوصا بين الشبـــــاب وذوي الشهادات العلمية والتقليل من آثارها السلبية، وذلك بسبب تداخل عدد

---

[1] conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , Alger , 2006 , p 35 - 37

[2] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، الجزائر، 2001، ص 161.

[3] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1996**.

من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل كالنمو السكاني، نمو القوى العاملة ومستويات مهارتها وإنتاجيتها، الأداء الاقتصادي والتطورات الاجتماعية، أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة، تتباين معدلات نمو القوى العاملة فيما بين الدول العربية، حيث يشير التقرير الاقتصادي العـــــــربي الموحد لارتفاعها عن المتوسط العام للدول العربيـــة، خاصة الجزائر وذلك في تسع دول هي الأردن، سوريا، اليمن، الجزائر، السعودية، العـــراق، عمـــان، لبنـــــان وليبيـــــا، إذ تتراوح ما بين 3.2% و 5.5%. من المتوقع أن يستمر نمو معدلات القوى العامة العاملة العربية لعدة عقود قادمة، مما يسمح بوصول أعداد كبيرة من العمالة لسوق العمل سنويا[1].

– **علاج البطالة**: إن علاج البطالة ليس بالأمر السهل غير أنه يمكن التقليل منها من خلال إتباع بعض الإجراءات والتي نذكر منها ما يلي[2]:

1– من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الخالية ومزاياها، ويمكن أيضاً الحد من البطالة الاحتكاكية إذا أمكن للشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلاً، وهذا لا يأتي إلاً عن طريق مزيد من المعلومات عن الوظائف المتاحة مع تقديم التوعية بشأنها من ذوي الخبرة.

2– علاج البطالة الهيكلية يتطلب إعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل، وأحد المصادر المتجددة للبطالة الهيكلية في الدول النامية هم خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس العليا الذين لا يؤهلهم تعليمهم للوظائف المطلوب شغلها، والعلاج هنا يتمثل في تطوير برامج التعليم وتحديثها بما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي، كذلك فإن علاج البطالة الهيكلية يكون أيضاً بتشجيع العمال على الحركة من المدن التي لا يجدون فيها وظائف تناسبهم أي تتطابق مع تخصصاتهم وخبراتهم إلى المدن التي بها أنشطة محتاجة إلى هذه التخصصات والخبرات.

3– السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في خفض البطالة الإجبارية تدريجياً فالمفروض أن تقوم الحكومات باتخاذ السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تساعد على التخلص من الركود الاقتصادي، وفي البلدان النامية يلزم بالإضافة إلى ذلك بذل جهود إنمائية مكثفة حتى يمكن رفع معدلات الاستثمار وتنمية النشاط الإنتاجي في الأجل الطويل بما يخلق فرصاً متزايدة للعمل، وينبغي تفادي الاعتماد على التقلبات الحديثة التي ترفع درجة تكثيف رأس المال في العمليات الإنتاجية لأن هذا يقلل من الطلب على العمل.

---

[1] الأخضر عزي، **فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مجلة علوم إنسانية، السنـــــة الثالثة، العدد 26، جانفي 2006.

[2] عبد الرحمن يسرى أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الإسكندرية، مصر، 2004، ص221، 223.

4- تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دوراً هاماً في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه، وبالتالي يصبح ممكناً أن تقوم التغيرات في الأجور بدورها في تصحيح الوضع كلما اختل بسبب البطالة، وبالطبع فإنه ليس من المنتظر واقعياً أن يتم التخلص في سوق العمل من كافة العوامل التي تحد من درجة المنافسة فيه ولكن أي خطوات تتخذ لتقليل حجم التدخل الحكومي أو النقابي في سوق العمل والحد من سيطرة الشركات الضخمة على بعض أسواق العمل كلما أمكن الاستفادة من آلية الأجور في خفض معدلات البطالة السافرة.

5- إعطاء أهمية للقطاع الريفي وللصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة يمكن الاعتماد عليه في خلق فرص عمل، فهذه الصناعات تعتمد غالباً على تقنيات مكثفة للعمل، وحيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة فإنه من السهل للشباب القيام بها، من ناحية أخرى فإن دعم هذه الصناعات يمنحها أماكن لتقيم فيها نشاطها وحل مشكلة تمويلها ومساعدتها في تسويق منتجاتها سوف يساعدها كثيراً على النمو وبالتالي استيعاب أعداد أكبر من الأفراد للعمل فيها[1].

يشمل هذا المؤشر جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة، وأن وضع البطالة في المنطقة العربية خصوصا الدول غير النفطية، سيبقى يشكل مصدرا للقلق في المستقبل القريب.ذلك لان معدلات البطالة الحقيقية أعلى بكثير من الأرقام المعلن عنها.وبما أن معظم السكان العرب هم من الشباب عموما، فإن القوة العاملة تزداد بمعدلات أكبر من السكان حيث يقدر معدل نموها السنوي بنحو 3.4% خلال الفترة 1995-2002 مقارنة بمعدل لنمو السنوي للسكان البالغ حوالي 2.4 % خلال الفترة ذاتها . وقد زاد معدل القوى العاملة بمستوى أعلى من معدل نمو الوظائف المقدر بنحو 2.5% في الدول العربية ، فارتفعت معدلات البطالة التي تخطت 10% في العديد من الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي. وانتشرت البطالة بدرجات متزايدة بين الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة من خريجي التعليم العالي وبنسبة أكبر بين الإناث ، وتصل معدلات البطالة بين الإناث إلى ضعف مستواها بين الذكور في معظم الدول العربية. ويشير ذلك إلى عدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد الذين يقدر عددهم بحوالي 47 مليون طالب عمل عام 2010.

لا شك أن البطالة تعد من أبرز المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي تعاني منها الدول العربية، حيث توجد بالدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم. وحسب تقرير مجلس الوحدة العربية قدرت نسبة البطالة ما بين 10 و 20 بالمئة وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام 2002 أن متوسط نسبة

---

[1] تركماني عبد الله، **التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي**، ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس، 2006.

البطالة في العالم وصلت إلى 6.2 بالمئة بينما بلغت النسبة في العالم العربي في نفس العام حوالي 12.2 بالمئة وهي في تزايد مستمر سنويا بمعدل 2 بالمئة وتنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين عام 2010 إلى 20 مليون عاطل وهذا ما يجعل قضية البطالة من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية . لذا يجب على الدول العربية ضخ نحو 70 مليار دولار، ورفع معدل نموها الإقتصادي من 3 بالمئة إلى 7 بالمئة، وإستحداث ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنويا حتى تتمكن من القضاء على هذه المشكلة الخطيرة[1] .

المطلب الثالث: الأوضاع الصحية:

1-العمر المتوقع عند الولادة: ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 69 سنة عام 2008، ويتساوى بذلك مع متوسط دول العالم ككل، ويزيد عن متوسط الدول النامية (حوالي 67 سنة)، ويقل كثيراً عن مثيله في الدول الصناعية (حوالي 80 سنة)[2].

ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في عام 2009 قد زاد عن ما يقارب 70 سنة في جميع الدول العربية، عدا الصومال التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 50 سنة، وجيبوتي حوالي 56 سنة، وموريتانيا حوالي 57 سنة، والسودان حوالي 58 سنة، واليمن 62 سنة، والقمر 66 سنة، والعراق حوالي 68 سنة[3].

2-وفيات الأطفال: بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية والذي يدل على مستوى الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال الأول نحو 36.7 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2009، ويقل هذا المعدل عن مثيليه في الدول النامية (47 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، وفي دول العالم ككل (42 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل الدول الصناعية الذي لا يتجاوز 5 وفيات فقط لكل ألف مولود حي، وعلى مستوى الدول العربية فرادى، توجد أقل المعدلات في الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان، حيث إنخفض المعدل دون 10 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2009، إلا أن المعدل يتجاوز 69 حالة وفاة في جيبواتي والسودان والصومال والقمر وموريتانيا واليمن للعام نفسه، كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية نحو 50.1 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2009، وهو ما يقل عن مثيليه في الدول النامية ودول العالم حيث بلغا على التوالي حوالي 66 حالة و60 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما ينخفض هذا المعدل إلى 6 حالات وفاة

---

[1] **تقرير منظمة العمل الدولية عام 2007.**

[2] **اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2011).**

[3] **الملحقان (10/2) و (19/2) من التقرير الاقتصادي الموجد 2010.**

فقط في الدول الصناعية، ولا يزال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتجاوز 100 حالة وفاة في السودان والصومال والقمر وموريتانيا.

وعلى مستوى التقدم نحو تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق الهدف[1].

الشكل رقم [07]: المؤشر الفعلي والمستهدف في عام 2015 لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية.

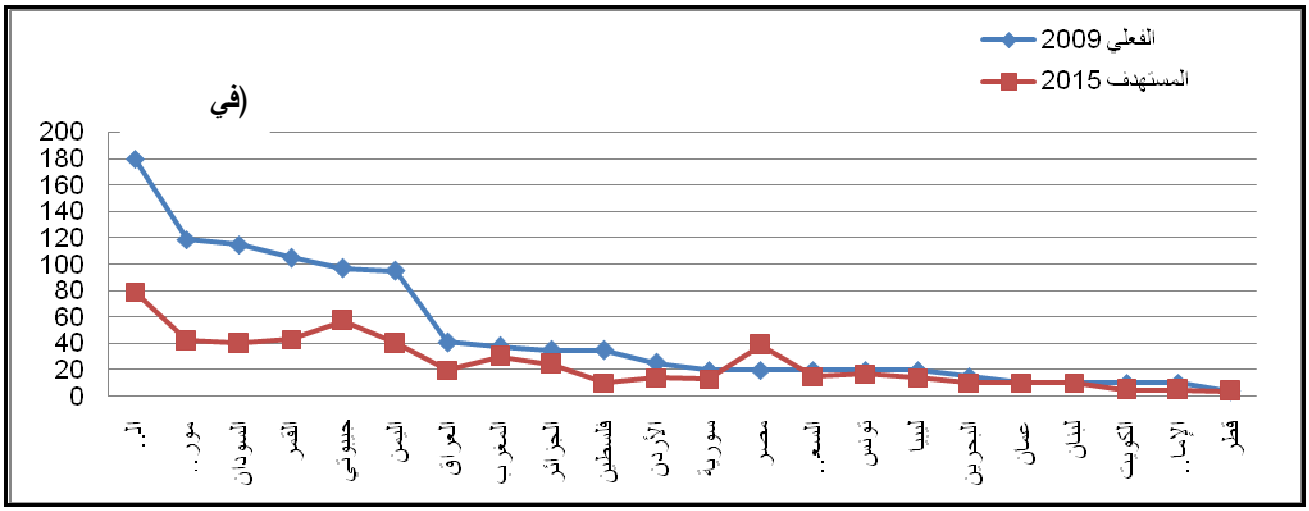

المصدر: الملحق (10/2) من التقرير الاقتصادي الموجد 2010.

3-الخصوبة في البلدان العربية: نتيجة لاستمرار ارتفاع معدل الولادات والهبوط الشديد في معدل الوفيات في بعض الأقطار العربية، فإن معدل النمو السكاني مرتفع في البلدان العربية، وتشير الإسقاطات إلى استمرار ارتفاع هذا المعدل بما يقرب من ضعف معدل متوسط دول العالم كما رأينا. ويشير الجدول الموالي إلى تطور معدل النمو السكاني وإسقاطه بحسب مجموعات التنمية البشرية. ونلاحظ أن أكثر المعدلات انخفاضا يتركز لدى بلدان التنمية البشرية المتوسطة (ب) وهي التي مارست طويلا سياسات التخطيط العائلي، بتأثير كل من معدلات الولادات ومعدلات الوفيات يتم التوصل إلى احتساب معدل الزيادة الطبيعية، وهذه المعدلات مرتفعة للبلدان العربية عموما ولزمرة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة على وجه الخصوص. وستبقى هذه القاعدة صالحة في فترة 2035/2030 أيضا، ولكن ما يلفت النظر أن التوزيع يأخذ شكل (U)

[1] اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2011).

المعروف في عدد من بلدان العالم. أي أن سلوك معدلات الخصوبة والزيادة الطبيعية يتشابه بين أدنى سلم التنمية وأعلاه [1].

الجدول رقم [15]:تطور معدل النمو البشرية وإسقاطه بحسب مجموعات التنمية البشرية في الدول العربية.

فيئات التنمية البشرية	معدلات الخصوبة		معدلات الزيادة الطبيعية		معدل النمو السكاني		معدل وفيات الرضع	
	1990/2005	2030/2035	1990/2005	2030/2035	1990/2005	2030/2035	1990/2005	2030/2035
التنمية البشرية المرتفعة	5.21	2.4	2.79	1.40	2.96	1.40	43	16
التنمية البشرية الموسطة (أ)	5.15	2.26	2.81	1.36	2.94	1.36	41.6	10.6
التنمية البشرية المتوسطة(ب)	4.14	2.14	2.18	0.96	2.16	0.96	57.3	18.7
التنمية البشرية الضعيفة	6.58	2.75	3.00	1.63	3.23	1.63	106.8	45
الإجمالي	5.01	2.35	2.58	1.29	2.59	1.29	62.2	7
أول بلد عربي	3.09 لبنان	2.05 الكويت	/	/	/	/	14 الكويت	22.9 الكويت

المصدر: الأكادمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول،ص 518-519.

لقد اتخذ عدد من الدول العربية منذ عقود سياسات سكانية تحد من النسل أو تنظمه، وانخفض فيها معدل الخصوبة، إلا أن هذه المعدلات ما زالت مرتفعة في دول أخرى، ويعتبر معدل الخصوبة الإجمالي في البلدان العربية من أعلى المعدلات في العالم، حيث تشير الإسقاطات إلى أنه، مع انخفاضه فأنه سيبقى كذلك إلى عقود كثيرة من القرن المقبل. فقد كان المعدل لمجموع الدول العربية للفترة بين 90-1995 خمسة أطفال للمرأة الواحدة مقابل 3.43 أطفال لمجموع الدول النامية و 3.08 أطفال لمجموع العالم. وبينما ستصبح هذه الأرقام للدول العربية 2.35 فإنها ستكون 2.31 و2.28 للدول النامية والعالم على التوالي في الفترة من 2030 -2035 [2].

4- نطاق الخدمات الصحية: تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، حيث زادت، في عام 2008، نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية عن 90 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وسورية والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر، بينما تصل هذه النسبة إلى 70 في المائة في المغرب، و66 في المائة في السودان، و63 في المائة في موريتانيا، و50 في المائة في اليمن، ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب

[1] محمد عدنان وديع، **المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للتنمية المستدامة**، الأكادمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، ص 487.

[2] **نفس المرجع السابق، ص 489.**

البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية[1].

كما تشير البيانات المتاحة لعام 2008 إلى عدم كفاية الكوارد الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة في ثلاث عشرة دولة عربية بين حوالي 117 طبيبا في الجزائر وحوالي 318 طبيبة في قطر، ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة في أربعة عشرة دولة عربية بين حوالي 123 ممرضة في العراق وحوالي 508 في قطر و510 ممرضات في ليبيا ، وتواجه كل من اليمن وموريتانيا والصومال والسودان وجيبوتي ندرة كبيرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، بين 4 أطباء وحوالي 29 طبيباً، وبين 17 ممرضة وحوالي 60 ممرضة، كما تعانى هذه الدول (باستثناء جيبوتي) من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يفوق فيها هذا العدد حوالي 1.4 ألف شخص ليصل إلى حوالي 1.9 ألف شخص في موريتانيا، في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى (باستثناء المغرب) حوالي 294 في لبنان وحوالي 812 في قطر.

5- الإنفاق على الصحة: بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلى في الدول العربية في عام 2007 حوالي 3.8 في المائة، وتقل هذه النسبة كثيراً عن مثيلتها في دول العالم مجتمعة، حيث بلغت حوالي 9.7 في المائة[2]، وتبين المؤشرات المتوافرة عن الإنفاق على الصحة، في عام 2008 وجود تفاوت واضح بين الدول العربية، حيث تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلى ما بين 1.2 في المائة في المغرب و9.6 في المائة في الأردن، وتراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 3.4 في المائة في العراق و16.5 في المائة في تونس .

من جهة أخرى، تصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على أي من القطاعين العام والخاص في الإنفاق على الخدمات الصحية، وترجح نسبة الإنفاق العام في إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، في عام 2007 ، حيث تبلغ حوالي 63.4 في المائة، وهى بذلك تزيد عن مثيلتها في باقي الأقاليم النامية، عدا الدول النامية في أوروبا ووسط آسيا (حوالي 64.8 في المائة)، كما تفوق المتوسط المسجل على مستوى العالم البالغ حوالي 59.6 في المائة، ويتولى القطاع العام المسئولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 13 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) على الصحة إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين 62.0 في المائة فئ القمر و82.5 في المائة في عمان، وتضم

[1] **الملحق (11/2) من التقرير الاقتصادي الموحد 2010.**

[2] **قاعدة معلومات البنك الدولي (2011).**

هذه المجموعة (بالإضافة إلى هاتين الدولتين) الإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية والعراق وقطر وفلسطين والكويت وليبيا وموريتانيا[1].

المبحث الثالث:

المؤشرات البيئية والمؤسسية في الدول العربية

تتعلق البيئية بالحفاظ علي قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلي النظم الإيكولوجية والنهوض بها، والمؤسسية استخدام وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

المطلب الأول: المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

1- الوضع الحالي الموارد المائية: يقدر متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه بحوالي977 مترا مكعب في السنة، ويتوقع أن يتناقص هذا المتوسط، نتيجة للزيادات الكبيرة المرجحة في عدد السكان ونمو الطلب على المياه، إلى 460 مترا مكعبا في السنة بحلول سنة 2025 وهذا الرقم أقل من نصف المستوى العالمي لفقر المياه.

في الوطن العربي أكثر من عشرة أنهار تنبع من خارج حدوده، ولعل أهم أمثلة لها هي نهر النيل ونهرا دجلة والفرات. والمتوقع أن تؤدي مشروعات استغلال مياه الأنهار في منابعها خارج الوطن العربي إلى تناقص الموارد المائية الآتية إليها. كما يمكن أن تتدهور نوعية هذه المياه نتيجة لمصادر التلوث المختلفة التي تعرض لها المياه في مسارها في الدول الأخرى المشاركة في حوض النهر نفسه.

تشير التقديرات المتاحة حاليا إلى أن مخزون المياه الجوفية في الوطن العربي يبلغ 7733 مليار متر مكعب. وتقدر التغذية السنوية لهذه الأحواض بحوالي 42 مليار متر مكعب سنويا، إلا أن السحب غير المتوازن من الخزانات الجوفية بما يزيد عن معدل التغذية السنوي قد أدى إلى استتراف بعضها، وإلى انخفاض مناسيب المياه الجوفية، وتدهور نوعية المياه، وزيادة ملوحتها بفعل دخول مياه البحر أو مياه الأحواض المالحة القريبة منها، كما يشاهد اليوم في ليبيا وبعض دول شبه الجزيرة العربية.

تعتمد بعض دول المغرب العربي وشمال المشرق على مياه الأمطار كمصدر إضافي للمياه، إلا أن الاستفادة من هذا المصدر يحد منها تذبذب معدلات سقوط المطار وأن القدر الأكبر من الوطن العربي مناطق قاحلة أو جافة، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان قدر كبير من مياه الأمطار القليلة التي تسقط في بعض هذه المناطق القاحلة بفعل التبخر.

---

[1] **الملحق (11/2) من التقرير الاقتصادي الموحد 2010.**

أما المصدر الآخر للمياه في الوطن العربي هو تحلية مياه البحر. ويبلغ إجمالي إنتاج المياه المحلاة حوالي 12 مليار متر مكعب سنويا، يتم القدر الأكبر منه في دول الخليج العربي، ويمثل هذا حوالي 60% من الإنتاج العالمي. وما زال القدر الأكبر من وحدات التحلية يستخدم تقنيات تستهلك كميات كبيرة من الطاقة. ومع الزيادة المستمرة في الطلب على المياه وتناقص مواردها الأخرى في الأقطار التي تستخدم مياه البحر لتوفير كميات المياه المطلوبة، يتوقع أن يزداد استهلاك الطاقة في وحدات التحلية زيادات كبيرة، بما لذلك من آثار بيئية ضارة، كما أن هناك آثارا بيئية أخرى غير حميدة بدأت في الظهور نتيجة التخلص من الأملاح المستخلصة من مياه البحر بإلقائها في البحر مرة أخرى.

القدر الأكبر من المياه يستخدم في معظم الأقطار العربية في الزراعة. ويتم ذلك بطريقة الري بالغمر الشديدة الإسراف في استهلاك المياه. ونضيف إلى هذا أن الأقطار العربية قليلا ما تأخذ العائد الاقتصادي الأمثل لوحدة المياه المستخدمة من بين الاعتبارات التي تراعيها في التركيب المحصولي للزراعة.

2- نصيب الفرد من المياه العذبة: تمثل المياه العذبة أهم النظم الإيكولوجية إذ لا يمكن لأي من الكائنات أن تبقى على قيد الحياة بدون ماء، وتحافظ المياه على صحة البشر وإنتاج الأغذية والتنمية الاقتصادية. ويمكن لإبتكارات الإنسان أن تساعد على استغلال المياه المتاحة بأحسن شكل ممكن، غير أن التكنولوجيا لا تستطيع تغيير وتيرة التجدد الطبيعي للمياه في المنظومة العالمية للجريان، ولا تشكل المياه غير المالحة أو العذبة سوى 3 % من مياه الكرة الأرضية، بالإضافة غلى ذلك فإن 70% من المياه العذبة حبيسة في الأنهار الجليدية والجبال الجليدية وغير متوافرة للاستعمال البشري، وتأتي المياه العذبة المتوفرة من الأمطار أو الأنهار والبحيرات واليانبيع، وبعض إحتياطيات المياه الجوفية مثل الطبقات الصخرية المائية، وتقدر المياه العذبة المتجددة المتاحة في المنطقة بـــ 474 كم^3 في السنة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم[16]: مجموع المياه العذبة المتاحة والمتجددة سنويا بالدول العربية خلال الفترة 1970-2000 - 2030 .

الدول	مجموع المياه العذبة المتجددة (كم^3/السنة)	نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة (كم^3/ السنة)		
		1970	2000	2030
الأردن	0.9	555	183	96
الإمارات	0.2	897	77	56
البحرين	0.1	455	156	108
تونس	4.1	800	433	321
الجزائر	14.3	1040	472	318
جزر القمر	1	3623	1416	687
سوريا	46.1	7367	2848	1576
جيبوتي	0.3	1935	475	349
السودان	154	10674	4953	2929
الصومال	15.7	4360	1789	637
العراق	96.4	10304	4201	2237
عمان	1.0	1383	394	164
قطر	0.1	901	177	129
الكويت	0.02	27	10	6
لبنان	4.8	1944	1373	1015
ليبيا	0.6	302	113	71
مصر	86.8	2460	1279	872
المغرب	30.0	1960	1004	680
السعودية	2.4	418	118	54
موريتانيا	11.4	9337	4278	1891
اليمن	4.1	684	223	71
المجموع	474.32	3796	1687	951

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الآسكوا) ، ندرة المياه في الوطن العربي، تقرير السكان والتنمية، العدد الأول، نيويورك ، 2003 ، ص 7 .

أدى النمو السكاني السريع إلى تفاقم ندرة المياه التي يواجهها الوطن العربي، وفي حين أن العوامل الطبيعية، مثل حالات الجفاف المتقطعة واحتياطيات المياه العذبة المحدودة يمكن أن تسبب في الندرة، فالنمو السكاني المرتفع يفرض ضغوطا إضافية، ويقيس الخبراء توافر المياه على أساس كمية المياه العذبة المتجدد سنويا للفرد الواحد، وتعاني الدولة ((ضغطا مائيا)) عندما يبلغ إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة للفرد الواحد في السنة ما بين 1000م^3 و 1700 م^3، وفي الدول التي تعاني من ندرة المياه يبلغ متوسط نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة المتجددة أقل من 1000 م^3، وتوجد اثنتا عشرة دولة من الدول الخمس عشرة التي تعاني من ندرة المياه في العالم في الوطن العربي .

3-الصرف الصحي: تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين نجاح البلدان العربية كمجموعة في تحقيق إنجاز معتبر

حيث إنه يقترب مما حققته الدول النامية ككل، فقد بلغ هذا المؤشر حوالي 81.6 في المائة في عام 2008 في الدول العربية، مقارنة مع حوالي 83.7 في المائة في الدول النامية، وحوالي 86.8 في المائة في دول العالم، ويلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية لا تزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 90.5 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 72.7 في المائة في عام 2008 ، أما في الدول النامية ككل، فتصل هذه النسبة إلى 94 في المائة في الحضر و76 في المائة في الريف، كما تصل على مستوى دول العالم إلى 96 في المائة في الحضر و78 في المائة في الريف.

وبالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتوافر لجميع السكان في 5 دول، هي الإمارات والبحرين وقطر والكويت ولبنان، في حين تتوافر لأكثر من نسبة 90 في المائة من السكان في 7 دول أخرى، هي الأردن وتونس وجيبوتي والسعودية وفلسطين والقمر ومصر، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 62 في المائة في اليمن، و57 في المائة في السودان، و49 في المائة في موريتانيا، و30 في المائة في الصومال،

وعلى مستوى التقدم نحو تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة النصف بين عامي 1990 و2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف. وبالنسبة لمدى توافر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير خدمات الصرف الصحي الملائم للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2008 نحو 75.5 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 52 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ 61 في المائة، ويلاحظ التفاوت الكبير في توفير خدمة الصرف الصحي الملائم بين سكان الحضر وسكان الريف في الدول العربية، حيث بلغ المعدل العربي لتوفر هذه الخدمة لسكان الحضر نحو 88.5 في المائة في عام 2008 بينما لا يتعدى حوالي 63 في المائة بالنسبة لسكان الريف أما في الدول النامية ككل فتصل هذه النسبة إلى 68 في المائة في الحضر و40 في المائة في الريف، كما تصل في دول العالم مجتمعة إلى 76 في المائة في الحضر و45 في المائة في الريف[1].

وتشير البيانات المتاحة للدول العربية فرادى إلى أن قطر والكويت ولبنان قد وفرتا خدمات الصرف الصحي الملائم لأغلب السكان، وأن 7 دول عربية أخرى وفرت هذه الخدمة بنسب تجاوزت 90% ، وهي الأردن والإمارات والجزائر والسعودية وسوريا وليبيا، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لحوالي

[1] **الملحق (12/2)، التقرير الاقتصادي الموحد، 2010.**

36 في المائة من السكان في القمر و34 في المائة من السكان في السودان و26 % في موريتانيا و23 % في الصومال.

المطلب الثاني: استخدام الأراضي و استهلاك الطاقة

1- الوضع الحالي للأراضي: القدر الأكبر من الأراضي العربية أو معرض لظاهرة التصحر، شأنه في هذا الشأن كل الدول التي تقع في الأراضي الجافة وشبه الجافة. والمناطق المزروعة بالفعل تشكل حوالي 29% من مجموع الأراضي القابلة للاستزراع في المنطقة العربية والتي لا تتجاوز 14% من المساحة الكلية للوطن العربي، بينما تشكل المناطق المروية 20% من الأراضي المزروعة.

ويواجه التوسع في زراعة المناطق الصالحة للزراعة وغير المستغلة حاليا تحديا ضخما هو أن القدر الأكبر من المناطق غير المستغلة مناطق هامشية محدودة الموارد المائية ومتدنية التربة، يحتاج استغلالها إلى موارد مالية ضخمة وبديهي أن القرار في هذا الشأن لا يمكن اتخاذه بشكل عام في كل الدول العربية، بل لابد أن تدرس كل دولة ظروفها المادية والاجتماعية ومدى الأولوية التي تضعها في برامجها للتنمية الزراعية وإيجاد فرص عمل قليلة التكاليف عن طريقها. أما على الصعيد الإقليمي فهناك ضرورة فعلية للاتفاق بين الدول العربية على إمكانات التعاون الإقليمي في هذا الشأن بهدف الإقلال من الاعتماد على دول من خارج المنطقة في استيراد القدر الأكبر من حاجاتنا الغذائية الأمر الذي يعرض أمننا الوطني والإقليمي للكثير من المخاطر.

2- الوضع الحالي اتساع الرقعة الحضرية(الحضرنة) شهدت الزيادة السكانية الكبيرة التي حدثت في العالم العربي زيادة مماثلة في نسبة سكان المناطق الحضرية مقارنا بالنسبة العامة للسكان. فبينما كان سكان الحضر يشكلون 27.5% من إجمالي السكان في الدول العربي عام 1950 وصل هذا الرقم إلى أكثر من 54% عام 1980وقد درست نسبته عام 2000 بحوالي 69% ويتوقع أن يصل الرقم إلى 75% عام 2015.

وهناك مظاهر أساسية ثلاثة في هذه الزيادة في الرقعة الحضرية في العالم العربي:

- أنها تختلف كثيرا بين الأقطار العربية، فبينما تصل إلى أكثر من 90% في الكويت وقطر والبحرين، تصل إلى حوالي 30% فقط في جزر القمر والصومال والسودان.
- أن الزيادة في الرقعة الحضرية تمت بسرعة شديدة (خلال 3-4 عقود) في دول النفط (دول الخليج وليبيا) وبطء في بقية الدول.
- صاحب هذه الزيادة في الرقعة الحضرية زيادة في عدد المدن الكبرى بكل ما لها من مشاكل معقدة فبعد أن كانت هناك مدينتان فقط يزيد عدد سكان كل منها على المليون، وصل الرقم عام 1970

إلى خمسة، وعام 1990 إلى 15، وينتظر أن تضاف خمس مدن أخرى إلى هذه المدن الكبيرة بحلول عام 2010.

3- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية: ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري هو يقاس كنسبة مئوية، حيث شهدت الزيادة السكانية الكبيرة التي حدثت في الوطن العربي زيادة مماثلة في نسبة سكان المناطق الحضرية مقارنة بالنسبة العامة لسكان، . فبينما كان سكان الحضر يشكلون 40 % من إجمالي سكان الوطن العربي في عام 1975، وصل هذا الرقم إلى أكثر من 53 % في عام 2000 ، ويتوقع أن يصل الرقم إلى 75% في عام 2015 .

4- الوضع الحالي استهلاك الطاقة: إن في تطور مؤشرات استهلاك الطاقة في الوطن العربي على امتداد العقدين الأخيرين ما يثير اهتماما مشروعا ربما يصل إلى حد القلق، يقضي السعي لتحويل تطور هذه المؤشرات نحو اتجاهات أكثر رشدا من وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية، من ناحية، وأكثر رعاية لأحوال البيئة العربية، من الناحية الأخرى.

لقد زاد استهلاك الطاقة التجارية(commercial Energy) ليصل في نهاية هذين العقدين إلى ضعفين ونصف ما كان عليه في بدايتها، الأمر الذي يعني أن معدلات هذا النمو تفوق بمراحل معدلاته في العالم كلا وتتفاوت الزيادات تفاوتات كبيرة على امتداد الوطن العربي، فبينما تضاعف الاستهلاك في بعض الأقطار العربية (مثل مصر أو المغرب)، فإن الزيادة في بعض دول الخليج كانت بمعدلات فاقت معدلات الزيادة في الأقطار الصناعية الكبرى مع الفارق الكبير في الحجم النسبي للأنشطة الإنتاجية أو الخدمية. إن ثلاث دول خليجية تقف اليوم على رأس القائمة العالمية لمعدلات استهلاك الفرد من الطاقة.

ولا يعني هذا فقط هدرا لمورد ناضب يرجع إلى أنماط استهلاكية ترفية من العسير تبريرها، وكفاءة أقل من المستويات العالمية لمتطلبات قطاعات الإنتاج والخدمات من الطاقة، بل إنه يعني في الوقت نفسه وبشكل مباشر، وقوع أضرار بيئية وصلت إلى مستويات لا يمكن السكوت عنها.

المطلب الثالث: المؤشرات المؤسسية: تتمثل في المؤشرات التالية[1] :

1-خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة: يعد هذا المؤشر أعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد . ووفقا لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، تحل الدول العربية في موقع متأخر عن المتوسطات العالمية لكثافة الخطوط الهاتفية الرئيسية . وبينما كان المتوسط العالمي لكثافة الخطوط الهاتفية الرئيسية حوالي 18 خطا لكل مائة من السكان في عام 2002 ، لم يتجاوز نصف الرقم في الدول العربية . وفي بعض الدول العربية الأكثر فقرا ومنها اليمن لم يتخطى معدل الكثافة 2.24 من الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل مائة نسمة وبلغت كثافة الخطوط الهاتفية الرئيسية أعلى معدل لها في الأمارات العربية المتحدة بين الدول العربية في عام 2008 ، حيث وصلت إلى 34.2 من الخطوط الرئيسية لكل مائة نسمة . وكانت الإمارات وقطر والبحرين والكويت أكثر الدول مساهمة في النمو الحاصل في الوطن العربي ، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث تجاوزت كثافة الخطوط الرئيسية الكثافة العالمية بكثير، وبالرغم من حجم الاستثمار الكبير الموظف للارتقاء بالخطوط الهاتفية الرئيسية في المنطقة العربية ،غير أن التقارب في نموذج النمو بين الدول العربية والعالم يستدعي بذل جهود مكثفة لتنمية البنية الأساسية .

2-المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة : يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة ، المشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية ، القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلوتين التماثلية او الرقمية . وحسب بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات في نهاية عام 2008 بلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل 100 نسمة في الوطن العربي 17.69 ، وهو يقترب كثيرا من المستوى العالمي والبالغ 18.77 ، وتتفاوت الدول العربية فيما بينها في هذا المؤشر ما بين 75.88 في الإمارات كحد اعلى و 0.59 في السودان كحد أدنى .

3- الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة : يمكن أن يكون عدد الحواسيب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته . وكثافة الحواسيب الشخصية مهما يكن معدلها ، هي شرط مسبق لتوصيل الإنترنت . وهذه هي حال الدول العربية ، حيث مازالت الأجهزة المحمولة باليد غير متيسرة على نطاق واسع، والبيانات عن مستعملي الحواسيب الشخصية ليست موثوقة تماما لأنها مرتبطة بالأحوال الشخصية للفرد.

وبالرغم من نمو متوسط عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة في الدول العربية خلال العشر سنوات المنصرمة غير ان متوسط عدد الحواسيب الشخصية في البلاد العربية مجتمعة (6.72) مازال بعيدا عن معدل الكثافة العالمية والبالغ (9.22) .وشهدت بعض الدول العربية زيادة ذات شأن في متوسط كثافة الحواسيب

---

[1] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد، 2009، ص39.

الشخصية ومنها الإمارات وقطر والكويت والبحرين ، بحيث تجاوزت معدلات الكثافة العالمية. أما بقية الدول العربية فمازالت المعدلات فيها بعيدة عن المعدل العالمي .

4- مستخدموا الإنترنت لكل 100 نسمة : يقيس هذا المؤشر مدى مشاركة الدول في عصر المعلومات. وتشير احدث البيانات عن هذا المؤشر في الوطن العربي إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة كان اقل من نصف المستوى العالمي البالغ 9.72 . وتتفاوت الدول العربية فيما بينها في هذا المؤشر، ففي الوقت الذي نجد فيه دول عربية تجاوز فيها استخدام الإنترنت المتوسط العالمي كالإمارات والبحرين ولبنان والذي بلغ فيهما المؤشر 36.73 و 24.74 و 11.71مستخدما لكل مائة نسمة على التوالي، نلاحظ ضعف تغلغل الإنترنت في دول أخرى مثل السودان واليمن وسوريا ، وهذا متأتي في غالب الأحيان من تدني الدخل ، وارتفاع رسوم المكالمات الهاتفية ، وسياسات حكومية مقيدة تجاه مزودي خدمة الإنترنت.

خلاصة الفصل الخامس

تسابق المجتمعات العربية إلى وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد وقد يؤدي ذلك إلى النمو وبالتالي التغيير والزيادة في الاستهلاك والادخار والناتج القومي. ويعتبر النمو الاقتصادي ضرورة للتخفيف من الفقر، إلا أن النمو السريع غير المتوازن غالباً ما يؤدي إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية. وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل الزيادة المطردة لأنواع التلوث في خضم إقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة ونوعية الحياة, وقد يظهر في صورة عدم استقرار الانتاجية من خلال الاستغلال الخاطئ لمصادر المياه وسوء استغلال التربة.

وعند تحليل مؤشرات التنمية المستدامة العربية لاحظنا:

- تعدد الجهات التي تتعامل مع موضوع مؤشرات التنمية المستدامة سواء كانت جهات محلية أو إقليمية أو دولية، وقد عرضت بطرق متعددة تتشابه في بعض الأحيان وتختلف في أحيان أخرى، ونظرا لوجود ارتباط وثيق بين مؤشرات التنمية المستدامة ، ولأهمية في مراقبة الوضع البيئي بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية وضمان استمرار التنمية المتوازنة.
- تقوم كل دولة عربية بإعداد مؤشرات خاصة بالتنمية المستدامة ومؤشرات بيئية وفق أولوياتها الوطنية، ونظرا للتباين الكبير في توفر البيانات بين الدول فانه وجود تفاوت في المؤشرات التي تعد بين دولة وأخرى إضافة إلى تفاوت في المنهجيات المستخدمة في إعداد تلك المؤشرات.
- النقص الشديد في البيانات يعتبر عائق رئيسي في إعداد وتحليل المؤشرات ، وقد تم الاعتماد على أرقام دولية أو على تقديرات بهدف إعداد تلك المؤشرات، الأمر الذي يؤدي إلى محدودية الاستفادة منها مما يقلل من مصداقيتها، لذا فان تطوير الإحصاءات وإعداد قواعد بيانات يعتبر أمرا هاما قبل البدء في إعداد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن خلال ماسبق يمكن أن نقول أنه يلزم الدول العربية مبادرات إصلاح شاملة تستهدفت معالجة بعض من أجه القصور في نتائج البرامج والسياسات التنموية، و إستمرار الجهود و تكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و التربوية ، تحقيقا لتقدم المجتمعات العربية ، وتعميق أسس الديمقراطية و تحقيق العدالة و المساواة بين المواطنين وهذا ما يعرف بتعزيز الحكم الراشد والتوجه نحو الإنفتاح الدولي لمواجهة التحديات الراهنة وهذا ما سنتاوله في الفصل الموالي.

الفصل السادس
سياسات التنمية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

تمهيد الفصل السادس

تمثل الحكم الراشد أهم شروط تحقيق تنمية مستدامة وشاملة ، إذ يدور مفهومه حول حسن إدارة الحكم من خلال الربط بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتحقيق الأهداف المرجوة عن طريق إستخدام آليات مختلفة: المشاركة ، الشفافية ، المحاسبة والمساءلة، العدالة، الإستقرار السياسي، كفاءة وفعالية الحكومة، محاربة الفساد وغيرها من مؤشرات قياس الحكم الراشد. كما يتسع تطبيق آليات ومبادئ الحكم الراشد في عدة مستويات، تربط المجتمع بالدولة في ميادين التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها من الحقوق السياسية والخدمات العامة.

أدخلت معظم الدول العربية إصلاحات مهمة على مؤسساتها، وقوانينها، وأنظمتها الإدارية والمالية، وإجراءاتها التعاقدية بهدف تهيئة المناخ السليم والملائم للتنمية السريعة والمستدامة، وتحسين كفاءة تنفيذ المشاريع وإستراتيجيات التنمية. على الرغم من اختلاف أوضاع الدول العربية وتباين مشاكلها، تحتاج لتوفير فرص عمل لعمالة ينمو عددها بسرعة متزايدة، ومكافحة الفقر الذي لم يتم التغلب عليه نهائيا في العديد من الدول وأصبح يهدد التوازن والأمن الاجتماعي فيها، وتغيير وضع المرأة وتمكينها في المجتمع، ورفع مستوى التعليم لكي يسهم أكثر في دعم التنمية، في ظل تحديات المنافسة في عالم يزداد اندماجا بسرعة مذهلة، وتطوير الأنظمة السياسية .

وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول:أبعاد ومؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية؛

المبحث الثاني: أهم المستجدات على الصعيد العالمي التي تؤثر على العالم العربي؛

المبحث الثالث: أساليب تمكين الحكم الراشد ودعم التنمية المستدامة في الدول العربية.

المبحث الأول

أبعاد ومؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية

من الطرح الشامل لمفهومي التنمية والحكم الراشد يتضح لنا أن أكبر عائق يواجه عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في جميع الدول وخاصة الدول العربية هو انتشار الفساد (الإداري، السياسي، الاقتصادي..)، أي بكل أنواعه، الذي يسود الحكومات العربية ومؤسساتها على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم وأبعاد الحكم الراشد في الدول العربية.

1- الوضع العربي وتبني الحكم الراشد

الحكم الراشد موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية المستدامة لأنه مرتبط بالنمو الاقتصادي فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وأن إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح تؤدي إلى تشجيع استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل، وأن المناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة يساهم مزيدا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبنفس الطريقة يضمن الحكم الراشد استخداما أكثر كفاءة و فعالية للموارد العامة المحلية، إذن فلا عجب أن يكون صلاح الحكم هو لب التنمية الدولية والمحلية ، وهكذا فإن إصلاح الحكومات ضروري وحتمي عن طريق محاربة الفساد ومكافحة الرشوة والالتزام المستديم في بناء الكفاءات والقدرات لتطبيق برنامج الإصلاحات الحكومية التي تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية، وعلاقة التنمية بالحكم الراشد يمكن إبرازها من خلال ثلاثة زوايا هي[1]:

- وطنية، تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.
- عالمية، أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشترك الإنساني والقواعد القانونية.
- زمنية، أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة .

ووفقاً لهذه الزوايا يمكن قراءة الأبعاد الأساسية للحكم الراشد من خلال:

- البعد السياسي: ويعني طبيعة النظام السياسي وشرعية التمثيل والمشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون.

---

[1] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمّان 2008، ص 124-125.

- البعد الاقتصادي والاجتماعي: بما له علاقة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلاليته.
- البعد التقني والإداري: أي كفاءة الجهاز وفاعليته، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون الاستقلال عن النفوذ السياسي، ولا يمكن تصوّر مجتمع مدني دون استقلاليته عن الدولة ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية.

تؤكده المؤشرات الدولية أن سر التخلف الاقتصادي والتخلف بشكل عام في الوطن العربي راجع لافتقاره للحكم الراشد، وهذا ما مما يستدعي من الهيئات الحاكمة إعادة النظر في طريقة إدارتها لشئون بلدانها، فليس من قبيل الصدفة أن يكون الاقتصاد العربي في آخر الترتب ضمن قائمة مؤشرات التنمية بشكل عام، بل هنالك أساس أدى إلى هذه النتائج السلبية، وهو ما يكشف على تخلف سياسي واقتصادي واجتماعي كبير، وهو ما يعني أنها لم تعط من الإرادة لصناعة حكم راشد، سينعكس على مشاريع التنمية بشكل كبير، في إطار مشاركة وطنية تهتم بالتنمية الشاملة والمستدامة.

طرحت منذ نشر تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003 مبادرات الإصلاح استهدفت معالجة بعض من أوجه القصور في البلدان العربية، وكانت أهم المبادرات الرسمية في البلدان العربية، بيان مسيرة التطور والتحديث الذي صدر عن القمة العربية التي انعقدت في ماي 2004، ودعا إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، تحقيقا لتقدم المجتمعات العربية، ودعا البيان إلى تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وضمان استقلال القضاء وفي مجال تعزيز الحكم الصالح، بدأت بعض الحكومات العربية توجهاً حذراً وانتقائياً نحوالانفتاح السياسي على المعارضة وإفساح مجال العمل العام. ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يجب على الدول العربية القيام بمجموعة من الإجراءات للوصول إلى الحكم الصالح وبالتالي إلى التنمية المستدامة، حيث رتب أخر تقرير لمؤسسة (شفافية دولية) حول نتائج التحقيق للفساد في العالم لسنة 2003 الدول العربية[1] كما يأتي[2]:

- المجموعة الأولى: تقع ضمن المساحة المتوسطة في مجال الحكم الصالح أي بين درجة 26 والدرجة 46 وعددها 18 دول عربية.

---

[1] **الدول العربية التي شملها التقرير:** سلطنة عمان-البحرين- قطر- الكويت- الامارات- تونس- الاردن- السعودية- سوريا- مصر- المغرب- ليبيا- لبنان- فلسطين- اليمن- السودان والعـــــــــراق.

[2] كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**، مجلة علوم إنسانية، العدد25 نوفمبر2005.

- المجموعة الثانية: تقع ضمن المساحات الخضراء أي بين الدرجة 66 والدرجة 88 وعددها 7 دول عربية.
- المجموعة الثالثة: تقع ضمن المساحة الأكثر خطورة في مؤشرات الفساد أي بين الدرجة 106 والدرجة 118 وعددها 3 دول عربية.

فمن خلال التقرير 5 دول عربية فقط حصلت على مراتب مقبولة أي تقع ضمن مجال الحكم الصالح وهي سلطنة عمان، والبحرين، وقطر، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، أما باقي الدول حوالي 73% من الوطن العربي يقع ضمن مجال الحكم غير الصالح أي 13 دولة المتبقية من الدول العربية التي يشملها التقرير.

هذه الوضعية لا تدفع الدول العربية إلى بناء إستراتيجية فعالة للحكم الراشد انطلاقاً من خصوصيتها الثقافية والتاريخية، وبالتالي فإن استمرار الدولة مرهون بستة عناصر وهي[1]:

- حكم القانون،
- مساءلة الحكومة (التنفيذ)؛
- مشاركة المجتمع المدني (الأمة)؛
- العدالة (تساوي الفرص) ؛
- المحافظة على الثروة (الموارد)؛
- إستدامة التنمية (رفاهية السكان).

وهنا يمكن اقتراح الخطة المتبعة من طرف الدول العربية لتحقيق حكم عربي صالح على النحو الآتي[2]:

- يجب أن يشعر جميع الفاعلين في الوطن العربي بالحاجة إلى إصلاح الحكم لديهم، وأن الحكم الصالح يكاد يكون الغائب الأكبر في إدارة الشؤون العامة في أغلب الدول العربية كما بينه تقرير الشفافية.
- أن تعالج إشكالية الحكم الراشد في الوطن العربي بشكل قطري وأن تحدد مظاهر الفساد والقمع ومحاصرة حقوق الإنسان العربي بدقة حسب درجة خطورتها وانتشارها عبر البلاد العربية.
- تبادر كل حكومة في كل قطر عربي إلى إطلاق مبادرة عملية وهي مبادرة الحكم الصالح عبر الحوار مفتوح إعلامياً وورشات تفكير مزودة ببرنامج ومنهجية.
- تناضل الجمعيات الأهلية ذات الصلة من أجل دفع الحكومات العربية إلى إطلاق هذه المبادرة في أقرب وقت.

---

[1] **تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003.**

[2] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمّان 2008، ص 126-128.

- تشارك في مبادرة الحكم الراشد الهيئات الآتية: " الحكومة، والبرلمان، وجهاز القضاء، ومجلس المحاسبة، ومؤسسة الوساطة، وهيئة المراقبة والرصد، وهيئة الخدمات العامة، والإعلام، والمجتمع الأهلي، والقطاع الخاص والهيئات الأممية"، وأن يكون للهيئات الدولية صفة خاصة لا تتعدى تقديم المساعدة الفتية، وعرض التجارب التي يمكن الاستفادة منها.
- صياغة ميثاق سلوك يحمل صفة الإجماع والإلزام وتتعهد باحترامه وتطبيقه جميع الهيئات المشاركة في صياغة المبادرة، ويتضمن هذا الميثاق:
  - التعيين في المناصب الوزارية والسامية للدولة.
  - الانتخاب الشفاف.
  - المساءلة ومحاسبة الحكومة لدى ممثلي الشعب.
  - المحاسبة الوطنية وإصدار التقارير الدورية عنها.
  - عمل الجهاز القضائي على أساس الاستقلالية.
  - الحصول على المعلومات والوثائق.
  - ممارسة حق الإعلام وإبداء الرأي والتظاهر.
  - إدارة الموارد العامة.
  - التنافسية وتسليم الصفقات.
  - تأسيس المجتمع الأهلي ودعمه.
  - العلاقة بين السلطات الأممية المختلفة والسلطة السياسية.
  - أن تجري تطبيق التعهدات والإلتزمات وتأسيس الهيئات المكلفة بمتابعة الإصلاح على مراحل مدروسة.
  - ينبغي ألا تلغي هذه الخطة المؤسسات الموجودة بل ترمي إلى إصلاحها وإكمال النقص بها، وأن يتم التركيز لدى التنفيذ على الموارد البشرية قبل النصوص والمؤسسات.
  - لإنجاح هذه الخطة يفترض أن تحظى بإجماع الأطراف كافة بما في ذلك المؤسسة الأمنية.

فإذا طبقت هذه الإجراءات فإنه يمكن أن تتحقق الحكم الصالح في البلدان العربية كما هو موجود في كثير من دول العالم المتقدم.

لكن وضع إستراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي معرفة وفهم عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة عن العمليات التنموية المختلفة والقوى المحركة لها، وما تحدثه هذه الضغوط

من تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية والاقتصاد وعلى أساس ذلك يمكن تحديد قضايا التنمية ذات الأولوية في الوطن العربي .

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف بعض الدول العربية لتحقيق التنمية من خلال تعزيز الحكم الراشد، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، فالنقائص ما زالت كبيرة من خلال التراجع للمشاركة الشعبية ، استمرار انتهاك لحقوق الإنسان وتشديد القيود على وسائل الإعلام والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني. ومن أجل تحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي يجب القيام بمجموعة الإجراءات التي تعبير نمطا جيدا في تسيير النظام الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق مطالب الديمقراطية والشفافية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة. والحقيقة أن التنمية في هذه الدول لا يمكن تحريكها أو استدامتها إلا من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد الغائب في غالبية هذه الدول نظرا لطبيعة الحكم الذي يغلب عليه النظام الديكتاتوري وغياب الشفافية في تسيير أمور الدولة بالإضافة إلى انعدام الآليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة وتنمية الديمقراطية.

ومن خلال المقارنة بين البلدان العربية التي انتهجت سياسة الاقتصاد المخطط والمركزي وبين الدول المتقدمة، التي انتهجت سياسات اقتصادية تقوم على التنمية المستدامة (التنمية الشاملة والمستقلة)، لاحظنا أن سبب عدم نجاعة سبل التنمية بالدول العربية، بالرغم من أنها استطاعت توفير بنية اقتصادية تحتية (مشاريع صناعية وزراعية وطرق وخدمات)، إلا أنها لم تنجح في استثمارها بمعايير الكفاءة الاقتصادية، ويرجع ذلك للبيروقراطية والفساد الإداري على جميع المستويات وبكل أنواعه وتقييد المبادرة وكبح الاستثمارات...وغيرها من الأسباب التي تعترض سبيل التنمية بالدول العربية.

2- جذور الفساد في المنطقة العربية: لكي نفهم ظاهرة الفساد في المنطقة، علينا المرور أولا بتاريخها السياسي، الذي أفرز ما فيها حاليا من مؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية ونمط تسييرها. فالحكومات الموجودة في دول المنطقة، عبارة عن خليط من المؤسسات العسكرية والديمقراطيات غير المتحررة والأنظمة الملكية، والتي تميل الهياكل السياسية والبيروقراطية فيها إلى التحجر والانغلاق. إن نقص أو غياب المشاركة في الحكم والديمقراطية في المنطقة، يؤدي إلى تفشي ثقافة الفساد في مختلف قطاعات المجتمع. وسوف نتناول بعض أسبابها فيما يلي[1]:

- **غياب الشفافية:** إن المجتمعات غير الديمقراطية معروفة ببيئات مغلقة تسيطر الحكومات على إعلامها وتخضعه لرقابتها بتكبيل حرية الرأي، وعدم السماح بنشر معلومات إلا التي توافق وتخدم مصالحها.
- **ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون:** تعتبر السلطة القضائية المستقلة من أهم أركان الشفافية لأنها تساعد على ضمان المساءلة والقابلية للمحاسبة وحماية المواطن. وتعتبر السلطة القضائية المستقلة مفهوما غريبا بالنسبة للمنطقة، حيث تعمل هذه السلطة تحت إشراف الحكومة، ويعتبر القضاة من

[1] Jawad Rachami, Institutionalized Corruption: An Instrument of Governance in the Middle East and North Africa, Center for International Private Enterprise, May 2004.

موظفي الدولة ويخضعون لسلطة وزير العدل، الذي يشغل بدوره منصبا تنفيذيا في مجلس الوزراء، مما يسمح للنفوذ الموالي للحكومة بالتغلغل في العملية القضائية وبالتالي تنخفض قابلية الحكومة للمساءلة وينفتح المجال أمام ممارسات الفساد. إن وجود نظام قضائي فاسد مصحوبا بقوانين متضاربة قد تختلف في بعض الأحيان مع أحكام الدستور يجعل مسألة سيادة القانون موضع شك، وهو وضع مخيف بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **عدم القابلية للمساءلة:** في ظل غياب استقلال السلطة القضائية والحريات المدنية وحرية الصحافة في المنطقة، وقيام مؤسسات رئيسية كالبرلمان وأجهزة إنفاذ القوانين والمجتمع ووسائل الإعلام والجمعيات المهنية تتميز نقص الشرعية، يجعل مفهوم قابلية الحكومة للمساءلة غاية لا تدرك.
- **الهيكل الاجتماعي القائم على النخبة:** المجتمعات غير الديمقراطية غير منصفة بطبعها لأنها تنحاز إلى النخبة الحاكمة ضد بقية الشعب، وهكذا تجد في المجتمع الواحد ثلاث مجموعات اجتماعية مختلفة:
  - ✓ النخبة أو الصفوة: وهي مجموعة صغيرة العدد من كبار مسئولي الحكومة والأسر المشهورة التي تربطها مع الحكومة علاقات وثيقة، وتتمتع هذه المجموعة بأعلى الامتيازات كما تسيطر على معظم الأنشطة الاقتصادية.
  - ✓ العاملون في الحكومة وفي الوظائف العامة: وهي مجموعة أكبر عددا وتتكون من موظفي الحكومة من المستوى الأوسط والأدنى الذين يعتمدون على الحكومة تماما ويدينون لها بالولاء بغية الوصول إلى فرص لتحقيق المكاسب الشخصية.
  - ✓ عموم الجمهور: وهي المجموعة التي تمثل غالبية الشعب، وهي بحكم تكوينها تهيئ الفرصة المناسبة لازدهار الفساد.
- **القوانين والحواجز الزائدة عن الحد:** حيث تزيد الحكومة أن تحافظ على قوتها وسطوتها داخل البلاد، وتنجح في ذلك بالسيطرة على كافة جوانب المجتمع المدني وجعل الشعب يعتمد عليها في الحصول على الخدمات الأساسية، ومن الطرق التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض الإفراط في إصدار اللوائح والقوانين لإحكام السيطرة.

لاشك أنه لا يخلو مجتمع من الفساد، و لم يعد انتشاره قاصراً علي الدول النامية أو الدول العربية بل أصاب العديد من البلدان، وهو ما أكدته التقارير الدولية عن الفساد والشفافية، حيث أوضحت أن الفساد تسبب في خسائر بلغت أكثر من تريليون دولار في العالم ونحو 40 مليار دولار في الدول العربية .. لكن كما هو معلوم فإن أغلب الدول النامية تعاني من هذه الظاهرة، وتفشت في كل مفاصلها حتي صارت تضرب كل فرص الاستثمار والتنمية وتحقيق الازدهار للشعوب..

ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى انتشار الفساد خاصة الدول العربية هي أسباب اجتماعية تتعلق بطبيعة المنظومة القيمية، وهي تتآزر وتتكاتف مع ظروف سياسية مشجعة ولا يخفي علي أحد الخلل الكبير والواضح الذي يكتنف الأنظمة السياسية العربية والحريات شبه المعدومة، وهو ما أشارت إليه التقارير الدولية عن الفساد والشفافية في الدول العربية موضحة أن الكود الأخلاقي الذي يمنع الفساد خاصة الاقتصادي تخطي منحني الانحطاط ولم يقتصر على الحكومات أو الدول والهيئات المانحة بل تفشي بين الأفراد مؤكدين أن أشكال الفساد تعددت بدءاً بالغش والرشوة وتزوير العلامات التجارية العالمية، وهو ما يطرح السؤال حول مدى قدرة القوانين والتشريعات العربية الحالية علي مواجهة الفساد الاقتصادي الذي يضرب قطاعات الاستثمار والإنتاج في العالم العربي، وأكد الخبراء أن الإحصائية الخاصة بالفساد في العالم العربي والتي تؤثر في الاقتصاد والاستثمار، والتجارة والصناعة هي إحصائية دولية وليست صادرة عن منظمة العمل العربية ولكنها عبارة عن تقرير للبنك الدولي يؤكد أن حجم الفساد المالي الذي يؤثر في الاقتصاد في العالم يصل إلي تريليون دولار سنوياً منها حوالي 30% إلي 40% بالوطن العربي فقط وهو ما يعني أن حجم أموال الفساد التي تنخر الاقتصاد العربي استناداً إلي هذا التقرير تتراوح من 300 إلي 400 مليار دولار سنوياً وهذا المبلغ الضخم بغض النظر عن الآثار السلبية الذي يسببها للاستثمارات وما ينعكس علي الصحة العامة إلا أنه يكفي لتوفير أكثر من عشرين مليون فرصة عمل في العام الواحد وهو ما يعني أيضا أن تخصيص هذا المبلغ لمدة عام واحد فقط كفيل بالقضاء نهائياً علي ظاهرة البطالة وللتأكيد علي خطورة هذا الأمر يكفي أن نعلم أن الدول العربية في حاجة إلي توفير 5 مليون فرصة عمل جديدة سنويا للحفاظ على معادلات البطالة الحالية حيث يساوي هذا العدد حجم الداخلين إلي سوق العمل سنوياً في الدول العربية ومما يزيد الأمر صعوبة أن نسبة الاقتصاد العربي استنادا إلي هذا التخزين يتراوح من 300 إلى 400 مليار دولار سنوياً وهذا المبلغ الضخم بغض النظر عن الآثار السلبية التي تسببها الاستثمارات وما ينعكس علي حصة العامل إلا أنه يكفي لتوفير أكثر من 20 مليون فرصة عمل في العام الواحد وهو ما يعني أيضا تخصيص هذا المبلغ لمدة عام واحد فقط كفيل بالقضاء علي ظاهرة البطالة وللتأكيد علي خطورة هذا الأمر يكفي أن نعلم أن الدول العربية في حاجة إلي توفير 300 مليون فرصة عمل جديدة سنويا للحفاظ علي معدلات البطالة الحالية حيث يساوي هذا العدد حجم الداخلين إلي سوق العمل سنوياً في الدول العربية ومما يزيد الأمر صعوبة أن نسبة العجز في توفير هذه الفرص تصل إلي 50% أي أن هناك عجزاً سنوياً يبلغ مليوناً و 700 ألف فرصة عمل في عدد الوظائف المطلوب توفيرها وأن الفساد سبب رئيسي لهذا العجز.

إن أهم وأخطر أثر للفساد الاقتصادي هو استمرار هجرة الأموال العربية بعيداً عن الوطن وذلك لأن الفساد يتمثل في الرشوة والغش والاختلاس والبيروقراطية والروتين والابتزاز والعمولات وكلها من صور الفساد

التي تؤدي في النهاية إلي هروب الاستثمارات سواء كانت عربية أو حتى الأجنبية فهي بيئة فاسدة لا تسهم في أي نجاح اقتصادي علي الإطلاق وكلها سلبيات تحتاج إلي علاج جذري حتى يمكن إغراء المستثمرين وجذب الأموال العربية المهاجرة أولاً ثم جذب المستثمرين الأجانب فيما بعد وهناك نماذج ناجحة في العالم العربي تخلصت من كل صور الفساد وخلقت بيئة صالحة للاستثمار بكل ما تحمل الكلمة من معان وقضت علي الروتين فعلي سبيل المثال في دولة الإمارات العربية تنتهي إجراءات ترخيص أي مشروع استثماري في يوم واحد وهو ما أدي إلى تحولها إلي قبلة لجذب الاستثمارات من أنحاء العالم.

ونخلص من هذا أن الفساد الاقتصادي في الدول العربية أصبح ظاهرة لكن له العديد من الأسباب منها أبعاد اجتماعية ونفسية واقتصادية فعلي المستوي الاجتماعي تراجع في الآونة الأخيرة دور المرأة أو الأم في التنشئة الاجتماعية وتراجعت معه عملية الرقابة والتربية وأثر هذا بالسلب في شخصية الأبناء أو الأجيال بصورة عامة فخرجوا ضعاف النفوس مزدوجي المعايير متدني القيم في ظل حاجة متزايدة للأموال بعيدا عن القيم في الوقت الذي تعاني فيه أغلب الدول العربية من أزمة اقتصادية حقيقية نتيجة للخلل في الهيكل الاقتصادي وما يترتب عليه من إحلال لقيم غير مشروعية لمواجهة هذه الأزمة وهكذا أصبح الفساد الاقتصادي يعرف بمسميات جديدة منها الشطارة والفهلوة وغيرهما واعتبر الموظف العمولة غير الشرعية أو الرشوة مجرد تحسين للدخل بل اكتسب الفساد موجة من المشروعية في الجهاز الإداري بحصول بعض القيادات علي ما لا يستحقون فأصبح الموظفون الصغار يقتدون بالكبار في السلوك غير السليم وخلق نوعاً من الفساد الشامل وهذا لن ينتهي إلا إذا كسرت الحكومات سيطرتها علي احتكار الأجهزة التي تقدم الخدمات وذلك من خلال المشاركة من القطاع العام والخاص، وأشارت إلي أن الفساد موجود في كل دول العالم لكن الفرق هو كيفية التعامل مع المفسدين لكيلا تتفشي الظاهرة في المجتمع ويصبح طاردا لكل أنواع التجارة والاستثمار لأن الفساد يزداد في ظل ظرفين هما احتكار السلطة والمشروعات والخدمات وانعدام الرقابة والمساءلة[1].

المطلب الثاني: مؤشرات إدارة الحكم في الدول العربية.

لقد قام كل من دانيال كوفمان وفريقه في البنك الدولي بوضع مؤشر لقياس الحكم الرشيد يسمى مؤشر النوعية المؤسساتية **IQI**، وهو يتعمد على مسح عالمي، مس سنة 2004 حوالي 207 دولة، واعتمد في معلوماته على حوالي 17 منظمة دولية وغير حكومية، كل هذه المؤشرات ترتكز على الإدراك الحسي، يعني

---

[1] خالد محمد غازي، **الفساد على الطريقة العربية،على الموقع:**
http://www.k-ghazy.com/articles.php?cat=20&id=61 بتاريخ 2011/4./20.

أنها تتوقف على آراء المتخصصين المتعلقة بكل مؤشر على حده، التي وضعت على أساس أرقام من (-2.5 حتى +2.5).[1]

يوجد في الجدول الموالي قيم مؤشر الحكم الرشيد لمجموع دول العربية ، وهو يضم كل قيم معايير IQI لكل بلد، والتي أظهرت تغيرا إيجابيا لكن بنسب صغيرة جدا من -0.35 سنة 1996 إلى -0.22 سنة 2009.

الجدول[17]: متوسط معايير الحكم الرشيد بالنسبة للدول العربية لسنوات [1996 – 2010].

السنوات	1996	1998	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مراقبة الرشوة	-0.22	-0.05	-0.03	0.06	-0.07	-0.06	-0.05	-0.06	-0.06	-0.07	-0.06
دولة القانون	-0.01	0.23	0.17	-0.01	-0.08	0.06	0.06	0.07	-0.05	-0.06	-0.05
نوعية الضبط	-0.32	-0.42	-0.26	-0.29	-0.44	-0.35	-0.40	-0.45	-0.38	-0.42	-0.39
فعالية الحكومة	-0.09	-0.16	0.02	-0.08	-0.03	-0.07	-0.1	-0.08	-0.09	-0.10	-0.09
الاستقرار السياسي	-0.46	-0.23	-0.03	-0.23	-0.40	-0.27	-0.25	-0.31	-0.38	-0.40	-0.26
المساءلة	-0.81	-0.96	-0.90	-0.89	-1.07	-0.93	-0.10	-0.97	-0.98	-0.10	-0.96
IQI مؤشر	-0.32	-0.27	-0.17	-0.24	-0.35	-0.22	-0.22	-0.29	-0.21	-0.30	-0.28

Source: Kaufmann. D; Kraay. A. and Mastruzzi. M, Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996- 2004, Word bank, 2005.

البنك الدولي، http//info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

مؤشر محاربة الرشوة: تبين البيانات المتاحة إلى أن أربع دول عربية من بين 21 دولة حصلت على تصنيف ممتاز في عام 2008 مقارنة مع خمس دول في عام 2006 ، وكانت في مقدمتها الإمارات بمؤشر يساوي (86.7%) تليها سلطنة عمان (77.3%) فالبحرين (76.8 .(%أما مؤشرات بقية الدول العربية فقد حصلت سبع دول على تصنيف جيد في عام 2009 مقارنة مع خمس دول ، وكان عدد الدول التي حصلت على تصنيف ضعيف ثلاث دول هي جيبوتي وليبيا واليمن ، وارتفع عدد الدول التي حصلت على تقدير ضعيف جدا من دولتان في عام 2009 إلى ثلاثة دول في عام 2007 ، وكانت هذه الدول هي الصومال والعراق والسودان. وعموما فقد شهد المؤشر تحسنا ملحوظا يعكس جهود بعض الدول العربية في مكافحة الفساد من خلال سن التشريعات والقوانين التي تحاسب الأشخاص والشركات تمارس أنشطة غير قانونية [2].

مؤشر الشفافية[3]: يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لفرص تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد . ويشير التقرير السنوي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2008 إلى أن الأقطار العربية التي دخلت المؤشر كانت أربعة أقطار فقط هي (تونس ، الأردن،مصر والمغرب) ، وقد

[1] Boutaleb kouider, "**Démocratie, état de droit et bonne gouvernance en Afrique**: cas de l'Algérie", colloque international Ouagadougou, 2003.

[2] **منظمة الشفافية الدولية لقياس مدى تفشي الفساد. WWW.Transparency.Org**

[3] World Bank Institute , **Data Base of Good Governance Indicators 2009** , www.worldbank.org

احتلت الترتيب (36،40،52،62) على التوالي ، وكان رصيدها في المؤشر (4.8و4.5 و3.7 و3.4) على التوالي .

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن وضع الأقطار العربية مازال دون المتوسط في مجال الشفافية رغم أن عدد المسوح التي أجريت فيها أرتفع مما يدل على تنامي الاتجاه في هذه الأقطار نحو الاهتمام بالمؤشر ليكون أكثر موضوعية وللحفاظ على وضعها ، ويتراوح دليل المؤشر بين (صفر) الذي يعني درجة فساد عالية وانعدام الشفافية و7 التي تعني درجة شفافية عالية وانعدام الفساد.

وأعطى التقرير بصفة عامة انطباعا ايجابيا فيما يتعلق بجهود محاربة الفساد في الأقطار العربية وتطورها خاصة في السنوات الأخيرة المنصرمة وتوافق ذلك مع تعزيز جهودها في محاربة غسيل الأموال . وقد دفعت ثورة المعلوماتية والاتصالات والتقنية المتقدمة بحكومات الدول النامية ومنها الأقطار العربية إلى تعزيز جهود محاربة الفساد مع تراجع احتكار الحكومات للمعلومات وانفتاح قنوات الرأي العام.

وانعكس ذلك على الجهود القطرية بقيام الأقطار العربية بإنشاء لجان لمحاربة الفساد مثلا دولة الكويت والأردن ، ولجان تقصي حقائق (المغرب) ، وإقرار تشريعات عامة تعزز الشفافية الاقتصادية والإدارية والسياسية (دول مجلس التعاون الخليجي) ، وإقامة محاكمات علنية لمسئولين كبار اتهموا بالفساد وإساءة استخدام مراكزهم (مصر ، وسوريا، والأردن والمغرب) وعزلهم من مناصبهم (المغرب والعراق) والدخول في اتفاقيات دولية خاصة بمحاربة الجريمة (لبنان).

ويأتي هذا التوجه الإيجابي لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية في أطار حرص الأقطار العربية على تحقيق التنمية المستدامة والحد من التبعات السلبية للفساد اجتماعيا واقتصاديا والحد من هدر موارد الدولة، وتحقيق الاستغلال الأمثل لثمار الانفتاح والإصلاح الاقتصادي، واستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد قاطرة النمو الاقتصادي في الوقت الراهن .

وبالرغم من كل هذه الجهود فإنه يلاحظ بان سوء إدارة الحكم قد أضعفت الاقتصاد العربي وهذا ما أشار إليه تقرير بعنوان ((الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال)) صدرت عن البنك الدولي ، حيث وضح التقرير بأن ضعف نظام إدارة الحكم قد أدى إلى التأثير بشدة على الأداء الاقتصادي ، فالإنتاجية في المنطقة العربية تشهد تراجعا منذ ثلاث عقود . ويقف متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل في المنطقة عند 0.9% منذ عام 1980 وهو ما يقل عن مستواه في الدول الإفريقية جنوب الصحراء . وقد أظهرت دراسات أنه لو كان متوسط نوعية الإدارة في القطاع العام في دول المنطقة قد أرتفع في السنوات الخمس عشرة الماضية بقدر يماثل مستواه في الدول التي حققت أداء قوي في جنوب شرق آسيا، لكانت معدلات النمو في المنطقة أعلى بنسبة تصل إلى نحو 1%سنويا . وكان هذا يعني أيضا ارتفاع دخل الفرد إلى ضعف ما هو عليه الآن.

كما كشف التقرير بأن نظام إدارة الحكم الضعيف في الوطن العربي مقارنة بالدول ذات مستويات الدخل المماثلة، قد فشل في تأمين قيمتين متلازمتين لنظام الحكم الصالح : التضمينية أو ما يعرف بالإدماج والمساءلة، مما أضعف بدوره النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في المنطقة العربية . وقد حذر التقرير من ضعف التضمينية يهدد المكاسب التي تم تحقيقها في السنوات المنصرمة في مجال الخدمات الأساسية ، إذ أدت الضغوط الناجمة عن ارتفاع عدد السكان وبالذات في المدن الكبيرة إلى نقصان خدمات أساسية مثل الكهرباء والماء ناهيك عن ازدياد الفجوة ما بين حقوق الرجل والمرآة وما بين الحواضر والأرياف وفي المستوى التعليمي عموما . ورغم أن دساتير وقوانين دول المنطقة تدعو إلى المساواة ما بين الأفراد ، غير أن حقيقة الأمر غير ذلك . فلا مؤسسات الحكم متوفرة سواسية للجميع ولا الحصول على الخدمات العامة متوافر للجميع على نفس المستوى . وكما هو معروف ، فإن مساءلة السياسيين هو عمل نادر في المنطقة العربية ، وكذلك توافر فرص متساوية للوصول إلى سدة الحكم وتدوير الحكم ، ناهيك عن تواجد بيروقراطية تخدم المواطنين بدلا من أن تعكر حياتهم اليومية .ورغم أن الفضائيات وبقية وسائل الإعلام العربية قد ساهمت مؤخرا في الولوج في مواضيع حساسة لها صلة بالشفافية ، غير أن هذه المساحة المهمة من الحرية بقيت محصورة بوسائل الإعلام و لم تنتقل إلى الحياة العامة . فمسالة تداول السلطة بحرية وبصورة دورية لا تزال سرابا . ومن غير الواضح متى سيتحول هذا السراب إلى واقع ملموس في المستقبل المنظور.

كما يشير التقرير أن دول المنطقة تحتل المركز الأخير فيما يتعلق بنوعية نظام إدارة الحكم بشكل عام إذا ما قورنت بدول لها خصائص متشابهة في شرق آسيا أو أوربا الشرقية أو أمريكا اللاتينية ، فضلا عم الدول النامية الأخرى

مؤشر الاستقرار السياسي ، فقد حصلت دولتان هما قطر والإمارات على تصنيف ممتاز في عام 2008 مقارنة بثلاثة دول في عام 2006.وارتفع عدد الدول التي حصلت على تصنيف جيد من من ثلاثة الى أربعة دول ، وبقي عدد الدول التي حصلت على تصنيف متوسط على حاله (8 دول) ، ونفس الشيء بالنسبة لتصنيف ضعيف ، حيث بقي عدد الدول دولتان هما لبنان وفلسطين.أما بالنسبة لتصنيف ضعيف جدا ، فقد ازداد عدد الدول من (3) في عام 2007 إلى (5) دول في عام 2009 ، والدول هي :الجزائر ، اليمن ، السودان ، الصومال ، والعراق .والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم [18]: قيمة مؤشر الإستقرار السياسي في الدول العربية.

الدول	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	0.17	-0.13	0.01	-0.54	-0.24	-0.29	-0.15	-0.61	-0.23	-0.26	-0.23
الإمارات	0.74	0.73	0.80	0.75	0.84	0.69	0.69	0.85	0.90	0.71	0.91
البحرين	-0.82	-0.21	0.07	0.11	0.21	-0.01	-0.27	-0.38	-0.26	-0.23	-0.09

تونس	0.05	0.24	0.27	0.11	0.28	0.05	0.09	0.31	0.24	0.21	0.23
الجزائر	-2.71	-2.32	-1.87	-1.83	-1.84	-1.44	-1.02	-1.05	-1.08	-1.01	-1.20
جيبوتي	0.21	-1.07	-0.50	-0.39	-0.92	-0.23	-0.63	-0.23	-0.07	0.34	0.48
السعودية	-0.55	-0.11	0.02	-0.34	-0.19	-0.88	-0.55	-0.54	-0.49	-0.36	-0.37
السودان	-2.56	-2.05	-2.38	-2.02	-2.12	-1.81	-2.10	-2.11	-2.33	-2.43	-2.65
سوريا	-0.82	-0.30	-0.65	-0.23	-0.26	-0.65	-0.89	-0.62	-0.58	-0.55	-0.68
عمان	0.47	0.69	0.86	0.78	0.81	0.83	0.78	0.78	0.85	0.89	0.81
قطر	0.33	0.96	1.03	0.65	0.95	0.91	0.88	0.92	0.90	1.05	1.12
الكويت	0.01	0.35	0.61	-0.14	0.08	0.16	0.22	0.37	0.56	0.50	0.42
لبنان	-0.52	-0.86	-0.61	-0.66	-0.64	-0.87	-1.08	-1.86	-2.12	-1.88	-1.51
ليبيا	-1.75	-1.22	-0.69	-0.50	-0.30	-0.05	0.28	0.29	0.58	0.68	0.62
مصر	-0.95	-0.44	-0.27	-0.62	-0.78	-0.89	-0.83	-0.88	-0.62	-0.51	-0.63
المغرب	-0.50	0.13	-0.20	-0.33	-0.36	-0.32	-0.39	-0.36	-0.38	-0.44	-0.43
اليمن	-1.14	-1.48	-1.34	-1.38	-1.36	-1.67	-1.47	-1.33	-1.55	-1.93	-2.31
فلسطين	-	-1.69	-1.74	-1.86	-1.50	-1.36	-1.53	-1.73	-1.76	-1.93	-1.98
جزرالقمر	1.04	0.47	-0.18	0.34	-0.58	0.07	-0.17	-0.17	-1.01	-1.04	-1.01
موريتانيا	0.56	0.22	0.10	0.17	0.01	-0.03	-0.38	-0.04	-0.30	-0.91	-1.17

المصدر: البنك الدولي، http//info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

يظهر كل من الجدولين السابقين الضعف الكبير الذي تعاني منه دول العربية، في معياري والمساءلة والاستقرار السياسي، مقارنة بالدول الصناعية الكبرى التي تحتل مراكز متقدمة، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الديمقراطية، التي شغلت موضوعاتها حيزا كبيرا في السنوات الأخيرة في المجتمع العربي، وعلى الرغم من الجهود التي لازالت بعض الدول العربية تبذلها لتحسين أوضاعها في هذا المجال إلا أن الواقع يظهر المزيد من التهاوي من وجهة نظر سلم القيم الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم من جهة وفي المساءلة من جهة ثانية، تشكو جل الدول العربية من أنظمتها الحاكمة والتي تلجأ في تبرير وجودها إلى العوامل التاريخية، وعدم استنادها إلى الشرعية سواء تعلق الأمر بنظام الانتخابات المتبع من طرف الدول العربية، أو نظام المشاركة واستقلالية السلطات الأمر الذي يفسر اعتمادها على مؤسسات دستورية وقضائية مهمتها استدامة السلطة، وذلك لشعورها بالضعف والتهاوي أمام طبيعة الحكم الرشيد، فمثلا تبلغ نسبة مشاركة المرأة العربية في المجالس التشريعية 06 % بالمقابل مع المعدل العالمي 15% ويحظى الجهاز التنفيذي في البلاد العربية بنفوذ خاص في صياغة القوانين والتشريعات بالمقارنة مع الجهاز التشريعي، وللرئيس نفوذ أكبر في إصدار الأوامر دون اللجوء إلى البرلمان مثل الجزائر والأردن.

ففي الأردن مثلا وفي الفترة ما بين (2001-2003) تم استصدار 110 قانون دون المرور على البرلمان بما في ذلك قانون الانتخابات، وبالتالي غياب استقلالية السلطات الثلاث[1]. وبغض النظر عن طبيعة الحكم بين النظام الجمهوري والنظام الملكي أو نظام الإمارات لازالت المشاركة الانتخابية مقيدة بمحتوى القوانين الانتخابية الوطنية وبممارسة السلطة الحاكمة قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية. في النظام الجمهوري الذي يمس 14 دولة من مجموع 22 دولة عربية يشارك في وضع قانون الانتخابات كل من الحكومة عن طريق صياغة المشروع من قبل وزارة الداخلية والبرلمان عن طريق المناقشة، ولا تملك الدول العربية آليات لتوسيع المشاركة في هذا المجال خارج هذه الدائرة بسبب ضعف البناء الجمعوي واحتكار الإعلام الثقيل من قبل الحكومة.

وفيما يخص نظام المشاركة السياسية واستقلالية السلطات: لازالت ظاهرة المشاركة السياسية الفاعلة تشكل موطن ضعف في النظام السياسي العربي. فالأرقام التي بحوزتنا وكذا مشاهدات الواقع تذهب إلى أن معظم أفراد المجتمع العربي لا تشارك بالفعل في السلطة بدء من ضعف نسبة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، إلى أساليب التعيين في الوظائف السامية للدولة إلى إدماج هيئات المجتمع الأهلي في وضع السياسات، إلى مشاركة المرأة بالمجالس المنتخبة، إلى احتواء الجيوب العرقية في تشكيل الحكومات. فالانتخابات التشريعية والمحلية الأخيرة بالجزائر (2007) أسفرت على ما يلي 61 % من مقاعد البرلمان لصالح حزبي السلطة، و 55 % من المجالس البلدية وعلى أغلب المجالس الولائية، أما انتخابات تونس التشريعية فقد أسفرت على فوز الحزب الحاكم بجميع المقاعد عدا 6 كانت للمعارضة، أما في سوريا فيحوز الحزب الحاكم على 50 % من مقاعد البرلمان.[2]

وتذهب مشاهدات الواقع مثلما تؤكده التقارير الدولية إلى ظاهرة احتكار السلطة في الوطن العربي بالصورة التي تعطي للملك في النظام الملكي وللرئيس في النظام الجمهوري واسع السلطات يمثله في ذلك رئيس الحكومة، ويعتبر رئيس الحكومة في كل الدول العربية مسؤولا أمام رئيس الجمهورية لا الشعب عكس الأنظمة الديمقراطية التي تعطي للبرلمان حق مساءلة رئيس الحكومة.

أمامعياري فعالية الحكومة ونوعية الضبط، وهما معا يعبران عن مؤشر قدرة الحكومة، يظهر أن الجزائر متخلفة كثيرا، وكذلك الشأن بالنسبة لدول MENA مقارنة بالدول الصناعية، ويعود ذلك كما جاء في تقرير للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP لسنة 2004 إلى أن البلدان العربية تعاني عجزا إداريا كبيرا امتد إلى وظائف الحكومة ليشمل وظيفة الرقابة، في الوقت الذي يفترض أن تسعى فيه الحكومة إلى إتباع ترتيبات واقية لتضييق الخناق على الفساد، وتفتقد البيئة التنظيمية في الوحدات الرقابية وكذا المخولة

[1] The World Bank **Governance for Development in the Middle East North Africa"**, MENA development report, 2003, 2003, p 40.

[2] المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي**، القاهرة، 2003، ص 122- 123.

بتقديم الخدمات العمومية إلى القدرات والوسائل اللازمة لفضح الفساد والانتهاكات المصاحبة إلى اتخاذ الإجراءات التنفيذية الداخلية في الوحدات الإدارية. إن الوحدات الحكومية تعاني من عدم وجود أساليب المراجعة والرقابة الداخلية داخل هذه الوحدات مما يشجع على الفساد والمحسوبية في توفير الخدمة، إضافة إلى أن البلدان العربية لا تملك للرقابة الإدارية لتحمل مسؤولية هذه الوظيفة وهو ما يساهم في عدم فاعلية وظيفة الرقابة داخل الحكومة أو ما يتعلق بشؤونها.

عبر التقرير عن الحالة الإدارية بغياب نظام متكامل للإدارة العامة ونقص الكفاءات الإدارية وتدني مستويات الأجور والمرتبات والحوافز، والمركزية الجامدة والتعدد في الإجراءات الإدارية والافتقار إلى نظم لتصنيف وترتيب العاملين وغياب نظم المكافآت والعقاب والمساءلة، السبب الذي يجعل الجهاز الإداري غير قادر على مسايرة التطورات الجارية محليا ودوليا. كما أورد التقرير الموظف العام يعرقل معظم الوظائف من خلال التعطيل لسير أي معاملات لكي يحصل على مقابل إضافي.

وتؤكد دراسات عديدة جرت مؤخرا على أهمية المؤسسات في تفسير الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي ما بين الدول. إذ تملك بعض الدول مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في الآلات، ورأس المال البشري وفي التكنولوجيا الجيدة، وبالتالي، فإن هذه الدول تحقق رخاء اقتصاديا.

المطلب الثالث:تقييم الفساد في الدول العربية:

هناك عدة مؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على استقصاء أراء الخبراء، وانطباعاتهم من واقع ممارستهم العملية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول ، هذا و نستعمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية ، و مؤشرات الفساد الذي تصده مؤسسة الشفافية العالمية ، و مؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي .

1-مؤشر ضبط الفساد [1]: مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الفساد بين المسئولين الحكوميين ، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية ، مدى تواتر تقديم " أموال غير قانونية " إلى الرسميين والقضاة ، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة، تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، والجدول الموالي

[1] كريم نعمه، **مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية (مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر قياس مدركات الفاسد والشفافية، مؤشر قياس الأداء والإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر)**، على الموقع ttp://www.ulum.nl/b158.htm، تاريخ التصفح 2007/09/06.

يبين تطور هذا المؤشر في بعض الدول العربية ، وفي الجزائر مثلا بلغ هذا المؤشر (-0.47) في سنة 2007، فقد تراجع مقارنة بسنة 2006 و 2005 أين بلغ (- 0.39) و (-0.42) على التوالي، وهذه القيمة من المؤشر تظهر ضبط الفساد، والتحكم فيه، ولكن مازال الفساد متفشيا في بقوة في الدول العربية بصفة عامة.

جدول رقم [19] : قيمة مؤشر محاربة الفساد في الدول العربية خلال الفترة 2000-2009.

الدول	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	0.05	-0.05	0.35	0.43	0.34	0.36	0.34	0.45	0.27
الإمارات	0.53	1.13	1.16	1.18	1.03	0.94	1.03	1.08	1.04
البحرين	0.44	0.82	0.65	0.56	0.49	0.33	0.37	0.35	0.30
تونس	0.21	0.57	0.51	0.33	0.00	0.02	0.03	-0.04	0.02
الجزائر	-0.80	-0.79	-0.50	-0.56	-0.41	-0.43	-0.40	-0.44	-0.49
جيبوتي	-0.91	-0.70	-0.80	-0.46	-0.68	-0.63	-0.46	-0.17	-0.26
السعودية	0.13	0.27	0.18	-0.12	-0.04	-0.19	-0.10	0.05	0.15
السودان	-0.97	-1.07	-1.30	-1.30	-1.42	-1.13	-1.36	-1.47	-1.24
سوريا	-0.70	-0.26	-0.50	-0.67	-0.63	-0.90	-1.05	-1.09	-0.96
عمان	0.65	0.87	0.44	0.64	0.46	0.46	0.40	0.57	0.48
قطر	0.84	0.84	0.77	0.81	0.87	0.89	1.01	1.33	1.64
الكويت	0.98	1.18	1.00	0.98	0.86	0.80	0.51	0.55	0.42
لبنان	-0.41	-0.39	-0.42	-0.57	-0.52	-0.92	-0.91	-0.86	-0.80
ليبيا	-0.83	-0.86	-0.78	-0.82	-0.83	-0.91	-0.88	-0.80	-1.10
مصر	-0.50	-0.37	-0.53	-0.54	-0.55	-0.60	-0.65	-0.68	-0.41
المغرب	0.08	-0.09	-0.08	-0.08	-0.21	-0.31	-0.25	-0.29	-0.23
اليمن	-0.90	-0.88	-0.75	-1.00	-0.81	-0.75	-0.74	-0.72	-1.03
فلسطين	-0.97	-0.99	-1.09	-0.47	-1.02	-1.10	-0.84	-1.13	-0.44
جزر القمر	-1.12	-0.84	-0.80	-0.77	-0.80	-0.62	-0.64	-0.73	-0.75
موريتانيا	-0.19	0.26	0.24	-0.22	-0.13	-0.64	-0.53	-0.74	-0.66

المصدر: البنك الدولي، http//info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

اعتبرت منظمة "ترنسبارينسي انترناشونال" (الشفافية الدولية) غير الحكومية التي تعنى بالفساد في تقرير نشر أن الأحزاب السياسية وكذلك البرلمانات والشرطة والأنظمة القضائية هي المؤسسات التي تشهد اكبر قدر من الفساد في العالم، وقالت هوغيت لابيل رئيسة هذه المنظمة "الأحزاب السياسية تعتبر أكثر المؤسسات فسادا في 45 دولة من اصل 69 شملتها الدراسة"، وترتكز هذه النتائج إلى استطلاع للرأي شمل 55 ألف شخص في 69 بلدا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، وأشارت إلى أن تأثير الفساد على حياة الفرد تزداد كلما كان فقيرا. وشددت هوغيت لابيل "نعتبر أن الفساد مشكلة رئيسية يكون تأثيرها الأخطر على الفقراء".

ورد عن المنظمة "الشفافية الدولية" في تقريرها أن دول المغرب العربي لا تزال تعاني الفساد، رغم أن بلدين على الأقل هما: المغرب والجزائر وقعا إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة هذه الآفة، و لم ينل أي من دول شمال إفريقيا المعدل المطلوب، علما أن مؤشر وجود الفساد الذي تعتمده المنظمة ينتج من تحقيق مركب يعكس آراء رجال أعمال ومحللين داخل الدول المعنية أو خارجها، ويراوح بين عشر نقاط (نزاهة ملحوظة) وصفر (فساد كبير جدا) ، وإحتلت تونس المرتبة الثالثة والأربعين بين 158 دولة فكانت الأفضل بين نظيراتها في شمال إفريقيا مع 4.9 نقاط، تلاها المغرب مع 3.2 (الثامن والسبعون) فالجزائر مع 2.8 (السابعة والتسعون) ثم ليبيا مع 2.5 (السابعة عشرة بعد المئة)، وكانت تونس العام الماضي الدولة الوحيدة في المغرب العربي التي حازت المعدل واحتلت المرتبة التاسعة والثلاثين من اصل 145 دولة خضعت للدراسة، وحصل المغرب على الدرجة نفسها التي نالها هذه السنة محتلا المرتبة السابعة والسبعين فيما حلت الجزائر في المرتبة السابعة والتسعين مع 2.7 نقطة وليبيا رتبة الثامنة بعد المئة مع 2.5 نقطة .

2–مؤشر مدركات الفساد: يصدر عن منظمة الشفافية الدولية ويقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسئولين العامين والسياسيين، و تتراوح قيمة تصنيفاته من 10 (الأقل فسادا) إلى صفر (الأكثر فسادا)، و تهتم الدراسة المسحية بقياس القطاع العام واستغلال الوظيفة العامة من اجل الكسب الشخصي، ويقيس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية وليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذا الدول، والمؤشر كمؤشر تم جمعه من 17 دراسة مسحية نفذتها 13 مؤسسة مستقلة مختلفة.

منذ العام 1995 والشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصار (CPI)، يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين، فمثلا في عام 2003 المسح غطى 133 بلد، وفي 2007 كان 180 بلد.

حسب تقارير نشرتها منظمة الشفافية العالمية لمؤشرات الفساد حسب تقدير درجات الفساد في مختلف دول العالم، فكان ترتيب الدول حسب الدول الاقل فساداً.

الجدول رقم[20]: يبين ترتيب مؤشر الفساد حسب درجات الفساد في الدول العربية للفترة 2001-2008.

الدول	2001		2002		2003		2004	2005	2006		2007		2008
	فهرس	ب/ الترتيب 91	فهرس	ب/ الترتيب 102	فهرس	ب/ الترتيب 133	فهرس	فهرس	فهرس	ب/ الترتيب 163	فهرس	ب/ الترتيب 180	فهرس
العراق	–	–	–	–	2.2	113	2.1	1.5	1.9	160	1.5	178	1.3
الأردن	4.9	37	4.5	40	4.6	43	5.3	4.7	5.3	40	4.7	53	5.1
الجزائر	–	–	–	–	2.6	88	2.7	3.0	3.1	84	3.0	99	3.2
البحرين	–	–	–	–	6.1	27	5.8	5.0	5.7	36	5.0	46	5.4
مصر	3.6	54	3.4	62	3.3	70	3.2	2.9	3.3	70	2.9	105	2.8
الكويت	–	–	–	–	5.3	35	4.6	4.3	4.8	46	4.3	60	4.3
لبنان	–	–	–	–	3.0	78	2.7	3.0	3.6	63	3.0	99	3.0

ليبيا	–	–	–	2.1	118	2.5	2.5	2.7	105	2.5	131	2.6
المغرب	–	–	3.7	52	3.3	70	3.4	3.5	79	3.2	72	3.6
قطر	–	–	–	5.6	32	5.6	6.0	6.0	32	6.0	32	6.5
السودان	–	–	–	2.3	106	2.2	1.8	2.0	156	1.8	172	1.6
السعودية	–	–	–	4.5	46	3.4	3.4	3.3	70	3.4	79	3.5
الإمارات	–	–	–	5.2	37	6.1	5.7	6.2	31	5.7	34	5.9
اليمن	2.9	65	2.7	71	2.6	88	2.4	2.6	111	2.5	131	2.3
تونس	5.3	31	4.8	36	4.9	39	5.0	4.6	51	4.2	61	4.4
عُمان	–	–	–	–	6.3	26	6.1	5.4	39	4.7	53	5.5
سوريا	-	-	3.4	-	3.4	-	3.4	3.4	-	2.9	-	2.4

المصدر:

- منظمة الشفافية العالمية، على الموقع أدناه، حيث آخر تعديل الصفحة في **39**:**14**، **10** ديسمبر **2011**.

http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF&oldid=7862592 "

- التقرير العالمي للفساد ماي **2007** على الموقع:.**http://www.transparency.org/publications/gcr**

حسب بيانات الجدول لاحظنا في الفترة من 2001 إلى 2003 تبين البيانات المتاحة أن أربع دول عربية من بين 21 دولة حصلت على تصنيف ممتاز في عام 2003 مقارنة بعامي 2001 و2002 ، وكان في مقدمتها سلطنة عمان تم تليها البحرين تم قطر تم تليها الكويت ، أما مؤشرات بقية الدول العربية فقد حصلت بعض دول على تصنيف جيد منها الإمارات وتونس والأردن والسعودية ومصر والمغرب، تم تليها دول ذات تصنيف ضعيف لبنان والجزائر واليمن، وأخيرا دول بتصنيق ضعيف جدا ومنها ليبيا والسودان والعراق، وعموما شهد مؤشرات ضبط الفساد تحسنا ملحوظا يعكس جهود الدول العربية في مكافحة القساد من حلال سن تشريعات وقوانين، وبعض الإصلاحات الإقتصادية والسياسية خلال هذه الفترة، كما أن فرص تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد ومحاربة غسيل الأموال لاتزال دون المتوسط مما يعني درجة الفساد عالية وإنعدام الشفافية[1].

حسب مؤشر العام لسنة 2005 للفساد المدرك والتي حددت النتيجة في مؤشر مدركات درجة الفساد، كما يراها رجال أعمال وأكاديميون ومحللو مخاطر، ووفقا لتلك المعلومات التي أصدرتها "منظمة الشفافية الدولية "فإن[2]:

---

[1] نواز عبد الرحمان الهيثي، **الحكم الصالح في الوطن العربي : قراءة تحليلية**، على الموقع:

ttp://www.ulum.nl/b158.htm، تاريخ التصفح 2007/09/06.

[2] زياد علي عربية، **الفساد، أشكاله، أسبابه ودوافعه، آثاره، مكافحته واستراتجيات الحد من تناميه– معالجته**، دراسات إستراتيجية مجلة فصلية محكمة تصدر عن مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 16 ، 2005، ص ص 99-100.

فلسطين: تقدمت في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 108 إلى المرتبة 107، وتحسن مؤشر الفساد من 2,5 في عام 2004 إلى2,6 في عام 2005، أما على المستوى العربي فبقيت كما هي، وحافظت سلطنة عمان على ترتيبها الأول في الدول العربية حيث تقدمت مرتبة في الترتيب العالمي وذلك من المرتبة 29 في عام 2004إلى المرتبة 28 في عام 2005، وزيادة مؤشر مدركات الفساد 0.2 في عام 2004، أما على المستوى العربي فبقيت المرتبة الأولى عربيا خلال العامين الماضيين.

لبنان: تقدمت أربع عشرة مرتبة للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 97 إلى المرتبة 83 وتقدمت مرتبه واحدة عربيا و تحسن مؤشر الفســـاد من2.7 في عام 2004 إلى نسبة 3.1 في عام 2005، في حين أن اليمن تقدمت تسع مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 112 إلى المرتبة 103وتقدمت مرتبتين عربيا، وتحسن مؤشر الفساد من 2.4 في عام 2004 إلى نسبة 2.7 في عام 2005.

قطر: فقد تقدمت ست مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 38 إلى المرتبة 32 وتقدمت مرتبتين عربيا، وتحسن مؤشر الفساد من5.2 في عام 2004 إلى نسبة 5.9 في عام 2005.

مصر: تقدمت في ترتيبها العالمي سبع مراتب من المرتبة 77 إلى المرتبة 70، بالإضافة إلى تحسن مؤشر الفساد من 3.2 في عام 2004 إلى 3.4 في عام 2005، أما على المستوى العربي فتقدمت مرتبتين وذلك من المرتبة العاشرة إلى المرتبة الثامنة.

وأما بخصوص الدول العربية التي تحسن وضعها الفترة ذاتها فأشارت النتائج إلى أن: كل من السعودية وسوريا والأردن والجزائر، فبقيت تروح مكانها رغم حدوث بعض التقدم الطفيف، مشيرة إلى السعودية فقد تقدمت في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 71 إلى المرتبة 70، وبقاء مؤشر الفساد كما هو 3.4، أما على المستوى العربي فقد تراجعت مرتبه واحدة من المرتبة الثامنة إلى التاسعة عربيا ، في حين تقدمت سوريا في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 71 إلى المرتبة 70، وبقاء مؤشر الفساد كما هو 3.4، أما على المستوى العربي فقد تراجعت مرتبه واحدة من المرتبة الثامنة إلى التاسعة عربيا.

وأشار المعلومات إلى أن الأردن حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 37 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 4 إلى المرتبة 5 خلال العامين الماضيين، على الرغم من أنها تقدمت بمؤشر الفساد بنسبة من 5.3 في عام 2004 إلى 5.7 في عام 2005، وان الجزائر، حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 97 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 12إلى المرتبة 13خلال العامين الماضيين، وارتفع مؤشر الفساد من 2.7 في 2004 إلى 8.2 في عام 2008.

وبخصوص الدول العربية التي تراجع ترتيبها[1]: أشارت المعلومات إلى ليبيا تراجعت تسع مراتب وذلك من المرتبة 108 في عام 2004 إلى المرتبة 117 في عام 2005 عالميا، أما عربيا فتراجعت مرتبتين من المرتبة

[1] التقرير العالمي للفساد ماي 2007 على الموقع: http://www.transparency.org/publications/gcr.

14إلى المرتبة 16، على الرغم من بقاء مؤشر الفساد كما هو 2.5، وأن العراق تراجعت ثماني مراتب وذلك من المرتبة 129 في عام 2004 إلى المرتبة 137 في عام 2005عالميا، أما عربيا فبقيت في المرتبة 17، على الرغم من تحسن مؤشر مدركات الفساد تحسنا طفيف وذلك من 2.1 في عام 2004 إلى 2.2 في عام 2005، كما أن تونس تراجعت أربع مراتب وذلك من المرتبة 39 في عام 2004 إلى المرتبة 43 في عام 2005 دوليا، وذلك بالرغم من أنها حافظت على ترتيبها عربيا، وانخفاض مؤشر الفساد 5.0 في 2007 إلى 4.9 في 2009، إضافة إلى تراجع البحرين من حيث ترتيبها العالمي مرتبتين، وذلك من المرتبة 34 في 2008 إلى المرتبة 36 أما عربيا فقد تراجعت مرتبة واحدة من المرتبة 3 إلى المرتبة 4، مع بقاء مؤشر الفساد 5.8 خلال العامين الماضيين.

ويتجلى لفساد الحكم في البلاد العربية مظهران رئيسيان: فساد النظام السياسي، وفساد الإدارة العامة ، ويتجلى المظهر الأول في غياب الديمقراطية وفي انتهاك حقوق الإنسان مما أثر سلبا على اندماج المجتمع العربي في إدارة الحكم، ويتجلى الثاني في ممارسات الفساد المالي مما عطل التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وساعد على انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة. ففي تقرير لمؤسسة شفافية دولية حول نتائج للفساد في العالم للعام 2009، تضمنت هذه النتائج ترتيبا للدول المعنية على سلم به 133 رتبة وشمل التقرير 18 دولة عربية، وتصنف الدول العربية التي شملها التقرير إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى، تقع ضمن المساحة المتوسطة في مجال الحكم الصالح، وعددها 8 دول عربية. المجموعة الثانية، تقع ضمن المساحة وعددها 7 دول عربية. المجموعة الثالثة، تقع ضمن المساحة الأكثر خطورة في مؤشرات وعددها 3 دول.

ويعتبر التحليل على مستوى علامات الفساد التي تعكس إلى حد كبير وضعية صلاح الحكم، أكثر مصداقية ويشمل سلم الفساد 10 نقاط، وتصنف الدول من العلامة 0 إلى 10، وتعتبر الدول التي تحصل على أقل من المتوسط الذي هو 5 نقاط دولا ذات حكم غير صالح. وقراءة في بيانات التقرير المذكور تفيد بأن 5 دول عربية فقط حصلت على علامة تفوق المتوسط أي بين 5.2 و 7 وبالتالي فإن 73 بالمائة من الوطن العربي يقع ضمن مجال الحكم غير الراشد أو الصالح، أي ما يشمل 13 دولة من الدول العربية التي شملها التقرير وعددها 18.

المبحث الثاني

أهم المستجدات على الصعيد العالمي التي تؤثر على العالم العربي

يواجه العالم العربي قدرا كبيرا من كل جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والعلمية والاقتصادية. ونحن هنا نتحدث فقط عن أهم التحديات المرتبطة بالسكان ومصادر الثروة الطبيعية والطاقة، هناك عدد كبير من القوى المؤثرة على برامج التنمية في العالم وتشمل هذه القوى المبتكرات في التكنولوجيا (الهندسة الوراثية، تكنولوجيا المعلومات، الإلكترونيات الدقيقة، المواد الجديدة) وانتشار المعلومات والمعرفة وتقدم السكان في العمر، وظهور التكتلات الإقليمية وحدوث الأزمات المالية والاقتصادية.كل هده العوامل وغيرها لها ثقلها في التأثير على برامج التنمية في العالم العربي

المطلب الأول: التحديات الأساسية التي تحكم برامج التنمية المستدامة.

1- التحديات السكانية: يتميز العالم العربي بعدد من الخصائص السكانية المشتركة، ذات أثر على المسار التنموي ورغم الفوارق القطرية المتوقعة فإن تأخر مراحل التحول الديموغرافي وارتفاع معدل الخصوبة، ومن ثم معدل تزايد السكان وعبء الإعالة، تشكل هواجس ملحة لدى كثير من الأقطار العربية، كما تشكل الهجرة البشرية نقطة اهتمام وتحدي. إذ تشكل القضايا السكانية والعلاقة بين السكان والتنمية منطقة بحث ثرية لم تشبع لأقطاره بعد، وتشهد على ذلك مؤتمرات الأمم المتحدة المتعددة حوله، وإذا كانت المواقف تختلف من بلد إلى آخر حول أعداد السكان ومعدل نموهم بين من يرى في تزايد السكان نعمة ومن يرى فيه نقمة على البلاد وعلى تنميتها وعلى قدرة المجتمع على الوفاء بالحاجات الأساسية لهذه الأعداد الغفيرة المنضمة إلى مخزون السكان الخام، فإن هذه المواقف ومن ثم السياسات السكانية، تنطلق من عقيدة سكانية معينة للبلد مهما كان أساس تشكيلها (ديني، ثقافي، اقتصادي...)، وتتنوع في الزمان والمكان[1].

لقد زاد عدد سكان العالم العربي بدرجة واضحة، وبلغت هذه الزيادة ثلاث مرات ونصف بين عامي 1950-2000. وفي الفترة من 1990-1998 زاد عدد سكان العالم العربي أكثر من 50 مليونا ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم 90 مليونا آخرين إلى 360 مليونا سنة 2010.صحب هذه الزيادة الضخمة توسع في المناطق الحضرية نتيجة ازدياد النشاط الإنتاجي في المدن الذي أدى إلى بدوره إلى هجرة الكثير من سكان القرى والبادية إلى الحضر للحصول على عمل في المدينة بعد أن تقلصت فرص العمل في الريف والبادية نتيجة لجور المباني وانتشار الماكينة الزراعية التي لا تحتاج إلى عمالة كثيفة.أدى هذا طبعا إلى كثافة سكانية عالية في المدن وزيادة المباني الشاهقة الارتفاع مع ما تبع ذلك من تدهور في البنية الأساسية والخدمات.

---

[1] عبد اللطيف يوسف الحمد، **تحدي التنمية في العالم العربي :إلى أين نحن ذاهبون؟**، المحاضرة المتميزة رقم " ٢٩، من مطبوعات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009، ص 27-30.

إن التحديات السكانية التي تواجه بلدان العالم العربي هي على درجات متفاوتة ومتنوعة ولكن يمكن تصنيف أبرزها في المجموعات التالية[1]:

- تحدي الحجم قياسا بالموارد (وبالاتجاهين في بعض الأحيان)، وهو تحد يربط مستوى التنمية بالداخل والتوزيع التشغيل والخدمات ويشكل قيدا عليه، ويربطه بمستوى الأمن ويخلق تبعات عليه أيضا؛ كما أن نمو السكان المنفلت عن نطاق الموارد الطبيعية، وبخاصة المياه في المنطقة العربية ومواردها، قد يخلق مشكلات أمنية وبيئية حادة بدأت ملامحها جلية في المنطقة متمثلة بمشكلات المياه والأراضي.
- تأخر مرحلة الانتقال الديموغرافي لبعض البلدان، حيث لم تبلغ أي من الدول العربية المرحلة الثالثة، بل إن بعض البلدان العربية لم تتجاوز مرحلة التحول الديموغرافي الأولى، أي مرحلة ما قبل التحول.
- تدني نوعية الموارد البشرية العربية، سواء بما يمكن أن يقيسه التعليم والصحة والتغذية، أو ما يبرزه دليل التنمية البشرية أو أية مقاييس نوعية أخرى. ويرجع جزء من هذا التدني إلى التحديات الأولى كالحجم ومعدل النمو.
- الحركية الشديدة نسبيا سواء تلك المتمثلة في الهجرة الداخلية ضمن القطر الواحد (وخصوصا بين الريف والحضر) أو بين الأقطار العربية أو بينها وبين الخارج (خروجا أو دخولا) وتبلغ أهمية هذه الهجرة أقصى قيمتها الاقتصادية والاجتماعية عندما يتعلق الأمر بالقوى المبدعة في المجتمع، المتمثلة في ما يعرف بهجرة الأدمغة والمهارات. وفي هذا الصدد لابد من التذكير بإحدى المشكلات السكانية المهمة في الوطن العربي وهي مشكلة اللاجئين وعلى الأخص الفلسطينيين، إذ إن نحو ثلاثة ملايين أو أكثر منهم يعيشون داخل بلدان الوطن العربي أو خارجه بكل ما تعنيه حياتهم من بعد عن الاستقرار ومن مشكلات بشرية متنوعة.
- الفجوات العربية الكبيرة في كل المؤشرات الديموغرافية الرئيسية، كما في المؤشرات الاقتصادية والتنموية عموما، سواء احتسبت الفجوة داخل القطر الواحد (المناطق الجغرافية، والجنس والفئات الاجتماعية.) أو بين الأقطار، مما يضع حدودا للتعميم في تقويم الواقع أو استخلاص السياسات.

وثمة تحديات أخرى قد يكون بعضها ناجما عما سبق أو مؤشرا عليه. ونذكر قضايا كالفقر وسوء توزيع الدخل وتلبية الحاجات الأساسية والبيئية ودور المرأة. ورغم الجهود التي تبذل في عدد من الدول العربية

---

[1] عبد اللطيف يوسف الحمد، **تحدي التنمية في العالم العربي :إلى أين نحن ذاهبون؟**، المحاضرة المتميزة رقم ٢٩، من مطبوعات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009، ص 32-33.

لنشر الوعي بضرورة تنظيم الأسرة، إلا أن معدلات النمو السكاني العربي عامة لا تزال أعلى بكثير من معدلاتها العالمية وسوف تستمر كذلك للعقود الأولى من القرن الحادي والعشرين على الأقل. ومعنى هذا على كل دولة عربية أن تحدد الحد الأقصى المنتظر لمصدري الثروة الطبيعية الرئيسيين فيها- المياه والأرض – وطاقة البيئة فيها على التعامل الطبيعي مع الملوثات، وترسم سياسة واضحة للاستخدام الأمثل لمصادرها الطبيعية في ضوء الزيادات المتوقعة في عدد السكان، إضافة طبعا إلى التغيرات المتوقعة في مستوى المعيشة لدى القطاعات المختلفة من السكان.

2- تحديات البطالة: إن بيانات البطالة لا تقدم شرحا لمدة البطالة ولا تشمل أولئك الذين ينسحبون من سوق العمل ومن التسجيل كعاطلين بسبب الإحباط الذي أصابهم من جراء طول مدة البطالة وعدم فاعلية مكاتب التشغيل. وفي المقابل ثمة من يسجل في قوائم العاطلين عن العمل لأغراض منها الاستفادة من تعويضات البطالة والمزايا حين وجودها، وهي قليلة عموما في البلدان العربية.

وتجدر الإشارة إلى وجود عمالة ناقصة في سوق العمل العربية، وأشكال من البطالة الجزئية أو الموسمية ومن البطالة المقنعة. وغالبا ما تفوق أهمية البطالة المقنعة والعمالة الناقصة في البلدان النامية أهمية البطالة الصريحة.

3- ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي[1]: تساهم بعض التقاليد الاجتماعية وضآلة الخدمات الممنوحة للمرأة العاملة (رياض الأطفال، قوانين الحماية الاجتماعية للعمل، تكافؤ الفرص أما الجنسين في الرواتب والأوضاع المهنية، سن الزواج، إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، ...) في تثبيط التحاق النسوة سوق العمل، على الأقل بشكله النظامي المعلن، إذ أن المرأة تعمل خصوصا في الريف، مثل الرجل أو أكثر في أنشطة ذات طابع اقتصادي لمصلحة الأسرة وإن لم تكن تحصل لقاء ذلك على عوض اقتصادي أو على اعتراف إحصائي بمقدار عملها ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن المرأة تعمل أكثر من الرجل في العينات المدروسة من العالم.

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن دور المرأة في النشاط الاقتصادي ضعيف عموما في أقطار الوطن العربي مقابل الذكور وباختلاف بالطبع بين قطر وآخر فإن ما يزيد على 80% من الإناث ذوات العمر من 25-45 سنة غير نشيطات اقتصاديا في بلدان مثل الجزائر، الأردن، سوريا، فلسطين، بينما النسب للذكور لا تكاد تتجاوز 5% في معظم الدول العربية (منظمة العمل العربية، انترنت). وتختلف نسبة مساهمتها بين الريف والحضر، وبين قطاع اقتصادي وآخر، وبحسب فئات السن ومستويات التعليم.

4- بطالة المتعلمين: من المعروف أن البطالة تصيب فئات السن الشابة والداخلين جداول سوق العمل العربية من دون خبرات سابقة. ولكن بطالة حملة الشهادات التي تتزايد في كثير من دول العالم وفي عدد من البلاد

---

[1] رندة بدير:**دور المرأة في نمو القطاع الخاص** ، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية :تقييم و استشراف"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 ، **http://www.arab-api.org/conf_0309/p31.pdf**

العربية على وجه الخصوص تدفع إلى التفكير بالمدى الذي تتم في الاستفادة من المورد البشري المهم من الاستثمارات الممتدة في التعليم ومدى ملائمة ذلك التعليم بالنظر إلى بروز ظواهر عدة تمثل هدرا للموارد البشرية والموارد المالية على السواء مثل: ظاهرة فرط التعليم حيث أخذ أرباب العمل في القطاعين العام والخاص يطلبون شهادات أعلى لملء مناصب العمل التي كانت تعزى إلى حملة مؤهلات أقل. ويعود ذلك إلى فائض العرض المتزايد من حملة الشهادات. والظاهرة الثانية هي بطالة المتعلمين المقنعة وبخاصة في الحكومة والقطاع العام حيث كانت هذه الجهات تكلف بتشغيل حملة الشهادات لأسباب سياسية اجتماعية أكثر من كونها لأغراض اقتصادية مرتبطة بتوصيف مناصب العمل وتحديد المؤهلات والكفاءات اللازمة فعلا لتلبية مهماتها. أم الظاهرة الثالثة فهي بطالة المتعلمين الصريحة. وفي مختلف الحالات فإن مشكلة الصلة بين التعليم وسوق العمل من حيث الكم والمحتوى تطرح بشكل حاد وينبني على عدم إيجاد الحلول الملائمة لها تراجع في الانتخابات وارتفاع تكلفة العمل ومن ثم خسارة في القدرة التنافسية للمنتجات وتدهور في معدلات النمو وعدم استدامتها[1].

5- الفجوة الرقمية[2]: المعرفة هي معلومات الناس وما يفهمونه، ذات أثر عميق على الاقتصاد، واقتصاد المعرفة هو محاولة لفهم هذه الآثار واستثمارها وهو أيضا محاولة لفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الناس تجاه الاكتشاف والتعلم، وتمرير ما يعلمونه إلى الآخرين، كما أنه تحليل العمليات العلمية والهندسية التي تقود إلى اكتشاف تقنيات جديدة وتطويرها، وقد يكون التركيز على أهمية البحث العلمي والتطوير في تحقيق غايات الأمة في التنمية والأمن والمشاركة الفعالة في التقدم الحضاري العالمي. كما أن الدعوة إلى الاستثمار في ميدان البحوث، الأساسية والتطبيقية سواء أتمت في الجامعات أم في مراكز البحث المتخصصة أم في المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، تجد ما يبررها في العائد الكبير لهذا الاستثمار على المستويين المؤسسي والوطني. ويقوم العنصر البشري المؤهل عاليا بالدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية (توليد المعارف العلمية)ونقل تلك المعارف واستغلالها، كما تقوم البحوث بدورها بتطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنمية تلك الكفاءات وبيئتها، أي على العموم تحقيق التنمية الاقتصادية –الاجتماعية الشاملة.

---

[1] أيمن محمد حافظ الحماقى، **إطار عام للسياسات الداعمة لدور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل في الوطن العربي**، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل (الرباط / المملكة المغربية، 21 – 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2008) منظمة العمل العربية، 2008 .

[2] حسن مظفر الرزّو، **اقتصاد المعلومات وإدارة المعرفة : معالجة معلوماتية اقتصادية**، مدير المكتب الاستشاري العلمي –كلية الحدباء الجامعة ـــ محافظة نينوى –جمهورية العراق، مجلة علوم انسانية www.uluminsania.net السنة الثالثة: العدد 28: (مايو) 2006 – Issue3 :May ,28 rd Year

إن الإدخال الفعال لاستعمال تقانة المعلومات سيكون عاملا حاسما في التنافسية الدولية في السنوات المقبلة إلا أن البلدان العربية ما زالت تحبو في هذا المجال. وسيكون لهذا التوسع دور في خفض تكلفة الاستعمال إضافة دوره في استكشاف الأسواق والنفاذ إليها، ولكن جهودا مهمة ينبغي بذلها لحماية تناقل البيانات ومصالح المتعاملين (مشترين أو بائعين، حملة حقوق الملكية الفكرية)، وهي معايير تقنية وحقوقية وإدارية، حتى يتم مواكبة وعود التجارة الالكترونية.

يمكن اعتبار المنطقة العربية بدرجات تتفاوت حسب البلدان من أقل مناطق العالم من حيث مواكبتها لتقنيات ووسائل الاتصالات والحصول على المعلومات سواء تلك الوسائل التقليدية كالصحف والكتب وأجهزة الراديو والتلفزيون والهواتف أم وسائل الأحدث كالانترنت والتقنيات المتعددة الوسائط، ويمثل الجدول التالي رقم (32) بعض المؤشرات المقارنة بين الدول العربية وزمر دول العالم ومنه يتبين مقدرا الفجوة بين العرب ومتوسط دول العالم، ناهيك عن الفجوة مع الدول المتقدمة.

كما أن ثمة مؤشرا عن مجتمع المعلومات Information society index (ISI) (يعد مركز التنمية الدولية IDC بالتعاون مع جريدة World Times) صنف عام 2002 خمسا وخمسين دولة وفق هذا المؤشر الذي يتضمن عددا من المؤشرات الفرعية، ولا يتوفر الكثير من الدول العربية فيه. إذ نجد الإمارات العربية في المرتبة 23 في الحسابات و 28 في المؤشر العام بارتفاع درجة عن عام 2000، وتحظى بالمرتبة 23 في الحسابات و28 في الانترنت وفي المعلومات و 42 في الجانب الاجتماعي، تليها السعودية حيث تحتفظ بالمركز 44 (بتراجع 3 درجات عن عام 2000). وتراوح المراتب وفق المؤشرات الفرعية بين 39 للحاسبات والانترنت و 44 للمعلومات و55 للجانب الاجتماعي. كما تأتي الأردن ومصر في المرتبتين 50و51 على التوالي في المؤشر العام. وقد بلغت رتبة بعض الدول العربية ف المؤشر ISI لعام 2003، 36 لدولة الإمارات و 40 للسعودية و 47 لمصر من بين 53 دولة معتبرة في المؤشر (انترنت).

وثمة مؤشر مركب عن "الجاهزية الرقمية"تعده مؤسسة الإيكونوست EIU بالتعاون مع شركة IBM ويتكون المؤشر من مؤشرات عدة تجمع في 6 مؤشرات فرعية للمؤشر العام. وهذه المؤشرات الفرعية: البنية التحتية التقنية والاتصالات، بيئية أداء الأعمال، التطبيقات الإلكترونية لقطاع الأعمال والأفراد، البيئة القانونية والإجرائية، البنية التحتية الاجتماعية والثقافية، ومدى ملائمة البيئة للأعمال الإلكترونية. ومن بين الـ60 دولة المشمولة في المؤشر لعام 2003 نجد السعودية في المركز 45 ومصر في المركز 51 والجزائر في المركز 58.

6- اقتصاديات البحث العلمي والتقني: أما القضية المصيرية التي يواجهها العالم العربي، فتتمثل في قضية التقدم العلمي ونشر المعرفة في المجتمع، لقد تأخرنا كثيرا عن العالم المتقدم ومعظم الدول النامية في مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا، إذ أن مساهماتنا في البحث العلمي والابتكار التكنولوجي لا ترتقي إلى مستوى

مساهمة دول يقل عدد سكانها عن 2 %من عدد سكاننا، وحسب تقديرات تقرير المعرفة العربي لعام 2009، كانت مساهمة الدول العربية في البحث العلمي والاختراع التكنولوجي خلال الفترة [2002-2008].

الجدول رقم [21]: الإنتاج العلمي والتكنولوجي وبراءات الاختراع بالدول العربية خلال الفترة [2002– 2008].

الدول	عدد المقالات العلمية	عدد المقالات العلمية للمليون ساكن	المعدل السنوي لبراءات الاختراع
الأردن	1425	177	1.4
الإمارات	87	66	4.6
البحرين	110	190	0.00
تونـــس	1216	146	0.6
الجزائر	1220	27	0.4
جيبوتي	2	6	0.00
السعودية	1674	72	14.8
السودان	130	4	0.00
سوريـــا	339	13	0.8
العراق	107	4	0.00
عمان	408	117	0.2
قطر	103	226	0.4
فلسطين	35	17	0.00
الكويت	663	267	5.6
لبنان	655	347	2.8
ليبيا	97	15	0.00
مصر	4273	51	5.6
المغرب	1444	39	0.8
موريتانيا	32	8	0.00
اليمن	57	3	0.0
الإجمالي	14077	90	38.00

المصدر: تقرير المعرفة العربي 2009.

يبلغ العدد الإجمالي للمقالات العلمية في الدول العربية حوالي 11 ألف مقالة في السنة، مقارنة بحوالي 280 ألف في الولايات المتحدة، وحوالي 64 ألف في بريطانيا، وحوالي 27 ألف في إسبانيا، وقد يكون الوضع أسوأ في المستقبل نظرا لمستوى التعليم في دولنا، هنا نشير إلى تقريرين هامين، الأول صادر عن معهد التعليم العالي التابع للجامعة الصينية والذي يُعتبر المرجع الأساسي لتصنيف الجامعات في العالم، وتقرير الرياضيات الدولي الذي تعده وتنشره جامعة بوسطن الأمريكية. ويبين التقرير الأول أنه لم توجد جامعة عربية واحدة ضمن قائمة الخمسمائة أفضل جامعة في العالم سوى مرتين، المرة الأولى في 2007 حيث انضمت جامعة القاهرة إلى القائمة، والثانية في عام 2009 حيث انضمت جامعة الملك سعود إلى القائمة ونأمل أن تبقى ضمنها لوقت طويل، وتجدر الإشارة إلى أن جامعات عديدة من جنوب إفريقيا، والبرازيل، وتايوان،

وسنغافورا، وكوريا الجنوبية توجد ضمن القائمة .أما التقرير الثاني، فيبين أن شباب جميع الدول العربية الاثنتي عشرة التي شاركت في التقييم العالمي للمستوى العلمي للطلبة لم يرتق لمتوسط مستوى شباب الدول التسعة وخمسين المشاركة في التقييم.

7- ضعف مستوى التعليم وانتشار الأمية[1]: يفرض النمو السريع للسكان، ومن ثم فتوقهم وتحركاتهم ضغطا شديدا على خدمات التعليم المعاصر بالمواصفات العالمية، في كثيرا من البلدان بين الموارد المحدودة والطلب المتزايد سواء أكان مدفوعا بالطلب الاجتماعي على مقاعد التدريس أم بالطلب الاقتصادي على كفاءات الخريجين. ونتائج هذا السباق الصعب (إضافة إلى الخيارات السياسية في كل بلد) تبدو من خلال عدد من المشكلات يتفاوت وجودها ووحدتها باختلاف البلدان والأزمان منها:

- استمرار الأمية لقلة جهود معالجتها، وقصور معدلات التمدرس .
- تدهور نوعية التعليم وكفاءته الداخلية نتيجة لضغط الكم وأولويته.
- ضعف الفاعلية للمنظومة وصلتها بحاجات سوق العمل وتوجه المنظومة إلى تلبية جزئية لحاجات القطاع الحديث في الاقتصاد الوطني، وهي حاجات محدودة، الأمر الذي أسفر عن نتائج سلبية على الاقتصاد والمجتمع وعن غربة المدرسة ومناهجها عن بيئتها المحلية بنسخها نماذج أجنبية هي نفسها موضوع نقد في البلدان التي نشأت فيها.
- نقص المعلمين في بعض الاختصاصات. وفيض المتعلمين في بعض الاختصاصات (يقود إلى بطالة صريحة ومقنعة للمتعلمين، وتدهور أجورهم، هجرة الأدمغة).
- نقص الملائمة النوعية، وضعف متابعة التقدم العلمي والتقاني في المناهج (الحالي والمستقبلي) وغياب وظيفة البحوث أو قصورها.
- النمو غير المتوازن وغير المتكافئ في عرض فرص التعليم، والاقتصار على المنظومة المدرسية، وإهمال التعليم المهني والتقني المتنوع.
- ومن ناحية الكيف ثمة مظاهر عدة للأزمة منها: انخفاض النوعية والتشوه الحاصل في القيم المرتبطة بالعمل والآثار السلبية الناجمة عن ذلك على التنمية وعلى حسن استغلال الموارد.
- الخلل في التوزيع: بين الأعمار (المراحل: رياض الأطفال، تعليم الكبار) وضمن المراحل (نقص الاهتمام بالعلوم والتقانة) وبين الجنسين، وبين الحضر والريف، وبين الداخل والخارج (التعليم العالي على الخصوص).

[1] صندوق النقد العربي، الكويت، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**.

ويلاحظ أن هذا الوضع لقطاع التعليم والبحث العلمي بدأ يتحسن في السنوات الأخيرة، لكنه يمثل أخطر تحد لمستقبل العالم العربي، إذ أن النجاح في عالم اليوم والغد يحتاج لإنسان حر ومتعلم وكفؤ، قادر على الرقي بنفسه وعلى الإبداع والمبادرة، منفتح على العالم ومتصل بنظيره أينما كان لتبادل المعلومات والخدمات والسلع، ومتحل بروح المسؤولية والمشاركة في وطنه ومجتمعه، والخطر هو أن نظام التعليم في دولنا ليس مؤهلا بعد لإعداد الإنسان، ونحن بحاجة ماسة إلى تغييره وتطويره وتحسينه،في إطار برامج التنمية البشرية المستدامة.

ويلاحظ تدهور مكونة معرفة القراءة والكتابة لدى مجمل البلدان العربية مقارنة بمجمل الدول الأخرى، حتى الدول النامية. كما يختلف نصيب المرأة في التنمية. لكن الوضع الصحي لدى الدول العربية يفوق نظيره لدى الدول النامية. وعلى العموم فإن تحسين نوعية السكان، بالتعليم والصحة والثقافة والمشاركة المجتمعية والتنمية، يقود بصورة محتمة إلى تحقيق أهداف السياسة السكانية وضبط الزيادة في أعداد السكان (مثال أثر التعليم وتوزيع الدخل على الخصوبة).

8-الأمن الغذائي في الدول العربية: يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية واتسعت الفجوة الغذائية، وأصبحت الدول العربي تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية. وقد تزايدت أهمية الأمن الغذائي العربي بصورة كبيرة منذ ظهور الأزمة العالمية عام 2007، وبلغت ذروتها في عام 2008، حيث أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية الرئيسية و شح الواردات منها. ولقد اتخذ عدد من الدول المتقدمة والنامية منها الدول العربية إجراءات استثنائية لمواجهة الأزمة الغذائية، كان من أبرزها دعم أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الأسواق المحلية، وفرض رسوم جمركية وحواجز كمية على صادرات السلع الغذائية الرئيسية، وإلغاء بعض الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات من هذه السلع وزيادة الإعانات الاجتماعية لتخفيف وطأة الأزمة على المستوى المعيشي للطبقات الاجتماعية الأكثر تضررا.[1]

ويمكن تحديد أبعاد الفجوة الغذائية في الدول العربية، من خلال تصنيف السلع الغذائية حسب معدلات الاكتفاء إلى أربع مجموعات، تمثل المجموعة الأولى السلع التي حقق إنتاجها اكتفاء وفائضا للتصدير، وهي الأسماك والخضروات. وتحتوي المجموعة الثانية على السلع التي حققت معدلات عالية، وهي البطاطس والفواكه وتضم المجموعة الثالثة السلع التي حققت نسبة اكتفاء متوسطة، وهي اللحوم والأرز والألبان ومشتقاتها والباقوليات. أما المجموعة الرابعة التي تعتبر نسبة اكتفاء إنتاجها متدنية وتشكل العنصر الأكبر عناصر الفجوة الغذائية، فهي الحبوب وفي مقدمتها القمح الذي تستورد الدول العربية حوالي نصف

[1] صندوق النقد العربي، الكويت، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008**.

احتياجاتها منه. وقد شكلت مجموعة الحبوب حوالي 76 في المائة من قيمة الفجوة من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2007.

وفي جانب تجربة التعاون العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي، فلقد أخذ هذا التعاون أشكالا مختلفة منها تنفيذ مشروعات زراعية مشتركة وتسهيل تبادل السلع الزراعية والاستفادة من نتائج الأبحاث الزراعية عبر المنظمات العربية والإقليمية العاملة في الحقل الزراعي. إلا أن هذه الجهود لم تساهم بالقدر الكافي في تحقيق الأهداف المنشودة، ذلك أن البيئة الاستثمارية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية ما زالت غير متوفرة في عدد من الدول العربية كوضع التشريعات والقوانين اللازمة وتوفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الضرورية في المناطق الريفية ومنح الحوافز اللازمة للمشروعات الزراعية.

ولقد حاز الأمن الغذائي على اهتمام كبير في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت، في يناير 2009. وصدر عن هذه القمة مجموعة من القرارات والمشروعات لتعزيز الأمن الغذائي العربي، كان من أبرزها إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي لتعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية العربية، وإنشاء صندوق بملياري دولار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما فيه المشاريع الزراعية في الدول العربية.

9- محدودية الموارد العربية البيئية: لعل أكثر المصادر الطبيعية محدودية في العالم العربي هي المياه والأرض وفي كثير من الدول العربية الطاقة. والمياه بصفة خاصة من أعتقد المشاكل في العالم العربي.فمعظم العالم العربي في المناطق الجافة حيث لا تسقط الأمطار إلا نادرا. أمـــا الأرض- وبخاصة الأرض الزراعية المحدودة- فقد أصابها الكثير من الأذى نتيجة استخدامها لغير ما شرعت له(في المباني والطرق والمطارات...الخ) وهو أمر لا يمكن أن يتفق مع ما تسعى إليه كل الدول العربية من محاولة تحقيق قدر معين من الأمن الغذائي.

أ- **قضية ندرة الموارد المائيـــــــــــة:** تعد المياه وتدني نوعيتها من أهم القضايا في المنطقة خصوصا مع التزايد المطرد في الطلب عليها المصاحب لزيادة السكان والأنشطة التنموية من صناعة وزراعة وسياحة....الخ.وتقدر الموارد المائية المتجددة المالحة في الوطن العربي بحوالي265مليار $م^3$ في السنة، ويقدر متوسط نصيب الفرد بحوالي977$م^3$ في السنة. ويتوقع أن يتناقص هذا النصيب إلى حوالي 500$م^3$ في السنة في معظم دول المنطقة بحلول عام 2025. ونعود لنذكر بأن حوالي نصف هذه المياه ينبع من مصادر خارج الوطن العربي، كما أن هذه الموارد غير مستغلة بكاملها بل يتم استغلال حوالي 68% منها فقط وتتفاوت درجات الاستغلال بين دول المنطقة[1].

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الآسكوا) ، **ندرة المياه في الوطن العربي، تقرير السكان والتنمية**، العدد الأول، نيويورك ، 2003.

تشير التوقعات إلى زيادة حدة مشكلة المياه في المنطقة خصوصا إذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة من وضع استراتيجيات وسياسات مناسبة لإدارة المياه واستثمارها ، لأن معظم الدول العربية لديها مياه سطحية ينبع في غير أراضيها مثل النيل والفرات أو تتنازع عليه بعض القوى الخارجية كما هو الحال في الأردن. أمـــا المياه الجوفية فهي محدودة وكثيرها غير متجدد.ومع ذلك فإن استخدام المياه في العالم العربي كله أبعد ما يكون عن الاستخدام الرشيد وخصوصا في الزراعة. والكل يعلم العربي يقع حاليا ضمن الدول التي تعاني من شح المياه. وسوف تؤدي زيادة السكان واستمرار الاستخدام غير الرشيد للمياه إلى كوارث لابد من معالجتها قبل وقوعها.

وتمثل المياه القضية الخطيرة التي تهدد مستقبل الدول العربية، حيث تُعَدّ المنطقة العربية من أفقر المناطق من حيث توفر الموارد المائية، إذ تبلغ حصة الفرد الواحد من المياه المتوفرة حوالي 1100 متر مكعب مقارنة بمتوسط8000 متر مكعب في العالم، ويتوقع ٦ أن تنخفض هذه الحصة إلى أقل من 550 متر مكعب في عام 2025 ، علما أنها حاليا أقل من 500 متر مكعب في دول عدة، ويتوقع أيضا أن يتفاقم الوضع بزيادة الجفاف بسبب التغيرات المناخية، وانخفاض كمية المياه المتجددة بنسبة ستصل إلى 20 % وتبلغ نسبة تعبئة الموارد المائية في العالم العربي حوالي 75% ، و هي أعلى نسبة في العالم، يضاف إلى ذلك أن 60 % من مصادر المياه التي تروي وتغذي الدول العربية تقع خارج الإقليم العربي[1].

وستزيد التغيرات الحالية في المناخ من حِدّة الوضع، إذ يتوقع أن يرتفع في عام 2025 متوسط درجات الحرارة في المنطقة حوالي درجتين، وتنقص كمية الأمطار بنحو 10% ، والسيول بأكثر من 20 % وستتقلص كمية المياه المتجددة المتاحة من 400 مليار متر مكعب سنة 2009، إلى حوالي 320 مليار متر مكعب سنة عام 2025 ، وتتقلص بعد تلك السنة بحوالي 30 مليار متر مكعب ، لهذه الأسباب يُعد وضع المياه في العالم العربي من أخطر القضايا التي تهدد الاستقرار الاجتماعي، والمناخ الطبيعي، وخصوبة الأرض، والموارد غير المتجددة ،فأصبح من الضروري ابتكار الحلول الملائمة لمواجهة الوضع، ابتداء بتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة والصناعة والسياحة والاستخدام المترلي، ثم تنمية قدرات التحلية وتخفيض تكاليفها، ومراجعة سياسات التعاون مع دول الجوار، ودعم البحث العلمي في جميع المجالات ذات الصلة من أجل تنمية الموارد المائية وتحسين استخداماتها.

ب- الأراضـــــي والغـــابـــــات: تواجه الدول العربية قضية موارد حيوية أخرى لا تقل خطورة عن قضية المياه، وهي قضية تصحر الأرض وتلوث البحر، تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 14 مليون متر مربع، منها حوالي مليونين صالح للزراعة يستغل منها حوالي الثلث، ويتسبب الرعي الجائر في تدهور حوالي 25 % من المساحات الزراعية ، وارتفاع الملوحة نتيجة للري من الآبار السطحية والمياه

[1] The World Bank: Water in the Arab World (2009).

المالحة وعدم كفاءة أنظمة الري ويتسبب ذلك في تصحر حوالي 2 %من المساحات، وإتساع المدن الذي يتسبب في ضياع حوالي 1 % من المساحات الصالحة للزراعة ، أما نسبة الأراضي المهددة بالتصحر تبلغ حوالي 24 % من الأراضي المستخدمة حاليا للزراعة المروية، وحوالي 61 % من المساحات المستخدمة للزراعة المطرية، وحوالي 81 % من مساحة المراعي، وترتفع هذه النسب في بعض الدول العربية إلى ما لا يقل عن 70 % في الأراضي المروية، وحوالي 93 % في الأراضي البعلية، وحوالي 90 % في المراعي مما يشير إلى خطورة قضية التصحر في الدول العربية وضرورة التدخل السريع، والتنسيق بين مختلف الدول المعنية، والمعالجة الفعلية لهذا الوضع[1].

الجدول رقم [22]: الأراضي المتصحرة والأراصي المهددة بالتصحر في الدول العربية.

البيان	الأراضي المستخدمة في الزراعة المروية	الأراضي المستخدمة في الزراعة المطرية	الأراضي المستخدمة في المراعي
المساحة ألف هكتار	9096	35971	596017
النسبة	24	61	81

Source : Arab Forum for Environment and Development: Arab Environment Future Challenges (2008).

وبالنسبة إلى مصادر الأراضي فإن المنطقة العربية تعاني من ندرة الأراضي أيضا حيث أن 54.8% من مساحتها تعد أراضي خالية، وتمثل المراعي 26.8% والأراضي القابلة للزراعة 14.5% والغابات حوالي 3.9% .وتمثل الأراضي المزروعة حوالي 29% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة أو حوالي 4.2% من إجمالي مساحة المنطقة العربية.

أمـــا غابات المنطقة والتي تمثل حوالي 3.9% من إجمالي مساحة الوطن العربي، فإن أكثر منها يقع في السودان والجزائر والمغرب، وهناك دول مثل البحرين ومصر والكويت وقطر لا تملك أي غابات وتعتمد على التشجير، وتتعرض غابات المنطقة لضغوط متزايدة وتفقد بمعدل سنوي 1.59%. وتعد إعادة زراعة الغابات الوسيلة الفعالة لتعويض خسارة هذه الغابات، غير أن معدل التشجير وزراعة الغابات لا يوازيان معدلات الفقد، فضلا عن أن إعادة الغابات لا يعوض الفقد الذي يحصل فعلا في التنوع الذي تضمنه الغابات الأصلية.

[1] UNDP: State of Desertification in the Arab World (2004).
Arab Forum for Environment and Development: Arab Environment Future Challenges (2008).

ت- المنـــــاطق الساحليـــة[1]: تكتسب المناطق الساحلية البحرية أهمية خاصة في المنطقة العربية نظرا لأن كل دول المنطقة دول ساحلية وإن تفاوتت أطوال سواحلها. وتطل دول المنطقة على ثلاثة بحار رئيسية هي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج. وتمتد شواطئ الدول العربية على حوالي 30 ألف كم، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي مرورا بالبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر والخليج العربي، منها 18 ألف كيلومتر مأهولة بالسكان، وقد بينت العديد من الدراسات والتقارير حول البحار والشواطئ العربية أن مناخها ومواردها مهددة بالتلوث، والصيد الجائر، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير الطقس وارتفاع درجات الحرارة، مما يعرض للخطر الصحة العامة والأمن الغذائي.

وتتزايد الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية بالمنطقة العربية ولاسيما التوسع العمراني والصناعي، وتعيش نسبة كبيرة من السكان في المناطق الساحلية حيث ترواح من 40-50% بالنسبة إلى مناطق البحر المتوسط ومن 8% إلى 94% إلى مناطق الخليج بينما تصل هذه النسبة إلى حوالي 4.3% في مناطق البحر الأحمر. وبينما تمثل السياحة والصيد والبترول أهم ثروات المناطق الساحلية والبحرية في العالم العربي فهي تمثل أيضا أحد الضغوط الرئيسية على مصادر الثروة الطبيعية فيها.

إن النقاط الثلاث التي تعرضنا لها في هذا المقال تدل دلالة واضحة على أن المستدامة لم تعد ترفا أو مجرد خيار بين العديد من الخيارات الأخرى المتاحة أمام المنطقة العربية.إن ما يجري حولنا سواء من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية يشير بما لا يدع مجالا للشك إلى أن العالم العربي سوف يهمش تماما إذا لم يتخذ كل الإجراءات الكفيلة بالاستخدام الرشيد لمصادر الثروة الفنية والبشرية والمالية من أجل خلق فرص واضحة للمنافسة في عالم لم يعد فيه مكان لضعيف أو متخلف.

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على أداء الاقتصاد العربي.

تجد العولمة ترحيبا في بعض الوسط على أساس أنها تهيئ فرصا جديدة للأسواق المتوسعة، ولانتشار التكنولوجية والخبرة الإدارية وهي بدورها تبشر بقدر اكبر من الإنتاجية وبمستوى أعلى من المعيشة وعلى النقيض من دلك فان هناك خشية من العولمة وإدانة لها في أوساط أخرى بسبب ما تجيء به من عدم استقرار وتغيرات غير مرغوب فيها بالنسبة إلى العمال الدين يخشون أن يفقدوا عمالهم بسبب من المزاحمة بجانب من الواردات وبالنسبة إلى المصارف والنظم المالية بل والاقتصاديات بأسرها، التي قد تطغى عليها تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتدفعها إلى الكساد. وتؤكد هده الخشية الاندماجات المتسارعة بين الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات والاتجاه المتنامي إلى تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية قوية.

---

[1] إيمان عطية ناصف ، **إقتصاديات الموارد والبيئة** ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2007 ، ص20.

1- الاتجاه إلى اللامركزية: أما الاتجاه إلى اللامركزية بمعنى نقل مزيد من السلطات من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية، فهو يلقى تأييدا على أساس أنه يرفع من مستويات المشاركة والمساهمة، و يهيئ للناس قدرة أكبر على تشكيل سياق حياتهم الخاصة. ومن شأن الاتجاه إلى اللامركزية، اتخاذ مزيد من القرارات على تلك المستويات، تكون اقرب إلى الناس وتسفر على المزيد من التجارب والتوجيه المحلي، ولكن. عندما تصميم اللامركزية غير منضبط فإنها قد تسفر عن وجود سلطات محلية تنوء بالأعباء دون أن تكون لديها الموارد أو القدرة على الوفاء بمسؤولياتها الأساسية، وهي توفير البنية الأساسية المحلية والخدمات كما أن من شأنها أن تهدد استقرار الاقتصاد القومي إذا ما قامت الحكومات المحلية بالاستدانة الباهظة والصرف بغير حكمة.

إن ما يجري حولنا في مجال العولمة والاتجاه إلى اللامركزية يدعو الدول العربية إلى النظر في إمكان تحقيق أهدافها الإنمائية عن طريق المشاركة و التعاون الإقليمي العربي واستكمال الخطوات الجادة التي بدأت بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وصولا إلى السوق العربية المشتركة و تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إضافة إلى وضع ترتيبات دستورية و مؤسسية على المستوى الوطني تضمن المشاركة بين مستويات الحكومة المختلفة و عناصر المجتمع المدني داخل البلد الواحد[1].

2- تحرير التجارة العالمية: كان توسع التجارة العالمية في السلع والخدمات القوة الدافعة وراء العولمة وسيستمر في دفع العولمة على مدار العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين على الأقل. ولذا أهميته بالغة بالنسبة للدول العربية لأسباب خمسة[2]:

- إن تحرير التجارة العالمية يمكن أن يكون الوسيلة الأولى لتحقيق منافع العولمة. فالبلدان عادة ما تنتعش اقتصادياتها عندما تفوز بالوصول إلى الأسواق الخارجية لصادراتها على الثقافة الجديدة من خلال عمليات نقلها على الصعيد الدولي، وعندما تعمل ضغوط المنافسة المتصاعدة على تحسين تخصيص الموارد فيها.
- إن الاستمرار في نقل مقار أنشطة التصنيع من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية يتيح فرصة رحبة لتوسيع التجارة، ليس فقط في السلع بل أيضا في الخدمات التي أصبحت قابلة للتداول في شكل متزايد وقد تتجاوز التجارة العالمية في الخدمات مثيلتها في السلع خلال عقود قليلة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص 102.

[2] سلامة سالم سالمان ،"**تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة** " أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في الجمهورية التونسية سبتمبر 2006.

- تتضافر التجارة مع عنصر أخر من عناصر العولمة، هو اتجاه الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات إلى فصم عمليات الإنتاج المتسلسلة التي درجت العادة على تنظيمها في موقع واحد و نشرها عبر الحدود الوطنية، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة متأنية في العالم العربي لوسائل الإفادة منه.
- ما نراه من محاولات جادة للربط بين التجارة و البيئة على النحو الذي كان مفروضا أن يحدث في اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية.
- إن صادرات الدول العربية سوف ترى اشتراط مواصفات بيئية معينة لقبولها في الأسواق العالمية، وأهمها ما يسمى " إدارة المنتج وأسلوب إنتاجه" أو" ppp – Product and Process Management "
- ضرورة إعداد الكوادر العربية القادرة على المشاركة بفعالية في منظمة التجارة العالمية، متعاونة في ذلك مع اكبر عدد من الدول النامية، حتى لا نفاجأ بالموافقة على ما يضر مصالحنا الاقتصادية.
- ما نشهده من زيادة صادرات الدول النامية إلى نظيرتها الصناعية و تغير بنية تلك الصادرات ومن البديهي أن الدول العربية سوف تسير في الاتجاه نفسه في العقدتين المقبلتين.

معنى هذا كله أن الدول العربية بحاجة إلى إعادة النظر في مؤسساتها لتكون قادرة على مواكبة التغيرات العالمية التي حدثت و أن يكون في مقدمة اهتمامات هذه المؤسسات القدرة على اختيار التقانات مناسبة كل بلد لمسايرة الاتجاه العالمي المتبني الآن لسياسة الإنتاج الأنظف.

3- الطلب العالمي على النفط: يعتمد عدد من الدول العربية على إنتاج النفط و تصديره. هناك خمسة عوامل تضغط باتجاه انخفاض الطلب العالمي على النفط نشهدها أساسا في الدول الصناعية[1]:

- تحول النمو في الاقتصاديات من القطاعات التقليدية إلى القطاعات ذات الاستهلاك المحدود للطاقة كالهندسة الوراثية وتقانة المعلومات.
- تزايد الاهتمام بالبيئة، ومحاولة الحد من استعمال النفط بإعتباره أحد أهم مصادر التلوث وانبعاث الغازات المسببة لتغيير المناخ.
- التكور التلقائي ودوره في تقليص استعمال الطاقة ضمن تقليص استخدام مصادر الثروة الطبيعية في العمليات الإنتاجية بمعدلات تصل إلى ربع وتهدف إلى العشر فيما بعد أو ما يسمى حاليا معامل 4 أو معامل 10.
- الضرائب المتصاعدة على استهلاك النفط

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، **العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي**، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد107، سبتمبر 2001، ص 25-28.

- الاتجاه إلى الاستعاضة على النفط بالطاقة النووية و الغاز الطبيعي و بالتالي هبوط حصة النفط ضمن مجموع استهلاك الطاقة.

وعلى الجانب الآخر فان الطلب على النفط يتزايد من جانب الدول التي تنتقل حاليا إلى مرحلة متقدمة من التصنيع كالصين والهند والبرازيل وينتظر أن ينتقل الكثير من الصناعات المستخدمة للطاقة من الدول الصناعية إلى الدول النامية في المستقبل القريب، في توزيع جديد لخريطة التقسيم للعمل الدولي وستقلل مصادر استهلاك الطاقة إلى الدول النامية. وبالتالي فان هناك ضرورة لدراسة هذا الموضوع دراسة دقيقة و تحديد اتجاهات المستقبل بالنسبة إلى إنتاج النفط في ضوء الحاجة إليه والصناعات القائمة عليه.

4- تنامي دور المجتمع المدني والقطاع الخاص: من أبرز الملامح التي ظهرت خلال العقدتين الأخيرتين[1]:

- الزيادة المطردة في دور القطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يستوجب أن يكون هذا القطاع ملتزما بمسؤولياته اتجاه المجتمع بحيث لا يؤثر الهدف المشروع لتحقيق الربح من جانب القطاع الخاص تأثيرا سلبيا على مصادر الثروة الطبيعية التي هي أساس التنمية.
- المشاركة الشعبية ممثلة في مختلف منظمات المجتمع المدني كأمر سياسي في اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة و بصفة خاصة الاستخدام الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية.

5- نشأة ونمو مجتمع المعلومات[2]: أدى التطور السريع في تقانة المعلومات في العقد الأخير من القرن الماضي كما ذكرنا في تقييم هذا المجلد إلى تغيرات عميقة في أنماط الحياة، وفي أساليب العمل في مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي. ولقد أتاح هذا فرصا ضخمة للتواصل المباشر والحصول بيسر على قدر ضخم من المعلومات من إعداد هائلة من المصادر المنتشرة في كل ربوع العالم. ومن ثم انجاز أنواع مختلفة من المهمات بأساليب فائقة السرعة زهيدة الكلفة إلى درجة كبيرة.

الوطن العربي قد عرف أخيرا وإدراكا منا لأهمية الانخراط في هذا الواقع الجديد في الإفادة مما يوفره هذا المجتمع الجديد من إمكانات و التنبه إلى ما قد يأتي به من مخاطر وسلبيات ومع ذلك لا يزال الوطن العربي مجتمعا في نهاية قائمة مستخدمي الإنترنت الذي أصبح الوسيلة الأساسية لنقل المعرفة.

---

[1] حام عز الدين، **دور المعلوماتية في تحقيق الشراكة بين منظمات المجتمع المدني**، بحوث وأوراق أعمال مؤتمر حول المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 242.

[2] حسن مظفر الرزّو، **اقتصاد المعلومات وإدارة المعرفة : معالجة معلوماتية اقتصادية**، مدير المكتب الاستشاري العلمي –كلية الحدباء الجامعة ـــ محافظة نينوى –جمهورية العراق، مجلة علوم انسانية www.uluminsania.net السنة الثالثة: العدد 28: مايس (مايو) 2006 - Issue3 Year: rd 28, May:

المطلب الثالث: تأثيرات الأزمة العالمية الحالية على أداء الإقتصادات العربية[1]:

بالنسبة لانعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية، فقد تباينت حدة تأثيرات الأزمة على مؤشرات الأداء والنمو، نظراً لاختلاف وضع كل دولة عند بداية الأزمة ومدى انكشاف أسواقها المالية على الأسواق العالمية، ومدى اعتمادها على الإيرادات النفطية لتمويل النشاط الاقتصادي، وبوجه عام فقد أدى إنكماش الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب العالمي على النفط إلى تراجع إيرادات الدول النفطية، أما الدول غير النفطية، فقد تأثرت اقتصاداتها بانكماش الطلب الخارجي، حيث تراجعت صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة وتراجعت تحويلات العاملين بالخارج وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفيما يتعلق بانعكاسات التطورات في أسواق المال العالمية على القطاع المصرفي العربي، فقد أثرت الأزمة على جودة محافظه المالية وما ترتب عليها من زيادة في مخصصات القروض غير المنتظمة وانكماش السيولة المتاحة، وهو الأمر الذي ساهم في تباطؤ النشاط الإقراضي في غالبية الدول العربية في عام . 2009 آما تأثرت الأسواق المالية العربية، بشكل مباشر من خلال خروج الاستثمارات منها إثر الأزمة وما أفرزته من أجواء عدم التيقن لدى المستثمرين، آما تأثر سلباً أداء الشرآات المدرجة في هذه الأسواق.

تراجعت معدلات نمو الاقتصادات العربية خلال عام 2009 متأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية .فقد تراجع متوسط معدل النمو بالأسعار الثابتة للدول العربية إلى حوالي 1.8 في المائة في عام 2009 مقارنة مع نحو 6.6في المائة في عام 2008 وتشير التقديرات الأولية، إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية، تراجعت من حوالي 1.9 تريليون دولار في عام 2008 إلى حوالي 1.7 تريليون دولار في عام 2009 مسجلة انكماشاً بنسبة 11.9 في المائة، وذلك مقارنة مع معدل نمو بلغ 25.8 في المائة في عام2008 وانعكس انكماش الناتج المحلي الإجمالي سلباً على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الذي تراجع إلى 5,159 . دولار في عام 2009 مقارنة مع 6,002 دولار في عام2008 .

وبالرغم من التطورات الإيجابية، لا يزال الكثير من الدول العربية يواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة والحاجة إلى إصلاح التعليم لرفع كفاءة الموارد البشرية، ووجود تباين واضح في مستوى ونوعية الخدمات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي بين الدول العربية وداخل الدول نفسها وبين سكان المناطق الريفية والحضرية.

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 ، ص ص 01-18.**

أما الدروس المستفادة من الأزمة العالمية وإمكانات العمل لاستعادة الاستقرار في الاقتصاد الكلي والنمو المستدام في الدول العربية[1]، حيث أظهرت الأزمة العالمية وجود ارتباط للاقتصاديات العربية ببعضها البعض، حيث أن عدداً من دول المجموعة الثالثة كالأردن ولبنان وسورية ترتبط اقتصادياتها بصورة وثيقة باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الصادرات وتحويلات العاملين والسياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .وتشير البيانات الأولية عن التجارة البينية لهذه الدول أن قيمتها لم تنخفض خلال عام 2009 ، غير أن قيمة تحويلات العاملين المصريين في دول مجلس التعاون، على سبيل المثال، انخفضت بصورة طفيفة 1.6) في المائة (في العام نفسه .أما السياحة الخليجية إلى لبنان وسورية ومصر فقط استمرت في نموها خلال عامي 2008 و2009 وبالنسبة لدول المغرب العربي، فقد لعبت السياحة إلى تونس من دول المغرب العربي دوراً هاماً في إبقاء إيرادات السياحة لتونس على مستواها قبل الأزمة، حيث ساهم قدوم السائحين من الجزائر وليبيا في تعويض انخفاض حجم السياحة الأوروبية وبالتالي الإيرادات الناجمة عنها .وتشير تداعيات الأزمة العالمية على المنطقة العربية إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه التكامل الاقتصادي العربي لتخفيف التأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية على الإقتصادات العربية.

تباينت حدة تأثيرات الأزمة على أداء الإقتصاديات العربية، فقد تأثر الأداء الاقتصادي لدول المجموعتين الأولى والثانية بصورة أكثر من أداء اقتصاديات دول المجموعة الثالثة، نتيجة للانخفاض الحاد في نمو الناتج المحلي للقطاع النفطي فيها إثر تراجع الأسعار العالمية للنفط .والجدير بالملاحظة أن النمو في الناتج المحلي للقطاع غير النفطي كان المحرك الرئيسي لتحقيق معدلات نمو موجبه في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في المجموعتين الأولى والثانية، ومن الدروس المستفادة، فقد اتضح أن السرعة في قيام السلطات في عدد من الدول العربية بإدارة تبعات الأزمة العالمية على اقتصادياتها من خلال انتهاج السياسات والإجراءات المالية والنقدية للتصدي للآثار السلبية للأزمة قد نجحت في تقليص حصيلة هذه الآثار على الاقتصاديات العربية .كما تمكنت السلطات، بصورة عامة، من التدخل لتنشيط مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد، فضلاً عن توفر الظروف المساعدة والحيز اللازم لخيارات السياسة والذي يسمح باستخدام أدوات السياسة الضرورية لإنعاش الاقتصاد الوطني.

ساعد تراكم الفوائض المالية الناتجة عن تزايد الإيرادات النفطية قبل الأزمة المالية العالمية عدداً من دول مجلس التعاون الخليجي على ضخ السيولة النقدية في الجهاز المصرفي المحلي والتصدي للمخاطر النظامية .آما أن

---

[1] محمد بن يوسف، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها**، المنظمة العالمية للطاقة، **energypricing2009.com/3.doc** بتاريخ .2009/01/20

الحيز اللازم لخيارات السياسة كانت متوفرة أمام السلطات في عدد من دول المجموعة الثالثة فضلاً عن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها في وقت مبكر خلال الأعوام الماضية، حيث حقق عدد من دول المجموعة الثالثة الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وتحّول العجز المزمن في الموازنة العامة إلى فائض في دول مثل المغرب، وارتفعت الاحتياطيات الخارجية التراكمية لتصل إلى مستويات لم تشهدها هذه الاقتصاديات من قبل.

وعند انتقال الأزمة إلى اقتصاديات الدول التي قامت بتطبيق إصلاحات اقتصادية ضمن المجموعة الثالثة، سارع بعضها إلى تطبيق برامج للتحفيز الاقتصادي تقوم على انتهاج سياسات مالية ونقدية توسعية تسمح بدعم النشاط الاقتصادي المحلي والحفاظ على اتجاهات النمو والانتعاش الاقتصادي، وذلك دون اللجوء، على سبيل المثال، إلى تطبيق برنامج لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها وما يتطلبه من إصلاحات اقتصادية لإعادة الاستقرار للاقتصاد الكلي.

ومن ناحية أخرى، كانت لتبعات الأزمة العالمية تأثيرات على وتيرة الإصلاحات الاقتصادية في عدد من الدول التي طبقت إصلاحات اقتصادية في الفترات السابقة، حيث أدت الظروف التي ولدتها الأزمة إلى تأجيل تنفيذ إصلاحات جديدة والتي كان مخططاً لها قبل الأزمة، مثل قيام مصر بتأجيل إدخال إصلاحات على نظام ضريبة القيمة المضافة وتوسيع قاعدته الضريبية وترشيد النسب المطبقة لزيادة كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية في الاقتصاد .ويتعلق الأمر كذلك بتأجيل استحداث الضريبة على العقارات وتخفيض الدعم لبعض السلع الأولية .ويبقى على عاتق هذه الدول اختيار الظروف المواتية لاستئناف مسيرة الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها خلال السنوات الماضية.

ولاشك يمكن استخلاص دروس أخرى من الأزمة، إلا أنه من المهم في هذا السياق استكشاف الجهود التي يمكن اتخاذها لتقوية مناعة الاقتصاد الوطني في التصدي للأزمات مستقبلاً، وتقديم توصيات تتعلق بالسياسة الاقتصادية بالنسبة لإمكانات العمل في إطار كل من المجموعات الثلاث والدور المرتقب لاستئناف مسيرة الإصلاح الاقتصادي في ضوء تعافي الإقتصادات العربية من الأزمة العالمية.

المبحث الثالث

أساليب تمكين الحكم الراشد ودعم التنمية المستدامة في الدول العربية.

قبل التطرق إلى التحديات الكبيرة أمام تحقيق الحكم الراشد والتنمية المستدامة، لا بد من دراسة تحليل الوضع الإقتصادي والسياسي في الدول العربية ومدى تأثره بالمستجدات الدولية الراهنة، الأمر الذي يكمن في تطبيق مبادئ وآليات الحكم الراشد في ظل الشفافية والمشاركة وترسيخ الديمقراطية والاستقرار ودعم التنمية المستدامة.

المطلب الأول: معوقات التنمية المستدامة في الدول العربية:

تحققت إنجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية حسب ما أكده تقرير الإعلان العربي عن التنمية المستدامة " الذي كان من بين مواضيع جدول أعمال القمة العربية التي عقدت في بيروت " وشملت النواحي الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وورد في تقارير الصندوق النقد العربي أن هناك حاجة في الدول العربية لتطوير سياساتها وتوجهاتها في مجالات التنمية المستدامة والأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها، يمكن لكل دولة أخذ ما يتناسب والظروف السائدة فيها وأهم تلك الإنجازات[1]: إرتفاع مستوى دخل الفرد، تحسين مستوى الخدمات الصحية والسكنية، إنخفاض مستوى الأمية، زيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل، وإنخفاض نسبي في معدل النمو السكاني، وإرتفاع متوسط عمر الفرد، إنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية، سن وتطوير التشريعات وبناء القدرات، تعزيز التعاون الإقليمي خاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تنفيذ مشاريع النقل والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية والتخطيط والإقتصاد والزراعة البيئة والصحة والإعلام والخدمات، ورغم النتائج الإيجابية التي تحققت، فإن جهود التنمية المستدامة في الوطن العربي تواجه معوقات أهمها[2] :

- عدم الإستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن، ومشكلة الفقر في بعض الدول العربية، التي تزداد حدة مع الأمية والبطالة وتراكم الديون وفوائدها، كما تعرض لإستمرار الإزدياد السكاني

---

[1] المصطفى عبد الحافظ، **التنمية المستدامة وتحدياتها العربية**، الحوار المتمدن، العدد: 1569، 2006 / 6 / 2 على الموقع: www.ahemar.org/debat/show.art.asp?=aid=66247

[2] أنظر:- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، إطار للعمل السكرتارية الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغربي آسيا، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الصفحات 34،42.

-تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، 2008،2009، وتقارير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 2005،2007

في المدن العربية، والهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

- ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر إلى تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام و ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ، كما أشار إلى محدودية الموارد الطبيعية وسوء إستغلالها ، بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها و ندرة الأراضي الصالحة للإستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة.
- ضعف بعض المؤسسات التعليمية و البحثية العربية و تأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي و التقني في العالم و كذلك عن حداثة تجربة المجتمع المدني و عدم مشاركته الفعالة في وضع و تنفيذ استراتيجيات و برامج التنمية المستدامة .
- عدم ملاءمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية و البيئية في الوطن العربي ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها . كما أبرز نقص الموارد المالية و تدني وضع البنية التحتية والحصار الإقتصادي على بعض الدول العربية ، كمعوقات رئيسية لمسيرة التنمية.

رغم التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو سنة 1992، في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول العربية، فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبنّي خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي[1]:

- الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.
- الديون التي تمثّل إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر -أهمَّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة خاصة والأسرة الدولية عامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.
- الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرّم وتجرّم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها.

---

[1] مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 2000، ص 14.

- التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.
- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة.
- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.
- نقص الخبرات اللازمة لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

المطلب الثاني: أساليب دعم وتحقيق التنمية المستدامة العربية.

أدركت الدول العربية على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين حماية البيئة و متطلبات التنمية الإقتصادية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية و الإقتصادية والإجتماعية والصحية للمواطن، وصون بيئته، وتعمل أبعاد التنمية المستدامة على تحقيق التكامل الاقتصادي في استخدام مواردها بشكل منسجم يربط بين الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية وهي وسيلة تستخدم لمقابلة احتياجات المستقبل و زيادة القدرة على تحقيق الأمن الغذائي وزيادة معدلات النمو بشكل عام و في ضوء إستراتيجية للتنمية تتماشى والمستجدات المحلية الإقليمية و الدولية.

لتحقيق ذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والواقع حتى تكون أكثر شمولا واستمرارا, ويجب أن تستند إلى سياسات تنموية ملائمة تستمد قوتها من التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية، دون غياب مقوماتها وأهدافها الإستراتجية وحيث ندرج الآليات التالية:

1-تفعيل العمل الاقتصادي الموحد (التكامل الإقتصادي العربي):

رغم أن الدول العربية قد سبقت أوروبا في التكوينات الرسمية إلا أن شعوب المنطقة لم تصل إلى مرحلة الحصاد التي بلغتها الشعوب الأوروبية، في المقابل تمتلك الدول العربية مقومات العمل المشترك وتجمعها قواسم متعددة وروابط متأصلة، ورغم وجود المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على تدعيم العمل المشترك وتسهيل الحركة التجارية بين الدول العربية وتحييد العمل الاقتصادي وإبعاده عن الخلافات السياسية إلا أنها لم تتمكن من الوصول للمستوى الطبيعي أو المقبول في مسيرتها نحو الوحدة الاقتصادية أو التكامل لوجود عدة معوقات وموانع تعترض طريقها نستعرضها بشكل عام كما يأتي[1]:

[1] عبد الرحمن تيشوري، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات**، الحوار المتمدن، العدد: 1368 ، 4 / 11 / 2005 على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=49663

- إختلاف المكونات السياسية حيث تتعدد النظم السياسية الحاكمة في الدول العربية بشكل فارق في الأسس وبالتالي تختلف أولوياتها وفقاً لخلفيات واهتمامات الطبقة الحاكمة، فأبجديات البناء الملكي تختلف عنها في البناء الجمهوري وأهداف الاقتصاد الحر يختلف كلياً عن الاقتصاد الموجه، وتبعا لهذه الاختلافات الأساسية في التركيبة السياسية الحاكمة في كل دولة تعمل الأجهزة التنفيذية وترسم خططها وتأسس هياكلها بما تمليه المصلحة العليا للنظام في كل بلد.
- وجود الأنظمة والقوانين الاقتصادية المحلية المعيقة لتحرك رأس المال العربي بل الطاردة للاستثمار (رغم وجود بعض خطوات الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول)، وغياب المرونة في أساس النظام المحلي فضلاً عن الاختلافات الجذرية بين النظم الاقتصادية المعمول بها في كل دولة عربية وتفاوت مستويات الحماية الجمركية بين الدول والتي تصل إلى حد الاصطدام فضلاً عن تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية مما يجعلها قاصرة في مواجهة الاشتراطات الدولية.
- إنتشار الفساد المالي ورسوخ البيروقراطية وتعدد مراكز المراقبة على تحرك الاستثمار وصعوبة الإجراءات الإدارية.
- ضعف البنية التحتية لكثير من الدول العربية وتخلف الموجود منها وعجز الدولة عن توفير المتطلبات الأساسية للعمل الاقتصادي الموحد.
- ظروف السياسية الداخلية أو الإقليمية كالنزاعات المسلحة، أو انعدام الاستقرار السياسي والحروب الإقليمية المجاورة للمنطقة العربية، حيث يتعدى أثرها السلبي إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي فهناك تزايد في نسبة البطالة (17 % بشكل عام في الوطن العربي) وفي بعض الدول العربية وصلت نسبة البطالة إلى 25 % فضلاً عن تدني مستوى المعيشة والقضاء على البنية التحتية للدولة وانتشار الفقر وتوابعه الاجتماعية.

أما إذا أردنا أن نستعرض المعوقات العربية في مجال التكامل الإقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة فهي كما يأتي[1]:

- عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تجمع تعاوني اقتصادي عربي، وعدم وجود فلسفة واضحة لهذا التعاون والتكامل.
- ضعف آليات تنفيذ القرارات، وغياب صفة إلزامية التطبيق، مع افتقار نصوص الاتفاقيات إلى الدقة في تحديد الهدف والوسيلة وحتى الصياغة التي غالباً ما تتضمن ثغرات تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه الاتفاقيات.

[1] شريط عابد، **التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة علوم إنسانية، الجزائر، العدد30، 2006.

- ضعف الأجهزة التي تشرف على العمل العربي المشترك وتداخل صلاحياتها.
- ضعف الروابط التجارية والصناعية، وضعف الدعم المالي، وغياب الثقة في قطاعات الأعمال، مع غياب شبه تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية.
- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.
- تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، واعتماده على عدد محدود من السلع والمواد الخام والمنتجات الزراعية الأولية.
- انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وما له من انعكاسات خطيرة، خاصة في مجال ترقية الاستثمار.
- ضعف البنية التحتية، وذات قواعد إنتاجية ضعيفة، وصناعات مرتكزة على ثقافات مختلفة، وذات إنتاجية متدنية، مع عدم استقرار اقتصادي لمعظم البلدان العربية يميزه التضخم، وعجز ميزانية الدولة، وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- تخلف كبير في مجال الاستثمار في ميدان البحث العلمي والتنمية البشرية.
- إفتقار أسواق المال العربية إلى الفلسفة والمنهج الفكري الاقتصادي الذي يحدد لها إطار العمل، زيادة على ضعف الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم أصول وقواعد هذه الأسواق.
- كثرة القيود غير الجمركية (الفنية، والإدارية، والنقدية، والمالية، والكمية)، وكذا الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية (رسوم الطوابع، ورسوم القنصليات، ورسوم المرور...)، هذه القيود التي تؤثر في قيمة السلع وكلفتها، وبالتالي على حرية حركتها بين أسواق الدول العربية.
- ارتفاع تكلفة نقل السلع، وعدم توفر وسائل نقل منتظمة تشكل عائقاً أمام تطور التجارة العربية البينية.
- تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، ونقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية، وعدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية.
- إختلاف النظم السياسية، ومخاطر أوضاع عدم الاستقرار السياسي، وكذلك الميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها، وغياب الديمقراطية، مع تفاوت مستوى التطور السياسي والاجتماعي بين الدول العربية.
- لا شك في أن الاهتمام بالتنمية البشرية والبيئية يعد أولى أولويات العالم العربي، قصد إيجاد كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات المعاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات وإنعاش عملية التجديد والتطور التقني. لذا يجب إنشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية، وإدماج اهتمامات الحياة

الاقتصادية والسوسيوثقافية في سياسة البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، وتأهيل العمالة تعليماً وتدريباً، وتفعيل سياسة التلاحم بين التعليم والإنتاج، وتطوير نظمها العلمية والمعرفية والمعلوماتية والتأقلم مع التكنولوجيات المستوردة.

- إعتماد الدول العربية على الطاقة كمصدر رئيسي للثروة يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العربي، وبالتالي يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة إستخدامها، والبحث عن مصادر بديلة لها كالطاقة الشمسية، والطاقة الحيوية، وتطوير تكنولوجيا الطاقة النووية.
- يشكل التحدي الزراعي أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي لضمان الأمن الغذائي لشعوب المنطقة العربية، خاصة وأن الفجوة الغذائية العربية تجاوزت حدود 15 مليار دولار سنويا. لذا يستوجب الاهتمام بالزراعة وتطوير الإنتاج الزراعي.
- يعتبر برنامج التنمية للوطن العربي أحد التحديات التي تفرض النهوض بمعدل النمو من مستواه الحالي البالغ 5% سنويا إلى 7% على الأقل، وهو ما يستدعي رفع نسبة الاستثمار العربي المقدر بـــ 20% من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 30%، والعمل على إزالة المعوقات التي تحول دون تحقيقه، بوصفه مدخلاً هاماً للتكامل الاقتصادي العربي، إلى جانب إجراء الدراسات القطرية والقطاعية الضرورية لدعم استثمارات القطاع الخاص العربي، ودعم دور الاتحادات العربية والبرامج الاستثمارية، وإيجاد آليات فعالة لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات العربية، خاصة وأنه لا يمثل سوى نسبة 1.5% من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، على الرغم من انتقال الاقتصاديات العربية إلى نظام الاقتصاد الليبرالي وتحرير التجارة والاستثمار.
- وجود فاصل علمي وتكنولوجي عميق بين دول العالم العربي ودول العالم المتقدم، يجعلها تواجه تحدياً صعباً، يستوجب تطوير البحث العلمي والتحديث التكنولوجي وإنشاء شبكة من المراكز العلمية المتميزة، ومواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية بوصفها مفتاح التقدم والازدهار، خاصة وأن احتياجات الوطن العربي في قطاع تكنولوجيا المعلومات تقدر حتى العام 2008 بما يزيد عن 13 مليار دولار.
- تنامي العبء الاقتصادي جراء الزيادة السكانية في الوطن العربي، والتي تعمل على اتساع الهرم السكاني للشباب دون سن الخامسة عشر وما يصحبه من إنفاق لإطعامهم وإسكانهم.... فمعدل الإعالة كبير للغاية في الدول العربية، إذ يعيش 73% من السكان من عمل ودخول 27% إن توفرت لهم فرصة العمل المنتج.

2-تبني معايير الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة:

لقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الإنسانية، وأقترن هذا التطوير بإدخال مفهوم الحكم الراشد في أدبيات منظمات الأمم المتحدة، ومؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لبعض الدول لم يتوافق مع تحسين مستوى عيشه أغلبية السكان، وبهذا المعنى فإن تحسن الدخل الوطني لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين .

إن تطور مفهوم التنمية إلى تنمية بشرية مستدامة تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي وتستند هذه العملية إلى منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد على المشاركة، كما أنه يتضمن التخطيط الطويل المدى , ليس للموارد الاقتصادية فحسب، بل للتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي أيضا, وتم ربط مفهوم الحكم الصالح مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة, لأن الحكم الصالح هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة[1].

لقد أكدت الدراسات أن هناك علاقات تحكم كل من الحكم الصالح والتنمية، وهذه الأخيرة التي تتماشى مع الديمقراطية، ويبدو من الواضح أن مفهوم الحكم تطور موازاة مع تطور مفهوم التنمية، لاسيما لما انتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية، وذلك عندما تبين بجراء أن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين ومستوى عيشهم، وظهر مفهوم الحكم الجيد عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي ومستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة، أي التنمية المستدامة التي بدونها التحول إلى النمو الاقتصادي المستدام[2].

المطلب الثالث: أساليب معالجة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية:

هناك التحديات الكبيرة أمام تحقيق الحكم الراشد لا بد من دراسة تحليله للوضع الإقتصادي والسياسي في الدول العربية، فهناك أسئلة كثيرة تطرح حول إشكالية الإصلاحات، ويمكن الإجابة على هذه الأسئلة التي تطرح بأن الفساد له مظهران رئيسان هما[3]:

- فساد النظام السياسي (غياب الديمقراطية، انتهاك حقوق الإنسان.....) ؛

---

[1] حسين كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، من كتاب الفساد والحكم الصالح في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 65.

[2] إدريس ولد القابلة ، **الحكامة (الإدارة الرشيدة)** . ورقة عمل .

[3] آن كريستين سيدنز، **التعاون التنموي وصلاح الحكم وضبط الجودة** ، الندوة الدولية، أوسلو، 7 يونيو2001 .

- فساد الإدارة العامة (الفساد المالي، انتشار ظاهرة الفقر والبطالة.....)

1- وسائل مواجهة الفساد وعلاجه: يقول "**بيتر آيغن**" الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريباً، ويحول دون حلها على الأقل ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الكثير من ملايين البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية المتجبرة".[1]

ويمكن توضيح هذا الفساد من خلال النقاط الآتية[2]:

- **أوضاع الممارسة السياسية:** تشكو جل الدول العربية من أنظمتها الحاكمة والتي تلجأ في تبرير وجودها إلى المشروكية التاريخية، عدم استنادها إلى الشرعية الديمقراطية سواء أتعلق الأمر بنظام الانتخابات المنتبع، أم نظام المشاركة واستقلالية السلطات، فمثلاً تبلغ نسبة مشاركة المرأة العربية في المجالس التشريعية 6% بالمقارنة مع المعدل العالمي 15% زد على ذلك أن رئيس الهيئة التنفيذية في كثير من الدول العربية له الحق التشريع ، وفي ذلك غياب استقلالية السلطات الثلاث.
- **إستقلالية الجهاز القضائي:** بعض البلدان العربية معروفة بعدم استقلالية الجهاز القضائي، إذا فلا يمكن الحديث عن قضاء نوعي وجيد ونزيه وعادل وشفاف، دون أن تتوفر لدى القاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية والمعنوية والمادية.
- **أدوات المساءلة الخارجية أي الإعلام والمجتمع المدني:** أغلب البلدان العربية تضع قيوداً على حرية الإعلام ونشاط الجمعيات ذات الطابع الأهلي (سواء أكانت هذه القيود قانونية، سياسية أو معنوية وحتى مالية ومادية) .

ومن أجل مواجهة الفساد الإداري وعلاجه لابد من العمل بالاتجاه الذي يحقق الأتي:[3]

- الإعتماد على معيار للقيم الأخلاقية والإجتماعية؛
- نزاهة وشفافية القيادات العليا؛
- نشر وتعميم التعليم وتوعية المواطنين؛

---

[1] (بيتر آيغن) **أفكار تمهيدية، في كتابه (شبكات الفساد والإفساد العالمي)** ترجمة: محمد حديد، قدمس للنشر والتوزيع, دمشق 2005 ص 17.

[2] بشير مصيطفى، **الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة** ، من فعاليات الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات مارس2005، جامعة ورقلة الجزائر.

[3] أسّـــــــار فخري عبد اللطيف، **أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية**، مجلة علوم إنسانية http://www.ulum.nl/ السنة الرابعة: العدد 29: تموز (يوليو) 2006.

- مساءلة ومحاسبة موظفي الدولة؛
- العمل على التخلص من المعوقات الإدارية؛
- تقويم ومكافئة الموظف الأمين وتعديل مستويات الرواتب والأجور ونظام الحوافز.

2- آليات تحقيق الحكم الراشد: لما كانت أسباب الفساد الإداري كثيرة ومتباينة، فأن وسائل مواجهته وعلاجه، هي الأخرى كثيرة ومتباينة، لأنها لابد من أن تتوافق مع أنواع الفساد وأسبابه، ويمكن القول بأن الحكم الصالح يتواجد عند وجود الحكومة الجيدة أي حينما توفر العناصر التالية التي تعمل مع بعضها بشكل مشترك[1]:

- ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة؛
- تشجيع حقوق الإنسان وحمايته؛
- احترام حكم القانون وإدارة العدالة (حق التقاضي، واستقلالية القضاء..) ؛
- استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة؛
- إدارة حكومية سليمة، بما في ذلك إدارة الأموال العامة، ووجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية؛
- سلطات غير مركزة لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل المواطنين.

وعلى الرغم مما تقوم به هذه البلدان العربية إلا أنها تواجه على الأقل ستة تحديات من أجل الوصول إلى تحقيق الحكم الصالح وهي[2]:

- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي؛
- تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح ومتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد؛
- إعادة تحديد دور الدولة وتأكيده؛
- ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي؛
- خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة؛
- تحسين نوعية الخدمات.

---

[1] **عبد الوهاب راوح، الحكم الرشيد والتنمية في الجمهورية اليمنية السياق المحلي والعالمي لمراجعة وظيفة الدولة ودورها في الجمهورية اليمنية**، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1388 ، بتاريخ 05 أوت 2008.

[2] **كلمة مدير مديرية مكافحة القساد في المملكة الهاشمية الأردنية، العقيد مصلح الكايد**، لقاء بيروت، المنعقد 23 و24 أكتوبر 2003، حول: **سبل تعزيز المساءلة والشفافية ومحاربة الفساد**، على الموقع:
http://www.pogar.org/publications/finances/oecd/alkayed.pd ، تاريخ التصفح 2007/09/26.

وعموما لا يمكن الحديث عن الحكم الراشد (الصالح) إلا بتوفر آليات تحقيقه على أرض الواقع وأخرى لاستدامته وتطوره وهي[1]:

- الانتخابات الحقيقية؛
- فعالية المجتمع المدني (الأهلي) ؛
- انفتاح الفضاء الإعلامي والإعلام الحر؛
- النظام الوطني المندمج (أي أن تعمل الأحزاب المختلفة مع مؤسسات الدولة بالتكامل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وسلطة القانون ورفاهية السكان) ؛
- الشفافية في إدارة الموارد المالية (التدقيق المالي والمحاسبي) ؛
- الآليات ذات الطابع الأممي؛
- القطاع الخاص والإعلام الخاص؛
- المجالس المحلية المنتخبة والرؤية التجديدية.

[1] بشير مصيطفى، مرجع سابق.

خلاصة الفصل السادس

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف بعض الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الراشد، والانفتاح على الاقتصاد العالمي وتعزيز مسيرة التكامل الإقتصادي، فالنقائص ما زالت كبيرة من خلال التراجع للمشاركة الشعبية، استمرار انتهاك لحقوق الإنسان وتشديد القيود على وسائل الإعلام والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني. ومن أجل تحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي يجب القيام بمجموعة الإجراءات التي تعبير نمطا جيدا في تسيير النظام الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق مطالب الديمقراطية والشفافية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

والحقيقة أن التنمية في هذه الدول لا يمكن إستدامتها إلا من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد الغائب في غالبية هذه الدول نظرا لطبيعة الحكم الذي يغلب عليه النظام الديكتاتوري وغياب الشفافية في تسيير أمور الدولة بالإضافة إلى انعدام الآليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة وتنمية الديمقراطية. لكن وضع إستراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي معرفة وفهم عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة عن العمليات التنموية المختلفة والقوى المحركة لها، وما تحدثه هذه الضغوط من تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية والاقتصاد وعلى أساس ذلك يمكن تحديد قضايا التنمية ذات الأولوية في الوطن العربي.

خلاصة الباب الثاني

أدركت الدول العربية على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية الإقتصادية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية الإقتصادية والإجتماعية والصحية للمواطن، وصون بيئته، وتعمل أبعاد التنمية المستدامة على تحقيق التكامل الاقتصادي في استخدام مواردها بشكل منسجم يربط بين الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية وهي وسيلة تستخدم لمقابلة احتياجات المستقبل وزيادة القدرة على تحقيق الأمن الغذائي وزيادة معدلات النمو بشكل عام وفي ضوء إستراتيجية للتنمية تتماشى والمستجدات المحلية الإقليمية والدولية.

بدأت الدول العربية عملية التخطيط التنموي منذ الإستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي واستمرت تنفذ الخطط التنموية بشكل مستمر. وقد مرت عملية التخطيط بمراحل ثلاث الأولى كانت خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي حيث كان التخطيط شاملا زاد من تدخل الدولة وملكيتها للموارد الإقتصادية وضعف دور القطاع الخاص مما زاد العبء المالي على الحكومات وزاد العجز في معظم موازنات الحكومات العربية أدى إلى تفاقم المديونية، واضطرها إلى الاستعانة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة فدخلت في المرحلة الثانية من التخطيط وهي إعادة الهيكلة وقد استمرت طوال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي لتكتشف أنها لم تحقق التنمية وأن معدل الجوع والفقر قد زاد كما نقصت معدلات النمو العام. فتحولت أهداف التنمية وطبيعة التخطيط التنموي إلى ما أسماه البنك الدولي بإطار التنمية الشاملة ودخلت العملية التنموية مرحلتها الثالثة بعد عام 2000.

ومع أن الكثير من الدول العربية استطاعت أن تحقق معدلات نمو موجبة في الفترة الأخيرة كما حققت تحسنا واضحا على مؤشر التنمية البشرية، إلا أنها لم تحقق نموا كافيا فقد بينت الدراسات والمعلومات الإحصائية أن التخطيط الشامل وإدارة الحكومة للعملية التنموية مع فتح المجال لآلية السوق ليعمل على تخصص الموارد وتنشيط القطاع الخاص لتمكينه من قيادة العملية التنموية أدت إلى نتائج أفضل بكثير من برامج التصحيح الهيكلي التي اتبعت خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. إذ يعتبر الفساد وضعف المؤسسات في الدول العربية أهم معوقات التنمية إضافة إلى عدم الإستقرار السياسي ونقص مؤشر التعبير والمساءلة كانت ضعيفة جدا، ولتفعيل مبادئ الحكم الراشد والمسؤولية الاجتماعية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في البلاد العربية يتطلب بما يلي:

1. قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية اللازمة لبرامج التنمية المستدامة في الدول العربية وعلى وجه الخصوص الأنظمة وتوفير الدراسات والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

2. ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة الحكم الراشد ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع.

3. قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء القطاع الخاص.

4. ضرورة وجود مشاركة في تخطيط وتنفيذ البرامج بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، على أن تتبع الإدارة العليا مباشرة ، وتبادل الخبرة والتجارب العملية فيما بينها والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات التنمية المستدامة.

5. مكافحة الفساد وتعزيز الخضوع للمساءلة من خلال تأمينه بقواعد وتشريعات ومؤسسات دستورية وتعزيز دور القضاء والأجهزة التشريعية والرقابية؛
6. وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق إستراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة.
7. إعتماد وتبني الإدارة الإلكترونية.
8. اعتماد سياسة مالية واقتصادية مواتية تكفل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار، وتصميم برامج مكافحة أسباب الفقر وتأمين شروط التمكين؛
9. توافر الإدارة السياسية الداعمة لتحديث الدولة على مبادئ ومعايير الحكم الرشيد بما يمكن الحكومة من الإسهام بقوة في تطوير مؤسساتها وفي التنمية المستدامة، وأن تعتمد الحكومات مبدأ المشاركة في أنشطتها التنموية مع أصحاب المصلحة خارجها ممثلاً في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛
10. الإصلاحات القضائية لضمان النزاهة والاستقلال وبناء القدرات ؛
11. تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية؛
12. نجاح الدول العربية في التعامل مع المتغيرات التي يفرضها المحيط الاقتصادي العالمي، يتوقف على قدرته في إخراج المشروع الاقتصادي الإقليمي العربي إلى حيز الوجود لبناء منظومة اقتصادية عربية تتحمل مسئوليات رعاية المصالح العربية، ودفع المخاطر المحتملة التي تفرزها الاتفاقيات الدولية والمنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات الشراكة. ويجب على الإرادة العربية الفاعلة القادرة أن يكون التغيير والإنجاز جزءاً أساسياً من الواقع العربي، تحدد أهدافها وتعمل على إنجازها من خلال رؤية إستراتيجية متكاملة تربط بين الواقع والمستقبل بكل تحدياته وأزماته ومخاطره.

وعلى الرغم من أن مشروع التنمية المستدامة تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيقه، إلا أن الدول العربية لا يمكنها البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، فهي مجبرة للدخول في هذه الفضاءات التي تفرضها العولمة والتعايش معها.

الباب الثالث

تفعيل الحكم الراشد في دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد الباب الثالث

إن الوضعية الاقتصادية للجزائر سنوات ما بعد الاستقلال أدت إلى محاولة وضع إستراتيجية تنموية تهدف إلى تنمية شاملة قائمة على الصناعة واستثمارات الدولة ومقابل هذا قامت بهيكلة القطاع الفلاحي والهدف من كل هذا هو الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي ، كماشهدت بداية سنوات الثمانينات تطورات متناقضة من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في حين يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة وسريعة ، فإقتصاد السوق والعولمة إلى جانب قضية إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرضون على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة، والتأقلم مع هذه المستجدات يتطلب البحث عن السياسات التنموية والوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومنذ سنة 1986 أصبحت هناك حاجة ماسة لإعادة هيكلة المنشآت العامة وتكاملها في إطار سياسة إعادة الهيكلة، وقد شكل إصلاح المقاولات والمؤسسة العمومية، والتفكير في سياسة الخوصصة لمواجهة وتقليص الاختلالات داخل المؤسسات العامة، بهدف مسايرة تطور القطاع الخاص الذي أصبح يتوفر على إمكانيات مالية وبشرية تمكنه من المساهمة بطريقة أفضل في القطاعات المنتجة، وبعد ذلك دخلت الجزائر في سلسلة تعديلات هيكلية مع صندوق النقد الدولي، على فترات متواصلة[1994-1998]، تتبعها جهود مكثفة للحكومة الجزائرية وخاصة بعد المخطط التنموي الجديد وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي[2001-2004] والتكميلي[2005- 2009] والموسع [2010-2014]،كإستراتيجيات للتحقيق التنمية المستدامة.

ظهر الاهتمام التزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كإحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومكافحة ظاهرة الفساد، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الإجتماعية كمعايير لتفعيل أبعاد الحكم الراشد في دعم مسار التنمية الشاملة.

من خلال هذا الباب يتم رصد أهم الإصلاحات والإستراتيجيات التي باشرتها الدولة الجزائرية في مجال إرساء قواعد الحكم الراشد بغية تحسين نوعية الحكم بإتخاذ تدابير ووضع إجراءات تؤدي لتوفير المناخ المناسب لتفعيل الممارسة الديمقراطية، للخروج من الركود الإقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة المستدامة حسب الفصول التالية:

الفصل السابع: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات تطوير التنمية المستدامة في الجزائر؛

الفصل الثامن: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر؛

الفصل التاسع: أهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل السابع
مؤشرات التنمية الإقتصادية في الجزائر

تمهيد الفصل السابع

إن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي طبقتها الجزائر منذ أواخر الثمانينات كان هدفها إعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وبعث عجلة التنمية إلى الأمام من خلال تحرير الاقتصاد وإقرار مبدأ اقتصاد السوق الذي يقوم على المنافسة، وهذا بالإضافة إلى تطبيق الحرية السياسية الذي يزيد من حركة الشفافية والمساءلة وتفويض السلطات للمجتمع المدني.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات المرتبطة ببرامج الإنعاش الاقتصادي إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو الاقتصادي المستدام بما يتلاءم والإمكانات المتوفرة لديها لخدمة التنمية المستدامة. وهذا ما سنطرق من خلال التعرض إلى السياسات التنموية في ظل الإصلاحات وبرامج الإنعاش في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: دراسة الوضع الاقتصادي في ظل الإصلاحات كمدخل للتنمية المستدامة؛

المبحث الثاني:خطوات الإندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد لدعم التنمية المستدامة.

المبحث الثالث:سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتجية جديدة للتنمية المستدامة.

المبحث الأول

دراسة الوضع الاقتصادي في ظل الإصلاحات كمدخل للتنمية المستدامة.

الوضعية الاقتصادية للجزائر سنوات ما بعد الاستقلال أدت إلى محاولة وضع إستراتيجية تنموية تهدف إلى تنمية شاملة قائمة على الصناعة واستثمارات الدولة ومقابل هذا قامت بهيكلة القطاع الفلاحي والهدف من كل هذا هو الوصول إلى الإستقلال الإقتصادي، وسوف نقسم هذه الاستراتيجيات إلى مراحل حسب الأهداف والنتائج.

من خلال دراسة السياق التاريخي للاقتصاد الجزائري قبل وأثناء الإصلاحات يتبين أنه مر بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات، سواء تعلق الأمر بمستوي التفكير التنموي ومستوي السياسة الاقتصادية والإجراءات المتخذة ، كما يتبن لنا الدور الذي لعبته الدولة في تحقيق التنمية، وكذلك نتائج وانعكاسات هذا الدور، تتضح لنا كذلك حجم التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة والتي تركت أثار واضحة على بنية الاقتصاد الوطني وانعكست على أداء ومعدل النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النتائج العامة لفترة التخطيط الاقتصادي.

فمنذ الاستقلال وبعد مرحلة انتقالية من 1962 إلى 1966، سجلت الجزائر تجربة في التسيير الذاتي للمنشآت الاقتصادية الموروثة عن الإستعمار في ميدان الزراعة والصناعة التقليدية الصغيرة، بعد ذلك انتهجت الدولة إقتصادا مخططا. وحصيلة المجهودات المبذولة أثناء هذه الفترة في إطار مشروع تنمية البلاد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تستجيب وضرورة تقييم النتائج المحصل عليها، بالنظر إلى الوسائل المجندة والجهود المبذولة من طرف الأمة لإخراج البلاد من حالة التخلف والدفع بها إلى طريق التنمية البشرية[1].

الاستثمارات: تم توجيه الاستثمارات إلى القطاعين الصناعي والزراعي، لكن أغلبها إلى القطاع الصناعي، حيث هدف هذا التوجه إلى خلق قاعدة صناعية (الصناعة الثقيلة)، تمكنها من تطوير القطاعات الأخرى. وبلغت الاستثمارات الإجمالية للفترة [1967- 1978] 300 مليار دج، فهذه الزيادة الإجمالية في مخزون رأس المال أثناء الفترة نفسها إلى تحقيق إنتاج إضافي شامل مقداره 46.5 مليار دج، أما معدلات الاستثمار شهدت تطورا متزايدا بحيث بلغت بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام المقدر بـــــــــــــــــــ 26.4% خلال المخطط الثلاثي، 33.5 % أثناء المخطط الرباعي الأول و46.8 % أثناء المخطط الرباعي الثاني و54.7 % في سنة 1978، وعلى مستوى هيكل الاستثمارات من حيث البرامج فإن الفلاحة والري والصيد البحري يتدخل بمعدل 9.2 % والصناعة بمعدل 55%، أما البناء والأشغال العمومية بمعدل2% والمصالح الإنتاجية بمعدل 7.3 % والمنشأة 2.6 %، أما الاجتماعي وغيره من

[1] أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، (الطبعة الثانية) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993 ، ص 53.

المتفرقات24.2% ، وعلى صعيد الإنجازات يقتصر تدخل الفلاحة والري والصيد البحري 8.8 %، بينما الصناعة 60.3 البناء والأشغال العمومية بمعدل 2.4 % والمصالح المنتجة 7.3 %، أما الوضع الاجتماعي فهو يشهد تدهورا إذ لم يعد يمثل سوى 18.4 % في ميدان الإنجازات.

إن الموارد المالية لهذه الاستثمارات كانت تتحدد من خلال مخطط وطني للتطوير والتنمية، حيث يوفر هذا المورد المالي من العوائد البترولية التي كانت مرتفعة في تلك الفترة أين وصل السعر العالمي للبترول 40 دولارا للبرميل وهو ما ساعد على تحقيق تلك الخطوة الكبيرة في التنمية، حيث أن 80% من هذه الموارد خصص للاستثمارات مابين 1967- 1978 والتي قدرت بـــ 44 مليار دولار، وخصصت حصة كبيرة لقطاع الصناعة من إجمالي الإستثمارات بنسبة 52% قي الفترة [70-1973] و43.4% خلال [74-1977]، 62 % خلال [78-1979] حسب الجدول التالي:

الجدول رقم [23]: يبين قيمة الاستثمارات من **[1967 - 1979]**. **الوحدة : مليار دج.**

الفترات	1969-1967	1973-1970	1977-1974	1979-1978
الاستثمارات	9.1	36.2	93.2	106
الاستثمارات الزراعية	1.6	4.3	8.9	3.2
الاستثمارات في الصناعة	4.7	20.8	63.1	6.6
نسبة الصناعة	-	%52	%43.4	%62
نسبة الصناعة الأساسية	%88.7	%86	%88	%78

Source, H.Benissad, **Algérie restauration etreformes économiques** .opu . Alger 1994. p204.

من الجدول نلاحظ أن نسبة الصناعة الأساسية (صناعة الحديد، المحروقات، مواد البناء، الصناعة الميكانيكية، التجهيزات الكهربائية والإلكترونية ضمن قطاع الصناعة بقيت مسيطرة على الإستثمارات مما يدل أن الشركات العمومية كانت تتميز بديناميكية كبيرة، في إطار سياسة تمويل بنسبة 100% بواسطة القروض.

ومن خلال الأرقام يبدو واضحا أن هناك قطاع مسيطرا كان يركز الموارد المادية والمالية والبشرية لصالحه، وذلك على حساب محيطه الاقتصادي والاجتماعي، في القطاع الصناعي نفسه يرتكز هيكل الإستثمارات بكثرة حول المحروقات والصناعة الميكانيكية والحديد والصلب ومواد البناء، كما أن هيكل الاستثمارات المقررة كان يساعد على إنشاء الصناعات في شمال البلاد مما أدى إلى خلق نزاعات حول إستعمال الأراضي الفلاحية[1].

[1] جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب 1968-1978**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986، **ص**20.

الإنتاج الداخلي الخام خلال فترة [1967/ 1978]: تضاعف الإنتاج الداخلي الخام، بحيث انتقل من 14.6 مليار دج إلى 86.8 مليار دج، مما يكشف عن زيادة متوسطة في السنة نسبتها 17.6 %، وإذا استثنينا تأثير التضخم النقدي نلاحظ إن الإنتاج الداخلي العام المعبر عنه بحجم أسعار 1978 قد انتقل من 40.3 مليار دج سنة 1967، إلى 86.8 مليار دج سنة 1978 وعليه فإن معدل النمو الحقيقي المسجل في المتوسط أثناء الفترة بلغ 7.2 في السنة،خلال نفس الفترة بقي إنتاج المحروقات مرتفعا مما أدى إلى إنقاص مستوى احتياط الجزائر من المحروقات، وذلك لعدم تطبيق سياسة المدى الطويل، أما الإنتاج الفلاحي عانى طوال الفترة من الركود، كما أن انقطاع العام في الزراعة لا يمثل سوى 7% من القيمة المضافة الكلية. إن الإنتاج الصناعي خارج المحروقات كان ضعيفا طوال الفترة .

الجدول رقم [24]: تطور بعض المؤشرات بالأسعار الجارية. [1969 – 1978] **الوحدة : مليار دج**

البيان	1969	1970	1977	1978
الناتج الداخلي الخام PIB	21.04	24.07	87.24	104.83
استهلاك العائلات	12.04	11.44	44.62	50.88
الاستثمار الكلي	6.75	8.75	40.81	54.62

المصدر : أحمد هني، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، مرجع سبق ذكره ،ص 54 .

من الجدول يتضح إن إرتفاع معدل الاستثمار أدى إلى نمو في الناتج الداخلي الخام فقد إنتقل من 24.07 مليار دج سنة 1970 إلى 87.24 مليار دج سنة 1977 كما ارتفع استهلاك العائلات لنفس الفترة من 11.44 مليار دج إلى 44.62 مليار دج.

لقد حاولت الجزائر تسريع النمو بتحقيق استثمارات مرتفعة في ظروف تشبه الظروف المثالية للبلدان المتطورة لكن التجربة الجزائرية في ميدان التصنيع أثبتت العكس و بالإضافة إلى التأخير في إنجاز المشاريع الاستثمارية وزيادة التكاليف الاستثمارية كانت اكبر بكثير من المرات من 2 إلى 3 مرات التمويلات المخصصة لها. إن هذا الاختيار في توجيه الصناعة من خلال استراتيجية التنمية بإعطاء الأهمية خاصة للصناعة الثقيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية معا أهملت بذلك أسس التنمية الاقتصادية[1].

إن تركيز رأس المال في الصناعة الثقيلة أهملت فروع الصناعة ذات الإنتاج الموجه للسوق النهائي، دون محاولة خلق شروط إعادة رأس المال ووسائل الإنتاج لضمان الاندماج الاقتصادي رغم أن معدل الاستثمار ما بين [67 – 1978] مثل 45% .

[1] زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة تقييمية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2005 – 2006، ص 152.

معدل التضخم: الضغوط التي تمارس فيها الطلبات الاجتماعية و الفردية للاستهلاك والاستثمارات على العروض الحقيقية الذي يميزها النمو الضعيف، فقد أدت إلى بروز وارتفاع التضخم الذي ظهر سنة 1978 بنسبة 18 % وهو معدل ليس بسهل مكافحته.

مساهمة في التشغيل: خلقت هذه الاستثمارات 1,11 مليون منصب شغل أي خفضت مستوى البطالة من 70% إلى 15% في سنة 1979، انتقل العائد الوطني من 16064 مليار دينار سنة 1967 إلى 91.17 مليار دينار سنة 1978 مع نطور معدل العائد للفرد إلى 10% سنويا.

على مستوى عوائد الأجور قدرت بـــ 5,8 مليار دينار سنة 1967 لتصل إلى 33,4 مليار دج في 1978 مع ارتفاع الأجر القاعدي SMIG إلى 66% خلال 1967 - 1978 وبذلك ارتفاع الاستهلاك السنوي إلى 4,5 %، سجلت كذلك زيادة قدرت بـــ 6,20 % في القيمة المضافة خلال هذه الفترة[1].

وعموما: الإستراتيجية أعطت نتائج هامة حيث أدى مجهود التنمية خلال هذه الفترة إلى تحقيق إنجازات جديرة بالملاحظة في عدة ميادين وإلى إحداث تحولات عميقة في اقتصادنا إلا أن النتائج المحصل عليها بالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة وفي مستوى ضخامة الوسائل المالية بالداخل والخارج المخصصة لعمل التنمية. بالإضافة إلى ذلك لقد تميزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة ببروز الإخلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لكنها أفرزت إختلالات نذكر أهمها:[2]

- عدم التوازن بين القطاعات، حيث بقي الإنتاج الزراعي تقريبا مستقرا، بمعدل متوسط 2,7% ما بين [1967- 1978]، وهو أقل وتيرة من النمو السكاني، مما تسبب في التبعية للخارج أي عجز غذائي.
- مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الإنتاج الكلي ضعيفة جدا، حيث كانت لا تمثل سوى 9,2% خلال الفترة [1974-1977] لتصل إلى 14,1% في 1978 مما يدل على ركود القطاع الإنتاجي.
- سيطرة القطاع العمومي على مجمل الاستثمارات وتقهقر القطاع الخاص بالنسبة لتمويل الإستثمارات، حيث سجل نسبة 5,04% في نهاية 1978.
- الإستعمال الضعيف لطاقات الإنتاج حيث كانت على العموم لا تتجاوز 60%.
- التكلفة المرتفعة للمشاريع أدت إلى طول إنجازها وإلى توقف في معظم الحالات.

---

[1] تقارير وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار ، الصادرة في جريدة الوطن ، مارس 1999 ، ص3.

[2] تومي عبد الرحمان ، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – الجزائر 2001- ص 166.

- التبعية للخارج في مجال التكنولوجيا، المواد الوسيطية والصيانة الفنية، وهذه عناصر مهمة لتسيير عملية التنمية الاقتصادية في أي إقتصاد ما.

لقد كانت هذه المرحلة مهمة في التطور الإقتصادي والإجتماعي، حيث عرف النمو الاقتصادي إرتفاعا قدره 7% سنويا في المتوسط، تمكنت من إنجاز عدة مصانع ومركبات صناعية وهياكل قاعدية وتكوين إطارات وتقنيين يملكهم البلد، وخلق مناصب شغل وإقامة قاعدة صناعية، رغم كل ذلك بقي الاقتصاد الوطني ضعيفا في مجال التصدير خارج المحروقات ويعاني من التبعية التكنولوجية للبلدان المتقدمة.

حددت التوجهات الكبرى للتطور الإقتصادي والإجتماعي، بأنه خلال العشرية [1980-1990][1]:

- يجب أن ترتكز أعمال التنمية كأولوية حول الإشباع التدريجي للاحتياجات ؛
- إهتمام خاص يجب أن يعطى للتخفيف من حدة التبعية الخارجية عن طريق مراقبة الموارد الخارجية ، وتشجيع الإرتباط المباشر بين المؤسسات والجامعة لتحفيز البحث من أجل التنمية؛
- يجب أن توضع خطط الإنتاج للمؤسسات من أجل رفع الإنتاجية، تخفيض التكاليف وتحسين الجودة؛
- خاصية المخطط هي ضمان التوازنات الكبرى وإستغلال مجموع الموارد؛
- الأهمية هي رفع كل العراقيل في وجه تعميم وكفأة التسيير الاشتراكي للمؤسسات من أجل ديمقراطية إقتصادية متزايدة؛
- تقوية المراقبات عند الاستيراد التي يجب أن تؤدي إلى تخفيض المشتريات من السلع غير الضرورية وتحفيز الإنتاج المحلي في إطار مكافحة التضخم وسياسة المداخيل؛
- يجب الإتجاه نحو خلق مكثف للشغل لتطبيق مبدأ الميثاق الوطني الذي أكد أن العمل حق وواجب.
- تحديد دور ومكانة القطاع الخاص مع العمل على إقصاء نشاطات المضاربة للنشاطات الإنتاجية؛
- ضرورية التنظيم العام للاقتصاد من أجل أحسن استعمال للموارد ومردودية نظام التكوين؛
- إنخفاض حصة الصناعة من حجم الاستثمارات الإجمالية؛
- إرتفاع المخصصات الموجهة إلى الصناعات الخفيفة مقارنة بالصناعات القاعدية؛
- إختيارات تتكنولوجية سهلة تمكن من التحكم في طرق الصنع .

عرف قطاع المحروقات انخفاضا كبيرا 50 % بالمقارنة مع 1980/1978 وهذا راجع إلى الانتهاء من الخط الجديد للغاز الطبيعي، بالمقارنة مع المرحلة السابقة تم تخصيص حصة15% للسكن، في حين نجد الإستثمارات الموجهة للمنشأت والهياكل الاقتصادية والنقل 12.8 % والري 5.7 % ، الهياكل والمنشأت الإجتماعية والجماعية 6.5%، التربية والتكوين المهني 10.5% ، وهذا يدل على إرادة الحكومة الجزائرية

[1] BENISSAD HOCINE : **le reforme économique en Algérie** : OPU Alger 1991 . pp 5-8.

آنذاك لمواجهة الطلب المتزايد في مجال السكن، ولإشباع الاحتياجات الاجتماعية الصحة والتجهيز الجماعي التي أهملت سابقا، وفي النهاية لتحسين مستوى معيشة الجزائريين[1].

نتيجة لهذه التوجيهات جاء المخطط الخماسي الأول الذي يرى بأنه يجب تحسين أداء قطاع الفلاحة و ذلك بتوزيع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، والتقرير المتضمن المخطط الخماسي الأول شمل إنتقادات شديدة اتجاه تسيير المؤسسات وفعالياتها، حيث بين تشخيص النقائص ومواطن الضعف الرئيسية للتنظيم الصناعي وتسيير المؤسسات مع اقتراح حلول يمكن أن تساهم في علاج هذه النقائص والمتمثلة في[2] :

- غياب الحوافز لإنتاج فعال وعقوبات إقتصادية للمؤسسات وللأفراد .
- نقص الموارد البشرية المؤهلة ونقص التأطير؛
- تكاليف إنتاج مرتفعة؛
- معدل استغلال الطاقات الإنتاجية ضعيف؛
- تسجيل عجز مالي لعدد كبير من المؤسسات؛
- هياكل بيروقراطية ، الجهاز الإنتاجي يعمل ببطأ.

يقترح علينا المخطط الخماسي أولا تجنب إنشاء مؤسسات كبيرة الحجم التي يصبح تسييرها صعبا و مكلفا . لهذا قامت السلطات الجزائرية بتقسيم المؤسسة الواحدة إلى مؤسسات عديدة ، و هذا ما أطلق عليه بإعادة هيكلة المؤسسات فمثلا سوناطراك قسمت إلى عدة مؤسسات مختصة (التكرير، التوزيع، الأبار والاستغلال، المطاط والبلاستيك، البيروكيمياء)، كانت تهدف عملية إعادة الهيكلة إلى التحكم في أداة الإنتاج الموجودة، وتبسيط وتجانس التسيير على مستوى وحدات الإنتاج ، نشر لا مركزية اتخاذ القرار حيث ستجد الإطارات الفرصة لتقويم قدراتها في وحدات مهيكلة بطريقة أفضل ، وهذا كله من أجل رفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

لكن رغم هذه الإجراءات فإن المؤسسات العمومية الاقتصادية قد واجهتها صعوبات بعد عملية إعادة الهيكلة تتمثل في[3] :

- أدت هذه العملية إلى تجزئة وظائف المؤسسة وبالتالي عدم الارتباط وعدم تكامل المؤسسات .
- نقص الإطارات والتقنيين الأكفاء .

---

[1] موزاي بلال، **الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 139.

[2] وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير المتضمن مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984**، الجزائر، 1984، ص 346.

[3] بن لوصيف زين الدين، **تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي**،

- إستثمارات إضافية .
- ظهور التزاعات نتيجة تقسيم الهياكل ، الأجهزة ، النقل والتخزين .
- الأحكام القانونية والتنظيمية تعتبر ثقيلة وغير متكيفة ومعرقلة، تحتمل تفسيرات عديدة .

شهدت بداية سنوات الثمانينات تطورات متناقضة من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تبنت الجزائر خلالها شعارا من أجل حياة أفضل، بإتباع سياسة المخططات التنموية منها المخطط الخماسي الأول 1980- 1984، بعد ذلك تبنت المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989، التابعين للمخططات السابقة، وذلك تأكيدا لضرورة الانسجام بين المبادرات المختلفة ، كما شجعت على تطوير الصناعات الخفيفة وإنجاز الأشغال العمومية [1].

هدفت خطة المخطط الخماسي الأول (1980- 1984) إلى تصفية الإختلالات وعدم التوازنات في الاستثمارات الوطنية .بمجموع الإستثمارات المقدر بـــــــــــــ 2500 مليار دج، منها 63 مليار دج لقطاع المحروقات، وتميزت هذه الفترة بعدم التوازن بين مختلف القطاعات، حيث نجد أن حصة الاستثمارات المنتجة (الصناعة والزراعة) انخفضت من 59% سنة 1980 إلى 28% سنة 1984، ومقابل ذلك إرتفعت حصة الإستثمارات في البنية التحتية من 30% سنة 1980 إلى 55% سنة 1984، هذه الإستراتيجية (النمو المتوازن) كان تأثيرها سلبيا على خلق مناصب الشغل والذي طرح بداية من 1980، وإزدادت حدته في سنة 1985، مع تخلي الدولة على مبدأ توفير الشغل، الشيء الذي مهد الطريق لبطالة متنامية نتيجة تقليص الاستثمارات في القطاعات المنتجة[2].

لم تتحقق الأهداف التي كانت ترمي إليها عملية إعادة هيكلة المؤسسات المذكورة أعلاه، حيث ساد في الجزائر الفكر الريعي الذي يعني الاعتماد على النفط في كل مجال سواء من قبل السلطات أو المواطنين، حيث يتم إستيراد كل الإحتياجات بدون تخطيط منظم، مما أدى إلى تبذير جزء كبير من الموارد بالعملة الصعبة، إضافة إلى سيادة التسيير الإداري، حيث خطط وبرامج: الإنتاج، الأسعار، حجم الاستثمار، الأجور التموين والتسويق تحدد مركزيا، ولم تعط المبادرة للمؤسسات ، ولم يسمح بتحريك القدرات والطاقات الإنتاجية.

---

[1] أحمد هني ، **تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1990، ص45..

[2] لعيني عمر، **الاستثمار وتأثيره على التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 1999-2000، ص 173.

وعموما: في المجال النمو الاقتصادي فإن الإستراتيجيات التنموية ما قبل الإصلاحات ترى أن النمو مرتبط بإنشاء قاعدة مادية كثيفة ومتنوعة ومرتبطة بقطاع الصناعة، التي تمتد أثار تطورها إلى بقية القطاعات،وقد إعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة لتحقيق الأهداف على ثلاث أولويات:

- أولوية الاستثمار نتيجة التوسع في الاستهلاك وزيادة الطلب.
- تخصيص جزء من قروض الاستثمار للقطاع الصناعي بدرجة أولى.
- أولوية المواد الوسطية والتجهيز في توزيع الاستثمارات.

وانطلاقا من الوضع الاقتصادي في الجزائر قبل تطبيق الإصلاحات تبين لنا ما يلي[1]:

- هدف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال هذه المرحلة هو التصنيع وبأسرع وقت ممكن.
- لعبت الدولة دورا رئيسيا هاما في إحداث التنمية الاقتصادية وعرفت هذه الفترة تحقيق الكثير من التحسن وخاصة على المستوى الاجتماعي حيث انتقلت البطالة من 31% سنة 1966 إلى 18% سنة 1980 وزادت عدد الوظائف المأجورة التي يرجع الفضل فيها إلى القطاع الصناعي.
- تحكم إداري صارم في الأسعار أدى إلى السيطرة على الضغوط التضخمية.
- مسعى الدولة في هذه الفترة كان البحث عن قدر اكبر من الموارد من العملة الصعبة قي قطاع المحروقات توفيرا للموارد الضرورية اللازمة لتمويل الاستثمار الذي يبقى العامل الرئيسي المحرك لنمو الاقتصاد، وقد ترتب على نسب الاستثمار المرتفعة سجل مرتفع من حيث النمو الاقتصادي تروح معدله السنوي ما بين 6% إلى 7% سنويا في الفترة ما قبل 1986، ثم مرحلة ضعف النمو بعد ذلك مقارنة بمعدل نمو السكان.
- أظهرت الدراسة وتيرة تخلف واضحة معبرا عنها بأزمة إنتاج اتجاه حاجات اجتماعية في تطور كمي ونوعي إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بسوء التسيير وترتب عن ضعف التحكم في هذه العوامل تدني وضعف معدل النمو الاقتصادي وتدني النمو في القطاعات الرئيسية التي أصبحت معدلاتها تتفاوت من سنة إلى أخرى.
- على الرغم من المأخذ التي تؤخذ على نظام التخطيط الذي يميز مرحلة ما قبل الإصلاحات من حيث انه لم يحقق الإنجازات المبرمجة وكذلك نوعية التكنولوجية المعتمدة إلى أن هذه المرحلة أعطت الكثير من النتائج الايجابية:
- قاعدة صناعية عريضة غطت الحاجيات الرئيسية للمجتمع وساهمت في خلق قيمة مضافة لا باس بها وتشغيل نسبة كبيرة من العمال.

---

[1] محمد حشماوي، **التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر**، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر1993، ص152.

- إعطاء أهمية كبيرة للاستثمارات المنتجة قدرت خلال هذه الفترة بـــ 78%.
- معدل التراكم وصل إلى 40%.

إن التوجهات والإديولوجيات السائدة في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كانت مطبوعة بطابع الدولة المسيرة، وهو ما أدى بعد ذلك إلى ظهور الكثير من الاختلالات الخارجية، وكذا اللجوء المتواصل إلى القروض الخارجية قصيرة الأجل التي لا تستغل في الدائرة الإنتاجية. وعلى العموم فإن الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة كان يتميز بمجموعة من الخصائص منها[1]:

- اقتصاد قائم على الثنائية من الناحية الاقتصادية بحيث يتعايش نظامين اقتصاديين أحدهما متطور والآخر متخلف وتقليدي بحيث توجد مناطق اقتصادية نامية في السواحل تشكل جيوبا حقيقية لا تتناسب على الإطلاق مع باقي المناطق المختلفة الأخرى على المستوى الوطني.
- اقتصاد شديد التبعية إلى الخارج وتظهر هذه التبعية من أشكال مختلفة تجارية ومالية والتبعية شبه الكاملة لفرنسا وهو ما ترتب عليه وجود اقتصاد مسيطر عليه وتابع.
- اقتصاد أحادي التصدير (اقتصاد ريعي تشكل فيه إيرادات المحروقات 96% من إجمالي الصادرات) وشديد الحساسية لأسعار المحروقات وما يترتب على ذلك من آثار هامة نتيجة تقلبات الأسعار.

ما يمكن استنتاجه أن تحقيق هذه النتائج الايجابية كان بفضل إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية هذا العامل الذي يبقي خارج السيطرة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، رغم النقائص المتعلقة بعدم فعالية الخطط الاقتصادية وما يتصل بالنظام الإداري الخاضع لتسلسل الإداري الذي فضل تطور الاقتصاد داخليا وأدى إلى زيادة في التكاليف وتبذير عام للأموال أدى في الأخير إلى عدم استقرار هيكلي داخلي وخارجي وتحول هذا إلى إفساد البنية المالية للمؤسسات وإستدانتها، رغم إجراءات التطهير ودعمت هذه السياسة بواسطة تسيير القروض بأسعار فائدة منخفضة زيادة على ما عرف من عدم التماسك بالنسبة للنظام الضريبي ونظام الأسعار الإدارية.

أخيرا وانطلاقا من هذا المسح الخاص بتطورات الأوضاع قبل الإصلاحات في الجزائر تبين لنا أنه رغم المآخذ إلى أن المرحلة أعطت نتائج إيجابية وخاصة في مجال النمو الاقتصادي ، حيث عرفت فترة ما قبل 1986 تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال السبعينات والثمانينات، ثم معدلات نمو سلبية في منتصف الثمانينات، ورغم هذه النتائج الإيجابية إلى أن الاقتصاد الوطني تعرض لبعض الإفرازات السلبية بسبب تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل وتقلبات أسعار المحروقات.

---

[1] صديقي مليكة، **برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007 ، ص 55-58.

المطلب الثاني: تقييم نتائج التحولات والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

ارتبطت الإصلاحات بفكرة التحرير الاقتصادي وترجع بداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يمكن إرجاعها إلى بداية الثمانينات، بعدما بدأت برامج إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والغاية هي إعطاء نجاعة وفعالية أكبر للقطاع الاقتصادي من خلال تقليص حجم الشركات الوطنية وإضافة سياسات أخرى، لكن للإشارة كان حجم المديونية في ظل جهود الجهاز الاقتصادي واختلاله من جهة وعدم ارتفاع أسعار النفط إلى المستوى الذي يسمح بإيرادات مناسبة من الصادرات من جهة أخرى.

تعتبر سنة 1986 بداية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، نظرا لتدهور أسعار البترول على مستوى السوق البترولية الدولية وما تبعها من أزمة في المدفوعات ثم ما تلاها من إصلاحات اقتصادية ونقدية ومالية خاصة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات مرورا بالتعديل الهيكلي، قد أبرزت أن حصيلة السنوات السابقة تبقى واجبة التقديم والتوضيح لما لها من تأثير على مستقبل التنمية. تميزت بالأزمة الاقتصادية بسبب انهيار أسعار البترول ومما أفرزته من انعكاسات على بعض المتغيرات الكلية كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم[25]: تطور بعض المؤشرات الكلية بالأسعار الجارية. **الوحدة : مليار دج**

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
الناتج الداخلي الخام BIP	291.60	296.55	321.71	306.97	363.90
الصادرات	68.63	38.71	45.83	49.81	76.50
الواردات	59.35	50.80	39.89	51.13	76.30
استهلاك العائلات	139.72	1566.41	154.88	162.56	194.60
إجمالي الاستثمار	96.77	99.33	93.88	96.20	112.60

Source; H.Benissad : **Algérie restaurations et reformes économiques**, OP.CIT, 120.

عرفت مرحلة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية أضرارا منها: ركود في معدل الإستثمار وإنخفاض في نمو الناتج الحقيقي، نقص إستعمال الطاقة الإنتاجية، ثقل المديونية وخدماتها، إرتفاع معدل التضخم، مما أدى إلى ضرورة تغيير هيكلة الاقتصاد الجزائري والتحول من إقتصاد موجه إلى إقتصاد يطبق تدريجيا ميكانيزمات إقتصاد السوق، بإتخاذ عدة إجراءات أهمها[1]:

- خوصصة القطاع الزراعي سنة 1987.
- إصدار قانون النقد والقرض.
- تحرير التجارة الخارجية وإلغاء إحتكار الدولة لها.
- إصدار قانون الاستثمار وإعطاء الأهمية للاستثمارات الأجنبية.
- تعديل التعريفات الجمركية.

[1] لعيني عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 179.

- تطبيق إستقلالية المؤسسات وإخضاعها لشرط النجاعة.
- إصلاح أدوات السياسة النقدية.
- تحرير الأسعار و الصرف.

هذه الإصلاحات تم تطبيقها بالتعاون مع الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي البنك الدولي) بإبرام اتفاق Stand-by ابتداءا من سنة 1994 بهدف وضع برنامج للاستقرار الاقتصادي فقد احتوى على بعض الإجراءات على مستوى الاقتصاد الكلي لإصلاح الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بـــــــــــــــــــــــــــــ[1] :

- إستمرار إصلاح التجارة الخارجية.
- إصلاح نظام الصرف و قابلية تحويل الدينار وتخفيضه بـــ 40% .
- تعديل سعر الفائدة.

و قد تطلب تطبيق الاتفاق إسهام كبير للموارد المالية الخارجية.

الصادرات: إن انهيار أسعار المحروقات خاصة في 1984 نتج عنه انخفاض في حصيلة الصادرات بحوالي 40% بين سنتي 1985-1986، حيث أن صادرات المحروقات تمثل 96% من إيرادات الصادرات ، إن انخفاض الواردات بحوالي 30% ما بين (85-87) كان له تأثيرا على الجهاز الإنتاجي بسبب تخفيض الاستيراد من المدخلات الإنتاجية، كما أن زيادة المديونية الخارجية بعدما كانت 199,8 مليار دولار سنة 1985 إلى 25,7 مليار دولار من 1998، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول خاصة في سنوات 1989 و1990 و1991 .

المديونية: تزايد ثقل المديونية حيث بلغت 22.796 مليار دولار سنة 1986 و ارتفعت إلى 26.8 مليار دولار سنة 1990، إضافة إلى تقلص إيرادات الصادرات ب 39% سنة 1986 و 42% سنة 1988 بعدما كانت تمثل نسبة 96% سنة 1985 من إجمالي إيرادات الصادرات.

هذا التقلص كان له الأثر السلبي لتدهور الاقتصاد الوطني والذي أدى إلى حدة مشكلة المديونية الخارجية فأصبحت خدمة الدين تمثل 75% في المتوسط سنة 1988 لتصل 86% سنة 1993، ضف إلى ذلك زيادة خدمات الدين خلال هذه المرحلة 1991-1992-1993 فقد بلغت على التوالي: 9,5 مليار دولار، 9,3 مليار دولار، 9,8 مليار دولار أي ما يعادل نسبة: 73,9% ، 76,3% ،82,2% نتيجة لعدة عوامل نذكر منها: إرتفاع أسعار الفائدة، ارتفاع قيمة الواردات ، تغيرات قيمة سعر الصرف الدينار بالنسبة للدولار ، وانخفاض الإيرادات من الصادرات طبعا.

---

[1] **لعيني عمر، مرجع أعلاه** ، ص 179.

الإستثمار:عرف الاقتصاد تراجع النمو الاقتصادي بقيم سالبة كانت ناتجا عن تراجع الاستثمار، كالآتي:(1,1- %) سنة 1986، (8,2-%) سنة 1990، (2-%) سنة 1992 ، و(2.2%) . عرفت هذه الفترة كذلك بروز بشكل هام دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها ساهمت بصفة كبيرة جدا في عناصر كثيرة من بينها توفر مناصب الشغل وتكوين قيمة مضافة صناعية، ورفع الإنتاج الصناعي الوطني.

ساهمت الصناعات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة بنسبة 18% من النسبة الكلية للتشغيل خلال فترة (1984-1997) إضافة إلى ذلك عملت الجزائر في هذا المجال على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة والتي تقدر قيمتها بـــ 58,6 مليار دينار، وسمح ذلك بخلق 43.7000 منصب شغل في مختلف النشاطات ، الصناعات التحويلية والصيد البحري والفلاحة (بنسبة 46%) ، البناء والأشغال العمومية (19%)، الخدمات بنسبة (18%) ، النقل بنسبة (17%).

أما فيما يخص حصتها من الإنتاج الصناعي فهي تقدر 21,505 مليون دينار سنة 1986 تقلصت بعد ذلك إلى 19,723 مليون دينار سنة 1987 بعد ذلك عرف ارتفاعا جديدا سنة 1991 بـــ 35,648 مليون دينار، وقد ساهمت هذه المنشآت بنسبة 10%من الإنتاج سنة 1995.

القيمة المضافة أما فيما يخص القيمة المضافة فإنها حققت 11,503 مليون دج سنة 1986، و16,514 مليون دج سنة 1991 أي عرفت زيادة بنسبة 62,45%، وبذلك بلغ معدل مشاركتها في القيمة المضافة الصناعية 84,26% المحققة سنة 1991 ومن الملاحظ أن مساهمتها في القيمة المضافة إيجابية وفعالة.

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاحات في الجزائر يبين أنه مر بثلاثة مراحل أساسية[1]:

❖ **مرحلة الأولى خلال الفترة 1989-1991**: حيث عرفت الجزائر أزمة السيولة سنة 1986، وحصلت على قروضا ثابتة للاستجابة للحاجات الاستيرادية –خطوط القرض – وقد لعبت دورا سلبيا علي اعتبار أنها قروض قصيرة الآجل وشوهت بنية الديون الخارجية ،خاصة وأنها قروض تجارية ويمكن الحصول عليها بسهولة.

وفي سنة 1989 بغرض تجنب قيود إعادة الجدولة ابتدع أول الأمر مصطلح إعادة الهيكلة في الجزائر علي اعتبار أن هذه الوضعية لا تستدعي المرور إلي نادي باريس أو نادي لندن ، وبالتالي تفادي المشروطة، وكان الهدف من إعادة الجدولة:

- القضاء علي العجز التجاري؛
- تقليص التضخم ؛
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

[1] صندوق النقد الدولي، **دراسة خاصة (1998) الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق** ، واشنطن، 1998 ، ص 09-14.

لكن سرعان ما حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وقد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة وتعديلات تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% خلال 1988-1991، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة بفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه ،و مع تحسين أسعار البترول تحسن ميزان الحساب الجاري حيث تحول من عجز بنسبة 3 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1991، ومن جهة أخرى فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة، ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا[1].

خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاحات بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 وذلك للأسباب التالية[2]:

- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة.
- الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية، ومن ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية.
- الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب اقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية.
- تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للإختلالات من خلال الصدمات، حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة.

لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع صناعات التحويلية والبناء. وأهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة:

- تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987.

---

[1] شيح أمينة، **أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 74.

[2] محمد راتول، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة,جامعة الجزائر،2000، ص 152-153.

- استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988.
- قانون المنافسة والأسعار 1989.
- شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990.
- إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990.
- إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال لأسباب اقتصادية .

ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن المنافع المتوقعة لعملية التحرير والإصلاحات لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة، حيث كانت الإصلاحات جزئية، ولذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية تخصيص الموارد ومن ثم وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الاقتصادي الدائم، حيث أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة 1.5 % في المتوسط خلال 1986-1991.

❖ **المرحلة الثانية خلال هذه الفترة 1992-1993:** عادت الاختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاحات الاقتصادية نتيجة انخفاض قيمة العملة رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6 % سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجز قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قوض الإيرادات من الصادرات البترولية ،وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992-1993، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية، إن التناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي، كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة[1].

❖ **المرحلة الثالثة خلال الفترة 1994-1998:** حدث تدهور جديد في الإختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية تجسد في إبرام اتفاقيتان الأول

[1] زرقين عبود، **صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص78 .

سنة 1994 خاص بتحقيق الاستقرار والثاني في سنة 1995 خاص بالتعديل الهيكلي، وتلك هي الفترة الثالثة المسماة **بمرحلة الإصلاحات المتسارعة**[1] .

أما برنامج الاستقرار الاقتصادي هو اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق أهداف منها[2]:

- رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.
- احتواء وتيرة التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين.
- خفض تكاليف التصحيح خاص بالفئات الأكثر تضررا.
- إعادة توازن ميزان المدفوعات.

ولتحقيق هذه الأهداف وبهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي، اتخذت عدة إجراءات:ضبط الإنفاق، وتعديل الأسعار، وإنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق، تثبيت كتلة التوظيف العمومي، اللجوء إلى التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف.

- جدولة مستحقات الديون الخارجية.
- وكان من نتائج هذا البرنامج:
- تراجع التضخم إلى 29 % بدلا من 40 % المتوقعة.
- تحسن احتياطيات الصرف.

رغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين أولا لم تستطيع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة، وثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية. ففي برنامج التعديل الهيكلي التصحيح خلال الفترة 1995 إلى 1998 ضرورة حتمية على إعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي[3]:

- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات
- تخفيض التضخم إلى 10.3 %.
- تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 % مقابل 2.8 % خلال 1994-1995.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات.
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.

---

[1] Imf ,**algeria recent economic developments** , imf staff country repport, n 00/105 wc 2000.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي**، مرجع سابق ص 13.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، 1998، ص 10.

ولتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت فيما يلي[1]:

- سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية وهي سياسة خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق توسع الضريبة على القيم المضافة مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات، إزالة دعم الأسعار وعقلنة نفقة التجهيز.
- بهدف تخفيض التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية، تكوين سوق القروض عن مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك ، إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة، تحقيق معدلات فائدة لاستيعاب الادخار الخاص.
- سياسة متوسطة المدى سعت السلطات إلى توفيرا لوسائل لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستعمال لأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مرد وديته، الاعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة تحرير التجارة بهدف رفع القيود الإدارية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

في أخر هذا العرض يمكن القول أن هذا الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمتعلق بالإصلاحات الهيكلية مكن من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق تتعلق[2]:

- عودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة 1998 معدل 3.8%.
- تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات.
- تحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5 % وزيادة احتياطات الصرف.

المطلب الثالث: أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الإقتصادي:

رغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التشغيل. وعليه تقهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994، ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل، و بذلك وصلت معدّلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998. أما عن النمو الاقتصادي فقد عرف في هذه الفترة معدلات سالبة (-1% سنة 1988، -1.2% سنة 1991، -0.9% سنة1994)، و نفس الشيء يمكن قوله عن معدّلات التضخم التي وصلت

---

[1] زرقين عبود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98 - 99.

[2] عبد العزيز شرابي، **النتائج الأولية لبرنامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية** ، حوليات جامعة قسنطينة، 1998 ، العدد 02 ص72 .

إلى أعلى مستوياتها سنة 1992 إذ بلغت حوالي 31.66% . غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، إذ بلغ نسبة 98,9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك، و هذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازني[1].

تمكنت الجزائر من استرجاع النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية، ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية، حيث سجلت سنة 1998 معدل نمو 3.2% وفائض في الميزان التجاري، واستطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5 % ، وزيادة احتياطات الصرف، ولكن أثر هذه الإصلاحات على النمو كان واضحا فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من 1987 إلى 1994 ، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 3.4% ، ونمو بمعدل(– 2.2%)سنة 1991 في مقابل معدل نمو سكاني كان يتراوح في حدود 1.1% ممايعكس مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج، بالإضافة إلى تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات ، كما أن هذا النقص في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول ، وكذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الآن ، وقد ترتب علي صعوبة التحكم في هذه العوامل بالإضافة إلي سوء التسيير والتنظيم تدني وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد الجزائري كما يوضحه الجدوا الموالي:

الجدول رقم [26]: معدلات النمو المسجلة في ظل الإصلاحات [1986–1998](%).

السنوات	1986	1988	1990	1991	1994	1995	1996	1997	1998
معدلات النمو	1.3	-2	-0.1	-2.2	-0.9	3.9	3.8	1.7	3.8

المصدر: محمد راتول، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

خلال النصف الأول من التسعينات ،حيث وصل النمو إلى (-0.9%) سنة 1994 ، كما أن ضعف معدل الاستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو ، حيث اعتمدت الجزائر علي أولوية جديدة عن ما سبق لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقلص الاستثمار لصالح القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة والزراعة ، وهي القطاعات الهامة التي تنتج السلع والمنتجات وتوفر مناصب العمل ، إن هذا التوجه لم يساعد الاقتصاد الجزائري في حل أزمة الإنتاج وتقليص الاعتماد علي الواردات ، ومن ثم تأثر النمو الاقتصادي في

[1] عيسى مرازقة ، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، جامعة باتنة 2007.ص 119.

هذه القطاعات الواعدة ، وقد وصل معدل الاستثمار في الجزائر إلي اضعف ما كان عليه قبل 1979 بمعدل 19% سنة 1990 وهو أمر هام يطرح لنا محدودية مخططات الإصلاحات في تحقيق نمو ذاتي حقيقي وقابل للاستمرار في المدى القصير[1].

أما في النصف الثاني من التسعينات فقد تم معالجة أوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاحات منذ 1995، الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق، وتم إحتواء الركود الاقتصادي، وتحولت معدلات النمو إلي الايجابية في ظل الإصلاحات لأول مرة مند سنوات رغم التراجع الطفيف سنة 1997 بسب الظروف المناجية السيئة ،وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـــــــــــــــــــــــــــ: 24 بالمائة وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي. وقد استمر هذا النمو بمعدل نمو 3.2%.حتى نهاية الإصلاحات[2] رغم هذه النتائج الإيجابية للإصلاحات التي عرفتها الجزائر في المجال المالي والنقدي، إلا أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا، حيث ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود 32 بالمائة سنة 1998 وتدهور القدرة الشرائية، وضعف وانعدام المداخيل بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال، مما أدي إلي ضعف وتدهور المستويات المعيشية للأفراد وارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش، بالإضافة إلي انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي وانفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية، وانفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

في الأخير تبدو محاور السياسة الاقتصادية غير متماسكة، وتظهر التحديات والانشغالات القطاعية أكثر إبعادا وأكثر حدة، وهو ما يطرح محدودية برامج الإصلاحات على مستوى هذه القطاعات الواعدة بالنمو، ورغم جهود الإصلاحات وتكاليفها إلا أن الاقتصاد لم يستفد من نتائج الإصلاحات مقارنة بهذه التكاليف، وما يزال الاقتصاد الجزائري تحت رحمة رهانات خارجية أثرت على ماضيه وستحدد مستقبله القريب، أما من حيث النمو الاقتصادي فقد أدت الإصلاحات إلي النمو في حالة الجزائر ،فبعد معدلات النمو السلبية قبل الإصلاحات فقد تمكنت الجزائر بفضلها من تحقيق معدلات نمو ايجابية ومتواصلة، وقد إستدام هذا النمو حتى نهاية برنامج الجيل الأول سنة 1998 حيث وصل إلي 3.2 بالمائة أما معدل النمو في الجزائر خلال 1998/1962 فيصل إلي 1.4% ، وان كان هذا النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء علي المخلفات السلبية لعملية الإصلاحات من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر، زيادة علي أن هذا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي[3].

---

[1] محمد راتول، **مرجع سبق ذكره**، ص 165.

[2] **CNES, rapporte anial ,1996-1998.**

[3] فارس بن جرادي وآخرون، **شبكات الحماية الاجتماعية تجارب بعض الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ص 63.

علي الرغم من كل ماذكرناه إلا إن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا باس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت أثاره واضحة علي إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي في الجزائر صار ايجابيا بمعدل نمو قدره 1.14 بالمائة خلال هذه الفترة .

والوقوف على نتائج هذه السياسات التنموية ولتوضيح انعكاساتها يكون من الضروري تقسيمها إلى نتائج خاصة بالمجال الاقتصادي وأخرى بالمجال الاجتماعي.

الآثار والانعكاسات الاقتصادية:رغم الظروف الصعبة شَجَعَ أعضاء الصندوق الجزائر على توسيع قدرتها في التحكم في المؤشرات الاقتصادية، حيث عند تحليلها توصلنا[1]:

- الوصول بمعدل التضخم إلى 4,8% سنة 1998 بعد أن تجاوز في سنة 1994 إلى نسبة 30%.
- الانتقال من وضعية سلبية للنمو-1,2% سنة 1994 إلى 4% سنة 1997 وتحقيق احتياطيات صرف قدرت بـــــــــــــــــــــ: 8,5 مليار دولار، وهي تمثل وضعية سيولة لم تحقق أبدا من طرف الجزائر.
- نسبة خدمة الدين انخفضت من 48,6% سنة 1994إلى 43,8% لتنتقل إلى 36,9% سنة 1996.
- تحقيق فائض في الميزان التجاري قدره 3,5 مليار دولار سنة 1996 مكن الدولة من متابعة سياستها للتخلص من مديونيتها تجاه الخزينة حيث انخفضت إلى 34,77 مليار دينار سنة 1996 وتحول عجز الميزانية إلى فائض يساوي 1,3% من الناتج الداخلي الخام في نهاية مارس 1997.
- حقق سعر الصرف للدينار استقرارا في حدود 1 دولار= 56 دج مما جعله قادرا على منح ضمانات للمستثمرين حيث تم إبرام 7000 مشروع استثماري بقيمة تفوق 50 مليون دولار.
- تشكيل احتياطي صرف في حدود 8,5 مليار دولار وهذا يعني تغطية سنة من الواردات في سنة 1997.
- سمحت إجراءات التقشف في النفقات العمومية من تقليص العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية إلى 37 مليار دينار بعدما كان يتجاوز سابقا 70 مليار دينار.
- بفضل هذه النتائج تمكنت الجزائر من احتواء انهيار الدينار مع تقليص معتبر للتضخم ومن ثم تسديد ما قيمته 150 مليار دج من ديونها سنة 1999 .
- نتائج عمليات الخوصصة للمؤسسات المحلية غير المستقلة التي تم حلها بين سنتي 1994 و1996 تكاد تكون منعدمة، حيث وصلت نسبة النجاح إلى غاية 8 ماي 1998 إلى أقل من 5 % أي من بين

---

[1] كلثوم كبابي، **التنافسية و إشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي –دراسة حالة الجزائر ، المغرب، تونس** – رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة باتنة، 2008.، ص 98-100.

2715 نشاطا اقتصاديا لم تحقق سوى 116 عملية للخوصصة وتم حل 825 مؤسسة منها 696 أصبح ملك للعمال على حساب 1323 مؤسسة عمومية محلية. وبيعت بعض المؤسسات للعمال حسب العدد 10.000 أجير من بين 50.000 أجير أي حوالي 20 %، أما المؤسسات العمومية الاقتصادية التي لم يتم خوصصتها كان عدد 350 مؤسسة في هذه الفترة ماعدا مؤسسة رياض سطيف التي فتح رأسمالها للرأسمال الخاص.

- تعتمد الجزائر على توفر الموارد الطبيعية لتسديد ديونها مع أن هذه الموارد ممولة بقروض حيث أن 40% من الديون ناتجة عن سعي الدولة في تحقيق برنامجها الغازي.

لذا يرى الخبراء أن الإصلاحات جاءت متأخرة وكان لا بد على الجزائر أن تقوم بها منذ 1986 وهي السنة التي تدهورت فيها أسعار النفط وظهر انعكاسها المباشر على الخزينة. هناك كذلك تفاقم العجز الغذائي الذي أصبح يمثل 80% حيث أن الإحصاءات كشفت على أن إنتاج الحبوب لم يتغير من سنة 1962 إلى سنة 1998 مع أن عدد السكان تضاعف ليصل 26 مليون نسمة خلال نفس الفترة. أما بخصوص قطاع الصناعة فقد عرف نموا سلبيا إذ تراجع بنسبة -3.9% سنة 1997، هذه النتائج السلبية تنذر بصعوبة إنقاذ قطاع الصناعة مما يؤكد أن المؤسسات العمومية لم تتكيف بعد مع مبدأ التنافس فهي تسعى للاحتفاظ بهامش الربح مع رفع الأسعار بدلا من تقليص التكاليف.

وفي مجمل القول، أنه من الصعب فيما يخص تقيم برنامج الإصلاح عبر سياسة التعديل الهيكلي الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المحققة للتأكيد على أنّ الاقتصاد قادر على ضبط توازنه على المدى الطويل، وتحقيق نسب نمو تفوق 4% أو 5% بالموازات في التحكم في نسب التضخم في حدود تقل عن 7%.

أما الاستقرار الاقتصادي غير قائم على نتائج القطاعات الداخلية بل يعتمد على تعزيز مكانة المحروقات للمحافظة على التوازنات الكبرى وبالتالي فهو اقتصاد لم يخرج من دائرة الخطر رغم التحسينات الملحوظة على مؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أن الأوضاع تبقى هشة.

الآثار والانعكاسات الاجتماعية: رغم النتائج الاقتصادية المحققة إلاّ أنّ الإجراءات التي إتخذتها الحكومة من إجراءات جبائية تمثلت في رفع الضرائب وتسريح أكثر من 260 ألف عامل لتنفيذ سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية –والتي أنعشت بشكل ما المؤسسات– إلاّ أنّها من الجانب الاجتماعي كانت غير إيجابية، إذ انعكست بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمستهلكين و تفاقمت ظاهرة البطالة التي وصلت إلى 28,2% سنة 1997، ليصبح هذا الرقم من أعلى المعدلات في العالم بعد أن كانت هذه النسبة 16,5% سنة 1985 وهذا ما حرك موجة الاحتجاجات العارمة في أوساط العمال نتيجة عملية تصفية المؤسسات وخوصصة البعض منها. ويقول الملاحظون أنّه لولا الوضع الأمني لتعرضت البلاد إلى إنفجار اجتماعي، إضافة إلى هذا السياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة و التي أدت إلى تراجع المنظومة الصحية والتعليمية

بسبب انخفاض اعتماداتها المالية، وفي إطار تحقيق الاستقرار قامت الدولة بتخفيض القدرة الشرائية عن طريق تجميد الأجور الحقيقية وخاصة في الفترة 1994 إلى 1997. وساهم هذا العامل إلى حد كبير في اتساع رقعة دائرة الفقر، وقدر تقرير الأمم المتحدة في جويلية 1999 أن ما يقارب 6 ملايين من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي دون الأجر القاعدي 6000 دج[1].

ويمكن القول أن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المشكل من جملة إجراءات ذات طابع اقتصادي واجتماعي في الأجل المتوسط والقصير سعيا للإنعاش الاقتصادي والاستثمارات المنتجة وتفعيل النشاط قد تم تعطيل آلياتها، وأن أقرب إجابة تفسر هذه الوضعية تكمن في أنّ عقد الاستقرار الاقتصادي قد نسي النمو وأعطاه طابعا كميا بمؤشرات رقمية دون تفسيره تفسيرا يسمح بإيجاد توقعات في الاستثمارات المنتجة. وهناك كذلك شبه مطلب شرطي بعدم ترك العجز الموازني يتجاوز حدود الـــ 3% من الناتج الداخلي الخام.

إذا بقي الإستمرار على المنهج الحالي سيواجه الوضع الاقتصادي إشكاليتين بدل واحدة (النمو والعجز المالي) وهذا ما يعرقل الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. كما أن تطبيق مثل هذه الإصلاحات في ظروف إقتصاد الجزائر الذي يعد من الاقتصاديات التي تتخللها عدة تحفظات تنعكس بشكل سلبي على نتائج تلك السياسة المتبعة، والتي يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية[2]:

- تقوم سياسات الإصلاح على وجود أسواق تنافسية ذات كفاءة وليست الأسواق مازالت في طور التشكل ومتطلباتها من الشفافية لم تتحقق بعد ويشوبها الفساد والبيروقراطية وغيرها، وبالتالي فإن آلية الأسعار لا تعمل بكفاءة مما يقضي بداية على شرطين جوهريين للأسواق التنافسية، كما أنّ إطلاق قوى السوق في مثل هذه البيئة المؤسسية السيئة يعزز من أركان غياب المنافسة.
- إستبعاد سوق العمل، إن أحد أهم جوانب النقص في تطبيق النظرية الكلاسيكية المحدثة هو استبعادها لسوق العمل من حرية آلية الأسعار فالأجور، حسب تعليمات "التكيف" يجب أن تُكبح لمكافحة التضخم كأحد مكونات التثبيت الأمر الذي يعني عادة تدهور الأجور الحقيقية. كما يبدأ التكيف عادة بالمطالبة بمرونة سوق العمل (حرية أصحاب العمل في التعيين والفصل وعدم وضع حدود دنيا للأجور) بهدف تقليل تكلفة العمل لأصحاب الأعمال حتى ينشط النمو، وفي سياق إنتشار البطالة يؤدي ذلك إلى تدهور كبير في الأجور.

---

[1] منصوري الزين, **تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر, حالة الجزائر,**
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/2105.doc

[2] ناصر مراد، **تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر،**
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/60338.doc

- آلية الأسعار وقضية توزيع الدخل والثروة: لا تُعنى آلية الأسعار بقضية توزيع الدخل والثروة، بل غالباً ما يؤدي إطلاقها في غياب دور الدولة في مجال العدالة التوزيعية إلى انتشار الفقر وتفاقم سوء التوزيع في المجتمع خاصة إذا كانت مستويات الإنتاجية الكلية فيها متدنية.

المبحث الثاني:

خطوات الإندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد لدعم التنمية المستدامة.

في ظل الظروف العالمية الراهنة، وضمن عالم أكثر تقدم وانفتاح ولتطوير مناخ الاستثمار من أجل تحقيق تنمية مستدامة، كان ولابد على الجزائر أن تخطو خطوات متسارعة نحو الاندماج أكثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والعمل على حسن استغلال الفرص التي تتيحها البيئة التجارية العالمية ، وتجنب الآثار السلبية المحتملة الناشئة عن الزيادة المتوقعة للمنافسة العالمية على المستوى المحلي والدولي، وتوجد أمام الجزائر عدة خيارات لتوسيع دائرة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الصعيد الدولي الإقليمي .

المطلب الأول: انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالميـــة :

1- خطوات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية : عبرت الجزائر لأول مرة عن رغبتها في الانضمام إلى اتفاقية " الجات 1997 " في 3 يوليو 1987 , حيث تم حينها تشكيل مجلس خاص لدراسة ملف الجزائر برئاسة " بيريز كاستيلو "Perez Castilo " من الأورغواى, كل الظروف الإستثنائية التي مرت بها الجزائر عام 1988 بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية شغلت الجزائر عن ملف الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " GATT " مما أدى إلى إهمال ملف الانضمام لفترة معينة .

وفي عام 1993 أعيد طرح ملف الانضمام من جديد على طاولة المفاوضات ,حيث تم تنظيم ندوة في فبراير 1993 حول سبل انضمام الجزائر إلى الاتفاقية, جرت هذه الندوة في ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة,وذلك بعد تحويل المسار الانتخابي عن مساره ودخول البلاد في دوامة العنف والإرهاب، حطم البنية التحتية للبلاد، وهرت حينها آراء متعارضة حول طبيعة الانضمام بين مؤيد ومعارض، بسبب التركيبة السياسية للجزائر التي لازالت متشبثة بالأفكار الاشتراكية القديمة, واحتياجاتهم بالوضع المزري للصناعات الوطنية التي لا تتمتع بالقدرة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية, وضعف الصادرات الجزائرية التي اقتصرت على النفط والغاز الطبيعي حيث بلغت نسبة صادرات قطاع المحروقات إلى إجمالي صادرات الجزائر في السلع والخدمات خلال (89- 1993) حوالي 97 % في المتوسط[1].

أثناء التوقيع النهائي على الورقة الختامية لجولة أورغواي في 15 أبريل 1994 بمدينة مراكش، حضرت الجزائر كعضو مراقب مع العلم أنها كانت تحضر كعضو شرفي منذ مفاوضات جولة طوكيو، بعدها وفي 7

---

[1] محمد زايد بن زغيوة، **الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العلمية على قطاع الصناعة دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة حلوان، 2006/2005، ص144.

نوفمبر 1994 تم تشكيل لجنة متعلقة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بهدف صياغة مذكرة حول هيكلة التجارة الخارجية للجزائر، وفي جوان عام 1996 تقدمت الجزائر رسميا ولأول مرة بوثيقة أساسية بعنوان "مذكرة حول النظام الاقتصادي والتجاري في الجزائر"، وهي من شروط الانضمام، وبعد تقديم هذه الوثيقة عام 1996 وجهت حوالي 500 سؤال إلى الجزائر حول السياسات الاقتصادية والجمركية المطبقة في الجزائر وإمكانية جعلها أكثر انسجام وملائمة مع أحكام ومبادئ منظمة التجارة العالمية، وتحسين المناخ الاستثماري، وتحرير التجارة الخارجية بالكامل ومع تحويل كافة الإجراءات غير التعريفية إلى تعريفة جمركية والالتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية وتحرير التجارة في الخدمات وتحسين القطاع المالي والمصرفي في الجزائر. وبعد تلقي هذه الأسئلة قامت بين عامي 1996 و1998 بتصحيح مجموعة كبيرة من الإختلالات وأجابت عن كل الأسئلة، وفي عام 1998 اجتمع رسميا ولأول مرة الفوج المكلف بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية مع وفد جزائري في جنيف لدراسة المذكرة والإجابات التي ردت بها الجزائر على الأسئلة، وبعد هذا الاجتماع وجه للجزائر من جديد 120 سؤال، ثم ظهرت صعوبات اقتصادية مالية عام 1998، قررت الحكومة حينها تأجيل عمليات التفاوض مع منظمة التجارة العالمية إلى غاية عام 2001 بتوجيهات من رئيس الجمهورية، وبذلك في اتجاه إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي أولا ,ثم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ثانيا[1] .

في عام 2001 تقرر إنعاش وتفعيل ملف الانضمام من جديد حيث قدمت الجزائر لأول مرة عروضا أولية فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات, وفي شهر أبريل عام 2002 قدمت الجزائر وثائق إستكمالية، شملت نظام التعريفة الجمركية الجديد الذي صدر بأمر رئاسي ووثائق أخرى تشريعية، وقانونية الجزائرية التي تم تكثيفها مع أحكام ومبادئ منظمة التجارة العالمية .

في نفس العام شرعت الجزائر ولأول مرة في مفاوضات ثنائية مع الدول التي كانت ترغب في المفاوضات مع الجزائر، هذه المفاوضات الثنائية لها دور كبير وأساسي في دعم ملف الانضمام إلى المنظمة، حيث تقدمت الجزائر بعرض نوعية العلاقة ومستوى التنازلات بالنسبة للتعريفة الجمركية المراد تطبيقها ومع ما ستحصل عليه بالمقابل ، وكان عام 2002 عاماً مكثفاً بخصوص ملف الإنضمام الجزائر, فقد اجتمع الفوج المكلف بإنضمام الجزائر مع المنظمة ثلاثة مرات مع الوفد الجزائري , بغية إنهاء الملف قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس الذي انعقد في المكسيك بكانكون، وبلغ عدد الأسئلة التي تلقتها الجزائر أزيد من 1500 سؤال حتى عام 2005، ردت عليها الجزائر كلها[2].

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص199.

[2] مجلس الأمة، **النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية** , الفكر البرلماني، إصدارات مجلس الأمة، الجزائر2003، ص ص139- 141.

2- مفاوضات الجزائر مع منظمة التجارة العالميـــة: يتضح من خلال مسار المفاوضات التجارية بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، أن هذه المفاوضات عرفت انقطاعات عديدة كان السبب الرئيسي فيها الجزائر، نتيجة عدم الاهتمام الجدي من قبل السلطات الجزائرية الذي نستخلصه من خلال طبيعة المفاوضات التي كانت تتم بين الطرفين، إلا أن المفاوضات فشلت وتم توجيه إنتقادات كثيرة للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة ورئسها,حيث سجل خرق الجزائر لـــــــــــــــــ 37 قاعدة تجارية دولية منها الإجراءات الإدارية ، والتعريفات الجمركية، وتسجيل نصوص متناقضة في المعطيات الواردة بالمذكرة، وهذا يدل على عدم جدية الطرف الجزائري في التعاون مع موضوع الانضمام بصرامة، قررت الجزائر بعد هذا الانتقاد إعادة صياغة مذكرة ملف طلب العضوية من جديد تماشيا مع قوانين ومبادئ منظمة التجارة العالمية، التزمت الجزائر بعدها بإحداث تغيرات جذرية في المنظومة الجبائية والجمركية، وتقديم معطيات خاصة بالنظام التجاري الجزائري أكثر دقة, وبكل شفافية, مع تقديم جدول تفصيلي للتغيرات المرتقبة على مستوى التعريفات الجمركية ومطابقتها مع الشروط والمعايير الدولية . وبالمقابل أعطى رئيس الجمهورية تعليمات لتأسيس هيئة تسمى " الوحدة المركزية للتنسيق "وجمع هذه الهيئة ممثلي 23 وزارة أو قطاع، وتتكون من 65 إطار جزائري يمثلون مختلف القطاعات، و63 عضو ينقسمون إلى خمسة أفواج كل فوج متخصص باتفاقية معينة طبقا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية،كل فوج يشمل مجموعة من ممثلين عن القطاعات المختلفة، ويقوم بدراسة الأسئلة التي تطرح على الجزائر، والرد عليها في إطار المفاوضات التي عرفت نوعين من المفاوضات، الأولى متعددة الأطراف، والثانية ثنائية الأطراف[1].

وتتخلص أهم هذه الأسئلة المطروحة على الجزائر حول نظام التعريفة الجمركية, ونظام الضرائب ,وإجراءات دعم قطاعات اقتصادية معينة, وخاصة قطاع الصناعة, وقطاع الزراعة, مبدأ تطبيق الإجراءات الوقائية ونظام حماية حقوق الملكية الفكرية.بعد ذلك قام فريق العمل الذي يشرف على موضوع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بصياغة تقرير مفصل حول مجمل المفاوضات التي تمت بين الجزائر والأطراف المشاركة التي لها علاقة تجارية أكبر مع الجزائر [2].

وفي المحصلة النهائية نجد بأن الجزائر تلقت حتى عام 2005 أزيد من 1200 سؤال، وكانت تظن أنها كافية لإقناع لجنة الإشراف على ملف انضمام الجزائر على المنظمة و وقد سبق لوزير التجارة نفسه أن صرح بأن الجزائر في وضع جيد فيما يتعلق بمسألة توقيت جدول الأعمال مع اللجنة المشرفة على ملف الانضمام على المنظمة، وأنه من بين 12 نصا قانونيا الواجب إعادة النظر فيها فإن 8 نصوص قد تمت مراجعتها , وتكيفها المبادئ وأحكام منظمة التجارة العالمية ، شملت قطاع الخدمات , وخاصة فيما يتعلق بالقطاع المالي

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص200.

[2] محمد زايد بن زغيوة، **مرجع سبق ذكره**، ص147.

والمصرفي، والنقل, والتأمينات, وحقوق الملكية الفكرية , والجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر , وبعض النصوص المتعلقة بالتجارة في السلع, ولم يبق إلا 4 نصوص منها ثلاثة نصوص تتعلق بقطاعي الصناعة, والزراعة , والآخر لم يكشف عنه[1].

3- صعوبات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية : من الواضح أن هناك عوامل كثيرة ساهمت في تأخير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، ومن الواضح أن الخطوات الجزائرية لم ترق بعد لمستوى المعايير الدولية المتعددة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية, إلا أنه لا يمكن تحميل الطرف الجزائري كامل المسؤولية, فهناك عوامل خارجية أخرى , ويمكن تحديد بعض هذه العوامل فيما يلي [2]:

- غياب أية إستراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط بالنسبة للجزائر , وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي,على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة,إذ لم يراهن الطرف الجزائري على كل المعطيات المتعلقة بالصراعات والخلافات التي توجد داخل المنظمة,كما لم توظف حقائق موازين القوى الداخلية وآلية صناعية واتخاذ القرار داخل المنظمة, على الرغم من مشاركة الجزائر في معظم الجولات السابقة منذ جولة طوكيو كعنصر شرفي , ومنذ جولة أورغواي كعضو مراقب .
- عدم إعطاء المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة , وتضيق مساحات التفاوض لديه , وتبني ذات النظرة المتعددة بتغليب المنطق السياسي على المنطق الاقتصادي, وهو ما حول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي , ويعطي الأولوية لاعتبارات سياسية, وهو الأسلوب الذي كان حاصراً أثناء إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي , حيث كان المفاوض الجزائري تحت ضغوطات إدارية, وسياسية للتوقيع على اتفاق الشراكة في الآجال المحددة, وإن تطلب ذلك تضحيات كبيرة وتنازلات إستراتيجية. ومن الخطأ تبني ذات المنطق في المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة التي تتضمن بعدا تجاريا واقتصاديا عالميا بالدرجة الأولى.
- عدم تحديد أي برنامج واضح وعدم دقة المعطيات المقدمة لاسيما النقاط التي يتم التفاوض بشأنها ، وهذا راجع لغياب الشفافية، فالملاحظة أن تغير الحكومات وتعاقب معها الوزارات [(*)]والقوانين أدى إلى تضارب المعطيات المقدمة من قبل لجنة التفاوض .

---

[1] مجلس الأمة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 70.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص200.

(*) يذكر أن وزارة التجارة شهدت تغيير 6 وزراء منذ تقديم ملف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية رسميا عام 1996 , ثم تغيير لجنة المفاوضات ثلاثة مرات , وهذا يؤدي إلى تضارب المعطيات , وعدم دقتها .

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي :

1-مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية – الأوروبية: دخلت دول حوض البحر الأبيض المتوسط في مفاوضات جديدة مع الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الجديدة للاتحاد اتجاه الدول المتوسطية بمفهوم الشراكة "**الأورو – متوسطية**" التي تم طرحها في مؤتمر برشلونة عام 1995 (*) من أجل تحقيق الشراكة الشاملة التي تهدف إلى تحقيق نوع من التكافؤ بين الدول الموقعة على الاتفاقية، قائمة على ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد السياسي والأمني ، والبعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي والثقافـــي[1].

وفي عام 1993 قبل مؤتمر برشلونة بسنتين تم طرح مشروع الشراكة مع دول شمال إفريقيا، وبما أن المشروع كان سياسيا أكثر مما هو اقتصادي ، فقد تم طرح الفكرة بشكل انفرادي مع هذه الدول وعلى الرغم من أن دولار مثل تونس والمغرب ومصر سارعت إلى عقد الاتفاقية في فترة وجيزة، إلا أن المفاوضات مع الجزائر استمرت قرابة عشر سنوات، ويرجع هذا الاختلاف في الاستجابة إلى الاختلاف في وجهات النظر بين الدول الموقعة على الاتفاقية، وإلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني لكل دولة، فالجزائر كانت تعيش فترة غير مستقرة من جميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والأمنية، وعلى الرغم من ذلك فإن الإدراك الجزائري بطبيعة التغيرات الدولية خاصة في المجال الاقتصادي حتم عليها الدخول في مفاوضات جادة مع الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاقية الشراكة، ويمكن ذكر بعض أسباب ودوافع هذه الشراكة فيما يلي [2]:

- رغبة الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الاتحاد الأوروبي من اجل تنمية صادراتها وفتح المزيد من أسواق دول الاتحاد الأوروبي,عن طريق إلغاء الإجراءات غير التعريفية,وتخفيض الرسوم الجمركية, والتخفيف من حدة التشدد الأوروبي فيما يتعلق بالمعايير والموصفات الفنية ...الخ .
- يعد دخول الجزائر في هذه الاتفاقية أمراً ملحاً من اجل تعزيز، ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادي وجعله وسيلة لزيادة درجة الاندماج والتفاعل مع الاقتصاد العالمي، وأن هذه الاتفاقية تعد دعما أساسيا للتكامل الإقليمي بين الجزائر والدول الأوروبية والمتوسطة في المدى المتوسط والطويل .

(**) حضرت هذا المؤتمر 27 دولة هي: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا , إيطاليا، إسبانيا , البرتغال , إيرلندا ، بلجيكا , اليونان , هولندا، لوكسمبورج, السويد, فلندا , الدنمارك، مالطا , قبرص , تركيا , المغرب , تونس , مصر، لبنان , فلسطين , سوريا , الأردن , إسرائيل.

[1] شريط عابد ، **دراسة تحليلية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورو – متوسطية –حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير(غير منشورة) جامعة الجزائر ،2003 ، ص 65

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 202-203.

- الإدراك الجزائري من الناحية السياسية والاقتصادية بأن اتفاق الشراكة يعطي توازنا في علاقاتها الدولية والإقليمية، ويكون لها دعما في المفاوضات الدولية متعددة الأطراف.
- رأت الجزائر أن اتفاق الشراكة يوفر لها إطار مناسبا لجذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية المباشرة سواء بصورة مستقلة أو في صورة مشروعات مشتركة، مما يسهم في خلق مناصب شغل، وتقليص حجم البطالة، وزيادة معدل النمو الاقتصادي .
- طبيعة العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية,فلاعتبارات جغرافية واقتصادية,وسياسية,فإن ما يمثله الاتحاد الأوروبي كتجمع اقتصادي وإقليمي هو الأكثر ملائمة للجزائر الذي يمكن من خلاله الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد والتأقلم أكثر مع آليات اقتصاد السوق .

أما الاتحاد الأوروبي فبالإضافة إلى رؤيته المشتركة لدول جنوب المتوسط ,فإنه ينظر إلى الجزائر على أنها بلد نفطي وغازي مهم لمجموعة دول أوروبية كبيرة في الاتحاد مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال,وهو ما يجعل اتفاق الشراكة مع الجزائر ضرورة حتمية, وليس خياراً .

2-شروط وقواعد تحرير التجارة في إطار اتفاقية الشراكة : حددت اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية مجموعة من الشروط والقواعد لتحرير التجارة بين الطرفين، كان أهمها ما يتعلق بقواعد المنشأ حيث أوضح البروتوكول الرابع من الاتفاقية والخاص بشأن تعريف المنتجات التي لها صفة المنشأ وأساليب التعاون الإداري، حيث تشير المادة الثانية من هذا البروتوكول (الفقرة الأولى) إلى قواعد منشأ المنتجات الأوروبية، وتشير الفقرة الثانية من المـــادة نفسها إلى قواعـــد منشأ المنتجات الجزائرية[*] ، ومن بين الشروط كذلك ضمان قواعد المنافسة بين المنتجين حيث تنصت الفقرة الأولى من المادة 20 من الاتفاقية على امتناع قيام الطرفين باتخاذ أي إجراء أو ممارسة ذات طبيعة مالية داخلية تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى التميز بين منتجات أحد الطرفين . ومن بين النقاط المهمة التي تم الاتفاق عليها أيضا موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية، ومن المتفق عليه سوف تنظم الجزائر بعد أربع سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي عام

---

[*]حددت المادة الخامسة من البرتوكول الرابع المنتجات التي تم الحصول عليها بالكامل , كما حددت المادة السادسة من البرتوكول نفسه المنتجات التي تم تشغيلها أو تصنيعها بشكل كاف . وبناء عليها فإن المنتجات الجزائرية التي يسمح لها باختراق الأسواق الأوروبية تكون ذات منشأ جزائري فقط وتم الحصول عليها بالكامل داخل الجزائر في إطار ونطاق مفهوم المادة الخامسة من هذا البرتوكول , أو إذا كان تم الحصول عليها بالكامل من داخل الجزائر و وتحتوي على مواد لم يتم الحصول عليها بالكامل داخل الجزائر، بشرط أن تكون مثل هذه المواد قد مرت بعمليات تشغيل أو تصنيع كافية داخل الجزائر في نطاق المادة السادسة من هذا البرتوكول.

2008 تنضم الجزائر إلى الاتفاقيات منع متعددة الأطراف المتعلقة بشأن حقوق الملكية الفكرية، وبالتالي تقرر الاتفاقية منع نقل الابتكارات والاختراعات بشكل غير قانوني[1].

3-الجوانب الاقتصادية في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: تضمنت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عدة جوانب منها الجانب السياسي,والجانب الاقتصادي والجانب الأمني ، والجانب الإنساني ، ونحاول أن نتطرق إلى الجانب الأهم وهو الاقتصادي باعتباره جوهر الاتفاقية ويتضمن هذا الجانب الذي جاء تحت عنوان "حرية حركة السلع" مجموعة الاتفاقيات(*) يمكن توضيحها فيما يلي[2] :

أولاً: إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي : جاء في المادة (6) من الاتفاقية إمكانية قيام منطقة للتجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تدريجيا خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة, يتم خلالها تحرير انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ, وذلك طبقا لقواعد ومبادئ اتفاقية الجات1994 , والتي أصبحت بعد ذلك النصوص القانونية لمنظمة التجارة العالمية,وهذا يعني أنه خلال مدة انتقالية مدتها 12 سنة تقوم الجزائر بإلغاء جميع الإجراءات غير التعريفية,مع التخفيض التدريجي في معدلات الرسوم الجمركية المطبقة في الجزائر تمهيدا لقيام منطقة التجارة الحرة مع حلول عام 2017 .

ثانيـــا : تحرير السلع الصناعية: تضمن الفصل الأول من قسم حرية حركة السلع من اتفاقية الشراكة موضوع تحرير السلع الصناعية،حيث تضمنت الاتفاقية إعفاء الصادرات الصناعية الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي من كافة الضرائب الجمركية والقيود الكمية , أو أي ضرائب أخرى لها أثر مماثل وذلك فور بدء تنفيذ الاتفاق . وفي المقابل يتم إلغاء الضرائب الجمركية على الواردات الصناعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بصورة تدريجية خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة من خلال جداول زمنية تختلف وفقا لطبيعة السلعة,على أن تكون هناك بعض الإجراءات المسموح بها لمعالجة الآثار السلبية لتحرير الواردات الصناعية

---

[1] سعيد جلاب، حسين تالي، **تقويم اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية في جوانبها الزراعية والدروس المستفادة والتوجيهات المستقبلية " تجربة الجزائر** –ندوة (أثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية) 27- 29 نوفمبر 1999 ، ص46.

(*) تتضمن اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية (110) مادة وأربعة ملاحق ، تضمنت مجموعة من الآفاق وسبل التعاون في المجالات التالية: – التعاون الصناعي ، التعاون السياحي، التعاون في مجال الإحصاء ،الجمارك , التعاون في منع استخدام ظاهرة غسيل الأموال، التعاون في القضاء على المخدرات ومكافحتها , التعاون الإقليمي ، التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء على جذوره , التعاون في مجال حماية المستهلك فتح دائرة الحوار والتعاون في الشؤون الاجتماعية , التعاون حول منع الهجرة غير المشروعة والسيطرة عليها , والتعاون في قضايا الإعلام المسموع والمرئي والمعلومات , والتعاون في المجال التكنولوجي .

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 204-207.

حيث يمكن للجزائر أن تتخذ إجراءات استثنائية لفترة محدودة بزيادة أو إعادة فرض الضرائب الجمركية على منتجات محددة، وذلك في حالة الصناعات الناشئة أو الجديدة، أو قطاعات خاصة تمر بمرحلة إعادة هيكلة، أو تعترضها صعوبات خطيرة نتيجة التحرير، وخاصة ما إذا كانت هذه المشاكل والصعوبات سوف تتسبب في إحداث آثار اجتماعية حادة ويشترط ألا تزيد الضرائب المفروضة بموجب هذه الإجـــراءات الاستثنائية عن 25 % من قيمة الواردات الصناعية من الاتحاد الأوروبي،ويغلى سريانها تلقائيا بانتهاء المرحلة الانتقالية الكلية، إلا إذا تعلق الأمر بصناعة جديدة فيتم زيادة ثلاث سنوات إضافية بعد الفترة الانتقالية .

تركزت أيضا المفاوضات على كيفية التدرج في إزالة الضرائب الجمركية على الواردات الصناعية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الانتقالية , ووفقا لاقتراح الاتحاد الأوروبي فقد تم الاتفاق على إزالة الضرائب الجمركية وفقا لأربعة قوائم أساسية للتحرير تبدأ بالمواد الأولية والآلات والمعدات الرأسمالية مروراً بالصناعات المغذية (الوسيطة) وتنتهي بالسلع النهائية ويرغب الجانب الجزائري في توفير دعم أكبر للصناعة الجزائرية بما يمكنها من تلافى سلبيات الاتفاقية ويدعم قدراتها على المنافسة، وأمام اقتراح الاتحاد الأوروبي" **برنامج تحديث الصناعة الجزائرية** "،كوسيلة لمساندة تلك الصناعات [*].

ثالثـــا تحرير السلع الزراعية:حيث تم الاتفاق على التحرير التدريجي للتجارة في مجال المنتجات الزراعية والسمكية,والزراعية المصنعة التي تهم الطرفين, وذلك من خلال زيادة الحصص المقررة لها وتحسين فرص دخولها إلى السوق الأوروبي وكذلك تخفيض "**سعر الدخول**"[**] لبعض المنتجات ,كما تكفل الاتفاقية الحق في المطالبة بتحسين المزايا التجارية التي توافرها الاتفاقية وذلك في حالة انضمام دول شرق ووسط أوروبا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي أو حدوث تعديلات في السياسة الزراعية المشتركة أو المفاوضات متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية.

---

[*] قام الاتحاد الأوروبي والحكومة الجزائرية أيضا بتأسيس برنامج لتطوير القطاع الخاص يهدف إلى تعزيز نمو وتطور الاتجاه نحـــو اقتصاديات السوق عن طريق تقديم المساعدات للقطاع الخاص في شكل خدمات استشارية مجانية أو بمقابل رمزي ويتكون البرنامج من جزئيين هما برنامج دعم الشركات وبرنامج تطوير المؤسسات .

[**] **سعر الدخول** : هو النظام الجديد الذي حل محل السعر المرجعي وبموجبه يحدد الاتحاد الأوروبي سعر دخـــول لكـــل ســـلعة ومستويين من التعريفة إحداهما للواردات التي يفوق سعرها الدخول الآخر للواردات التي يقل سعرها وهنا يـــتم فـــرض رســـوم تعويضية عليها فقط , وهو حق تكلفة منظمة التجارة العالمية للاتحاد الأوروبي . بينما السعر المرجعي : هو مقارنة أسعار الاستيراد بأسعار الجملة داخل الاتحاد الأوروبي وعندما ينخفض سعر الاستيراد من دولة ما عن سعر الجملة مطروحا منه التعريفة يتم إضافة رسوم تعويضية على كل الواردات التالية القادمة من البلد المعنية لمدة محدودة , كما أن القطاع الزراعي الأوروبي يحظى بدعم كبير يتجاوز 60 مليار دولار سنويا من قبل الحكومات الأوروبية .

رابعـــاً : التعاون المالي: بالإضافة إلى بنك الاستثمار الأوروبي الذي يمنح قروضا ,ومساعدات مالية للدول المتوسطية قام الاتحاد الأوروبي باستحداث برنامج للمساعدات المالية للدول المتوسطية,اسمه"**برنامج ميدا**"(***)، ليحل محل البروتوكولات المالية في إطار اتفاق التعاون الشامل لعام 1977 . ويقصد ببرنامج ميدا مجموعة الإجراءات المالية والتكنولوجيا المرافقة والملازمة لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتوسطية,بعيدا عن المساعدات المالية التقليدية,ودخل برنامج ميدا حيز التنفيذ في 2 أغسطس 1996 بعد رفع حق الفيتو اليوناني في 15 يوليو 1996، ويركز برنامج ميدا على أولويات ثلاثة ترتبط بصورة وثيقة بدعم الإصلاح الاقتصادي في الدول المتوسطية ، وهذه الأولويات هي :

- دعم التحولات الاقتصادية,بهدف تحقيق مبادئ التجارة الحرة من خلال زيادة المنافسة,ومن ثم الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرقعة .
- دعم وتعزيز الميزان الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال تخفيف وطأة تكلفة التحول الاقتصادي في الدول المتوسطية .
- تعزيز العمليات الإقليمية عبر الحدود، لزيادة التبادل الإقليمي، وتنشيط العلاقات الثنائية بين الدول .

المطلب الثالث:منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " AFTA " :

قرر مؤتمر القمة العربية الذي انعقد بالقاهرة خلال الفترة 21- 23 يوليو 1996 إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك , وتم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ اللازم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية وفق جدول زمني يتم الاتفاق عليه من قبل وفود الدول العربية , وتنفيذاً لذلك أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في 19 فبراير 1997 القرار رقم 1317 بشأن الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " AFTA ", والموافقة على برنامجها التنفيذي الذي يبدأ سريانه في الألو من يناير 1998[1].

ويتضمن البرنامج تخفيض التعريفات الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المتماثل بنسبة حوالي 10 % سنويا ولمدة 10 سنوات على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع العربية البيئية مع حلول عام 2008، وإمكانية اتفاق الأطراف على تحرير سلع معينة بشكل فوري لتشريع وتيرة عمل منطقة التجارة الحرة بين

(***) هناك برنامجان آخران على غرار برنامج ميدا , وهما :

- برنامج فير PHARE الخاص بالمساعدات الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لدول شرق أوروبا .

- برنامج تاكيس TACIS , والمتعلق بالمساعدات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي سواء كانت مالية أو فنية لثلاث عشرة دولة من دول شرق أوروبا ووسط آسيا وهي : أرمينيا , أذربجان , بيلاروس , جورجيا , كازاخستان , موادوفيا , منغوليا , روسيا الاتحادية , طاجاكستان , تركمنستان , أوكرانيا , أوزبكستان , وتركز البرامج الثلاثة PHARE , MEDA , TACIS على جعل التحول الاقتصادي , وحرية التجارة قضيتين أساسيتين في التعاون المالي الأوروبي – المتوسطي .

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998.**

الدول العربية ، كما يحوز لأي بلدين عربيين، أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينهم تبادل الإعفاءات قبل تنفيذ أو حلول الجدول الزمني للمنطقة الحرة، وتضمن البرنامج التنفيذي مجموعة من القواعد يمكن توضيح أهمها فيما يلي[1] .

- تعامل السلع العربية التي تدخل في مجال التبادل معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف، فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس الفنية، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم الجمركية، والضرائب المحلية.
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية، ومواجهة حالات الدعم ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات .
- تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء و وإلغاء كافة القيود غير التعريفية على صادرات وإيرادات الدول العربية تحت أي مسمى .
- السلع التي تدخل في مجال التحرير تخضع لقواعد بلد المنشأ التي تضعها لجنة قواعد المنشأ التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- تتعهد الدول الأعضاء بتطبيق مبدأ الشفافية , وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات , والبيانات والإجراءات الخاصة بالتبادل التجاري بين الدول الأعضاء .
- راعي البرنامج وضع الدول العربية الأقل نمواً , ومنحها معاملة خاصة وتفضيلية , وحدد المجلس هذه الدول وفقا لتصنيف الأمم المتحدة .

نلاحظ أن هذه القواعد والأسس مستوحاة من قواعد منظمة التجارة العالمية,وهي في مضمونها جيدة لكل الإقتصادات العربية، إلا انه لا تزال هناك أمور لم يتم الاتفاق عليها كالسلع المستثناة لأسباب بيئية أو صحية, أو إستراتيجية، لأنه توجد بعض الدول لحد الآن تقدم طلبات لاستثناء بعض السلع , وهو ما أثر بشكل أو بآخر على مجمل وحجم التجارة العربية البينية التي بلغت نسبتها عام 2004 حوالي 10 % ,وتشكل الصادرات العربية الإجمالية نحو 2.8 % من إجمالي الصادرات العالمية, بينما تمثل الواردات العربية نحو 2.6 % من حجم الواردات العالمية، وهذا يعني في حجم التجارة العربية الإجمالية تمثل نحو 2.7 % في المتوسط من حجم التجارة العالمية على الرغم من أن العالم العربي يمثل 4.5 % من الحجم السكاني العالمي لعام 2004[2].

---

[1] محمد حسام السعدني، **المشاكل والمعوقات التي تواجه قيام السوق العربية المشتركة** ، حلقة عمل حول :متطلبات تعزيز إقامة السوق العربية المشتركة 13 نوفمبر2000,ص 27.

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحدة 2004** .

إن نجاح المشروع العربي في إقامة منطقة للتجارة الحرة بحلول عام 2008 يتطلب توافر إدارة سياسية واعية تؤمن بالتضامن العربي المشترك,ونبذ الخلافات السياسية القائمة بين الأشقاء,إذ كيف يمكن أن تقبل الدول العربية بضغوطات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي, ويمثل التكتل العربي الخيار الوحيد للتعامل مع منظمة التجارة العالمية التي تجيز إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة تمنح مزايا لدول التكتل دون غيرها , وهي فرصة أمام الدول العربية للتعامل مع مختلف المتغيرات الدولية . لذلك يتطلب منها توحيد جهة التنفيذ بين أجهزة العمل العربي المشترك واقتران التطبيق الفعلي لخطوات قيام منطقة التجارة الحرة واتحاد الإجراءات التشريعية اللازمـــة لذلك . وبالنسبة للجزائر التي انضمت مؤخرا إلى اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كشرط أساسيا لانضمام أي بلد عربي إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستعد فرصة أمامها لتوسيع حجم المبادلات التجارية البينية مع الدول العربية في ظل التحرر الكامل التجارة الخارجية الجزائرية,هذا إذا علمنا بأن نسبة حجم التجارة البيئية بين الجزائر والدول العربية لا تتجاوز 3 % في المتوسط من إجمالي حجم التجارة الخارجية للجزائر منذ عام 1994وهي الصورة التي تكاد تكون نفسها فيما يخص حجم المبادلات التجارية البينية للدول العربية[1].

المبحث الثالث:

سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتجية جديدة للتنمية المستدامة.

أدى التردد وغياب الرؤية الشاملة، الواضحة والمنسجمة فيما يتعلق بمجالي كل من إعادة الهيكلة والخوصصة وبالأخص طبيعتها وكيفية تطبيقها منذ نهاية برنامج التعديل إلى سنة 2001 أين ظهر برنامج الإنعاش الاقتصادي ليتبعه مخطط ثاني يسعى لدعم الإنعاش الاقتصادي بحزمة واسعة من الموارد المالية.

تسعى هذه السياسة إلى إعادة تفعيل الطاقات الإنتاجية المتوفرة وفق مبدأ التكثيف تارة والتوسع تارة أخرى ويتم ذلك عن طريق تحفيز الاستثمار، الأجور، الاستهلاك وتسهيلات القروض، ويبنى الأساس النظري لبرامج الإنعاش الاقتصادي عبر الخلفية الفكرية للمنظور الكلاسيكي الكينزي ، إذ تهدف من خلالها إحداث النمو بواسطة الدولة، وإستنادا على هذه الخلفية الفكرية-المستوحاة من الطروحات الكينزية- فهذه السياسة تقوم على نوعين من طرق الإنعاش الاقتصادي الأول عن طريق الاستهلاك والثاني إنعاش عن طريق الاستثمار، تتوقف قضية الإنعاش الاقتصادي على تهيئة الظروف لتوسيع مجهودات التنمية ومضاعفة فعاليتها لتعزيز الإطار الهيكلي والتنظيمي للاقتصاد، بإعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي وتوسيع الإستثمار الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة، نحو فتح آفاق الاستثمار المنتج أمام المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب.

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 207.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة [2001 –2004].

هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على:

- دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل ،
- تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشات القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، تدارك التأخر المسجل علي مدار عشرة سنوات من الأزمة،
- تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة،
- المساهمة في أعطاء دفع جديد للاقتصاد، وإستدامة النتائج المحققة علي مستوى التوازنات الكلية،
- إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أما علي المستوي الخارجي فان الجزائر ترتبط بإستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي في هذا المجال تركز حاليا علي ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدبير جديدة لعائدات النفط ، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ، وتحسين استفادت السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق.

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

- إختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز؛
- إعادة الاعتبار و صيانة البنى التحتية؛
- مستوى نضج المشاريع؛
- توفير الوسائل و قدرات الإنجاز، و لاسيما منها الوطنية؛
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج و المستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

1- نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات[1]:

❖ **دعم النشاطات الانتاجية**

- الفلاحة: يتمحور حول البرامج (PNDA) بتكلفة قدرها بـــ 65 مليار دج، يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المرتبطة بـــ:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص؛
- حماية الأحواض المنحدرة و المصبات و توسيع مناصب شغل الريفي؛

[1] Le plan de la relance économique, **les composantes du programme**, OP- CIT , P6-12.

- حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين العرض ألعلفي؛
- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين؛

– الصيد و الموارد المائية: نظرا لطول الساحل الجزائري، فإن هذا القطاع لا يحضى بالعناية المستحقة له، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية، فالبرنامج يتضمن أساسا في عمليات: البناء، التصليح والصيانة البحرية،...إلخ، والتكييف، التقييم، التبريد، النقل،...إلخ، ويقدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج بـــــــــــــــــــــــــــــ:9.5 مليار دج، حيث إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية، يجب التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 ، وبواسطة آليات أخرى مناسبة، ويتعلق الأمر بـــ:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري(FNAPAA) الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA)، الذي يتمتع بشبكة للصناديق على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات .
- إدخال إجراءات جبائية، شبه جبائية وجمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع FIDA و CEE المقدرة بـــ 0.2 مليار دج.

❖ **التنمية المحلية والبشرية**

- التنمية المحلية: البرنامج المقترح المقدر بـــ 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالإنشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين، ويستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية في شكل:
  - برنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.
  - مشاريع AEP المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية)، و(تطهير الماء والمحيط)، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية .
- التشغيل والحماية الاجتماعية : البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل و الحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـــ 16 مليار دج، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP - HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة.

هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـــ 70.000 منصب شغل دائمين بتكلفة قدرها 7 ملايير دج.

أما عن النشاط الاجتماعي فيتعلق الأمر بـــ:

- نشاطات التضامن إتجاه السكان الأكثر ضعفا بقيمة 3 ملايير دج،
- إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة بقيمة 3 ملايير دج ،
- إكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة بقيمة 0.7 مليار دج .
- تأطير سوق العمل بقيمة 3 ملايير دج.

❖ **تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي**: البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا و الواحات و السكن و العمران، وذلك في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـــــــــــــــ 210,5 مليار دج.

– التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، تمّ تقدير هذا البرنامج بـــ 131.2 مليار دج.

- تأمين الموانيء والمطارات والطرقات: يهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانيء والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الإقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته بـــ 1,7 مليار دج؛

– الإتصالات: مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله. تكلفة هذا المشروع تقدّر بـــ 10 ملايير دج؛

– إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات: البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي، والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، سيسمح بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، وخلق مناصب الشغل.

وتوزيع الغلاف المالي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم[27]:يوضح توزيع الغلافات المالية للخدمات العامة وفق برنامج الإنعاش الإقتصادي.

القطاعات	المبالغ المخصصة [مليار دج]
البنى التحتية للموراد المائية	31,3
البنى التحتية للسكك الحديدية	54,6
الأشغال العمومية	45,3
المجموع الأول: التجهيزات الهيكلية للعمران	131,2
المجموع الثاني: الموانيء والمطارات والطرقات	1,7
المجموع الثالث: الإتصالات	10
المحيط	6,1
الطاقة	16,8
الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة)	9,1
السكن	35,6
المجموع الثالث: إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات	67,6
المجموع الكلي= المجموع الأول+ المجموع الثاني+ المجموع الثالث	210,5

source: Le plan de la relance économique, les composantes du programme, OP-CIT , P 8.

❖ **تنمية الموارد البشرية**

تحدد المشاريع حسب حاجيات السكان، (منشآت الصحية والتربوية....)، وتقدر تكلفة البرنامج بـــ 90,3 ملياردج. موزعة على الشكل التالي:

الجدول رقم[28]:توزيع الغلافات المالية لتنمية الموارد البشرية وفق برنامج الإنعاش الإقتصادي.

نشاط القطاعات	المبالغ المخصصة [مليار دج]
التربية الوطنية	27
التكوين المهني	9,5
التعليم العالي	18,9
البحث العلمي	12,4
الصحة و السكان	14,7
شباب و رياضة	04
الثقافة	2,3
الشؤون الدينية	1,5
المجموع الكلي	90,3

source: Le plan de la relance économique, les composantes du programme, OP- CIT , P 9-10

يتطلب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية وموارد مالية ومادية وبشرية، من أجل إنجازه وبأقل تكلفة للحصول على نتائج مرضية، وفي هذا الإطار تم إتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والمالية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم[29]: السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004.

الوحدة مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل	0,03	0,05	-	-	0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

Source : Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes, OP - CIT, P20 .

لقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الإقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 بـــ 478 مليار دج وكانت هيكلة الإستثمارات المكلفة كالآتي:

الجدول رقم[30]:يوضح توزيع هيكل الإجمالي الإستثمارات وفق برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة [2001-2004].

هيكل الإستثمارات	المبالغ المخصصة [مليار دج]
تحسين ظروف المعيشة	155
الأنشطة المنتجة	74
الموارد البشرية والحماية الإجتماعية	76
البنى التحتية	124
حماية الوسط	20
البنى التحتية لإدارة	29
المجموع	478

source: Le plan de la relance économique, les composantes du programme, OP- CIT , P 9-10

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي [2005-2009].

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا. و تجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي :

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار(أي 3.700 مليار دينار) ، منها حوالي 30 مليار دولار(أي 2.350 مليار دينار) من الإنفاق العمومي؛
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8% طوال السنوات الخمس (بنسبة 6,8% في سنة 2003)؛
- تراجع في البطالة أكثر 29% إلى 24%؛
- إنجاز الآلاف من المنشات القاعدية و كذلك بناء و تسليم 700.000 مسكن.

من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم مواصلة مجهودات إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات، والعمل تحقيق كفاءة الإنتاج الوطني، إلتزمت الحكومة بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني للانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال[1]:

[1] مصالح رئيس الحكومة، **مشروع برنامج الحكومة**، الجزائر، ماي 2003، ص 41 – 42.

- إستكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانتفاخ العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، لتعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

هذا البرنامج عبارة برنامج حكومي يقدم للاقتصاد بهدف إنتعاشه وتنميته وتسريع توسعه ونموه، وتتمثل سياسة الإنعاش في التعديلات التي تقوم بها الدولة في إطار مخطط يتم تفيده خلال فترة محددة، وتعتبر الدولة هذا المخطط كوسيلة تسمح بتنشيط الاقتصاد بمبلغ 525 مليار دج هدفه دعم البنية التحية الأساسية التي تسمح بانطلاقة اقتصادية حقيقية، وتعتزم الحكومة على مراجعة قانون الاستثمارات ومضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ولجان مساعدة مشاريع الاستثمارات وتحديد مواقعها (CALPI) في مجال تحسين بيئة الإستثمار والتوجيه لصالح المستثمرين الجزائريين.كما ستسهر على تحسين مستوى جهودها ومواصلتها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبيين.

1- الإصلاح في المجال الاقتصادي:

أ- تحسين إطار الاستثمار:

❖ **ترقية الاستثمار وضبطه** : وتعتزم الحكومة على مراجعة قانون الاستثمارات، وتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار يتطلب مراجعات التشريعية والتنظيمية، ومضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ولجان مساعدة مشاريع الاستثمارات وتحديد مواقعها (CALPI) في مجال تحسين بيئة الإستثمار والتوجيه لصالح المستثمرين الجزائريين.كما ستسهر الحكومة على تحسين مستوى جهودها و مواصلتها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبيين.

❖ **تسوية مسألة العقار**: غالبا ما تعتبر عائقا أمام ترقية الإستثمار،

- مشكلة العقار الصناعي تعزم الحكومة على:

- إصلاح تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وتثمين المناطق الموجودة، وتطوير مناطق جديدة، وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات.
- وإتاحة الممتلكات، في ظل الشفافية، وعلى مستوى آليات ترقية الاستثمار.
- إصلاح فائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية.

- فيما يتعلق بتهيئة الإقليم ستعمل الحكومة على:

- استكمال عملية مسح الأراضي ومخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن،
- احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم،
- مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الإستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحة.

- أما بالنسبة تسوية مسألة العقار الفلاحي، تقترح الحكومة ضمن هذا البرنامج:

- تأسيس نظام الامتياز بكيفية واضحة تضبط حقوق مانح وصاحب الإمتياز وواجبات كل منهما،
- منح الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،
- إقامة صلة متينة بين الأرض ومستغلها،
- حماية هذه الثروة الفلاحية الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي،
- منح القروض لتنمية النشاط الفلاحي.
- تسهيل الإستفادة من سندات الملكية إلى ملاك الأراضي الفلاحية المتأتية عن طريق وضعيات وراثية،
- فتح ورشة التشريع المخصص للأراضي الرعوية.

ب- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: توفر إطارا قانونيا ملائما لترقية الاستثمار يتطلب مراجعات التشريعية والتنظيمية، إحترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين المعمول بها. وتعمل الحكومة دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مردّه إلى الغش، يعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين، للخطر.

ت- عصرنة المنظومة المالية تملي الظروف الاقتصادية الدولية ضرورة عصرنة المنظومة المالية وخصوصا في الوقت الراهن وعلى ضوء المستجدات الكلية التي تتحكم فيها المنظمات الدولية، الملائمة أكثر و في سياق لإستكمال المسار الشامل للإصلاحات وبرامج دعم التمو تعمل الحكومة على تحقيق الأهداف التالية[1]:

- إستكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا؛
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة؛
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الإستثمار، وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية؛
- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي بإقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الإستثمارات الأخرى؛
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لاسيما من أجل التحكم في المهن الجديدة،

[1] مجلس الأمة، الفكر البرلماني، **برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة**، العدد السادس، الجزائر، جويلية 2004، ص 38.

- إنعاش البورصة وتطويرها.

2- النهوض بتنمية مستمرة و منصفة عبر أنحاء البلاد:

أ- تثمين الثروات الوطنية وتطويرها.

❖ **قطاع المحروقات والمناجم** :ستقوم الحكومة بإستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب الإستثمار الخاص الوطني، وجلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم، ودعم الأنشطة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة من خلال:

- تكييف وعصرنة المنشآت الأساسية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطوّر الإنتاج.
- ضبط تسعيرة الكهرباء والغاز، لاسيما المناطق والفئات المحرومة،
- إيصال الغاز وغاز البروبان المميع والطاقات المتجددة و جعله في مستوى هام عبر البلاد.
- إحتياجات النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والفلاحة والسياحة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير سياسة تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الإستثمار الوطني.
- إزالة الاحتكارات الفعلية تدريجيا وإيجاد أدوات لضبط أنشطة الاحتكار الطبيعي.

❖ **الفلاحة:** تقدم الحكومة دعمها المالي لهذا القطاع ورصد القروض المصرفية لذلك، وهي تعمل أيضا على تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها، وإستكمال برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وستوجه الإعانة والحفز العموميين لتنمية فلاحية مستدامة بهدف[1]:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد؛
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، لاسيما في الهضاب العليا والمناطق الجبلية،
- السهر على حماية التراث الجيني؛
- إعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة:
  - تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات،
  - تشجيع ودعم الصناعة الغذائية الفلاحية،
  - تعزيز طاقات الغرف الفلاحية ؛
- ترقية الصادرات الفلاحية من المنتوجات المحلية
- تشجيع الفلاحية الحيوية (البيولوجية) ؛

[1] الفكر البرلماني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 50-51.

- تعزيز إستحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم إدماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية؛
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها.

❖ **التنمية الريفية:** يلحق إنعاش الفلاحة برامج دعم وتنمية الأرياف، وفي هذا إطار عملت الحكومة على مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، من خلال:

- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات؛
- مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية وعلى قروض؛
- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي؛
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء والغاز)،
- دعم برامج الإسكان الريفي.

❖ **في ميدان السياحة والصيد البحري:** قطاع السياحة عنصر من عناصر القوة الإقتصادية للدولة، فمن خلال هذا البرنامج تسعى الحكومة إلى رفع مستوى إيراداتها وخلق مناصب الشغل، وتنمية قطاع الخدمات كداعم أساسي لتنمية سياحية يأتي:

- تثمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة وعقود التسيير والخوصصة، لتحسين جودة الخدمات إدراج هذه الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة؛
- تشجيع الإستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والحمامات المعدنية، بواسطة التصديق على المؤسسات وتصنيفها؛
- ترقية وتأطير وكالات الأسفار والترقية السياحية ،
- ترقية المنتوج السياحي الوطني في الخارج، عن طريق المعارض والعروض وغيرها من التظاهرات الدولية؛
- حث الجماعات المحلية على تثمين المعالم التاريخية والثقافية وغيرها.

وعلى مستوى المناطق الجنوبية ، فإن ترقية السياحة وتشجيعها سوف يدرجان ضمن البرامج التنموية، وتحقيق مردودية المنشآت الأساسية المنجزة وتحسين الموارد والتشغيل لفائدة السكان وبرامج دعم السياحة الصحراوية.

❖ **الصناعة التقليدية** تنمية الصناعة التقليدية تشمل العديد من آليات التأطير والدعم، من خلال برنامج العمل الممتد إلى غاية 2010 من أجل تطوير الصناعة التقليدية كعامل ضروري للنشاط السياحي في اتجاه الزبائن المحليين والأجانب، وستساهم الحكومة في دعمها عن طريق الآليات المختلفة للإستثمارات المصغرة.

❖ **الصيد البحري:** ظل الصيد البحري موضوع سياسة هيكلية وتنموية حقيقية أعطت نتائج أولى مشجعة،وستواصل الحكومة انتهاج هذه السياسة وتعزيزها بواسطة:

- عمل رسم خرائط بتحديد الموارد؛
- دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة؛
- تعزيز شبكة الموانئ وملاجئ الصيد البحري؛
- تشجيع الإستثمار في ميادين دعم الصيد البحري، منذ بداية هذا النشاط إلى نهايته؛
- مواصلة دعم رصد القروض لإستحداث الأنشطة في ميدان الصيد البحري، لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والشباب على الخصوص.

❖ **الاتصالات و التكنولوجيات الجديدة** :سوف تهتم الحكومة بهذا الميدان بشكل خاص معتمدة على[1]:

- فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، والتشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي؛
- إعادة صياغة الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الالكترونية والخدمات الحكومية عبر الخط؛
- الشروع في فتح رأسمال شركة "إتصالات الجزائر" كشريك إستراتيجي لتحسين مردوديتها وإعادة تموقعها كرائد في السوق؛
- الإسراع في وتيرة عصرنة البريد عن طريق رد الاعتبار لشبكته وتوسيعها وإدخال الإعلام الآلي والنظام الآلي في عملياته؛
- مواصلة عصرنة الخدمات البريدية والمالية ؛
- الحفاظ على الخدمة الشاملة وتطويرها لتمكين سكان الأرياف والمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية من الوصول إليها.
- تحسين مردودية النشاط في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد بواسطة التدابير الملائمة لجلب المزيد من الإستثمارات وتحسين الخدمات المقدمة.

زيادة على ذلك، تواصل الحكومة تنفيذ إستراتيجيتها في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، من خلال تحديد وانجاز مخطط عمل سريع وحقيقي لتطوير وإستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال قصد تشييد مجتمع معلوماتي متطور، وتشمل هذه الإستراتيجية ضمن مكوناتها[2]:

- حفز الابتكار والإبداع بفضل توفير المحيط المناسب بإنجاز الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله؛

---

[1] الفكر البرلماني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 52.

[2] الفكر البرلماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

- عصرنة وتكييف برامج التكوين على هذه التكنولوجيات الجديدة بتنويع الدروس المتقنة في مجال الانترنت، والتسيير والإدارة،
- تكثيف شبكة الأكاديميات المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

ب- رفع التحدي في مجال الموارد المائية : الموارد المائية مسألة ينبغي الإهتمام بها بسبب ندرتها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية ، وستسهر الحكومة على تطوير مسعى إستراتيجي يتمحور حول ما يأتي:

- حشد المورد وإسترجاعه وإنتاجه؛
- التسيير والتوزيع الرشيد لهذا المورد؛
- مواجهة الكوارث المتصلة بالعامل المائي والوقاية منها.

❖ **حشد الموارد المائية، استرجاعها وإنتاجها:**

– **بناء السدود** :تفاديا لتبديد الموارد المائية، فإن الأولوية المطلقة سوف تولى لإنهاء البرنامج الكبير للسدود وإنجازات التحويل الجارية، ويمكن برمجة بناء سدود جديدة على ضوء الإمكانية المادية المياحة، وأهم الانجازات سد بني هارون والمشاريع الكبرى للتحولات إنطلاقا من سد تاقصبت نحو العاصمة، وإنطلاقا من سد الشلف نحو وهران مرورا بمستغانم وأرزيو، ومنها كذلك إنجاز تحويل المياه من عين صالح نحو تمراست، كما تسهر الحكومة على صيانة السدود الموجودة وحمايتها.

– **برنامج حفر الآبار**: سوف يتم تطوير برنامج إنجاز حفر الآبار، بقدر 20.000 متر خطي كل سنة، ما يرصد مقابل 80 مليون متر مكعب سنويا، و ذلك في آن واحد مع صيانة الآبار الموجودة.

– **المحاجز المائية** : من أجل سد حاجات الري الفلاحي تم تأهيل أكثر من 200 محجز مائي قيد الاستغلال وانجاز قرابة 300 وحدة جديدة.

– **إسترجاع المياه المستعملة** :ضمن هذا النشاط برنامج وطني لإنجاز 33 محطة تصفية وكذا صيانة المحطات الموجودة. وستخصص المياه المسترجعة بدرجة أولى لقطاع الصناعة، ثم قطاع الفلاحة، وتعزم الحكومة على مواصلة عملية بناء شبكات جمع المياه المستعملة حول برنامج عمل يشمل مجموع 2500 كيلومتر.

– **تحلية مياه البحر**: يوجد برنامج هام قيد التحضير لإنجاز محطات كبرى لتحلية مياه البحر عن طريق اللجوء إلى منح الامتياز في إطار المؤسسات المختلطة وبالشراكة مع قطاع الطاقة الذي يساهم برؤوس أموال، مع إمكانية مشاركة الخزينة في رأس مال الشركات المختلطة لإنجاز وتسيير هذه المحطات قصد تقليص التكلفة النهائية لتحلية المياه.

❖ **إدارة الموارد المائية:** وضمن هذا الإطار سوف يتم:

- تطوير تسيير شبكات المياه وتوزيعها وصيانتها قصد تجنب التسربات وممارسة الغش في إستعمالها،

- تشجيع اللجوء إلى الشراكة في مجال التسيير ودعم أصحاب الامتياز المحليين على أساس دفاتر شروط تضمن خدمة عمومية ذات جودة عالية في هذا المجال.
- تطوير سلسلة من البرامج التوعوية لتشجيع المستهلكين على اقتصاد المياه.

وفي الميدان الفلاحي، سوف يتم تطوير الري حسب وتيرة نمو هذا المورد، وسوف تتواصل عملية رد الاعتبار للمساحات المسقية وتوسيعها إلى جانب تأهيل قدرات التسيير للهيئات المكلفة بهذه المساحات. كما ستشجع الدولة تطوير الري بفضل اتخاذ إجراءات تحفيزية و اللجوء إلى تقنيات التقطير الاقتصادية.

❖ **الرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه و امتصاصها** : ستواصل الحكومة أعمال انجاز المنشآت لحماية المناطق السكانية من الفيضانات. كما ستعكف على انجاز أشغال امتصاص الآثار المأساوية لصعود المياه في ولايتي ورقلة و الوادي. و سيتم التكفل بهذا الملف بشكل استعجالي من أجل حشد المخصصات المالية الضرورية باشتراك المتعاملين الأكفاء في هذا المجال و متابعة عملية التنفيذ. كما أنه سيتم تحسين تسيير مساحات الري لهذه المنطقة و متابعته قصد تجنب انتشار ظاهرة صعود المياه و تكرارها.

ت- سياسة تهيئة الإقليم: سياسة تهيئة الإقليم من شانها أن توفر على المدى المتوسط تصورا لبرامج التنمية الوطنية وإطارا توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها، في ظل جهود التنمية الشاملة نحو تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق والأقاليم.

كانت إستراتيجية تهيئة الإقليم محل دراسة إستشرافية تمتد حتى أفق 2020 حيث خصص لها صندوقين، أحدهما مخصص لجنوب البلاد والآخر لمناطق الهضاب العليا، وفي هذا الإطار تعمل الحكومة على تعزيز البنى التحتية الكبرى والأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية والنشاط الاقتصادي لسكان هذه المناطق.

❖ **البنى التحتية الخاصة بالطرق:** فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق/ غرب، فحسب الدراسات والإنجازات المتعلقة بالطرق تتضمنت ما يأتي:

- الطريق العرضي للهضاب العليا،
- الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة،
- إستكمال الطريق العابر للصحراء،
- تهيئة الطرق الساحلية،
- بناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة،
- وضع برنامج لصيانة شبكات الطرق الموجودة.

و من هنا، يتعين السهر على التحكم في تكاليف الإنجاز وتمديد البرمجة حسب أهمية الموارد المرصودة لإنجاز هذه الورشات.

❖ **البنى التحتية للمطارات**: العمليات الكبرى الواجب التقدم في انجازها هي[1]:

- مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر ومطاري الشلف والبيض ؛
- توسيع قدرات إستيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف وبرج باجي مختار؛
- تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.
- إستمرار عملية دعم الوسائل الأمنية للملاحة الجوية، وتحديثها وتوسيعها خصوصا في الجنوب.
- مواصلة عملية تحديث الأسطول الجوي الوطني وتحسين تسييره، من خلال ترقية الشراكة مع متعاملين لهم شهرة عالمية في مختلف قطاعات الخدمات (النقل، الصيانة، الإطعام).

كما ينبغي لشركة الخطوط الجوية الوطنية أن تتكيف مع المقاييس الدولية في مجال الأمن والوقاية من الأضرار و مع المحيط الدولي الجديد في مجال الملاحة الجوية[2].

❖ **البنى التحتية البحرية**:في مجال صيانة الموانئ وتوسيعها، سيشمل هذا البرنامج على الخصوص ما يأتي :

- صيانة هياكل القاعدية وتطويرها؛
- تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها؛
- إنجاز مرفأ ثاني للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء الجزائر وتوسيع مرفأ ميناء وهران، وتهيئة مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جن جن، وإنجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية.

وفي مجال تحديث الموانئ، سوف ينصب الاهتمام على:

- إقامة السلطات المرفئية؛
- تخصص الأرصفة؛
- تجديد تجهيزات الشحن والملاحة وتحديثها؛
- تعميم إستعمال الأدوات الحديثة للتسيير والإعلام الآلي؛
- تقنين العلاقات التجارية وإضفاء الطابع التعاقدي عليها مع المؤسسة المينائية والمتعاملين؛
- تحسين ظروف إستقبال المسافرين؛
- دعم أمن مجال الموانئ والرقابة، بما في ذلك تعميم إستعمال الأجهزة الكاشفة "سكانير" .

وسوف تفرض أهمية الموانئ على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني وتسييرها المعقد على الحكومة، ترقية الشراكة مع متعاملين دوليين متخصصين لإنجازها وتسييرها لفائدة التنمية الوطنية.

---

[1] مشروع برنامج الحكومة، **مرجع سبق ذكره**، 2003، ص 89.

[2] الفكر البرلماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

❖ **البنى التحتية الخاصة بالسك الحديدية:** المشاريع تشمل:

- إنجاز خط يربط رجم دموش .بمشرية؛
- تمديد الخط العرضي للهضاب العليا المسيلة بسعيدة عبر عين وسارة وتيارت؛
- الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود بالجلفة عبر توقرت والجلفة؛
- تحديث الخط بين غليزان وتيارت؛
- انجاز خط ثاني للخط الرابط بين الثنية وتيزي وزو وكهربته وخط شرق / غرب في شمال البلاد؛
- تجديد الخط المنجمي في الشرق؛
- تحديث شبكة السكة الحديدية للعاصمة.

سيكون تخطيط هذا البرنامج على المديين القصير والمتوسط ضروريا، بمراعاة جميع البرامج الوطنية للمنشآت الأساسية القاعدية، ولاسيما ما يتصل منها بقطاع المياه. كما أنه من الضرورة التحكم في دراسات هذه المشاريع و تفادي حدوث أي تأخر قد يزيد من تكاليف الانجازات بعد انطلاقها.

❖ **البنى التحتية للنقل الحضري وأمن الطرق:** سيتم اعتماد خيارات كبرى بسرعة قصد التحكم في التكاليف وضمان الاستغلال الفعال والسريع في خدمات ومنها:

- إنجاز مترو الجزائر العاصمة ،
- الحافلة الكهربائية (tramway) والكابل عبر المدن الكبرى.

سيتم تطوير النقل الحضري ويخضع أمن الطرق إلى:

- مراجعة التشريع المتعلق به لتطبيق عقوبات أكثر صرامة على مخالفات قانون المرور،
- برامج توعية المواطنين قصد تقليص حوادث المرور.

ث– الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة: في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض ستتم مواصلة إنتهاج سياسة البيئية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتكرس الدولة وسائلها لتحسين البيئة والحفاظ عليها من خلال عملية التطهير وإزالة النفايات وفرض إحترام التشريعات البيئية وإشراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة الكبيرة، وفي مجال تسيير النفايات الصناعية والخاصة والتلوث، ستحرص الحكومة على:

- فرض احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها،
- إشراك الفاعلين المعنيين و ترسخ قاعدة "من يلوث يدفع".
- تطوير خطط التخفيف التدريجي من التلوثات و الأضرار.
- الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته
- الإستعمال المستدام للتنويع البيئي والموارد الجينية (génétiques)،

- تطوير القدرات المؤسساتية والقانونية التي تسمح بالسيطرة على المشاكل الناجمة عن استعمال الجسيمات المعدلة جينيا (OGM).
- حفظ المنظومات البيئية الهشة (المناطق الجبلية والسهبية و الساحلية)،
- إنشاء مناطق تهيئة متكاملة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين إعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق والأنظمة البيئية للواحات (حدائق النخيل،...).
- إنتهاج سياسات نوعية للحفاظ على المساحات الحساسة وتثمينها.
- فيما يخص تسيير تطهير المدن الكبرى، ستعمل الحكومة على إدخال طرق وأساليب حديثة بما فيها من خلال اللجوء إلى الشراكة الأجنبية.

3- التنمية البشرية:

أ- **الصحـــة** :تسهر الدولة على ضمان الحق في الخدمات الصحية، وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي والاستشفائي، و جاء إصلاح المنظومة الصحية من أجل:

- تحسين قدرات المنظومة الصحية؛
- تطوير الصحة الوقائية ؛
- تحسين العلاج الإستشفائي؛

يرمي إصلاح المستشفيات إلى:

- تحسين ظروف استقبال المرضى وإقامتهم، ودوام أعمال الرعاية الصحية الاستشفائية،
- دعم التكفل بالاستعجالات الطبية والجراحية،
- تحسين التزويد بالوسائل الملائمة للخدمات الطبية المتخصصة، لاسيما الخدمات المختصة في الأمراض التي تستوجب التحويل إلى الخارج،
- تثمين الوارد البشرية في مجال الصحة.

يتضمن هذا الإصلاح تحسين تسيير المستشفيات من خلال :

- إدخال المحاسبة التحليلية،
- تعزيز قدرات تقييم النشاط و الأداء،
- تأسيس "مشروع المؤسسة" من أجل التسيير ألاستشرافي،
- مراجعة الإطار القانوني لمؤسسات الصحة.

يندرج في هذا الإصلاح مراجعة آليات التمويل عن طريق:

- إخضاع العلاقات بين مؤسسات الصحة وهيئات الضمان والحماية الاجتماعيين إلى أنظمة التعاقد،

- إعداد الحسابات السنوية الخاصة الطبية،
- تحديث مدونة تسعير الأعمال الطبية.

ستكون السياسة المتعلقة بالأدوية موضوع مراجعة المدونة التي ستخضع لمنطق الصحة العمومية الذي يشجع على الأدوية الأساسية والجنسية بما يمكن من:

- تحسين الحصول على الأدوية الجوهرية،
- ضمان نوعية المنتجات الدوائية ومراقبتها بالخصوص عن طريق تعزيز عمليات التفتيش،
- ترشيد الإنفاق بفضل ترويج إستخدام الأدوية الجنسية، وجعل التعويض تبعا للخدمة الطبية المقدمة،
- تطوير التكوين في مجال تسيير المستشفيات، والصيدلة الصناعية.

ب- **تلبية الطلب على السكن و تهيئة المدينة**:لقد سجلت بلادنا، خلال الفترة 1999-2004، تقدما معتبرا في مجال تلبية الطلب على السكن،وتعمل الحكومة على تجسيد التزام الدولة قصد تسليم مليون مسكن جديد خلال السنوات الخمس القادمة، وهو الهدف الذي تعتزم بلوغه بإدخال بعض التحسينات على سياسة الإسكان الوطنية في مجال:

- إعداد المشاريع وإنضاجها؛
- أنماط التمويل؛
- تقنيات البناء مع مراعاة أخطار الزلازل ؛
- تخفيض أسعار السكن؛
- تحسين سياسة تسيير المدن.

وكما تسهر الحكومة على:

- تحقيق التحكم في مشكل وفرة عقار البناء الذي يتسبب في تأخر البرامج و إرتفاع تكاليفها بتمويل تشارك فيه البنوك.
- توسيع هذه الصيغة بمساهمة الخزينة العمومية وتشجيع الاستثمارات العمومية والخاصة في هذه الأنشطة.

❖ **في مجال السكن الاجتماعي التساهمي**: تعزم الحكومة على مواصلة العمل ببرنامج المساكن الاجتماعية التساهمية الموجهة للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل من خلال:

- إشراك المؤسسات المالية أكثر فأكثر؛
- الرفع من المساهمة الحاسمة للسلطات المحلية لتطوير صيغة عرض المساكن هذه؛
- رصد الموارد المالية الضرورية في الميزانية العمومية لتغطية الإعانات بعنوان مساهمة الدولة.

❖ **في مجال السكن الريفي**: بادرت الحكومة بمراجعة الإعانات التي تمنحها الدولة للسكن الريفي (من خلال توحيد هذه المساهمة وتبسيط إجراءات تسييرها ومنحها)، وستعكف على متابعة إنجاز برنامج 40000 مساعدة تم منحها. وستتم هذه العملية بالتعاون الوثيق بين مختلف الدوائر الوزارية المعنية في مجال السكن الإجتماعي، ويتعلق الأمر بما يأتي:

- تفعيل إنجاز برامج السكنات الاجتماعية؛
- دعم السياسة المنتهجة في مجال السكن الإجتماعي لصالح الفئات المحرومة وتحفيز الجهات المكلفة بالتوزيع إعتمادا على الشفافية؛
- تحسين نوعية السكن التابع للممتلكات الإجتماعية الإيجارية سواء على مستوى المساحات أو الأداءات من أجل نوعية تتماشى مع حجم الأسر وأسلوب معيشتها؛
- إنعاش الأجهزة المكلفة بمنح المساكن الاجتماعية.

❖ **في مجال البيع بالإيجار :** الإقبال الذي أحدثته هذه الصيغة، تملي التركيز الجهود على:

- المتابعة الصارمة لأشغال الإنجاز المتعلقة ببرنامج 20.000 سكن المسجلة لسنة 2001 حتى يتسنى إستلامها في الآجال المحددة؛
- متابعة متى تقدم أشغال إنجاز 35.000 سكن الجارية؛
- الشروع في برنامج تكميلي قوامه 65.000 مسكن ومتابعته.

خلاصة الفصل السابع

مر الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال بمجموعة من التحولات، وتعرض للكثير من الأزمات، مما أدى بالسلطات إلى المضي في سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية، وبرامج الإنعاش الاقتصادي،كونهما القناة التي عبر من خلالها الإقتصاد الوطني من النظام المخطط إلى نظام اقتصاد السوق وتحقيق النمو المستدام.

وتشكل الخوصصة وبرامج التعديل الهيكلي أحد محاور الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر المدعمة من قبل الصندوق والبنك الدوليين، وقد تميز برنامج الإصلاحات في الجزائر ببطء التنفيذ خلال فترة التسعينات، وتفسير ذلك يعود إلى عدة معوقات مباشرة وغير مباشرة.

وفي إطار أهمية العلاقات الخارجية في ترقية الاستثمار وتفعيل البرامج التنموية الشاملة ،حاولت الجزائر الانسجام مع الوضع السائد من خلال إبرام اتفاقيات دولية والدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي والتفاوض للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة والذي من شأنه تعزيز الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في الجزائر لدعم التنمية المستدامة.

الفصل الثامن
مؤشرات التنمية الإجتماعية والحكم الراشد في الجزائر

تمهيد الفصل الثامن

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري و دعم برامج التنمية المستدامة، إلاّ أن تسيير هذه الموارد وتنميتها كان له أثر واضح على السياسة التنموية بالجزائر وخاصة في ظل التوجهات الحالية نحو النمو المستدام.

وبعد عرض مسيرة الاقتصاد الجزائري ولمعرفة أداءه وخاصة أثر الإصلاحات على النمو وديناميكية النمو في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي بهدف إرساء النمو الدائم يمكن تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بعد الإصلاحات[2000-2010]، من خلال تحليل أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة لتحقيق التوازنات الكلية واستعادة النمو الايجابي الواعد، وذلك حسب المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور أهم المؤشرات الاقتصاد الكلي؛

المبحث الثاني:تحليل مؤشرات الفقر والبطالة؛

المبحث الثالث:مؤشرات الصحة ونوعية التعليم؛

المبحث الرابع:المؤشرات البيئية والمؤسسية.

المبحث الأول:

تطور أهم المؤشرات الاقتصاد الكلي

إن المناخ الدولية الملائم والفهم الجيد لمجاميع الاقتصاد الكلي، قد مكنت الجزائر من معرفة منذ 2002 معدلات نمو اقتصادية مناسبة ومعادلة، ولكن تبقى هذه التحسينات أقل من قدرة البلد المتاحة، خاصة من حيث النمو في القطاعات غير النفطية. فالارتفاع المستمر لعائدات النفط مكنت البلاد من زيادة معدلات الاستثمار، وزيادة الرقابة الأجورية، ولكن ما تزال معدلات البطالة مرتفعة جدا، خاصة فئة الشباب.

إن الجزائر كانت قادرة على تسوية الجزء الأكبر من ديونها الخارجية العامة والمتعددة الأطراف بالمقارنة مع تحقيق وفرات مماثلة في الدخل، والاقتصاد الجزائري لا يزال ضعيفا من حيث تنويع مصادره، بالإضافة إلى أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي عموما لا يزال منخفضا

المطلب الأول: معدل النمو الاقتصادي:

غالباً ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج، كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في إتخاذ قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون تنمية الاستثمار.

لقد طرأ على معدل نمو الناتج المحلي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية تحسنا ملحوظا, حيث ارتفع معدل نموه من أقل من الواحد الصحيح عام 1994 إلى 3.8 % عامي 1995 و 1996 , لكنه انخفض مرة أخرى عام 1997 إلى 1.1 % بسبب انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية ,لكنه ارتفع مجددا عام 1998 إلى حوالي 5.1 % , وبعد هذه الفترة عرف نوع من الاستقرار النسبي إذ بلغ معدل نموه في المتوسط حوالي 3.1% خلال الفترة (99- 2002) بعدها شهد تحسنا ملحوظا , حيث سجل نسبة 6.9 % و 5.2% عامي 2003 و 2004 على التوالي أما في السنوات 2005 و 2006 و2007 فلقد ترتجع معدل النمو تراجعا طفيفا ليبلغ 5.1% ثم 2 % وأخيرا 4.6 % على التوالي.

ويوضح لنا الجدول التالي تطور متوسط دخل الفرد كمقياس لحجم السوق في الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم[31] يوضح: تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال الفترة 1999-2010

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج الداخلي الخام PIB (مليار بالدولار)	نصيب الفرد من PIB بالدولار	معدل نمو الناتج PIB
1999	29.965	48.845	1630.07	3.2
2000	30.416	54.749	1800.01	2.15
2001	30.879	54.745	1772.87	2.7
2002	31.357	56.748	1809.47	4.7
2003	31.848	67.802	2128.55	6.9
2004	32.364	85.144	2630.81	5.2
2005	32.906	102.721	3121.64	5.1
2006	33.8	114.831	3397.367	2
2007	34.4	131.568	3824.65	4.6
2008	34.916	158.699	4545.17	4.8
2009	35645	161245	4987.12	5.1
2010	38120	165983	5100.46	5.01

المصدر: رئاسة الجمهورية معطيات اقتصادية واجتماعية:

http://el-mouradia.dz/arab/algerie/Economie/economie.htm
Rachid BENYOUB, ALGERIE ETAT DES LIEUX, Annuaire Economique Et Social (Alger: Kalma Communication, 2006), 3ème édition, p.43

إن هذا النمو الذي سجله الاقتصاد الجزائري لا يرجع كله إلى تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر وحده ، بل لعدة اعتبارات منها، العوائد النفطية التي استفادت منها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة حيث قدرت بحوالي 33.125 مليار دولار، و43.240 مليار دولار و59.9 مليار دولار، وذلك خلال الأعوام 2003 و2004 و2005 على التوالي، إضافة إلى ذلك التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية ,حيث تم تخفيضه على مراحل وبنسب متفاوتة وفي هذا الصدد وصلت نسبة تخفيضه إلى حوالي 25%بعد فترة الإصلاحات[1].

بعدما حقق الناتج الداخلي الخام نمو بنسبة 2% في 2006، ومع ملاحظة تراجع 2.5% في الإنتاج الوطني وأن الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2007 سجل معدل نمو 3%، ومعدل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (PIBHH) سجلت نسبة نمو 6.3% مقارنة بـ 1.2% في سنة 2000. والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد التي بلغت 1801$ في 2000 فقد ارتفعت إلى 3935$ في سنة 2007، أي بمعدل زيادة 120% خلال هذه الفترة. وتعود هذه التحسينات إلى مداخيل المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي لمداخيل الاقتصاد الوطني.

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا** ، الجزء الثاني، التحليل الأولي لتطوير البنيات الاقتصادية، أبريل 2005، ص 5.

يعتبر معدل تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاه في المجتمع وكذلك مؤشر لقياس حجم السوق، لقد شهد متوسط دخل الفرد تراجعا في بداية برنامج الإصلاح حيث إنخفض من 1542.974 دولار سنة 1994 إلى 1499.14 دولار سنة 1995 ثم سجل تحسنا حيث ارتفع إلى 1630 دولار سنة 1999 ثم واصل الارتفاع ليصل إلى 4545.17 دولار للفرد سنة 2008 نضرا لارتفاع مداخيل النفط .

وتعتبر الجزائر من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع ويدل ذلك أن حجم السوق في الجزائر مشجع على نمو الاستثمار الخاص إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات إقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10 % الأكثر غنى يستهلكون 32 % من الدخل الوطني في حين أن 40 % الآخرين يستهلكون 6 % فقط من الدخل الوطني[1].

وفيما يتعلق بهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام وهو ما يبرزه الجدول أسفله:

جدول رقم [32]: هيكل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري خلال الفترة [1999–2010].

هيكلPIB	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة %	10.6	8.8	9.8	10	10	10	8.3	8.4	8.1	8.4	7.8	8.1
الصناعة %	46.7	56.7	54.7	53	55	57	53.3	60.6	61	61	62	60.4
الخدمات %	42.7	34.5	35.5	37	35	34	38.4	31	30.9	30.6	30.2	31.5

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، 277.

إحتلت الصناعة أعلى نسبة 61 % من مجموع الناتج الداخلي الخام سنة 2007 وإرتفعت نسبتها من 48 % أي قبل بداية برنامج الإصلاح الى65.7 % في نهاية سنة 2000، وذلك بإستحواذ الصناعات الإستخراجية على النصيب الأكبر في تشكيله حيث إرتفعت حصتها فيه من 37 % قبل الإصلاحات سنة 1990إلى 47.2 % سنة 2005 ، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية إلى مستويات قياسية، في حين لا تمثل الصناعة التحويلية سوى6.1 % من مجموع الناتج الداخلي الخام سنة2005، وبإستبعاد الصناعات الإستخراجية يحتل قطاع الخدمات المركز الأول في هيكل الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت حصته نحو 30.9% عام 2007 ثم الزراعة بنسبة قدرت بـــــــــــــــ 8.1% في المركز الثاني[2] .

---

[1] ناصر مراد، **تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**،
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/60338.doc

[2] النجار، السيد أحمد، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2006**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية ، ص2006والإستراتيجية؛ 458 .

المطلب الثاني: المديونية الخارجية وتطور ميزان المدفوعات:

1- المديونية الخارجية: عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية، من ضعف في القدرات الإنتاجية والادخارية الوطنية، مما دفعها إلى اللجوء إلى الإستدانة كوسيلة للحصول على الأموال لتنفيذ برامجها التنموية، وقد أدى هذا التوجه إلى التزايد الرهيب في حجم وخدمة الديون الخارجية التي تنامت عبر السنين لتصبح بمثابة النقطة السوداء في الاقتصاد الجزائري.

مشكلة المديونية الخارجية كانت من أهم المشكلات التي واجهت الجزائر، بسبب الزيادة السريعة في إجمالي حجم الديون وانعكاساتها السيئة على مختلف مجالات الاقتصاد ومع أن الاستدانة تعتبر حلا لمواجهة النقص في الموارد المحلية إلا أن التجارب أثبتت أن نتائجها كانت وخيمة على جميع الدول النامية التي اعتمدت عليها لتمويل مشاريعها التنموية، ويوضح لنا الجدول التالي تطور الديون وخدماتها في الجزائر.

الجدول رقم [33]: تطور مؤشرات المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة [1999- 2010]. الوحدة: مليار دولار.

السنوات	إجمالي الديون الخارجية	الديون كنسبة من الناتج المحلي الاحتمالي %	إجمالي خدمة الدين الخارجي	خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات %
1999	28315	58.9	5116	39.05
2000	25261	47.23	4500	19.80
2001	22261	41.92	4464	22.21
2002	22642	42.05	4150	21.68
2003	23353	35.03	4358	17.7
2004	21821	26.4	5658	12.6
2005	17191	16.7	5846	12
2006	5612	4.8	13314	23.2
2007	5606	4.2	1431	2.3
2008	5586	3.3	1218	1.5
2009	5413	3.9	1000	2.1
2010	5.457	3.4	667	1.1

المصدر: صندوق النقد العربي ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد, أعداد متفرقة, (2004/2008 / النشرة الإحصائية 2010)

تزايدت ديون الجزائر بصورة كبيرة منذ منتصف الثمانينيات حيث كان الميل كبيرا إلى الاقتراض من الخارج، وتم إستخدام هذه القروض لتمويل الاستهلاك أو الاستثمار في بعض المشاريع، ونتيجة لذلك إرتفع رصيد الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل، هذا الأمر نتج عنه ارتفاع تكاليف خدمة الدين السنوية، وقد تزامنت هذه الظروف مع التغيرات التي حدثت في أسعار البترول ، ففي الوقت الذي شهدت فيه الصادرات الوطنية

انخفاضا كبيرا منذ عام 1986 شهدت خدمات الدين ارتفاعا مستمرا خلال نفس الفترة، فوجدت الجزائر نفسها عاجزة عن أداء التزاماتها الخاصة بالمديونية الخارجية، مع الإشارة إلى أن الجزائر وجدت نفسها

مضطرة خلال منتصف التسعينيات للجوء إلى عملية إعادة جدولة ديونها مع كل من نادي باريس ونادي لندن[1].

حيث ظهرت الحاجة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية والتي وصلت إلى 25.7مليار دولار سنة 1993، وخلال فترة التسعينيات تفاقمت أزمة الديون، إذ وصلت سنة 1996 إلى 33.23 مليار دولار، إلا أنها إنخفضت في السنوات التالية حتى وصلت إلى 21 مليار عام 2004، ونتيجة تطبيق الجزائر لسياسة الدفع المسبق لديونها الخارجية، مستغلة فرصة إرتفاع أسعار النفط وزيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، فإن الديون حسب معطيات بنك الجزائر أصبحت تقدر مع نهاية سنة 2005 بـــــ 5.612 مليار دولار ووصلت مع نهاية سنة 2007 إلى5.573 مليار دولار[2].

مع أن حجم المديونية الخارجية تقلص و لم يعد تشكل عائقا أمام السياسة الاقتصادية الجزائرية، إلا أنها كلفت الجزائر خسائر مالية معتبرة وخلقت لها الكثير من المصاعب التي أثرت على قراراتها الاقتصادية، ففي الفترة الممتدة بين 1985 و 2005 دفعت الجزائر ما قيمته 117.9 مليار دولار منها حوالي 84 مليار دولار في تسديد أصل الدين و34 مليار دولار على سبيل الفوائد[3].

يبين الجدول أعلاه صورة واضحة عن مختلف مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر، يمكن إبرازها فيما يلي:

- معدل المديونية إلى الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2007 بلغ4.1 % أي أنه سجل إنخفاضا واضحا مقارنة بسنة 2003 أين كان يساوي 35.03 %، و 96.9 % سنة 1994.
- خدمة الدين بقيت شبه ثابتة خلال الفترة 2005/1994 حيث تراوحت خدمة الدين بين 4.150 و 5.846 مليار دولار إلا إنها ارتفعت سنة 2006 لتصل إلى 13.314 مليار دولار وهذا راجع لسياسة الجزائر لتسديد المسبق لديونها الخارجية أما في سنة 2007 فلقد إنخفضت خدمة الدين إلى أدنى مستوى لها حيث بلغت 1.431 مليار دولار.
- معدل خدمة الديون إلى صادرات السلع والخدمات خلال سنة 2004 وصل إلى 12.6 .%مقابل 17.70 %سنة 2003 ونسبة 47.01 % سنة 1994 ثم انخفضت إلى 2.3 سنة 2007 % وهي أدنى مستوى لها خلال الفترة 2007/1997.

من خلال المعطيات السابقة يتضح أن كل مؤشرات المديونية حققت تحسنا معتبرا، خاصة منذ سنة 2000 مما يعني أن الجزائر قد تمكنت من الخروج من أزمة المديونية الخارجية، مما يتيح لها فرصة الوقوف على

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 280.

[2] Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport Avril 2007, p. 63. www.bank-of-algeria.dz/Pub_stat.htm

[3] http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/05/03/1528417 / Ministère des Affaires Etrangères.

الأخطاء المرتكبة في الفترات السابقة حتى لا تقع ثانية في المديونية الذي إبتعدت عنه الكثير من الدول منذ سنة 1982 أين تم التوجه إلى الاقتصاد التمويلي بدل اقتصاد الاستدانة.

2- تطور التجارة الخارجية: تتصف الجزائر كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد والزبون الرئيسي للجزائر، حيث متوسط واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفتر1995-2005 تقدر بـــ54 % ، أما صادراتها فهي تمتص نسبة متوسطة تقدر بـــــ 61.36 % خلال نفس الفترة، مما يدل على الأهمية التي تحتلها الدول الأوروبية في المبادلات الخارجية للجزائر.

الجدول رقم [34]: تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة [1999-2010]. الوحدة: مليون دولار.

السنوات	المحروقات	سلع أخرى	الصادرات السلعية (المحروقات + سلع أخرى)	الواردات	الميزان التجاري
1999	12050	310	12360	9000	3360
2000	20950	620	21570	9270	12300
2001	18508	678	19186	9576	9610
2002	18110	610	18720	12010	6710
2003	23990	470	24460	13320	11140
2004	31550	670	32220	17950	14270
2005	45250	790	46040	19570	26470
2006	54000	1065	55065	21005	34060
2007	60205	1474	61679	27439	34240
2008	75730	2314	78044	37444	40600
2009	42960	2120	45080	36754	7780
2010	55093	2025	57218	37805	18200

المصدر: صندوق النقد العربي ,التقرير الاقتصادي العربي, أعداد متفرقة, (2010/2004)

إن إلقاء نظرة على الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري تفضي إلى حقيقة لا جدال فيها كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده الأساسي على قطاع واحد هو قطاع المحروقات، الذي يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام(PIB) وتقريبا ثلثي المداخيل الضريبية للدولة و97% من إيرادات الصادرات وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الخامسة عشر عالميا في مجال الاحتياطيات النفطية، والثامنة عشر في مجال الإنتاج والثانية عشر في مجال التصدير كما تقدر طاقة التكرير التي تتوفر عليها الجزائر بـــ 22 مليون طن سنويا، أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي فالجزائر تحتل المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي والمرتبة الخامسة من حيث الإنتاج والثالثة في مجال التصدير بعد روسيا وكندا[1].

[1] UNCTAD ,**Examen De La Politique De L'investissement Algérie**, Genève: Nations Unies, Decembre2003. p.59

وهكذا يتبين أن الطاقة منحت الجزائر مكانة مسيطرة كونها أول منتج ومصدر للنفط والغاز الطبيعي في حوض المتوسط فتعد بذلك عملاقا طاقويا في الفضاء المتوسطي خاصة وأنها تعتبر الممول الثالث للإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي[1].

من خلال الجدول يتبين أن الميزان التجاري في تحسن مستمر ابتداء من 1994 التي تعتبر بداية الإصلاحات الاقتصادية حيت بلغ رصيد الميزان التجاري في 1997 قيمة 5150 ملون دولار لكنه انخفض في السنة الموالية إلى 1250 مليون دولار ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما في 2003 فقد بلغ رصيد الميزان التجاري أعلى مستوى له خلال (1994-2007) بـــــــــــــــــــــ111381 مليون دولار.

إذن: التحسن في الميزان التجاري مرده إلى الزيادة الكبيرة في الصادرات مع التغير الطفيف في الواردات، وفي الحقيقة يرجع التطور الكبير الذي عرفته الصادرات الجزائرية بعد الإصلاحات إلى ارتفاع صادرات المحروقات، لذلك لعبت تقلبات أسعارها دورا كبيرا في تغيير وضعية الميزان التجاري والذي بدا واضحا من خلال الجدول السابق . وبذلك يمكن القول أن العلاقة طردية بين أسعار المحروقات والصادرات الجزائرية، وتميزت سنة 1998 بانهيار أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل خلال هذه السنة 12.85 دولار، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات ورصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات ككل، وكان الاتجاه العام لرصيد الميزان التجاري منذ سنة 1999 هو الارتفاع وخاصة سنة 2000 ، بينما سجلت سنة 2001 و 2002 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة إنخفاض سعر البرميل من النفط، مما انعكس على الميزان التجاري. وعرفت السنوات التالية ارتفاعا للأسعار العالمية للنفط ما نتج عنه نمو قيمة الصادرات الأمر الذي أدى إلى وضع إيجابي لميزان التجاري، وخاصة سنة 2005 حيث حقق الميزان التجاري فائضا بقيمة 26.81 مليار دولار وهو أعلى رصيد خلال الفترة تحت الدراسة[2].

والخلاصة أن السبب الرئيسي في ارتفاع رصيد الميزان التجاري هو أداء الصادرات، وهذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك بفضل الثقل الكبير للصادرات النفطية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية,بعبارة أخرى فإن الميزان التجاري للجزائر شديد الحساسية لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يستوجب ضرورة التفكير في تنويع الصادرات والتي لم تؤثر سياسات الإصلاح الإقتصادي عليها، ويمكن القول أن سياسات الإصلاحات الاقتصادي والانفتاح أمام الاستثمارات

---

[1] KPMG25-24 ،**دليل الاستثمار في الجزائر 2006** ، ترجمة مكتبة صباح لخدمة المستثمرين، ص.ص. http://www.algeria. kpmg.com/fr/documents/guide07en.pdf, last visited

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره، ص** 282.

الأجنبية المتجهة أكثر نحو قطاع المحروقات أثرت على قيمة وحجم الصادرات لكنها لم تؤثر على هيكل وتنوع هذه الصادرات.

3- ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات بأنه البيان الذي يوضح تدفق الصفقات من وإلى البلد خلال فترة زمنية(عادة سنة) وتتمثل هذه التدفقات في المدفوعات والاستلامات، وتتمثل الاستلامات في المعاملات الدائنة في ميزان المدفوعات والتي تؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي من الأجانب، أما المدفوعات فهي المعاملات المدينة في الميزان ، أي تلك التي تؤدي إلى دفع النقد الأجنبي إلى الأجانب[1].

كما يعرف ميزان المدفوعات أيضا بأنه السجل المحاسبي الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين (*) في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة[2] .

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز في الميزان الجاري(*)كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات. وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في هدف تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.

يظهر من الجدول الموالي أن ميزان المدفوعات سجل عجزا خلال الفترة 1999/1994 وهي الفترة التي تبنت الجزائر فيها برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث بلغت نسبة العجز أعلى قيمة لها سنة 1995 بقيمة بلغت 6300 مليون دولار أما بعد هذه الفترة وخلال 2007/2000 سجل ميزان المدفوعات فائضا تتراوح بين 3660 و29550 مليون دولار و يرجع ذلك إلى سياسات و تدابير برنامج الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وقد تزامن هذا مع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و يعكس هذا التحسن في ميزان المدفوعات أداء الاقتصاد الجزائري و يعكس درجة الاستقرار الاقتصادي في الجزائر .

---

[1] صالح صالحي، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**, خدمات قانا، 2005 ، ص62 .

(*) يقصد بالمقيمين في الدولة الأفراد والهيئات والمشروعات العامة الذين يرتبطون بالدولة برابطة تبعية اقتصادية، ولو لم تكن تربطهم بها رابطة تبعية سياسية؛ أي كافة الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها الاقتصادي المعتاد في الدولة. أما غير المقيمين فيقصد بهم الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها الاقتصادي المعتاد في الدول الأخرى؛ أنظر كامل بكري، **الاقتصاد الدولي** (الإسكندرية: الدار- الجامعية، 2003)، ص. 275-276 .

[2] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية الإسكندرية**، الدار الجامعية، 1993، ص102 .

(*)يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية .ويستقبل هذا الحساب رصيد كل من الميزان التجاري، وميزان الدخل والخدمات وصافي التحويلات من طرف واحد.

الجدول رقم [35]: تطور هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة [1999-2010].

السنوات	الميزان التجاري	صافي ميزان خدمات والدخل	ميزان السلع والخدمات والدخل	صافي التحويلات الجارية	الميزان الجاري	ميزان حساب رأس المال	بنودالسهو و الخطأ	الميزان الكلي (مليوندولار)
1999	3360	4130 -	770 -	790	20	2400 -	00	2380 -
2000	12300	4160 -	8140	790	8930	1360 -	00	7570
2001	9610	3220 -	6390	670	7060	870 -	00	6190
2002	6710	3410 -	3300	1070	4370	710 -	00	3660
2003	11140	4050 -	7090	1750	8840	1370 -	00	7470
2004	14270	5610 -	8660	2460	11120	1870 -	00	9250
2005	26470	7350 -	19120	2060	21180	4240 -	00	16940
2006	34060	6720 -	27340	1610	28950	11220 -	00	17730
2007	34240	5920 -	28320	2220	30540	990 -	00	29550
2008	40600	8930 -	31670	2780	34450	2540	00	36990
2009	7780	10000 -	2220 -	2630	410	3450	00	3860
2010	18200	8690 -	9150	2650	12160	3420	00	15580

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، (2004/2008/ النشرة الإحصائية 2010).

يتضح من الجدول السابق أن الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد سجل فائضا في اغلب سنوات الدراسة فخلال فترة الإصلاح الاقتصادي سجل هذا المؤشر عجزا تراوح بلغ 4.4% سنة 1994 ثم انتقل هذا العجز إلى 5.4% سمة 1995 وبعدها سجل مؤشر الحساب الجاري فائضا بلغ 2.7 و7.2%في السنتين 1996و1997 على التوالي ويلاحظ أن نسبة العجز أو الفائض بلغت 00 % في سنة 1999اما بعد فترة الإصلاح الاقتصادي فقد سجل مؤشر الحساب الجاري فائضا خلال الفترة 2000و2007 تراوح بين 7.7% و24.86%.

ويلاحظ كذلك أن ميزان الخدمات والدخل وميزان رأس المال قد سجلا عجزا في جميع سنوات الدراسة.

4- إحتياطات النقد الأجنبي: قبل الإصلاحات كانت الجزائر تعاني من تدهور شديد في حصيلة النقد الأجنبي و التي بلغت 1.2 مليار دولار عام 1984 أي ما يعادل 1.2 شهر فقط من الواردات ثم اخدت حصيلة النقد في الزيادة الطفيفة حيث بلغت 1.5 أي ما يغطي 1.8 شهر استيراد. أما خلال مرحلة الإصلاح ازدادت حصيلة النقد الأجنبي حيث بلغت 2.7 مليار دولار عام 1994 اي ما يغطي حوالي 3 أشهر استيراد وأصبحت 42.3 مليار دولار عام 2004 أي ما يغطي 28 شهر استيراد.

الجدول رقم [36]:يوضح:تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1999-2010

السنوات	احتياطات الصرف-مليار دولار-	احتياطات الصرف على أساس أشهر الاستيراد
1999	4.40	4.58
2000	11.90	12.19
2001	17.96	18.08
2002	23.11	19.14
2003	32.94	24.34
2004	42.3	28.0
2005	56.18	27.36
2006	77.78	36.66
2007	110.3	41.2
2008	112.6	42.5
2009	112.9	42.8
2010	114.7	43.1

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد, أعداد متفرقة, (2004/2008 / النشرة الإحصائية 2010.

المطلب الثالث : السياسة المالية وتطور حجم الكتلة النقديـــة :

1- تطور أداء السياسة المالية: عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة. وعليه يمكن ردّ عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة، وهي: **المحدد الاقتصادي والمذهبي** المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، **المحدد الاجتماعي** المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، **والمحدد المالي** المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات، فالسير الحسن للسياسة المالية وإستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازني هو مرهون أولا بالإيرادات العامة وخاصة منها الجباية البترولية، وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر[1].

أهم ميزة تتصف بها النتائج الموازنية بالجزائر هي تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار النفط، حيث شهدت الفترة 1975- 2000 عجزا موازنيا أساسيا قدر بـــــــــــــــ 3% من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي لهذه الفترة، وهذا ما أعطى ديناميكية غير محتملة للدين العام إلى غاية بداية التسعينات، أين لعبت التعديلات الموازنية دورا مهما في تحويل هذا العجز الأساسي إلى فائض قدر بـــــــــــــــ 2,3% من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي للفترة 1996-2000. وعليه فإن معظم مؤشرات التبعية توحي بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات الموازنية بالجزائر[2].

---

[1] بن بوزيان محمد ، شيبـــي عبد الرحيم ، شكوري سيدي محمد، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية** ، جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان – الجزائر-.

[2] Document du Groupe de la Banque mondiale Rapport No. 25828-AL. (2003). P: 4.

كما يتضح أيضا من خلال الأشكال أعلاه مدى تأثر عجز الموازنة الأساسي بالإيرادات البترولية، مما جعل التوازنات الموازنية بالجزائر تتغير دوريا مع أسعار النفط. فمثلا، انخفاض أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8,27% سنة 1986 إلى 21,07% سنة 1991، مما كان له الأثر السلبي على ملاءة الدولة ومدى القدرة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازني آنذاك، وبعد عودة الارتفاع التدريجي لأسعار النفط ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 إنقلب بشكل إيجابي على مدى القدرة على التحمل الموازني بالجزائر، ونلمس ذلك من خلال تحسن الرصيد الموازني الكلي (overal balance) الذي انتقل من عجز قدره -3,7% من الناتج المحلي الخام سنة 1998 إلى فائض قدره 13,6% من هذا الناتج سنة 2006 . كما أدى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات (FRR) ابتداء من سنة 2000 إلى استغلال تلك الراحة المالية في خفض نسبة الدين العمومي الكلي من الناتج المحلي الخام من 98,9% سنة 1995 إلى حدود 16% من هذا الناتج سنة 2006 .

الجدول[37]: مقارنة العجز الأساسي بفوائد الديون بالجزائر (GDP%)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العجز الأساسي	3,4	13,9	7,5	3,3	7 ,44	8,25	12,85	14,41	5,36	5.1	4.8	4.5
فوائد الدين	3.8	4	3,47	3,07	2 ,3	2.2	1,4	0.8	0.9	0.8	0.72	0.70

Sources: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

أيضا من خلال الجدول أعلاه، نرى اتجاها عاما نحو ارتفاع الرصيد الموازني الأساسي عن فوائد الدين العمومي ابتداء من سنة 2000، وهذا ما يوحي بوجود قدرة نسبية على تحمل الدين العمومي .

❖ **هيكل الإيرادات العامة:** لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات، والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي. ومنذ بداية التسعينات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد و التخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992.

لقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 14,92$ للبرميل سنة 1988 إلى 23,73 $ سنة 1990 بسبب حرب الخليج

العربي، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991. أما فيما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح، نجد أنها عرفت نوعا من الانخفاض إذا ما قارناها على الأقل بفترة ما بعد الأزمة البترولية 1987-1990، بحيث انتقلت من 41,47 % من مجموع الجباية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 29,93% من هذا المجموع سنة 2004، وهذا باستثناء سنة 1998 التي بلغت فيها هذه النسبة 47,54% وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من19,09 $ للبرميل سنة 1997 إلى 12,72 $ سنة 1998) مما كان له الأثر على انخفاض حصيلة الجباية البترولية. فإذا تفحصنا هيكل هذه الجباية العادية، فسنجد أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد إذ إنتقلت من 2,8% من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992 إلى 16,9% من هذا المجموع سنة 1993، لتبلغ ذروتها سنة 1998 بنسبة 20% من نفس المجموع نظرا للأسباب السالفة الذكر. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم [38]: تطور هيكل الإيرادات العامة للجزائر للفترة[1999-2010]. **الوحدة: 10^9دج.**

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل و الطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية
1999	588,2	314.8	149,7	12,7	80,2	43,6
2000	1213,2	349.5	165,0	16,2	86,3	15,4
2001	1013,4	398.2	179,3	16,8	103,7	90,3
2002	1007,9	482.9	223,5	18,9	128,4	112,2
2003	1350,2	524.9	233,9	19,3	143,8	69,7
2004	1570,7	580.4	274,0	19.6	138,8	63,7
2005	2 352.7	640.5	308.8	19.6	143.9	89.5
2006	2 799.0	720.8	341.3	23.5	114.8	119.7
2007	2 796.8	766.7	347.4	28.1	133.1	116.4
2008	28475.4	790.8	354.2	28.6	135.7	116.4
2009	28965.4	812.3	351.7	29.1	142.2	116.8
2010	31258.6	854.7	353.8	30.8	142.9	117.4

Source: Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report.

❖ **هيكل النفقات العامة:** هذه الوضعية لم تؤد إلى ارتفاع نسب الإنفاق العمومي، بل على العكس انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34,42% سنة 1988 إلى 24,6% من هذا الناتج سنة 1991، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي و الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار. غير أن سنتي 1992، 1993 عرفتا نوعا من الارتفاع في نسب الإنفاق العام، بحيث ارتفعت إلى حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط. ويرجع هذا الارتفاع إلى رفع الأجور و الرواتب وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فبراير 1992 بحيث انتقلت من 71 مليار دج سنة 1991 إلى 114,9 مليار دج سنة 1993 ، ضف إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

نظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع اتفاقية ستاند باي وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، فقد عرفت السياسة الإنفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6,1% من سنة 1993 إلى سنة 1998. ويمكن توضيح تدخل الدولة خلال هذه الفترة عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم [39]: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة [1999-2010]: **الوحدة: 10^9دج**

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1999	187,0	166,8	126,4	278,1	59,9	53,6	81,9
2000	321,9	200,0	162,3	281,1	57,7	54,6	92,0
2001	357,4	276,8	147,5	315,4	54,4	46,3	114,6
2002	452,9	334,3	137,2	339,9	73,8	68,5	137,6
2003	570,4	326,1	114,0	392,8	62,7	58,8	161,4
2004	646,3	396,0	85,2	442,3	69,2	71,7	176,5
2005	810.6	332.7	73.2	490.1	79.8	76.0	187.5
2006	1 019.0	430.1	68.6	531.3	92.5	95.7	215.5
2007	1 442.3	488.7	80.5	628.7	101.6	93.8	273.0
2008	1449.6	489.1	70.5	984.8	110.7	95.8	276.4
2009	1528.3	496.7	72.4	1024.8	116.9	98.7	286.5
2010	1534.5	501.2	80.1	1125.8	122.3	98.9	298.9

Sources: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

من خلال الجدول أعلاه، يمكن تفسير انخفاض نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي بحيث انتقلت من 42,2% من هذا المجموع سنة 1993 إلى 24% سنة 1998. أما ارتفاع نفقات التسيير فيمكن ترجمته بارتفاع نسب: الأجور و الرواتب التي ارتفعت بنسبة 1,9% من سنة 1993 إلى سنة 2008، فوائد الديون بنسبة 6,2% خلال نفس الفترة.

❖ **توارن الميزانية:** عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن هدف السياسة المالية يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف الاقتصاديات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية،ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير إلى استقرار اقتصادي. وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات، وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينه لعلاج عجز ميزانية الدولة.

الجدول رقم [40]: تطور الفائض أو العجز في الميزانية العامة للدولة للفترة [1998- 2010].

السنوات	الإيرادات العامة (مليون دولار)	النفقات العامة (مليون دولار)	الفائض أو العجز (مليون دولار)	الفائض أو العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)
1998	13.186	15.032	1.841-	3.8-
1999	14.266	14.514	284-	0.5-
2000	20.945	15.651	5.294	9.8
2001	19.485	17.272	2.213	4.05
2002	20.119	19.987	1.32	0.23
2003	25.519	19.848	5.665	8.36
2004	30.941	24.890	6.052	7.11
2005	42.016	29.798	12.219	11.88
2006	50.103	34.265	15.838	13.58
2007	53.176	46.782	6.394	4.72
2008	54.782	48.569	6.213	5.1
2009	56.879	51.415	5.464	9.4
2010	62.325	56.493	5.832	9.8

المصدر: صندوق النقد العربي ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد, أعداد متفرقة, (2009/2008/2004).

كان رصيد الميزانية قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية في عجز دائم ,وعلى الرغم من أن رصيد الميزانية عام 1995 كان سالبا, إلا أنه انخفض قياسا بعام 1993, 1994حيث بلغ نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي-8.7% و -4.4% على التوالي,غير أن وضع الميزانية العامة للدولة تحسن بعد ذلك بشكل ملحوظ خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية,نتيجة تطبيق بنود برنامج الإصلاح الهيكلي الرامية التي تقليص حجم النفقات,من خلال إلغاء جميع أنواع الدعم,باستثناء الدعم المقدم للسلع الضرورية, وتصحيح الأسعار وتخلي الدولة عن بعض مهامها ,وعلى الرغم من أنها سجلت عجزاً عامي 1998 و 1999 بسبب الانخفاض في حجم الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط إلا أن رصيد الميزانية تحسن بعد ذلك خلال فترة 2000 - 2007 ليسجل فائضا بلغ سنة 2000 ,9.8% ,أما في سنة 2006 فقد بلغ أقصى قيمة له خلال فترة الدراسة حيث بلغ 13.58 %, ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحسن أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية,لأننا نعلم بان حصة نصيب الميزانية من إيرادات النفط والغاز الطبيعي تزيد عن50% من إجمالي إيرادات الميزانية العامة للدولة, فقد بلغت على سبيل المثال عام 2004 أقصى نسبة لها,حيث بلغت حوالي 60 %.

2- معدل التضخم وتطور الكتلة النقدية: يعتبر التضخم كمؤشر يعبر عن فاعلية السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي، إلى جانب العجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية. وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقاً لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد،ويترتب على إتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة في

الاستثمار تتمثل أهمها إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع[1].

بالنسبة لمعدل التضخم في الجزائر فقد كانت نسبته عالية جداً حيث وصلت إلى 29 % كأقصى حد له عام 1995 ثم انخفضت بشكل مفاجئ عامي 1996و1997 حيث بلغت حوالي 18.7 %, و5.7 % ,بعدها واصل معدل التضخم انخفاضه,حيث وصلت نسبته إلى 0.30 % عام 2000 كأدنى نسبة تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال . ويمكن إرجاع أسباب هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي مثل تحرير الأسعار وتخفيض العجز في الميزانية العامة, والتحكم في حجم الكتلة النقدية, وأتباع أساليب جديدة في تمويل الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الإصدار النقدي, إلا أنه ارتفع مجدداً عام 2001 إلى حوالي 4.2 % بسبب ارتفاع الكتلة النقدية التي بلغت نسبة نموها في تلك السنة حوالي 24.9 % بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي وعلى الرغم من تراجعه عام 2002 إلى 1.4 % إلا أنه ارتفع مجددا إلى حوالي 2.58% و 3.56% عامي 2003 و 2004 على التوالي,و أخيرا بلغت نسبته عام 2006 و2007حوالي 2.5% و 3.7% على التوالي. يرجع أسباب التضخم إلى النمو في الكتلة النقدية بمعدلات أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولدراسة تطور الكتلة النقدية قمنا بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم [41]:تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر للفترة [1998– 2010]. (مليار دينار)

السنة	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل النمو في الكتلة النقدية %	معدل التضخم
1998	826.4	766.1	1592.5	46.88	5
1999	905.2	884.2	1789.4	12.36	2.6
2000	1048.2	974.3	2022.5	13.02	0.3
2001	1238.5	1235.0	2473.5	22.29	4.2
2002	1416.3	1485.2	2901.50	17.30	1.4
2003	1631.0	1724.0	3354.4	15.60	2.58
2004	2160.5	1577.5	3738.0	11.43	3.56
2005	2421.4	1736.2	4157.6	11.22	1.6
2006	3167.6	1766.1	4933.7	18.66	2.5
2007	3458.7	180.4	5100.4	19.41	3.7
2008	3978.2	185.2	5263.8	19.85	4.1
2009	4125.3	186.3	6841.9	22.76	4.9
2010	4521.6	186.7	7210.5	24.98	5.2

المصدر: بنك الجزائر إحصائيات 2006/1998 ، الديوان الوطني للإحصائيات (نشرة 2007)

رئاسة الجمهورية معطيات اقتصادية واجتماعية ؛

http://el- mouradia.dz/arab/algerie/Economie/economie.htm

شهد بداية عقد التسعينات نموا كبيراً في حجم الكتلة النقدية كما هو موضوع في الجدول أعلاه، حيث إتبعت الجزائر أسلوب التمويل بواسطة الإصدار النقدي، وبطلب من الخزينة العامة ، (التمويل بالعجز)

[1] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص 174.

هذه السياسة أفرزت وضعا اقتصاديا غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، لذلك كان أحد أهم أهداف برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي التحكم في حجم الكتلة النقدية M2، مع تخفيض معدل نموها من 21 % عام 1993 إلى 14 % عام 1997 ، من خلال إتباع سياسة تقشفية حيث تم إيقاف التمويل بالعجز وتقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات الاقتصادية العامة، وتجميد نظام الأجور، الأمر الذي ساعد على تخفيض نسبة نمو حجم الكتلة النقدية إلى 14.9 % في المتوسط خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي (1994- 1998)، وقلل من نسبة التضخم إذ انخفض نسبته من 29 % إلى حوالـــي5% [1].

وأستمر الوضع على هذه الحالة حتى عام 2001 حيث شهد نمواً في حجم الكتلة النقدية M2 بلغت نسبتها 22.29 % بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث خصص له ما يعادل 520 مليار دج، أي حوالي 7 مليارات دولار أمريكي وأما خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2006 فلقد تراجع معدل نمو الكتلة النقدية ليصل إلى 17.30 %في نهاية سنة 2002 ثم 11.22 %في نهاية سنة 2005. تم عاود معدل النمو في الكتلة النقدية الارتفاع مجددا من 2006 إلى 2009 بسبب البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي.

---

[1] بلعزوز بن علي، **انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر**، 2003 نفس المرجع السابق , ص 20.

المبحث الثاني:

تحليل مؤشرات الفقر والبطالة.

ومن خلال الإصلاحات الإقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على إستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل بالإضافة إلى إعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالي الإستغناء كليا عن العمالة،وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات وإهمال الإعتبارات الإجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة لأفراد وإنتشار الفقر، لذلك نجد 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة إجتماعية[1].

المطلب الأول: الفقر في الجزائر:

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تهدد إستقرار الجزائر،وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام إقتصادي موجه إلى نظام إقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة،ومع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين، إلا أن الإصلاحات المؤسساتية الأخيرة وإهتمام الدولة أكثر بالجوانب الاجتماعية كان له أثر ايجابي على معدلات الفقر ومستوى المعيشة[2].

1- تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته: يقيس الفقر في الدول فإذا كان متصاعدا أو مرتفعا يعني تدني الوضعية الاجتماعية، وعكسيا إنخفاضه يعني تحسن مستوى المعيشة للسكان، وفي تحليله يرتكز حول الفحص المعمق في الأبعاد التالية[3]:

- طول العمر عند الولادة ويقاس باحتمال الوفاة قبل 40سنة؛
- مستوى المعرفة وتقاس بمعدل الأمية لدى البالغين؛
- نسبة استقبال المياه الصالحة للشرب بالنسبة للخدمات الاقتصادية والصحية؛
- قياس نسبة الأطفال الأقل من 5 سنوات الذين يعانون من نقص الوزن.

إن تطور هذا المؤشر يظهر وفق هذا الجدول التالي:

---

[1] المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004** ، الجزائر، 2005

[2] rapport sur **les objectifs du millénaire pour le développement. Algérie** , juillet 2005.p15

[3] rapport national sur **le développement humain en Algérie2007**, cnes, juillet 2008.p

الجدول رقم [42]: تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة [1995-2008].

البيان	1995	1998	1999	2000	2004	2005	2006	2008
معدل الفقر البشري	25.23	24.67	23.35	22.98	18.55	16.6	18.95	18
معدل طول العمر عند الولادة (%) احتمال الوفاة قبل 40 سنة	12.13	8.58	8.26	7.84	6.39	6.39	6.03	6
معدل الأمية لدى الأشخاص البالغين 15 فما فوق (%)	-	34.50	33.4	32.8	26.0	23.7	27.20	25
نسبة عدد السكان المحرومين من المياه الصالحة للشرب(%)	22.0	16.93	14.50	11.1	5.5	5.0	5.00	5
نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن	13.0	13.00	-	6.00	3.50	3.50	3.7	4

المصدر: أنظر:- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية 2005، ص 30.

- التقرير الوطني للتنمية البشرية 2007، ص40.

- النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008، ص15.

إن قيم مؤشر الفقر البشري بحسب المعطيات الوطنية قد بلغ 25،23% في 1995 ليتراجع إلى 16،6% في 2005، ثم يرتفع بدرجة خفيفة في 2006 ليبلغ 18.95% نقطة في المائة مقارنة بسنة 1995 وهذا ما يفسر تراجع نسبة الفقر بنسبة 4% في المتوسط السنوي، وهذه النتائج سمحت للجزائر بالحفاظ على المركز الأول من الدول السائرة في طريق النمو والتنمية البشرية والمتوسطة.

أضحت ظاهرة الفقر تكتسي بعدا عالميا،حيث جاء في تقرير البنك الدولي الصادر عـــام 2001/2000 ، وعدد الأفراد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم قد زاد من 1.18مليار عام 1987الى 1.2مليار عام 1998،أي بزيادة قدرها 20 مليون، ويعيش قرابة 60 % من سكان العالم في دول يقل دخل الفرد عن 2000 دولار سنويا، في حين يعيش5 % من سكان العالم في فقر مقدع، وغالبيتهم من الولايات المتحـــدة الأمريكية. وفي ذلك إشارة إلى أن الفقر يشكل واقعا قاسيا في كثير من أنحاء العالم ولاسيما الدول النامية.

لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى عدة إنعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلـــب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقـــير فئـــات واسعة من السكان لذلك فإن التكلفة الإجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتـــبرة بالمقارنـــة بالنتائج المنتظرة والغير المضمونة و تعكس المؤشرات الإجتماعية لسنة 2005 إستمرار التوترات الإجتماعية والتي تتجلى في المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة، فقد بلغ معدل البطالة 15.3 % نتيجة تسريح العمال بعد حل عدة مؤسسات عمومية وعدم وجود إستثمارات جديدة معتبرة، بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا نتيجة لتحرير الأسعار، ورغم توسع مجال تدخل الدولة من خلال الشـــبكة الإجتماعية لمساعدة الفئات المحرومة إلا أن حدة الفقر إزدادت حدة[1].

[1] المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول سنة** 2006، الجزائر، 2007 .

لقد تراجع مؤشر الفقر في الجزائر من 25.2% من مجموع السكان سنة 1995 إلى 16.6% في 2005 مما يعني معدل تراجع سنوي بنسبة 4% بحسب تقرير للتنمية البشرية قدمه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري بالتعاون مع برنامج التنمية للأمم المتحدة. ويعكس هذا التراجع زيادة في أمل الحياة وتراجع الشريحة النسبية من السكان المحرومة من الماء الشروب والغذاء والتغذية ومن المتوقع مواصلة تراجع مؤشر الفقر بفضل خطة الحكومة لإنفاق 60 مليار دولار في مجال البنيات الأساسية وتزويد المياه وتنمية القطاع الخاص.

2- تطور مؤشر التنمية البشرية: لقد عرف مؤشر التنمية البشرية (IDH) تحسنا كبيرا في الجزائر وذلك على مستوى السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنفاق الحكومي التي باشرتها السلطات العمومية، ولقد عرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريره السابع الخاص بالتنمية البشرية في الجزائر، وهذا التقرير الثاني يتم انجازه بالتنسيق مع برنامج التنمية للأمم المتحدة (PNUD). وحسب المجلس فإن المؤشرات التي اعتمدت في تقسيم التنمية في الجزائر عرفت تحسنا على المستوى الوطني، إلا أنه يبقى من الضروري العمل على تحسين الظروف بخصوص بعض المؤشرات[1].

وأظهر التقرير بتحسن شبه كلي في مؤشرات التنمية بالبلاد خلال الفترة من 2002-2008 وذكر أن النتائج التي توصل إليها تعد مرضية حيث تم تسجيل تقدم ملموس خلال السنوات الأخيرة خاصة في مجالات الصحة والتربية والمساواة بين الجنسين مع مشاركة النساء في مستويات أكثر أهمية في الحيلة الوطنية في مجملها.

وأثار التقرير إلى أن الجزائر توجد في صنف الدول ذات المؤشر التنمية البشرية متوسط وواقعيا، حققت تحسنا سنويا على بمعدل 1.4 نقطة مقارنة بما حققته في الفترة 1985-1995 بنقطة واحدة سنويا[2].

وكشف تقرير الأمم المتحدة الأخير أن الجزائر احتلت مرتبة متأخرة في تقريرها لسنة 2007-2008 فمن مجموع 177 دولة تم تصنيفها في هذا التقرير غي المرتبة 104 بمعدل أقل من 0.04 بعد مصر والسودان، فيما انتزعت كوريا الجنوبية وفلندا المراتب الأولى، حيث على معدل واحد، وهو أعلى معدل يمكن أن تتحصل عليه البلدان المصنفة، واحتل سوريا مرتبة متوسطة في التصنيف بمعدل 0.05[3].

وتطور هذا المؤشر نلاحظه من خلال هذا الجدول التالي:

---

[1] RNDH 2006, CNES 2007, P20-21

[2] RNDH 2007, CNES 2008, P19-20

[3] النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008، ص 4-10.

الجدول رقم [43]: تطور التنمية البشرية والمؤشرات البعدية في الجزائر خلال الفترة [1998-2008].

السنوات	1998	1999	2000	2004	2005	2006	2008
التنمية البشرية	0.689	0.695	0.705	0.750	0.761	0.760	0.778
معدل الحياة عند الولادة	0.778	0.783	0.792	0.830	0.827	0.845	0.847
الناتج الداخلي الخام القدرة الشرائية	0.651	0.661	0.666	0.708	0.726	-	0.760
مستوى التعليم	0.643	0.659	0.659	0.711	0.730	0.715	0.740

المصدر:

- التقرير الوطني للتنمية البشرية **2007** للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
- تقرير الوطني للتنمية البشرية **2006** للمجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي.
- النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة **2008**.

يوضح الجدول إن قيمة (IDH) موجبة وفي تزايد مستمر والتي تسمح بالتعرف على العوامل المتطورة للسياسات العمومية التي تعكس تغيرات على مستوى التنمية البشرية، إذ بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.778 في 2008، مكتسبا في ذلك 1.29 نقطة سنويا على مستوى 2002 و 2008 أما بالنسبة لمؤشر معدل الحياة عند الولادة فهو كذلك وتيرة نمو ايجابية نتيجة السياسات الاجتماعية التي طبقتها الجزائر على مستوى السنوات الأخيرة مكتسبة في ذلك معدل 0.847 في 2008 على حساب هذا المؤشر بزيادة سنوية 1.16 نقطة على المستوى الفترة 2002-2008. ومؤشر مستوى التعليم الذي فرض نفسه ليبلغ معدل 0.740 في 2008 مكتسبا زيادة سنوية بمعدل 1.22 نقطة على نفس الفترة، وتأتي هذه النتائج نتيجة فرض سياسات تعليمية صارمة بالإضافة إلى سياسات محو الأمية.

وعلى الصعيد الدولي، إحتلت الجزائر المرتبة 104 في التقرير العالمي لمؤشر التنمية البشرية 2008/2007 والمرتبة 79 في التقرير الخاص بسنة 2003، بإكتسابه معدل 0.761، وبالرجوع إلى سنة 2003، فقد بلغ معدله 0.722 الذي إحتلت بموجبها المركز 103 هذه القيمة الأخيرة المقررة من طرف التقرير العالمي، أعيد حساب المعدل بالمعطيات الوطنية والإحصائيات الموجودة، وحدد في مستوى 0.731 وعرف هذا التحسن في مستوى التنمية البشرية بنسبة 1.2% الذي أعطى المرتبة 100 للجزائر ويجب التذكير أن مؤشر التنمية البشرية مركب من ثلاث وضعيات تميز مختلف عوامل التنمية البشرية: معدل الحياة عند الولادة، مستوى التعليم الذي يعبر نفسه عن مستوى الأمية مقارنة بنسبة السكان البالغين، ومستوى التعليم بالنسبة للفئة من العمر (6-24) سنة، وفي الأخير نصيب الفرد من الدخل الإجمالي بالدولار الأمريكي إذ يحتوي هذا المؤشر على فحص معمق للتنمية البشرية .

المطلب الثاني: تطور التشغيل والبطالة.

تعتبر البطالة ظاهرة إجتماعية وإقتصادية في آن واحد إذ تتيح معرفة قدرة الإقتصاد الوطني على التشغيل وتبرز طاقته على استيعاب اليد العاملة العاطلة كما أن زيادة البطالة في المجتمع يهدد الاستقرار الاجتماعي .

1- أسباب تفشي البطالة في والجزائر. تعتبر البطالة من اشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية، وليس بخاف أن أسبابها تختلف من مجتمع عربي لآخر، و حتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى. ويمكن في هذا الصدد أن نوزعها لأسباب اقتصادية، إجتماعية وأخرى سياسية، فكل سبب من هاته الأسباب له أثره على المجتمع من حيث إسهامه في تفاقم مشكلـــــة البطالة، وبناء عليه على ما تقدم أمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في الجزائر في النقاط التالية:

❖ **تبعات تنفيذ برامج الخوصصة:** أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركـــات و مؤسسات القطاع العام. و في هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 إلى 30 % خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق للوحدات، كما نشير هنا أن الحكومات تخلت عن دورها التخطيطي بعد أن أصبح دورها يتركز فقـــط على الإشـــــراف أو التوجيه عن بعد، وبالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية وعلى رأسها الحد من البطالة، ونتج عن خوصصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها، وخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين بقوا في وظائفهم. وقد أصبحت عمليات الخوصصة التي تجرى على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في الجزائر[1].

❖ **إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي:** لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى عدة إنعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان، لذلك فإن التكلفة الإجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة والغير المضمونة[2].

ومن خلال الإصلاحات الإقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على إستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى إعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالي الإستغناء كليا عن العمالة، وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات وإهمال الإعتبارات الإجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من

---

[1] المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، مرجع سابق** ، ص ص 114-120.

[2] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، ، الجزائر، 2001، ص 161.

العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة لأفراد لذلك نجد 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة إجتماعية[1] .

❖ **وهناك أسباب أخرى أهمها[2]:**

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية.
- نمو قوة العمل.
- انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا و دوليا.
- فشل برامج التخطيط الاقتصادي و تفاقم أزمة المديونية الخارجية.
- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل .
- استناد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف الباقي الذي لا يمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.
- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم .
- التزايد السكاني .
- التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال.
- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الإستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.

2- **واقع سوق العمل في الجزائر:** لقد قطعت التنمية الاقتصادية أشواطا جديدة في مطلع الألفية الثالثة كان لها انعكاسها الايجابي أولا على مستوى التشغيل والبطالة ثم على مستوى الاقتصاد الكلي.

❖ **تطور معدل البطالة:** لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بإرتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 %، فالأزمة الإقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة و التي إتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات و إنخفاض أسعار النفط

---

[1] المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004**، الجزائر، 2005، ص 119.

[2] روابح عبد الباقي وعلي همال، **أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الإجتماعية، جامعة قسنطينة، يومي 29-30 ماي 2000.

قد أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال[1].

الجدول رقم [44]:يوضح:تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: – الديوان الوطني للإحصاء.

– رئاسة الجمهورية ,معطيات اقتصادية واجتماعية، على الموقع:

http://el-mouradia.dz/arab/algerie/Economie/economie.htm

إن البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول تبرز بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة ويعود هذا الإرتفاع إلى عاملين أساسيين هما: إرتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط2.8% سنويا وهذا ما أدى إلى تزايد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب بـــــــــــــــــ 8.25 مليون سنة 1998، والتسريح الكبير للعمال نتيجة لحل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة.

وتتميز البطالة في الاقتصاد الجزائري بتنوعها فهي متعددة الأشكال(هيكلية و احتكاكية ودورية...) وكذلك بارتفاع معدلها لكنه في اتجاه نحو الانخفاض،وتشير البيانات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه إلى ارتفاع نسبة البطالة في التسعينات حيث انتقلت من 24.36% سنة 1994إلى أكثر من 29% سنة1997 ثم 29.2% سنة 1999 ثم انخفضت إلى25 سنة 2002 .

إن التحسن الذي عرفته الوضعية الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية كان نتيجة للحجم الغير مسبوق للاستثمار الذي تم رصده في سنة 2004، وللرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة هي الأخرى بارتفاع أسعار البترول، وللنمو الايجابي لميزان المدفوعات والذي قدر بـــــــــــ 12 مليار دولار، وبمديونية التي تقلصت بأكثر من مليارين دولار لاسيما الديون المتوسطة والبعيدة المدى، كل هذه المؤشرات الطموحة سمحت بوضع برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين (2001-2004)، والذي بفضله عرف الاقتصاد الوطني نموا مستقرا في المتوسط قدر بنحو (4.7 %) خلال نفس الفترة، ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية الذي شرع في تنفيذه عام

[1] محمد قرقب، **عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر**, ندوة دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب بطرابلس2005 ,منظمة العمل العربية2005.
http://www.alolabor.org/final/images/stories/ALO/Tanmeya/Nadwat/libya_11_13_07_05/mohamed_karkab.doc

2000 ، وبرامج تدعيم وتمويل مختلف برامج دعم الشباب، والحصيلة هي تراجع متزايد في البطالة التي انخفضت معدلاتها بست نقاط خلال عامين لتنتقل من (23.72 %) في 2003 إلى (17.65 %) في 2004، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة في فرص التشغيل باستحداث حوالي (720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت)[1].

ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة في الانخفاض وبشدة خاصة في عامي 2004 و2005 وبلغت أدناها في 2008 حيث كان معدل البطالة 11.3 %. وهذا ما يوحي بتحسن سوق العمل بالجزائر، وهذا نتيجة لما بذلته الدولة من جهود في سبيل محاربة الظاهرة. بالإضافة إلى المناصب الجديدة التي حققها القطاع الخاص نظراً للتسهيلات المقدمة في إطار تدعيم الاستثمار الخاص في الجزائر، ومختلف الاستراتيجيات.

أما في السنوات الأخيرة خلال فترة الدراسة فيرجع انخفاض البطالة إلى برامج الدولة وتدخلها في أسواق العمل عن طريق عقود التوظيف وبرامج التشغيل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو خلال الفترة 2001-2004 و2005-2009.

❖ **تطور معدل البطالة حسب الجنس:** إن القوة النشطة بدون عمل (سواء كانت في سن العمل أو التي تبحث عن عمل)، ومعدل البطالة قد انخفضا. ولقد تزايدت القوة النشطة بمعدل سنوي في المتوسط ب 3.5% على مستوى الفترة 1990-2007 ، لتبلغ أكثر من 5.25مليون شخص نشط في 1990لتصل إلى أكثر من 10.11 مليون شخص نشيط في 2006. وفي 2006 أحصت البطالة أكثر من 1.24 مليون طالب عمل، بمعدل سنوي يساوي 12.3%، إذ بلغت نسبة النساء 17.5%، وهي أكبر من نسبة الذكور التي تقدر ب 14.9% وقد انخفضت هذه النسبة إلى 11.8% على مستوى سنة 2007[2].

وفي المقابل، بعد ارتفاع نسبة البطالة بقوة، إذ بلغت 25% في 1998، لوحظ انخفاض شديد في نسبة البطالة ما بين 2000-2007، ناتج عن خلق مناصب عمل جديدة لتصل إلى 3.198.000 منصب عمل مستحدث جديد. وبلغت نسبة السكان العاملين ما يقارب 6 ملايين عامل لتصل إلى أكثر من 9.3 مليون عامل في 2007 بتحسن سنوي في المتوسط للشغل 4.3% وبتراجع سنوي متوسط للبطالة بـــــــــــــــــ 6%[3].

وقد بلغت القوة العاملة 4.70 مليون في سنة 1990 لتصل إلى 9.30 مليون شخص في 2007، فقد تزايدت بمعدل سنوي في المتوسط 3.9% خلال هذه الفترة. فهذا المعدل أكبر بقليل من معدل زيادة السكان

---

[1] المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول سنة 2006**، الجزائر 2007، ص 39.

[2] وزارة العمل والضمان الاجتماعي، **معطيات حول التشغيل والبطالة في الجزائر**، ص02.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص03.

النشطين. والقوة النشطة من مجموع السكان في حالة بطالة والتي قدرت ب 1.16 مليون شخص في 1990 بلغت 1.24 مليون شخص في 2006، حيث عرفت قوة البطالة خلال هذه الفترة معدلات بطالة عالية جدا ثم بدأت في الانخفاض مع بداية سنة 2000، حيث أن على مستوى الفترة (1990–2000) بلغ معدل البطالة أكثر من 19.8% في 1990 ليصل إلى 29.5% في سنة 2000. في حين بدأت هذه المعدلات في انخفاض بداية من الفترة الثانية (2003–2009) حسب الإحصائيات المتاحة ليتأسس معدل البطالة 11.8% في سبتمبر 2009[1].

الجدول رقم[45]: تطور معدل البطالة حسب الجنس خلال الفترة [1995–2009].

الجنس	الحالة	1995	1999	2000	2004	2006	2008	2009
السكان	النشطين (بالألف)	7561	7824	8153	9470	10109	15295	21360
	الشاغلين (بالألف)	5436	5884	6179	7798	8869	9421	10421
النساء	الناشطات (بالألف)	1255	1185	1287	1660	1749	1905	2031
	نسبة الناشطات	16.59	15.00	15.78	17.52	17.00	17.87	18.5
	الشاغلات (بالألف)	902	882	797	1359	1497	1549	1736
	نسبة الشاغلات	16.59	14.99	12.89	17.43	16.89	15.9	17.1
	البطالات (بالألف)	353	303	490	301	253	249	241
	معدل البطالة	16.59	14.99	12.89	17.43	16.89	15.3	16.4
الذكور	النشطين(بالألف)	6306	6639	7281	7810	8360	8941	9578
	نسبة النشطين	83.41	85.00	84.22	82.48	83.00	85.00	89.30
	الشاغلين (بالألف)	4534	5002	5382	6439	7372	7625	8210
	نسبة الشاغلين	83.41	85.01	87.11	82.57	83.11	82.7	84.1
	البطالين (بالألف)	1772	1637	1899	1371	988	964	913
	معدل البطالة	83.41	85.01	87.11	82.57	83.11	81.9	83.71

Source : RNDH 2007, CNES2008, p107

إن الفترة 2001–2007، ميزت بقفزة نوعية في عالم الشغل إذ أن: عدد السكان الشاغلين بلغت 5.7 مليون في 1997 لتصل إلى 6.2 مليون في 2001 لتقارب 9.3 مليون عامل في 2007.،إن معدل خلق فرص العمل تحسن كما يلي: بلغ 2.2% في المتوسط السنوي في الفترة 1997–2001 لتصل إلى 6.6 % في الفترة 2001–2007، وما نتج عنه خلق 3.198 ألف وظيفة عمل في هذه الفترة الأخيرة.

إن هذه التحسينات في الاقتصاد الكلي ليست فقط إرضاء كل طلبات العمل المقدر بـــ 92500 شخص في الفترة الأخيرة، لكن تكمن في خفض نسبة البطالين الذي قارب 900000 شخص، ومعدل البطالة الذي انخفض بنسبة 12 نقطة. هذا الأخير بلغ 27.3% في 2001 انخفض إلى 11.8 في 2007.وسمحت هذه

[1] **RNDH 2007, CNES2008, p57**.

التحسينات في معدلات التشغيل التي بلغت 20.2% في 2001 لتصل إلى 26.8 % في 2006. هذا المعدل الذي يقيس حصة الأشخاص الشاغلين من حجم السكان الكلي إلى حجم الأشخاص البطالين، إذ قدر عدد الأشخاص المهيئين لشغل 5 يقابله شخص واحد في 2001 لتصل إلى 4 أشخاص في 2008 [1].

في الواقع في الجزائر معدل البطالة للشباب الأقل من 25 ستة هي اكبر من 30% وهذا في 2005 أي ضعف المعدل الوطني. وفي المقابل، نسبة الأشخاص البالغين أكثر من 40 سنة بلغت نسبة البطالة اقل من 5% من جهة أخرى، انخفضت نسبة البطالة ما بين 2004-2008، فيما يخص الأشخاص الأقل من 20سنة، بحيث انخفض المعدل بـــــ 1.06 نقطة في المائة. ولسنة 2009، البطالة الفئة من الشباب الأقل من 30سنة بنسبة 70.1% من مجموع البطالين، وفي الفئة ذات 30 سنة فما فوق معدل 27.9% من مجموع البطالين[2].

3- سياسة التشغيل في الجزائر: تستخدم الجزائر حاليا 6 آليات مباشرة للتشغيل، أهمها من حيث الاعتمادات المالية: وكالة تشغيل الشباب والقرض المصغر وصندوق التأمين على البطالة وعقود الإدماج والشبكة الاجتماعية. وهناك آليات غير مباشرة مثل صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات. وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل المشار إليها المقدمة التي تمولها الدولة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني، ترتكز سياسة التشغيل في الجزائر على: دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية ودعم الشغل المأجور[3].

❖ **دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية:** وذلك عن طريق ثلاث أجهزة وهي:

- جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب البطال ذوي المشاريع والبالغين مابين 19 و35 سنة.
- الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة المخصص للبطالين البالغين مابين 35 و 50سنة.
- جهاز القرض المصغر.

❖ **دعم وترقية الشغل المأجور:** وذلك عن طريق تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي

---

[1] معطيات حول التشغيل والبطالة في الجزائر، **مرجع سابق**، ص6.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني للتنمية البشرية 2007**، جويلية 2008، ص 57.

[3] وزارة العمل والضمان الاجتماعي,**ترقية تشغيل الشباب**,
http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emploi/2008/PROMOTION%20DE%20L'EMPLOI%20DES%20JEUNES%20AR.pdf

العمومي والخاص. ويبين الجدولين المواليين حصيلة أجهزة التشغيل في الجزائر وفرص العمل المستحدثة في القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم [46]: يوضح:تطور توفير فرص عمل حسب قطاعات النشاط (بالآلاف) خلال الفترة[2000-2009].

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي فرص العمل	168	356	320	361	773	448	505	267	294	305
في قطاع الزراعة	–	143	110	127	52	66	97	72	81	98
في قطاع الصناعية	60	4	1	6	13	–	2	3–	7	10
في قطاع البناء و الأشغال العمومية	38	22	57	47	73	70	110	98	100	92
في قطاع التجارة و المصالح الإدارية	36	52	95	99	102	105	86	91	89	100
أشكال خاصة من التشغيل(تشغيل غير رسمي+أجهزة مساعدة على التشغيل+العمل في البيت...)	88	135	57	82	533	206	211	9	17	5

المصدر: مولاي لخضر عبد الرزاق، مقال منشور مجلة الباحث، العدد العاشر ، جامعة ورقلة، ص 122.

الجدول رقم [47]يوضح :مناصب الشغل المستحدثة بالجزائر خلال الفترة 2008/1999

البيان	2003/1999	2008/2004	2008/1999
1. مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات:	381191	597022	978213
– المؤسسات العمومية (الاقتصادية ذات الطابع الصناعي و التجاري و غيرها)	173010	500916	673926
– مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة	303160	589158	892318
– مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و خارج الفلاحة)	81556	158436	237992
– مناصب الشغل المستحدثة في إطار عقود ما قبل التشغيل	41651	258869	300520
– ترتيب المساعدة على الإدماج المهني DAIP	–	164296	164296
– مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر (الوكالة دعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتامين على البطالة)	103272	276174	379446
2. مناصب الشغل الدائمة المستحدثة في إطار الورشات كثيفة اليد العاملة	905034	1726299	2631333
المجموع:1+2	1988874	4269170	6258044

المصدر : بوابة الوزير الأول، حصيلة المنجزات الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 2008/1999، على الموقع:
www.premier-ministre.gov.dz

4- تقييم أداء سوق العمل في الجزائر: لفهم أداء سوق العمل وتقييم سياسة التشغيل والوقوف على أهم أسباب انخفاض معدل البطالة لابد من الوقوف وتحليل تطورات الطلب وعرض العمل(محددات العرض والطلب) وتفاعلهما، أي ما ينتج عنه من مستويات الأجور والتشغيل المقترنة به والإنتاجية بالإضافة إلى خصوصيات وطبيعة الوظائف المستحدثة في سوق العمل.

❖ **تراجع معل النمو الديمغرافي:** العوامل الديمغرافية ضرورية في فهم ديناميكيات سوق العمل فقد أدى النمو السكاني المرتفع في الستينيات والسبعينيات،حين تجاوز متوسط معدل النمو السكاني 3 %سنوياً، ومعدلات الخصوبة بين 6-7 أطفال لكل امرأة، إلى فرض ضغوط شديدة على سوق العمل في الثمانينيات والتسعينيات، ولقد شهدت الجزائر تحوّلاً ديمغرافياً سريعاً باتجاه انخفاض معدلات الخصوبة، وهو اتجاه نجم عن التحّسن الكبير في صحة المرأة وتعليمها .كما أسهم تأخير تكوين الأسرة الناجم عن عدم وجود سكن بأسعار معقولة، وارتفاع البطالة في أوساط الشباب، إلى مزيد من الانخفاض في معدلات الخصوبة .وتراجع معدل النمو السكاني من 3.1 % سنة 1985 إلى 1.9% سنة 1995 ، و 1.5% في عام 2008 .وقد أدى هذا النمو البطيئ في عدد السكان إلى تقليص الضغط على سوق العمل، وساهم في الحد من البطالة.

❖ **إنخفاض معدلات المشاركة:** بالإضافة إلى التحوّل الديمغرافي و أثره على توفر اليد العاملة، لا تزال معدلات المشاركة في سوق العمل منخفضة بشكل استثنائي فوصلت في 2009 نسبة41.4 %فقط ويبلغ المتوسط العالمي للمشاركة في سوق العمل 64%، فيما يبلغ 65% في أميركا اللاتينية، و69 % في جنوب شرق آسيا، و 73 %في شرق آسيا,ويبين الجدول الموالي تطور معدل مشاركة القوى العاملة في سوق العمل.

الجدول رقم [48]:يوضح تطور معدل المشاركة في سوق العمل بالجزائر خلال [2001-2009].

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل المشاركة%	48.1	45	39.8	42.1	41	40.9	41.7	41.7	41.4

المصدر: الحسن عاشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق:تحديات البطالة في العالم العربي،أوراق كارنيغي،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23 يونيو 2010 ، ص**8**.

أما عن مشاركة المرأة في قوة العمل فقد شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا مستمرا من 21.4 %خلال سنة 1980 إلى 39.8% في نهاية سنة 2008 و مع ذلك و على الرغم من التحّسن الكبير في تعليم المرأة في الجزائر، إلا أن حصتها في التشغيل لا تزال منخفضة حيث انخفضت إلى اقل من 14 % في سنة 2009 مقارنة بـ17 % قبل عشر سنوات[1].

❖ **تباطؤ نمو القوة العاملة:** أدّت أنماط تطور معدلات المشاركة في سوق العمل بالجزائر منذ العام 2000 إلى عدد أقل من الداخلين إلى سوق العمل، و أسهمت بشكل غير مباشر في انخفاض معدلات البطالة بشكل كبير وقد انخفض الطلب الإضافي على فرص العمل،كما يبلغ نمو القوة العاملة خلال الفترة 2000- 2008 نسبة 2.52% بالمقارنة 4.1%في التسعينيات ، ومن الجدولين السابقين لاتزال قوة العمل تنمو بمعدل 2.5 %

[1] الحسن عاشي، **مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق:تحديات البطالة في العالم العربي**،أوراق كارنيغي،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23 يونيو 2010 ، ص8.

إلى 3.5 %سنويا,ووفقا لقانون "**أوكن**"(*) والذي يبين العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة يتطلب في المدى الطويل 2015-2020 معدل نمو سنوي لا يقل عن 5% لبلوغ معدل للبطالة في حدود 5 %.

❖ **ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل:** بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على بدء برنامج التعديل الهيكلي فيها، فشلت الجزائر في التخلص من اعتمادها المفرط على قطاع النفط والغاز، لقد شكّل هذا القطاع نسبة 48 %من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وهو يساهم بما يُعادل أكثر من95% من الصادرات، و75% من إيرادات الميزانية .ومع ذلك، فإن قطاع النفط والغاز الذي يتميّز بكثافة رأس المال إلى حد كبير مسئول عن أقل من 5 %من خلق فرص العمل في الاقتصاد. ويبين الجدول الموالي نسب القوى العاملة في مختلف القطاعات بالجزائر.

الجدول رقم [49]:يوضح :نسب القوى العاملة في مختلف القطاعات خلال الفترة[1995-2008].

القطاعات	1995	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة%	25.4	23.3	23	20.7	13.6	12.8
الصناعة%	23	14.8	18	18	12	14
الخدمات%	51.6	58.3	59	61.3	74.4	64.2

المصدر: صندوق النقد العربي ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد متفرقة 2009/2006

إن البطالة في الاقتصاد الجزائري يتميز بارتفاع معدلها لكنه في اتجاه مستمر نحو الانخفاض، فبعد أن سجل 29.2بالمائة سنة 1997 نتيجة خصخصة المؤسسات العمومية وإغلاق أخرى وضعف الهيكل الصناعي الوطني انخفض إلى معدل 15.7 بالمائة سنة 2006 و 14.1 بالمائة سنة 2007 ومن جانب آخر سجلت نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان 30.3 بالمائة سنة 1995 لتصل إلى ، 38 بالمائة سنة 2005 ، بمعدل نمو سنوي قدر ب 3.5 بالمائة خلال هذه الفترة أي1995 والجدير بالذكر أن قطاع الخدمات يستوعب أكبر نسبة من القوى العاملة .

لقد وفّر القطاع الصناعي الذي لايزال غير قادر على المنافسة قدراً أقل من الوظائف الجديدة في السنوات الأخيرة، حيث تتناقص حصته من مجموع العمالة بإطراد وبلغت 12.8% سنة 2008 مقارنة بـــ64.2% لقطاع الخدمات و14 % للقطاع الزراعي، وهو ما يبين أن قطاع الخدمات هو أول قطاع مولد لمناصب الشغل مما يتطلب توجيه ودعم الاستثمار فيه لإمتصاص المزيد من القوى العاملة المتدفقة إلى سوق العمل.

❖ **دور القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في التشغيل:** لا تزال الوظائف الحكومية في الكثير من الدول النامية،رغم كون مرتبّاها الأدنى، جذابة مثيرة للاهتمام العام، يُنظر إليها على أنها تمنح المنافع والعلاوات، وتُعتبر بأنها أكثر أمانًا من غيرها من الوظائف، ويُنظر إلى الوظائفُ الحكومية على أنها أكثر

(*) يعتبر قانونOkun بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و العمالة وهذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة, وقد توصلOkun في دراسة على الاقتصاد الأمريكي إلى أن تخفيض البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%.

مدعاةً للاحترام، وهي توفر الرواتب التقاعدية، وتتيح في بعض الحالات الحصول على الرشاوى وهي، أكثرُ إثارةً للاهتمام العام من تلك الوظائف التي تمّ إنشاؤها في القطاع الخاص، إن كثافة التركيز على التوجُّه على العمل في القطاع العام، خصوصا من قِبَل أصحاب الكفاءات العلمية، وبالتالي ذوي الرواتب العالية،من شأنها أن تفاقم كلفة فرصة توجيه رأس المال البشري بعيداً نحو وظائف تُحفّزُ النموّ الاقتصادي، وعلى المدى الطويل سوف تؤدي الكلفة المرتبطة بكثافة التركيز على وظائف القطاع العام إلى التسبّب بانخفاض عامل إجمالي نموِّ الإنتاجية الأمر الذي يؤثر سلبًا في الجهود التي تُبذل للحدّ من الفقر[1].

وتعد نسبة التشغيل في القطاع العام بالجزائر مرتفعة إذا ما قورنت بدول العالم، حيث يقدر متوسط حصة القطاع العام من إجمالي التشغيل بحوالي 11% بالعالم، أما متوسطه بالدول العربية فيبلغ 17.5% ويرتبط التشغيل بالقطاع العام بالجزائر بعدة عوامل أهمها تواضع دور القطاع الخاص نتيجة عدم ملائمة بيئة الأعمال والميزات التي يوفرها القطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص من حيث الفارق في الأجور وضمانات التشغيل الصريحة والضمنية والأمن الوظيفي واستخدام وظائف القطاع العام كوسيلة لتقديم الحماية الاجتماعية[2].

إن القطاع الخاص يشغل في متوسط الفترة 2009/2003 ما بسبته 64%من حجم التشغيل مقارنة بـــــ 36 % للقطاع العام غير أن مساهمته في التشغيل مازالت متدنية على الرغم من التحفيزات التي يحصل عليها ,حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من85% من فرص العمل في الدول المتقدمة و هو ما يطرح تساؤلا هاما حول ضعف التوظف في القطاع الخاص.

الجدول رقم[50]: يوضح:نسبة التوظف في القطاعين العام و الخاص خلال [2003-2009].

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع العام	%39.76	%34.34	%36.84	%30.96	%34.75	%34.4	34.1%
القطاع الخاص	%60.23	%65.65	%63.15	%69.04	%65.25	%65.6	%65.9

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء.www.ons.dz

لقد أوضحت معظم الدراسات على أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ الاستثماري المناسب فبيئة الأعمال في الجزائر، والتي تتسم الآن بضعف البنية التحتية وتعقيد الإجراءات الإدارية، وانعدام الشفافية، والأنظمة التشريعية غير المستقرة, فتقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2010 الصادر عن البنك الدولي يُصنِّف الجزائر في المرتبة 136 من بين 183 بلداً، وهي تتخلف عن تونس 69 ، والمغرب 128 ومعظم البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

---

[1] جاد شعبان، **خلق فرص عمل في الاقتصاديات العربية:الإبحار في المياه الصعبة**، تقرير التنمية الإنسانية العربية ،سلسلة أوراق بحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2010، ص17.

[2] صندوق النقد العربي ,**تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية** ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص190.

❖ **ارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل:** أحد المؤشرات الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم أداء سوق العمل، إضافة إلى الانخفاض في أرقام البطالة الرسمية، هي طبيعة ونوعية فرص العمل . فقد لعب القطاع غير الرسمي دوراً هاماً في عملية خلق فرص العمل .وبما أن الأنشطة غير الرسمية والعمالة الناقصة تصل إلى نسبة كبيرة، فإن ذلك يجعل معدلات العمالة والبطالة تفقد دلالتها.

لقد شكل القطاع غير الرسمي في الجزائر نسبة 27 % من مجموع العمالة في سنة 2007 ،مرتفعاً من 20 % في سنة 2000 وبما أن جميع عمليات التوظيف الحكومية توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في خلق فر ص العمل .إنّ حصة التوظيف في القطاع غير الرسمي بلغت 42.6% في سنة 2007، مرتفعة من 34.9% إذا أخذنا في الاعتبار فقط عمليات التوظيف في القطاع الخاص في المناطق الحضرية .وفقاً لذلك فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل على مدى الفترة 2000-2007 تصل إلى 150 ألف وظيفة جديدة كل عام، أي ما يعادل 45 % من فرص العمل المستحدثة في خلال تلك الفترة.

الجدول رقم[51]:يوضح :مساهمة القطاع غير الرسمي في التوظيف بالجزائر خلال [2000-2009].

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حصة القطاع غير الرسمي في مجموع العمالة%	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27.0	28.5	30.1
حصة القطاع غير الرسمي في عمالة القطاع الخاص في المناطق الحضرية %	34.9	36.7	36.6	36.4	42.1	34.0	73.8	42.6	43.8	46.8
معدل البطالة%	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر : الحسن عاشي، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

وتظهر الإحصاءات الرسمية أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنباً إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي,وفيما انخفض معدل البطالة من 30% إلى 10% تقريباً على مدى العقد الماضي، ازدهر القطاع غير الرسمي، وارتفعت مساهمته في جميع الوظائف التي وفّرها الاقتصاد من 20 % في عام 2000 إلى أكثر من 27% في العام 2007 [1] .

❖ **ارتفاع البطالة لدى المتعلمين:**

على الرغم من الانخفاض في المعدل الإجمالي للبطالة إلا أن معدلها في صفوف الشباب والمتعلمين مرتفعاً،لا بل زاد هذا المعدل في بعض الحالات و يعكس هذا نوعية فرص العمل التي تم خلقها في الاقتصاد والتي أفادت في الأغلب للعمال الأقل تعليماً. فمثلا ارتفع معدل البطالة في صفوف الجامعيين من 12.08% سنة 2005 إلى اكتر من 23.78 %سنة 2009.

[1] الحسن عاشي,**نفس المرجع السابق**,ص11.

الجدول رقم[52]:يوضح:توزيع معدل البطالة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة[2005-2009].

المستوى التعليمي	2005		2006		2007		2008		2009	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
بدون مستوى	33	2.27	41	3.30	47	3.41	25	2.13	36	3.35
الابتدائي	251	17.33	237	19.09	240	17.45	163	13.93	140	13.05
المتوسط	624	43.09	522	42.06	553	40.21	503	42.99	415	38.71
الثانوي	365	25.2	275	22.15	316	22.98	247	21.11	226	21.08
الجامعي	175	12.08	166	13.37	219	15.92	232	19.82	255	23.78
المجموع	1448	15.3	1241	12.3	1375	13.8	1170	11.3	1072	10.2

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء .www.ons.dz

إن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين تعليماً عالياً يُشوّه صورة الجامعة، ويعكس عدم قدرتها على تلبية متطلبات الاقتصاد من حيث العمالة,في حين لا يمكن تجاهل التفسير القائم في جانب الطلب على العمالة، والذي يُركّز على عدم قدرة الاقتصاد على خلق وظائف تحتاج إلى مهارات عالية، لذا فان ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط المتعلمين تعكس إشكالية جودة التعليم وموائمته لمتطلبات أسواق العمل في الجزائر؟.

❖ **ضعف إنتاجية العمل:** تعتبر الإنتاجية عاملاً مهماً من عوامل النمو الاقتصادي الرئيسية، وبالتالي يعتبر تحسينها ورفعها مصدراً رئيسياً لتحقيق مكاسب عالية للعاملين في شكل أجور وخدمات وتأمينات وغيرها, لذلك تعتبر العلاقة بين فرص العمل والإنتاجية والأجور مهمة جدا لتقيم التقدم المحرز في توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع.

الجدول رقم[53] يوضح :تطور إنتاجية العمل في الجزائر معبرا عنها بنصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 1990).

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
متوسط إنتاجية العمل بالدولار	7,735	7,785	8,023	8,117	8,228	8,115	8,083	8,051

المصدر:البنك الدولي, على الموقع:
http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD/countries/1W?page=1&display=default

وتعاني الجزائر من ضعف إنتاجية العمل وتعزى أهم الأسباب وراء ضعف نمو الإنتاجية إلى الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف والإنتاج بما قد يتسبب في ظهور فائض في العمالة أو ما يعرف بالبطالة المقنعة .بالإضافة إلى ركود الديناميكية الاقتصادية للقطاع الخاص ومحدودية دوره في الاقتصاد وعجزه عن سد الثغرة التي خلفها انحسار دور القطاع العام رغم الفرص التي أتيحت له من خلال نظم الحماية التجارية، ومنح الائتمان، وتطبيق سياسات الخوصصة .أما ضعف إنتاجية القطاع الخاص فيرتبط بمجموعة من المعوقات منها عدم مواكبة المؤسسات الخاصة للتطورات التقنية الحديثة في فنون الإنتاج والإدارة، ونقص تأهيل وتدريب العاملين إضافة إلى إختلالات الاقتصاد الكلي و بيئة الأعمال غير الجاذبة التي تلعب دوراً كبيراً في ضعف الإنتاجية.

إن تحسين الإنتاجية في الجزائر يحتاج إلى بذل جهود كبيرة تساهم فيها الدولة نفسها، من خلال ما تقره من سياسات وتسنه من قوانين وتضعه من أنظمة إدارية ضرورية لتحسين نوعية التعليم والتدريب، وتحسين ظروف العمل، وتطوير الخدمات الصحية والضمانية، وتحسين مهارات القوى العاملة لتواكب مسيرة التحولات العلمية والتقنية المعاصرة، وهي على جانب كبير من الأهمية بسبب العلاقة الوثيقة بين الموارد البشرية والتقانية المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية، إذ يسهل تطبيق التقنية المتطورة، كلما ارتفعت مستويات معارف ومهارات الأيدي العاملة.

❖ **جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل:** يمثل مؤشر توظيف العمالة والاستغناء عنها أحد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004 و يقيس هذا المؤشر الفرعي مدى مرونة أو جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل حول العالم من 183 دولة يغطيها المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال للعام 2010 ويشمل هذا المؤشر بدوره على مؤشرات فرعية أكثر تفصيلا تتمثل في مؤشرات صعوبة التوظيف عمالة جديدة جمود ساعات العمل اليومية و تكلفة الاستغناء عن العمالة أو تسريحها[1]

لاتزال الجزائر تتوفر على توظيف أقل مرونة بالمقارنة مع معظم البلدان الناشئة,حيث تؤدي القيود المفرطة في والصرامة بشل التوظيف وتضخيم العمالة الزائدة عن الحاجة, إلى زيادة تكاليف العمل وتقليل الفرص المتاحة أمام الشركات للإنفاق على الإبداع والابتكار والتكييف مع التكنولوجيات الجديدة وبالتالي انخفاض الإنتاجية وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة والقطاع غير الرسمي.

جدول رقم [54] يوضح: ترتيب الجزائر في مؤشر توظيف العاملين وعدد النقط لمؤشراته الفرعية2007/2008/2009/2010.

البيان	2007/ 175 دولة	178/2008 دولة	181/2009 دولة	2010/ 183دولة
ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر توظيف العاملين	93	118	118	122
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	44	44	44
مؤشر جمود ساعات العمل(0-100)	60	60	60	40
مؤشر صعوبة فصل العاملين(0-100)	30	40	40	40
مؤشر صعوبة التوظيف(0-100)	45	48	48	41
تكلفة الفصل عن العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	17	17	17	17

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار,تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية,أعداد متفرقة ,2006/2010

-ارتفاع قيمة المؤشر يدل على ارتفاع درجة جمود و عدم مرونة التشريعات التي تحكم سوق العمل.

لقد أجريت دراسات عديدة حول أهمية مرونة تشريعات سوق العمل حول العالم وكان من ضمنها دراسة أجريت في الهند وتوصلت إلى أن جمود تشريعات سوق العمل أدت إلى تراجع فرص العمل في قطاع التجزئة بما نسبته 15% و تشير نتائج دراسة أخرى أجريت على بيانات 90 دولة نامية إلى أن مرونة تشريعات سوق العمل في ظل سياسات تحرير التجارة ساعدت القطاعات التصديرية على النمو من نظيراتها

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار,**نشرة ضمان الاستثمار**,العدد الفصلي الرابع ,أكتوبر-ديسمبر 2008 ص12-13.

في الدول النامية الأخرى التي تنتهج تشريعات اقل مرونة و يرجع جزء من هذا النمو وفقا لدراسة أخرى إلى قدرة المصدرين على التكيف معا صناعات يتسم الطلب على منتجاتها بالتذبذب و توصلت دراسة أخرى إلى أن مرونة تشريعات العمل تزيد من معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي بما نسبته 1.5% سنويا[1].

وتستنتج دراسة أخرى أن تطبيق قواعد شاقة ومرهقة يؤدي إلى صعوبة انتقال العمال بين الشركات والصناعات و تخلص إلى أن ذلك يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع معدلات فقدان فرص العمل بسبب الصدمات الاقتصادية الخارجية ومن شان قواعد التوظيف المتسمة بالصرامة أن تحد من قدرة أية شركة على الاستجابة بصورة ملائمة لصدمات الطلب والإنتاجية و هذا هو ما استنتجته دراسة لخيارات العمل الأسبوعي في سلسلة لمطاعم الوجبات السريعة تضم 2500منفد للبيع في 43 بلدا.

إن عدم مرونة لوائح العمل في الجزائر وتعقيداتها الإدارية تُوفّر للمنشآت الاقتصادية إمكانية التحايل عليها من خلال تأسيس أعمالها بصورة غير رسمية، أومن خلال اتخاذ ترتيبات غير رسمية مع عمالها. ومن وجهة نظر العدالة والتماسك الاجتماعي، تحتاج أنظمة العمل إلى تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات أ صحاب العمل والعاملين، وتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي المستبعدين من أي حماية اجتماعية .

❖ **نمو اقتصادي بلا وظائف:** من المعروف اقتصاديا أن أسواق العمل تتأثر سلبا أو إيجابا بالأداء الاقتصادي الكلي و خاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي (أو ما يعرف بما اشرنا إليه سابقا بقانون Okun) ، وأن هذا الأثر يتم من آليتين الأولى فهي معدل نمو الناتج ومدى استقراره واستدامته وما ينتج عن ذلك من توسع فرص العمل في الاقتصاد القومي والثانية فتتمثل في تكوين النمو أي إذا ما كان نمو ناتج من قطاعات يستخدم فنونا إنتاجية كثيفة العمل أم لا وما يترتب على ذلك من قدرة هذا النمو من زيادة معدل التشغيل، ومن هنا تأتي أهمية قياس محتوى التشغيل في النمو أو ما يطلق عليه كثافة التشغيل في النمو وذلك للتعرف على ما إذا كان نمو الاقتصاد القومي هو نمو يخلق فرص العمل الكافية و اللائقة أم انه نمو بلا وظائف ومن ثم يعمق مشكلة البطالة والعمل غير الرسمي.[2]

وتقاس مرونة التشغيل بالنسبة للنمو بقسمة التغير النسبي في عدد المشتغلين في اقتصاد ما أو قطاع ما إلى التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة, ووفقا لبيانات البنك الدولي يعتبر النمو الاقتصادي

---

[1] نفس المرجع السابق ص 13.

[2] نجلاء الاهواني و نهال المغربل، **كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 130 مارس 2008، ص4.

ذا كثافة رأس مالية عندما تكون مرونة التوظيف بالنسبة للناتج اقل من 0.4 وذا كثافة من حيث العمالة عندما تكون المرونة اكبر من 0.8. [1]

الجدول رقم [55] يوضح: تطور التشغيل و نمو الناتج المحلي الاسمي و الحقيقي.

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي(مليون دولار)	67800	85340	103100	117290	134160	170270	140800
معدل التشغيل	21.2	24.4	24.7	26.8	25.5	26.6	26.9
معدل البطالة%	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
مرونة التشغيل بالنسبة للناتج الاسمي	/	0.61	0.12	0.63	0.37-	0.17	0.05-
سعر البرميل من النفط (بالدولار)	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.07	62.25

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر غير منتج للوظائف وإنما هو كثيف رأس المال كما أن تطور معدل النمو الاقتصادي والبطالة لا يسيران في نفس الاتجاه ويؤكد هذا على ضعف العلاقة الطردية بين النمو و البطالة. ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات قطاع المحروقات والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة.و نلاحظ من الجدول كذلك أن ارتفاع سعر البرميل من النفط يسير جنبا إلى جنب مع انخفاض معدل البطالة.حيث أن ارتفاع التشغيل في الجزائر هو بفعل زيادة الإنفاق الحكومي الممثل في سياسات الإنعاش وسياسات دعم النمو المطبق خلال الفترة 2009/2000 المولين نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية لذلك يمكن القول أن الاعتقاد السائد بتلقائية انخفاض نسبة البطالة بفعل النمو المحقق هو أمر غير مثبت في الاقتصاد الجزائري.

لذلك يفترض مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة عبر سياسات نشيطة لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر هي بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو و سياسات التشغيل لتخفيض نسب البطالة لأن السياسات الأولى تعتمد على الإنفاق الحكومي و الذي يزاحم في مرحلة معينة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني، بينما يفترض من سياسات القضاء على لبطالة هو تشجيع الاستثمار الخالق لمناصب العمل[2].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية**، الجزء1، مارس، 2009، ص44.

[2] مختاري فيصل،**العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية**،
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7841.doc

Agence Nationale de l'emploi, Note de Conjoncture Annuelle du Marché National de l'Emploi, 2010

❖ **الوظائف غير اللائقة:** تعتمد سياسات سوق العمل في الجزائر على توفير فرص العمل من خلال برامج الأشغال العامة وإعانات الأجور وتستهدف هذه البرامج كلاً من الشباب ذوي المؤهلات الضعيفة الباحثين عن وظائف، وشرائح أخرى من السكان البالغين الذين يعانون من الإقصاء الاجتماعي,ومع ذلك فإن هذه السياسات تنطوي على ثلاثة عيوب رئيسة هي: التكلفة العالية، والتغطية المنخفضة، والتأثير المحدود ,كما أن معظم الوظائف التي أنشئت في إطار برامج الأشغال العامة مؤقتة، وفي مهن متدنّية الأجر، وُينظر إليها على أنها خطط مساعدة اجتماعية ولا تعالج القضايا البنيوية للبطالة حيث تشير الإحصائيات أن 32.9 % أي ما يقارب 3203000 من مناصب الشغل غير دائمة وهشة يمكن أن تتضاعف حجم البطالة في أي وقت. لذلك ينبغي إعادة النظر في هذه السياسات لتحسين كفاءتها وتوسيعها لتشمل أكثر الشرائح هشاشة من العاطلين عن العمل، وجعلها أكثر فعالية في الحد من البطالة.بالإضافة إلى هذا تركز سياسة التشغيل في الجزائر على كم الوظائف وليس على نوعيتها لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار نوعية تلك الوظائف وخصوصا الوظائف اللائقة المولدة للقيمة المضافة وذات الإنتاجية العالية وذلك لإتاحة المزيد من الاستدامة في سوق العمل, هذه الإنتاجية العالية مرتبطة بكفاءة النظم التعليمية، وتبنّي القطاع الخاص الممارساتِ المكثّفة المعتَمِدةَ على التكنولوجيا، و إصلاحات الإدارة العامة،و آليات شبكة السلامة، و إنشاء مصادر للدخل من غير الأجور مثل ضمان العاطلين عن العمل[1].

❖ **تمركز العمل:** إن ما يقارب 60% من السكان العاملين يتمركزون في المناطق الحضرية، ونلاحظ سيطرة مرتبطة بهيكل السكان من ناحية سكان المدن الكبرى التي تظهر 60% من العمال، ومع ذلك ما زال تطور الشغل في المناطق الحضرية اكبر سرعة منه في المناطق الريفية، إذ يبلغ معدل النمو الشغل لكل منها على التوالي 7.7% و 5.1%، وحسب مسار PNDA وPNDAR اللذان عملا على إعادة الاعتبار إلى القطاع الفلاحي والتشغيل في هذا القطاع والاهتمام به كعامل قوي في عمليات التنمية سمح بخلق أكثر من مليون منصب عمل، تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية الذي جاء بفكرة جديدة من طرف الهيئات العمومية، وغالبا ما يعتبر هذا القطاع مهمش على الرغم من تعدد السياسات الفلاحية والريفية المنفذة منذ الاستقلال، ويجب التذكير إن معدل البطالة في المناطق الحضرية أقل خفة منه في المناطق الريفية الذي بلغ 14.8% و 16% على التوالي في2007 و 2009[2].

5- إستراتيجية الجزائر لحل مشكلة البطالة: إتجاه وضع البطالة في الجزائر تطرح جملة تساؤلات نفسها بإلحاح، وهي تشكل تحديات جدية في الوقت الحاضر والمستقبل أمام سواق العمل الوطني، وإذا كانت هذه التحديات قد أصبحت واضحة للعيان، فلا بد من التساؤل حول ما أنجزته الدول الجزائرية للخروج من

---

[1] الحسن عاشي، **مرجع سبق ذكره** ، ص11.

[2] **نفس المرجع السابق ، ص 15.**

مأزق البطالة ومواجهة تيارات العولمة واتجاهاتها ضمن إستراتيجيات علمية وواقعية لرفع مستوى العمالة الكمي والنوعي في الوطن. وتعد ظاهرة البطالة وخاصة في أوساط الشباب من التحديات الراهنة، لما يترتب عنها من نتائج سلبيـــــة، وهذا ما يتطلب التزاما سياسيا للقضاء على البطالة كأولوية وطنية ، وفي هذا الصدد سنتناول نوع الجهود المبذولة من طرف الجزائر في هذا الشأن للتصدي للظاهرة و المتمثلة في إستراتيجية معينة.

بذلت وتبذل الدولة جهودا للحد من تفاقم مشكلة البطالة، و لكنهـــــا في نظـــر المختصين تعتبر غير مجدية حتى الآن، في الجزائر فقد اتخذت الدولة عديدا من الإجراءات والأجهزة للتخفيف من ضغوط سوق العمل، والتي تجسدت من خلال برامج مساعدة تشغيل الشباب .

أ- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية : مند سنة 1990 تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة التي ورث عن نظام سابق له يسمى الإدماج المهني لسنة 1990 والهـــدف منـــــه هو توفير منصب مؤقت للشاب العاطل ، وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية، ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية ثم تتولى الجماعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب على أن تتلقى المعونة المالية من الصندوق الخاص بالمساعدة على تشغيل لمدة تتراوح من 3 إلى 12 شهرا والذي سمح بتوظيف 72.500 شاب في سنة 2004، إلا أن الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدمي .

ب- الصندوق الوطني للتأمين من البطالة: يعمل هذا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وقد سمح بالإحتفاظ بـــــــــــــــــــ 1.837 منصب شغل، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يترامح سنهم من 35 إلى 50 سنة والذي سمح بالمصادقة على 20.642 ملف ، وهدفه حماية العمـــال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات، ناهيك عن اعتماد فكرة خلق المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي وضعـــت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات، وكذا العمال الذين تعرضوا لتسريح لأسباب اقتصادية(**25**).

ج-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: أنشئت في سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيدي رقم 96-296 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج، وتشكل المؤسسات المصغرة إحدى الأليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل. وفي إطار هذا البرنامج في سنة 2004 تم إنشاء 6.677 مؤسسة مصغرة من خلالها تم توفير 18.980 منصب شغل، إلا أنه نجد تباين بين عدد المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة وتلك التي تم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6.567 مشروع وافقت البنوك على تمويلها من بين

69.437 مشروع التي صادقت عليها الوكالة، لذلك من الضروري أن تساهم البنوك مع جهاز دعم تشغيل الشباب لإنجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز .

د- أشغال المنفعة العامة ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة: يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة ،و ذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب التي تم إنشاؤها من هذا الجهاز 175.131 منصب.

ه- عقود ما قبل التشغيل: كما تبنت الجزائر برنامجا خاصا بالتشغيل سنة 1998 سمي بعقود ما قبل التشغيل و الذي وجه لحاملين الشهادات الجامعية والتقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية والذين يطلبون العمل لأول مرة، ويتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهرا مقابل من طرف الدولة قدرا بداية بـــ 6 آلاف دينار ثم عدل إلى 8 آلاف دينار جزائري وأخيرا ب 12 آلاف دينار فيما بعد بالنسبة لخرجي الجامعات أما التقنيين السامين فيتقاضوا مبلغ قدر 4500 دينار ويستفيدون من التغطية الاجتماعية. ورغم أهميته إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذه العقود وإن حصل عليها فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة.

و- الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل: أنشأ هذا الجهاز في سنة 2004 ويعمل على مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها ويخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل والحرفيين والنساء بالمنازل وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50.000 و400.000 دج.

ى- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات: تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الإستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقريرالمزايا الضريبية المرتبطة بالإستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة . منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6.616 مشروع بمبلغ 743.97 مليار دج مما سمح بتوفير 178.166 منصب شغل وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للإستثمار.

ولقد إتسمت السياسة الإجتماعية المعتمدة خلال التسعينات بانخفاض النفقات العمومية وإنشاء أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو إقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليا نظرا لإرتفاع عدد المحتاجين، في هذا الظرف ظهرت تحديات جديدة تتعلق بانتشار الفقر وإتساع الفوارق الإجتماعية وتدهور مستوى المعيشة لفئات واسعة من الأفراد، في هذا السياق تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي إنطلق سنة 2001 وإمتد إلى غاية 2009 قصد إنعاش الإقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية

الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للإقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، وبالتالي الربط بين الجانب الإقتصادي والجانب الإجتماعي بحيث يرتكز على المحاور التالية :

- مكافحة الفقر
- إنشاء مناصب الشغل
- التوازن الجهوي

المبحث الثالث:

مؤشرات الصحة ونوعية التعليم

تحسين الحالة الصحية للمواطنين الجزائريين تعني الكثير من الخصوصية، فمن ورائها إتباع الدولة مجموعة من السياسات الرامية إلى تقديم الخدمات الصحية للمواطن، وكذلك إلى زيادة مستوى التربية والتعليم لدى السكان، بالإضافة إلى تحسين الدخول لدى العائلات مما أدى إلى تحسين ظروف الحياة.

المطلب الأول: المؤشرات الصحية.

1- مؤشرات الحالة أو الرعاية الصحية: تحسن الحالة الصحية للمواطن تعني اهتمام السلطات بثقلين من المشاكل الصحية المتمثلة في معالجة الأمراض غير المعدية ومحاربة أو الوقاية من الأمراض المعدية، وتأتي هذه المشاكل خصوصا من ظاهرة الانتقال الوبائي (Epidémiologie) الذي نتج من تسارع الانتقال الديمغرافي الذي شهدته البلاد لأكثر من عشريتين. ومن وراء تحسن الحالة الصحية للمواطنين الجزائريين العوامل التالية[1]:

- توسع الشبكة الصحية للسكان بما فيها الخدمات الصحية العمومية، التي تتراوح عددها إلى 2007 ما يقارب 185 مركز صحي على مستوى كل الأقاليم الوطنية، مع فتح مراكز ومستشفيات كبيرة وذو تجهيزات عالية في متناول جميع المواطنين، فقد تم إضافة أكثر من 13 مستشفى جامعي ومؤسسات علاجية متخصصة خلال 2009، وتبرز السياسات الحكومية بهذا الجانب من خلال الجدول أدناه الذي يبين مختلف الأنشطة الاستثمارية الطبية في الخدمات الصحية.

[1] RNDH 2007, CNES 2008, P 20-22.

الجدول رقم [56]: الأنشطة الطبية في خدمات الصحة العمومية للسنوات[2007-2009].

الأنشطة الطبية			2007			2009		
الأنشطة المتخصصة	المستشفيات	الجامعية	2912213	8112373	16.7	2912213	8933788	15.7
		المتخصصة	781150			781150		
		القطاعات الصحية	1816212			1852467		
	المستشفيات الإضافية	العيادات	2112441			2875469		
		المراكز الصحية	490557			512487		
الأنشطة العامة	العيادات		9688991	25826708	53	11025364	28825906	50.9
	المراكز الصحية		8050189			8754125		
	قاعات العلاج		3783166			4250780		
	الطب المدرسي		4312362			4895637		
الخدمات المستعجلة			14762187		30.3	18854962		33.4

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008 وآفاق 2009**.

●التوسع في عدد الإطارات والمكونين الذين يعرضون الخدمات الصحية بكفاءة أكثر في هذا المجال، وعن طريق توسع المراكز الصحية الخاصة بداية من منتصف الثمانينات بالإضافة إلى توسع الشبكة الصيدلانية الخاصة والمتعاقدة مع الضمان الاجتماعي التي تسهل للمواطنين من توفير الدواء خاصة في المناطق شبه معزولة، وهذا التطور نلاحظه من خلال بيانات الجدول الموالي، التي تظهر قوة العاملين في المجال الطبي.

الجدول رقم [57]: عدد العاملين في المجال الطبي خلال[2005-2009].

الفئات		2005	2006	2007	2008	2009
الأطباء	القطاع العام	19659	20540	23510	24876	28594
	القطاع الخاص	12350	14630	15782	17526	18200
	عدد السكان لكل طبيب	1027	1005	996	989	880
أطباء الأسنان	القطاع العام	4805	5100	5621	5934	6795
	القطاع الخاص	4472	4950	5230	5642	5987
	عدد السكان لكل طبيب أسنان	3546	3210	3050	2978	2645
الصيادلة	القطاع العام	262	251	210	198	190
	القطاع الخاص	6305	6540	6970	7263	7864
	عدد السكان لكل صيدلي	5010	4867	4321	4098	3952

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008 وآفاق 2009**.

●تطور الاهتمام بالوقاية الصحية للأم والشلل والسيدا، فقد بلغت نسبة الحماية التطعيمية 90% وقد تم تلقيح 92.3% من الأطفال ضد مرض الحصبة وأكثر من 88% من الأطفال من سنتين ثم تلقيحهم الذي أدى إلى الاختفاء التام لشلل الأطفال، مع ثبوت الانخفاض المهم في مرض الذباح (Diphile)، السعال (Coqueluche)، الحصبة (la rougeole)، وكذلك الانخفاض في عدد الأمراض والوفيات المرتبطة بانتقال

العدوى والعدوى التنفسية المفرطة لأمراض السهال وأمراض السل فيما يخص الأطفال، والجدول الموالي يبين مختلف المؤشرات الصحية والوقاية للأم والطفل .

الجدول رقم [58]: تطور معظم الأمراض المعدية المصرح بها في الجزائر من[2000-2009].

الأمراض	2000	2001	2002	2004	2006	2008	2009
الذباح Diphtérie	3	3	0	7	8	3	5
Tetanus	10	20	17	7	7	6	5
السعال	32	141	60	17	68	55	18
الحصبة Rougeole	1601	2423	6674	12688	2667	2589	392
الشلل الحاد	83	124	86	56	78	64	72
السل الرئوي الايجابي	17827	17770	18454	19322	19598	20623	20594
الحمى القلاعية	2850	2077	3218	1110	1203	918	945
إسهال	2850	2829	2342	1932	1485	1460	1010
التهاب الضروس	2704	2705	2315	2080	2105	2625	2932
داء	4450	4293	8049	13749	14822	25511	14714
الحمى المالطية	3933	3200	3262	2783	3524	8032	7812

Source : RNDH 2007, CNES 2009, p97.

●التطور الملحوظ في سياسات ضد الأمراض المبرمجة من طرف الدولة باتجاه برامج النشاطات الصحية المحدودة والمنفذة من طرف الدولة ، حيث لوحظ إنخفاض الأمراض المتنقلة عن طريق المياه (الحمى، التيفوئيد، الزحار (Dysenterie) الرفق بغياب داء الكوليرا، هذه الأمراض الثلاثة تعد من أولويات التنمية البشرية منذ قرون، ويتم مراقبتها باستمرار، حيث أن أمراض السل: بلغ عدد المرضى 21.355 حالة مصرحة بها في 2005، أي بانخفاض بنسبة 56 حالة كل 1000.000 بالإضافة إلى أمراضا الحمى أو الملاريا، أما فيما يخص داء SIDA، فالجزائر أحصت في 31 ديسمبر 2005 بـــــــــــــــــــ 700 حالة مصرحة من طرف المخبر الوطني للمرجع و2668 شخص حامل للمضادات الحيوية لهذا المرض، ولوحظ كذا إنخفاض مستوى الأمراض غير المعدية بالنسبة للمواطنين، إذ بينت دراسات جزائرية المحققة في صحة العائلة في 2002، أن نسبة الأمراض فيما يتعلق بالشريحة السكانية ذات العمر من الفئة (35-70) سنة معظمها ناتجة عن عوامل خطيرة مشتركة كالسمنة المفرطة، التدخين، وغياب النشاطات الفيزيائية والرياضية.

●توسيع مجالات العلاج لتلبية حاجيات كل طبقات المجتمع نتيجة وفرة الإطارات في كل المادين الصحية، أطباء، ممرضين، صيدلانيين، وتطور إمكانية توصل الخدمات الصحية جغرافيا بالإضافة الى تطور الإعانات المالية للخدمات الصحية وتوسيع التغطية الاجتماعية للتأمينات المرضية، وكذا مجانية النشاطات والخدمات الصحية والعلاجية للأمراض المعدية والمزمنة، والشبه مجانية لخدمات المستشفيات بالنسبة للخدمات العمومية بالإضافة إلى أسعار مرجعية لمنح الدواء، ترقية الدواء العام مع تحديد نظام دفع التكاليف من قبل المؤمن بالنسبة للمرضى المؤمنين والأشخاص المسنين، وتحديد وسائل وسياسات وطنية صيدلانية، تحديد نشاط

ومهام اللجنة الوطنية لتدوين الدواء خارج السوق، وتطوير نشاطات الصيدلة المركزية الموزعة، مراقبة الدم والمواد الموزعة، مراقبة التلقيح المركز الوطني للصيدلانية والمعدات.

- إن الحالة الصحية للمواطنين هي في تحسن دائم نظرا للنشاط الفعال الذي تتحمله الدولة وتدخلها في رفع النقائص والحاجيات المتعلقة بـــسيرورة الخدمات الصحية الجوارية، وبالخصوص الوحدات الممتازة للمستشفيات التي دائما لا تمتلك الإمكانيات التي تسمح بتحقيق برنامج النشاط الصحي المحلي، المستوصفات التابعة للمراكز الصحية للمستشفيات ووجود عوائق في الخدمات المستعجلة، وبالمقابل يوجد قوائم وطنية للأدوية الأساسية التي يتم إعدادها بدقة واختيارها، والذي يتم إدراجها من نموذج OMS لمؤسساتها، ويتم الاعتماد على خبراء ممتازين مستقلين موزعين ومنتجين للأدوية.
- إن كل هذه الملاحظات والمبادئ أدت بتحسن الحالة الصحية للمواطن نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي في هذا المجال ومتابعة السلطات العمومية في سياسات مكنت من تطوير الخدمات الصحية.

2- طول العمر عند الولادة: يعتبر مؤشرا إمتياز الدولة المهتمة بصحة مواطنيها. فقد حققت الجزائر قيم عالية في هذا المجال تنافس بها دول الجوار وحتى الدول المتطورة وذات الدخل العالي، وأيضا لقد تحسنت الحالة الصحية للمواطنين وعرفت تطورا سريعا تم تسجيلها من طرف المصالح المعنية.

إن مؤشر طول العمر عند الولادة حقق ما بين 1995 و2005 ما يقارب 1.03 نقطة من المائة، بالإضافة لذلك فقد بلغ هذا المؤشر 0.847 في 2008، مقابل 0.704 في 1995 و 0.792 في 2000، حين أن زادت مدة الحياة من 72.5 سنة 2000 لتصل إلى 76 سنة 2008 مسجلة بذلك ربح ب 3.2 سنوات خلال هذه الفترة. وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

الجدول رقم[59]: تطور طول الحياة عند الولادة في الجزائر خلال [2000-2010].

السنوات	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009	2010
الذكور	71.5	72.5	73.9	74.6	78.54	80.21	82.31	84.67
الإناث	73.4	74.4	75.8	76.7	80.12	83.56	86.10	88.79
المجموع	72.5	73.4	74.8	75.7	79.4	81.8	84.32	86.11

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد أثبتت الدراسات والتحقيقات إن تحسين شروط الحياة ونشاط البرامج الصحية العمومية لها أثر على تحسين الحالة الصحية للسكان وعلى تخفيض نسب الوفيات. وفي هذا الإطار إن احتمال الموت قبل 40سنة عند الولادة قد سجل انخفاض مثابر منذ سنة 1995، إذ بلغ سنة 1995 12.13%، ليتراجع إلى 6% في 2008 أي بمعدل تراجع 2.55%. وهذا ما يفسر انخفاض درجة الأخطار، والتي بلغت في المتوسط السنوي 6.21%، وهذا الانخفاض ناتج عن التخصص في البرامج الصحية العمومية والموسعة من طرف الحكومة المتمثلة في اللقاحات والطعم ضد الأمراض الخطيرة والمعدية (كالسل، مرض الجذري...)، وانخفاض عدد

المرضى المعدين الذي يعتبر أهم أسباب كثرة الوفيات في البلد[1]. وعوامل هذا التحسن يرجع أساسا إلى الانخفاض المحسوس في عدد وفيات الأطفال ووفيات المواليد كما في الجداول التالية:

الجدول رقم [60]: تطور معدل وفيات المواليد الجدد حسب الجنس (لكل 1000 مولود حي) خلال [2000-2009].

السنوات	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009
الذكور	38.4	36.10	32.2	28.3	22.6	20.4	18.2
الإناث	35.3	33.3	28.5	25.3	22.9	20.6	17.8
المجموع	36.90	34.70	30.4	36.9	45.5	41.00	36.00

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

- إن معدل وفيات المواليد الجدد قد انخفض وتراجع سنويا ما يقارب 6 نقاط في المائة لكل ألف مولود حي، وأما الفترة 2000-2006 فقد سجلت المصالح تحسنا ملحوظا فيما يخص عد الوفيات الأطفال، ناتجة عن تحسن الحالة الصحية للمواطن، فقد بلغت حالات الأطفال 36.9 وفاة لكل مولد في 2000 لتتراجع إلى 26.9 وفاة لكل ألف مولد جديد في 2006، أي بانخفاض 10 في المائة خلال هذه الفترة. إلا أن هذه الأرقام تبقى ضعيفة على الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في مواجهة هذه الظاهرة وفرض الحماية للطفل والأم وتبقى نسبة وفيات الأطفال في الجزائر مرتفعة ومسيطرة خصوصا في نسبة الوفيات للأطفال الوضع حديثي الولادة من (0-28) يوم، وخصوصا من (0-6) أيام.

الجدول رقم [61]:تطور معدل الوفيات الأطفال الجدد (أقل من 5سنوات) حسب السن (لكل 1000 مولود جديد) خلال [2000-2010].

السنوات	2000	2002	2003	2004	2006	2007	2008	2009
الذكور	44.80	41.50	37.44	32.92	31.7	29.5	26.3	20.8
الإناث	41.30	38.60	33.41	29.81	27.4	22.1	20.7	18.9
المجموع	43.00	40.00	35.51	31.41	59.1	51.6	47.00	39.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

- انخفاض عدد وفيات الأطفال الذي بلغ 43 حالة وفاة لكل ألف في 2000 لتتراجع إلى 31.41 حالة وفاة لكل 1000 في 2006 أي بمعدل انخفاض 11.59 نقطة في الألف خلال هذه الفترة، ويأتي هذا الانخفاض نتيجة الانخفاض المحسوس في وفيات الأمهات التي انخفضت نسبتها بداية من 2000، وأما عدد وفيات الأمهات فقد إنخفض نتيجة فرض سياسات حماية الأمهات ومراقبتهم عند الولادة، وأن 89.4% من مجموع الأمهات التي يضعن أولادهن تحت المراقبة المتبعة لمرحلة الولادة وهذا ما يفسر زيادة نصيب الحوامل في مرحلة الولادة من قدرات المساعدة من 87% في 2000 إلى 95% في 2006 وأما فيما يخص معدلات وفيات الأمهات حديثي الولادة فقد بلغت 92.6 حالة وفاة عند كل 100.000 مولود جديد

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008**، ص15.

مكتسبة بذلك 3.2 نقطة في المائة كل سنة لكل 100.000 مولود مابين 1995-2006 لتبقى هذه النسبة ضعيفة جدا على الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية[1].

الجدول رقم [62]:تطور معدل الوفيات الأمهات (لكل 100000 مولود جديد) خلال[1999-2009].

السنوات	1999	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل وفيات الأمهات	117.4	99.5	96.8	92.6	88.4	81.6	76.4

Source : **RNDH 2007**, **CNES 2009**, **p94**.

- أما فيما يخص عدد الوفيات بصفة عامة فقد انخفضت كذلك في المتوسط، فقد بلغ 4.59 لكل 1000 في 2000 لتتراجع إلى 4.30 لكل ألف في 2006 مكتسبا بذلك معدل 3.6 نقطة لكل 1000 ساكن مابين 1995-2006 لترتفع إلى نسبة 4.38 لكل ألف في 2007.ويجب التذكير أن من أسباب هذا التحسن والانخفاض في عدد الوفيات نتيجة تركيبة السكان الجزائرية حسب السن الذي عكس هذا الانخفاض، وفي الواقع مكونة من فئة الشباب بكثرة، والسكان الجزائريون يتمركزون بقوة في فئة المسنين[2].

وانخفاض قوة الأطفال على الأقل في خمسة سنوات الأخيرة كان واضحا من خلال الإحصائيات المعروفة، فقد قدر نسبة الأطفال من تركيب السكان 19.8% في 1966 18.8% في 1980، وانخفضت إلى 10.9% في 1998، وفي سنة 2005 حصة الأطفال بلغت 9.1% من السكان الإجماليون، وفي المقابل نسبة حصة السكان ذات الفئة (20-59) ما يقارب 52.3% في 2005 مقابل 45.1% في 1998 و35.9% في 1966. وهذا التحسن مرتبط في هذه السنوات الأخيرة بظروف حياة المواطنين، تطور مستوى التعليم، والتربية للذكور والإناث، تراجع سن الزواج، دخول المرأة إلى عالم الشعل . كل هذه الأسباب وراء قاعدة تطور مؤشرات الديمغرافية في الجزائر.

- وكل هذه التحسينات نضيف لها أهمية قوة السكان الذين يتراوح منهم أكثر من 60 سنة الذي بلغ مستوى 1.7مليون في 1995، وما يقارب 2.4 مليون في 2005 بزيادة سنوية 3.5% في المتوسط.

وكل هذه المعطيات والإحصائيات تشير إلى أن تحسن معدل الولادة يعني قبل كل شيء انخفاض معدل الوفيات عند الولادة وعند الصبا، مع انخفاض معدل الوفاة عند النساء الذي يفسر اهتمام السلطات بمراقبة الولادات والنساء الحوامل، وكل هذا إلى اهتمام الدولة بصحة المواطن وتقديم كل الخدمات التي كانت غالبا ما تعجز عنها الدولة.

إن هذا التحول الديمغرافي نتج أساسا عن الانخفاض الحقيقي في عدد المواليد، مع ارتفاع معدل الحياة عند الولادة، وكذلك أساسا في انخفاض معدلات الوفيات الأطفال والأطفال الرضع. وعلى هذا الأساس تحول

[1] **MICS3 ALGERIE 2006, p54-55.**
[2] **RNDH 2007, CNES 2008, P21**

هرم الأساس تحول هرم الأعمار خاصة فيما يتعلق بالفئات الأقل من 14 سنة (33.91% في2000، 28.36% في 2006)، في حين ازدادت الفئات البالغة من العمر خصوصا فئة (15–59) سنة 59.36% في 2000 لتصل إلى 64.29% في 2006، وبالموازاة كذلك. ارتفاع الفئة الأكثر من 60سنة من 6.72% في 2000 إلى 7.33% في 2005 [1].

أما فيما يخص العمر المتوسط، فقد كان 24 سنة في 2005 والذي سيبلغ 32 سنة في 2025 ثم 39سنة في 2050حسب التوقعات المتوسطة لتطور السكان التابعة للأمم المتحدة أما حسب التغير المستقبلي للمراجعة 2004وحسب التطور نسبة المواليد.إن العمر المتوسط سيكون 30.4 نسبة في 2025 ثم يبلغ 34.7 نسبة في 2050، وستتطور حسب التوقعات المتوسطة للفئات النشطة (15–64 سنة)، بزيادة مستمرة مقدرة بـــــــــــــــــــــــ 21.6 مليون في 2005 لتصل إلى 32.6 مليون 2040 لتخفيض مجددا ما بين 2040–2050 مؤكدة في ذلك زيادة نسبة الشيخوخة، ومن جهة أخرى، ستنمو نسبة السكان البالغين من العمر أكثر من 65 سنة من ما يقارب 1.5 مليون في 2005 إلى 8.7 مليون 2050.

إن التحول الديمغرافي كان كذلك نتيجة زيادة معدلات الولادات، حيث أن المعدل الطبيعي للنمو الديمغرافي في الفترة الأخيرة هو في زيادة مستمرة من 1.48% في 2000 ليقارب 1.78% في 2006.وان هذا التطور الديمغرافي ناتج عن وضعية تتميز بـــــــــــــــــــــــ[2]:

- إرتفاع عدد المتزوجين: 177584 في 2000 إلى 295295 في 2006 مما دفع إلى زيادة نسبة الزواج من 5.84 في الألف سنة 2000 لتصل إلى 8.82 في الألف سنة 2005.
- الارتفاع في عدد الولادات من 589.000 في 2000 إلى 739.000 في 2006 بمعدل صافي لنسبة الولادات من 19.6 في الألف سنة 2000 إلى 22.07 في الألف سنة 2008.
- إرتفاع عدد النساء في سن الإنجاب من 7.542 مليون حسب الإحصاء السكاني في جوان 1998 لتصل إلى 8.136 مليون في 2000 ثم 9.563 مليون في 2006 أي بزيادة أكثر من 2 مليون امرأة منذ 1998، وتصل هذه الأعداد بنسب من مجموع الإناث على الترتيب: 51.86%، 54.09%، 57.72%، حسب التوقعات تستمر هذه الزيادة إلى غاية 2010 بعدد 10.264 مليون امرأة مبرزة 58.85% من مجموع الإناث. ويجب التذكير أن معدل الزيادة السنوي للإناث في سن الإنجاب (FAP) من 2005 إلى غاية 2010 هو 3.45% مقابل 2.59% فيما يخص مجموع السكان. وفي المقابل فقد تراجع سن الزواج الأولى وبقي عال: 33سنة بالنسبة للرجل و 29.6 سنة بالنسبة للمرأة

---

[1] **RNDH 2007, CNES 2008, P22-23**.

[2] البنك الدولي,**موجز إعلامي بشان الجزائر, التقدم المحرز في عملية التنمية**: www, worldbank, org

في 2006، 33.5 سنة بالنسبة للرجل و 29.9 سنة بالنسبة للنساء في 2010 في المتوسط الوطني ، مع اختلاف هذا السن باتجاه مختلف الأقاليم والجهات.

3- معدل نقص الوزن (نسبة الأطفال الأقل من 5 سنوات الذين يعانون من نقص الوزن): حققت الجزائر تطورا حقيقيا وملوسا فيما يتعلق بنقص الوزن للأطفال الأقل من 5 سنوات بفضل البرامج الخاصة بتغذية الأم، مراقبة الحمل، وتغذية الأطفال وإقرار برامج صحية عمومية لحماية الأطفال والأمهات، هذا المجال. فيما يخص جانب الإطعام والتغذية، من 1990 إلى 2003، الاستهلاكات العائلية إزدادت باستمرار، وهذا ما يعكس بالإيجاب على الحالة الغذائية للأطفال، والتي أظهرت أن الأطفال الذين يعانون من تأخر في النمو المعتدل بلغت نسبتهم 11.3% منهم 3% يعيشون حالات قاسية. وفي الوسط الريفي، وكذلك بفضل السياسات والبرامج الصحية الموجهة لصالح الأم والطفل من جهة، وتحسن ظروف الحياة بصفة عامة من جهة أخرى، بلغت نسبة الأطفال الأقل من خمسة سنوات الذين يعانون من نقص الوزن أكثر من 13% في سنة 1995 ليتراجع إلى 4% أي بمعدل انخفاض 9.3% نقطة في المائة. حيث وصلت إلى 12.4% سنة 2008 وفي المقابل 9.3% من الأطفال يعانون من زيادة في الوزن مقارنة بقاماتهم،وتبلغ هذه النسبة 10.5% في الوسط الحضري سنة 2009[1].

المطلب الثاني: مؤشرات نوعية التعليم.

مستوى التعليم والمعرفة للسكان يكون أحد الثلاث الأبعاد الأساسية لمؤشر التنمية البشرية محتملا ومتابعا للتطور المعرفي المحقق في ميدان التربية والتعليم وكذلك التقدم فيما يعرف بالحد من ظاهرة الأمية، تحسن قيمة هذا المؤشر يسجل ضمن أهداف الألفية للتنمية المدعوم من طرف السلطات واللجان المتخصصة في ميدان إستراتيجية النمو الطويل المدى والذي يركز على المتغيرات لقياس أثر السياسات العمومية الحكومية. والجزائر مثل كثير من الدول المتقدمة، قد أقدمت مضيا في إصلاح نظامها التربوي، وفرضت التعليم على الأطفال ذو 6سنوات إلى 15سنة، وتطور الكفاءات، وديمقراطية التعليم لمتابعة تطور العلوم التكنولوجية في كامل الميادين بالإضافة إلى اللغات الأجنبية.

1- تطور مؤشر مستوى المعرفة: تطور درجة المعرفة في الجزائر وفي المجتمع يؤسس عن طريق مؤشر مستوى المعرفة الذي يدمج من جهة: 3/1 من المعدل الصافي لنسبة التمدرس من (5-24) سنة، ومن جهة 3/2 من معدل محو الأمية للفئة الأكثر من 15 سنة، وبلغت قيمة هذا المؤشر 0.740 في 2008 أي نسبة تطور 0.059 نقطة و 0.097 نقطة مقارنة بـــــــــــــــــ 2002 و1998 على التوالي وبنسبة نمو 2% في المتوسط السنوي في الفترة 1995-2008[2].

---

[1] البنك الدولي,**موجز إعلامي بشان الجزائر, التقدم المحرز في عملية التنمية:** www, worldbank, org

[2] RNDH 2007, CNES 2008, P26-32.

أما فيما يخص مؤشر المعرفة عند الإناث فقد تزايد بانتظام خلال السنوات الأخيرة فقد بلغ 0.659 في 2006 مقابل 0.617 في 2006، و 0.548 في 1998، وهذا المستوى يبقى دائما أقل مقارنة بالمؤشر عند الذكور لكنة في تناقض مستمر ليقارب 0.112 نقطة في 2006 مقابل 0.115 في 1998 و 0.127 في 2002.[1]

الجدول رقم [63]: تطور مؤشر مستوى المعرفة (INT) ومركباته خلال[1998-2009].

البيان	1998	2002	2006	2008	2009	معدل 2002/2006	معدل 2006/2008	معدل 2009/2008
المعدل الصافي للتمدرس المشترك	59.10	64.60	71.25	78.35	82.10	6.65	12.15	15.2
الذكور	57.76	64.02	71.48	77.30	76.54	7.46	13.72	14.3
الإناث	55.89	64.50	71.02	76.22	78.12	6.52	15.13	17.2
محو الأمية للكبار (15سنة فما فوق)	65.50	69.90	72.80	76.12	80.89	2.90	7.30	8.1
الذكور	76.50	79.60	81.40	82.11	87.66	1.80	4.90	5.00
الإناث	54.30	60.30	64.10	66.44	71.23	3.80	9.80	10.6
مؤشرمستوى المعرفة (INT)	0.634	0.681	0.723	0.751	0.842	0.042	0.089	0.12
الذكور	0.703	0.744	0.781	0.87.45	0.921	0.037	0.078	0.10
الإناث	0.548	0.617	0.664	0.689	0.863	0.047	0.116	0.27

Source : RNDH 2008, CNES 2009, p26.

إن تحسن هذا المؤشر يعني بالخصوص الارتفاع المستمر في مؤشر التمدرس ومؤشر انخفاض ومحو الأمية لدى البالغين، وكل من هذين المؤشرات سجلت نمو ب 1.23 نقطة و 0.91 نقطة في الفترة 1998-2006 على التوالي. هذا المعدل الذي يبقى معتدلا وغير كافي للوزن والثقل الذي يكونان به مؤشر مستوى المعرفة والرسم البياني يبينان تطور مؤشر مستوى المعرفة خلال الفترة 1993-2008 الذي يظهر تطور هذا الأخير بمعدل ايجابي الذي يعني تحسن مستويات المعرفة والتعليم بكل أنواعها، بالإضافة إلى تطور اهتمام الدولة والسلطات العمومية بهذا الجانب والذي يعتبر من أساسيات التنمية.

2- مستويات معدلات الأمية: للتوضيح أكثر تطور معدل أو مستوى المعرفة لابد من التقرب من مستويات محو الأمية للأشخاص من 15سن فما فوق، بالإضافة إلى مستوى أو معدل التمدرس لكلا الجنسين (6-24) سنة من السكان، حيث تقلب مستوى محو الأمية للأشخاص من ذو الأعمار 15 سنة فما فوق يحدد من طرف ثلاثة عوامل:

- العدد الأولي للأميين؛
- تطور معدل التمدرس والتكوين؛
- برنامج محو الأمية.

[1] RNDH 2006, CNES 2007, P25-29.

لقد بلغت نسبة محو الأمية في 2006 ما يقارب بـــ 72.8% حيث تطورت ب 7.3 نقطة من المائة في الفترة 1998-2006 مقارنة بـــ 2002 ازدادت النسبة بـــــ2.9 نقطة، ومعدل النمو لمستوى محو الأمية على الرغم من ذلك بقي ناقصا وضعيف بتغير سنوي 0.91 نقطة في السنة. وحسب المؤشرات، إن معدل محو الأمية عند النساء إزداد بأكثر من ضعفين مقارنة بتطور معدل محو الأمية عند الرجال خلال الفترة 1998-2006 وهذه النسبة تبقى ضعيفة وغير كافية بالنظر إلى التطور المحقق في نسبة التمدرس للشريحة (6-24) نسبة من السكان فقد بلغت نسبة الأميات المتعلمات أكثر من 54.3% في 1998 لتصل إلى 60.3% في 2002 وبلغت 64.1% في 2006 وبالنسبة للذكور 75.7% في 1998 و 81.4% في 2006.

إن معدل محو الأمية لهذه الشريحة من السكان(15-24) سنة: بلغ نسبة كبيرة في الفترة (1998-2006) إذا بلغ معدل 91.8% في 2006 مقابل 86.92% في 1998 أي زيادة 4.78 نقطة مقارنة بـــــ 2008 و1.6 نقطة مقارنة بـــ 2002.

إن هذا التطور المهم تحقق أساسا بجسد السلطات العمومية كل الوسائل المهمة (البشرية، البنى التحتية والمالية) مع تعميم التعليم الإجباري والإلزامي للأطفال من الفئة (6-15) سنة بالإضافة إلى كل هذا مع تعاون المجتمع المدني، ومن جهة أخرى تنفيذ كل السياسات الرامية ضد الأمية خاصة المواجهة لعالم المرأة الريفية. ويوجد حاليا قرار يقضي بوضع أي تلميذ لم يصل مستواه إلى السنة الخامسة إبتدائي يعد أمي، وقد بينت الدراسات أن ما يقارب نسبة 5% من المتمدرسين لم يبلغوا السنة الخامسة إبتدائي.

وبالمقارنة مع الجنسين، نجد أن معدل محو الأمية عند الإناث أقل منه بالنسبة للذكور بنسبة 5.2 نقطة حيث أن معدل محو الأمية للنساء قارب 89.2% في 2009 إذ تطورت بـــ 8.72 نقطة مقابل 1.69نقطة بالنسبة للرجال خلال الفترة 1998-2006.

❖ **الأمية للأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فما فوق:** تعليم رب الأسرة والعائلة وما يتصل به شهد جهودا كبيرة لمحاربة ظاهرة الأمية، والتذكير بدون أن ننسى دور المدرسة بتحملها الحقيقي في عدد السكان المتمدرسين والمترددين إليها والجهود المبذولة في محاربة ظاهرة التروح والتهرب المدرسي. إن المعدل الوطني للأمية وحسب دراسة (MICS3 ALGERIE)، بلغ 27.20% في 2006 ليتراجع إلى اقل من 25% في 2008 وهذا المعدل انخفض ب 7.3% نقطة خلال الفترة 1998-2008 غير أن بالقيم المطلقة، ازداد عدد الأميين في المتوسط السنوي ما يقارب 10000 خلال نفس الفترة أي بنسبة 0.15%.[1]

إن هذه الوضعية هي ناتجة كذلك ومحسومة لنسبة التمدرس الخاصة بالفئة (6-15) سنة، والتي لم تكتمل نهائيا نسبتها، حيث أن 8% من أطفال هذه الفئة لا يزاولن المدارس وبالرجوع إلى نسبة الأمية، بلغت نسبة

[1] MICS3 ALGERIE 2006.p24.

التلاميذ الذين هاجروا المدارس مبكرا ب5% وهذه النسب لا تتوافق ما بين الوسائل والأهداف المسيطرة لبرامج الحد من ظاهرة الأمية حيث أن:

- 37% من أرباب الأسر البالغين من العمر 35 سنة فما فوق هم أميون؛
- 31%من ربات العمل هن أميات، و24% لهن المستوى الابتدائي، كذلك ما يقارب 80% منهن على مستوى ضعيف من التعلم.

❖ **محو الأمية للأشخاص البالغين 35 سنة فما فوق:** سجل معدل ضعيف فيما يخص محو الأمية قدرت بـــ 51.8% في 2009. وحسب الأجناس، هذا المعدل لصالح الرجال بنسبة 65% مقابل 38.60% بالنسبة للإناث أي نسبة تباعد 26.4 نقطة في المائة.

3- نسبة التمدرس la scolarisation: حسب تعريف (PNUD) أن عدد الوافدين للمدارس هو مجموع القوة المتمدرسة المسجلة، في 2006 بلغ مجموع المتمدرسين (تلاميذ، طلبة، متربصين) ما يقترب (6-24) سنة 59.1% في 1998 ليرتفع إلى 71.25% في 2006 أي بـــ9.86 نقطة خلال الفترة أو بمعدل زيادة 1.23 نقطة سنويا، وبالمقارنة بنسبة 2002 وهذا المعدل ازداد ب 4.36 نقطة. وحسب الجنسين فقد بلغت النسبة عند الإناث 55.89% في 1998 لتزداد إلى 64.5% في 2002، ثم 69.44% في 2006 أي نقاط ما بين الرجال والنساء حول الفترة الأخيرة انخفض ليكون على التوالي 1.87 نقطة، و0.94 نقطة[1].

وقد لوحظ في الفترة 2006-2009 انخفاض خفيف في عدد التلاميذ بأقل من 0.5% سنويا ناتجة عن الانخفاض المحسوس في عدد المواليد الجدد المسجل في العشرية الأخيرة.

بالنسبة للأجناس، عدد الإناث المسجلين زايد ي 114000 ناتجة عن التراجع في نسبة النفور المدرسي نتيجة تغير ظروف الحياة وتوفر الحماية الاجتماعية، مقابل انخفاض عدد الذكور المسجلين في النظام التربوي (114000-)، وما بين 2002-2006، أثر انخفاض نسبة المواليد الجدد على عدد التلاميذ المسجلين ب (337000-) وفي كل المراحل المشتركة وهذا الانخفاض يخص بالذكور بنسبة 68.3% والإناث 31.7%.

[1] **RNDH 2007, CNES 2008, p27.**

الجدول رقم[64]: تطور عدد التلاميذ المسجلين في النظام التربوي[1998-2009].

القطاعات		1999/1998	2003/2002	2007/2006	2009/2008
التربية الوطنية (القطاع العمومي)	الذكور	3962696	4048972	3819062	3912335
	الإناث	3624849	3845670	3738932	4001230
	المجموع	7587545	7894642	7557994	7913565
الابتدائي	الذكور	2549718	2446529	2152394	2315964
	الإناث	2229152	2166045	1926560	2008541
	المجموع	4778870	4612574	4078954	4324505
المتوسط	الذكور	1002486	1128360	1227152	1402741
	الإناث	896262	1057978	1216025	1362715
	المجموع	1898748	2186338	2443177	2765456
التعليم الإجباري (ابتدائي ومتوسط)	الذكور	3552204	3574889	33779546	3718705
	الإناث	3125414	3224023	3142585	3371256
	المجموع	6677618	679812	6522131	7089961

Source : RNDH 2007, CNES 2008, p97.

- **التعليم الإجباري**: يخص بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة من التعليم، حيث بلغت نسبة التلاميذ المسجلين في الفترتين المشتركتين وارتفعت إلى 2006 إلى 6.522 مليون وقد عرفت الفترة 1998- 2002 ارتفاع بمعدل (1.82%) ليتبعها انخفاض ما بين 2000-2006 بمعدل (4.07-%) وحول هذه الفترة الأخيرة مالت نسبة لصالح الإناث، بحيث اكتسبت 5 نقاط من القسمة عند كل 100ذكر حيث أنه عند كل 100تلميذ ذكر تقابله 88 أنثى وهذا في سنة 1998 لتصل إلى 93 أنثى في 2006.

أما فيما يخص المعدل الصافي للتمدرس للفئة (6-15) سنة بلغت 95.1% في 2006 مقابل 90.25% في 2002 مسجلة بذلك نمو بـــ 4.85نقطة. وحسب الجنس، هذا المعدل بلغ من 88.4% إلى 94.06% بالنسبة للإناث ومن 92.02% إلى 91.1% بالنسبة للذكور خلال الفترة 2002-2006.

إن عدد تلاميذ التعليم الابتدائي المسجلين في الطور الابتدائي سنة 2006 بلغ ما يقارب 4.079 مليون مسجلا بذلك انخفاض بـــ 700.000 أي نسبة (14.6%) مقارنة بـــــ1998 ولقد مست هذا الانخفاض الجنس الذكر أكثر منه الأنثوي. أما حصة الإناث لكل 100 ذكر بلغت أكثر من 87 في 1998 لتصل 90 في 2006 والمعدل الصافي للتمدرس للفئة (6-11) سنة قاربت 96.5% في 2006 وحسب الجنس هذا المعدل يكاد يتوازن بين الجنسين، إذ بلغت 96.8% بالنسبة للذكور و96.2% بالنسبة للإناث مفسرة بتطور جهود الدولة في إقرار وتعميم التعليم وإخفاء حالات وسلوكيات النفور من التمدرس لدى الإناث.

- **التعليم المتوسط**: أما فيما يخص التعليم المتوسط فقد عرف فترة عالية في عدد التلاميذ المسجلين بنسبة 28.7% في الفترة 1998-2006 ليبلغ من 1.9 مليون إلى 2.4 مليون تلميذ مسجل. أي بمعدل نمو سنوي في المتوسط ب 3.2% وقد مست هذه الزيادة في عدد التلاميذ وحصة الإناث أكبر من حصة الذكور،

حيث بلغ معدل النمو المتوسط السنوي خلال الفترة 1998-2006 بـــ 3.89% للإناث مقابل 2.56% بالنسبة للذكور. وفيما يخص حصة الإناث لكل 100 ذكر بلغت 89 في 2002 لترتفع إلى 99 في 2008.

- **التعليم الثانوي:** فيما يخص التعليم الثانوي فقد ارتفعت نسبة التلاميذ المسجلين في هذا الطور منذ 1998 نسبة 13.84% ليقارب بذلك 1.036 مليون في 2006 ومقارنة بسنة 2002 إذ إنخفض بـــــ 60.000 تلميذ أي بمعدل (-5.46%) ويخص هذا الإنخفاض 57.7% من الذكور و 42.3% من الإناث. وهذا التراجع مفسر بزيادة مدة الطور المتوسط من 3سنوات إلى 4 سنوات نتيجة الإصلاحات المعتمدة في النظام التربوي. وبالنسبة لحصة الإناث لكل 100 ذكر لسنة 2006 فقد بلغت 136 أنثى لكل 100 ذكر، أي مكتسبة بذلك 15 نقطة وأكثر مقارنة بنسبة 1998، وبالمقارنة ب 2002 هذه النسبة ازدادت بـــ5نقاط، وهذا نتيجة الأداء الجيد الذي يقدمه الإناث في الطور الثانوي على الذكور ونتيجة النفور المدرسي الذي ينتهجه كثير من التلاميذ نتيجة الظروف المعيشية عير الملائمة وخاصة في المناطق الريفية.
- **التعليم العالي:** يستقبل عدد متزايد ومستمر من الطلبة مقدر بـــ 939000 طالب في كل الميادين والتخصصات المشتركة، منهم 528000 أنثى أي بنسبة 56،3% بمعدل 129 طلبة مقابل كل 100طالب، وما يقارب 34%من البنات مسجلين في التخصصات العلمية والتقنية.

إن تطور عدد الطلبة ما بين 1998-2006 هو معدل 10،24% في المتوسط السنوي، وبالمقارنة بين 2002-2008، بلغت هذه النسبة الزيادة 9،39% و11،50% لكل سنة على التوالي.

أما فيما يخص جامعة التكوين المتواصل، استقبل في 2006 عدد مقدر ب: 74000، منهم 40% من الإناث ولقد تطورت هذه النسبة بقوة أساسا في الفترة 1998-2006 بمعدل 7،5%، وهؤلاء الطلبة يتم توجيههم بالحصر في بعض التخصصات ذات الصفة المهنية كاختصاص الحقوق، العلوم الاقتصادية، المالية والتجارية وتقنيات الإعلام الآلي واللغات الأجنبية.

إن نسبة وعدد الطلبة الموافقين لمجموع السكان تضاعفت ما بين 2002-2009 لتزداد من 1470 طالب وطالبة إلى 2804 طالب وطالبة لكل 100.000 ساكن. وتفسر هذه النتيجة بتحسين معدلات النجاح في البكالوريا. وفيما يتعلق بعدد الأساتذة الدائمين لم يتطور في الفترة الأخيرة بنفس معدل ازدياد الطلبة، فبقي معدل التأطير ليشمل كل أستاذ مقابل 32 طالب في 2009، وبلغ عدد الطلبة المتخرجين في 2008 ما يقارب 112.187 منهم 60،4% من الإناث، وتزايد هذه النسبة مقارنة بـــ 2004 بـــــ 12،2% بالمتوسط السنوي.

المبحث الرابع:

المؤشرات البيئية والمؤسسية

إن تطوّر نظام الاقتصاد وتشعّب موضوعاته أدّى إلى الضّغط على البيئة وخلق مشاكل عديدة ، أدّت إلى حدوث أزمات خطيرة تؤدّي إلى التّدهور البيئي لبعض المكوّنات البيئية من نبات وحيوان وغيرهما من الكائنات وهذا مايمثل الجانب البيئي كبعد للتنمية المستدامة ، أما البعد التقني والمؤسسي يتعلق بمستوى استخدام الوسائل التّكنولوجية الحديثة كالهواتف الخلوية والانترنت والحواسيب الشّخصية وغيرها.

المطلب الأول: المؤشرات البيئية:

مختلف الدّراسات تؤكد المظاهر السّلبية والعديدة للتّنمية الاقتصادية، حيث أن تكثيف نّشاطات الإنتاج الصّناعي لما لها من آثار على البيئة من استنزاف الموارد الأولية والغابات والأراضي الصّالحة وتلويث المياه والهواء، وهذا في ظل النّشاط الاقتصادي للدّول المتطوّرة، ومن خلال هذا يتوجب عليها الموافقة بين النّمو الاقتصادي والمشكل البيئي.

1-متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية: تعدّ الجزائر من أكثر مناطق العالم فقرًا في الموارد المائية، حيث قدّرت المياه المتاحة بحوالي 12.9 مليار متر مكعّب وكانت الكمّية من المياه المستخدمة تقارب 3.8 مليار متر مكعّب أي بنسبة % 29 من المياه المتاحة ، كما بلغت نسبة المياه المستخدمة في الزّراعة حوالي2.6 مليار متر مكعب أي بنسبة استخدام% 68 ، وكان المعدّل السّنوي لنصيب الفرد الجزائري من المياه المتاحة العذبة لا يتجاوز 418 متر مكعّب منها 123 متر مكعّب نصيب الفرد المستخدم من المياه ، وهو معدّل بعيد كل البعد عن المعدّل العالمي المقدّر بحوالي 7700 متر مكعب للفرد الواحد .

وإذا أخذنا في الحسبان نسبة نمو السّكان في الجزائر بمعدّل يفوق 2.4% سنويًا ، الذي سيتبعه حتمًا تضاعفًا في العدد الإجمالي للسكان في السّنوات المقبلة ، ممّا يشكل ضغطا على استخدام المياه ، سواء تلك المرتبطة بالاحتياجات الإنسانية المباشرة أو المتعّلقة بإنتاج الغذاء ، الأمر الذي يعتبر تحدّيا كبيرًا مستقبلا.

2-نسبة السكان المستفيدين من مياه صالحة الشرب:

حسب تعريفات المياه الصالحة للشرب والمياه المستحسنة، وغير الصالحة للشرب كما يلي:

- المياه الصالحة للشرب: هي كل من شبكات توزيع المياه، الينابيع، الآبار المحمية، العيون المحمية، وكذلك المياه المجمعة من الأمطار.
- المياه غير الصالحة للشرب: الخدمات المزودة من طرف بائعي المياه، شاحنات الصهريج أو الجرارات، بالإضافة إلى كل الآبار والينابيع غير المحمية.

من أهداف الألفية للتنمية ضمان بيئة مستدامة وحصول السكان على مصادر مياه مستحسنة وعلى المرافق الصحية الأساسية، وفي هذا الصدد فان نتائج التحقيق أظهرت أن 85.1% من السكان يحصلون على مصادر مياه مستحسنة، وتمثل هذه النسبة 87.9% في الحضر و81.6% في المناطق الريفية.

تبلغ نسبة السكان بمعزل عن شبكات مياه الصالحة للشرب أكثر من 16.93% في 1998 على حسب الإحصائيات الإحصاء العام للسكان والسكن في 1998، ليتراجع إلى 5% في 2008، أي بمعدل تراجع 11.93%. هذا الإنخفاض يعني في الواقع تحسن في زيادة ربط شبكات المياه الصالحة للشرب. ويرجع هذا التحسن إلى عوامل كثيرة ساعدت في معدل الانخفاض، ويمكن الاستشهاد بهذه العوامل: تطور البناء الحضري والعمارات المرتبطة مباشرة بمياه صالحة للشرب، فقد تزايد السكن المرتبط بمياه الشرب بحوالي 2.4% في المتوسط السنوي منذ 1966. وفي سنة 2005، بلغت المساكن المستفيدة من مياه الشرب بأكثر من 85% بدون إحتساب العائلات التي تتزود بمياه الآبار والينابيع[1].

3-إستعمال مرافق صحية مستحسنة: وفي المقابل، 92.7% من السكان يستقبلون مياه الشرب من مرافق صحية مستحسنة، وأيضا 73.3% من السكان موصولون بشبكة إجلاء المياه المستعملة، 17.2% من السكان مرتبطين بخزانات المياه ويلاحظ تفاوتات معتبرة سجلت حسب مناطق الإقامة، حيث توصيل مياه الشرب واستصلاح المياه وتطهيرها تطور بشدة، إذ نسبة السكان المرتبطين بشبكات مياه الشرب (AEP) بلغت حوالي 85% والتطهير مس 75% من السكان، وما يقابلهم 32.9% مليون نسمة في 2006.

4-متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة:

يبيّن هذا المؤشّر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة ، وقد شهد هذا المؤشّر تدني خلال سنوات الأخيرة من حوالي 0.85 هكتار للفرد في عام 2005 إلى حدود نسبة 0.23 هكتار للفرد في 2008، ويرجع تفسير ذلك إلى ارتفاع معدّل النّمو السّكاني وبصفة عامة يتّجه متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة إلى الانخفاض، وعندئذ ستجد الجزائر صعوبة في توفير الإنتاج الزّراعي الذي يفي بمتطلبات توفير الغذاء للسّكان ما لم تأخذ بتطبيق الأساليب والابتكارات التّكنولوجية الزّراعية الجديدة المستخدمة في العالم المتطوّر، حيث يقدّر أن تصل المساحة المستغّلة لكل فرد بحوالي 0.15 هكتار في حدود آفاق عام2020.

[1] RNDH 2007, CNES, Juillet 2008, p41.

المطلب الثاني: الإسكان ونوعية الحياة.

1- السكن الاجتماعي:من حيث ظروف السكن ووسائل الراحة، الوضعية الجزائرية حيث ما يقرب من نصف الأسر (48.7%) يقيمون في مساكن من نوع فردي ، في الريف والحضر على السواء، والإسكان الغير المستقر حوالي 4.6%، 3% في المناطق الحضرية و 6.7% في المناطق الريفية، وأن 37.3% من المساكن تتكون من ثلاثة قطع في المناطق الحضرية مقابل 25.3% فقط في المناطق الريفية، وعلى العكس غرف الإقامة التي تتكون من أربعة قطع وأكثر من ذلك، والتي توفر المزيد من الراحة تمثل 30.6% و 30.2% من المساكن في المناطق الحضرية والريفية على التوالي، وبخصوص معدل شغل القطع، هذا الأخير قدر بـ 2.4 شخص للقطعة أو الغرفة الواحدة وتمثل هذه النسبة 2.2 شخص في المناطق الحضرية 2.6 شخص في المناطق الريفية. ولقد بلغت نسبة السكنات الاجتماعية 35.7% من مجموع السكنات المبنية عن طريق قطاع السكن في غضون الفترة 2003 – 2009 أي بنحو 248107 سكن من مجموع 963280 سكن موزع.

2- الإستفادة من خدمات الطاقة: توصيل شبكات الكهرباء وصلت نسبة السكان المزودين بالكهرباء إلى 98.6%، 99.4% في الوسط الحضري و97.6% في الوسط الريفي، أما توصيل شبكة الغاز الطبيعي فنسبة المساكن المستفيدة من شبكة الغاز الطبيعي تقدر بـــــــــــــ 83.4% على الصعيد الوطني، وتفاوتات كبيرة شوهدت من قبل مكان الإقامة حيث: 60.7% من الأسر الغاز المعبأ لأغراض الطهي: 38.7% في الوسط الحضري و89.1% في الوسط الريفي. في حين أن استخدام الوقود الصلب (الخشب أو الفحم) للطهي حاليا ما تبقى 1.2% من مجموع العائلات.

الجدول رقم [65]: تطور توصيل الكهرباء والغاز الطبيعي[1999-2009].

إعدادات	1999	2003	2007	2008	2009
قدرة التركيب: Mw	650	6218	8406	9650	101236
شبكة نقل الكهرباء: Km	3600	5000	18000	18857	21398
شبكة توزيع الكهرباء:Km	23000	154000	237000	324100	404910
شبكة نقل الغاز:Km	700	4700	7000	9000	12000
شبكة توزيع الغاز:Km	1900	28000	40000	45600	54000
زبائن الكهرباء:(milliers)	720	4965	6060	7780	11200
زبائن الغاز:(milliers)	182	1100	2420	3120	4876

Source : Smail Moussi, le secteur de l'électricité en Algérie (situation actuelle et perspectives), Sharm Elchikh, Egypte.

ولقد تطور عدد المناطق المغذية بالغاز الطبيعي، حيث بلغت 13 في 1962 لتصل إلى 413 في 2004، أي ما يقارب النصف من مجموع المناطق التي ربطها ما بين 2000 و2004.كما نلاحظ تطور قطاع توصيل شبكات الكهرباء والغاز الطبيعي بما فيها خدماته .

المطلب الثالث: المؤشرات المؤسسية[1]:

وهي مؤشّرات تعبّر عن مستوى الرّفاه للأفراد الحاصل من خلال الخدمات العامّة التي تقدّمها المؤسسات في الدّولة ، وتتعّلق بمجالات حيوية كثيرة منها على الخصوص ميادين الاتّصالات بأنواعها ومستوى استخدام الوسائل التّكنولوجية الحديثة كالهواتف الخلوية والانترنت والحواسيب الشّخصية وغيرها.

1-مستخدموا الانترنت لكل 100 نسمة: يقيس هذا المؤشّر مدى مشاركة الدّول في عصر المعلومات ، وتشير البيانات الواردة عن هذا المؤشّر إلى أن الجزائر لا تتوفر إلا على نسبة 2.4 % من السّكان المتّصلين بشبكة الانترنت في وقت لا يتجاوز عدد الذين يستعملون هذه التّقنية 18000 ألف ساكن ، وذلك بمعدل 10500 ألف مستعمل بصفة منتظمة ، في حين نسبة كبيرة من هؤلاء المستعملين يستخدمون هذه التّقنية في أماكن عملهم أو في نوادي الانترنت التي يصل عددها إلى حدود 5000 نادي منتشرة عبر الوطن الأمر الذي يؤكد أن نسبة الرّبط في المنازل مازالت ضعيفة جدًا مقارنة على الأقل بالجارين المغرب وتونس ، ويرجع هذا التّأخر إلى نقص أو غياب شبه تام لثقافة نشر التّكنولوجيا وكذا ستّة خطوط لكل 100 نسمة النّقص الواضح في الخطوط الهاتفية ، حيث أن الجزائر لا توُفّر إلا في الوقت الذي يصل فيه الرّقم إلى حدود 90خط في الدّول المتقدّمة تكنولوجيا ، يضاف إلى ذلك ضعف مستوى التأهيل لدى السّكان ، إذ أن عدد الذين يملكون مستوى تعليميا مقبولا يصل إلى حدود 17.5 مليون نسمة ، في الوقت الذي لا يفوق فيه عدد المؤهلين لاستعمال هذه التّقنية سوى 13 مليون جزائري حسب تقديرات وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام ، ويبقى معدّل 2.4 % بعيد جدًا عن المستوى العالمي البّالغ 9.72 %، وهذا متأتّي في أغلب الأحيان من تدنّي الدّخل ، وارتفاع رسوم المكالمات الهاتفية ، وسياسات حكومية مقيّدة تجاه مزودّي خدمة الانترنت .

2-المشتركون في الهاتف النّقال لكل 100 نسمة: يشير هذا المؤشّر إلى عدد مستعملي الهواتف النّقالة ، المشتركين في خدمة هاتفية متنقّلة عمومية آلية تتيح النّفاذ إلى الشّبكة الهاتفية التّبديلية العمومية، القائمة على إحدى التّكنولوجيتين الخلويتين التّماثلية أو الرّقمية ، فقد شهد مجال الهاتف المحمول في الجزائر تطوّرا سريعًا مع مشاركة أربعة متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك في سنة 2005 ، حيث ارتفعت الكثافة الإجمالية للهاتف المثبّت والمحمول (من 5.28 % سنة 2000 إلى حوالي 51 % في عام 2005 ، وحسب تقرير التّنمية البشرية لبرنامج الإنماء التّابع للأمم المتّحدة للعام 2008 أن عدد المشتركين في الهاتف النّقال 6.4 وحدة لكل 100 نسمة في الجزائر ، وعلى الرّغم من غياب الأرقام الدّقيقة المتعّلقة بهذا الميدان إلا أنه يلاحظ عام 2009 بأن الجزائر حّققت خطوات عملاقة في هذا المجال، خاصة في هذه السّنوات الثلاثة الأخيرة، في

---

[1] http//info.worldbank.org ،. **تقرير البنك الدولي عام 2009**

محاولة منها الوصول18.77 مع فتح سوق النّقال في الجزائر إلى الشّراكة الأجنبية للاقتراب من المستوى العالمي.

3-الحواسيب الشّخصية لكل 100 نسمة: يمكن أن يكون عدد الحواسيب الشّخصية المتاحة لسّكان بلد معين مقياسا لقدرته على اللّحاق بالاقتصاد العالمي ، وتعزيز إنتاجيته ، وكثافة الحواسيب الشّخصية مهما يكن معدّلها ، هي شرط مسبّق لتوصيل الانترنت ، وهذه هي حالة الجزائر ، حيث مازالت الأجهزة المحمولة باليّد غير متيسّرة على نطاق واسع ، والبيانات عن مستعملي الحواسيب الشّخصية ليست موثوقة تماما وبالرّغم من نمو متوسط عدد الحواسيب الشّخصية لكل 100 نسمة في الجزائر خلال العشر سنوات [2000-2009] غير أن متوسط عدد الحواسيب في الجزائر قدّر بحوالي 0.7 جهاز حاسوب خاص لكل مائة شخص عام 2008 ، وهي نسبة تبقى بعيدة جدًا عن معدّل الكثافة العالمية.

خلاصة الفصل الثامن

يمكن القول بأن الاقتصاد الجزائري مرشح لتسجيل نتائج أكثر ايجابية من خلال التطور الذي لاحظناه بشان بعض المتغيرات المتعلقة بالنمو أو بمتغيرات أخرى مثل التطور المتواصل لاحتياطيات الصرف تراجع حجم الدين وتدني حجم المديونية الخارجية، والتسديد المسبق للديون والأداء الجيد للنمو الاقتصادي. ومن خلال تحليل مؤشرات التنمية في الجزائر لاحظنا تحققت إنجازات وتطورات في مجال التنمية المستدامة شملت بعض النواحي الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ومن أهمها:

- إرتفاع مستوى دخل الفرد ،
- تحسين مستوى الخدمات الصحية والسكنية ،
- إنخفاض مستوى الأمية ، زيادة حصة المرأة العربية في التعليم و فرص العمل ،
- إنخفاض نسبي في معدل النمو السكاني ، و إرتفاع متوسط عمر الفرد ،
- إنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية ،
- سن وتطوير التشريعات وبناء القدرات ،
- تعزيز التعاون الإقليمي خاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،
- تنفيذ مشاريع النقل و الربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض مختلف المناطق
- الإهتمام بالبيئة والصحة والإعلام الخدمات

وهذه المؤشرات هي التي تحدد الهيكل التحفيزي للأعوان الاقتصاديون ، ومن المحتمل أن يكون لها تأثير علي طبيعة السياسات الاقتصادية ونمو الاقتصاد ، وفي المجالات المتعلقة بالاستقرار ومراقبة الفساد وانتشار الرشوة وإبرام الصفقات والفعالية الحكومية وسيادة القانون، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة والقوانين واللوائح التي أصدرتها (ورشة إصلاح الدولة، إصلاح العدالة ، تعديل قانون الصفقات العامة ..) . ولذا يجب أن يتجه العمل نحو السعي إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية وخاصة المتعلقة بالحكم الراشد والمسالة والشفافية والاستقلالية وكذا العمل على الاستفادة من ثورة الإعلام والمعلومات والقرية الرقمية وبالتالي نقل الاقتصاد الجزائري من ارتباطه الحالي بالنفط إلى اقتصاد يعتمد كذلك على شفافية المعلومات وحرية الإعلام، وهو ما يعرف بالحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل التاسع

أهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد الفصل التاسع

تواجه الجزائر تحديات كثيرة مشتركة تتعلق بتحدي العولمة والكيانات الدولية الكبرى ، بالإضافة إلى تحدي البطالة، زيادة معدل النمو السكاني، إذ لا يمكنها تحقيق النمو الاقتصادي المنشود بمجرد تطبيق وصفات جاهزة من طرف المؤسسات الدولية ، أو بمجرد تغيير في سياساتها بل لابد من تحسين وجودة الحكم على كل المستويات بما يؤدي إلى تحسين القدرات والحوافز من أجل مؤسسات أكثر فعالية ، ومؤسسات أكثر مساءلة ومشاركة فعالة للمجتمع المدني.

ولذلك فان هناك حاجة لصياغة سياسة اقتصادية تراعي الأولويات الوطنية والتحديات الدولية دون التراجع عن الإصلاحات المدعمة للنمو وستترجم كل هذه التوجهات في توفير مناخ ملائم للأعمال والاستثمار ، وبالتالي خلق فرص العمل، وظروف معيشية أفضل بما يضمن نمو اقتصادي دائم وإصلاح ناجح تسوده العدالة والديمقراطية والشفافية كأبعاد أساسية في دعم التنمية سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا مما يعزز دور كل من الدولة والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني في أشكال تضامنية لخدمة التنمية الشاملة وتجسيد الاستقرار السياسي و ضمان حق المواطنين وهذا ما يترجم مبادئ الحكم الراشد كرهان جديد في سياسات وبرامج التنمية في الجزائر.

وسنتناول في هذا الفصل أهم السبل التي تدعم الحكم الراشد في الجزائر من أجل مستقبل تنمية ذاتية متواصلة وشاملة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر؛

المبحث الثاني: تحديات التنمية المستدامة وأثرها في تفعيل الحكم الراشد بالجزائر؛

المبحث الثالث: سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول:

آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر

اهتمام الجزائر بالحكم الراشد على المستوى الإفريقي لقد جاء على لسان رئيس الجمهورية بشأن مكافحة الفساد في كلمته لدى افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع إفريقيا،" إن مكافحة الفساد والرشوة أضحت بالذات إحدى انشغالاتنا الرئيسية، ففي قارتنا أكثر من غيرها، تنجر عن كل ارتشاء وتعاط للفساد عواقب وخيمة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقطع الفساد يقتضي التعبئة الفعالة والالتزام النشط لقاطبة البلدان الإفريقية، ناهيك عن مكافحة الرشوة " ، وهكذا كان تحديد مبادئ وسبل التعاون الدولي في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته من أول اهتمامات الدولة الجزائرية من خلال البحث على أنفع الآليات للحد من هذه الظاهرة ما تسد على المستوى الإفريقي في مساهة الجزائر في تأسيس" مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وانضمامها إلى الآلية الإفريقية للتقوية من قبل النظراء، التي تمت الصادقة عليها رسميا في قمة دورية للإنتكاد الإفريقي في 10 جويلية 2002 ، وتضطلع هذه الآلية بالتقييم الدوري الذي تكرسه الدول الإفريقية في مجال الحكم الراشد والإصلاحات التي تباشرها الدول في مجال حقوق الإنسان وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الإقتصادية وغيرها، كدافع أساسي لتحقيق الحكم الراشد والحد من الفساد وإستدامة التنمية.

المطلب الأول: إستراتجية الحكم الراشد في الجزائر.

ظهر الاهتمام التزايد للسلطة الجزائرية بوضوع الحكم الراشد من خلل محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له،حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الإجتماعية؛ ومكافحة ظاهرة الفساد عن طريق إصدار مختلف التشريعات الردعية وأهمها[1]:

- الأمر66/156 المؤرخ في 08 جوان 1966 والقانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001 ،
- إنضمام الجزائر والتوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 ، بمرسوم رئاسي رقم128 /04 المؤرخ في 19 أبريل 2004 ،
- القانون رقم 06/01 المؤرخ ف 20 فيفري 2006 التعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،
- تأسيس اللجنة الوطنية حول الكم الراشد في مارس 2005 والتي تتكون من 100 مثل من للقطاعين العام و الخاص والمجتمع المدني.

[1] مجلس الأمة، **دور البرلمان في الوقاية من الفساد**، مجلة الفكر البرلماني، العدد الحادي عشر،جانفي 2006، ص 217.

وتم تنصيب أربع مجموعات عمل حسب المحاور التالية:

- ✓ محور الحكم الراشد والديقراطية،
- ✓ محور الحكم والتسيير الإقتصادي،
- ✓ محور تسيير المؤسسات؛
- ✓ محور التنمية الإقتصادية والإجتماعية،

والجزائر من بين الدول التي العربية التي تسعى إلى القضاء على الفساد الإداري على مستوى المؤسسات الحكومية أو المؤسسات ذات الطابع الخاص، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من اجل مواجهة هذه الظاهرة التي تعتبر من اكبر معوقات التنمية بأبسط معانيها وصولا إلى التنمية ذات الطابع الشمولي أو ما يطلق عليها التنمية المستدامة، ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي[1]:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: وقعت في 9 ديسمبر2003 وصادقت مع التحفظات في 25 أوت 2004 .
- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: وقعت في 12 ديسمبر 2000، وصدقت مع التحفظات في 7 أكتوبر 2002 .
- الجزائر عضو مؤسس في "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي أنشئت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد هي صلة الوصل الوطنية مع منظمة الشفافية العالمية .

من أجل مكافحة الفساد تم استحداث الأجهزة ووضع التشريعات والإعلان عن حملات رسمية مرتبطة بإصلاح أجهزة الدولة منها[2]:

❖ **على المستوى التشريعي**: كانت جريمة الفساد تدرج في قانون العقوبات في الأمر156 / 66 بتاريخ 08 جوان 1966، ثم المرسوم الرئاسي / 97/04 بتاريخ 11جانفي 1997.ثم قامت السلطة بتقنين آلية للوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بموجب نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، الذي تمت المصادقة عليه في نهاية الدورة الخريفية لسنة 2005 ، من طرف الهيئات التشريعية، والأمر رقم06/01 الصادر في 20 فيفري 2006.4 والذي جاء بالتدابير القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل

---

[1] بروسي، رضوان، **الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة :كلية القوق، قسم العلوم السياسية، 2008-2009، ص175.

[2] **نفس المرجع السابق، ص** 176-178.

وتدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد بالوقاية، ، وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به[1].

❖ **الأجهزة من أهمها:**

مجلس المحاسبة هو مكلف بالرقابة البعدية للأموال العمومية والسهر على حسن استعمالها.

المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها: أنشئ من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الإقتصادية والإجراءات العمومية والوقاية من الرشوة ومحاربتها ، وهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يشمل حصيلة نشاطاته ومقترحاته بشأن التدابير الملائمة.

اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تتمتع بسلطة إدارية واستقلالية مالية وبالشخصية المعنوية وتقع تحت سلطة رئيس الجمهورية وتضطلع بالهام التالية:

- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تسد مبادئ دولة القانون وتعكس الناهة والشفافية والسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية؛
- التعاون مع مختلف الهيئات العمومية والخاصة في إعداد قواعد وأخلقيات المهنة وبرامج التوعية والتحسيس بسلبيات الفساد؛
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد.

لجنة إصلاح هياكل الدولة: تم إنشاءها للنظر في جميع الإختلالات والمشاكل التي تعانيها مختلف أجهزة وتشخيصها واقتراح حلول مناسبة لها.

إضافة إلى الآليات المذكورة تم تأسيس بعض الآليات الأخرى للحد من انتشار الفساد مثل :الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، وكذا قانون مكافحة غسل الأموال :تعمل بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي والبنك الدولي، إضافة إل التدابير المتخذة على المستوى الدولي، والمتمثلة ف إقامة تعاون قضائي مع الدول الصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كذا اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي في 12يوليو 2003 .

ويبقى التأكيد على مسألة الحد من الفساد بضرورة التجسيد الفعلي للقانون عبر كافة الهيئات ، وضرورة إشراك المجتمع المدني بغرض إضفاء الشفافية والمساءلة في التعامل مع قضايا الفساد.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته** ، مارس 2006 ، العدد 14 .

ولقد نص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن "الحكومات لن تدخر جهدا في تعزيز الديمقراطية، وتعميم سيادة القانون فضل عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذلك الحق في التنمية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجهها نحو هذا النهج ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم ."كما نص على ":إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتضع للمساءلة، ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنها عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم". تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ومن جملة الحقوق المضمونة دستوريا، حرية المعتقد، الإبتكار، حرية التجارة والصناعة في إطار القانون، حرية التعبير، حرية الرأي، الحق في الانتخاب والترشح، كما يضمن الدستور الحق في التعلم والرعاية الصحية، وعدم انتهاك حرمة الإنسان عن طريق توفير فرص العمل وتحقيق الأمان[1].

وفي هذا مجال سارعت الجزائر إلى التوقيع أو الانضمام إلى عدة اتفاقيات على المستوى الدولي أو الإقليمي.

إقليميا تمت الصادقة على ما يلي[2]:

- انضمام الجزائر إلي الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1983
- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في السلم الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية سنة 1990.
- الوافقة على الميثاق العرب لحقوق الإنسان العدل في ماي 2004 .
- تشريع حماية حقوق العاقين عام 2002 .

على المستوى الدولي:

- البرتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي للحقوق الدنية، السياسية، الإقتصادية، الاجتماعية الثقافية في 12-09-1989.
- اتفاقية حقوق الطفل بتاريخ 16-04-1993.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1996.
- اتفاقية حماية العمال الهاجرين و أفراد أسرهم سنة 2005 .

---

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الدستور لسنة 1996** .

[2] طاشة، بومدين، **إستراتيجية التنمية السياسية :دراسة تحليلية لتغيير البيروقراطية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2007. ص 145.

المطلب الثاني: تطورات مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر.

إن أهم المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي حول مقومات الحكم الراشد تظهر تقدم في جميع المؤشرات، وهذا ناتج عن استمرار السياسات الحكومية في الجزائر الرامية إلى إقرار الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية السياسية، بما فيها حرية التعبير ومحاربة الفساد وإقرار المساءلة ، وهذا من خلال الإصلاحات التي الاقتصادية والمؤسساتية التي قامت بها والتي ما زالت إلى حد الساعة تماشيا مع المعايير الدولية وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي للألفية ، وأهم التطورات في مؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي نلاحظها من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم[66]: تطور مؤشرات الحكم في الجزائر خلال فترة [1996 – 2010].

المؤشر	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التعبير والمسائلة	1.23-	1.39-	1.24-	1.08-	1.09-	0.8-	0.73-	0.83-	1.01-	1.08–	1.3–	1.76–
الاستقرار السياسي	2.44-	2.32-	1.9-	1.88-	1.85-	1.48-	1.14-	0.89-	1.18-	1.10–	0.89–	0.98–
فاعلية الحكومة	0.4-	1.15-	0.96-	0.64-	0.51-	0.46-	0.33-	0.35-	0.52-	0.76–	0.84–	0.61–
نوعية التنظيم	0.89-	1.13-	0.77-	0.67-	0.58-	0.54-	0.56-	0.61-	0.66-	0.73–	0.59–	0.92–
سيادة القانون	1.21-	1.17-	1.08-	0.75-	0.71-	0.69-	0.73-	0.63-	0.72-	0.78–	0.95–	0.82–
ضبط الفساد	0.37-	0.83-	0.75-	0.76-	0.61-	0.6-	0.42-	0.39-	0.47-	0.66–	0.87–	0.80–

المصدر : برنامج إدارة الحكم في الدول العربية .

1- مؤشر حق التعبير والمساءلة: تركز مؤشرات المساءلة على الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية من تعددية حزبية وحرية الإعلام، حرية التعبير عن الرأي ونزاهة الانتخابات، ومشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والإجتماعية، وهو مؤشر ذاتي يعبر على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :

- الانتخابات الحرة والنزيهة ،
- حرية الصحافة ،
- الحريات المدنية ،
- الحقوق السياسية ،
- دور القطاع العسكري في السياسة ،
- التغيير الحكومي ،
- شفافية القوانين والسياسات .

تتراوح التقديرات الخاصة بهذا المؤشر ما بين -2.5 و+ 2.5 والقيم العليا هي الأفضل، بلغ المؤشر (-1.01) في الجزائر مما يفسر نقص حرية التعبير وغياب المساءلة ، وهذا ما نلاحظه في وسط الرأي العام لدى المواطنين، وبالمقارنة بسنة 1996 فقد بلغ هذا المؤشر (-1.23)، أي هذا الأخير كسب 0.22 نقطة خلال هذه الفترة.

2- مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف: ينطوي الاستقرار السياسي وانعدام العنف على آلية المشاركة في اتخاذ القرار، بالقابل فان عدم الاستقرار السياسي يعرف بأنه وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكم، وبتزايد العنف وتناقص الشرعية، فالعنف هو الاستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم، أما عدم الاستقرار السياسي هو مجموعة الإختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ،ويتخذ عدة أشكال منها غياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة من حقوقها السياسية، يعتبر مؤشر الاستقرار السياسي مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي ويعنى بقياس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار (نزاع مسلح، تهديد إرهاب، صراع داخلي، انقلبات عسكرية، توترات ، تغييرات غير دستورية، تشقق الطبقة السياسية...)، كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الإجتماعية، أما انعدام العنف فيعني أن النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة، كما يتضمن الاستقرار السياسي عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي على السلطة، ونزاهة الانتخابات والوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات[1]

هذا المبدأ أداة فعالة في تأسيس مفهوم الحكم الراشد من خلال حياد السلطة القضائية وعدم خضوعها للحساسيات السياسية والبيوقراطية من أجل إقامة دولة القانون، كون القانون يلعب دورا حيويا في منع صدور قوانين تعسفية ضد الصالح العليا للدولة والمجتمع، ولكن من الناحية العملية تستمد قوتها من مقدرة السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية على تطبيق الأحكام التي تصدرها، ومن هنا يبز الدور الفعال في تكريس النزاهة والمساءلة والشفافية والديمقراطية، وتعمل الجزائر على مباشرة برنامج إصلاحات واسعة في مجالات متعددة منها: مراجعة المنظومة التشريعية وعصرنة العدالة وتنمية الموارد البشرية[2].

---

[1] حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، ص 116.

[2] بن عبد العزيز خيرة، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد :نموذج المنطقة العربية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،2006 ، ص 182-183.

تتراوح التقديرات مؤشر الاستقرار السياسي ما بين -2.5 و+2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وفي الجزائر فقد بلغ هذا المؤشر (1،18) ، و هذا يعني وجود نوع من اللاستقرار السياسي نتيجة تشقق الطبقات السياسية وبقاء التهديد الإرهابي متواصل ، وقد عرف هذا المؤشر تحسنا منذ سنة 1966 بعدما مرت البلاد بأزمات سياسية حادة وفرض مزيد من الحكم الديمقراطي ، إذ كسب هذا المؤشر +1.26 نقطة خلال هذه الفترة (1996 -2007).

3- مؤشر فعالية الحكومة: فعالية الحكومة تقتضي التحسين في نوعية الخدمات العامة، ونوعية الحقوق الدنية، ودرجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية، فالأداء الحكومي هو تفاعل عناصر البيئة الحكومية الداخلية والخارجية منها، من خلل تميع أداءات العاملين في الحقل الحكومي ضمن مصالحهم المختلفة، زيادة عن أداءات هذه الصالح ف إطار السياسات العامة للحكومة والمكونات الاجتماعية، السياسية، الإقتصادية والثقافية داخل الدود الوطنية وخارجها، وأيضا ف التجمعات الهوية، الإقليمية والدولية وهو تلك المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية وينطوي على ثلاثة أبعاد[1]:

- البعد الأول أداء الأفراد في وحدتهم التنظيمية.
- البعد الثاني أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمنظمة.
- البعد الثالث أداء المؤسسة في إطار البيئة الإقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كما تعرف الفاعلية بأنا قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك، أي أنا تتم ببلوغ النتائج و تقاس بدلالة الفرق بين النتائج المحققة و الهداف المحددة مسبقا.

ومن أجل دراسة هذا المؤشر يجب البحث في مدى قدرة الجهاز التنفيذي في أدائه لوظيفة تقديم الخدمة العامة للمواطنين، على اعتبار أنه الهاز الطلع برسم السياسة العامة والكفيلة بتطوير حياة المواطن وتحسين نوعية حياته واعتماد نموذج الكومة الإلكترونية كمدخل رئيسي لدراسة فاعلية الداء الحكومي، وبالتالي تحقيق التنمية البشرية3 والت بدورها يتم تميع عناصر مؤشرها من مصادر متلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :كفاءة الجهاز البيروقراطي،استقلالية الإدارة من الضغوط السياسية، نوعية الخدمات العامة، نوعية صياغة السياسات ومصداقية الكومة ف الالتزام بتطبيق تلك السياسات ، تتراوح التقديرات بين -2.5 و 2.5 +وقد بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر (0.52-) سنة2007 ، وهذا ما يؤكد ضعف

[1] بوجردة الياسين، **واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد 02 ، جوان 2007، ص39.

فعالية جهاز الكومة، وكما أوضحنا سابقا فقد تزامن ظهور مفهوم الكم الراشد مع تول مفاهيم التنمية من خلال الإنتقال من التركيز على النمو الإقتصادي إلى الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية المستدامة أي الانتقال من رأس المال البشري إل رأس المال الإجتماعي ثم المفهوم التنمية الإنسانية ويرتبط هذا بكل مستويات النشاط السياسي، الإجتماعي، الإقتصادي، الثقافي والبيئي وذلك باعتمادها على خطة متكاملة تقوم على مبدأ المشاركة والتخطيط الإستراتيجي للحصول على التربية والتعليم والصحة والعمل على تطبيقها وفق مبدأ العدالة والمساواة، والمساءلة والشفافية والشرعية والتمثيل[1].

ومؤشر فاعلية الحكومة مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :

- نوعية الجهاز الديمقراطي ،
- تكاليف المعاملات ،
- نوعية الرعاية الصحية العامة
- درجة استقرار الحكومة.

تتراوح التقديرات فيه ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وبالنسبة للجزائر بلغت قيمة هذا المؤشر (0.52) في سنة 2007 ، وهذا ما يؤكد ضعف فعالية جهتز الحكومة ، وقد عرف هذا المؤشر نوع من التقلبات، فقد بلغ هذا الأخير (0.4) في سنة 1996 ليرتفع إلى (-1.14) نتيجة عدم الاستقرار السياسي وعدم التحكم في القرار الحكومي ونتيجة التدخلات العسكرية في الجهاز الحكومي، ليستعيد نمو منذ سنة 2000 بعد ظهور نوع من الاستقرار السياسي وحالات الأمن.

4- مؤشر سيادة القانون: مبدأ سيادة القانون لا يختلف في معناه عن مبدأ الدولة القانونية 3 الذي تحرص الدولة العصرية على اعتماده كخاصية من خصائصها الجوهرية، حيث تعتمد سيادة وحكم القانون على مدى استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية في مباشرة مهامها، واحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها، وكذلك مدى احترام تطبيق سيادة القانون[2].

مؤشر سيادة القانون مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : الحياد القانوني وتقيد المواطنين بالقانون، تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وفي الجزائر بلغ هذا المؤشر (072) وفي

---

[1] عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تحسين الأداء ورفع تنافسية الحكومة بين معوقات الحاضر وفرص المستقبل بالنظر إلى الحالة الجزائرية"** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول :الأداء التميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08 و 09 مارس 2005

[2] عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، **الحكم الصالح أو الحكم الجيد في الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية،مصر ،2009 ، ص255 .

سنة 2007، ويعبر عن سيادة جزئية للقانون ، وحياد جزئي للقانون ، لقد تراجع هذا المؤشر مقارنة بسنة 2006، ولكن بالمقارنة مع سنة 1996، فقد كسب هذا المؤشر 0.49 نقطة خلال الفترة (1996-2007)

5- مؤشر ضبط الفساد: مكافحة الفساد يقتضي وجود تشريعات وقوانين تعمل على ردع ومعاقبة كل مرتكب جرائم الفساد والسطو على المال العام، فضلا عن دور المجتمع المدني وقطاع الإعلام في الكشف عن مواطن الفساد، وتوعية المجتمع بمخاطر هذه الآفة. ففي الجزائر أخذت ظاهرة الفساد بكل أشكالا تتفاقم في جميع أجهزة الدولة، والدليل الرتبة المتأخرة التي تصنف فيها الجزائر من خلل التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمات الدولية، التي أكدت على دور الفساد على المستوى السياسي في ضرب استقرار النظام السياسي وسعته، والحد منه بالتوجه الديمقراطي وإحترام حقوق الإنسان، وخاصة حق المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الإطلاع على المعلومات، شفافية النظام وانفتاحه على المجتمع المدني، وتعزيز المشاركة والثقة بالمؤسسات العامة وتعزيز دور أجهزة الرقابة والمساءلة وضمان الأمن الإجتماعي[1] .

6- مؤشر نوعية الأطر التنظيمية: تعتمد على نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية الحكومة والتزامها بتنفيذ تلك السياسات، وصياغة قواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص وتعزز قدرته في مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات. عليه لا بد أن تكون قدرة الحكومة على:

❖ انتهاج برامج ووضع سياسات تؤطر الأفراد وتضع جميع التسهيلات من أجل تشجيع وتنمية القطاع الخاص، توفير الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الملائمة لبلوغ قدر من المساواة والعدالة حيث يتم التأكيد على الحرية الإقتصادية نظرا لطبيعة علاقتها مع الحرية السياسية وهكذا عملت الجزائر على تبني إصلاحات وتغييرات في السياسة الإقتصادية من أجل تحقيق النمو ودعم الاستقرار الإقتصادي من خلال :

- تعزيز وضوح المسار التنموي.
- تحسين إطار محيط الاستثمار.
- عصرنة المنظومة المالية.
- الزيادة في نجاعة الدور الإقتصادي للدولة.
- تثمين الثروات الوطنية بشكل أكبر.
- وضع سياسة اجتماعية وثقافية تتماشى والتحديات الوطنية والدولية.

❖ تهيئة الدولة لبيئة القطاع الخاص والاستثمار نظرا للأهمية التي يحظى بها القطاع الخاص كشريك إقتصادي في دفع عجلة التنمية ونتيجة توجه معظم دول العالم نحو الاعتماد عليه كان لزاما على الجزائر تهيئة البيئة الناسبة لعمل هذا القطاع والذي يشمل كل المشاريع الخاصة غير المملوكة للدولة في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، ويتم تطوير القطاع الخاص وإدامته من خلال تدخل الدولة من أجل خلق بيئة

[1] منظمة الشفافية الدولية، **نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت ، 2005 ، ص23- 29.

اقتصادية كلية مستقرة وإيجاد سوق تنافسية وتسهيل الحصول على القروض وتعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل وجلب استقطاب الاستمارات والمساعدة على نقل التكنولوجيا، وتقوية دولة القانون والمحافظة على البيئة والوارد البشرية. وفي ظل التشريعات التي جاءت من أجل تحفيز الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، لزم تهيئة بيئة مواتية لجلب أكبر عدد من الإستثمارات وعليه يجب الاهتمام بـــــــــ[1]:

- تشريع منظومة قوانين محفزة لعملية الاستثمار.
- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.
- مكافحة الفساد.
- إيجاد حل لشكل العقار بالجزائر الذي يعتب من أبرز العراقيل التي تعيق عملية الاستثمار.
- ضرورة الإصلاح المالي الضريبي من أجل إضفاء الشفافية تفعيل الرقابة.

7- مؤشر ترتيبات حرية الصحافة : مؤشر يصدر عن دار الحرية ترتب المدخلات حرية الصحافة على أساس القيم الرقمية التالية :

- الترتيب مابين: 0-30= صحافة حرة،
- الترتيب مابين: 31-60 =صحافة حرة جزئيا ،
- الترتيب مابين: 61-100= صحافة غير حرة ،
- لا جواب = لم يجر ترتيبها .

وبالنسبة للجزائر، بلغ هذا المؤشر 62 في سنة 2008، وهذا يدل وجود صحافة غير حرة مقارنة بسنة 1996فقد بلغ هذا المؤشر 99 وهذا ما يعبر عن انعدام حرية الصحافة والتعبير في هذه السنة . و الجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2010 .

الجدول رقم [67]: تطور مؤشر ترتيبات حرية الصحافة خلال الفترة 1996-2010

مؤشر	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2009	2010
ترتيبات حرية الصحافة	99	97	83	62	63	61	62	64	69
برتلمسان للتحول (دليل المكانة)	3.00	3.01	3.12	3.4	3.9	4.42	4.72	4.85	4.97
مؤشر أخلاقيات القطاع العام	26.8	27.2	26.15	26.4	27	26	24.5	25.9	27.3
مؤشر الأخلاقيات المؤسسية	36.64	37.9	39.00	39.21	39.35	39.11	38.27	39.5	39.78

المصدر : برامج إدارة الحكم في الدول العربية

[1] فوكة سفيان، **الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطن حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 ديسمبر 2008 .

8- دليل برتلمسان للنحول (دليل المكانة)

يوفر دليل المكانة صورة شاملة عن التقدم نحو الديمقراطية و اقتصاد قائم على السوق في الدول النامية والانتقالية . تتراوح درجات الدليل من 1 إلى 10 علامات، وتراوحت أعلى علامة حصلت عليها دولة عربية بين 5.5-7 علامات في سنة 2006 ما يدل على قصور الدولة في مجال تحقيق ديمقراطية قائمة على السوق، وتراوحت بقية الدرجات بين 4-5.5 ما يدل على وجود ظروف غير ملائمة للديمقراطية القائمة على السوق، وتدل الدرجات التي تبلغ 1.3-4 على وجود عقبات جدية أمام ديمقراطية قائمة على السوق.

وبالنسبة للجزائر ، الذي حصل على المعدل 4.72 في هذا المؤشر في سنة 2008 ، وهذا يعني وجود ظروف غير ملائمة لقيام الديمقراطية القائمة على السوق ، إلا أن هذا المؤشر قد كسب نحو 0.82 نقطة خلال الفترة (2003-2008) بعدما بلغ 3.9 في 2003، وهذا يعني محاولة السلطات العمومية التحكم في الأمر وإقرار الديمقراطية القائمة على السوق .

9- مؤشر أخلاقيات القطاع العام: يصدر عن البنك الدولي ويقيس النسبة المئوية من المنشئات في الدولة التي تنال تقديرات مرضية للأسئلة المتعلقة بنزاهة السياسيين ، والمحسوبية الحكومية في عمليات الشراء ، وتحويل الأموال العامة عن مجراها المألوف، والثقة بمكاتب البريد، ومتوسط تكرار تقديم الرشاوى للحصول على التراخيص ، والمرافق العامة والضرائب. يمتد المجال النظري للدليل من صفر إلى 100%، وتدل القيمة الأعلى على توفير تقدير معياري أخلاقي أعلى من جانب قطاع المشروعات في الدولة، وتعكس النسبة المئوية المسجلة حصة المشروعات في الدولة التي توفر تقديرات مرضية، بالنسبة الجزائر فقد بلغ هذا المؤشر 24 %، وهذا يعني تدني أخلاقيات القطاع العام، وحسب التقرير تعتبر الجزائر من أقوى الدول العربية التي تتميز برداءة الأخلاق في القطاع العام.

10- مؤشر الأخلاقيات المؤسسية: يصدر عن البنك الدولي يقيس النسبة المئوية من المنشئات في الدولة التي تحظى بتقديرات مرضية بالنسبة للأسئلة المتعلقة بهذا المؤشر، والتي تحسب كمتوسط النسبة المئوية لمكون الفساد المؤسسي غير القانوني ومكون الفساد المؤسسي القانوني للمنشئات، يمتد المجال النظري للمؤشر من صفر إلى 100%، وتدل القيمة الأعلى على توفير تقدير معياري أخلاقي أعلى من جانب قطاع المشروعات في الدولة، وتعكس النسبة المئوية المسجلة حصة المشروعات في الدولة التي توفر تقديرات مرضية، وبلغ هذا المؤشر 39.35 في سنة 2004، وهذا ما يعني تدني الأخلاقيات المؤسسية، وتعتبر الجزائر من أضعف البلدان العربية من الناحية المؤسسية من وجهة نظر هذا المؤشر

المبحث الثاني:

تحديات التنمية المستدامة وأثرها في تفعيل الحكم الراشد بالجزائر

من خلال الطرح الشامل لمفهومي التنمية المستدامة والحكم الراشد يتضح لنا أن أكبر عائق يواجه عملية التنمية المستدامة في جميع الدول بما فيها الجزائر هو الفساد بكل أنواعه، الذي يسود الحكومات أو مؤسساتها على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.فالحكم الراشد هو عنصر قوة للدولة إذا ما تزامن مع الشفافية والمسائلة، فهو يوفر بيئة من المميزات الحسنة ترتقي بالمجتمع وتحقق الشرعية وتوفر الحرية لإنشاء منظمات المجتمع المدني، وتفعل المشاركة الايجابية في الحياة العامة، وتدعم حرية التعبير، وتضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة، وتعتمد المحاسبة والشفافية في عمل كل الإدارات، وتحقق التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

إن الوضعية الحالية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري تتطلب حلولا محدودة بواسطة قدرات لم تستغل بعد، ورغم ذلك تبدو آفاق الاقتصاد الوطني في ضوء النتائج السابقة واعدة وتتطلب استغلال طاقة الإنتاج وتقليص ضياعها ، وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي، وتثمين المحروقات وتخفيف آثار التعديل الهيكلي على مستوى الفئات الفقيرة والمحرومة.و إقامة أجهزة أخرى لتدعيم الإنعاش الوطني والاستثمار العام والخاص الوطني والدولي، وضرورة ترقية الأشكال المختلفة للمؤسسات والمقاولات الصغرى، ويتم تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: تقييم النمو في فترة الإنعاش الاقتصادي [1999-2009].

بالنظر إلى النتائج المسجلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ومدى نجاح مرتكزات هذه السياسة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، يمكن عرض أهم النتائج في النقاط التالية[1]:

- بلغ مستوى الإنفاق العمومي في الجزائر منذ سنة 2000 مستوى قياسي، حيث سيبلغ حجم الاستثمارات العمومية إلى غاية 2010 أزيد من 104 مليار دولار وهو إن تحقق دليل نجاحها في رسكلة مداخليها النفطية.
- ويقس انتعاش الطلب مستوى النفقات العمومية التي بلغت 26,7% سنة 2002، وخاصة إرتفاع استثمارات الدولة الآتية من تحسن إيراداتها وإن إنخفضت قليلا سنة 2000، وكذلك من الاستثمارات الجديدة، الأمر الذي أدى لارتفاع قوي للواردات خاصة التجهيزات والسلع النصف مصنعة الموجهة للجهاز الإنتاجي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التقييد النسبي للعرض الداخلي ونمو الطلب شجعا

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008.

النمو القوي للواردات خلال التسعينات والذي قدر بـــــ: 17,8 % سنة 2002 (1/4 خاصة بالمنتوجات نصف المصنعة و1/2 التجهيزات الصناعية).

- تحسن مستوى الديون الخارجية الجزائرية وتركيبتها إذ أصبحت لا تضعها تحت ضغط المديونية، لأنها تتشكل أساسا من ديون طويلة ومتوسطة الأجل أي من 8 إلى 12 سنة كمتوسط، بينما الديون قصيرة الأجل لا تتعدى 120 مليون دولار في سنة 2005. وبالتالي فهي متواضعة من مجموع الديون المقدرة بـــ: 18,8 مليار دولار وهي تمثل إجمالا أقل من 25% من احتياطي الصرف المقدر ب 55,4 مليار دولار في سنة 2005. إن خيار تقليص المديونية هو خيار سليم لكن لا يجب أن يكون هدفا قي حد ذاته.
- استفاد الشعب المحدودة من إرتفاع الاحتياطيات، ويؤكد الخبراء FMI على أن هذه القدرة منعدمة بدليل أن البرنامج الرئاسي الأول المرجح للإنعاش الاقتصادي الممتد من 2001 إلى 2004 والمخصص له 7 ملايير دولار بقي منه حوالي 25% ، وهو ما كان دافعا لتساؤل حول قدرة الاقتصاد الجزائري على امتصاص الأموال العمومية المخصصة للبرنامج الرئاسي للخماسي 2005 إلى 2009 الذي سخر له 60 مليار دولار، فاستفادة الشعب مربوطة في حقيقة الأمر بمدى قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص هذه الموارد في اتجاه يدعم النمو الاقتصادي والثروة الوطنية لتتمكن الحكومة من توزيعها على المواطنين.
- إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 2,1% سنة 2001 إلى6,7% سنة 2003، أما فيما يخص التكوين الخام لرأسمال الثابت كمكونة من مكونات الطلب، عرف ارتفاع بـــ 33% سنة 2003 مقابل 22,4% من PIB سنة 2000، فهذا التطور يتعلق ببرامج الاستثمار العمومي ولكن كذلك من الارتفاع الطفيف للاستثمار الخاص.
- تجميد الأجور تحت خلفية سياسة شد الحزام لسنوات، جعل منها عرضة للتآكل بسبب الاقتطاعات الضريبية والزيادات المستمرة في الأسعار التي تراوحت بين 100 إلى 500 خلال العشرية الأخيرة، وكان مؤشر أسعار الاستهلاك على المستوى الوطني يقدر بـــ 100 عام 1989 ارتفع هذا المؤشر إلى 609,9 عام 2004 مقابل 565,5 عام 2002 و557,5 عام 2001 أي أنه تضاعف بأكثر من مرة خلال عشر سنوات، فتطور هيكلة الدخل الخام للأسر منذ 1998 تبين أن حصة التحويلات تبين مكانة تكبر شيئا فشيئا على حساب مداخيل الأجراء، فالمداخيل الآتية من التحويلات انتقلت حصتها في المداخيل الخامة للأسر من 18% سنة 1998 إلى 21% سنة 2002، في حين أن حصة الأجور انخفضت فقد انتقلت من 42,6% سنة 1998 إلى 39,9% سنة 2002، فهذا الاتجاه يبين أنه منذ نهاية برنامج التعديل الهيكلي فإن مداخيل التضامن قد ارتفعت بوتيرة سريعة (13,2% سنة 2002) مقارنة بتلك الخاصة بالعمل ورأس المال (7,4 %و9,6% على التوالي سنة 2002)، هذا بالرغم من ارتفاع الأجر القاعدي من 1000 دج سنة 1990 إلى 2500 دج سنة 1994 ليصل إلى 10000 دج سنة 2004.

- عرفت الصناعة المصنعة تراجع في نشاطها منذ سنتين بـــ 2% من القيمة المضافة لسنة 2001 و2,9% سنة 2002 بحيث تعكس هذه النتائج بعض النشاط في القطاع الخاص، أما فيما يخص قطاع المحروقات تطورت القيمة المضافة لسنة 2002 تدل على تحسن ملحوظ بنمو 3,7% بعد انخفاض بـــ 1,6% سنة 2001، فهذا التحسن تأكد خلال سنة 2003 بنمو قدره 6,6% و5,2% سنة 2004. وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية عرف هذا القطاع نموه الأقوى سنة 2002 (8%) منذ ست سنوات، فقد تأكد الأداء الجيد لهذا القطاع بنمو قدره 7,5% سنة 2003 واستمر سنة 2004 بـــ 7,3% ، فهذا التوسع تدعم بنفقات التجهيز العمومي المعتبرة في إطار التوسع الميزاني المرتبط بالنفقات المخصصة خصوصا للسكن، الطرقات والماء.

وحين نتطلع إلى المستقبل يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري رغم أوجه القصور الحالية إلا أنه يملك مقومات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلا رهانات يمكن كسبها، خاصة وأن فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية فترة 1999-2009 أعطت الكثير من ثمار السياسة الاقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الإيجابي لسوق البترولية، وانعكاس ذلك على تحسن المؤشرات الآتية :

- البطالة والمديونية التي كانت في السابق عائق أصبحت الآن قابلة للتسيير ولا تشكل أي خطر على الاقتصاد الوطني.
- احتياطات الصرف التي تجاوزت 43 مليار دولار سنة 2004 ، وهي في تزايد .
- تدعيم التوازنات المالية المحقق في ظل الإصلاحات.
- إستدامة النمو الاقتصادي وتدعيمه من خلال برنامج الإنعاش* الذي يغطي الفترة 2000-2004، وبرنامج دعم النمو 2005 – 2009 .

ويمكن بيان تطور معدلات النمو بعد عشرة سنوات من انتهاء برنامج الجيل الأول من الإصلاحات من خلال الجدول التالي.

* إن هدا البرنامج عبارة برنامج حكومي يقدم للاقتصاد بهدف انتعاشة وتنميته وتسريع توسعه ونموه ،وحسب السلطات العامة فان هدا البرنامج جاء كمبرر لترجع التشغيل في المراحل السابقة وخاصة مرحلة الإصلاح ن ويتمثل سياسة الإنعاش في التعديلات التي تقوم بها الدولة في إطار مخطط يتم تفيده خلال فترة محددة كما جرا علية الأمر في مرحلة التخطيط المركزي ، لقد أعادت الجزائر من خلال هدين البرنامجين العمل بصيغة التخطيط مثل الدول المغربية الاخري وتعتبر الدولة هدا المخطط كوسيلة تسمح بتنشيط الاقتصاد بمبلغ 525 مليار دج هدفه دعم البنية التحية الأساسية التي تسمح بانطلاقة اقتصادية حقيقية

الجدول رقم [68]: النمو المسجل في الجزائر في فترة ما بعد الإصلاحات خلال [1999-2009].

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	المديونية الخارجية (مليار $)
1999	3,2	29.2	2.64	27997
2000	2,2	29.5	0.33	25,272
2001	2,1	27.3	4.22	22,587
2002	4,1	25.9	1.41	22,828
2003	6,8	23.71	2.58	23,523
2004	5,2	17.7	3.56	22,158
2005	5.1	15.26	1.64	16,839
2006	5.0	12.3	1.8	5,583
2007	4.6	11.8	4.6	4,889
2008	4.0	11.2	5.1	4,412
2009	3.8	10.1	5.2	4,085

المصدر: الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا الجزء الثاني 05.

الأرقام 2007 إلى 2009 جمعت من تقرير البنك الدولي.

إن هذه النتائج المحققة في الفترة ما بعد الإصلاحات وخاصة انطلاقا من 1999 تبين أن معدلات النمو الاقتصادي عرفت إنطلاقة حقيقية منذ 1995 وإستدام النمو في المدى الطويل من الإصلاحات، وذلك بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة والصرامة في التنفيذ والمتابعة للسياسة المالية والنقدية مما جعل احتياطيات الصرف ترتفع بدرجة كبيرة ، كما يتضح من هذه النتائج على مستوي النمو القياسي المحقق أن انطلاقة اقتصادية حقيقية قد عرفها الاقتصاد منذ 1999، وأن الإطار الجديد للاقتصاد الكلي المستقر قد وفر للاقتصاد الجزائري مقاومة اكبر للصدمات الخارجية وسمحت للجزائر تجنب مرحلة الاختلال الخطر للتوازنات الذي عرف منذ1986، وهذه النتائج ترجع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط وهو ما يسمح بالقول إن وجود هذا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية يعتبر عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة ويعتبر معلم هام في تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري ، وقد اضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات ، وهي الجهود الواجب التركيز عليه حاليا من خلال الاستفادة من تطورات أسعار النفط في ترقية هذا الضعف الهيكلي الذي يطبع الاقتصاد الجزائري منذ مدة علي اعتبار انه تابع لقطاع المحروقات وان الضرورة الآن تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات وإقامة معارض ومنتديات لهذا الغرض سوءا علي المستوي الداخلي والخارجي ، ودعم الجهود الموجودة حاليا من خلال توجيه اهتمام الشباب والمنتجين نحو هدا الاهتمام حتى يتمكن من رفع هذا التحدي الذي يلازم الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلي الآن، وسيسمح هذا بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية النمو الاقتصادي[1].

[1] نورة شرع، **سياسات الإصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة غرداية، 2010، ص 151-153.

أما النمو المحقق من 2001 إلى 2003 فقد بلغ في المتوسط السنوي4% ، وتؤكد كل المؤشرات التي تناولتها الدراسة العودة إلي النمو الحقيقي والقطاع الحقيقي فقد حقق الناتج الإجمالي خلال الفترة 2001 إلي 2003 زيادة في الحجم قدرها 6.8 بالمائة وهي أكبر نسبة مسجلة خلال العشرتين الأخيرتين.

وما يمكن كذلك ملاحظته من خلال تطور معدلات النمو في الجزائر بعد فترة الإصلاحات أن ما تحقق وخاصة سنة 2004 جدير بالملاحظة فعكس ما كان مند 15 سنة حيث النمو في إطار المحروقات والفلاحة إلي أن ما تحقق خلال 2004 من انخفاض في النمو يعود إلي هذين القطاعين ووصل النمو خارج المحروقات 6.2% ، أما خارج الفلاحة والمحروقات فقد وصل النمو الاقتصادي إلي 6.8 % خلال نفس السنة .

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28,31% سنة 2000 إلى حوالي 34,87 % سنة 2003. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية **ظاهريا**، لعل من أهمها:

انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وإرتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2009 نسبة 11.8%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و1.64% سنة 2005.

المطلب الثاني : معوقات تحقيق التّنمية المستدامة في الجزائر.

قصد الوصول إلى تحقيق التّنمية المستدامة ، فإن الجزائر عَمدَت إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطارا عاما للانطلاق والتّفكير ، وحيّزا محدّدا للتّنفيذ والتّنظيم، وسعت جاهدة لرسكلة هذه الأجهزة قصد تمكين القائمين عليها من القيام بدورهم على أحسن وجه، مستعينة بتنظيمات قانونية ، وإجراء اقتصادية ، القصد منها وضع اليّد على المتاح من الموارد بغية الحفاظ عليها بالطريقة التي تكفل حقّ الأجيال اللاحقة ، واستعمال المستغّل منها بالكيفية العقلانية الرّشيدة ، ضمانًا لديمومة الموارد في سبيل التكّفل بالقضايا التي تشغّل الرّأي العام من فقر وتلوّث وغيره.

ولكن على الرّغم من كل ذلك إلا أن الطريق مازال طويلا ، فالمسيرة تشوبها كثير من الثّغرات والنّقائص ، خاصّة على المستوى القانوني والتّشريعي إضافة إلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات ، الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل ثقافة احترام الإرث الطبيعي وحقّ الآخر.

ويسجّل للجزائر كثير من الخطوات المتميّزة ، خاصّة فيما يتعلّق بالميدان البيئي، اعتماد نفس المنهج، خاصّة فيما يتعلّق بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي ، ولعل المجلس الأعلى للتّنمية المستدامة والمجلس الأهلي والهيئة الوطنية للبيئة تعتبر فعلا آليات متميّزة ، يمكن من خلالها تحقيق قفزات كثيرة في مجالات التّنمية المستدامة ، لكنّها تحتاج إلى تفعيل أكثر جدّية ، آخذة في الحسبان كل نقاط القوّة وكذا مواطن الضّعف، مستعينة بكل الهيئات والآليات الأخرى في سبيل تحقيق الاستدامة.

هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر ولعل من أهمها ما يلي:

- العولمة وآثارها التي تحدّ من إمكانية تحقيق التّنمية المستدامة في البلاد.
- ظاهرة الفساد التي تقف عائقًا أمام الجهود الرّامية لتحقيق الاستدامة.
- عدم الاستقرار وغياب الأمن
- مشكلة الفقر ، وزيادة حدّة الأميّة والبطالة .
- استمرار الازدياد السّكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- تفاقم الضّغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.
- تلوّث الجو والهواء وتراكم النّفايات بشكل مزعج
- وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرّضة لهزّات الزّلازل وأخطار الفيضانات.
- استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التّصحر والتّرمل.
- النّقص الحاد في الموارد المائية وتلوّثها ، وندرة الأراضي الصّالحة للاستغلال في النّشاطات الزّراعية المختلفة ، ونقص الطاقة المتجدّدة في بعض المناطق.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعّالة في وضع وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج التّنمية المستدامة

يمكن اعتبار غياب التخطيط ووجود إدارة بيروقراطية معقدة أهم العوامل التي لم تسمح بتفعيل برنامج الإنعاش الاقتصادي مايلي[1]:

أ- **غياب التخطيط**: يساهم غياب التخطيط وسيادة الذهنية الإدارية ذات الطابع البيروقراطي في عدم التحكم في التكاليف وفي مدة انجاز المشاريع التنموية في الجزائر. إذ أنّ معظم المشاريع يتم تجاوز كلفتها ومدة انجازها بنسب تصل إلى 100 أو 150% على أقل تقدير ، كما تكشف المتابعات الميدانية فرق واسع

[1] **نفس المرجع السابق، ص 168-175.**

بين تقدير المشاريع والأهداف وبين تجسيدها ميدانيا. ويكمن الخلل في سلسلة الوسطاء أو الحلقات الأضعف في السلسلة بين متخذ القرار ومنفذيه.

ترجع إشكالية عدم التحكم في المشاريع من حيث المدة والتكلفة إلى نقص الاحترافية وغياب ثقافة التحكم في الورشات والإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالمشاريع ابتداء من الدراسة التقنية والمالية، مرورا بتوفير المخزون وتفادي أي إنقطاعات وانتهاء بتوفير اليد العاملة الكفأة.

إلاّ أنّ الواقع يبقى يتصف ببعض التصرفات وردود الأفعال الراسخة، انطلاقا من الشعور بأن الدولة هي المستثمر، المسير والمشرف على المشاريع من التخطيط إلى التنفيذ. وعدم التحكم في هذا العامل يعد نقطة ضعف في المشروع التنموي، إذ لا تزال الجزائر تعاني من غياب التخطيط والبرمجة مع الانتقال من الاقتصاد الممركز إلى الاقتصاد الحر، وبغياب أي جهاز للتخطيط والرقابة والمتابعة ساهم في الفوضى المسجلة، فضلا عن تفكك السوق النظامي وغياب شبكات وقنوات التوزيع وسيادة السوق الموازية، مما شجع المضاربة وانقطاع الإمداد بالعديد من المواد الأولية.

من جانب آخر، يرجع غياب التحكم في المشاريع التنموية إلى نقص الخبرة والدراسات الخاصة بالسوق وتحديد مخطط للمشروع يتوافق مع حقائق الواقع. كون الإدارة في الجزائر تستبعد اللجوء إلى المختصين مما يجعل من التلقائية السمة السائدة للأعمال المرغوب بإنجازها.

وعليه يكون من الضروري لنجاح المشاريع التنموية الابتعاد عن تحديد أهداف تكون بعيدة جدا عن القدرات الفعلية للمؤسسات وللقدرة للاستيعابية للسوق الداخلية مثل انجاز مليون وحدة سكانية، إذ تتطلب مثل هذه المشاريع قدرة كبيرة للإنجاز وصرامة كبيرة في التسيير والمتابعة، وغالبا ما تنبع من ثقافة اقتصادية ليبرالية بينما الجزائر في مرحلة انتقالية حاليا.

تعكس انتقادات الهيئات المالية الدولية الوضع المعقد في مجال التحكم في التخطيط والإنجاز، لاسيما تقدير التكلفة والمدة، إذ تثبت الإحصائيات أن ما بين 70 إلى 80% من المشاريع المدرجة في مجال الأشغال العمومية والبناء والقطاعات الصناعية تتم إعادة تقدير تكلفتها قبل انتهائها، كما تقدر مدة التي تتجاوزها هذه المشاريع مقارنة بالمدة المحددة سلفا بـــ6 أشهر إلى 3 سنوات ويمكن أن تصل إلى 20 سنة في عدد من الحالات.

ب- إدارة حكم بيروقراطية معقدة: تسود الاعتبارات الإدارية ذات الطابع البيروقراطي في الجزائر وهذا بالنظر إلى امتلاكها إدارة معقدة. والدليل على ذلك المراحل التي حددتها لها الهيئات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في مجال الاستثمار وتشكيل المؤسسات والتي تقدر ب14 إلى 15 مرحلة.

يوجد في مثل هذه الإدارة العديد من النقائص والثغرات مثل مشكل الإجراءات وكيفية تطبيقها والغموض الذي يكتنف نطاق المسؤوليات على مستويات مختلفة حيث تتطلب التنمية الاقتصادية تنسيقا جيدا على مستوى الإدارات، و ضمان رقابة أنجع كما أن مثل هذه العراقيل لن تسمح لمناخ الأعمال فيها أن يتطور.

تعزز هذه الوضعية من ظاهرة الرشوة فحسب تقرير للبنك الدولي تم التأكيد على أن الرشوة هي أهم الثغرات التي ترهن المسيرة التنموية فيها.

ولتتمكن الجزائر من دخول الليبرالية بشكل واسع، عليها أن تحقق فضاء مستقر مبني على الثقة لإستقطاب رؤوس أموال والإستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال العمل على إعداد قانون لمكافحة الفساد، لكن ما يلاحظ أن هذا التوجه يقابل بالرفض من قبل مجلس النواب ، و يعتبر هذا من وجهة نظر المجموعة الاقتصادية الدولية أنّها تسعى لحماية الجريمة على اعتبار أن الفساد وتعاطي الرشوة مصنفان ضمن الجرائم الكبرى وهو ما يؤثر سلبا على صورة الدولة.

تدفع هذه الوضعية إلى التفكير بمدى وجود إرادة فعلية لدى السلطات العمومية والمجموعات النافذة والمؤثرة في اتخاذ القرارات السياسية، لاتخاذ التدابير والخطوات التي تسمح بأن يكون المنتج الجزائري قادر على المنافسة وتتحقق التنمية المنشودة.

ولا تمنع هذه الوضعية السيئة للإدارة من العمل على تخفيف مظاهر مكافحة التحجر البيروقراطي التي تعطل مشاريع التنمية، وذلك بالعمل على مستوى الإدارة على دعم الكفاءة وإشاعة الأخلاق وإدخال التكيف مع الطرق الحديثة للتسيير، من خلال تدابير تكوين جديدة، واعتماد وسائل المراقبة الفعالة.

بعد طرح حقائق مختلفة حول الوضعية الهشة للاقتصاد الوطني، والمؤلفة في المقام الأول من أنّ النمو الاقتصادي فيها قائم على النفقات العمومية. وفي المقام الثاني من أنّه لا يزال يعاني من ضعف حقيقي بسبب الإعتماد المطلق على المحروقات حيث لا تكاد تبلغ الصادرات خارج المحروقات مليار دولار، في وقت بلغت فيه الواردات عشرين مليار دولار، علما أن النفط والغاز ثروات غير متجددة. و مع الحقيقة الثالثة المتمثلة في الموافقة على قانون المحروقات الذي سيطلق يد الشركات الأجنبية لتفعل ما تريد في ثروة البلاد الأساسية. وبالتركيز على هذه الحقائق الأساسية تستوضح جليا التحديات المنبثقة من هذه الوقائع.

تدفع هذه الحقائق للبحث عن البدائل التي يمكن أن تقدم لإخراج الاقتصاد الوطني من حالة التخلف والتبعية المطلقة للمحروقات، إلى حالة التنمية والتنويع .

إن تقييم فرص النمو والتنمية المستدامة في الجزائر وإخفاقها منذ حوالي الثلاث عقود لا ترتبط فقط بالهيكل التمويلي للقطاع المصرفي وقدراته الإئتمانية من جهة ومن جهة أخرى الإبتعاد عن النظرة المعمقة والمباشرة لأساس المشكلة التنموية والأسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي في البلاد، وبالتالي يجب توضيح ما يأتي:

- لقد تسبب فشل السياسات الإقتصادية السابقة في فشل مباشر في نهوض البنية الإنتاجية للبلاد وإلى تدني معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات.
- إن ظاهرة التدني المستمر في النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تعيش على الإيرادات النفطية وأن التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد يأتي بفعل تراكم إيرادات النفط وإرتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
- إذا ما تمت مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي، فيمكن التوصل إلى الصورة الواضحة التي تؤكد حالة التدني في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج قطاع المحروقات وعلى نحو يتناسب وتدني إنتاجية الإستثمارات ومستوى الإنجاز والتنفيذ.
- إن هذا الوضع الإنمائي يؤشر على ضرورة التوجه إلى أنماط مجترأة للإستثمار تقوي النمو تعتمد دفعة قوية للتنمية تمثل حدا مقبولا من الإستثمار لا يقل عن 30 % من الناتج المحلي الإجمالي اللازم لضمان نمو ذاتي مستدام، وهو أمر يسهل تحقيقه في إقتصاد يتمتع بفائض مالي نسبي كالإقتصاد الجزائري، مبتعدين عن ميكانيكيات الأسعار في نظام سوق غير مكتمل في أدواته ومؤسساته، ليتمكن البرنامج الإقتصادي من تحقيق مستوى من التوازن الأمثل ويبعد البلاد عن خطر الركود المستمر.
- إن ضمان روافع مالية مهمة للنشاط الإستثماري العمومي والخاص تكفل نجاح المشاريع في هذا المجال ويحفز على المزيد من المبادرات والتي يعد وجودها مبدأ مهما من مبادىء الهيكلة لبعض الأوجه المهمة للنشاط الحقيقي والنقدي.

ففي الجانب الحقيقي ليس المهم هو حجم الناتج وإنما تنويع هذا الناتج، أما بالنسبة للجانب النقدي أو المالي فينصرف الرأي إلى أهمية تفعيل البنوك المملوكة للدولة، وتحويل مهامها من بنوك شاملة إلى بنوك متخصصة، ويكون ذلك بـــ:

- يتولى برنامج إعادة هيكلة البنوك مهمة تكييف أوضاعها من حيث التخصص) الصناعية، الزراعية، العقارية (لتأخذ على عاتقها مهام منح القروض الميسرة إلى القطاع الخاص والقطاع العام، و هي القروض التي يرتفع فيها عنصر المنحة من حيث فترة وطرق التسديد ومبلغ الفوائد.
- إعادة هيكل الدعم في الموازنة العامة للدولة وإعتماد سلم أولويات لا يغفل النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص عن طريق إسناد رؤوس أموال البنوك العمومية المتخصصة، بشرط أن لا تتحمل الميزانيات العمومية للبنوك أية نفقات دعم، وإنما تقتصر مهامها على ممارسة الوساطة المالية و تطويرها بما يخدم أهداف التنمية و ضمان العمق المالي للإقتصاد.

- ينبغي أن يلقى النشاط الإستثماري الخاص قدرا من المزايا المالية والإقتصادية بما يكفل النهوض به عن طريق تفعيل القوانين والأنظمة والتعليمات وما يضاف إليها من تحسينات تخدم مناخ الإستثمار.

ومن أجل القضاء أو التّخفيف على الأقل من هذه المعوقات تقع على الدّولة مجموعة من المسؤوليات والمهام من أهمها ما يلي:

- ضرورة الاستغلال الرّشيد للثّروات المتاحة ، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليًا ودوليًا
- إلزامية إيجاد البيئة الصّالحة لنشأة الشّباب الجزائري وتأهيله وتوفير فرص العمل المناسبة .
- ضرورة إيجاد وتفعيل تخطيط سليم للموارد البشرية في البلاد.
- وجوب إعطاء المناطق الرّيفية الأولوية عند إعداد البرامج التّنموية والصّحية والتّعليمية
- أهميّة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمؤسّسية بوجه عام.
- حتمية صيانة الإرث الحضاري والدّيني ، واستثماره لتحقيق التّنمية المستدامة.

ولمواجهة التّحدّيات باشرت وقرّرت الحكومة إنشاء إستراتجية شاملة للنّهوض والإصلاح في مجالي البيئة والتّنمية المستدامة، ترتكز على أداتين هامتين:

- مخطط عمل وطني للبيئة والتّنمية المستدامة(PNAE.DD)
- إستراتجية وطنية للبيئة التّنمية المستدامة(SNE.DD)

حُدِّدت الأهداف العامّة للإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتحقيق التّنمية المستدامة، وتتمثّل فيما يلي[1]:

أ –تحسين صحّة ونوعية معيشة المواطنين وذلك من خلال:

- تحسين خدمة الاستفادة من الماء الشّروب وتحديث شبكات الصّرف والتّطهير.
- الحد من الأخطار النّاتجة عن التّلوث الصّناعي .
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وخاصّة في نواحي المناطق الصّناعية.
- إلغاء استعمال البترين الذي يحتوي على مادّة الرّصاص وتحسين نوعية المازوت.
- تخفيض إنتاج القاذورات والنّفايات، وإدخال تقنيات جديدة لتسيير وإدماج النفايات.
- تحديث الإطار القانوني والدّستوري في تسيير البيئة ، قصد تحسينها.

ب – المحافظة على الرّصيد الطبيعي وتحسين مردوديته ، وذلك من خلال:

- توضيح وتفعيل القانون العّقاري خاصّة فيما يتعّلق بالأراضي المخصّصة للزّراعة أو الرّعي أو للاستعمال الذاتي.
- استعمال عقلاني للموارد المائية واختيار أختيار أنجع التّكنولوجيات في عمليات الإنتاج.
- الوصول إلى تحقيق هدف الأمن الغذائي المنشود.

[1] محمد طاهر قادري، **آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 254.

- تكثيف الغطاء الغابي وتأهيل المناطق المحمية.
- المحافظة على المناطق السّاحلية وتكييفها والاعتناء بها.
- تعيين إطار قانوني يُمكِّن السّكان المحليين ومختلف الشّركاء من المشاركة في تنفيذ مشاريع خاصّة تتعلّق بالمحافظة على التّراث الطبيعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة.
- تقوية التّنمية المحلية والرّيفية لتكثيف الشّغل ، وتحقيق العمالة محليًا خاصّة في الرِّيف قبل انتقالها إلى المدينة فتزيد من تراكم الوضع.
- تعزيز وتنويع الصّادرات لضمان ديمومة الموارد والسّعي إلى الاحتفاظ بها.

ج-تخفيض الخسائر الاقتصادية وتحسين المنافسة ، وذلك وفق الآتي :

- الاستعمال العقلاني للموارد المائية وترشيدها.
- الاستعمال العقلاني للموارد الطاقوية واقتصادها.
- الاستعمال العقلاني للمواد الأولية وتنميتها.
- رفع نسبة معالجة النفايات ، واسترجاع المواد الأولية.
- تحويل المؤسّسات العمومية الملوثة للبيئة والعاجزة ماليًا.

د- المحافظة الشّاملة على الإقليم ، وذلك ضمن تحقيق ما يلي:

- تكثيف الغطاء النّباتي وتنويعه وزيادة مساحته.
- رفع عدد المناطق المحميّة والمناطق الرّطبة ، والمناطق المهيّأة والمخصّصة للتّنمية المستدامة.
- المحافظة على الواحات وحمايتها من القاذورات وارتفاع مستوى ألمياه المالحة.

عند تطبيق وتنفيذ الإستراتيجية من المنتظر أن تتمكن من وضع الرّكائز الأولية لتنمية مستدامة ، وهذا انطلاقًا من تفعيل فكرتين رئيسيتين تتمّثلان في:

- إدماج حقيقة الإقليم في الإستراتيجية التّنموية للبلاد، قصد تحقيق تنمية مستدامة وتقليص الفقر.
- وضع سياسات عمومية فاعلة ، قصد مواجهة العوامل الخارجية للبيئة والمخرّبة لها ، والتّحكم في النّمو من النّشاطات الاقتصادية ، خاصّة تلك المتعّلقة بالقطاع الخاص.

المبحث الثالث:

سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر.

كلنا يعرف أن الجزائر تتخبط في أزمة جذورها عميقة، والواضح أن الجزائر تبنت نظام الحكم الجمهوري عقب تحقيقها للاستقلال مع اختيارها للنهج الاشتراكي، ثم ما كادت لتغير توجهها إلى الرأسمالية بعدما تأكدت أن التنمية لن تتحقق إلا إذا اتبعت آليات السوق ومبادئ الرأسمالية، ولا يكاد يختلف أحد منا على أن الجزائر تعاني حتى اليوم من أنواع كثيرة و مظاهر للفساد، التي تفشت بصورة رهيبة ورثتها الجزائر من النظام السابق والذي ازداد تفشيا في مرحلة الأزمة والأهم في الأمر ليس تشخيص الوضع على الرغم من أهميته و إنما البحث عن الحلول الناجعة للتقليل من حدته في البداية ثم التفكير في القضاء عليه أن أمكن عبر الزمن .

المطلب الأول: أهمية مكافحة الفساد كهدف لتأسيس الحكم الراشد ودعم التنمية المستدامة.

أصدرت المنظمة الدولية للشفافية تقريرا حول الفساد في العالم يشير فيما يتعلق بالجزائر إلى ما يلي:

- من بين 75% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع حول الفساد نجد أن 6% من رقم أعمال هذه المؤسسات يوجه للعمولات والرشاوي.
- وضعت المنظمة الجزائر من بين دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد.
- تحتل الجزائر الرتبة 97% عالميا في إنتشار ظاهرة الفساد بمعدل شفافية لا يتعدي 2.7 / 10 بعد كل من تونس والمغرب ومصر بمعدلات 3، 5، 3 على التوالي، كما يبين مؤشر الشفافية في الدول العربية أن الفساد الإداري لا يزال مشكلة قائمة ومزمنة لدى غالبية الدول العربية رغم ما تقوم به هذه الدول من جهود في سبيل إرساء مبادئ الحكم الراشد .

كما أنه من الواضح عند غياب الشفافية يظهر الفساد وينتشر، ولذا يجب أن تكون الشفافية في الجزائر هي السلاح الأول الذي يحول دون انتشار الفساد من خلال تسطير القوانين و الإجراءات الصارمة و تسخير الكفاءات البشرية التي تضمن تطبيق القوانين مع تعزيز في المقام الثاني المسائلة والرقابة البعدية وتنفيذ نتائجها مهما كانت ولكن نشير هنا إلى أن الشفافية هي كذلك تلك الثقافة التي يجب اكتسابها من كل الأطراف للمساهمة في العملية التنموية خاصة وأن للوازع الديني الأثر الكبير في نشر الشفافية والتحذير من عواقب ممارسة الفساد .

يمكن أن نستخلص بأن الجزائر بينت نيتها في تخطي الأزمة وإقامة هذه المتطلبات، لكن هذا لا يعني أنه كاف لذا يجب تفعيلها بشكل كبير يضمن التأثير الايجابي على النمو والتنمية فلازال المشوار طويلا تحقيق الديمقراطية في الجزائر التي لا تزال شكلية فقط ولا تعبر فعلا عن التوجه المرغوب سياسيا واقتصاديا.

إن مفهوم الديمقراطية لم ينضج بعد في الجزائر فالمشاركة بالرأي السياسي والمساءلة تتميزان بغيابهما في معظم الأحيان وعدم فاعليتهما في أحيان أخرى، حيث أننا نلاحظ بأن معظم المنظمات وأغلب مستويات المسؤولية تكتفي بتقديم تقرير أدبي ومالي ومحاسبي بصورة شكلية كدليل يجب الالتزام به وإجراءات يجب المرور بها في فترة زمنية معينة تبين سلامة الوضع المالي والتنظيمي في هذه المستويات ودون أن تتعدى ذلك إلى التطبيق الفعلي وكما أن نظام المساءلة غير موجود على مستوى الهيئات المحلية وحتى على مستوى الحكومة المركزية والبرلمان[1] .

ومما سبق فان الحكم الراشد يعتبر من بين الرهانات الكبرى التي يجب على الجزائر أن تسعى إلى تحقيقها إلا أن هذا ليس بالأمر السهل نظرا للمشاكل التي تعاني منها الجزائر التي تم ذكرها سابقا والتي عرقلت تبني الحكم الراشد وبالتالي الوصول إلى التنمية وهذا في كل القطاعات، ولعل السبب الرئيسي كما أشير له في ذلك انعدام الشفافية والعدالة، وللوصول إلى الأهداف المرجوة فعلى الجزائر أن تقيم نهضة على مختلف مظاهر الفساد وأن تعمل على زيادة و تفعيل مشاركة المجتمع المدني وبعث حرية التعبير والديمقراطية وتجسيد مبادئها وإيقاظ الوعي العام لضرورة الخروج من مشاكل الفساد والوصول إلى صلاح الأعمال ومحاربة البيروقراطية والإرهاب الإداري وإصلاح السلطة القضائية[2].

كما أن غياب الحكم الراشد يؤدي إلى أضرار تعرقل التنمية وتكبح عجلتها وتتجسد فيما يلي[3]:

- غياب العدالة و توزيع الفرص المنصف .
- الرداءة في كل الجوانب و على كل الأصعدة .
- تفشي أنماط الفساد.
- غياب إرادة للإصلاحات بسبب انتشار التهاون و الكسل و السلوكات السلبية.
- عدم احترام موجودية القانون وعدم المبالاة له في ظل غياب المساءلة .
- تخفيض معدلات النمو الاقتصادي بسبب تفشي البيروقراطية، وغياب الكفاءة وسرعة الإجابة و سرعة استيعاب المشاكل و عدم محاولة إيجاد الحلول لها.
- انعدام الأمن وتفشي الأمية .

---

[1] العياشي عنصر، **التعددية السياسية في الجزائر الواقع و الأفاق**"، الموقع الإلكتروني:
http//faculty.qu.edu.qa/louser/files/political

[2] مقري عبد الرزاق، **التحول الديقراطي في الجزائر –رؤية ميدانية–**، مقال من الموقع الإلكتروني:
http://hmsalgeria.net/download/tahawol_dimokrati_algeria.pdf

[3] توفيق هان، **الشفافية والمساءلة... رفاهية أم ضرورة ؟**، الإصلاح الإقتصادي، العدد 12، يناير2005 ، ص 25.

وعند دراستنا لهذه الظاهرة توصلنا إلى أهم النتائج السلبية التالية:

- تعد ظاهرة الفساد من ابرز المشكلات التي اتفقت تقارير الخبراء والمتخصصين على ضرورة مكافحتها وتطويقها وعلاجها كهدف أساسي لابد من تحقيقه من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- أن الفساد مهما اختلفت مظاهره وآلياته وأسبابه و نتائجه إلا أنه في الأخير ليس إلا تعبيراً عن مدى تدني القيم الأخلاقية في المجتمع وغياب الرقابة و الرادع.
- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة, كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سبباً مشجعاً على الفساد.
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.
- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي شهدت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.
- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها او بعض اطرافها في الفساد.
- ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من استعدادهم لسلوك طرق مستقيمة للحصول عليها ويشجع بعض المتمكنين من ممارسة الواسطة والمحسوبية والمحاباة وتقبل الرشوة.
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.
- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والأهلي والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.
- غياب حرية الأعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.
- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه.

- هناك بعض الأسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شـــركاء خارجيين أو منتجين من دول اخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شـــركات خارجيـــة للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة، أو قيامها بتصريف بضائع فاسدة.

إن إقامة الحكم الراشد بالجزائر لن يتسنى إلا بإقامة دولة الحقوق والقانون في الجزائر، والاعتماد على المشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون، وتختلف الرؤى المختلفة والأراء المتعددة والمتنوعة على ضوء المعطيات السياسية يمكن لنا أن نطرحها، فهنالك من يرى تعذر قيام الحكم الراشد في ظل الظروف الحالية ، وآخرين يعتقدون أن الوقت مناسب جداً لتطبيق ذلك وأن تطبيق الحكم الراشد يمثل حلاً ومطلباً هاماً للخروج من الأزمة الحالية [الفساد السياسي والاقتصادي و الاجتماعي...]، وأكد البعض على أهمية التركيز على شرعية الانتخابات ونزاهتها ومصداقية المنظومة القانونية، هناك إشكالات كبيرة بالبيئة القانونية سعت الجزائر إليها وهي: الإصلاح السياسي ومعالجات وإصلاحات بتعديل بعض القوانين وإلغاء البعض، وإصلاح القضاء من خلال ضمان حيادته ونزاهته وتدريب القضاة وتأهيلهم ، في ظل استقلال القضاء كعنصر هام وأساسي في تفعيل الحكم الراشد[1].

وفي ذات السياق فإن **تحقيق العدالة وتأسيس الحكم الراشد** نابع عن التحول الديمقراطي ومحاربة الفساد و المساواة في تلبية الحاجات الأساسية، وله رؤية إستراتيجية واضحة وشاملة. بسبب المشاركة الشعبية، وأن يهتم بكل ما يظهر في الصحف وأجهزة الإعلام ومن الأحزاب ومنظمات المجتمع، ويشدد على **أهمية مكافحة الفساد**، مع الاستفادة من معالم التوجه الإيجابي الدولي الجديد نحو العولمة في بناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على شرعية حقيقية لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان وإشراك الطبقة السياسية والمجتمع المدني والمرأة في مسمى دولة الحق والقانون، وأنظمة الشفافية والمحاسبة والمساءلة باعتبارها عنصراً مهماً في تأسيس الحكم الراشد.

المطلب الثاني: سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر.

من خلال رصد أهم الإصلاحات والإستراتيجيات التي باشرتا الدولة الجزائرية في مجال إرساء قواعد الحكم الراشد نستخلص أن هناك جهودا تبدل بغية تحسين نوعية الحكم ، لكن هذا لا يعني وجود بعض النقائص والمتطلبات التي لا بد من توافرها لإرساء دولة القانون وتحقيق بيئة الرشاد، وذلك يكون باتخاذ تدابير ووضع إجراءات خاصة تؤدي لتوفير المناخ المناسب لتفعيل الممارسة الديمقراطية، يتطلب رؤية إستراتيجية للتنمية من خلال علاقة التنمية بالديمقراطية يظهر أن الممارسة الديمقراطية تتم في مناخ إقتصادي يطور بمعدل

---

[1] ناجي عبد النور، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر** ، الموقع الإلكتروني:
http// : nadjiabdnour> maktoobblog.com/43673

مستدام وأوضاع إجتماعية تتحسن بإستمرار، إضافة إلى نوعية الخدمات التي تقدم إلى المواطن، وبهذا الديمقراطية تتحدد بذل الكثير من الجهود للخروج من التخلف الإقتصادي من خلال[1]:

- تحويل دور الدولة حيث سيطرت لعقود من الزمن على عملية التنمية، كما كان لهيمنتها بالغ الأثر على مؤشرات الإقتصاد وعلى مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية ف الزائر كما أدى إل تهميش وإضعاف دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق تنمية شاملة إقتصادية، إجتماعية وثقافية أي تحقيق أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة.
- تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص من خلال استرجاع ثقة المستثمرين بتوفير بيئة ملائمة للعمل تتضمن مؤشر استقرار قوي يسمح بالإقبال الواسع على الاستثمار وتكريس منظومة تشريعية من أجل تشجيع الخواص على تقديم خدمات ذات جودة بتكلفة أقل في وقت قصير.
- إعادة تفعيل دور القطاع العام لما له من دور جوهري في تهيئته لبيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة، وهذا من أجل استقطاب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي عن طريق تفعيل الشفافية في القوانين والإجراءات والتشريعات التي تنظم التعامل مع أفراد المجتمع، والعمل على الحد من ظاهرة الفساد.
- بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية، يستلزم إصلاح دور الدولة أن يصاحب تمكين قوى السوق وينبغي أن يقترن بذلك جهود مكثفة تسمح للمجتمع المدني أن يلعب دورا فاعلا في التنمية الشاملة.
- إعادة هيكلة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة القطاع العام بغرض أن يعكس التغير المشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

لقد إهتمت دراسات الحكم الراشد بالدور الذي يكن أن تلعبه المؤسسة التشريعية في صنع السياسات العامة وإرساء الكم الراشد، باعتبارها من المؤسسات الرسمية المشاركة في هذه العملية، وقد انتهت معظم هذه الدراسات إل أن هناك اختلفا بين الدور الذي تؤديه المؤسسة التشريعية في الدول التقدمة مقارنة بالدول النامية، وبالرغم من أن المؤسسة التشريعية في الدول التقدمة لا تبادر بصنع السياسات مثلها مثل نظيرتها في الدول النامية ، إلا أنها تؤدي دورا هاما في التعبير عن مطالب ومصالح المواطنين، ما يجعل الحكومة تضع في الحسبان رد فعل هذه الهيئة، وذلك طلبا للتأييد والساندة وبالتالي لإضفاء الشرعية، أما في الدول النامية فان دورها يكاد يقتصر على مساندة الحكومة باعتبارها الصانع الحقيقي للسياسات، ويكمن تعزيز دور الحكم الراشد من خلال[2]:

---

[1] : تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة**، البنك الدولي، واشنطن، 2003، ص 3، 10.

[2] طاشمة بومدين، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، ورقة مقدمة إلى الملتقى حول ":التحولت السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، الشلف، 17 ديسمبر 2008

- ضرورة قبول الأنظمة السياسية بمبدأ المشاركة السياسية للمواطنين وتخفيف هيمنة السلطة التنفيذية على إدارة الدولة، وبناء الثقة بين المواطن والحكومة.
- تطوير نظام العمل المشترك لبناء الدولة ديمقراطية وعادلة بالتنسيق مع الهيئات الدولية من أجل رفع الكفاءة الإقتصادية.
- بناء دولة ديمقراطية تقوم على القانون من خلال سيطرة أحكام القانون الذي يتطلب وضعه موضع التطبيق وجود ضمانات الحقوق والحريات حيث أن إحترام الحقوق والحريات هو شرط أساسي لإقامة السلم والاستقرار الإجتماعي، وهو ما يسهم ف تكريس دولة القانون.
- إصلاح قطاع العدالة لبناء دولة ديمقراطية وعصرية وتكريس مبدأ دولة القانون، ونظرا لما يتمتع به جهاز القضاء من دور رئيسي في تعزيز دولة القانون واحترام التشريعات وفي إطار العمل على ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لتحقيق ودعم الشرعية والديمقراطية في تطبيق القانون. حيث بادرت الدولة في إصلاح وعصرنة قطاع العدالة من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع المؤسسات القضائية، من أجل تبسيط الإجراءات والتسريع في تنفيذها.
- تفعيل المجتمع المدني وتأسيس إعلام حر لما لهما من دور فاعل ورئيسي في بناء دولة الحكم الراشد وهذا راجع إلى المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها، وتدعيم آلية الشفافية والمساءلة في الكشف عن فضائح الفساد ومكافحته، وتعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، أما على صعيد تكوين إعلام حر فهذا يتطلب التحسين من وضعية الصحافة والإعلام المكتوب وفتح المجال للقطاع الخاص للإستثمار في المجال السمعي البصري ورفع احتكار الدولة عليه.

وأخيرا: قطعت الجزائر أشواطا في مشوار البناء والنهضة والتنمية، ولكنها في سلم درجات مدركات الفساد العالمي جاءت في المراتب المتأخرة عالميا وعربيا ، لذلك فاننا نجد أن هناك مجموعة من العوائق لابد أن تعمل جاهدة على تجاوزها اذا أرادت تحسين مستواها عالميا في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية وتثبيت أركان الحكم الصالح، وهذه المعوقات:

- تداخل المصالح الخاصة مع المصلحة العامة وتغلغل أصحاب النفوذ في توجيه الموارد العامة واستغلالها لمصالح خاصة.
- نقص التشريعات والقوانين (تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قانون الكشف عن الذمة المالية، إنشاء هيئة لمكافحة الفساد).
- الجمع بين الوظيفة العامة والعمل التجاري وغياب المعايير في إختيار القيادات الإدارية.
- انتشار ثقافة الفساد وآلياته، ، وغياب دور الإعلام.

- نقص شفافية المعلومات وعمليات صنع القرار، ولا وجود لقانون ينظم ويؤكد حرية المعلومات.
- الإهدار في المال العام وضعف في تحصيل موارد الدولة، استغلال القطاع الخاص لثغرات قانون أملاك الدولة والأنظمة المتعلقة بالمناقصات والمزايدات العامة.
- ضبط المجتمع المدني باستمرار ومحاولة الهيمنة عليه والتدخل بشؤونه.
- سيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية واعتمادها على عنصر وحيد(النفط) جعل الدولة تكون معنية بشكل رئيسي فقط بإعادة التوزيع بدل أن تكون مهتمة بالإنتاج.
- ضعف المؤسسات السياسية بسبب انتشار الفساد الإداري والرشوة بشكل كبير، وغياب المحاسبة وضعف الرقابة.
- تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة وانخفاض الإنتاجية.
- غياب المؤسسات الرقابية مثل "هيئة مكافحة الفساد" و "هيئة الرقابة الإدارية".
- نقص المشاركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والمجتمع المدني في بناء سياسات وبرامج التنمية.
- ضعف القوانين ونظم القضاء والخدمات المتعلقة به من ردع الفساد وأسبابه وأشخاصه.

أما عن الدور المنشود في تحقيق الحكم الراشد فتوجد في الجزائر عدد من الأجهزة المؤسسية التي يجب أن تمارس دورها في الحكم الراشد، وقد بادرت الجزائر في إنشاء (هيئة مكافحة الفساد) بعد مصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، وتوفير نظام سياسي يتناسب مع مبادئ الديمقراطية والمشروعية، يقدم كل منها برنامجا متكاملا لإدارة الدولة وبناء شفافية في إجراءات نشأتها وعملها ونشاطها وحركتها ووسائلها وقراراتها وفق ما يتناسب مع البرامج والأهداف العامة للتنمية الشاملة لتعزز مفاهيم المواطنة والانتماء وتكريس الديمقراطية والعدالة كأبعاد للتنمية المستدامة، وتطوير القوانين لتحقيق الرقابة على المال العام من جهة، ولتستقطب رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار من جهة أخرى كلها من شأنها أن تحقق الحكم الراشد في البلاد وفق المعايير الدولية خدمة للتنمية المستدامة.

خلاصة الفصل التاسع

تصارع الجزائر وتجابه اليوم وأكثر من أي وقت مضى أزمة كبيرة ومعقدة وعميقة، رغم الإمكانيات المتاحة لها، وعليه فإن التطبيق الجيد لمبادئ الحكم الرشيد بات شرطا لا غنى عنه لتعزيز مناخ الاستثمار، وبات متطلبا عاما للاقتصاد الوطني، عدا عن كونه عنصرا معززا لمكانة البلد في الاقتصاد العالمي، سواء على صعيد المقدرة على اجتذاب التمويل. وتتراوح معايير الحكم الراشد بين قدرة المواطنين على التعبير والمشاركة في تسيير شؤون البلاد وفاعلية الحكومة وحكم القانون وصولا إلى محاربة الفساد، وهي في مجملها تشكل جوهر الخصائص التي يجب أن تتسم بها عملية إدارة الحكم الساعي إلى تحقيق التنمية البشرية المستديمة. ولأن الحديث عن الهياكل المؤسسية يسبق الحديث عن نوعية إجراءات الحكم.

إن كل هذه التحسينات التي حققها الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي والجزئي تبقى ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي توجز بها الدولة من سيولة مالية ، رأس مال بشري ...الخ مقارنة مع الدول التي تملك نفس الإمكانيات تبقى الجزائر بعيدة عن الطموحات والأهداف المسطرة . رغم ما توصلت إليه من نتائج تحسن الوضعية الخارجية للاقتصاد من خلال تحقيق فائض تجاري نتيجة ارتفاع عائدات المحروقات و هذا ما دفع السلطات العمومية إلى التخلص شبه الكلي من عبء الديون الخارجية ، استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل نتيجة تطور القوانين الاستثمارات التي تخدم المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي ، بالإضافة إلى عودة الأمن و الاستقرار إلى الوطن والذي يعتبر أهم معيار لدخول الاستثمار الأجنبي .

ومن هنا سعينا من خلال دراستنا للكشف عن طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية الإقتصادية بالجزائر، وقد اعتمدنا في ذلك على مؤشرات الحكم الراشد :الحق في المساءلة، الإستقرار السياسي، ومع التحسن النسبي لأهم المؤشرات إدارة الحكم من سيادة القانون، حرية التعبير و مؤشر الاستقرار السياسي، ورغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الرشيد، والانفتاح على القوى المعارضة والمشاركة الشعبية، إلا أنه يلاحظ رغم هذه الإيجابيات فالنقائص مازالت كبيرة من خلال التراجع للمشاركة الشعبية، واستمرار انتهاك كبير لحقوق الإنسان وتشييد القيود على وسائل الإعلام والجمعيات والمنظمات المجتمع المدني، فالحكم الرشيد، مهما كانت طبيعته أو حجمه لا يتحقق فقط من خلال الالتزام بالقوانين السارية، أو بتعليمات الجهات الإشرافية والتنظيمية والرقابية، وإنما يتحقق أيضا بالالتزام الطوعي والتلقائي بمبادئه من خلال وجود إدارات مهنية وشفافة.

إذن فصلاح الحكم ومحاربة الفساد والالتزام الدائم ببناء الكفاءات والقدرات عوامل أساسية، إذا أردنا ضمان وتحقيق الشفافية والنجاح في سياسات التنمية المستدامة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعيش الدول العربية تباطؤا في معدلات نموها مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، وتتعدد الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، إلا أن المؤكد هو أن طبيعة نظام الحكم في هذه الدول لا يشجع على الاستقرار والتنمية بقدر ما يساعد على تفشي كل مظاهر الفساد.

وتبني منهج الحكم الراشد من شأنه أن يساعد هذه الدول على تحقيق واستدامة التنمية وذلك في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمبادرة الجديدة من أجل تنمية عربية مستدامة، ويتطلب هذا الأمر جهودا كبيرة للإصلاح الإداري والاقتصادي والسياسي على وجه الخصوص.

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف بعض الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الراشد، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتعزيز مسيرة التكامل الإقتصادي ، فالنقائص ما زالت كبيرة من خلال التراجع للمشاركة الشعبية ، استمرار انتهاك لحقوق الإنسان وتشديد القيود على وسائل الإعلام والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني. ومن أجل تحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي يجب القيام بمجموعة الإجراءات التي تعبير نمطا جيدا في تسيير النظام الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق مطالب الديمقراطية والشفافية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

والحقيقة أن التنمية في هذه الدول لا يمكن تحريكها أو استدامتها إلا من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد الغائب في غالبية هذه الدول نظرا لطبيعة الحكم الذي يغلب عليه النظام الديكتاتوري وغياب الشفافية في تسيير أمور الدولة بالإضافة إلى انعدام الآليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة وتنمية الديمقراطية.

لكن وضع إستراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي معرفة وفهم عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة عن العمليات التنموية المختلفة والقوى المحركة لها، وما تحدثه هذه الضغوط من تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية والاقتصاد وعلى أساس ذلك يمكن تحديد قضايا التنمية ذات الأولوية في الدول العربية .

ورغم وجود الكثير من المبادرات ومشاريع الإصلاح في بعض الدول العربية، إلا أن هذه البرامج والمبادرات تبقى رهينة التجاذبات السياسية التي ما زالت تعرقل مشاريع إقامة الحكم الراشد بسبب المصالح الشخصية والرؤى الضيقة للأطراف السياسية.

لتحقيق التنمية المستدامة يتوجب على الدول العربية أن تؤسس فيما بينها علاقات تتسم بالانسجام وتفعيل التكامل الإقتصادي ، وخلق مناخ مناسب لجلب الإستثمارات المحلية والدولية، كل هذه العوامل من شأنها أن تعزّز التنمية المستدامة والحكم الراشد، وذلك من خلال العمل على:

- التعاون في المجالات التشريعية بهدف ترقية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.
- التأكيد على تبني الحكومات لاستراتيجيات تركز على التنمية وعلى احترام حقوق الإنسان والإدارة الجيدة للشئون العامة ومحاربة عدم المساواة والتمييز.
- اتخاذ التدابير التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية.
- تقوية مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية بإشراكهم في سائر مراحل التنمية.
- وضع استراتيجيات تنموية واستثمارية تهدف إلى بلوغ أهداف الألفية للتنمية وتحقيق أهداف الشراكة الجديدة لتنمية عربية مستدامة وشاملة، من خلال العمل على تأمين زيادة الاستثمارات في القطاع العام وزيادة القدرات وتحريك الموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- تأسيس تعاون عربي في مجالات الزراعة والمياه والصناعة والصحة العامة والتعليم والبيئة والعلوم والتقنية والبنية الأساسية.
- تصويب الجهود المشتركة نحو خفض نسب وفيات الأطفال، بشكل خاص من خلال تحسين مياه الشرب والخدمات الصحية.
- المشاركة في بسط التعليم الابتدائي الشامل المستهدف بحلول العام 2015 وذلك من أجل كسر الحلقة المفرغة التي تنقل الفقر من جيل إلى آخر.
- العمل على تطوير شراكة في المجال الصحي عن طريق العون الفني والتدريب ومساعدة الدول على بناء قدراتها في مجالات محاربة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والأمراض الوبائية الأخرى.
- إنشاء بيئة مناسبة للأعمال من خلال تكريس سيادة القانون ومحاربة الفساد من أجل جذب الاستثمارات.
- تهيئة الموارد اللازمة بشكل حتمي وتأسيس شراكة إقليمية ودولية لتنفيذ برامج التنمية.
- التأكيد على إعطاء الأولوية، عند تخصيص الموارد المالية المتاحة، للمشاريع التي تترك أثرها على التنمية المستدامة.
- تدعيم التبادل التجاري بين الدول العربية والعالم وذلك لتشجيع الانتعاش الاقتصادي.
- تنسيق المواقف العربية في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية بهدف تبني سياسات تجارية منسجمة مع الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

إن تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في التجربة العربية عموما وإستراتيجية التنمية في الجزائر، حسبما أوضحته مؤشرات التنمية المستدامة المختلفة التي تم استعراضها في هذا البحث، يستدعي تبني جملة من المقترحات؛ من أهمها ما يأتي:

- إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة يتولى تسهيل تكامل السياسات وتنسيق البرامج والإشراف على عملية التنمية المستدامة، كما يقر ويراجع أولويات التنمية الوطنية المستدامة، ويقترح الخطط والبرامج المتعلقة بها والتي تبلور استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.
- استحداث آليات اقتصادية جديدة للحث على الالتزام بتقدير كلفة البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية، والعمل على إدراج هذه التقديرات في الحسابات القومية للناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعرف بالحسابات القومية الخضراء.
- تشجيع ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات غير النفطية بقصد تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يعد مدخلا رئيسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتأمين متطلبات التنمية المستدامة.
- التوسع في المنتجات الصديقة للبيئة للحد من الآثار السلبية خلال دورة حياة المنتج، وإنتاج سلع مطابقة لاشتراطات الجودة والبيئة بما يمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية.
- إنشاء قاعدة معلومات بخصوص مؤشرات التنمية المستدامة على أن يجري تحديثها باستمرار، وإعداد تقارير وطنية معنية بمؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية بصفة دورية ، للوقوف على جوانب القوة ونقاط الضعف في تطبيقات التنمية المستدامة في الدولة.
- ضرورة القيام بمسوح ودراسات خاصة بالمؤشرات التي لا تتوافر عنها بيانات حديثة أو لا توجد بيانات حولها، كمؤشرات البحث العلمي والتطوير، ومؤشر تدهور الأراضي، والطلب البيولوجي الكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية، ومؤشر توليد النفايات بأنواعها المختلفة، ونصيب الفرد من المساحة المقطوعة بحسب واسطة النقل، وغيرها من المؤشرات غير المتاحة حالياً.
- الوقوف على التجارب الناجحة للدول الأخرى في مجال التنمية المستدامة ككندا وبلجيكا عند وضع الاستراتيجيات والخطط المعنية بالتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- العمل على تفعيل وتطبيق التشريعات والقوانين والقرارات المتعلقة بتعزيز وتكريس نهج الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك التطبيق الصحيح لكافة ما جاء في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية المتعلقة بتطبيقات التنمية المستدامة.

- معالجة الخلل في التركيبة السكانية بالدولة من خلال وضع سياسات اجتماعية متكاملة تتضمن السياسة السكانية وسياسات سوق العمل واستقدام العمالة الوافدة بصورة محددة، وربطها بسياسات التنويع الاقتصادي التي تقوم بها الدولة.
- حشد جهود وزارات وأجهزة الدولة وشركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للحد من ظاهرة استنزاف الموارد المائية الجوفية وتدهور الأراضي من خلال تبني سياسات إعلامية تؤكد ترشيد استخدام المياه والاستخدام الكفء للأراضي.
- العمل على تبني استراتيجيات وسياسات تهدف للارتقاء بمخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، سواء فيما يرتبط بعدد براءات الاختراع أو عدد البحوث العلمية المنشورة، وهذا لا يتم إلا من خلال رفع التخصيصات المالية للبحث العلمي والتطوير ، وكذلك العمل على تهيئة البيئة الجاذبة للإبداع والابتكار، بما يسهم في رفع كفاءة منظومة البحث العلمي والتطوير.

فيما يتعلق بمسار التنمية والإصلاحات التي تشهدها الجزائر توحي التطورات منذ سنة 2000 إلى 2010 تحسن غالبية المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بفترة التسعينات، وقد شملت هذه التحسنات جميع المجالات الاقتصاد الوطني، ويعود الفضل إلى النتائج التي تحققت من خلال تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية التنظيمية و التشريعية التي ترتكز على مبدأ الحرية الاقتصادية السياسية، وقد شملت هذه التحسنات أهم المجالات التالية :

- تطور مؤشر التنمية البشرية بنسبة ارتفاع قدرها 13% على مستوى هذه الفترة , و يبرز هذا الارتفاع حركية قوية للتطور الاجتماعي وكدا تطور مستمر وشامل لمستوى التنمية البشرية للسكان في مجال الصحة والتربية , وهذا التطور ناتج عن الارتفاع المسجل في مؤشر الناتج الداخلي الخام بنسبة 14% خلال هذه الفترة بالإضافة إلى استمرار الارتفاع لكل من مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة بمعدل 9% وارتفاع مؤشر مستوى التعليم بنسبة 17 % خلال هذه الفترة .
- تحسن مستويات التعليم والمعرفة، فقد ارتفعت نسبة التمدرس الصافية وانخفضت نسبة الأمية لدى البالغين، وهذان يعتبران أهم مكونات مؤشر مستوى التعليم .
- انخفاض معدلات الفقر، حيث انخفض مؤشر الفقر البشري الذي يقيس نسبة الفقر وفق ثلاث أبعاد رئيسية و هي نسبة الأمية لدى الكبار الذي انخفضت نسبته خلال هذه الفترة , و نسبة الأطفال الأقل من خمسة أعوام الذين يعانون من نقص الوزن و التي انخفضت كذلك نتيجة السياسات الحكومية الموجهة لحماية الأم و الطفل و تحسن الحالة الغذائية للمواطن الجزائري , و أخيرا نسبة السكان المحرومين من مياه صالحة للشرب والتي انخفضت نتيجة توسع البناء الحضري وتوصيل

شبكات المياه لمختلف الأماكن مع انخفض عدد الفقراء الذين يعيشون تحت عتبة الفقر الغذائي وتحت عتبة الفقر العام .

- انخفاض مستويات البطالة على الرغم من تزايد القوى العاملة النشطة وخريجي الجامعات والمعاهد، فقد انخفض هدا المعدل من 29.3% إلى 11.8 % في سنة 2009 نتيجة سياسات دعم التشغيل والتشريعات الأخرى، بالإضافة إلى تزايد قوة النساء في سوق العمل واندماجهم مما يعني غياب أشكال التمييز ضد المرأة و تحسن مؤشرات المساواة بين الجنسين .
- تحسن الناتج الوطني الخام نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات على المستوى العالمي، مما أدى إلى تحسن الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بوتيرة مستمرة، وهذا بالإضافة إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، مما يعني ارتفاع نسبة القطاعات خارج المحروقات، مما يعني ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات خارج المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام .
- استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل نتيجة تطور القوانين الاستثمارات التي تخدم المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي، بالإضافة إلى عودة الأمن والاستقرار إلى الوطن والذي يعتبر أهم معيار لدخول الاستثمار الأجنبي .

ولقد أدت الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي طبقتها الحكومة من أجل إعادة التوازن على المستوى الكلي وبعث حركة النمو إلى نتائج ايجابية ، ولكن ليس بالقدر الذي كان مسطر له، و تبقى هذه النتائج سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي وحتى السياسي والتنظيمي ضعيفة بالآونة بالإمكانيات التي تتوفر في أيدي السلطات من وفرة مالية ورأس مال بشري ... الخ ، وكل هذا ناتج عن غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لأصحاب القرار و تفشي الفساد و إهدار المال العمومي وغياب الشفافية، الأمر الذي ثبط من عملية النمو، نظرا لعدم مشاركة المجتمع المدني في العمليات السياسية بقوة من خلال كل أنواع مؤسساته و قوة الصعوبات التي تواجه المجتمع من دخول العالم السياسي .

وأمام هذا الوضع ، على الحكومة أن تفسح المجال أكثر لمبدأ الحرية السياسية ، بالإضافة إلى إصلاحها التام و الشامل لكل مؤسسات الدولة من اجل تعزيز الديمقراطية و الشفافية لمحاربة كل أنواع الفساد الذي يعتبر أهم معوقات التنمية خاصة في الدول النامية ، و إعادة رسم توجيه إداري سليم .

وسعياً نحو بناء حكم أكثر تجاوباً وخضوعاً للمساءلة من المستوى الأدنى وتعزيز الشفافية وتمكين الديقراطية، ولمواءمة الخدمات مع التفضيلات المحلية والدولية الراهنة، وفي سياق تقليص دور الحكومة، واعتماد نهج المشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية غير الحكومية، وإضافة إلى ما تقدم، فإن تطبيق أية خطة تنموية في الجزائر يتطلب نظاماً للحكم يتسم بالشفافية والجدية والمشاركة، يكون مؤسساً على مبادئ سيادة القانون ومؤمناً الحماية للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية،

معتمداً في ذلك على إدارة عامة تتسم بالكفاءة، مساءلة عن أدائها وبقبول مشاركة الجميع في اتخاذ القرار، ومن الواضح أيضاً أنه لا يمكن تحقيق تقدم في مجال ترقية الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان والمشاركة في اتخاذ القرار إذا لم يكن هناك عمل موحد ومتزامن من أجل تحقيق نتائج إيجابية في مجالات أخرى، خاصـــــة فيما يتعلق بمجالات التعليم ومحاربة الفقر.

من بين التوصيات التي يجب أن تأخذ بها الجزائر، على الرغم من أننا متأكدين أن الإصلاحات تختلف من دولة إلى أخرى لتحقيق تنمية مستدامة مايلي:

- العمل بالإصلاحات النابعة من القناعات الداخلية دون التسرع في تطبيق مخططات آتية من الخارج.
- محاولة الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحكم الراشد .
- الاقتناع بضرورة الأخذ بمتطلبات الحكم الراشد في الجزائر على مستوى الحكومة أو الجمعيات أو الهيئات الفاعلة في التنمية .
- بناء وتطوير المؤسسات وهيئات الخبرة واستشارة، تطوير أنظمة المعلومات من خلال إستخدام أحدث التكنولوجيات .
- العمل على نشر ثقافة الحكم الراشد؛
- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي؛
- تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح ومتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.

ختاما: لتمكين مبادئ ومعايير الحكم الراشد، فإن إقامة حكم راشد تنطلق من محاربة الفساد أولا، ثم ترسيخ الديمقراطية والعدالة والمشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة.

آفـــــــــاق البحـــث:

بعد معالجة إشكالية بحثنا ومن خلال مسار التحليل الذي ركز عليه بحثنا ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية ومنها:

- دور الحكم الراشد في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي.
- نحو إستراتيجية جديدة من أجل تنمية زراعية مستدامة.
- مقاربة الديمقراطية وأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.
- التنمية المستدامة في إطار التكامل الإقتصادي العربي.

قـائـمـة
المـراجع

الكتب:

1- إبراهيم أيوب سميرة، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، مركز الكتاب، مصر، 2000.

2- إبراهيم حسن العيسوي، **محاضرات في مفهوم التنمية ومؤشراتها**،معهد التخطيط،القاهرة، فبراير، 1998.

3- إبراهيم حلمي عبد الرحمن، **الضغوط السكانية في المستقبل والتنمية الاقتصادية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط الأولى 1994/1415.

4- إبراهيم محمد العنافي ، **البيئة والتنمية: الأبعاد القانونية والدولية** ، العدد 110 أكتوبر 1992.

5- أحمد السيد النجار، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر والمغرب واليمن**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، 1996 .

6- أحمد منور، **علم الاقتصاد** ، المكتبة الاقتصادية ، الدار الجامعية، لبنان، 1989.

7- أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، (الطبعة الثانية) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993 .

8- أحمد هني ، **تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1990.

9- أسامة الشهواني، **إدارة الدولة: المفاهيم والتطور**، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1 2001.

10- إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاديات التنمية**، دار هومة، الجزائر،1997.

11- إسماعيل صري عبد الله، **التنمية البشرية : المفهوم القياس بالدلالة** ، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، كراسات بحوث إقتصادية عربية (1) أغسطس 1994.

12- إسماعيل عثمان، **دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية البشرية**، الندوة الفكرية، التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن 2000.

13- أكرام عبد العزيز، **الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل**، بيت الحكمة بغداد، 2002.

14- إيمان عطية ناصف ، **إقتصاديات الموارد والبيئة** ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2007.

15- باتر محمد علي وردم ، **العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ، الأهلية للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية ، ط1 ،عمان ، 2003.

16- بول باران ، **الإقتصاد السياسي للتنمية** ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، القاهرة ، دار القلم ، 1967.

17- جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986.

18- جون كلايتون توماس، ترجمة فايزة حكيم، أحمد أمين، **مشاركة الجمهور في القرارات العامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 1995.

19- جون.د.سوليفان، **الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي**، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2003.

20- حربي عيسى عريقات، **مبادئ في التنمية الاقتصادية**، جامعة الإسراء-ط1، دار الفكر، عمان، 1992 .

21- حسن إبراهيم عبيد ، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1990.

22- حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، شركة النشر بالجزائر 1976.

23- حسن مهران، **التجارة البينة العربية وإمكانية تطورها في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية**، المجلة المصرية للتنمية.

24- حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربية، 1988.

25- حسين كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، من كتاب الفساد والحكم الصالح في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.

26- حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر (بحث استطلاعي اجتماعي)**، الطبعة 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

27- دريد محمد السامراء، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس، 2006.

28- دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين ، القاهرة، الدار الدولية ، 2000.

29- رفعت لقوشة، **قراءة في مفهوم التطور**، **المكتبة الأكاديمية القاهرة**، 1998.

30- زكريا طاحون ، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف** ، مطبعة ناس بعابدين، ط1، القاهرة ، 2005.

31- زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، المركز العربي للتنمية الإدارية،الأردن، 2003 .

32- السا اسيدون، **النّظريات الاقتصادية في التّنمية** ، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل ،دمشق ،1997 .

33- سالم النجفي، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، جامعة الموصل، ط2، 1987.

34- سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000.

35- سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، عمان، منتدى الفكر العربي، 1986.

36- سعد الدين إبراهيم، **نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية للعالم الثالث**، المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

37- سلوى الشعراوي، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، القاهرة، مركز الدراسات واستشارات الإدارة العامة، الطبعة الأولى،2001.

38- سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق**، مركز الدراسات العربية،بيروت، 1998.

39- السيد الحسين، **التّنمية والتخلّف، دراسة تاريخية بنائية**، القاهرة ، مطابع سجل العرب ، ط 1،1980 .

40- صالح صالحي، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**, خدمات قانا، 2005 .

41- صلاح محمد الغزالي، **الحكم الصالح**، رئيس جمعية الشفافية الكويتية، مارس، 2007.

42- طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة، بيروت، 1986.

43- عادل مختار الهواري، **التنمية الاقتصادية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

44- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية الإسكندرية**، الدار الجامعية، 1993.

45- عادل غنيم، **المستقبلات العربية البديلة – البنى الاجتماعية السياسية للتنمية**–، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.

46- عبد الرحمن يسرى أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الإسكندرية، مصر، 2004.

47- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.

48- عبد الشكور شعلان، **تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية على ضوء التجربة قريبة العهد و المبادرات الجديدة**، ندوة التصحيح والتنمية في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، مطابع دار الهلال ، القاهرة، 1987.

49- عبد الطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

50- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.

51- عبد المطلب عبد الحميد، **الإتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة**، بحوث وأوراق عمل ندوة حول: الإدارة الحديثة في إدارة منظمات الخدمات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

52- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها**،الدارالجامعية،مصر، 2006.

53- عبد المنعم سيد علي، **النواحي الاقتصادية الدولية للتخلف**، مطبعة أسعد، بغداد، 1975.

54- عبد المنعم سيد علي، **دور السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975.

55- عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**، دار حافظ للنشر و التوزيع، ط1، 2000.

56- عبد الوهاب حميد راشد، **نظرية التكامل الاقتصادي والتجاري والمعاصرة**، بحث مقدم إلى دورة التكامل الاقتصادي لدول التعاون الخليج العربي، عمادة شؤون الكتاب، جامعة الملك سعود، الرياض، 1986.

57- عبدالقادر محمد عبدالقادر، **قضايا اقتصادية معاصرة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.

58- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ،عمان، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2007.

59- عسان سنو، علي الطراح، **العولمة والدولة**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002.

60- عصام الخفاجي، **رأسمالية الدولة الوطنية**، دار بن خلدون، بيروت، 1979.

61- علي لطفي، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة عين الشمس، ط 2،1980، ص 185.

62- عمرو محي الدين ، **التخلف والتنمية** ، دار النهضة العربية ، بيروت،1981.

63- غالب عبد المعطي، **آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، ط1 ، سوريا، سنوي للدراسات والنشر، 2002.

64- ف. دوجلاس موشيست، **مبادئ التنمية المستدامة** ، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، ط1، القاهرة، 2000 .

65- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديثة، أربد، الأردن، 2006.

66- فؤاد مرسي، **التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي**، المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982.

67- قاسم حجاج، **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**، جمعية الثرات، الجزائر، ط1،2003.

68- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي** ، الإسكندرية: الدار- الجامعية، 2003 .

69- كريم النشايشبي، وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي واشنطن،1998

70- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **تقرير لجنة برونتلاند حول مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف ، الكويت، مطابع السياسة، 1989.

71- محسن أحمد الخضيري، **العولمة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2000.

72- محمد أحمد الداوي، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

73- محمد حسن بهلول, **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

74- محمد حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

75- محمد صالح الشيخ، **الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية 2002.

76- محمد صالح الشيخ، **الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية 2002.

77- محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها ،نظرياتها،سياساتها)**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

78- محمد عجيمية، إيمان عطية ناصف، عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر 2006.

79- محمد عدنان وديع، **المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للتنمية المستدامة**، الأكادمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول.

80- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

81- مدحت العقاد، **مقدمة في التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر-بيروت- 1980.

82- مريم أحمد مصطفى وأحمد حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية** ، دار المعرفة الجامعية ،مصر، 2005.

83- ميدوز وآخرون، **حدود النمو**، ترجمة سعد الأريل ، مصراتة، الدار الجماهيرية للطباعة والتوزيع، 1986.

84- ميشيل توادور، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية،2006 .

85- مير وبالدولين ، **التّنمية الاقتصادية** ، الدّار القومية للطباعة والنّشر، القاهرة.

86- نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)**، المنظمة التنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

87- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات نموذجا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009.

88- هانس بيتر مارتين، هارولد شومان، **فخ العولمة**، سلسلة عالم المعرفة، **العدد**238، مجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

89- وداد أحمد كيكسو، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، بيروت، 2002 .

90- بيتر آيغن، **أفكار تمهيدية، في كتابه (شبكات الفساد والإفساد العالمي)** ترجمة: محمد حديد، قدمس للنشر والتوزيع, دمشق 2005.

الرسائل والأطروحات:

91- أحمد خير، **تطور التشغيل وإشكالية البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير،في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 .

92- بروسي رضوان، **الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة :كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008-2009.

93- بزيرية أحمد، **القطاع الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية "دراسة تجارب الدول النامية مع القطاع الخاص"** رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة البليدة، 2006.

94- بلعزوز بن علي، **انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر**، 2003 .

95- بن عبد العزيز خيرة، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد :نموذج المنطقة العربية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،2006 .

96- بهاز جيلالي، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،(غ.م) ، ورقلة، 2009.

97- بوخاري عبد الحميد، **دور الإستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011.

98- تومي عبد الرحمان ، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – الجزائر 2001.

99- حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012.

100- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر [1990-2004]، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 .

101- زاوي أحمد صادق، **التغيير المؤسساتي، الحكم الراشد والتنمية الإجتماعية والإقتصادية، حالة الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2009.

102- زرقين عبود، **صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996 .

103- زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة تقييمية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2005 – 2006.

104- سارة دباغي، **الحكم الراشد و التنمية الإقتصادية في الجزائر(1999– 2007)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية، سنة 2009.

105- سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007.

106- شريط عابد ، **دراسة تحليلية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورو – متوسطية –حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير(غير منشورة) جامعة الجزائر ،2003.

107- شيح أمينة، **أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

108- صديقي مليكة، **برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية –حالة الجزائر-** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007.

109- طاشة بومدين، **إستراتيجية التنمية السياسية :دراسة تحليلية لتغيير البيروقراطية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2007.

110- عبد الله الحرتسي حميد ، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، 1994-2004** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الشلف،(غ، م)، 2005.

111- عمر عزاوي، **إستراتيجية التنمية الزراعية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004-2005.

112- عيسى مرازقة ، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، جامعة باتنة 2007.

113- فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.

114- فوزي سمير عزيز ,**دور الدولة في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة مع الإشارة إلى مصر**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عين شمس، مصر، 2000.

115- كلثوم كبابي، **التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، دراسة حالة:الجزائر، المغرب، تونس**، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة باتنة، 2008.

116- لعيني عمر، **الاستثمار وتأثيره على التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ،جامعة الجزائر،سنة 2000.

117- محمد حشماوي، **التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر**، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر1993.

118- محمد راتول، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة,جامعة الجزائر،2000.

119- محمد زايد بن زغيوة، **الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العلمية على قطاع الصناعة دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة حلوان، 2006/2005.

120- محمد فال ولد فال مكط، **الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب، دراسة حالة موريتانيا**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2008.

121- محمد كنفوش، **الإقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2005 .

122- مناد علي، **دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات- حالة PMI/PME في الجزائر-**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2006.

123- موزاي بلال، **الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

124- مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2010

125- نورة شرع، **سياسات الإصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة غرداية، 2010.

126- وراد فؤاد، **المالية الاجتماعية والتشغيل**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2007-2008.

الدوريات والمجلات:

127- أحمد السيد النجار، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2006**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية؛ 2006.

128- أحمد خضر، **هموم أمن الأرض**، مجلة علوم وتكنولوجيا ، الكويت ، العدد 100 ، جانفي 2003.

129- الأخضر عزي وغانم جلطي، **"قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، إسقاط على التجربة الجزائرية"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21 مارس 2005، www.uluminsania.net

130- الأخضر عزي، غالم جلطي، **الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات**، مجلة الجندول، العدد 27 مارس 2006.

131- الأخضر عزي، **فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، جانفي 2006.

132- أسّار فخري عبد اللطيف، **أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية**، مجلة علوم إنسانية http://www.ulum.nl السنة الرابعة: العدد 29: تموز (يوليو) 2006.

133- أسامة الخولي، **البيئة والتنمية المستدامة**، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، أبوظبي، إدارة البحوث والدراسات، ديوان ولي العهد، 2002.

134- **إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، متاح على الموقع**: www.un.org/millennium/summit

135- الأمم المتحدة، **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إرشادات لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة**، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك: 2002.

136- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا** ، الجزء الثاني، التحليل الأولي لتطوير البنيات الاقتصادية، أبريل 2005.

137- آن كريستين سيدنر، **التعاون التنموي وصلاح الحكم وضبط الجودة**، الندوة الدولية أوسلو، 7 يونيو 2001. أنظر: www.idi.no/arabic/symposium2001/sydnes.asp

138- أيمن محمد حافظ الحماقى، **إطار عام للسياسات الداعمة لدور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل في الوطن العربي**، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل (الرباط / المملكة المغربية، 21 - 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2008) منظمة العمل العربية، 2008 .

139- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية**، الجزء1، مارس، 2009.

140- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،مكتب السياسات الإنمائية، 1998.

141- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي "**خلق فرص للأجيال القادمة**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن، 2002، ص 102.

142- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 1995**.

143- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2003، **أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية**، بيروت، مطبعة كوركي،2003.

144- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **صندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية**، 2002.

145- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، **تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ، مؤشرات التنمية البشرية**، الجدول :3 الفقر البشري وفقر الدخل في البلدان النامية .

146- بسام محمد سعيد، **مكافحة التلوث وحماية البيئة وجهود الدولة في الحفاظ عليها**، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 424 أبوظبي: يناير، 2006.

147- بشير مصيطفى ، **الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة** ، مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005.

148- بلمقدم مصطفى وحليمي وهيبة، **الفساد الإداري والحكم الرشيد كإستراتجية لمكافحته**، مداخلة الملتقى الوطني حول:الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، يومي 3 و 4 ديسمبر2006، المركز الجامعي-خميس مليانة-عين الدفلة-.

149- بن بوزيان محمد، شيبـــي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية** ، مقال مجلة جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان – الجزائر-.

150- البنك الدولي، **موجز إعلامي بشأن الجزائر، التقدم المحرز في عملية التنمية**.

151- بوجردة الياسين، **واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد 02 ، جوان2007 .

152- بوحرود فتيحة ، بن سديرة عمر، **التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة جامعة فرحات عباس .سطيف أيام 7-8 أفريل 2008.

153- بوزيد سايح، **آثـــار تطبيق النّظام الجديد للتّجارة العالمية على البيئة و التّنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الوطني السابع حول: تحرير التجارة الدولية والتنميـــة المستدامـــــة يومي 10/11/ ماي2010 ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جـــــــامعة 20 أوت 1955 سكيكـــــدة.

154- بوزيد سايح، **معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان: تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة د.يحي فارس بالمدية،يومي 10 / 11 مارس2010.

155- بوشوك عز الدين و أتشي شعيب ،**التنمية المستدامة ودوافع الاهتمام بها** ، مداخلة في الملتقى الوطني حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة المركز الجامعي بحي فارس بالمدية ، يومي 06-07 جوان 2006.

156- بولا دوبريانسك، **مبادئ الحكم الرشيد**، مجلة نيوزيمن 2005/09/18 أنظر: netwww.newsyemen.

157- تركماني عبد الله، **التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي**، ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس، 2006.

158- تقارير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 2005،2007

159- تقارير وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار ، الصادرة في جريدة الوطن ، مارس 1999.

160- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 1996- 1998.-2004-2005-2010.

161- **تقرير البنك الدولي عام 2009**.، http//info.worldbank.org

162- تقرير التنمية الإنسانية العربية: 2002، 2003، 2004، 2008،2009، وتقارير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 2005،2007

163- تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة**، البنك الدولي، واشنطن، 2003.

164- **التقرير العالمي للفساد ماي 2007 على الموقع:**

165- http://www.transparency.org/publications/gcr.

166- تقرير الوطني للتنمية البشرية 2006 للمجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي.

167- التقرير الوطني للتنمية البشرية 2007- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي –جويلية 2008.

168- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2002.

169- **تقرير منظمة العمل الدولية عام 2007.**

170- توفيق هان، **الشفافية والمساءل... رفاهية أم ضرورة ؟**، الإصلاح الإقتصادي، العدد 12، يناير 2005.

171- جاد شعبان، **خلق فرص عمل في الاقتصاديات العربية: الإبحار في المياه الصعبة**، تقرير التنمية الإنسانية العربية ،سلسلة أوراق بحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2010.

172- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2002**، الدورة العامة 22 ماي 2003.

173- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته** ، مارس 2006 ، العدد 14 .

174- حازم الببلاوي، **الإصلاح السياسي وإدارة الحكم** ، ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية،2006ص230.

175- حام عز الدين، **دور المعلوماتية في تحقيق الشراكة بين منظمات المجتمع المدني**، بحوث وأوراق مؤتمر حول المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

176- حرفوش سهام، صحراوي إيمان " **الإطار النظري للتنمية المستدامة و مؤشرات قياسها** " مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،سطيف يومي 7-8أفريل 2008.

177- حسن الطلافحة، **التخطيط في الدول العربية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد113 ،ماي 2012.

178- الحسن عاشي، **مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق:تحديات البطالة في العالم العربي**،أوراق كارنيغي،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23 يونيو 2010.

179- حسن مظفر الرزّو، **اقتصاد المعلومات وإدارة المعرفة : معالجة معلوماتية اقتصادية**، مدير المكتب الاستشاري العلمي -كلية الحدباء الجامعة ـــ محافظة نينوى -جمهورية العراق، مجلة علوم انسانية www.uluminsania.net السنة الثالثة: العدد 28: (مايو) 2006 - 3Issue :Year rd 28, May:

180- حسين كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، من كتاب الفساد والحكم الصالح في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.

181- خالد مصطفى قاسم، **دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية المستدامة، إستراتجيات جديدة لتطوير المجتمعات والبيئة**، المنتدى البيئي الدولي الأول، جامعة طنطا، من 1-2 أبريل 2006.

182- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مطابع الرسالة، الكويت، 1998.

183- رندة بدير،**دور المرأة في نمو القطاع الخاص**، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية:تقييم واستشراف"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009:
http://www.arab-api.org/conf_0309/p31.pdf

184- روابح عبد الباقي وعلي همال، **أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الإجتماعية، جامعة قسنطينة، يومي 29-30 ماي 2000.

185- ريمة خلوطة، سلمى قطاف، **مساهمة التنمية المستدامة البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى دولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف أيام 7-8 أفريل 2008.

186- زايري بلقاسم، **الحكم الإقتصادي الرشيد**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005.

187- زياد أبو غراره، **تجارب وقضايا المحافظة على البيئة في الوطن العربي**، الأمين العام للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، عرض في الملتقى الثالث لمؤسسة الفكر العربي – بيروت.

188- زياد علي عربية، **الفساد، أشكاله، أسبابه ودوافعه، آثاره، مكافحته واستراتجيات الحد من تناميه- معالجته**، دراسات إستراتيجية مجلة فصلية محكمة تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 16 ، 2005.

189- زيد الدين بن لوصيف ،تأهيل الاقتصاد الجزائري،للإندماج في الإقتصاد الدولي ،مداخلة ، الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبليدة.

190- زينب صالح الأشوح، **التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 12، العدد الثاني (القاهرة: ديسمبر، 2004).

191- سالم توفيق النجفي، **الفقر وسياسات التكييف الاقتصادي والتغيير الهيكلي في الاقتصاديات الزراعية العربية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ، 1999.

192- سعيد جلاب، حسين تالي، **تقويم اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية في جوانبها الزراعية والدروس المستفادة والتوجيهات المستقبلية " تجربة الجزائر** –ندوة (أثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية) 27- 29 نوفمبر 1999 ، ص46.

193- السكرتارية الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، **تقرير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغربي آسيا، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

194- سلامة سالم سالمان ،"**تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة** " أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في الجمهورية التونسية سبتمبر 2006 .

195- شريط عابد، **التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة علوم إنسانية، الجزائر، العدد30، 2006.

196- الشهابي أنعام وداغر منقذ ، **العوامل المؤثرة في الفساد الإداري** ، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، العدد 3 ، ديسمبر 2000 .

197- صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد01/ 2001..

198- صالح فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال و اتساع الفقر**، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار، العدد الثاني، مارس 2003 .

199- صندوق النقد الدولي، **دراسة خاصة (1998) الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، واشنطن، 1998.

200- صندوق النقد العربي ,**تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية** ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

201- صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** ، **سبتمبر** 2003.

202- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، أبوظبي،سبتمبر،2004.

203- صندوق النقد العربي، الكويت، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008**.

204- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي الموحد، 2009.

205- صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام** 2010.

206- طاشمةبومدين، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، ورقة مقدمة إلى الملتقى: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، الشلف، 17 ديسمبر2008 .

207- عبد الخالق عبدالله، **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167 ، بيروت، يناير، 1993.

208- عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة ، الإطار العام والتطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص135-139.

209- عبد الرحمن تيشوري، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات**، الحوار المتمدن، العدد: 1368، 2005 / 11 / 4 على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=49663

210- عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت، 2001.

211- عبد الصمد نحوى وطلال مقضي بطاينية ، **الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافـــسي** ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08- 09 مارس2005، جامعة ورقلة.

212- عبد العزيز شرابي، **النتائج الأولية لبرنامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية** ، حوليات جامعة قسنطينة، العدد 02 ،1998 .

213- عبد الفتاح علي الرشدان، **العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي**، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد107، سبتمبر 2001.

214- عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تحسين الأداء ورفع تنافسية الحكومة بين معوقات الحاضر وفرص المستقبل بالنظر إلى الحالة الجزائرية"** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول :الأداء التميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08 و 09 مارس 2005 .

215- عبد اللطيف يوسف الحمد، **تحدي التنمية في العالم العربي :إلى أين نحن ذاهبون؟**، المحاضرة المتميزة رقم "٢٩، من مطبوعات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009.

216- عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، **الحكم الصالح أو الحكم الجيد في الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية،مصر ،2009 ، ص255 .

217- عبد المطلب عبد الحميد، **الإتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة**، بحوث وأوراق عمل ندوة حول: الإدارة الحديثة في إدارة منظمات الخدمات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

218- عبد الوهاب راوح، **الحكم الرشيد والتنمية في الجمهورية اليمنية السياق المحلي والعالمي لمراجعة وظيفة الدولة ودورها في الجمهورية اليمنية**، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1388 ، 05 أوت 2008.

219- العياشي عنصر، **التعددية السياسية في الجزائر الواقع و الأفاق**"، الموقع الإلكتروني:

220- فارس بن جرادي وآخرون، **شبكات الحماية الاجتماعية تجارب بعض الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي.

221- فلاح خلف علي الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، نقلا عن: تقرير التنمية البشرية 2009 ترتيب دليل التنمية البشرية 2010/02/20

222- فوزي عبد الرزاق ،كاتية بوروبة " **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية** " ملتقى دولي حول التنمية المستدامة جامعة فرحات عباس ،سطيف ،7- 8 أفريل 2008 .

223- فوكة سفيان، **الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية**، مداخلة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 ديسمبر 2008 .**قاعدة معلومات البنك الدولي** (2011).

224- قالي نبيلة ،" **التنمية من النمو إلى الاستدامة** " مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد جامعة سطيف أيام 7-8 أفريل 2008 .

225- قالي نبيلة،" **التنمية من النمو إلى الاستدامة** " مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد جامعة سطيف أيام 7-8 أفريل 2008 .

226- كرايج بيرنساید وديفيد دولار، **المعونة تحفز النمو في ظل السياسات السليمة**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1997.

227- كريم نعمه، **مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية (مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر قياس مدركات الفاسد والشفافية، مؤشر قياس الأداء والإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر)**، على الموقع ttp://www.ulum.nl/b158.htm، تاريخ التصفح 2007/09/06.

228- كلمة العقيد مصلح الكايد مدير مديرية مكافحة الفساد في المملكة الهاشمية الأردنية، ، لقاء بيروت، المنعقد 23 و24 أكتوبر 2003، حول: **سبل تعزيز المساءلة والشفافية ومحاربة الفساد**.

229- كمال بلخيري وعادل غزالي، **متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي**، ورقة للملتقى الدّولي: الحكم الراشد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، الجزائر،08/09/ أفريل2007.

230- كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**، مجلة علوم إنسانية، العدد25 نوفمبر2005.

231- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الآسكوا) ، **ندرة المياه في الوطن العربي، تقرير السكان والتنمية**، العدد الأول، نيويورك ، 2003.

232- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة والبيئة في المنطقة**، الأمم المتحدة، نيويورك ، 2003.

233- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، إطار للعمل السكرتارية الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئية – المكتب الإقليمي لغربي آسيا، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

234- لعمى أحمد وبوزيد سايح، **دور التنمية الريفية في مكافحة على الفقر**، مدخلة مقدمة للملتقى العلمي حول واقع التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأغواط.

235- مازن مسلول محمد، **قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة**، النبأ ، العدد80 ، كانون الثاني 2006 .

236- مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات ، مركز البحوث والمعلومات، السنة11، مصر،2003

237- مجلة التمويل و التنمية، العدد 4، ديسمبر 2000.

238- مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8 ابريل 2004 www.uluminsania.net .

239- المجلس الإقتصادي ، **الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني 2004**، الجزائر، 2005.

240- المجلس الإقتصادي ، **الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول سنة 2006**، الجزائر 2007.

241- مجلس الأمة،الفكر البرلماني، **برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة**، العدد السادس، الجزائر، جويلية 2004.

242- مجلس الأمة، **النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية** , الفكر البرلماني، إصدارات مجلس الأمة، الجزائر2003.

243- مجلس الأمة، **دور البرلمان في الوقاية من الفساد**، الفكر البرلماني، العدد الحادي عشر،جانفي 2006.

244- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، **النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008**.

245- المجلس الوطني الاقتصادي ، **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، 1998.

246- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000**، الجزائر، 2001.

247- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني للتنمية البشرية 2007**، جويلية 2008.

248- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **العمل النسوي ومشاركة النساء في القرار الاقتصادي**،2009.

249- مجموعة من الباحثين، **تقيم جهود تخفيض الفقر**، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 39، العدد2 .

250- محمد بن يوسف، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها**، المنظمة العالمية للطاقة:
energypricing2009.com/3.doc بتاريخ 2009/01/20.

251- محمد حسام السعدني، **المشاكل والمعوقات التي تواجه قيام السوق العربية المشتركة**، حلقة عمل حول: متطلبات تعزيز إقامة السوق العربية المشتركة، 13 نوفمبر2000.

252- محمد عبه الفضيل ، **مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد309 ، نوفمبر2004 .

253- محمد قرقب، **عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر**, ندوة دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب بطرابلس2005 ,منظمة العمل العربية2005.

254- محمد منير الطوخي، **الصادرات وعوامل النمو الاقتصادي في دول شرق آسيا**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد، 3، 4، سنة 1996.

255- مختاري فيصل،**العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية**.

256- مرزيق عاشور وبن ناقلة قدور، **من التنمية البشرية إلى التنمية المستدامة** ، مداخلة في الملتقى الوطني حول: إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية ،يومي 6-7جوان 2006 .

257- المرسي حجازي، **التكاليف الإجتماعية للفساد**، المستقبل العربي، السنة 23، العدد 266 أفريل 2001.

258- مصالح رئيس الحكومة، **مشروع برنامج الحكومة**، الجزائر، ماي 2003.

259- المصطفى عبد الحافظ، **التنمية المستدامة وتحدياتها العربية**، الحوار المتمدن، العدد: 1569، 2006 / 6 / 2 على الموقع:www.ahemar.org/debat/show.art.asp?=aid=66247

260- المعهد العربي للتخطيط، الكويت، **مجلة جسر التنمية**، ، العدد الأول، كانون الثاني 2002.

261- مقري عبد الرزاق، **التحول الديقراطي في الجزائر –رؤية ميدانية–**، مقال من الموقع الإلكتروني:

262- منصوري الزين,**تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر, حالة الجزائر,**

263- منظمة الأمم المتحدة ، الجمعية العامة، **تقرير الأمين العام للمنظمة عن الإدارة والتنمية**، 2005/7/12.

264- **منظمة الشفافية الدولية لقياس مدى تفشي الفساد**. WWW.Transparency.Org

265- منظمة الشفافية الدولية، **نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد**، المركز اللبناني للدراسات، 2005.

266- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي**، القاهرة، 2003.

267- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار,**نشرة ضمان الاستثمار**,العدد الفصلي الرابع ,أكتوبر-ديسمبر 2008.

268- ناجي عبد النور، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر**.

269- ناصر مراد ، **تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**.

270- نجلاء الاهواني ونهال المغربل، **كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 130 مارس 2008.

271- نسيمة عكا، **دور الحكم الراشد في التنمية**، ورقة للملتقى الدّولي: الحكم الراشد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف ، الجزائر، يومي 08/09/ أفريل 2007، ص ص56-60.

272- نواز عبد الرحمان الهيثي، **الحكم الصالح في الوطن العربي : قراءة تحليلية**،

273- نوري منير، **تحليل التنافسية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2006، ص 21.

274- نوزاد عبد الرحمان الهيثي، **مؤشر الاستدامة البيئية وموقع دول مجلس التعاون الخليجي فيه**، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 430 ، أبوظبي، يوليو 2006.

275- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير المتضمن مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984**، الجزائر، 1984.

276- وصاف سعيدي، **الفساد الاقتصادي في البلدان النامية**، المؤتمر العامي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،جامعة ورقلة الجزائر، مارس 2005 .

277- ياسر خالد بركات الوائلي ، **الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع أشارة إلى تجربة العراق في الفساد** ، على الموقع:http://www.annabaa.org/index.htm

278- يوسف عبد العزيز محمود، **برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2) ,2005.

مراجع باللغات الأجنبية:

1- Abdelatif Kerzabi "**le rôle des règles et climat des affaires: le cas Algérien**" colloque international 9-10 mais, université de Tunis, 2008.

2- Agence Nationale de l'emploi, Note de Conjoncture Annuelle du Marché National de l'Emploi, 2010.

3- Ahmed benbiteur**, la bonne gouvernance, pour quoi s'inquiéter de la corruption**, séminaire scientifique international sur la bonne gouvernance et son rôle dans le développement durable, association nationale des économistes algériens, bibliothèque nationale. Alger, 09-10 décembre 2006.

4- Ahmed KETTAB, Premier congrès international sur le thème de Ambassade de France en Algérie-Mission économique, **« Le marché de l'environnement en Algérie** », 07/09/2005 . (http://www.missioneco.org/documents/10/112825.)

5- Arab Forum for Environment and Development: **Arab Environment Future Challenges,** (2008).

6- Atelier international sur le Développement Durable de l'Aquaculture

7- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport Avril 2007,

8- Banque Mondiale Iutter contre la pauvreté, Rapport sur le développement dans le monde, 2000/2001.

9- Banque mondiale, " des services pour les pauvres",rapport sur le développement dans le monde 2004.

10- Banque mondiale, **"un développement durable dans un monde dynamique"** rapport sur le développement dans le monde 2003.

11- Banque moundiale, **rapport sur le developpement au moyev-orient en Afrique du nord:vers une meilleurs governance au MENA,améliorer l'inclusivité et le responsabilisation**, Washing,D.C 20433, liban; aleph,2003.

12- BENISSAD HOCINE : **le reforme économique en Algérie** : OPU Alger 1991 .

13- Bennett, Using empowerment and social inclusion for pro-poor growth: a theory of social chang, Word Bank, Waskington, 2002.

14- Boutaleb kouider, "**Démocratie, état de droit et bonne gouvernance en Afrique**: cas de l'Algérie", colloque international Ouagadougou, 2003.

15- Byrung- Hwa Lee, **L'IDE des pays en développement: un vecteur d'échange et de croissance**, OCDE, Paris 2002, P 8.

16- **Charting the Progress of the Millennium Development Goals in the Arab Region** : Statistical Portrait , 2010.

17- **CNES, rapporte anial ,1996-1998.**

18- commission méditerranéenne du développement durable, résultats de conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , Alger , 2006 .

19- Cyntyia Hewit de Alcantara, **"Du bon usage du concept de gouvernance",** Revue Internationale des Sciences Sociales, n°15, mars 1998.

20- Cyntyia Hewit de Alcantara, **"Du bon usage du concept de gouvernance",** Revue Internationale des Sciences Sociales, n°15, mars 1998.

21- D. Barry Dalal-Clayton, **For Sustainable Development Strategies**: A Resource Book (Paris: OECD, 2002)

22- Daniel Kaufmann,Aart kraay,and Pablo Zoido-Lobaton, **"Governance Matters: From Measurement to Action Finance and development"**, A quarterly magazine of the IMF, June 2000, Volume 37n° 2.

23- Danille Resnick and Regina Birner**, "dose good governance contribute to pro-poor growth?"** A review of the evidence from cross-couuntry studies, discussion paper N° 30, International Food Policy Research Institute, Washington, February 2006.

24- Danille Resnick and Regina Birner**, "dose good governance contribute to pro-poor growth?"** A review of the evidence from cross-couuntry studies, discussion paper N° 30, International Food Policy Research Institute, Washington, February 2006, p 8

25- David Dollar et Craig Burncide, **les politiques d'aides et la croissance, magazine finance et développement**, FMI, 1997, pp 4-7.

26- Déclaration d'Alger, adopté au sommet des ONGs du sud , Alger, les Document du Groupe de la Banque mondiale Rapport No. 25828-AL. (2003).

27- Environment Canada's Inquiry Center, **Sustainable Development Strategy 1997-2000** (Quebec: April,1997).

28- Environment Canada's Inquiry Center, **Sustainable Development Strategy 2001-2003** (Quebec: 2001).

29- Globalisation =keeping the gains, **www.dfat.gov.au/publication/globalisation-gains/tau-globalisation-workshops.pdf**

30- H.Benissad : Algérie restaurations et reformes économiques OP.CIT ,

31- Imf ,**algeria recent economic developments** , imf staff country repport, n 00/105 wc 2000.

32- International Monetary Fund, **"GOOD Governance: The IMF' s Role"**, 2000, Voir: www.inf. org/external/pubs.

33- Jawad Rachami, Institutionalized Corruption: An Instrument of Governance in the Middle East and North Africa, Center for International Private Enterprise, May 2004.

34- Jean Ruegg / Développement durable et aménagement du territoire

35- Jhon Graham, **Principales for good governance,in the 21 century (policy brief n°:15),** Canada; institute on governance, www.iog.ca/publications/ policy brief n°:15.pdf, augest 2003.

36- Karen Delchet, **qu'est ce que le développement durable**, Edition AFNOR, France, 2003.

37- Kunibert Raffer, **More Condition and lee Money, Shifts of Aid Policies**, Working Poper University of bath, 12-14 September 1999.

38- l'atelier régional d'experts, des 3 et a juin 2004 de Sophia Antipolis, http://www.planbleu.org/publications/genes-rapportfinal.

39- l'eau pour le développement durable, (http://www.emwis.org/documents/pdf/20050523_Infos-Congr%C3%A9s-TSB.)

40- La lutte contre la pauvreté par le développement durable : pour une approche en partenariat, déclaration de la huitième rencontre internationale de l'AICESIS , 25 juin 2003.

41- Le plan de la relance économique, **les composantes du programme**, OP- CIT , Méditerranéenne, Alger, les 25-27 juin 2005 .

42- Ministère des Affaires Etrangères: http:// ma_ar/stories.php?story=06/05/03/1528417 / 193.194.78.233/

43- Ngaire Wods, "**the Challenge of Good of Good Governance for the IMF and World Bank**", Themslves World Development, vol 28, n°5, p 804, U K, 2000.

44- P. Bod son; P.M. Roy, **Politiques d'appui au secteur informel dans les P.V.D. Revu ville et développement**, Paris, 1996.

45- Phillippe Adair**, L'économie informel au Maghreb**, Communication au colloque International au Maroc, 17-18 Avril 2003.

46- PNUD, **Le Role de la Gouvernance**, Rapport sur le Developpemnt Humain durable; Ouagadougou; Bourkinafaso; 2000.

47- Rapport n^0 3670-dz ,Une revue des dépensés publiques- à la recherche d'investissement publiques de qualité .

48- Rapport national sur les objectifs du millénaires pour le développement.

49- Rapport national sur le développement humain 2006, CNES, 2007.

50- Rapport national sur **le développement humain en Algérie2007**, cnes, juillet 2008.

51- Rapport sur **les objectifs du millénaire pour le développement.** Algérie , juillet 2005.

52- Smail Moussi, le secteur de l'électricité en Algérie (situation actuelle et perspectives), Sharm Elchikh, Egypte.

53- suivi de la situation des enfants et des femmes, MICS3 ALGERIE 2006,

54- Tabet-Auolmahi développement durable et stratégie de l'environnement, Edition OPU, Alger, 1998.

55- The World Bank "**Millennium Development Goals: Confronting the Challenges of Gender Equality and Fraile States" Global"** Global Monitoring Report, The World Bank, Washington, 2007 .

56- The World Bank **Governance for Development in the Middle East North Africa"**, MENA development report, 2003.

57- The World Bank Group, "**Governance and Anti- Corruption"?** Center of the World Bank Institute, Program Overview, 2004, voir: www.worldbank.org/wbi.governance.

58- The world bank, **gouvernance and development**, the world Bank publication, D. C. 1992.

59- The World Bank: Water in the Arab World (2009).

60- UNCTAD ,**Examen De La Politique De L'investissement Algérie**, Genève: Nations Unies, Decembre2003.

61- UNDP, 1993. **Human Development Index « www.UNDP.org**

62- UNDP: State of Desertification in the Arab World (2004).

63- United Nations Commission on Sustainable Development, Indicators of Sustainable development Framework and Methodlogies (New York: United Nations, 2001)

64- United Nations, "Agenda 21: Programme of Action for Sustainable Development," United Nations Conference on *Environment and Development* (Rio de Janeiro, Brazil: 14-30 June 1992).

65- United Nations, "**Report of World Summit for Social Development**," (Copenhagen, Denmark: 6-12 March, 1995).

66- Werner Hammel, "**The Political dimension of Aid Developing Countries Must Shoulder Responsibility"**. DVC Development and Cooperation, n° 6, 11/12/1997.

67- Werner Hammel, "**The Political dimension of Aid Developing Countries Must Shoulder Responsibility"**. DVC Development and Cooperation, n° 6, 11/12/1997.

68- World Bank Institute , **Data Base of Good Governance Indicators 2009** , www.worldbank.org

الملخص:

بدأ الحديث عن التنمية المستدامة والحكم الراشد في العالم عموما والدول العربية خصوصا بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، إذ كان المقصود التركيز على أبعاد التنمية المستدامة إستنادا على التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بين مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي بالاعتماد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها، وذلك بتوخي قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية في التمثيل، وتكريس الديمقراطية وهذا ما يعرف بمقومات الحكم الراشد. فمن خلال كل ما سبق تبرز العلاقة الوطيدة الموجودة بين التنمية ومكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي وغيرها من القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وإصلاح الحكومة أو ما يسمى حاليا مبادئ وأبعاد إدارة الحكم (الحكم الراشد)، لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، تنمية إنسانية مستدامة، الحكم الراشد، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الديمقراطية، الشفافية، المساءلة، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

Résumé

Le Développement durable et la Bonne Gouvernance dans le monde et dans des pays arabes a débute après l'émission des rapports du développement par les Nations unies, comme il a été destiné pour se concentrer sur les dimensions de développement durable pour atteindre le développement humanitaire complet, cette interdépendance avec tous les niveaux d'activité politique, sociale et économique, la participation culturelle et environnementale est basée sur le principe de planification à long terme dans les domaines de l'éducation, la culture, le logement, la santé, l'environnement et d'autres et prévoit une mesure de justice de responsabilité et de légitimité dans la représentation en retranchant la démocratie on ceci connaît comme la bonne gouvernance .

Mots-clés

Développement durable, développement humain durable, bonne gouvernance, secteur privé, société civile, démocratie, transparence, responsabilité, réformes économiques et politiques.

Summary

The discussion about Sustainable Development and Good Governance of the world in general and Arab countries in particular has started after the issuance of the Development Reports of the United Nations, as it was intended to focus on the dimensions of sustainable development to reach humanitarian development, at all levels of political, social and economic activity, cultural and environmental participation basing itself on the principle of long-term planning in the fields of education, education, culture, housing, health, environment and other, and envisaging a measure of justice and accountability and legitimacy in representation, and entrenching democracy, this is what is known as viable good governance .

Keywords

Sustainable development, sustainable human development, good governance, private sector, civil society, democracy, transparency, accountability, economic and political reforms.